



٤١٥
ت ٥١

توضيح مقاصد الالفية ، تأليف ابن أم قاسم ،
الحسن بن قاسم - ٧٤٩هـ كتب في القرن
الثالث عشر الهجرى تقديرا
٣١٨ ق ٢٠ - ٢٢ س ٥ر٢٢×٥ر١٦سم
نسخة جيده ، خطها مغربى حسن ، بآخرها
٥٢٨١ نقص طفيف .
الاعلام ٢ : ٢٢٨ الازهريه ٤ : ١٣٨
أ - النحو ، اللغه العربية . ا - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح الالفيه د - شرح
ابن ام قاسم على الالفية .



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلامة حسن بن صالح الزاهد
قاسم أبو عبد الله بن ... المرادي المالكي تغمده الله
برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين يا رب العالمين

الحمد لله والشكر له وصلواته على محمد خير نبي أرسله **وبعد**
فهذا مختصر توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى يجلو معانيها على طلابها ويكشف
محاسنها لخطابها ... بعض ... المعتنين باستنباط بدائع ... وأجبته
إلى ذلك رغبة في الثواب وتقريبا على الطلاب وبالله أستعين وهو الموفق المعين
قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك قال بعضهم ... معتقدها متعد
إلى واحد وإنه أوقعت بعده جملة محكية وهي في موضع مفعوله والمحكي في البيت أحمد ربي الله
قوله هو ابن مالك جملة معترضة بين القول ومحكيه فإن **قلت** هلا قال يقول كما فعل ابن
معطي في ألفيته لأن المحكي لم يقع بعد **قلت** في الجواب عنه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجوز أن يكون
قد نظم ... قال ... والثاني أن يكون أوقع الماضي موقع المستقبل
تحقيقا ... منزلة الواقع والثالث أن يكون وضع كلمة قال أول نظمه ليحكي بها عند
قضاء الحاجة والفراغ من المحكي ونظيره ما أجازه السيرافي في قول سيبويه هذا باب علم
ما الكلم من العربية أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شيء ليشير بها عند الحاجة
والفراغ ... ابن مالك الأول ... أنه علم ... كثير الاستعمال ويجوز إتباعه
... بعضهم وإتباعه حينئذ ... وأما مالك الأخير فلا يجوز فيه إلا الجر لأنه صفة ...

مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا مصليا أي داعيا ... أحمد والمصطفى
المختار والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشرايب أبدل من تائه طاء لمجاورة
الصاد وكان ثلاثيه لازما تقول صفا الشيء يصفو صفاء وجاء الافتعال منه متعديا وفي معنى آل
وأهله خلاف ... بسر هذا الموضع ذكره واختلف في جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائي
والنحاس وأجازه غيرهما وزعم أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمر من لحن العامة والصحيح أنه من
كلام العرب. وأستعين الله في ألفيه. مقاصد النحو بها محوية. للنحو في اللغة أربعة معان الأول
أن يكون مصدرا تقول نحوت نحو الشيء قصدت قصدا والثاني أن يكون ظرفا ... أبو الحسن
يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات. قال أبو الفتح وأهل المصر والثالث أن
يكون بمعنى مثل يقال هذا نحو هذا أي مثله والرابع أن يكون بمعنى القسم يقال هذا على أربعة
أنحاء أي أقسام والأطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به فالنحو
إذا بمعنى المنحو أي المقصود كالنسج بمعنى المنسوج وخص به هذا العلم وإن كان كل علم منحوا اختصاص
علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر في كلامهم وسبب تسميته بهذا العلم نحوا ما روي أن عليا
رضي الله عنه لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب
قال انح هذا النحو يا أبا الأسود وفي حد النحو عبارات كثيرة ومن أقربها قول بعضهم النحو علم يعرف
به أحكام العربية إفرادا وتركيبا ومن أشهرها قول صاحب المقرب النحو علم مستخرج بالمقاييس
المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ... بسطت
الكلام على حده في غير هذا الكتاب. تقرب الأقصى بلفظ موجز. وتبسط البذل بوعد منجز.
قال الشارح يعني أن هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها
أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة وتبسط البذل أي توسع

العطايا تشفع لقاربها من العوائق واعدّه لحصول مآربه وناجزة بعرقابها . وتقتضي رضى بغير سخط .
فائقة ألفية ابن معطي . هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الفقيه الملقب
زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها ل
لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة مستهل ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على
شفير الخندق قريب من تربة الامام الشافعي ومولده سنة اربع وستين وخمسمائة . وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائي الجميلا . والله يقضي بهبات وافره . لي وله في درجات الآخره . يشير بذلك
الى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم والدرجات قال
في الصحاح هي الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والله سبحانه
اعلم .

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود في الحقيقة اذ به يقع التفاهم والتخاطب في الكلام وانما قال
وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب كما في التسهيل كما قيل اخصر اذ هو تركيب وزيادة وهو وقوع الالفة
بين الجزئين والضمير المرفوع في يتألف عائد على الكلام والضمير المجرور بمن عائد على ما والمعنى
هذا باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف منه وهو الكلم ولكنه حذف الباب والشرح
واقام المضاف اليه مقام المضاف وفي اختصار . كلامنا لفظ مفيد كاستقم . واسم وفعل ثم حرف الكلم .
هذا تعريف الكلام في اصطلاح النحويين ولذا قيده باضافته الى الضمير وقوله لفظ جنس
للمحدود وهو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان وخرج بتصدير اللفظ به ما يطلق عليه
كلام في اللغة وليس بلفظ وهو خمسة اشياء الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث
النفس والتكليم . وقوله مفيد فصل خرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير
مفيد وهو خمسة اشياء الكلمة نحو زيد والمركب تركيب تقييد نحو غلام زيد او تركيب لا يجهل كالنار

حارة او لم يفد ككلام النائم او وضع لغير الافادة كالجملة الموصول بها فلا يسمى شيء من ذلك كلاما
في الاصطلاح لكونه غير مفيد الافادة الاصطلاحية وهي فهم معنى يحسن السكوت عليه وقوله كاستقم
تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده لا انه تتميم للحد خلافا للشارح وقد ذكر في شرح التسهيل الكافية
على انه في الاقتصار على مفيد كفاية فان قلت اذا كان في الاقتصار على مفيد كفاية لكونه مغنيا عن بقية
القيود فما باله ذكرها في التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا
لذاته قلت كأنه اخذ المفيد في حد التسهيل بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلذلك
احتاج الى ذكرها او اراد ان ينص فيه على ما يفهم من قيد الافادة بحكم دلالة الالتزام فان قلت
هل الاولى تصدير الحد باللفظ كما ذكر هنا او بالقول كما فعل في الكافية قلت تصديره
بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فانه يقع على المهمل والمستعمل وقد
صرح بذلك في شرح التسهيل وذهب بعضهم الى ان اللفظ والقول مترادفان يجوز اطلاقهما على
المهمل والمستعمل وعلى هذا قيل ان اللفظ اولى من القول لان القول يطلق على الرأي والاعتقاد
اطلاقا مستعارا وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك واورد ان
اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنسا واجيب بان اللفظ مصدر يقع على القليل والكثير والتاء في لفظة
للتنصيص على الوحدة وليس اللفظ جمعا وانما يقال في ذلك فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق واعترض
بانه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل
الكلام متعلقه نحو زيد قائم مثلا هو الكلام ولفظك اذا عنينا به المصدر يتعلق بهذه الجملة و[illegible]
الجواب ان اللفظ هنا مصدر اطلق على المفعول به . **تنبيهات** . الاول لم يشترط كثير
من النحويين في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترط الافادة
ولا القصد فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالاسناد قال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه

في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على ان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة الثالث لم
يشترط ابن مالك في الكلام التركيب بل زعم ان الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما
اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب والصحيح ان الكلام هو الجملة المفيدة بعد بها لا
واحدة منها الثالث قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام ان يكون من
ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدأ ويذكر الآخر فاعل
ذلك الفعل او خبر ذلك المبتدأ لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال ولا مستغنى
عن هذه الزيادة جوابان احدهما ان يقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام
وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطا الثاني ان يقال كل واحد
من المصطلحين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا منه على نطق الآخر بالأخرى فمعناها مستحضر
في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شخصا زيد اي
المرئي زيد اهـ مختصرا واقول ان صدور الكلام من ناطقين غير متصور لان الكلام مشتمل على الا
سناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما اجاب به
ثانيا وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم بيان لما يتألف منه الكلام اي والكلم التي يتألف منها
الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل الحصر ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف
وان كانت ركنا له فان قبلته بطرفيه فهي الاسم والا فهي الفعل واول من قسم الكلام الى هذه
القسمة وسماها بهذه الاسماء الثلاثة امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون
مجمعون على ان اقسام الكلام ثلاثة ثلاثة الا من لا يعتد بخلافه واعلم ان الكلم اسم جنس
جمعي واقل ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه فالكلم
اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة انه لا يتناول غير المفيد

والكلم

والكلام اعم من جهة انه يتناول المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه لا يتناول المركب من كلمتين
كما سبق فان قلت مقتضى قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلم مخصوص بما تركب من اسم
وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس نحو ان زيدا
ذهب او من جنسين نحو ان زيدا ذاهب او من جنس واحد نحو غلام زيد ذاهب قلت المعنى ان
الكلم الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الا
فعال والكلمة التي يراد بها جنس الحروف والكلم على هذا الاعتبار لا يقع الا على الثلاثة
المذكورة ولا يتصور فيه غير ذلك واما اطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح با
عتبار الافراد لان الكلمة كما تطلق ويراد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف تطلق ويراد بها احاد
الاسماء والافعال والحروف فاذا قيل في قولك زيد ذاهب هذا الكلم فمراده ان الكلم هنا كلمة
يراد بها الشخص لا الجنس فتامله واورد على الناظم انه قسم الكل الى غير اقسامه لان الاسم
والفعل والحرف اقسام الكلمة لا اقسام الكلم واقسام الكلم اسماء وافعال وحروف لان علامة
صحة القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام والجواب ان هذا من تقسيم
الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الاقسام
في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم لم يقصد ذلك واورد عليه ايضا ان الاتيان في قوله ثم
حرف الكلم ليس بجيد لان ثم للترتيب واذا قسمنا شيئا الى اشياء فنسبة كل واحد من الاقسام
الى الشيء نسبة واحدة والجواب ان ثم في قوله ثم حرف الكلم يجوز ان يكون استعملها
بمعنى الواو ويجوز ان تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل
لكونه فضلة وكل منهما يكون عمدة ص واحده كلمة ش الضمير للكلم اي واحد الكلم كلمة فكل
من الاسم والفعل والحرف كلمة وحدها في العرف بالقوة او بالفعل دال بالوضع على معنى مفرد

ويطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزءي العلم المضاف نحو امرؤ القيس فمجموعها كلمة حقيقة وكل
منهما كلمة مجازا والكلم فيه لغتان التذكير والتأنيث فعلى الواحد على الاول وقال ابن معطي
في الفية واحدها على التأنيث وفي الكلم ثلاث لغات كما في كلمة نحو كلمة وقوله **والقول عم**
يعني عم الكلمة والكلام والكلم فيطلق على كل واحد من الثلاثة تقول قول حقيقة ويطلق مجازا على
الراي والاشارة وما يفهم من حال الشيء وهو اخص من اللفظ لانه لا يطلق على المهمل خلافا لمن
جعلهما مترادفين وقد سبق ذكره **وكلمة بها كلام قد يؤم** يعني ان الكلمة قد يقصد بها
في اللغة ما يقصد بالكلام فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل في
عرف النحويين فقيل هو تسمية الشيء باسم بعضه وقيل ان اجزاء الكلام لما ارتبط بعضها
ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة ولما ذكر ان الكلم ثلاثة
شرع في بيان ما يتميز به كل واحد عن اخويه فقال **بالجر والتنوين والندا وال ومسند**
للاسم تمييز حصل وذكر للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو بزيد وبالا
ضافة نحو غلام زيد ولا حاجة لغيرهما خلافا لمن زاد التبعية نحو مررت بزيد العاقل وقد كفاه ذكر
الجر اولى من ذكر حرف الجر والثانية التنوين وهو مصدر نونت الكلمة ثم غلب عليه حتى صار اسما
للنون الساكنة التي تلحق الاخر لفظا وتسقط خطا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة اقسام تمكين
وتنكير وعوض ومقابلة وترنم وزاد الاخفش سادسا وهو الغالي وما ذكره الزجاج والسيرافي
وقيل هو قسم من الترنم فتنوين التمكين نحو زيد ورجل وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
اشعارا ببقائه على اصالته وتنوين التنكير نحو صه اذا اردت سكوتا ما ونحو سيبويه
لغير معين وهو اللاحق لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ويطرد في ما اخره ويه
وتنوين العوض ضربان عوض من حرف نحو جوار وغواش فتجعل في التنوين فيهما عوض من الياء

المحذوفة على الاصح وعوض من مضاف اليه اما جملة نحو يومئذ واما مفرد نحو كل وبعض على رأي
وتنوين المقابلة نحو مسلمات وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لانه مقابل
النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا للربعي بدليل ثبوته بعد التسمية كما
تثبت النون نحو عرفات وهذه الاربعة من خواص الاسم لانها لمعان لا تليق بغيره وتنوين الترنم
وهو اللاحق للروي المطلق عوضا من مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس وقولهم تنوين
الترنم قال المص هو على حذف مضاف اي تنوين ترك الترنم وانما هو عوض من الترنم لان الترنم
مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف فمثاله في الاسم
قول العجاج • يا صاح ما هاج الدموع الذرفن • وفي الفعل قوله • من طلل كالاتحمي انهجن •
وفي الحرف قوله • افد الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكأن قدن • والغالي هو اللاحق
للروي المقيد وهو تنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم فمثاله في الاسم قول رؤبة •
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • اصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء
الساكنين وفي الفعل قوله • احار بن عمرو كأني خمر • ويعدو على المرء ما يأتمرن • وفي الحرف قوله
• قالت بنات العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وانن • اي وان وزاد بعضهم في
اقسام التنوين قسما سابعا وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر • سلام الله يا مطر عليها •
• وليس عليك يا مطر السلام • ولم يعد الناظم الاربعة المتقدمة فان قلت قد عد الكل في
موضع التقسيم قلت قد اجيب بان ال في قوله التنوين للعهد ولم يشمل غير المختص بالاسم
وفيه نظر اذ لا معهود يصرف النظر اليه عند من يذكره علامات الاسماء وان جعلت ال جنسية
فيبقى لم يستثن الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان تسمية ما يلحق الروي
تنوينا مجاز وانما هو نون بدليل انه يثبت وقفا فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد

وقال ابو الحجاج يوسف بن معزوز ظاهر كلام سيبويه في الذي يسمونه شرح التنوين انه ليس بتنوين
وانما هو نون تتبع الاخر عوضا عن المد والثالثة النداء وهو الدعاء بيا او احدى اخواتها وهو
من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه في المعنى **قال**
في شرح التسهيل وانما خص الاسم بالنداء لانه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق
بغير الاسم واعترض في قوله في المعنى ان ظاهره انه ليس مفعولا من جهة اللفظ وقد
سبقه الدماميني الى هذه العبارة وهذه مسئلة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين
ان المنادى مفعول به من جهة اللفظ والمعنى والرابعة ال ويعني بها حرف التعريف وهي من
خواص الاسم الا انه لا حظ لغيره في التعريف واما الموصولة فانها قد تدخل على الفعل عند الاخفش
وبعض الكوفيين اختيارا وعند الجمهور اضطرارا كقوله * ما انت بالحكم الترضى حكومته *
* ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل * وبهذا ينبغي ان تختص منها بال **فان قلت** هلا ولى ان يعبر
على حرف التعريف بال او بالالف واللام او اللام **قلت** له في حرف التعريف ثلاثة مذاهب
احدها انه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاحسن على هذا المذهب الا
التعبير بال وهو مذهب الخليل وهو اختيار الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان
يسميها ال ولم يكن يسميها الالف واللام والثاني انه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة ومن
مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه بحيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه
فيما نقله في التسهيل وشرحه وعلى هذه الاقوال المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا الى ان الهمزة
معتد بها في الوضع وهو اقيس وان يعبر عنها بالالف واللام نظرا الى ان الهمزة زائدة وقد
استعمل سيبويه في كتابه العبارتين والثالث ان اللام وحدها هي حرف التعريف واليه ذهب
اكثر المتاخرين ونسبه بعضهم لسيبويه والاحسن على هذا المذهب الا التعبير باللام والكلام

على

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد واله

على هذه المذاهب موضع غير هذه اوراق الخامسة المسند وهو مفعل من اسند فهو لفظ صالح لان يكون
مفعولا به ومصدرا او اسم زمان واسم مكان ولا يجاز ان يراد به هنا الزمان او المكان اذ لا وجه لان
ادعائهما ويحتمل ان يراد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المسند من خواص الاسماء
وذلك ان المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند اليه هو المحكوم عليه مكانه قال
ويتميز الاسم بمسند اي بمحكوم به نحو قام زيد وزيد قائم فزيد في المثالين له مسند اي محكوم به
وهو الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامة اسميته ويحتمل ان يراد
به المصدر اعني الاسناد وهو نسبة شيء الى شيء على جهة الاستقلال وبه جزم الشيخ وكان
لا يبعد على اطلاقه لان الفعل يشارك الاسم في الاسناد فان كلا منهما يسند وانما يختص الاسم
بالاسناد اليه فان اجيب بما ذكره الشارح من ان المراد والاسناد اليه فجمع ما حاصله الاعتماد
على التوقيف وفيه نظر لان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف وان اجيب
بان اللام في قوله للاسم متعلقة بمسند وهي بمعنى الى كما وقع في بعض نسخ الشرح فهو ظاهر
البعد واورد على الناظم انه اطلق الاسناد وهو قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو الخاص
بالاسماء واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن
حرف جر **قلت** التحقيق ان القسمين كلاهما من خواص الاسماء ولا نسبة الى الفعل والحرف الا
محكوما باسميتهما فاذا قلت ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال
على الحدث والزمان وكيف يتصور ان يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بانه دال على فعليته
وهو ليس بحدث ولا زمان ولا يفتقر لفاعل ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء **فان قلت**
فقد ذكر في شرح التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة ولذا ادخل في
حد الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها فقيد الاسناد بالمعنى لانه خاص بالاسماء

فعلى الاسناد باعتبار مجرد اللفظ مانع عام واذا كان ما لا يفيد الا لزومه الابتداء الفاء كور **قلت**
لا اشكال في ان الاسناد باعتبار مجرد اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ
الجملة وهذا هو الذي اختصاصه بالاسناد الى الحكم على الالفاظ المستعمل ابتداء بانها اسماء او
كذلك لفظ فعل او حرف فقوله ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة صحيح بهذا
الاعتبار وقد صرح في الكافية باسمية ما اخبر عنه لفظه حيث قال وان نسبت لاداة حكما فابن
او اعرب واجعلنها اسما من قالع **قلت** اذا كان الاسناد مطلقا من خواص الاسماء صح فيه الاسناد
في حد الاسم باعتبار المعنى **قلت** لانه الاسناد المعنوي يتميز بخاصة الاسم من غيره افتقر
على المعنوي لانه هو الذي يحصل به التمييز الا ترى انك تقول اذا قلت زيد ثلاثي دل هذا الاسناد
على اسمية زيد المراد به لفظ زيد الدال على ثلاثة احرف ولم يدل على اسمية زيد الدال على الشخص
كما انك اذا قلت ضرب مبني على الفتح دل هذا الاسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب
المبني على الفتح ولم يدل على اسمية ضرب الدال على الحدث والزمان ولما فرغ من ذكر ما يتميز به الاسم
ذكر ما يتميز به الفعل فقال • **بتا فعلت واتت ويا افعلي • ونون اقبلن فعل ينجلي** • ذكر للفعل
اربع علامات الاولى تاء فعلت وهي تاء ضمير المخاطب نحو تباركت يا رحمان وفي حكمها تاء
ضمير المتكلم والمخاطبة وهذه التاء في جميع احوالها مختصة بالفعل الموضوع للماضي ولو كان
مستقبل المعنى نحو ان قمت في الثانية تاء اتت وهي تاء التانيث الساكنة وهي مثل تاء
الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضي وتلحق متصرفا وغير متصرف نحو اتت ونعمت وقال
في شرح التسهيل ما لم يحك افعل في التعجب ولو قال ما لم يلزم تذكير فاعله لكان اولى ليشمل افعل
في التعجب ولو قال ما لم يلتزم تذكير فاعله لكان اولى ليشمل وغيره نحو ما عدا وما خلا وحاشى وليس
في الاستثناء فان حركت التاء بحركة اعراب فهي من خواص الاسماء نحو رحمة وان حركت بحركة بناء

فكون في الحرف نحو لات وفي الاسم نحو لا قوة الا بالله وسواء اعتد بحركة النقل او بحركة التقاء الساكنين لعروض
فيهما **تنبيه** قال في شرح الكافية وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها فعلا نعم وبيس
كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تباركت والثالثة ياء افعلي وهي ياء المخاطبة وهي اسم مضمر
عند سيبويه والجمهور وعند الاخفش والمازني حرف تانيث والفاعل مستتر وتلحقها المضارع والامر نحو انت يا هند
تفعلين وافعلي والرابعة نون اقبلن وهي نون التوكيد الشديدة وهي مختصة بالفعل وكذا
الخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وتلحقها الامر بلا شرط والمضارع بشرط مذكورة في بابه وقد تلحق الماضي
ماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقال الشاعر •
• دامن سعدك ان رحمت متيما • لولاك لم يك للصبابة جانحا • وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله •
• اقائلن احضروا الشهودا • وفي قوله • يا ليت شعري منكم حنيفا • اشاهرن بعدنا السيوفا • انشدهما
ابن جني **فان قلت** فليست نون التوكيد اذا من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل **قلت**
دخولها على اسم الفاعل شاذ لا يلتفت اليه لندوره ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل شرع في الحرف فقال
• **سواهما الحرف كهل وفي ولم** • معناه انه لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل فمجموعها
فترك العلامات علامة له ومثله بثلاثة احرف تنبيها على ان الحرف ثلاثة انواع مشترك بين الاسم
والفعل نحو هل ومختص بالاسم نحو في ومختص بالفعل نحو لم ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته
ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر اخذ في ذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الآخرين **فقال**
• **فعل مضارع يلي لم كيشم** • اي علامة الفعل المضارع صحة ان يلي لم اي ينفى بها كقوله في يشم
لم يشم وهو مضارع شممت الطيب ونحوه افصح بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والعامة
يفتحونها في الماضي ويضمونها في المضارع وقال ابن درستويه وهو خطا وليس كما قال بل هي لغة حكاها
الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ثم ذكر علامة الماضي **فقال وماضي الافعال بالتا مز وسم** •
اي ميز الماضي بالتاء المتقدم ذكرها وهي تاء التانيث الساكنة ويحتمل ان يريد مجموع التاءين اي تاء

بفعلت وتاء اتت اي كلتيهما مختص بالفعل الماضي واما مرى منازعة مرتبه بامتناز ومنه فيتميز ثم ذكر
علامة الامر فقال **وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم** . اي علم فعل الامر بالنون المتفتحة وهي نون
التوكيد لا مكلفا ابل بشرط ان يفهم من الكلمة معنى الامر فعلامة الامر اذا مجموع شيئين قبول النون
وافهام معنى الامر نحو اقبل فانه يقبل النون ويفهم الامر فهو فعل امر فان قبل النون ولم يفهم الامر
فهو فعل ماض او مضارع نحو هل يفعلن او افعلن تعجب نحو احسن بزيد فانه يقبلها لفظا الا انه ليس بامر
في المعنى على الصحيح وتوكيد افعل بنون التوكيد نادر وان دلت الكلمة على فعل الامر ولم تقبل نون التو
كيد فهو اسم فعل نحو صه ... واما اسم فعل والى هذا اشار **بقوله**
والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل . فصه بمعنى اسكت وكلاهما يفهم
منه الامر ولكن اسكت يقبل النون فهو فعل امر وصه لا يقبلها فهو اسم فعل وحيهل بمعنى اقبل
او قدم او عجل يقال حيهل على زيد اي اقبل وحيهل زيدا اي قدم زيدا وحيهل بزيد اي عجل به
ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر وفيه ثلاث لغات حيهل واقبل وقدم او عجل في افهام معنى
الامر ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهي افعال وحيهل لا تقبلها فهي اسم فعل **واعلم**
ان علامة المضارع وهي لم فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اوه واف فانهما بمعنى
المضارع ولكن اف لا يقبل لم واتضجر يقبلها وكذلك علامة الماضي وهي التاء فارقة بينه وبين
اسم الفعل الذي بمعناه نحو هيهات وشتان فانهما بمعنى الماضي ولكن هيهات لا يقبل تاء التانيث
وبعد يقبلها وهو ماض

المعرب والمبني

المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البناء فوجب لذلك ان يقدم بيان الاعراب والبناء
فالاعراب في اللغة هو مصدر اعرب اي ابان او اجال او حسن او غير او ازال عرب الشيء وهو فساده
او تكلم بالعربية فهذه ستة معان واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي وهو

اختيار المكودي ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العا
مل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظا
هر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحده بقولهم الاعراب تغيير اواخر الكلم لا
ختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب الاول اقرب الى الصواب والبناء في اللغة
وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقد حده في التسهيل بقوله ما
جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين
وعلى هذا فهو لفظي وقيل هو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل ولا اعتلال فهو
على هذا معنوي . **والاسم منه معرب ومبني . لشبه من الحروف مدني** . يعني ان الاسم قسمان قسم
معرب وقسم مبني ولا واسطة بينهما وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة
ولا مبنية واختاره ابن عصفور ومذهب الناظم انها مبنية وسياتي سبب بنائها **فان قلت**
قوله منه معرب ومنه مبني لا يفيد الحصر **قلت** لما ذكر ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب هو
ما لم يشبهه علم انه لا واسطة بينهما **تنبيهات** الاول بدا الناظم بالمعرب لان الاصل في
الاسم الاعراب وما بني فلسبب اخرجه عن اصله الثاني مذهب الجمهور ان الاعراب انما جيء به
في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليها كقولهم ما احسن زيدا بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي
وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لالتبست هذه المعاني وليس كذلك في الاسم اصلا وفي الفعل
فرعا كما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وانما دخل ليفرق
بين الوصل والوقف الثالث لما كان الاعراب في الاسم اصلا احتيج الى بيان سببه فقال لشبه
من الحروف مدني يعني ان سبب بناء الاسم انما هو لشبهه بالحرف واما شبه الفعل فليس سببا في البناء
عنده بل هو سبب منع الصرف وكون سبب البناء شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه ثم ان

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد

شبه الحرف انما يقتضي بناء الاسم اذا لم يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه ما يقتضي الاعراب الغي
شبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا للمقتضي الاعراب فانه داعية الى الاصل والى ذلك اشار بقوله مدني
اي مقرب فان الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف الا اذا لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البناء
لم يكن حينئذ مقربا مثال ذلك اي فانها تكون موصولة وشرطية واستفهامية وهي في هذه
الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها ولكن عارض شبهها الحرف لزومها للاضافة وكونها بمعنى
كل مع النكرة وبعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان شبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي
واستعمالي وافتقاري واهمالي وقد نبه على الوضعي بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ه
المراد بالشبه الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين في الوضع كاسمي جئتنا وهما التاء
ونا فهما اسمان بدليل صحة الاسناد اليهما وهما مبنيان لان التاء على حرف واحد في الوضع ونا
على حرفين في الوضع فشابهتا بذلك الحرف لان اصل الحرف ان يوضع على حرف هجاء او حرفي هجاء
واصل الاسماء ان توضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع من الاسماء على اقل من ثلاثة فقد شابه
في وضعه وضع الحرف فالشبه بان استحق البناء وما وضع على اكثر من حرفين ثم نقص عنهما بحذف كنحو يد
ودم فانه معرب لانه ثلاثي في الوضع وقد نبه على المعنوي بقوله والمعنوي في متى وفي هنا ه
المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف وتضمنه مؤديا بالمعنى الحرف وذلك
ضربان احدهما ان يتضمن معنى حرف مستعمل نحو متى فانه متضمن معنى الاستفهام اذا وقع
استفهاما ومعنى الشرط اذا وقع شرطا ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل فحرف الاستفهام
الهمزة وحرف الشرط ان الثاني ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وان لم يكن
لذلك المعنى حرف مستعمل نحو هنا فانه اسم اشارة الى المكان فبني لتضمنه معنى الاشارة لانه
كالتشبيه والتنبيه والخطاب ونحو ذلك من معاني الحروف ولم يوضع للاشارة حرف يدل عليها

والى

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

والى هذين الموضعين اشار الناظم بقوله في متى وفي هنا ونبه على الاستعمالي بقوله وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وحقيقته ان يكون الاسم نائبا عن الفعل اي عاملا عمله ولكون مع ذلك غير متأثر للعوامل
لا لفظا ولا محلا والمراد بذلك اسماء الافعال نحو دراك ونزال فانها تلزم النيابة عن افعالها
فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل اعني ان واخواتها
فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل فلما استعملت اسماء الافعال استعمال الحروف بنيت
تنبيه ما من ان اسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب لابي الحسن الاخفش
ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه في الافصاح الى الجمهور وسياتي بيان ذلك ان شاء الله
تعالى في موضعه واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله كقوله تعالى فضرب
الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر ونبه على الافتقاري بقوله وكافتقار اصلا ه وحقيقته
ان يكون الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوها من الموصولات الى جملة فان
لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها لم يكن سببا للبناء لانه ليس
بلازم والى هذا اشار بقوله اصلا واما الشبه الاهمالي فهو ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول
كالحروف المهملة ومثال ذلك الاسماء قبل التركيب كفواتح السور فانها مبنية لشبهها
بالحروف المهملة لانها لا عاملة ولا معمولة هذا مذهب الناظم خلافا لمن قال انها موقوفة ولمن
قال انها معربة حكما قال قلت قد اخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره قلت قد اشار اليه
بالكاف للتشبيه في قوله كالشبه الوضعي فانها مشعرة بعدم الحصر قوله ه
ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما ه يعني ان المعرب من الاسماء ما سلم من
شبه الحرف المؤثر ومن هنا يعلم انحصار الاسم في القسمين ثم مثل المعرب بمثالين صحيح وهو ارض
ومعتل وهو سما وهو احد لغات الاسم الست ونبه بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرا
به نحو ارض وما يقدر اعرابه نحو سما ثم انتقل الى الفعل فقال وفعل امر ومضي بنيا ه

وأعربوا مضارعا ان عريا • يعني ان الفعل ايضا على قسمين مبني ومعرب واصله البناء بخلاف الاسم
والادلة على ذلك في الاصل واما المضارع فانه اعرب لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص وفي دخول
لام الابتداء وقيل لمشابهته في الاولين فقط واما اللام فانما دخلت بعد استحقاق الاعراب
لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين وغيرها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه
جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته والذي ذهب اليه المصنف ان المضارع انما اعرب لمشابهته
للاسم في ان كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بجزم تشرب اذا اريد النهي عن كل واحد منهما وبالنصب اذا اريد النهي عن الجمع
بينهما وبرفعه اذا اريد النهي عن الاول وحده ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم والفعل
مشتركين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان
معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم اصلا
وفي الفعل المضارع فرعا وهذا معنى ما ذكره في شرح التسهيل قال والجمع بما ذكرته بينهما اولى •
من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وبجريانه على اسم الفاعل في الحركات
والسكنات لان المشابهة بهذه الامور ليس فيها ما يدعو الى الاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها

تنبيهات الاول ذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصل في الافعال كما انه
اصل في الاسماء واستدلوا بان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم واجاب البصريون بان النصب في وتشرب باضمار ان
والجزم على ارادة العطف والرفع على القطع فلو اظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على
المعاني ولم يحتج الى اعراب وليس كذا ما احسن زيدا لان الرافع والناصب والجار هو احسن
وقد تقدم ما ذكره المصنف من ان المضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه كقولك لا تعن بالجفاء
وتمدح عمرا فانه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب

وضع

وضع الاسم مكانه كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع مثال ذلك ان تقول لا تعن بالجفاء ومدح عمرو
ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو وحكى عن بعض المتاخرين ان الفعل احق بالا
عراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا القول
ضعيف الثاني قد اشاروا الى علة اعراب الفعل المضارع بتسميتهم مضارعا والمضارعة المشابهة وقال بعضهم
من المضارعة من لفظة الضرع كانه رضع مع الاسم ضرعا واحدا وزعم ابن عصفور انه مقلوب من المرا
ضعة ولا ضرورة تدعو الى ادعاء القلب لان البناء على التضارع فيها الثالث لم يتعرض في النظم لما
بني عليه الامر والماضي اما الامر فانه مبني على ما يجزم به لو كان مضارعا فان كان صحيح الاخر بني على
السكون وان كان معتل الاخر او مما يرفع بالنون بني على حذف الاخر واما الماضي فانه يبنى على
الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او جمع مؤنث فيسكن اخره وان اتصل به واو
جمع ضم اخره وانما بني على حركة لشبهه بالمعرب اعني المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا ونحو
ذلك وكان له بذلك المزية على الامر وانما خص بالفتحة طلبا للتخفيف وسكن اخره عند اتصال ضـ
الضمير المرفوع به كراهة توالي اربع حركات في شيئين هما كشيء واحد لان الفاعل كجزء من
فعله وقال في شرح التسهيل انما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا ثم
تشريكا بالمتصل بالتاء والنون هذا تسهيل المصنف وانتهى لنا في الربع والاتصال وعدم الاعتداد به
وضعفا قول الجمهور بما يوقف عليه في كلامه الرابع اجمعوا على ان الماضي مبني واما الامر فمذهب
البصريين انه مبني كما تقدم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر المقدرة وهو عندهم
مقتطع من المضارع ثم اشار الى ان اعراب المضارع مشروط بان لا يتصل به نون توكيد ولا نون اناث
بقوله ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن • المراد بالمباشر المتصل
بالفعل من غير حاجز بينهما فاذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح نحو هل

تذهب نونه لاجل زمن غير المباشرة وهو ما فصل بينه وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة
لفظا او تقديرا نحو هل تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلن حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وابقيت
الضمة والكسرة لتدلا على المحذوف فهذا ونحوه معرب لان النون لم تباشره والقاعدة ان ما كان رفعه
بالضمة اذا اكد بنون التوكيد بني لتركيبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد بنون التوكيد
لم يبن لعدم التركيب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من
التفصيل في نون التوكيد المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى
البناء مطلقا وذهب قوم الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة ولذا اطلق لعدم
الحاجة الى التقييد والفعل معها مبني على السكون نحو يتربصن ومثله الا ان يعفون والرفع العزم وفي
سبب بنائه مع نون الاناث خلاف ومذهب سيبويه انه بني حملا على الماضي المتصل بها وصححه في شرح
التسهيل **تنبيه** قال في شرح الكافية واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف
وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه معرب لوجود سبب الاعراب فيه ومنهم ابن درستويه وابن طلحة
والسهيلي وطائفة والاعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ثم انتقل
الى الحرف **فقال** وكل حرف مستحق للبنا ، هذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتضى الاعراب فالحرف لان
الحروف لا تتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعترض بان من الحروف ما يكون
لمعان كثيرة نحو من واجيب بان الحرف انما جيء به في الاصل ليدل على معنى واحد اخيرا **وقوله**
والاصل في المبني ان يسكنا ، يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف ان يبنى على السكون
لانه اخف ولا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل الى الحر
كة ثم **قال** ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ، اي ومن المبني صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب
ضم وعلم بذلك ان المبني على اربعة اقسام وان انواع البناء اربعة ضم وكسر وفتح ووقف

وهو

وهو السكون **تنبيهات الاول** قد تقدم ان الاصل في المبني ان يسكن وما بني على حركة
فلسبب اقتضى العدول عن الاصل لاجله واسباب البناء على الحركة خمسة الاول التقاء الساكنين نحو امس والثاني
كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات والثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها كلام الابتداء
والرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول وبعد والخامس لشبه بالمعرب نحو ضرب لانه شابه
المضارع فبني على الفتح كما سبق **الثاني** لتخصيص المبني ببعض الحركات اسباب فاسباب
الفتحة ستة الاول مجرد طلب التخفيف نحو اين الثاني شبه محلها بما هو في كنفها كهاء التانيث
نحو بعلبك فبعلبك الثالث مجاورة الالف نحو ايان الرابع كونها حركة الاصل نحو يا مضار في ترخيم
مضار اسم الله مفعول الخامس الفرق بين معنيي اداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو السادس الاتباع و
اسباب الكسرة سبعة الاول التقاء الساكنين نحو امس والثاني مجانسة العمل نحو باء الجر واللام
الثالث الحمل على المقابل نحو لام الامر حملا على لام الجر لان عمل الفعل نظيرتها في الاسماء والرابع
الاشعار بالتانيث نحو انت والخامس كونها حركة الاصل نحو يا مفار في ترخيم مفار اسم فاعل السادس
كونها حركة الفرق بين اداتين نحو لام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء نحو لموسى عبد
والسابع الاتباع واسباب الضمة ستة الاول ان تكون في الكلمة كالواو في نحن لانها نظيرتها نحو نحن و
هم والثاني شبه الغي بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم الثالث ان لا تكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل
وبعد والرابع شبه المبني بما لا تكون له الضمة حال الاعراب نحو يا زيد والخامس كونها حركة الاصل
نحو يا تفاخ مصدر تفاخر اذا سمي به السادس الاتباع واعلم ان ما حرك لغير التقاء الساكنين فحركته
الفتح لخفته ولا يعدل عنه غالبا الا لسبب من الاسباب المذكورة وما خرج عن هذا فهو شاذ **الثالث**
فهم مما سبق ان الاسم اذا بني على السكون فلا يرد فيه سؤال واذا حرك بني ولا يقال لم سكن لانه الاصل واذا
بني على الحركة ففيه ثلاثة اسئلة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا واما الفعل والحرف فان بنيا

على السكون فلا سؤال فيه وان بنيا على الحركة ففيها سؤالان لم حركا ولم كانت الحركة كذا فقال
كأين امس حيث والساكن كم، تمثيل لانواع المبني فأين مثال لما بني على الفتح وهو اسم لدخول حرف
الجر عليه وبني لتضمنه معنى الهمزة في الاستفهام ومعنى ان الشرطية في الشرط وحرك لالتقاء
الساكنين وفتح تخفيفا الكسر مع وراثه وامس مثال لما بني على الكسر وهو اسم لدخول حرف الجر
عليه وحرف التعريف نحو بالامس واضافة الاسم اليه وبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى
حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على اصل التقاء
الساكنين وكان الشيخ من كسر امس في كل حال وانما سمي بالفعل وفيه ضمير مستكن فحكي
نحو هذا عن الكسائي وحيث مثال لما بني على الضم وهو اسم لدخول من عليه نحو ومن حيث
خرجت وبني عنه غيره ففيه لافتقاره الى جملة افتقارا لازما ونص على الشبه في اللغات
لشبهه بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها
فمنعت لذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست
مضافة فبنيت لشبهها بالذي وكم مثال لما بني على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني
لشبهه بالحرف في الوضع وتضمن كم الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي
للتكثير وقيل في سبب بناء الخبرية غير هذا مما يذكر في باب كم ولما فرغ من انواع البناء اخذ
يذكر انواع الاعراب وهي اربعة الرفع والنصب والجزم والجر ومراده ان الجزم ليس [illegible]
وهذه الانواع ثلاثة اقسام قسم يشترك فيه الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو الرفع والنصب
تقول زيد يضرب وان زيدا لن يضرب وقسم مختص بالاسم وهو الجر نحو مررت بزيد وقسم يختص
به الفعل وهو الجزم نحو لم يضرب والى هذا اشار بقوله، والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل نحو لن أهابا، والاسم قد خصص بالجر كما، قد خصص الفعل بأن ينجزما.

وهو واضح وانما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وانما
اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر في الاسم وفيه قيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره هنا
واشار بقوله كما قد خصص الى علة تخصيص الفعل بالجزم وقوله، فارفع بضم وانصبن فتحا
وجر كسرا كذكر الله عبده يسر، واجزم بتسكين، يعني ان اصل الاعراب ان يكون بالحركة والسكون
فاصل الرفع ان يكون بضمة واصل النصب ان يكون بفتحة واصل الجر ان يكون ب
بكسرة واصل الجزم ان يكون بالسكون اذ لاحظ له في الحركات فكان حذفها وقد مثل للرفع و
النصب والجر بقوله كذكر الله عبده يسر وقوله، وغير ما ذكر ينوب، اشار الى ان الاعراب
بغير ما ذكر من الحركات والسكون نائب عن الضمة فينوب عن الضمة الواو والالف والنون
وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون حذف
الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهي
اربع عشرة علامة منها عشرة اصول وعشرة تنوب عن تلك الاصول وسيذكر مواضع النيابة
مفصلا ان شاء الله ثم مثل لما جاء بغير ما ذكر على كثرة النيابة بقوله، نحو جا اخو بني نمر.
فاخو مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وبني مجرور بالياء نيابة عن الكسرة واعلم ان النائب في الاسم
يكون في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لان
المفرد سابق على الجمع المثنى والمجموع فقال، وارفع بواو وانصبن بالالف، واجرر بياء ما من
الاسما اصف، اي الذي اصفه لك من الاسماء يعني الاسماء الستة واعلم ان في اعراب هذه الا
سماء عشرة مذاهب فقد ذكر ذلك غير هذا المختصر وانما نذكر منها اثنين الاول مذهب سيبويه
والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا
قلت قام ابو زيد فاصله قام ابو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابو زيد فاستثقلت الضمة

اربعة

[illegible] النيابة

على الواو مجيء فتحة ياء اذا قلت رأيت أبا زيد وأصله أبوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت الباء بحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق
النصب مع الجر والرفع في الاتباع واذا قلت مررت بأبي زيد وأصله بأبوِ زيد فأتبعت حركة الباء لحركة
الواو فصار بأبوِ زيد ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها
بعد كسرة ثم قلبت في الخصوص ان هذا تقرير المذهب الأول أو تحكيه في شرح التسهيل انه الأصح والثاني
مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم ان اعراب
هذه الأسماء بالحروف المذكورة قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف قلت
ولكنه يستلزم الخروج عن الأصل اذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم النظير إذ ليس في المفرد
ما يعرب في الحروف غير هذه الأسماء ولبقائه فيه وذي مال على حرف واحد ان الإعراب لا يوجب
في الذي في المعرب الأشعر في اطلاقه المذهب الأول فإن قلت ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب
ومن ذكر معه ان اعراب هذه الأسماء بالحروف قلت يحتمل ان يكون وافق الفارسي في الأهنا ويحتمل
ان يكون تسامح في جعله الإعراب بالحروف لكون الحركة هنا لا تظهر والحروف معينة ما ثبت في الحركات
ولفظها وأراد بذلك التقريب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع تحقق صحة مذهب
سيبويه ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن اعرابها بالحركات هو الأصح **قوله**
من ذاك ذو ان صحبة أبانا ● شرع في ذكر الأسماء الستة وبدأ بذو لأنها لا تعرب إلا بالحروف
وقيدها بأن تبين معنى الصحبة احترازا من ذو الموصولة في لغة طيء فإنها مبنية على الأشهر
والفم حيث الميم منه بانا ● يعني أن الفم من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف ان بانت منه الميم
أي زالت فتقول هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك وان كان بالميم ففيه عشر لغات نقصه
وقصره وتضعيفه كلا مثلثا على فتح الفاء وكسرها وضمها فهذه تسع والعاشرة اتباع فائه

لميمه وأصلها فتح فائه منقوصا أب أخ حم كذاك أي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء والحم هو
أبو الزوج ونحوه من أقاربه وقد يطلق على أقارب الزوجة وقوله وهن أي كذاك وأخره لوقوع الخلاف
فيه فإن الفراء أنكر اعرابه بالحروف وهو محجوج بنقل سيبويه والفقهاء أن اعرابه بالحروف قليل وأن
حسن فيه التزام النقص وحذف لامه وجعل الإعراب على عينه ومنه قوله عليه السلام من تعزى
بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا والى هذا أشار بقوله والنقص في هذا الأخير أحسن ●
أي أحسن من الإعراب بالحروف وجرت عادة كثير من النحويين أن يذكروا الفم مع هذه الأسماء
غير منبهين على قلة اعرابه بالأحرف فيوهم بذلك مساواته لهن قاله في شرح التسهيل ومن لم
ينبه على قلته فليس بصحيح وإن حكى من الفعل بالوجهين والهن كناية عن اسم جنس قال
كلمة كناية ومعناها شيء يقال هذا هن أي شيء وقال ابن الرهان هو كناية عما يقال
وكثرت الكناية به عن الفرج ثم قال وفي أب وتالييه يندر ● أي يندر التزام النقص في أب وتالييه
وهما أخ وحم ومنه قول الراجز ● بأبه اقتدى عدي في الكرم ● ومن يشابه أبه فما ظلم ● فالوجه الراجح
في هن هو المرجوح في أب وتالييه فقاله وقصرها من نقصهن أشهر ● يعني أن القصر في أب وتالييه
هو التزام الألف مطلقا وجعل الإعراب بالحركات المقدرة في الألف أشهر من النقص فيها أما في
الحم فكثير ومن قصر الأب قول الراجز ● ان أباها وأبا أباها ● قد بلغا في المجد غايتاها ● ومن قصر
الأخ قولهم مكره أخاك لا بطل **تنبيهات** قد اتضح بما ذكر في هذه الأرجوزة ان الأسماء
الستة على ثلاثة أقسام قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهي الإعراب بالحروف وهو ذو بمعنى صاحب
وقسم فيه لغتان النقص والإعراب بالحروف وهو هن وقسم فيه ثلاث لغات الإعراب بالحروف
والقصر والنقص وهو أب وأخ وحم الثاني زاد في التسهيل في باب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ
التشديد وأخو بسكون الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو وحمء كخبء وقرء وحما كخطأ

فيكون فيه ست لغات الثالثة مذهب سيبويه ان لا ولمعنى ما ابا وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء
ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو وهو من باب نحوه وقال ابن كيسان تحتمل الو
جهين جميعا وحم وزنها عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء واسكان العين واصله حمو ولامه هاء
ومذهب الفراء ان وزنه فعل بفتح الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولا مانع
وان يقل تثنيتها بالواو ومذهب بعضهم الى ان اللام حم ياء من الحماية لان احماء المراة يحمونها وهو مردود
بقولهم في التثنية حموان واحدى اللغات حمو ومذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسكان
ورد عليه بسماع قصرها وجمعها على افعال واما هن فقال بعضهم لا اعرف ما يدل على ان اصله
التحريك واستدل الشارح على ذلك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل به شراح الجزولية واعتر
ضه ابن اياز بان فتحة النون في هنة تحتمل ان تكون لاجل التانيث وفي هنوات لكونه مثل جفنات
فيجمع بالفتح وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهناء فيه
يستدل ان وزنه فعل بالتحريك وهذا موضع اختصار اشار الى شرط هذه اعراب الاسماء بالحروف
المذكورة بقوله • وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا • احترز مما لم يضف
منها نحو اب فانه يعرب بحركة ظاهرة وكلما انفرد ذو فانها لازمة للاضافة واذا افرد فوك
عوض من واوه ميم وقد تثبت الميم في الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفي البحر فمه • ولا يختص بالضرورة
خلافا لابي علي لقوله عليه السلام لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من رائحة المسك واحترز
مما اضيف منها الى ياء المتكلم فانه يعرب بحركات مقدرات نحو هذا اخي وكلها تضاف الى الياء
الا ذو فانها لا تضاف الى مضمر وانما تضاف الى اسم جنس ظاهر غير صفة وما قاله في الذي فهو لا
ويشترط في اعراب هذه الاسماء بالحروف مع الشرطين المذكورين شرطان اخران ان تكون مفردة
تثنية ام
فلو جمعت اي ثنيت اعربت اعراب المثنى والمجموع وان تكن مكبرة فان صغرت اعربت بالحركات

فلان

قلت فمنهما اهمل هذين الشرطين قلت قد علم الحكم على ما لعلمه وقد لفظ بها مكبرة مفردة فاكتفى
بذلك ثم مثل لما اضيف لغير الياء بقوله كجا اخو ابيك ذا اعتلا وهو واضح ثم انتقل الى الموضع الثاني من
مواضع نيابة الحروف عن الحركة فقال • بالالف ارفع المثنى وكلا • اذا بمضمر مضافا وصلا • المثنى هو
الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه كقولك زيدان ورجلان فانه
يصلح في الدلالة فيهما نحو زيد وزيد ورجل ورجل وللتثنية ثمانية شروط الاول الافراد فلا تجوز تثنية المثنى والجمع
على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف
تثنيته وقال غيره ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة الثاني الاعراب فلا يثنى
المبني واما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيها للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك الحذف وصلا
واما يا زيدان ويا رجلين فانما ثنيا قبل البناء واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى
وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد
اتفاقا وكذا الذي في حكم ما كان مسمى به واختلف في تثنية المركب تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه
وصحح اكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى فيه
بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا
فتقول جاء ابوا البكرين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد
تثنيته قدر تنكيره ولذلك لا يثنى الكناية عن الاعلام نحو فلان وفلانة فانها لا تقبل التنكير الخامس
ان يكون قابلا لمعنى التثنية فلا يثنى الاسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصدت
الحقيقة السادس اتفاق اللفظ واما نحو القمرين في الشمس والقمر فمن باب التغليب السابع اتفاق
المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز هذا مذهب اكثر المتاخرين قال في شرح التسهيل
والاصح الجواز وممن صرح بجوازه ابو بكر الانباري الثامن الا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو

وقد جمع بعضهم شروط المثنى فقال •
وليس يثنى قبل شمل •
من الشروط جزما بالبيان •
ولفظ الاعراب والتنكير •
وعدم التركيب والتنكير •
ان يكون معرب ويدلا •
يغني عنه غيره فعلا •
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فقد •
شروط ما حررت للمثنى •

مقيسة

تحقيقين

سواء وقال أكثرهم لا يثنى استغناء بتثنية سيّ فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان على أن أبا زيد قد حكاه العرب
شذ عن العرب وأما ما أعرب بإعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير كقوله تعالى ارجع البصر كرتين والمراد به
نحو القمرين أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو اثنين أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو
العمرين في الشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر فهو ملحق بالمثنى وقد أشار في النظم إلى الألفاظ الأربعة
الملحقة بالمثنى وأعربت إعرابه وليست من المثنى حقيقة وهي كلا وكلتا واثنان واثنتان أما كلا
وكلتا فهما اسمان مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة
للفظ وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي ولكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى أعربا إعراب المفرد في موضع وإعراب
المثنى في موضع فأعربا مع الظاهر إعراب المفرد المقصور بحركة مقدرة ومع المضمر إعراب المثنى
بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى العلم
والإضافة إلى المضمر فرعا عن الإضافة إلى الظاهر جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل وإلى هذا أشار
بقوله **إذا بمضمر مضافا وصلا** أي وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر فمضافا حال من
الضمير المستتر في وصل وهو ضمير كلا وقوله **كلتا كذاك** يعني مثل كلا في أن إعرابها إعراب المثنى
مشروط بالإضافة إلى المضمر **تنبيهات** الأول حكى الفراء في كلا وكلتا ثلاث لغات
الأولى أن تعرب مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمر إعراب المثنى كما تقدم والثانية أن يعربا إعراب
المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها إلى كنانة والثالثة أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا
وجعل بعضهم من ذلك قول بعضهم كلاهما وتمرا الثاني ما تقدم من أن كلا وكلتا مفردان في اللفظ
مثنيان في المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى
ويرد عليهم الإخبار عنهما بالمفرد في كلام فصيح كما تقدم وزعم البغداديون أن كلتا قد تفرد

لها فيعرب بقول الراجز في كلت رجليها سلامى واحده وليس بصحيح بل أراد كلتا فحذف الألف للضرورة الثالث
وزن كلا عند البصريين فِعَل كمِعًى وألفها عن واو بدليل إبدالها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقول سيبويه
إنه لو سمي بها وثني لانقلبت ياء ووزن كلتا فِعْلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة
وهي إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة للتأنيث
وهو ضعيف لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف الرابع المنقول عن البصريين أن قلب
ألف كلا وكلتا مع المضمر ياء ليس بعامل وإنما هو بالحمل على لدى وعلى وإلى لأنهن ملازمات للإ
ضافة وأشبهها في النصب لدى وأشبهها في الجر على فجعلوا بكلا وكلتا في الجر والنصب ما جعلوا بلدى وعلى
فقلبوا ألفهما ياء إذا أضيفا إلى المضمر ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى الظاهر كما أن ألف لدى وعلى لا تنقلب
مع الظاهر وأما في الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر لانتفاء التشبيه في الرفع بما تنقلب ألفه وقال
الخليل ومن لا يقلب ألف لدى وعلى إذا أضيفا إلى المضمر يقول جاء كلاهما ورأيت كلاهما ومررت بكلاهما
فيجعلها مع المضمر على حالها مع الظاهر وضعّف الناظم هذا المذهب وجعل إعرابهما بالحرفين كالمثنى
واستدل بلغة كنانة وأما اثنان واثنتان فيعربان إعراب المثنى بلا شرط ولذلك شبههما بما
هو مثنى حقيقة ليعلم أنهما ليسا مثل كلا وكلتا في اشتراط الإضافة إلى المضمر فقال **اثنان واثنتان**
كابنين وابنتين يجريان أي يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط ثم قال **وتخلف اليا في جميعها**
الألف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف يعني أن الياء تخلف الألف أي تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى
الحقيقي والألفاظ الملحقة به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين وفهم منه أن النصب
محمول على الجر في الياء التي هي أخت الكسرة وإنما حمل عليه لاشتراكهما في أن كلا منهما فضلة ولهذا لم يحمل
على الرفع لأنه عمدة وقوله بعد فتح قد ألف سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلف الألف
والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا **تنبيهان** الأول في المثنى مع ما ألحق به لغة أخرى وهو

نون الالف رفعا ونصبا وجرا وهو لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر انكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة وهو
احسن ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران الثاني مذهب الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده بالا
حرف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح به الحكم في التسهيل وهو مذهب قطرب وكثير من المتأخرين ونسب
الى الزيادي والزجاج قيل وهو مذهب الكوفيين وفي مذهب سيبويه ومن وافقه ان اعرابهما مقدر في الالف
والياء فتقدر في الالف الضمة وفي الياء الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عنده بالحركات وفي اعراب المثنى
مذاهب لا نطول بذكرها هنا ثم انتقل الى الموضع الثالث من مواضع النيابة الحرف وهو المجموع على حد
المثنى فقال، **وارفع بواو وبيا اجرر وانصب • سالم جمع عامر ومذنب •** لما كان الجمع على قسمين
جمع التكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد لفظا او تقديرا وجمع سلامة وهو خلافه احترز من جمع التكسير
بقوله سالم جمع ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث فاحترز من المؤنث باضافة جمع الى مذكر اعني عامر
ومذنب فالذي يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم وهو قسمان اسم وصفة فالاسم
يجمع هذا الجمع بأربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تاء التانيث وقبول تاء
التانيث عند قصد معناه واحترز بقيد الاخير من فعلان فعلى نحو سكران وافعل فعلاء نحو احمر حمراء و
ما يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو صبور فلا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون لعدم قبول تاء التانيث
فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط عامر تقول جاء العامرون ورايت العامرين ومررت بالعا
مرين ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط مذنب فتقول جاء المذنبون ورايت
المذنبين ومررت بالمذنبين وقد اكتفى الناظم بهذين المثالين عن ذكر هذه الشروط كلها للا
ختصار واشار الى القياس عليهما بقوله **وشبه ذين** فشبه عامر كل اسم مذكر علم عاقل خال من
تاء التانيث وشبه مذنب كل صفة لمذكر عاقل خال من تاء التانيث قابل تاء التانيث **جان** قلت
قد زاد في التسهيل في شبه الاسم شرطين اخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد ومزج والا

والثاني ان يكون غير معرب بحرفين فلم ترك ذكرهما **قلت** هذا الشرطان المقصود بهما صحة الجمع لا خصوصية لهما بهذا
الجمع **تنبيهات** الاول لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التانيث فاجازوا جمع كلمة بالواو ولا
قبول الصفة لتاء التانيث مستدلين بقول الشاعر، مثال الذي هو بما اذا ما نسابه والعاشرون ومثله
المرد والشيب، الثاني ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء التانيث كعدة ومن لامه كثبة
فانه يجوز جمعه بالواو والنون وبالالف والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فلم يلزم تكسيره او يعتل
ثانيه كذية فيلزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتقييد التاء المقابلة للما في عدة
وثبة علمين الثالث اعلم ان التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام لجمع بالواو والنون
مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع في
اعرابه بقوله، **وبه عشرون وبابه الحق والاهلون • اولو وعالمون عليون • وارضون شذ والسنون •
وبابه •** وهو اربعة اقسام اسم جمع وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومفرد جاء في الحال
فالاول عشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين واولو وعالمون فهذه كلها اسماء جموع
الحقت بجمع المذكر السالم في اعرابه لان هذه لا واحد لها من لفظها وليس العالمون جمع عالم لان
العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل وانما هو اسم جمع في العالم والثاني ارضون وسنون
وبابه فهذه جموع تكسير لتغير واحدها اعني اعراب جمع المذكر السالم والثالث اهلون فانه
جمع اهل واهل غير مستوف الشروط اذ ليس علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط
وكذا وجعل بعضهم ارضين وسنين من هذا النوع والرابع عليون وهو اسم لاعلى الجنة كانه
في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع من يعقل فسمي به وفي تمثيله بهذه الالفاظ تنبيه على نظائرها
وباب سنين الذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه هاء التانيث ولم يكسر قبل النسب
شاع جمعه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة

ومكسورها نحو مائة ومضمومها نحو ثبة وهي الجماعة بلام سنة واو او هاء على اللغتين ولام مائة ياء ولام
ثبة وثبة الجماعة ولام سنة واو وقيل ياء من ثبيت اذا جمعت واما الثبة التي هي وسط الحوض فمحذوفة العين
لانها من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فما كان مفتوح الفاء كسرت
فاؤه نحو سنين وقد حكى بعضهم ضم سينه وما كان مكسور الفاء بقي نحو مئين وما كان مضموم الفاء
فوجهان الكسر والضم نحو ثبين فان كان استغنى عن هذا الاستعمال نحو شفة الا ما ندر في قال •
ومثل حين قد يرد • ذا الباب • يعني ان باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل اعرابه بالحركة على
النون منونة ولا تسقط للاضافة وتلزم الياء فتقول هذه سنين وصحبته سنينا وما رايته منذ سنين وفي
الحديث في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنه قول الشاعر دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا • ومن احكام هذه اللغة من يستعمله الشريف وقوله وهو عند قوم يطرد
يعني ان اجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب وقد استعملوا غيره على وجه الشذوذ وفي
كتاب الحديث المذكور وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه
بجمع التكسير في عدم سلامة واحده ثم قال • ونون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق
نون مجموع نون الزيدين وما به التحق نحو عشرون وما ذكر معه فافتح اي حركها بفتحة وهي نون
التثنية وقوله وقل من بكسره نطق يعني في الحروف وليس بلغة ومنه قول الشاعر •
• عرين من عرينة ليس منا • برئت الى عرينة من عرين • عرفنا جعفرا وبني ابيه • وانكرنا زعانف
آخرين • وقول الآخر • اكل الدهر حل وارتحال • اما يبقي علي ولا يقيني •
• وماذا يبتغي الشعراء مني • وقد جاوزت حد الاربعين • قال الشيخ في شرح التسهيل ويجوز
ان يكون كسر النون في الجمع وما الحق به لغة ثم قال • ونون ما ثني والملحق به • بعكس ذاك
استعملوه فانتبه • اي بعكس نون الجمع فيكسر لالتقاء الساكنين وقل من يفتحه نطقا الا ان نون

المثنى

المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء الا انهما حكياها مع الياء لا مع الالف واجازها بعضهم مع الالف واستدل
بقول الراجز • اعرف منها الجيد والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا • وحكى الشيباني ان ضم نون المثنى
لغة بعضها مع الالف وحكي عن العرب هما خليلان ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة اشتغل الى نيابة
الحركة عن حركة اخرى وذكر في موضعين الاول جمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة نيابة
عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره وضابطه ما جمع بالف وتاء
مزيدتين واليه اشار بقوله وما بتا والف قد جمعا • يكسر في الجر وفي النصب معا • فان قلت
لم لا يقيد الالف والتاء بكونهما زائدتين قلت تعليق الباء بقوله جمعا يغني عن التقييد اذ
المراد ما دل على جمعيته بالالف والتاء ونحو ابيات مما تاؤه اصلية وقضاة مما الفه منقلبة
عن اصل لا يدل على جمعيته بالالف والتاء فان قلت لم لم يذكر علامة رفعه قلت لانه بالضمة
على الاصل ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم بقوله • كذا اولات والذي اسما قد جعل • كاذرعات
فيه ذا ايضا قبل • يعني ان اولات يكسر في جره ونصبه كالجمع المذكور وهو اسم جمع لانه لا واحد
له من لفظه وهو في المؤنث نظير اولو في المذكر وقوله والذي اسما قد جعل يعني ما كان مجموعا بالف
وتاء ثم سمي به فجعل اسما مفردا فانه يجب بعد التسمية على اللغة الفصحى كما كان يجب به
قبلها فيكسر في الجر والنصب وينون وقد مثله باذرعات وهو اسم موضع فتقول رايت اذرعات
ومررت باذرعات فيستوي جره ونصبه ونحو عرفات ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه
بالكسرة كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف فينصبه ويجره بالفتحة ولا ينونه فان قلت
لم نون اذرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى وفيهما مانع الصرف للتانيث والعلمية قلت
ليس تنوينهما للصرف وانما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه فان قلت فهل ذكر حكم المجموع بالالف
والتاء اذا سمي به فما حكم المثنى والمجموع على حده اذا سمي به قلت اما المثنى ففيه لغتان

تخيير

كعمران في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف
المجموع على حده فيه اربعة اوجه الاول ان يعرب
التسمية بما كان يعرب به قبلها والثاني ان يجعل

الا انه يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها والثالث ان يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الاعراب في النون
معربا ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين والثالث ان يجعل كهرون في التزام الواو وجعل الاعراب
على النون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة الرابع التزام الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم ان ذلك صحيح من لسان العرب **تنبيهان** الاول يجعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين
وهارون مشروط بالا يجاوز سبعة احرف وان تجاوز السبعة لم يعرب الا بالحركات وقد نبه على ذلك
في التسهيل الثاني ما تقدم من ان المثنى اذا جعل بعد التسمية به كعمران انما يمنع من
الصرف ما فيه كان جني بغير ذلك وذكر سيبويه فيه انهم ينصرفونه اذ الالف هنالك تقع في موضع
الالف الزائدة وفي حواشي ... منع صرفه لانه قال لا في اخره زيادتين والموضع الثاني من
مواضع نيابة حركة عن حركة اخرى ما لا ينصرف وهو كل اسم اشبه الفعل من كونه فرعا من وجهين
كما سيتضح في موضعه ان شاء الله تعالى فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فتجعل فتحته
علامة نصبه لانه لما اشبه الفعل منع الجر بالكسرة والتنوين والى هذا اشار بقوله
• وجر بالفتحة ما لا ينصرف • ما لم يضف او يك بعد ال ردف • فيشمل الذي المعرفة
والجمع المكسر نحو مررت باحمد وصليت في مساجد وسكت على ربعه ونصبه لانه على الاصل
وقوله ما لم يضف او يك بعد ال ردف يعني وانه يجر حينئذ بالكسرة نحو مررت باحسن القوم وبال
احسن وشمل قوله ال المعرفة كما مثل والموصولة نحو ما انت باليقظان ناظره اذا نسيت
بما تهواه ذكر العواقب والزائدة نحو وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله وقال في التسهيل ما لم يصحب الالف واللام او بدلها يعني الالف والميم في لغة اهل
اليمن كقول الشاعر اان شمت من نحو مرتفعا ... تبيت بليل ام ارمد اعتاد او ولقا وقوله
ردفا اي تبع فان قلت اذا اضيف ما لا ينصرف او دخله ال وانجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا

أم لا **قلت** فيه خلاف مشهور والتحقيق انه ان زالت احدى علتيه بالاضافة او ال فهو منصرف نحو مررت
باحمدكم والا فغير منصرف نحو باحسنكم وليس في الذي موضع هو اللائق به والمفهوم من قوة كلامه في التنبيه
انه باق على منع صرفه ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسماء اخذ يذكر مواضع النيابة في الافعال
وقد تقدم ان النائب في الافعال شيئان الحرف والحذف فالحرف هو النون ينوب عن الضمة والحذف
حذف النون وحذف حرف العلة فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون وحذف حرف العلة ينوب عن
السكون وبدأ بموضع النون فقال • واجعل لنحو يفعلان النون • رفعا وتدعين وتسألونا •
فنحو يفعلان كل فعل اتصل به الف الاثنين مخاطبين او غائبين نحو انتما تفعلان وهما يفعلان وسواء
كان ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة طيء وازد شنوءة وقوله رفعا هو مفعول
ثان لقوله واجعل النون وهو تمييز الرفع بالنون كما هو مذهب الجمهور خلافا لمن زعم ان
الاعراب في هذه الامثلة بحركات مقدرات على لام الفعل وقوله وتدعين وتسألون هو كل فعل اتصل
به واو جمع مخاطبين او غائبين نحو انتم تفعلون وهم يفعلون وسواء كان ضميرا كما مثل او
حرفا نحو يفعلون الزيدون في اللغة المشار اليها وقوله • وحذفها للجزم والنصب سمة • كلم
تكوني لترومي مظلمة • اي وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا وقد مثله بقوله لم تكوني لترومي مظلمة فتكوني مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وترومي
منصوب بان مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون ايضا وبدأ بالجزم لان النصب
محمول عليه في علامته لان الجزم اصل بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر في الاسماء وقوله
مظلمة يجوز فيها فتح اللام وكسرها والفتح هو القياس ولما انقضى القول في اعراب الصحيح
من الاسماء والافعال شرع في بيان المعتل من الاسماء والافعال **فقال**
• وسم معتلا من الاسماء ما • كالمصطفى والمرتقي مكارما • فاشار بالمثال الاول الى كل

كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة وقبلها فتحة كالمصطفى وبالمثال الثاني إلى كل اسم حرف إعرابه ياء لازمة
قبلها كسرة وكلا النوعين يسمى معتلا وليس في الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة ثم أشار
إلى حكم النوعين وأن اشتركا في الاعتلال فإن لكل واحد منهما اسما خاصا وحكما غير حكم الآخر فقال
• فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا • يعني أن الأول وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمه
كالمصطفى وأنه قدر فيه الإعراب جميعه أعني الرفع والنصب والجر لتعذر تحريك الألف فإذا قلت
جاء الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف تعذرا وقوله وهو الذي قد قصرا إشارة إلى أن هذا
النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لأنه منع المد ولمقابلة الممدود وإذا كان لا يسمى نحو يسعى
مقصورا إذ ليس في الفعل ممدود وقيل سمي مقصورا لأنه قصر على ظهور الحركات والقصر
الفتح وقوله • والثاني منقوص ونصبه ظهر • ورفعه ينوى كذا أيضا يجر • يعني بالثاني ما حرف
إعرابه ياء لازمة تلي كسرة كالمرتقي وسمي منقوصا لأنه يحذف لامه للتنوين نحو [illegible] ومرتق
وقيل لأنه نقص فيه بعض الحركات وظهر بعضها وقوله ونصبه ظهر نحو قوله تعالى يا قومنا أجيبوا
داعي الله وذا الحجة الفتحة وقوله ورفعه ينوى نحو قوله تعالى يوم يدع الداع فعلامة
رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذرا لإمكان النطق بها وقد تظهر في الضرورة كقول
الشاعر • وعرق الفرزدق شر العروق • خبيث الثرى كابي الأزند • وقوله كذا أيضا يجر بكسرة
منوية لثقل الضمة والكسرة على الياء كقوله تعالى أجيب دعوة الداع إذا دعان فعلامة
جره كسرة مقدرة استثقالا لا تعذرا لإمكان النطق بها كقول جرير • فيوما يوافين الهوى
غير ماضي • ويوما ترى منهن غولا تغول • ثم انتقل إلى المعتل من الأفعال فقال
• وأي فعل آخر منه ألف • أو واو أو ياء فمعتلا عرف • أي هنا شرطية وبعدها كان الشانية
مقدرة وآخر منه ألف مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وقوله فمعتلا عرف جواب الشرط ويحتمل أن

تكون كان المقدرة ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ورفعه على حذف التنوين على لغة ربيعة ويجوز أن تكون
أي موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو يخشى أو واو
نحو يدعو أو ياء نحو يرمي فهو معتل فدخل في هذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص في غير الأسماء
وقوله • فالألف انو فيه غير الجزم • يعني بغير الجزم الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يسعى
فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف وعلامة نصبه فتحة مقدرة وكل ما قدر في الألف فهو على
سبيل التعذر وإنما استثنى الجزم لأنه يقتضي حذف الألف كما سيأتي • وأبد نصب ما كيدعو يرمي •
أي أظهر نصب المعتل بالواو كيدعو والمعتل بالياء كيرمي فتقول لن يدعو ولن يرمي لخفة الفتحة وقوله •
• والرفع فيهما انو • يعني في المعتل بالواو والياء نحو زيد يدعو ويرمي فعلامة رفعهما ضمة مقدرة في
الواو والياء استثقالا كما سبق في المنقوص وقوله • واحذف جازما ثلاثهن • يعني الألف والواو والياء
تحذف الثلاثة للجازم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم والتحقيق أن الحذف عند الجازم لا به • فرع
إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو يقرا مبدل من يقرأ فإن دخل الجازم قبل الإبدال وجب إقراره وإن دخل
دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين الإثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف وقوله •
• تقض حكما لازما • يعني في غير ضرورة الشعر وأما ضرورة الشعر فقد ثبت هذا الحذف ويقدر الجزم
كقول الشاعر • ألم يأتيك والأنباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد • وكقول الآخر
• هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان لم تهجو ولم تدع • وكقول الآخر
• إذا العجوز غضبت فطلق • ولا ترضاها ولا تملق • ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن
عصفور وسبب هذا الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة المنوية وعلى هذا لا يحذف
الألف إذ لا يكره بقاؤها وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع وقد حذفت الحروف
الأصلية للجازم وقد ورد في الضرورة تقدير نصب الياء والواو وجعل الياء قوله



• ما الفخر إلا الذي يُدعى علماً نفيه • من دار الخزي معدّ دار صول • ومثال الواو قوله
• بها سوء تنـ... عن ورائه • أبى الله أن أسمو بأم ولا أب • وقد ورد في الضرورة أيضاً الفعل المضمر
بعدها فمثال الياء قوله • تشلو عني عنهم خميس دراهم • ومثال الواو قوله • إذا قلت
على القلب يسلو قيضت • هواجس لا تنفك تغريه بالوجد • وربما قدر نصب الياء في السعة
كقراءة بعضهم من أوسط ما تطعمون أهاليكم بإسكان الياء • وجزمها كقراءة فمن يتقي ويصبر
ونصب الواو كقراءة بعضهم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح • وبسط الكلام على
ذلك لا يليق بهذا المختصر والله أعلم وبه التوفيق للصواب

النكرة والمعرفة •

إنما قدم الناظم هذا الباب في هذا الموضع لتوقف كثير من الأحكام العربية عليه وبدأ بالنكرة لأنها
الأصل فقال • نكرة قابل أل مؤثرا • أو واقع موقع ما قد ذكرا • يعني أن النكرة قسمان أحدهما
ما يقبل أل المؤثرة نحو رجل فإنه يقبلها فتقول الرجل والثاني لا يقبل أل المؤثرة بنفسه
ولكنه واقع موقع شيء يقبلها نحو ذو بمعنى صاحب فإنه لا يقبل أل ولكنه واقع موقع
صاحب وصاحب يقبل أل فيستدل على تنكيره بقبول أل واحترز بقوله مؤثرا من الزائدة والتي
للمح الصفة فإنها لا تدل على تنكير ما تدخل عليه بل يدخلان على العلم فالزائدة نحو قوله
• باعد أم العمرو من أسيرها • حراس أبواب على قصورها • والتي للمح الصفة نحو الحارث والعباس
فإن قلت أل في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على الإطلاق قلت التي للمح الصفة
لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثراً من تعريف ولا غيره وإنما نبهت على أصله بأنه كان صفة
فإن قلت حصر النكرة في القسمين غير صحيح لوجود ما لا يقبل أل ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو
نكرة وذلك من وما في الشرط والاستفهام خلافاً لابن كيسان في من وما الاستفهاميتين
فإنهما عنده معرفتان قلت الحصر في القسمين صحيح ومن وما واقعتان موقع شيء يقبل أل

ولا يشترط أن يكون مساوياً لمعنى الشرط والاستفهام لأن من وما يوضعان في الأصل لذلك فهما بمعنى
الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلي فليتأمل ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة
فقال • وغيره معرفة كهم وذي • وهند وابني والغلام والذي • أي وغير النكرة معرفة إذ لو استكمل
نفسها واستغنى بذلك عن حد المعرفة قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه
دون استدراك عليه لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة
وهي ستة أنواع مضمر وعلم واسم إشارة وموصول وذو أداة ومضاف إلى واحد من هذه إضافة
تعيين فهم مثال للمضمر وذي مثال لاسم الإشارة وهند مثال للعلم وابني مثال للمضاف والغلام مثال
لذي الأداة والذي مثال للموصول وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم ذو
الأداة وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها في
مرتبته مطلقاً على رأي المصنف إلا المضاف إلى المضمر فإنه في مرتبة العلم على رأي [illegible] قال في
التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه ومثلها في الحكم عنه مرتبة ورتب
ابن ابيها فإن قلت بقي من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل فلم تركه ومنهم
من تبتر قلت لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر وأيضاً فقد ذهب قوم إلى
أن نحو يا رجل إنما تعرف بأل المقدرة وأما من يثبته بعضهم جعل تعريفه بالمواجهة والقصد بمرتبة
اسم الإشارة ثم شرع في الكلام على أنواع المعارف فقال • فما لذي غيبة أو حضور • كأنت وهو
سم بالضمير • الضمير هو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته هذا هو المراد
بقوله فما لذي غيبة أو حضور أي فما وضع لتعيين مسماه في غيبة أو حضور والحضور يشمل التكلم والخطاب
لكن فيه إيهام أنه قد يدخل اسم الإشارة وأجاب الشارح بأن أراد باسم الإشارة بالذكر يرجع الإبهام وتمثل
الغرض بأنت والغائب بهو وقوله سم بالضمير هذا هو اصطلاح البصريين بأنه يسمى عندهم بالضمير والمضمر

مثال في الكافية •
فسقط عن بعضها أئمة العلم •
• واسم إشارة وموصول منح •
وذو أداة ومنادى عينا •
• وذو إضافة بها تبينا •

والكوفيون يسمونه بالكناية والمكني والضمير ينقسم متصل ومنفصل والمتصل قسمان بارز ومستتر
هذا تقسيم الجمهور واما ابن مالك فقسمه اولا الى بارز ومستتر فالبارز ماله صورة في اللفظ والمستتر بخلافه ثم البارز
قسمان متصل ومنفصل ولما كان المتصل هو الاصل لانه اخصر قدمه على المنفصل فقال •
وذو اتصال منه ما لا يبتدا • ولا يلي الا اختيارا ابدا • اي الضمير المتصل هو الذي لا يقع اول
الكلام ولا بعد الا في الاختيار والمنفصل بخلافه اي يقع اول الكلام وبعد الا في الاختيار وسيأتي
تمثيل النوعين واحترز بقوله اختيارا من وقوع المتصل بعد الا في الضرورة كقول الشاعر وما نبالي اذا ما كنت
جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار • وقول الآخر • اعوذ برب العرش من فئة بغت • فما لي عوض
الاك ناصر • تنبيهان الاول منع المبرد وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد سواك
ديار وانكر رواية الاك ديار واجاز ابن الانباري مطلقا الثاني كلام الناظم هنا موافق لمذهب
الجمهور بكون وقوع المتصل بعد الا في الضرورة وقال في التسهيل وشذ الاك ولا يقاس عليه ثم مثل
المتصل فقال • كالياء والكاف من ابني اكرمك • والياء والها من سليه ما ملك •
الضمير المتصل ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور وكل من الثلاثة اما لمتكلم او مخاطب او
لغائب فالمرفوع للمتكلم فعلت وفعلنا وللمخاطب فعلتَ وفعلتِ وفعلتما وفعلتم وفعلتن وللغائب فعل
وفعلت وفعلوا والمنصوب للمتكلم اكرمني اكرمنا وللمخاطب اكرمكَ اكرمكِ اكرمكما اكرمكم
اكرمكن وللغائب اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن والمجرور للمتكلم مر بي مر بنا
وللمخاطب مر بكَ مر بكِ مر بكما مر بكم مر بكن وللغائب مر به مر بها مر بهما مر بهم مر بهن فهذه
ستة وثلاثون ضميرا منها تسعة متصلا والسابع والثلاثون ياء المخاطبة نحو تفعلين يا هند على
مذهب سيبويه وقد اشار الناظم الى المتكلم بالياء من ابني اكرمك والى المخاطب بالكاف
من اكرمك وللغائب بالهاء من سليه واشار الى الرفع ايضا بالياء من سليه والى النصب بالكاف
من اكرمك والى الجر بالياء من ابني وقد نبه بهذه الامثلة الاربعة على ان اقسامه كلها اي اشار
الى

الى الحكم على جميع المضمرات فقال • وكل مضمر له البنا يجب • المضمرات كلها مبنية بالاتفاق واختلف
في سبب بنائها فقيل بنيت لشبهها بالحروف في المعنى لان كل مضمر يتضمن معنى التكلم والخطاب والغيبة
وهي من معاني الحروف وقيل غير ذلك وقد ذكر في التسهيل لبنائه اربعة اسباب الاول شبه
الحرف وضعا لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقي على الاكثر والثاني شبه الحرف افتقارا
لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة او غيرها والثالث شبه الحرف
جمودا والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير او بان يوصف
او يوصف به كما فعل بالمبهمات والرابع الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال
الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الا
عراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال • ولفظ ما جر كلفظ ما نصب • اي الصالح للجر من
الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب وقد تقدم ذكره ثم قال • للرفع والنصب وجر نا صلح •
فموضع ناء بعد الباء ونصب بعد ان ورفع بعد الفعل وما سوى ما ذكر من الصالح للنصب
والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع فالاقسام ثلاثة وقد اوضح ذلك فقال • وألف والواو والنون
لما • غاب وغيره كقاما واعلما • الضمير المتصل بالنسبة الى المعنى على ثلاثة اقسام
مختص بالحاضر كالكاف ومختص بالغائب كالهاء وهذان قسمان ظاهران وقسم يكون للغا
يب تارة وللمخاطب اخرى وهي ثلاثة ضمائر الف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث ومثل الالف بقاما
واعلما فالالف في قوله قاما للغائبين وفي اعلما للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا ومثال النون
قمن واعلمن بل فلك وغيرها اعم من المخاطب قلت فلما كانت الالف والواو والنون لا
تكون للمتكلم تعينت ارادة المخاطب وقد اسبق ثم اشار الى المستتر فقال • ومن ضمير الرفع
ما يستتر • كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر • يعني من تخصيصه بالرفع ان المستتر لا يكون ضمير

نصب واجب والمستتر ضربان واجب الاستتار وهو ما لا يخلفه الظاهر وجائز الاستتار وهو ما يخلفه
الظاهر وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في سبعة مواضع فعل امر الواحد
كافعل والمضارع المبتدأ بهمزة المتكلم كاوافق والمبتدأ بتاء المخاطب المعرب كتغتبط والمبتدأ بالنون
المتكلم المعظم نفسه والمشارك كنشكر واسم فعل الامر كنزال واسم المضارع كاف والمصدر الواقع
بدلا من فعله نحو ضربا زيدا فان قلت قد اخل الناظم بعد الثلاثة الاخر قلت لم يخرج الحصر وانما مثل
ليقاس على تمثيله وايضا فاقتصر على الافعال لاصالتها في العمل واسم الفعل والمصدر نائبان عن
الفعل في ذلك والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا وبالصفة وباسم
الفعل الماضي ثم انتقل الى الضمير المنفصل وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع فقال •
• وذو ارتفاع وانفصال انا هو • وانت والفروع لا تشتبه • يعني ان المرفوع المنفصل ثلاثة
اقسام متكلم ومخاطب وغائب ولذلك مثل بثلاثة امثلة والمراد بالفروع ما دل على مؤنث
او مثنى او مجموع فانا له فرع واحد وهو نحن وانت له اربعة فروع انت انتما انتم انتن
وهو له اربعة فروع هي هما هم هن • **تنبيه** • مذهب البصريين ان الضمير انا الالف زائدة
والاسم هو الهمزة والنون والدليل حذف الالف وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركة ولذلك
عاقبتها هاء السكت في قول حاتم • هذا فصدي انه • وذهب الكوفيون الى ان الاسم مجموع الاحرف
الثلاثة واختاره المصنف وفي انا لغات الفصحى حذف الالف وصلا واثباتها وقفا والثانية اثباتها
وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة ابدال همزته هاء والرابعة ان يمد بعد الهمزة فيقال
آنا كمن قال ان فانه قلب انا كما قاله بعض العرب في راء راه والخامسة ان يسكن النون
حكاها قطرب واما انت وفروعه فالضمير عند البصريين ان والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء
ان انت بجملته ضمير واما هو فمذهب جمهور البصريين انه بجملته ضمير وكذا هي واما هما

وهم وهن

وهم وهي فمذهب ابو علي ان الهاء بجملتها ضمير وقيل غير ذلك مما لا يحتمله ذكره هذا الموضع ثم ثنى با
لمنصوب فقال • وذو انتصاب في انفصال جعلا • اياي والتفريع ليس مشكلا • ايا هو الضمير المنصوب
المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم او خطاب او غيبة هذا مذهب سيبويه وذهب
الخليل الى ان ايا ضمير مضاف الى لواحقه وهي ضمائر واليه ذهب المصنف وفيه مذاهب اخر لا نطول بذ
كرها فللمتكلم اياي وايانا وللمخاطب اياك واياك واياكما واياكم واياكن وللغائب اياه واياها
واياهما واياهم واياهن وهذا معنى قوله والتفريع ليس مشكلا • وقوله • وفي اختيار لا يجيء
المنفصل • اذا تأتى ان يجيء المتصل • لما كان الغرض بوضع الضمير الاختصار وكان المتصل
اخصر لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل الا في الضرورة كقوله • بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
• اياهم الارض في دهر الدهارير • والى هذا اشار بقوله وفي اختيار لا يجيء الا بدمن ذكر المواضع
التي يتعين فيها الانفصال لعدم تأتي الاتصال وهي اثنا عشر موضعا الاول ان يحصر بالا وشبهها كما
ينادى عليه الثاني ان يحصر بانما كقول الفرزدق • انا الفارس الحامي الذمار وانما • يدافع عن احسابهم انا
او مثلي • الثالث ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله • بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد اغرى
العدا بكم استسلامكم فشلا • الرابع ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه
هو مطلقا عند البصريين ويشترط اللبس عند الكوفيين الخامس ان يحذف عامله نحو •
• فان انت لم ينفعك علمك فانتسب • لعلك تهديك القرون الاوائل • السادس ان يؤخر عامله نحو
اياك نعبد السابع ان يكون العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم ان الثامن ان يفصله متبوع
نحو يخرجون الرسول واياكم التاسع ان يلي واو المصاحبة كقوله • فآليت لا انفك احذو قصيدة
• تكون واياها بها مثلا بعدي • العاشر ان يلي اما نحو قوله • بك او بي استعان فليل • اما انا او انت
ما ابتغى المستعين • الحادي عشر ان يلي اللام الفارقة نحو ان وجدت الصديق حقا لاياك

• فتمر في ولي إزال مُطيعًا • الثالث عشر أن يتقدم عامل في مضمر قبله غير مرفوع أن الخبر أرتبة نحو علمتك
إياك وسيأتي الكلام على هذا وذكر جميع ذلك في التسهيل ثم شرع يذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والا
نفصال فقال • وصل أو افصل هاء سلنيه وما • أشبهه • المراد بهاء سلنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين
بفعل غير ناسخ يجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول سلنيه وسلني إياه والاتصال أرجح ولهذا لم
يأت في القرآن إلا متصلا كقوله تعالى فسيكفيكهم الله وهذا مذكور ذكره سيبويه غير
الاتصال ويدل على جواز الانفصال قوله عليه السلام إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم قوله
• في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه • أي في هاء كنته والمراد به ما وقع خبر الكان وأخواتها
والخلف في الاختيار كما ينبه في البيت الآتي وقوله كذاك خلتنيه يعني أن هاء نحو خلتنيه كهاء كنته
في الاختيار المشار إليه والمراد بهاء خلتنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ في ذكر اختياره فقال
واتصالا أختار يعني في باب كنته وخلتنيه ووجهه أن الأصل الاتصال وقوله • غيري اختار الانفصالا •
كالأكثر منهم سيبويه ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وكلامه مسموع
وما اختاره هو اختيار الرماني وابن الطراوة **تنبيهات** الأول وافق في التسهيل سيبويه على اختيار
الانفصال في باب خلتنيه وقال في شرحه لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء
كنته وإن كان خبر مبتدأ في الأصل لأنه أشبه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع
كالجزء من الفعل وكان المصنف استشكل ما اختاره في باب خلتنيه الثاني يجوز الاتصال
والانفصال أيضا فيما وقع من الضمير منصوبا بمصدر مضافا إلى ضمير قبله وهو فاعل نحو قوله •
• تسليت عنها إذ رماها بكتبها • وكان فراقيها أمر من الصبر • أو مفعول أول نحو قوله • فلا تطمع
أبيت اللعن فيها • ومنعكها بشيء يستطاع • وإيتاكه الله لا ترعك مأمونا • والمختار في هذه الثلاثة
الانفصال ولا يلتزم في هذه الأبيات لأن الوزن يتأتى به ويجوز الوجهان أيضا في المصدرة الثلاث

من قولك أعطيت زيدا درهما في باب الإخبار فتقول الذي أعطيت زيدا إياه درهم أو الذي أعطيته زيدا درهم والمختار فيه
عند المازني والأخفش الاتصال لأنه الأصل وعند غيرهما الانفصال مراعاة للترتيب الأصلي ثم قال • وقدم الأخص في اتصال •
أي قدم في الاتصال المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب لأن المتكلم أخص من المخاطب والمخاطب
أخص من الغائب وفهم من ذلك أن شرط جواز الاتصال في هاء سلنيه وخلتنيه ونحوهما مما تقدم أن
يكون الأول أخص وأنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص والحاصل
أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه
خبر كان وأخواتها إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص فالمانع يكون مخالفا للرتبة أو مساويا
له فإن كان مخالفا امتنع الاتصال مطلقا إلا فيما ندر كقول عثمان رضي الله عنه • أراهمني الباطل
شيطانا • وأجاز المبرد وكثير من المتقدمين تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك والصحيح
الانفصال عنه كما رجح وإن كان مساويا فسيأتي وقوله • وقدمن ما شئت في انفصال • يعني أنه
يجوز في الانفصال تقديم الأخص نحو أعطيته إياك وتقديم غير الأخص وفي الحديث إن الله ملككم
إياهم ولو شاء لملكهم إياكم وقوله • وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • أي إذا اتحدت رتبة الضميرين
بأن يكونا للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب لزم الانفصال الثاني فتقول حسبتني إياي وعلمتك إياك وحسبته
إياه ثم نبه على أنه قد يتصلان غائبين بقوله • وقد يبيح الغيب فيه وصلا • مثال ذلك ما رواه
الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وقول الشاعر • لوجهك في الإحسان
بسط وبهجة • أنا لهماه قفو أكرم والد • **تنبيهات** الأول شرط الناظم في غير النظم في جواز اتصال
الغائبين أن يختلف لفظهما كما مثلنا ولم يذكره هنا واعتذر عنه الشارح بأن قوله وقد يبيح
الغيب على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع اتحاد الغيبة مطلقا بل بقيد وهو
الاختلاف في اللفظ [illegible] الثاني أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم والخطاب أو الغيبة مطلقا

وهو ضعيف لأن أشار الى نون الوقاية للزومه لبعض الحروف بعده وقيل في التعبير مع الفعل التزم نون
وقاية وليسي قد نظم • مذهب الجمهور أن هذه النون تسمى نون وقاية لأنها تقي الفعل من الكسر وقال
المصنف بل لأنها تقي اللبس في نحو اكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر
المؤنث وبفعل الأمر لحقت لأنها لما كانت تلحق الماضي والمضارع حمل الأمر ومعنى البيت أن نون الوقاية
تلزم قبل ياء المتكلم جميع الأفعال نحو اكرمني ويكرمني واكرمني الا فعلا واحدا وهو ليس فإنه نادر
حذف نون الوقاية معه في الشعر للضرورة كقول الشاعر • عددت قومي كعديد الطيس • إذ ذهب القوم
الكرام ليسي • والوجه ليسني وهو الفصيح كقول العرب عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه وأجاز
بعضهم ليسي في الاختيار فإن قلت [illegible] في نحو تأمروني مما اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة
أوجه الفك والإدغام والحذف قلت المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية وكأنه جواب السؤال
على الملاقاة وهو مذهب سيبويه فإن قلت وقد ورد حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر •
تراه كالثغام يعل مسكا • يسوء الفاليات إذا فليني • فالأصل فلينني حذف النون الثانية وهي نون
الوقاية قال في البسيط لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية لا الأولى الضمير قلت مذهب سيبويه
أن المحذوف نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف فلذا لم ينبه هنا على ندوره وليس نقل الإ
تفاق في ذلك بصحيح **تنبيه** أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في ما أفعله في التعجب لأ
نهم يقولون باسمية أفعل المذكور ومذهب البصريين أن نون الوقاية تلزم معه لأنهم يقولون
بفعليته وهو الصحيح واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم بعض الحروف وبعض الأسماء وقد شرع
في بيان ذلك بعد الأفعال • وليتني فشا • أي كثر لحاق النون مع ليت ولم يأت في القرآن إلا كذلك قوله •
وليتي ندرا • أي ندر إسقاط النون وسكون الياء مع ليت كقول الشاعر • كمنية جابر إذ قال ليتي •
أصادفه وأفقد جل مالي • وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتي وليتني وظاهر هذا جوازه في الاختيار

ومع

وقوله • ومع لعل اعكس • يعني أن الحذف مع لعل هو الكثير ولم يأت في القرآن إلا كذلك وإثبات النون معها نادر
كقول الشاعر • فقلت أعيراني القدوم لعلني • أخط بها قبرا لأبيض ماجد • ونص بعضهم على أنه ضرورة
تنبيه إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة نبه على ذلك الدماميني
حيث [illegible] وتخيير فالدماميني ليتي وتجديد لعلي أولى من لعلني ليبقى أصله • قوله • وكن مخيرا في الباقيات • يعني من
أخوات ليت ولعل وهي أربعة إن وأن وكأن ولكن فيجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها [illegible]
[illegible] اجتماع الأمثال فإن قلت لم اختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف الستة مع أنها مستوية
في العمل قلت إنما لحقت هذه النون مع هذه الأحرف لشبهها بالأفعال المتعدية في عمل الرفع والنصب
وأوجه الشبه مذكورة في موضعها واستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا في الشعر وضعفت لعل من
أجل أنها تعلق في الغالب ما قبلها عما بعدها ومن أجل أنها تجر في لغة وكانت أن وإن وكأن ولكن
متساوية البين لوجود الشبه المذكور لأنه استثقل لحاق النون معها لتوالي الأمثال كما تقدم
تنبيه ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوف من إني وأني وكأني ولكني هو نون الوقاية هو مذهب
الأكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم
إلى أن المحذوفة هنا هي النون الأولى والصحيح الأول لأنها طرف بدليل لعلي وهو مذهب سيبويه
وأما نحو إنا فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا هو حذف الثانية لأن
الثالثة هنا هي الضمير ولثبوت حذفها في إنا إذا خففت وقوله • واضطرارا خففا • مني وعني بعض
من قد سلفا • أشار به إلى قول الشاعر • أيها السائل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس
مني • وهذا في غاية الندور وقوله • وفي لدني لدني قل وفي • قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي • يعني أن الكثير
في لدن لحاق النون وحذفها قليل وبالحذف قرأ نافع قد بلغت من لدني عذرا قال في شرح
التسهيل وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لدن من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام

والحذف

الصحيح ومن الافراد نحو قوله قد بلغت من لدن عذرا بتخفيف النون وضم الدال ولا يجوز ان تكون لدن نون
الوقاية لان لم تتحرك الاخر والنون في لدن واخواتها اصلية بخلاف من وعن فانها لم تحرك لزوال السكون والاصح
فيهما [illegible] متحرك واما يقال [illegible] للبغدادي نص على ذلك سيبويه ولعل من زعم ان سيبويه لم ينص
على ان عدم لحاقها الاتى من الضرورات وقد وقع مثل لدنى باثبات النون فيهما هو الاكثر ولذا قلل الحذف
بقوله قد يفي وليس بعكس لدن خلافا للشارح وقد جمع الراجز بين الامرين في قوله • قدني من نصر الخبيبين
قدي • وفي الحديث قطي قطي بعزتك وجلالك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى
قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون [illegible] **تنبيهات** الاول ذهب بعضهم الى
ان حذف النون من قد وقط لا يجوز الا في الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار الثاني ان قد تكون
اسما وحرفا والحرفية ليست هي المذكورة هنا لانها من خواص الافعال ولا تتصل بها ياء المتكلم
والاسمية لها معنيان احدهما ان تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالاضافة
وتلحقها نون الوقاية ولم يتعرض الناظم لذكر هذا هنا وقد ذكره في التسهيل في باب اسماء الافعال
قال واما قط فلها ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم وتكون اسم
فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في قد وتكون ظرفا بمعنى في الحينية ولا تتصل بها ياء المتكلم
الثالث مذهب الكوفيين ان من جعل قد وقط بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما يفعل من قال
حسبي ومن جعلهما اسمي فعل قال قدني وقطني بالنون كما يفعل في غيرهما من اسماء الافعال
وتكون الياء في الوجه الاول مجرورة وفي الثاني منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط بمعنى حسب
والياء مجرورة بالاضافة عندهما الحقا النون وعدمها ولم يلحق النون الرابع تلزم نون الوقاية ايضا
مع ياء المتكلم ان نصبت باسم فعل نحو عليكني وحكي ايضا عليه بالياء وسمع الفراء من بعض
بني سليم مكانكني يريد انتظرني في مكانك ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في التسهيل الخامس

قد تلحقها نون الوقاية مع بجل والحذف معها اكثر كقوله • الا انني سقيت اسود حالكا الا بجلي
من الشراب الا بجل اي حسبي ولم يذكر هذا الناظم هنا وقال في التسهيل وقد تلحق مع اسم الفاعل
وافعل التفضيل فمثال الاول قوله • وما ادري وظني كل ظن • امسلمني الى قومي شراحي وقيل
ان النون في هذا ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا وقد ورد بتثبيتها مع ال في قوله • وليس الموافيني ليرفد
خائبا • فان له اضعاف ما كان املا • ومثال الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوف
عليكم واعلم ان لحاقها في هذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه والله اعلم

العلم

اسم يعين المسمى مطلقا • علمه كجعفر وخرنقا • وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة
وواشق • قوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف
فان العلم يعين مسماه بمجرد الوضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف غيره من المعارف فانه لا يعين
مسماه الا بقرينة اما لفظية كال او معنوية كالحضور والغيبة وذلك في المضمرات واسماء الاشارة
بخلاف العلم فانه يعين مسماه في جميع احواله من غيبة او خطاب او تكلم فان قلت العلم ضربان
شخصي وجنسي اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق هذا
التعريف عليه فانه لم يعين مسماه لانه في المعنى شائع كاسم جنس النكرة ولذلك جرى مجرى
العلم الشخصي في الاحكام اللفظية قلت ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس النكرة في المعنى بل
هو في المعنى معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا واعلم ان العلم الشخصي
لا يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من المالوفات ولذلك نوع امثلته فجعفر علم رجل
وخرنق علم امراة وقرن علم على قبيلة اليها ينسب اويس القرني وعدن علم بلد ولاحق علم على
فرس وشذقم علم على جمل وهيلة علم على شاة وواشق علم على كلب ثم قال •
• واسما اتى وكنية ولقبا • العلم ثلاثة اقسام اسم وكنية ولقب لانه ان صدر باب او ام فهو كنية

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

كأبي بكر وأم كلثوم والأسماء أشعر برفعة المسمى أو ضعته فهو لقب كالهادي والعارف في الأول وبطة
وأنف الناقة في الثاني وأما لم يكن كذلك فهو اسم وقوله • وأخرن ذا إن سواه صحبا • قوله ذا
إشارة إلى اللقب أي إذا اجتمع مع اللقب غيره أي اللقب وقدم الاسم أو الكنية نحو قال أبو بكر
الهذلي وعمر العارف لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز فلو قدم
لتوهم أن المراد مسماه الأصلي وذلك يناقض وقد يقدم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر
• أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها • عني حديثا وبعض القول تكذيب • بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا
• ببطن شريان يعوي حوله الذيب • وفي بعض نسخ الألفية وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا وما
سبق أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية وقوله • وإن يكونا مفردين فأضف
حتما وإلا أتبع الذي ردف • أي إذا كان اللقب والصاحب له مفردين أضف الاسم إلى اللقب نحو هذا
سعيد كرز علوتنا ويؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه والثاني بالاسم والمعنى هذا مسمى
هذا اللقب وقوله حتما هو مذهب جمهور البصريين لأنهم لا يجيزون في المفردين غير
الإضافة وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع أيضا بدلا أو عطف بيان والقطع على النصب
بإضمار أعني وإلى الرفع بإضمار مبتدأ وإلى هذا ذهب في التسهيل وقال أيضا في شرحه إن ذكر
سيبويه فيها الإضافة لأنها على خلاف الأصل وفي استعمال العرب إلا إذا المسموع لهما السماع في
خلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل **تنبيه** جواز الإضافة مقيد بعدم المانع
فإن كان في الاسم مانع منها لم يضف وإن كانا مفردين نحو الحارث كرز فإن أل تمنع الإضافة
وقوله وإلا أتبع الذي ردف أي وإن لم يكونا مفردين فيشمل ذلك المركبين نحو عبد الله أنف الناقة
والاسم المفرد مع اللقب المركب نحو زيد عائد الكلب وعكسه نحو عبد الله بطة والحكم في هذه الصور
الثلاثة امتناع الإضافة وجواز الاتباع والقطع بوجهيه ولم يذكر الناظم القطع هنا وذلك

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

26

لم يذكره الشارح بل قال ولا بد من الاتباع وفيه نظر في التسهيل • ومنه منقول كفضل وأسد •
• وذو ارتجال كسعاد وأدد • العلم قسمان منقول ومرتجل فالمنقول هو المستعمل قبل العلمية
لغيرها كالفضل فإنه منقول من المصدر وأسد فإنه منقول من اسم عين
والمرتجل بخلافه كسعاد وهو علم امرأة وأدد علم على رجل **تنبيهات الأول**
ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وبعضهم إلى أنها مرتجلة والمشهور أنها ثلاثة قال بعضهم بعد
تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب والأول علميته بالغلبة لا منقول ولا
مرتجل الثالث المنقول إما من مصدر كفضل أو اسم عين كأسد أو اسم فاعل كحارث أو اسم مفعول
كمسعود أو صفة مشبهة كسعيد أو فعل ماض كشمر علم على فرس أو مضارع كيزيد أو جملة من فعل
وفاعل كلاهي كبيرها نحو كلا أو بحر يلوز كلاهما في قول إذ ذهب عن الهمزة بالياء التحتانية إلى الشمام
والعيص • أو مستتر كيزيد في قول الشاعر • نبئت أخوالي بني يزيد • ظلما علينا لهم فديد •
كذا أنشده الزمخشري بالياء المثناة من تحت قال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو
اسم رجل وإليه تنسب الثياب اليزيدية قال في شرح التسهيل ولم يرد عن العرب علم منقول من
مبني وجبر ولا من فعل أمر دون إسناده إلا اصمت اسم للفلاة الخالية فإن من العلماء من زعم
أنه منقول من الأمر بالصمت وفي الأول ذهب صحيح لوجهين أحدهما أنه لو كان من اصمت بالأمر به
لكان مفتوح الميم لأن كل من صمت فالأمر منه مضموم الميم ومضموم الهمزة واصمت بخلاف ذلك
والمنقول لا يغير والثاني من قبيل أنه سمي بها التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه تاء التأنيث
وإذا امتنع كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال قبل العلمية في غير العلمية تعين
كونه مرتجلا اهـ واعترض بأنه أمر من صمت يصمت بكسر الميم والجواب عن لحاق التاء
أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه خارجا موضعه من العلمية وزاد بعضهم في المنقول منقولا

من صوتا وعني بذلك ببّة وهو لقب لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل وهو منقول من الصوت الذي
كانت أمه ترقصه به وهو صبي وفي الأصل قولها لأنكحن ببّه جارية خدبّه مكرمة محبّه تجب أهل الكعبه قال
ابن مالك في الصحيح أن ببّة منقول من قولهم للغلام السمين ببّة وحكى أبو عبيدة أن ببّة هو الغلام السمين
فيكون منقولا من الصفة وقال في الصحاح يقال للأحمق الثقيل ببّه وهو أيضا لقب لعبد الله بن نوفل بن عبد
المطلب وفي الرجز قال الفرزدق وبايعت أقواما وفيت بعهدهم ، وببّة قد بايعته غير نادم ،
قال وهو أيضا اسم جارية وقال لأنكحن ببّه جارية تجب أهل الكعبه انتهى وقد وهم في استشهاده
بالرجز على أنه اسم جارية لأن ببّة في الرجز هو لقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح
التاء في قوله لأنكحن والصواب ضمها وأنشد تجب أهل الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم أي
تغلبهم حسنا يقال جبّ النساء إذا غلبهن والله أعلم ، وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ، ذَا إِنْ بِغَيْرِ
وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا ، العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وهو ثلاثة أقسام تركيب إسناد
وهو ما كان جملة في الأصل نحو برق نحره وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية
ولو سمي بها جاز وتركيب مزج وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء
التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وتركيب إضافة كامرئ القيس وفي الإسناد يحكى ولا يعرب مطلقا
قال في التسهيل وربما أضيف صدر الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا أو يتقول على هذا جاء برق
نحره وقال بعضهم وهذا لا يقاس عليه والمزجي إن ختم بويه بني على الكسر على الأشهر وقد يعرب
غير منصرف وإن لم يختم بويه أعرب غير منصرف على الأشهر وقد يبنى تشبيها بخمسة عشر وقد
يضاف صدره إلى عجزه وقد جمع حكم المزجي من قوله ذا إن بغير ويه تم أعربا فأشار إلى
المزجي فإن قلت في قوله أعربا إيهام إذ لم يبين أنه غير منصرف قلت قد بينه في موضعه من
باب ما لا ينصرف وأما الإضافة فقد ذكرها بقوله ، وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ ، كَعَبْدِ شَمْسٍ

وأبي

وَأَبِي قُحَافَهْ ، الإضافة ضربان كنية كأبي قحافة وغير كنية كعبد شمس وقد مثل بهما لما أتى على التوزيع
وأشار بقوله وشاع إلى أن المقام أكثر أقسام المركب فأما غير الكنى ولا تخفى كثرتها وأما الكنى
مقتضى ما ذكر انحصار المركب في الأنواع الثلاثة وأن ما عداها معرب وقد صرح بذلك في التسهيل
حيث قال وما عدا ذي إضافة وإسناد ومزج معرب وقد لم يذكر مركب وليس الأمر كذلك فإن النحويين
عليه أسماء كثيرة من المركب نحو ما ركب من حرفين كإنما أو من حرف واسم نحو يا زيد أو حرف وفعل
نحو قد قام فإن قلت ما عن هذا جوابان أحدهما أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب ولهذا
تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به والثاني أن تركيب الحرفين وما ذكر معه
مشبه بتركيب الإسناد لأن هذا يحكى به وقوله ، وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمْ ، كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ
لَفْظًا وَهْوَ عَمّ ، هذا هو الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم الجنسي وإنما قال لبعض الأجناس
لأنهم لم يضعوا لجميعها وإنما وضعوا العلم الجنسي لبعض الأعلام التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش
وربما جاء في بعض المألوفات كأبي المضاء لجنس الفرس وقوله كعلم الأشخاص لفظا يعني أن العلم الجنسي
يساوي العلم الشخصي في أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا تدخله حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة
ولا يقع حينئذ مبتدأ ولا انتصاب النكرة بعده على الحال ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية
كأسامة فيساوي في ذلك كله العلم الشخصي وقوله وهو عم يعني أنه فارق العلم الشخصي من
جهة المعنى لعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى من بعض ألا ترى أن أسامة صالح لكل أسد بخلاف
العلم الشخصي فإن قلت ما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى قلت ذهب بعضهم
إلى أن أسامة لا يخالف في معناه في دلالة أسد وإنما يخالفه في الأحكام اللفظية وإنه أطلق عليه
أنه معرفة مجازا وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في باب النكرة والمعرفة في شرح التسهيل فإنه صرح
فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى ومعرفة لفظا وأنه في الشياع كأسد وأقول لمعرفة المواقعين

اسامة واسد في الدلالة اللفظية توفيقا بينهما من جهة المعنى ولما قيل في الاول ان اسدا وضع ليدل على
شخص معين صوابه واحد لا بعينه اذ الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال بوضع على الشياع بجملتها
ووضع اسامة اول النكرة الشخص الى معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد خارج الذهن بل هي
موجودة في الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان الا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص
لوجود ماهيته فيها الا ان المعنى المفرد الكلي الاشتراك التخصيص في الذات تقول اسم الجنس هو الموضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هي هي واسم موضوع للحقيقة مع غير اعتبار فرد معها والاول علم الجنس
موضوع للحقيقة باعتبار حضورها في الذهن الذي هو شرع تشخصها مع منطلق النكرة على افرادها ونظيره
المعرف بالالف واللام التي للحقيقة والماهية وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن مراتب ذات
عامة بالنسبة الى افرادها وهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر
الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة الى الكلية فان
هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمن ومثلها يقع في زمن اخر والجميع يطلق في مطلق صورة الاسد
بل وضعه امن حيث خصوصيتها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام
سيبويه ايماء لهذا الفرق فانه قال في ترجمة هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيها شائعا
في امته ليس واحد منها اولى من الاخر ما نصه واذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد
الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد ولكن
تريد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم فجعله بمنزلة التعريف بالالف واللام التي للحقيقة
وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه هذا فجعله خاصا شائعا في حالة واحدة فخصوصه باعتبار
تعيينه للحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة
في الخارج ثم شرع في تمثيله فقال (من ذاك ام عريط للعقرب . وهكذا ثعالة للثعلب) ٥ في الجنس

ضرب عين ومعنى فالعين نحو اسامة وشبوة للعقرب وثعالة للثعلب وبكر كنية نحو ام عريط للعقرب وابو
الحصين للثعلب والمعنى مثل برة وفجار فبرة علم للبر وفجار علم للفجرة قال النابغة انا اقتسمنا
خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا اشار بقوله (ومثله برة للمبرة . كذا فجار علم
للفجرة) وفجار علم مؤنث مبني على الكسر مثل حذام **تنبيه** لما كان علم الجنس خصوصي
من وجه وشياع من وجه اخر جاء في بعضه عن العرب وجهان اعطاؤه حكم المعارف واعطاؤه
حكم النكرات وطريق ذلك السماع ومن المسموع فيه وجهان غدوة وبكرة وعشية ٥

اسماء الاشارة

لم يحد اسم الاشارة لانه كما قيل محصور بالعد
لعده فلا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمشار لمسمى واشارة اليه وقال
بعضهم هو الموضوع لمعين في حال الاشارة وقال ابن الحاجب هو ما وضع لمشار اليه والمشار اليه اما
مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهي ستة اقسام فبدا بما يشار به الى الواحد
فقال (بذا لمفرد مذكر اشر) للمفرد المذكر لعاقل واحد وهو ذا ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه
بهاء مكسورة بعد الهمزة **تنبيه** مذهب البصريين ان ذا ثنائي لفظا ثلاثي وضعا ولذلك
في التصغير ذيا وسيأتي تعيينه في باب التصغير وهل هو من باب طويت او من باب حيي فحذف العين
عينه او لامه قولان اشهرهما الثاني وهل وزنه فعل بالسكون او فعل بالتحريك قولان اصحهما الثاني
وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه على حرف واحد وضعا وان الالف زائدة واستدلوا بسقوطها في قولهم
ذان واجيب بانها حذفت لالتقاء الساكنين او بانها صيغة مرتجلة للتثنية حقيقة واستدلوا
ايضا بقولهم في امة الله ذي واجيب باحتمال ان تكون الهاء بدلا من الياء قلت والظاهر ان
يقال انه صيغة مرتجلة للمؤنث وذهب قوم منهم السيرافي الى ان ذا ثنائي في الوضع والالف على هذا
اصل غير منقلبة عن شيء ثم انتقل الى الواحدة المؤنثة فقال ٥

بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر • أي اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث بالإشارة إليه بغيرها وليس مراده
حصر ما يشار به إلى المؤنث في الأربعة وقد حكى في التسهيل للمؤنث عشرة ألفاظ ذي وذه وته بإسكان
الهاء وذهي وتهي بكسر الهاء مختلسة وذهي وتهي بالإشباع وتا وذات مبنية على الضم قلت وقد حكى ابن أبي
الربيع بشرح الإيضاح أن من العرب من يقول ذي في الوصل وذه في الوقف بسكون الهاء تشبيها لها بهاء التأنيث ومنهم
من يقول ذي في الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء ثم انتقل إلى المثنى فقال وذان تان للمثنى
المرتفع • وفي سواه ذين تين اذكر تطع • أي تقول في تثنية المذكر ذان في الرفع وذين في النصب والجر
وفي تثنية المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر فإنما أعرب إعراب المثنى لأن التثنية عارضت شبه
الحرف لكونها من خواص الأسماء ولم يؤثر شبه الحرف ولم يثن من أسماء الإشارة غيرهما ومذهب
المحققين كالفارسي أن ذين وتين ليستا بتثنية حقيقية بل هي ألفاظ وضعت للمثنى واستدل
العلماء على ذلك في التذكرة بأن التثنية تستلزم تنكير الاسم ألا ترى أن العلم إذا ثني فقد نكر واسم
الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل إلى الجمع فقال وبأولى أشر لجمع مطلقا • والمد أولى
أي مذكرا كان أو مؤنثا نحو أولئك خرجوا وأولى خرجن ويشار به إلى العاقل وغيره قال الشارح
وأكثر ما يستعمل في من يعقل وقد جاء لغيره وذلك كقول الشاعر ذم المنازل بعد منزلة اللوى •
والعيش بعد أولئك الأيام • وفيه لغتان القصر وهي لغة بني تميم والمد وهو لغة أهل الحجاز وهي
الفصحى وبها جاء القرآن ولهذا قال والمد أولى وقد حكي فيه لغات أخر وهي هلاء بإبدال الهمزة هاء
وأولاء بالضم وأولاء بالتنوين حكاه قطرب قال في شرح التسهيل وتسمية هذا تنوينا مجاز والجيد
أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة أولا نونا وأولاء بإشباع الضمة قبل اللام حكاه
الشلوبين وألا بالقصر والتشديد حكاها بعض أهل اللغة **تنبيه** في همزة أولاء ثلاثة
مذاهب أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد والثاني أن أصلها الهاء وهو مذهب الزجاج والثالث أنها أصلية غير
مبدلة من شيء مما فاؤه همزة ولامه همزة مثل أجإ وهو مذهب الفارسي وقوله

ولدى البعد

ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه • واللام إن قدمت ها ممتنعه • يعني أشار
إلى أن أسماء الإشارة لها رتبتان قريبة وبعيدة فما تجرد من كاف الخطاب فهو للقريب وقد تقدم
مثاله وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد فتقول في المذكر ذاك وذلك وقالوا
ذائك بمعنى ذلك وفي المؤنث تيك وتلك وتالك وفي المثنى ذانك وتانك ولا تلحق اللام
وفي الجمع أولاك وأولالك ولا تلحق اللام أولئك على لغة المد **تنبيهات** الأول
تلحق الكاف من أسماء الإشارة للمؤنث ثلاثة تي وتا وذي فتقول تيك وتلك وتيلك بكسر التاء
في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وقال ثعلب لا يقال ذيك وقد حكاه غيره
وهذه سبعة ألفاظ للمؤنث في البعد الثاني للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان أحدهما أن لها
مرتبتين قريبة وبعيدة والثاني أن لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور
وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد وجعلوا
التشديد في المثنى قائما مقام اللام في الدلالة على البعيد واختلفوا في أولالك فقيل هو
للمتوسط لعدم اللام وقيل هو للبعيد قال المصنف والمذهب الأول هو الصحيح وهو
الظاهر من كلام المتقدمين يعني القول بأن لها مرتبتين فقط قلت ونسبه الصفار إلى
سيبويه وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه أحدها وهو أقواها أن الفراء روى أن الحجازيين
ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين يقولون ذاك وتيك حيث يقول
الحجازيون ذلك وتلك فيلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان وثانيها
أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن الكاف واللام معا أو بمصاحب لهما معا
أعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن
غير جامع لوجوه الإشارة وهذا مردود بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وثالثها

أن التعبير بذلك عن محمود للمعظمة لانقضائه تشابع في الغزو أو وعيهم ولا واسطة بين التعظيم وابتعاده
أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين في الدرجة عن سبيل الإفراد
ولا التعلق إلى قول من قال أن تشديد النون على البعد لأن التشديد عوض من الألف المحذوفة من الواحد
لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف وفيه اختصار ولا خفاء بالمراد في الوجه الثاني من الضعف وقوله
حرفا وفي الحال يعني أن الكاف في ذلك أخو الكاف في خطاب تبين أحوال المخاطب فيقال في ذلك
وفي الكاف العرب التي تلحقها في الكاف الاسمية وهذه أفصح اللغات والثانية
أن تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع والثالثة
أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الأحوال كلها ولا خلاف في حرفية الكاف هنا وقوله دون لام أو معه
نفهم أن اللام لغة أهل الحجازيين وتركها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة
أقوال أحدها أنها دليل على البعد والثاني أنها عماد والثالث أنها عوض من هاء التنبيه
لأنها لا تجامعها **تنبيه** قوله ومدا لا يقع اسم الإشارة كله وإنما ذاك في المجرد
والمقصور وقد تقدم أن المثنى وأولاء المقصور لا تلحقها اللام وقوله واللام إن قدمت ها ممتنعه
يعني أنك إذا قدمت قبل اسم الإشارة الكلمة التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام فلا تقول هاذلك
قال في شرح التسهيل كراهة كثرة الزوائد وقد يفهم من كلامه أنها تدخل على الكاف المجردة
فتقول هاذاك وعلى المصاحب للكاف لأن دخولها على المصاحب للكاف قليل ومنه قول طرفة
رأيت بني غبراء لا ينكرونني • ولا أهل هذاك الطراف الممدد • **تنبيه**
مقتضى كلام الناظم جواز هذاك وها تاك وهؤلاءك وقال في شرح التسهيل أن المقرون
بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه ها التنبيه فلا يقال هذانك ولا هؤلاءك وإن واحده هاذاك وذكر الجمل
على في ذلك مثالا وجمعه ... وحمل عليه مثنى في ذلك وجمعه ...

أي والسماع في الجمع ... قال الشاعر يا أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر
وقد أنشد هذا البيت في الشرح وقوله • وبهنا أو ههنا أشر إلى • داني المكان وبه الكاف صلا •
يعني أن هنا من أسماء الإشارة المختصة بالمكان وقد تلحقها ها التنبيه فيقال ههنا وكلاهما
للقريب أعني المجرد والمقرون بها التنبيه وهو معنى قوله داني المكان والداني هو القريب
فإذا أريد به البعيد وصل بالكاف فيقال هناك وهاهناك وإلى ذلك أشار بقوله وبه الكاف صلا
في البعد يعني مجردا أو مع ها التنبيه ويقال أيضا في البعد هنالك بالكاف مع اللام كما يقال ذلك
ولا تدخلها على هنالك كما لا يقال ها هنالك كما لا يقال هذلك وقد نبه على هنالك بقوله
بعد أو بهنالك انطقن وظاهر كلامه اختصاص هنا بالمكان وصرح في الكافية وقال
• وبالمكان اخصص هنا • وقال في التسهيل وقد يراد بهناك وهنالك الزمان ومثل هناك
في شرحه بقول الشاعر • وإذا الأمور تشابهت وتعاظمت • فهناك يعترفون أين المفزع •
ومثل هنالك بقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون ولا حجة فيهما لاحتمال أن تكون الإشارة فيهما إلى
المكان وقوله • أو بثم فه أو هنا • أو بهنالك انطقن أو هنا • يعني أنه يشار أيضا إلى المكان
البعيد بثم وهنا وهنا بفتح الهاء وكسرها وقد يقال هنت موضع هنا ويقال هناك وهناك
بكاف الخطاب وقد يراد بهنا الزمان كما ذكر في التسهيل ومنه قول الشاعر • حنت نوار ولات
هنا حنت • وبدا الذي كانت نوار أجنت •

الموصول

وهو إما مصرح بالحذف ... واستغنى بذلك عن الحد كما فعل في اسم الإشارة وهو قسمان اسمي
وحرفي فبدأ بالاسمي وهو المخصوص هنا وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه و
جملة أو صلة واحترز بقوله أبدا من النكرة الموصوفة بجملة فإنها حال وصفها بها مفتقرة
إليها وإلى عائد ... فليست مفتقرة إليها أبدا واحترز بقوله إلى عائد من حيث

وإذ وإذا فإنها تضاف أبدا إلى الجملة فلا تحتاج إلى عائد وأشار بقوله وخلفه إلى ما ذكر من
الربط بالكاف الذي هو الموصول الاسمي كقوله أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي
عنه قال أبو علي في التذكرة ومن الناس من لا يجيز هذا وأراد بالمؤولة الظرف والجار والمجرور
والصفة الصريحة في نحو الضاربة وسيأتي بيان في الد وحده ابن الحاجب من لا يتم جزءا إلا بصلة
وعائد قال في التحفة الدماميني والشمني وابن هشام وسنح معرفة قبل مجيء الصلة والأعراب دليل تمامها
ولا وليس منا تم وعائد كالذي اهـ وأما الشيخ فحده في التسهيل بقوله ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية
إلى عائد واحترز بقوله ولم يحتج إلى عائد من الذي الموصولة لما مصدرية وما في نحو وقضى
كل الذي خاضوا إلى كالخوض الذي خاضوا فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى عائد وكل من
الاسمي والحرفي مفتقر إلى صلة والفرق بينهما أن الاسمي يحتاج إلى عائد والحرفي لا يفتقر
إلى عائد ولم يذكر الناظم هنا الحرفي لنفاذه وهو خمسة أن وأنّ وكي وما ولو فتوصل بفعل متصرف ماض
خلافا لمن منع وصلها بالأمر وما وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد توصل بجملة اسمية
خلافا لقوم وندر وصلها بليس في قوله ألَيْسَ أمِيرِي فِي الأمُورِ بأنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أهْلَ الخِيانَةِ
والغدر وتنفرد بنيابتها عن ظرف الزمان كقوله جئتك ما طلع الفجر وزعم الزمخشري أن أنّ تشاركها
في ذلك وجعل منه قوله تعالى أن آتاه الله الملك وهو مردود لأن
أن في الآية مصدرية صالحة للتعليل وهو المعنى الصحيح عليه فلا عدول عنه وذهب الأخفش وابن السراج
إلى أن ما المصدرية اسم فيحتاج إلى عائد والصحيح أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد وكي وقد تقدم مذهب سيبويه
قلت وقد ذكر أبو البقاء أن على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما تقدم
عنه وكي وتوصل بفعل مضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا وأنّ وتوصل باسمها وخبرها
ولو وهي التي تلي غالبا فعل التمني وعلامتها أن يصلح في موضعها أن وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمني كقوله تعالى

يود أحدهم لو يعمر ألف سنة قال الشيخ ورأيت النحويين لا يذكرون لو في الحروف المصدرية وممن ذكرها من
المتقدمين الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير
أمر وأما الاسمي فقد نبه عليه بقوله ٭ موصول الأسماء الذي الأنثى التي ٭ والياء إذا ما ثنيا لا تثبت
الموصول الاسمي ضربان مذكر ومؤنث وكل منهما مفرد أو مثنى أو مجموع فالمفرد المذكر الذي وفيه
ست لغات إثبات يائه وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة والثا
لثة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة والواحدة المؤنثة التي وفيها تلك اللغات
الست وقوله والياء إذا ما ثنيا لا تثبت ٭ بل ما تليه أوله العلامة ٭ يعني أنك تقول في تثنية الذي اللذان
بحذف الياء وتولى الحرف الذي قبله الياء وهو الذال علامة التثنية وهي الألف رفعا والياء جرا
ونصبا بعدها نون مكسورة وتقول أيضا في تثنية التي اللتان بحذف الياء أيضا وتولي علامة
التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكر وكان القياس إثبات الياء فيهما فيقال الذيان
واللتيان كما يقال في تثنية الشجي ونحوه من المنقوص الشجيان بإثبات الياء إلا أن الذي
والتي لما كانا مبنيين لم يكن لهما حظ في التحريك فلذلك لم يفتح ما قبل علامة التثنية
بل بقيت ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين وقوله ٭ والنون إن تشدد فلا ملامة ٭ أشار به إلى تجويز تشديد النون في تثنية
الذي والتي فيقال اللذانّ واللتانّ وهو مع الألف متفق على جوازه وأما مع الياء فمنعه
البصريون وأجازه الكوفيون وهو الصحيح كقراءة ابن كثير قوله تعالى ربنا أرنا
اللذيْنّ بالتشديد تنبيه في تثنية الذي والتي لغة ثالثة
وهي حذف النون كقول الأخطل ٭ أبني كليب إن عمي اللذا ٭ قتلا الملوك
وفككا الأغلالا ٭ وقول الآخر ٭ هما اللتا لو ولدت تميم ٭

• مع تعليل لهما تصحيح • ذكر في شرح التسهيل ان حذف النون في قوله هما اللتا للضرورة وهو مخالف لما في التسهيل فانه قال وتشديدهما يعني ياء اللذ والتي في التثنية عوضا منها مجوز اشدد نونها وحذفها وقد ذكر فيه قبل في الكلام على القسم ان حذف نون التثنية تخفيف للصلة ومثله في الشرح بقوله • ابني كليب ان عمي اللذا • الى آخر البيت وذكر غيره ان حذف نون اللذين لغة بني الحارث ابن كعب وبعض ربيعة **وذكر** في التسهيل لهما رابعة وهي لذان بحذف الالف واللام **وقوله**

• والنون من ذين وتين شددا • ايضا وتعويض بذاك قصدا •

يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة تشدد ايضا مع الالف اتفاقا ومنه قراءة ابن كثير وابي عمرو قوله تعالى فذانك برهانان من ربك وقوله وتعويض بذاك قصدا يعني ان تشديد النون في اللذين واللتين قصد به التعويض على الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم والتشديد في ذين وتين عوض عن الالف المحذوفة من ذا وتا فان حذفها ان تثبت كما تثبت الالف في نصرت هذا ما ذهب اليه المص وقد تقدم مذهب من جعل تشديد النون في ذي ذكر دليلا على البعد قال في شرح التسهيل ويبطل هذا القول جواز التشديد في ذين وتين **واجيب** بانه لا يدل جواز التشديد في ذين وتين في حالة الغرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشيء في حالة عرش في حالة وان كان جائزا في حالة اخرى وذكر في البسيط علة تشديد النون اقوالا على عشتها ليلوم اشتغل الى الجمع فقال جمع الذي الألى الذين مطلقا • يعني

يعني ان الذي له جمعان احدهما الالى وتسميته جمعه مجازا وانما هو اسم جمع وقد جاء الالاء وهو قليل وقد اجتمع الامران في قوله • بتلك حصون قد تملت شبابنا • وقد يسلا

ويلبنا الصنون وما بنناه • وتلك الاولى يستلئمون على الالى • تراهن يوم الروع كالحدإ القبل • وقد يعد الالاء بالمد ومنه **قوله** • ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها • والالى الذين مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه مبني للتعجيز واطلاق الجمع على الذين فيه ايضا تجوز لانه مخصوص باولي العلم فهو كالعالمين وقد تقدم **فان قلت** قد تقدم ان تثنية اسم الاشارة وتثنية الذي والتي اعربت لان التثنية من خواص الاسماء فعارضت شبه الحرف فهلا اعرب الذين لان الجمع من خواص الاسماء ايضا كالتثنية **قلت** لما لم يجر على سنن المجموع لكونه اخص من واحده كما تقدم لم يعتبر معنى الجمعية فيه فبقي على بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فجمع الذي والذين بالشين مشهور فيقولون نحن الذون امنوا على الذين كفروا والى هذه اللغة اشار **بقوله**

• وبعضهم بالواو رفعا نطقا **قلت** ونقل بعضهم عن تميم **تنبيه**

في الذين اربع لغات المشهورة ولغة هذيل وعقيل حذف نونه لطول الاسم بالصلة كما هذا ذكر المغاربة وانشد وابن مالك قول الشاعر • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هو القوم كل القوم يا ام خالد • وفصل الشيخ فقال ويغني عنه الذ في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وانشد البيت على انه للضرورة قيل وهو مخالف لما ذكر في اول شرح التسهيل فانه ذكر لحذف النون اسبابا فقال وتحذف للاضافة او للضرورة او لتقصير صلة **قلت** هو غير مخالف فان قوله ويغني عنه الذ معناه ان الذ مفرد الذين وقد يغني عنه عن الجمع لا انه جمع حذفت نونه انتهى قوله في الشرح والذي تقدم بالذ تخصيص جاز ان يعبر به عن جمع كما على من وما وان الذين جمع فيحتمل ان يكون مفردا اغني به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه واللغة الرابعة حذف الالف واللام فيقال الذين

قال ابو عمرو سمعت اعرابيا يقول لصرة ذهب انحت اتي بتجيب اللام ثم اشغل الى جمع المؤنث فقال

بالتي واللاء التي قد جمعا * واللاء كالذين نزرا وقعا * يعني

يعني ان التي لها جمعان ايضا احدهما اللاتي وفيه لغتان اثبات الياء وحذفها والتي جموع اخر

منها اللواتي باثبات الياء وحذفها ومنها اللواء بالمد واللوا بالقصر واللاء بالياء

واللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسر او معربا اعراب اولات وليست هذه بجموع

حقيقة وانما هي اسماء جموع وفي شرح التسهيل بعد هذه الجموع تفصيل بين قال

الصحيح ان الذين جمع الذي المراد به من يعقل وان اللات جمع اللاء مرادا به التي وان

اللاءات جمع اللاء مرادا به اللاتي وكذا اللواتي واللواء جمعان للاتي واللاء على

حذف في لهم في العلاء وهو العتق العراقي واما اللاتي فيحتمل ان يكون اسما

للجمع لانه ليس على بناء من ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه مقتضى حروف

التي ويغتفر كونه مخالفا للابنية الجموع كما اغتفر في اللتيا كونه مخالفا للابنية

التصغير واما اللا واللاء وغيرها من الموصولات الدالة على جمع فاسماء

جموع وذكر ان الذي والذين اصلها اللواتي بحذف التاء والياء قال والاظهر

عندي ان الاصل في الا واللوا واللواء قصرا وقوله كالذين نزرا وقعا يشير

به الى نحو قوله * فما اباؤنا بامن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا *

و

المجرورا ما استعمل اللاء بمعنى الذين والاصل فيه ان يكون للمؤنث كما تقدم تنبيه من جموع الذي بقلة اللاءين

مطلقا وهذيل تعربه كما اعربت الذين وذكر في شرح التسهيل ان اللاءين جمع اللاء مرادا به الذين ثم اشار

الى الفاظ اخرى الموصولات بقوله ومن وما وأل تساوي ما ذكر * يعني ان هذه الاشياء تستعمل

بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك او لمنزل

منزلته كقوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقد يعبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة

العاقل او لمختلط به نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض او لمقترن به نحو ومنهم من يمشي

على اربع او وقعت على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن قال في شرح التسهيل ومنه قوله

تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق واجاز قطرب من على ما لا يعقل بلا شرط واستدل بمثلا حاجة فيه وما لما لا يعقل

نحو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون او لمقترن من يعقل نحو والسماء وما بناها وقوله فانكحوا ما طاب لكم

من النساء والمبهم امره نحو اني رايت شخصا تقدير انسانيته وعدم انسانيته فتقول اخبرني ما هنالك قال

في شرح التسهيل وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى اني نذرت لك ما في

بطني محررا فلته وقال بعضهم اتى بما دون من لان الحمل لم يتصف بالعقل او لمختلط بمن يعقل نحو يسجد له ما في

السموات وما في الارض وقال في الذاتية * وعنه الاختلاط كفيهم من نطق * في الارض من ملك تعالى تقي. واجاز ابو عمرو

وابن درستويه وابن الطراوة ومن وافقهم وقوع ما على احاد من يعقل ونسبه ابن الخروف الى سيبويه واستدل

لو بقولهم سبحان ما سخركن لنا وابعض المؤلف مسائل من لها اربعة اقسام موصولة وقد ذكرت وشرطية نحو

من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ونكرة موصوفة ولا تقع الا في

موضع تختص بالنكرة كوقوعها بعد رب في قوله * الا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن الغيب غير امين *

ورده بعضهم بقول الشاعر * فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * واجاب بان الكسائي

يرى انها في هذا البيت زائدة لانه اجاز زيادة من ومذهب الكوفيين والعراقيين الا انها الان وزاد ابو علي في ان ما

في انقسامها الى ان تكون نكرة غير موصوفة وما الى تسعة اقسام موصولة نحو قوله تعالى وله ما في السموات وما في
الارض وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى ونكرة موصوفة
نحو مررت بما معجب لك وبصفة ان تكون منه قوله تعالى هذا ما لدي عتيد ونكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا في
التعجب على مذهب سيبويه وصفة نحو لامر ما جدع قصير انفه، قال المكودي والمشهور ان ما في هذا المثال
ونحو زائدة منبهة على وصف مراد للايراد بالعمل ومعرفة تامة وهي التي في باب نعم وبئس فهذه اقسام ما الاسمية
واما الحرفية فتكون نافية وزائدة ومصدرية وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الاقسام وأل •
تشترك فيها العاقل وغيره وهي اسم موصول عند الجمهور احدها عود الضمير عليها نحو قد افلح
المتقي ربه واجاب المازني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف من مواضع الحذف
في غيرها الضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان جواز خلو الصفة معه من الموصوف نحو جاء الكريم فلولا
انها اسم موصول بمعنى المضي فلولا انها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقبح كما قبح اعمال
اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال وفيه التزم في الدليل الاخفش وذهب الى ان اسم الفاعل لا عمل له مع
ال وسيأتي بيانه في باب الرابع دخولها على الفعل في نحو التي هي حكومته والمعرفة مختصة بالاسم وانه
استدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور هو ضارب
لا موضع لان ولو كانت اسما لكان لها في موضع من الاعراب قال الشلوبين والدليل على ان ال
واللام حرف بلا كان اسم الكاتب فاعلا واستحق ذلك البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة
والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول باجماع في شرح التسهيل بل مقتضى الدليل ان يتخطى عمل
عامل الموصول في اول الصلة لان نسبتها منه كنسبة اجزاء المركبات لكن منع من ذلك كون الصلة
جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل ولما كانت صلة ال والالف واللام غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل
لعدم المانع وقوله

وهكذا

• وهكذا ذو عند طيء شهر • يعني ان ذو عند طيء اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه
بلفظ واحد بلفظ البناء ذو وفعل ذو وفعلت ذو وفعلا ذو وفعلتا ذو وفعلوا ذو وفعلن وتبعهم
معانيها بالعائد كما مثل او بما هي له كقوله • فان الماء ماء ابي وجدي • وبئري ذو حفرت
وذو طويت • اي التي حفرت والتي طويت لان البئر مؤنثة تنبيه
الاول تسمية وهذه الطائية لانها لا يستعملها موصولة الا طيء او من تشبه بهم من المولدين كما في
نوادر وحبيب الثاني المشهور في ذو الطائية انها مبنية وبعضهم يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب وروي
بالوجهين قول الشاعر • فاما كرام موسرون لقيتهم • فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا وقوله
• وكالتي ايضا لديهم ذات • وموضع اللاتي اتى ذوات • يعني ان بعض طيء يقول ذات اذا اراد معنى
التي وذوات اذا اراد معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما وكلام هذا انه اذا اراد معنى الذي واللذين
يقول ذو وعلى الاصل وحكى ابن عصفور القول في تثنية ذو وذوات وجمعها قال المكودي والظاهر ان
ان الحامل له على هذا اخذه من قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ما حكاه عنه لذا ان الهروي ونقل
الهروي وابن السراج على العرب ما نقله ابن عصفور وقوله
• ومثل ماذا بعد ما استفهام • او من اذا لم تلغ في الكلام • يعني ان من الموصولات التي تستعمل
بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد كماذا التي هي الاول تقع بعد من او ما الاستفهاميتين خلافا لمن منع
وقوعها بعد من الثاني ان تكون ملغاة والمراد بالغاء ان تركب مع ما او من فيكون اسما واحدا ولها دلالة
الالغاء معنيان احدهما وهو الاشهر ان يكون المجموع اسم استفهام ولا يحل فيه بعمل متقدم والاخر
ان يكون اسما موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب وهو قوله • دعي ماذا علمت سأتقيه •
• ولكن بالمغيب نبئيني • اي دعي الذي علمته او شيئا علمته ولذلك عمل فيها ما قبلها واهملت في ذلك
اهملة الموصوف وهو ان لا تكون اشارية نحو من ذا وماذا او وقع بعد ذكر ان ماذا الطارئ استعمل الذي

ويجوز في نحو ماذا صنعت وجهان احدهما ان تكون ذا موصولة فتكون ما مبتدأ وذا وصلته خبر المبتدأ والعائد
محذوف والآخر ان تكون ملغاة اي مركبة مع ما فيجعلا اسما واحدا من اسماء الاستفهام فيكون ماذا مفعولا
مقدما لصنعت ويظهر اثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فيبدل الاول بالمرفوع
وكذا الجواب على المختار ويبدل الثاني منصوبا وكذا الجواب على المختار لان حق الجواب ان يطابق
السؤال وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فقرأ ابو عمرو برفع العفو
والباقون بنصبه فتكون ذا في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة ولعل من عد الموصولات غيرها اي شي في
بيان صلتها وعائدها فقال **وكلها يلزم بعده صلة . على ضمير لائق مشتملة .** يعني ان كل
واحد من هذه الموصولات لابد من صلة لانه اسم ناقص لا يتم معناه الا بالصلة فان قلت مقتضى قوله
يلزم انها لا تحذف وقد جاء ان اذا دخل عليها دليل او قصد الابهام ولم تذكر صلة كقول الشاعر
نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا . اي نحو الالى عرفوا بالشجاعة او نحو ذلك قلت المراد انها
تلزم لفظا وتقديرا فحيث لا تذكر تقدر وان حذفت لفظا **تنبيه** يؤخذ من قوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة
ولا شيء منها على الموصول واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالجار متعلق بمحذوف لتعلقه صلة ال
لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وقوله على ضمير لائق مشتملة اي هذا الضمير هو العائد
على الموصول وقوله لائق اي مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما **تنبيه** الموصول ان طابق لفظه
معناه فلا اشكال في العائد وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك مثل من وما فلك
في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر كقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله
تعالى ومنهم من يستمعون اليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو اعط من سألتك او قبح نحو من هي حمراء امتك
فيجب مراعاة المعنى او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قول الشاعر وان من النسوان من هي روضة تهيج
الرياض قبلها وتصوح فيما ذكر تعيين وقوله على ضمير انه لا يربط الصلة بالموصول غير الضمير وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع

موقع الضمير

الضمير كقولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه والحجاج الذي رايت ابن يوسف وقول الشاعر . وانت الذي في ر
حمته الله اطمع . اي في رحمته قلت وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه فلذا لم يذكره في هذا المختصر وقوله .
وجملة او شبهها الذي وصل . به كمن عندي الذي ابنه كفل . يعني ان الذي يوصل به الموصول عني ان
شيئان جملة او شبهها اما الجملة فيعني بها اسمية نحو جاء الذي ابوه فاضل او فعلية نحو جاء الذي قام
ابوه واما شبه الجملة فهو الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار وانما كان الظرف
والجار والمجرور شبيهين بالجملة لانهما يجب هنا تعلقهما بفعل مقدر مسند الى ضمير الموصول والتقدير
الذي استقر عندك او الذي ثبت عندك او في الدار ومثل شبه الجملة بقوله من عندي فمن موصولة وعندي
ظرف ومثل الجملة بقوله الذي ابنه كفل فالذي اسم موصول وابنه كفل جملة اسمية هي الصلة **تنبيه**
شرط الجملة الموصول بها ان تكون خبرية خلافا للكسائي في جواز الامر والنهي واجاز المازني ان تكون
دعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي رحمه الله ويلزم الكسائي موافقته فان قلت من ابن يعلم هذا الشرط من كلامه
قلت من مثاله وانما استدل بما لا يقاس عليه والمشهور اشتراط كون الجملة الموصول بها معهودة قال المص
وليس ذلك بلازم لان الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى وشرط
ابن هشام الا تكون تعجبية فلا يجوز مررت بالذي ما احسنه وان قلنا انها خبرية ومن النحاة من اجاز ذلك وهو
مذهب ابن خروف كما اجاز النعت بها وزاد المغاربة في شرط الصلة الا تستدعي كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذي
حتى ابوه قائم في ذكر صلة ال فقال . **وصفة صريحة صلة أل . وكونها بمعرب الافعال قل .** المراد هنا بالصفة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة والمراد بالصريحة
الخالصة الوصفية احترازا مما يوصف به وليس بمشتق نحو اسد ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو
الابطح والاجرع وصاحب فان ال في ذلك كله حرف تعريف لا موصولة وكونها بمعرب الافعال قل يعني ان ال قد وردت موصولة
بمعرب الافعال وهو المضارع لكونه مشابها لاسم الفاعل وذلك قليل ومنه قول الشاعر .

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

مالك بالحكم التي هي حكومته ، ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ، وقد سمع منه ابيات ومذهب الناظم جواز اختيار
قيل ولذا قال وقد وما قال بعض الكوفيين رحمه الله والجمهور بالضرورة تنبيه سمع وصل ال بمبتدا وخبر
كقول الشاعر ، من القوم الرسول الله منهم ، لهم دانت رقاب بني معد ، وبظرف في قوله ، من لا يزال شاكرا على
المعه ، فهو حري بعيشة ذات سعه ، ولا يقاس على هذا بالاتفاق وقد قيل ان ال في البيت الاول زايدة وفي
بعضه الذي قوله ، أيٌّ كما وأعربت ما لم تضف ، وصدر وصلها ضمير انحذف ، قوله اي كما يعني انها تستعمل
موصولة بمعنى الذي والتي وفرع عليها بالفاء وحكى هذا ابو العباس احمد بن يحيى في قوله انها تستعمل الجزاء او
استفهاما وقد تؤنث بالتاء اذا اريد بها المؤنث وقال ابن موسى اذا اريد المؤنث الحقت التاء في الاسم
وقد حكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وقوله واعربت يعني في سائر احوالها ولذلك اوردها
بالذكر وقد تقدم سبب اعرابها اول الكتاب مع ان فيها ما يشبه الحرف في اخر احوالها وقوله ما لم تضف وصدر
وصدر وصلها ضمير انحذف يعني انها اعربت ما لم يجتمع فيها امران الاضافة وحذف الصدر فان فيها اوجه
اربعة في الصور اربع الاول ان تضاف ويذكر الصدر نحو جاء اي هو فاضل فتعرب لفقد الوصف وهو الاضافة
وفقد الثاني وهو حذف الصدر الثانية ان لا تضاف ويحذف صدر صلتها نحو جاء اي فاضل فتعرب لفقد الاضافة
الثالثة ان تضاف ويثبت الصدر نحو ايهم هو فاضل فتعرب ايضا لفقد الثاني وهو حذف الصدر الرابعة ان تضاف
ويحذف الصدر كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فهي تبنى لاجتماع الامرين وهذا مذهب سيبويه
خلافا للخليل ويونس في انهما لا يريان البناء بل هي معربة عندهما في الاحوال كلها وتأولا الآية اما الخليل
فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم ايهم اشد
واما يونس فجعلها استفهامية ايضا وحكم بتعليق الفعل لان تعليق الفعل عنده غير مخصوص بافعال
القلوب والحجة عليهما قول الشاعر ، اذا ما لقيت بني مالك ، فسلم على ايهم افضل ، لان حروف الجر
لا تعلق ولا تضمر بينها وبين معمولها وبهذا ايضا قول من زعم ان شرط بنائها ان تكون مجرورة بل

مرفوعة

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

مرفوعة او منصوبة ذكر هذا الشيخ ابو حيان وقال نص عليه النقيب في الاملاء وفي الآية اقاويل وقال الاخفش
من زائدة وكل مفعول وايهم اشد جملة مستانفة وذهب الكوفيون الى ان ايهم على غير شيعة لما
فيه من معنى الفعل كأنه قال ثم لننزعن من كل من يتشيع ايهم اشد من كل من تكلم في ايهم اشد وكانهم
راوا ان ننزعن لا يعلق وجنحوا الى هذا وقال ابن الطراوة [illegible] لقطعها عن الاضافة
وهي مبتدأ واشد خبره وليس بشيء لانها لا تبنى الا اذا اضيفت ولم تكتب في رسم المصحف الا موصولة با
لضمير ولو كان مبتدأ لانفصلا قوله ، وبعضهم اعرب مطلقا ، اي وبعض العرب اعرب ايا مطلقا يعني في الصور
الاربعة وقرئ في الشاذ ايهم بالنصب على هذه اللغة ويحتمل ان يريد بقوله وبعضهم بعض النحويين
فيكون اشارة الى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما وقوله ، وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ، ان يستطل
وصل ، يعني ان غير اي من الموصولات يقتفي ايا اي يتبعها في جواز الحذف يعني حذف العائد اذا كان
مبتدأ الذي تبتني به وهو ان يكون في الصلة طول وهو المراد بقوله ان يستطل وصل نحو ما انا بالذي قايل
لك سوءا اي هو قايل لك ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي الذي هو في السماء اله وقوله ،
، وان لم يستطل فالحذف نزر ، يعني ان الصلة اذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدا
نزرا اي قليلا ضعيفا وليس هذا ممتنعا ومنه قراءة بعض السلف تماما على الذي احسن برفع احسن
وقراءة بعضهم مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي هو بعوضة ومذهب البصريين ان ذلك لا يقاس عليه
ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل اجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتراطه في اي وقوله ،
وابوا ان يختزل ، ان صلح الباقي لوصل مكمل ، يعني انه يشترط في حذف العائد اذا كان مبتدا
ان يكون ما بقي بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة وهذا الشرط يعتبر في اي وغيرها وفي ذلك
انهم اذا كان مفردا اجاز حذفه نحو ايهم فاضل لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم
ان احد الجزئين محذوف وان كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا لم يجز حذفه لانه لو حذف والحالة هذه

لم يبق عليه دليل لان الجملة والظرف والجار والمجرور تصلح لان تكون صلة كاملة قراءة افلتا جاء الذي هو بعيد او
نحو عندك او في الدار لم يجز حذفه لعدم ذكره انتهى بما ذكر ان العايد اذا كان مرفوعا فاما ان يكون
مبتدا او غير مبتدا فان كان غير مبتدا لم يجز حذفه دون الا مفعول ما سكت عنه وان كان مبتدا اجاز حذفه
من صلة أيٍّ بشرط واحد وهو ان يكون خبره مفردا والا فصلة غير أي بشرطين عند البصريين وهما ان يكون
الخبر مفردا وان تطول الصلة **تنبيه** ذكر الناظم لحذف العايد الذي هو مبتدا اشترط كما رأى احدهما الا يكون
معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو ضاربان الثاني الا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان واجاز
الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه واجاز ابن السراج في اللفظ وهو غير مسموع ونقل الشيخ ان هذا الشرط
عن البصريين الثالث الا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لاكرمتك ثم انتقل الى العايد المنصوب فقال

والحذف عندهم كثير منجلي • في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نرجو يهب **اعلم** ان العايد
المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تذهب فائدة **فلا يجوز** الانفصال نحو جاء الذي
اياه اكرمت ولذلك قال في عايد متصل فان كان متصلا فاما ان ينتصب بفعل او بوصف او حرف فان انتصب بفعل
او وصف جاز حذفه ومثل المنصوب بالفعل بقوله كمن نرجو يهب اي من نرجوه ومنه قوله تعالى اهذا الذي بعث
الله رسولا ومثال المنصوب بالوصف قول الشاعر ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا
ضرر اي الذي الله موليكه فضل وان كان متصلا بحرف لم يجز حذفه نحو جاء الذي انه فاضل وجاء الذي كانه اسد وقد ابيح
من اقتصاره على الفعل والوصف **تنبيهات** الاول حذف العايد المنصوب بالفعل اكثر من حذف
المنصوب بوصف وان اشمل كلامه الجواز الثاني لا يطرد الذي المنصوب بوصف من ان يكون في صلة أل او في صلة غيرها
فان كان في صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم وان كان في صلتها فمذهب الجمهور انه لا يجوز حذفه واجاز
بعضهم نحو جاء الضارب زيد هند اي الضاربها واختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل وقد يحذف منصوب
صلة الالف واللام ومثل في الشرح بقول الشاعر ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صبر

بلا كدر

بلا كدر ومنه قول الاخر في المعقب البغي اهل البغي ما ينهى امرأ حازما ان يسأما اي في الذي عقبه
البغي على خلاف في هذا القسم المنصوب هو او مجرور وعلى كل حال فحذفه نادر ومقتضى عبارة الناظم هنا ان
حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا وليس كذلك الثالث شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب ان
يكون متعينا للربط فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي لقيته زيد الرابع ضربته في داره ذكره في التسهيل الا يكون البعد
الناصب له ناقصا فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ليسه زيد الرابع اذا اخذ العايد المنصوب بشئ كمه
مع توكيد والنسق عليه خلافا واجاز الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واختلف فيه
عن الفراء الخامس اتفقوا على جواز حذفه اذا كان مؤخرا نحو هذا الذي علمت مجردا اي علمته مجردا
فان كان الحال مقدما نحو هذا الذي علمت فيها خلاف واجاز ثعلب ومنعه هشام ثم انتقل الى المجرور
بقوله كذاك حذف ما بوصف خفضا • كانت قاض بعد امر من قضى • العايد المجرور اما ان يجر
بالاضافة او بالحرف فان جر بالاضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي الذي انت
قاضيه والى هذه الاية اشار بقوله كانت قاض بعد امر من قضى اي بعد فعل امر من قضى وهو قوله تعالى فاقض
وهو قوله تعالى فاقض ما انت وليس حذفه بشرطه خلافا لابن عصفور بل هو صحيح لوروده في القرآن
وانه منصوب في المعنى على ان من النحويين من يزعم انه منصوب لفظا وان كان المضاف غير وصف نحو جاء الذي وجهه
حسن او وصفا غير عامل نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه فان قلت اطلق الناظم في قوله الوصف
ولم يقيده بالعامل قلت اكتفى بالمثال عن التقييد لانه فهم من استقراء هذا الرجز انه قد يتمم
الحكم فيه بالتمثيل واما المجرور بالحرف فقد ذكره في قوله • كذا الذي جر بما الموصول جر •
• كمر بالذي مررت فهو بر • يعني انه يجوز حذف العايد المجرور بالحرف بشروط الاول ان يجر الموصول
بحرف مثل الحرف الجار للعايد لفظا فلو اختلفا لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في الذي حللت به الثاني ان يتحد
المتعلق معنى فلو اختلفا معنى لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به يعني بالاول الباء السببية الثالث

ان يتحد متعلقهما لفظا ومعنى بل لو اختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به وفرح مثل
ما يجوز زيد به لاجتماع الشروط بقوله مر بالذي مررت اي به فحذف العائد لانه قد جر بحرف مماثل للذي جر به المو
صول لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر الموصوف بالموصول بالحرف المماثل فيما ذكر لجاز الحذف ايضا وان كان
الموصول لم يجر نحو مررت بالرجل الذي مررت وان قلت لا يؤخذ من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاق
لفظي الحرفين قلت اما اخذ الشرط الثاني من كلامه فظاهر وانه شرط ان يجر العائد بالذي جر به المو
صول ومتى اختلف الحرفان معنى كان انجرار العائد غير انجرار الموصول فان باء السببية غير باء التعد
ية واما اخذ الشرط الثالث فمن تمثيله فان قلت كان ينبغي ان يقول كجر الموصول او الموصوف به
ليشمل الفرعين قلت الموصوف والصفة كالشيء الواحد فدخول الحرف على الموصوف كدخوله
على الصفة فلذا لم يحتج هنا التنصيص عليه اختصارا **تنبيه** يشترط في حذف العائد المجرور
ثلاثة شروط غير ما ذكرها الناظم الاول الا يكون ضميرا اخر صالح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره
الثاني الا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به الثالث الا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي
محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به فان قلت فقد اخل الناظم بهذه الشروط قلت انما يلزم ان لو كان
هذه الشروط مما هو خاص بالباب ولا يوجد في غيره وقد علم ان كل ما كان حذفه يوقع في اللبس
امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره وان النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع احواله ومنها امتناع حذفه
وان الفضلة اذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وان لم يستكمل شروط الحذف كقول الشاعر
• وما حسبت يجور على قومه • وان الاهل جمع ومنه الى فيه وهو نادر **المعرف باداة التعريف**
أل حرف تعريف او اللام فقط • فنمط عرفت قل فيه النمط • مذهب الخليل ان حرف التعريف
ال وان الهمزة اصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولم يعتد عنها بان وانه يقول الاله والله
وهو اختيار الناظم ومذهب سيبويه ان حرف التعريف اللام وحدها والهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع

مجرى

مجرى التعريف عند كثيرين وهذا النقل عنه في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه ونقل في شرح
الكافية عن سيبويه ان اللام وحدها هي حرف التعريف وتبعه الشلوبين وهو اختيار المتأخرين فقوله ال حرف
تعريف يحتمل مذهب سيبويه بل والخليل وقوله او اللام فقط هو المذهب الثالث وتقديم الثاني راجح تنبيها
الاول قال في شرح التسهيل والصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم
النظير احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير
على حرف واحد ساكن ولا نظير له الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة
الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك ايضا فان ال واختصت بالاسم ونقيت السبب من همزة ايمن في القسم
فانها تفتح وتكسر وكسرها هو الاصل وفتحها للانتقال من كسر الى ضم في دار حصين الخامس
ان المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف
الا على شذوذ بل تبقى بالهمزة في المشهور من قراءة ورش السادس انها لو كانت همزة وصل لم
تقطع في يا الله ولما قول بعضهم انما لا فعل قلت ووجه سابع وانها لو كانت همزة وصل
للزم ثبوت همزة وصل في غير الابتداء مستقلة او مبدلة في نحو الذكرين وقد اشار اليه في شرح
التسهيل واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها واعادتها في قول الراجز • دع ذا وعجل ذا والحقنا
بذال • الشحم انا قد مللناه بجل • وبالوقف عليها في قوله • يا خليلي اربعا واستخبرا ال • منزل
الدارس على مبنى حلل • مثل سحق البرد عفا بعدك ال • قطر مغناه وتأويب الشمال • وهي
ابيات كثيرة الهمزة فيها حذف الحرف وقد اجاب المصنف لسيبويه على ذلك بهذا لا وجه وقد ذكرت
في الدرر في غير هذا الكتاب فان هذا الكتاب مبني على الاختصار الثانية اعلم ان اداة التعريف
قسمان عهدية وجنسية لان مصحوبها ان عهد بتقدم ذكر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل او
بحضور معلوله حسا كقولك القرطاس لمن سدد سهما او علما كقوله تعالى اذ هما في

عهدية والا فهي جنسية والجنسية ان خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الافراد نحو ان الانسان لفي خسر وان
خلفها تجوزا فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة
نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وهو التي يسميه المتكلمون تعريف الماهية وكلامه في شرح الكا
فية يقتضي انها هي العهدية وقد جعلها بعضهم قسما برأسه فان قلت فما الفرق بين المعرف
بهذه ال التي للحقيقة نحو اشتر اللحم وبين اسم الجنس النكرة نحو اشتر لحما قلت الفرق بينهما
كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم ولما ذكر اداة التعريف وانها قد ترد زائدة غير معرفة
نبه على ذلك بقوله . وقد تزاد لازما كالتي . والان والذين ثم اللات . ش أي ان زيادتها
على ضربين لازمة وغير لازمة فاللازمة في الفاظ محفوظة منها الكائنة في علم والان اسم
الزمان الحاضر وهو متضمن معنى التعريف ولذلك بني ومنها بعض الموصولات كالذي والتي وانما
حكم على ال في هذه الكلمات بالزيادة لانها تعرفت بغيرها اما اللات فبالعلمية واما
الان فلتضمنه معنى حرف التعريف واما الموصولات فان تعريفها بالصلة او بالصلات
وانما حكم عليها بانها لازمة لانها لم تعهد مجردة منها فان قلت قد صرح في شرح التسهيل قول من جعل
سبب بناء الان تضمن معنى ال التعريف والقول بزيادة ال مبني على ذلك قلت القول بزيادتها
فيه يستلزم ان يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم ان يكون بتضمن معنى حرف التعريف بل يلزم ان يكون
بوجه اخر من وجوه التعريف وقد قال في التسهيل ان الان مبني لتضمن معنى الاشارة وهو
قول الزجاج فهو على هذا معرفة بما تعرفت به اسماء الاشارة واداة تعريفه بذلك
فال فيه زائدة وذهب قوم الى ان ال في الان للحضور لا زائدة وذهب بعضهم الى ان ال في المو
صولات للتعريف والصحيح الاول فان قلت قد حكى في التسهيل حذف ال من الذين واللذان
والتي واللات وذكر في شرحه ان ذلك لغة قال ابو عمرو سمعت اعرابيا يقرأ صراط لذين بتخفيف اللام

ولكنه جعلها اللازمة قلت كلا اراد انها لازمة عند اكثر العرب وهو صحيح جيء هنا بالحرف للمعنى ثم انتقل
الى غير اللازمة فقال . ولاضطرار كبنات الاوبر . كذا وطبت النفس يا قيس السري . الزائدة غير
اللازمة قسمان قسم يزاد للمعنى وقسم يزاد للضرورة فالاول هي التي للمح الصفة والثاني ضربان
ضرب زائد مع معرفة وضرب مع نكرة لا تقبل التعريف وقد اشار الى الضربين فالاول قول الشاعر
ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا . ولقد نهيتك عن بنات الاوبر . يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من
الكمأة رديء والثاني كقول الشاعر . رايتك لما ان عرفت وجوهنا . صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
اراد نفسا لانه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين فان قلت تمثيله ببنات الاوبر ليس
بجيد لان مذهب المبرد انه نكرة وال فيه للتعريف قلت نص سيبويه على انه علم جنس فالجواب
تمثيله به انه موافق لسيبويه ثم انتقل الى القسم الاول وهو الزائدة لمعنى فقال
وبعض الاعلام عليه دخلا . للمح ما قد كان عنه نقلا . كالفضل والحارث والنعمان . اي انما قال بعض
الاعلام لان منها ما لا تدخل عليه اللام كالمنقول من فعل نحو يزيد او في الضرورة وظاهر قوله للمح ما
قد كان عنه نقلا ان اللام لا تدخل الا للمح الوصف وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه وغيره
انه مثل بالمنقول من الصفة كحارث ومن مصدر كفضل ومن اسم عين كنعمان وهو من اسماء الدم فقال
كالفضل والحارث والنعمان وقول الشارح وقد يكون في المنقول من مصدر واسم عين لان المصادر
واسماء الاعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التاويل يقتضي ان اللام للوصف وهذا
هو المشكور في ... تنبيه . اعلم ان تمثيله بالنعمان فيه نظر لانه مثل به في شرح التسهيل
لما قارنت الاداة نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة وان كان الحكم ذكر اللازمة وقوله . فذكر ذا وحذفه
سيان . يعني ان ال التي ليست للتعريف جيء بها لمعنى لا يخل به ذكر ال وحذفها في الدلالة سيان
قلت كيف قال سيان والوجهان مرتبان على مقصدين احدهما ان قصد اللمح جيء بال وان لم يقصد

استعمل غريبا قلت اما كونها مرتبين على مقصوره فصحيح وهو مفهوم قوله ذلك الى ما في كذا
عنه فكذا بقوله سيان يعني جهة التوجيه كما في زنة وقوله **وقد يصير علما بالغلبة**
مضاف او مصحوب ال كالعقبة يعني ان المعرف بالاضافة او بال قد يغلب على بعض
ما له معناه فيصير علما بالغلبة خلافا لمن ذهب الى انه يعلم بل اجري مجرى الاعلام فمثال المضاف
ابن الزبير وابن عمر وابن عباس من العبادلة رضي الله عنهم ومثال مصحوب ال العقبة والبيت والمدينة
والكتاب في عقبة ايلة والبيت الحرام وكعبة ومدينة سيبويه وقوله
وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف يعني اشار الى ان ما صار
علما بالغلبة فيما فيه ال يجب حذفها في النداء فلهم في الصعق يا صعق ومثال حذفها في الاضافة قولهم في
الاعشى اعشى قيس وانحذف في غير النداء والاضافة قليلا كقولهم هذا يوم اثنين مباركا
فيه ومن ذلك يومئذ فبيان قول المبرد فجعله الذي الاثنين وسائر الايام للتعريف جاذ ان النكرات
نكرات وال حذفها في غير ذلك اشار بقوله وفي غيرهما قد تنحذف

الابتداء

مبتدأ زيد وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
غير الزائدة مخبرا عنه او وصفا رافعا لما يستغنى به والاسم جنس يشمل الصريح والمؤول بالصريح والمجرد
من العوامل اللفظية يخرج لاسم كان ونحوه وغير الزائدة فيدخل نحو بحسبك درهم وما لكم من اله غيره
ومخبرا عنه او وصفا يخرج لاسماء الافعال ورافعا لما يستغنى به يشمل الفاعل نحو اقائم الزيدان
ونائبه نحو امضروب العبدان ويخرج به نحو قائم في قولك اقائم ابوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى
به وقد اتضح بذلك ان المبتدا قسمان احدهما ذو خبر والثاني مسند الى مرفوع يغني عن الخبر وقد
اشار الى الاول بقوله مبتدأ زيد البيت والى الثاني بقوله **واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار**
ذان اي زيد في المثال الاول اسم مجرد عن العوامل اللفظية مخبر عنه بعاذر واسار دان في المثال اسم

مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع لما يستغنى به وقد فهم من المثالين حد المبتدا **قال**
وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد اي قس على هذين المثالين وهما زيد
عاذر واسار ذان او قس على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني ان النفي
مسوغ لاستعمال الوصف المذكور مبتدا كالاستفهام نحو ما قائم الزيدان واطلق الاستفهام ليتناول
جميع ادواته كهل ومتى ومن واطلق النفي ايضا ليتناول كل ما فيه نفي بصيغة لمباشر كما
سماء نحو ما ولا وان واسما نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزيدان فاعل
يغني عن خبره وفعلا نحو ليس قائم الزيدان فالوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها والفاعل
يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية وقوله نحو فائز اولو الرشد اشار به الى جواز الابتداء بالوصف
المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل ونقله الناظم عن سيبويه جوازه على قبح وعن
الاخفش انه يراه حسنا ونقل غيره ان مذهب البصريين غير الاخفش المنع واعلم ان الوصف
المذكور انما يتعين جعله مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر اذا كان مفردا وما بعده مثنى
او مجموعا واما اذا طابق ما بعده فله ثلاثة احوال اشار اليها بقوله **والثان مبتدا وذا الوصف خبر**
ان في سوى الافراد طبقا استقر فاحد الاحوال ان يتطابقا في التثنية نحو اقائمان الزيدان
والثاني ان يتطابقا في الجمع نحو اقائمون الزيدون واعرابهما في الحالين واحد وهو ان الوصف خبر
مقدم والثاني مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدا وما بعده فاعلا لتحمله الضمير
الا على لغة اكلوني البراغيث والثالث ان يتطابقا في الافراد نحو اقائم زيد فيجوز فيه الوجهان فان
جعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا لم يكن فيه ضمير وان جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدا كان
فيه ضمير ثم اشار الى رافع المبتدا والخبر بقوله **ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر**
بالمبتدا ما ذكره هو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتداء هو كون الاسم مجردا من العوامل

فـــــقال

المعطية مخبرا عنه او مسندا الى ما يخبر به عن الجزء ثم شرع في تعريف الخبر
والخبر الجزء المتم الفائدة، كالله بر والايادي شاهدة، بالجزء يشمل المبتدأ او الخبر والمتم الفائ[دة]
لخرج المبتدأ فان قلت هذا ليس بجامع لانه صادق على الفعل والفاعل وعلى الحرف ايضا قلت
ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا فيلزمه ما ذكرت وانما المراد جزء الجملة الاسمية ويدل
على ذلك امران احدهما ان الباب موضوع لها والثاني تمثيله بقوله الله بر والايادي شاهدة ولم يدخل
تحت كلامه الفعل والفاعل ولا الحرف ايضا لانه لا يكون وحده منهما احد جزئي الجملة الاسمية
فان قلت اخراج المبتدأ بقوله المتم الفائدة فيه نظر لان المبتدأ ايضا يتم الفائدة فان الفائدة
بهما حصلت قلت الخبر هو ثاني الجزئين ولا اشكال في ان ثانيهما هو الذي يتم الفائدة وايضا فان الخبر
هو المستفاد من الجملة ولذلك كان اصله ان يكون نكرة ولهذا قال ابو موسى المبتدأ معتمد
البيان والخبر معتمد الفائدة ثم قال، ومفردا ياتي ويأتي جملة، حاوية معنى الذي سيقت له،
قسم الخبر الى قسمين مفرد او جملة خلافا لابن السراج في اثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو
الجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة فقال حاوية معنى الذي سيقت له والذي سيقت له هو
المبتدأ وكانه قال حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير فيشمل اربعة اشياء الضمير
نحو زيد ابوه قائم وفيه في نحو السمن منوان بدرهم اي منه واسم الاشارة نحو ولباس التقوى
ذلك خير وتكرار لفظ المبتدأ نحو الحاقة ما الحاقة والعموم نحو، فاما القتال لا قتال لديكم،
ولكن سيرا في عراض المواكب، فهذه الروابط هي المتفق عليها قال فلت فذكر ابن
عصفور من الروابط المتفق عليها عطف جملة فيها ضمير على جملة بالفاء خاصة نحو،،
وانسان عيني يحسر الماء تارة، فيبدو وتارات يجم فيغرق، وعبارة الكافي لا تشمله قلت
التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الجملة

الجواب

41

واكتفى بضمير واحد في احداهما كما اكتفي بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء
والجواب فاني اقول زيد جاء عمرو فاكرمه فلا زيدا واقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك
ابن ابي الربيع قال لا انهما تنزلتا منزلة قولك زيد اذا جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذا انما هو بمجموعهما
والرابط انما هو الضمير ثم قال، وان تكن اياه معنى اكتفى، بها كنطقي الله حسبي وكفى،
اي اذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها ولم يحتج الى رابط ثم مثل بقوله
نطقي الله حسبي وكفى فنطقي مبتدأ والله حسبي جملة اخبر بها عنه ولا رابط فيها
لانها هي نفس المبتدأ في المعنى ومن ذلك قولهم هجيرا ابي بكر لا اله الا الله، واقول
الذي يظهر لي والله اعلم في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار بالجملة وانما هو من الاخبار
بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ثم انتقل الى حكم المفرد فـــقال،
والمفرد الجامد فارغ وان، يشتق فهو ذو ضمير مستكن، الخبر المفرد قسمان جامد
ومشتق فالجامد فارغ اي من الضمير اي فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي وقوله وان يشتق
فهو ذو ضمير مستكن اي يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ فان قلت هذا البيت غير محرر
وفي الذي من خمسة اوجه الاول ان الجامد ليس فارغا من الضمير مطلقا بل اذا لم يأول
بمشتق فان اول به تحمل الضمير الثاني ان قوله فارغ ليس مبينا للمراد كما في الادب بما هو
فارغ الثالث ان قوله وان يشتق ظاهره ان كل مشتق فيه الضمير المفرد الموصوف بالجموع
وفي الذي غير مستقيم الرابع انه اطلق في المشتق ومنه ما لا يتحمل الضمير كاسماء الآلة والزمان
والمكان الخامس انه اطلق في قوله فهو ذو ضمير مستكن وهو مقيد بان لا يرفع ظاهرا فان
رفعه لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم ابوه قلت الجواب عن الاول ان ما اول بالمشتق تنزل منزلته
واعطي حكمه فذكر حكم المشتق يغني عن ذكر حكمه في مقام الاختصار وعن الثاني ان قوله في المشتق

وهو وضمير يعلم منه ان المراد فارغ من الضمير لانه مقابله وعن الثالث ان الضمير ابرز على
الموصوف لا يفيد صفته ولذا الانكار وعن الرابع ان المراد بالمشتق هنا ما فيه ذكر ما شيء
التسهيل قال والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل او مقدر وان
الزمان والمكان والالة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن الخامس ان البيت لا
يفيد كما سياتي وقوله • وابرزنه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا • امر بابراز
الضمير في اجراء الخبر من قوله مطلقا اي سواء خيف الالتباس ام لا ومثال ما جاء في اللبس فيه
زيد عمرو ضاربه هو ومثال ما لا لبس فيه زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون استتاره ان
امن اللبس كالمثال الاخير ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب ومن صور جريانه على غير صاحبه
ان يرفع ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فقائم خبر عن زيد وهو لا يجب في هذه الصورة ابراز
الضمير لانه لا يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا والهاء في قوله ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا وهذا
هو الجواب عن الخامس وقوله • واخبروا بظرف او بحرف جر • ناوين معنى كائن او استقر •
مثال الظرف زيد عندك ومثال حرف الجر زيد في الدار وافهم ذكره حرف الجر لاستلزامه المجرور
ان الظرف والجار والمجرور ليسا الخبر في الحقيقة وانما الخبر العامل فيهما والمقدر عليه
الخبر لنيابتهما عنه ولهذا قال ناوين معنى كائن او استقر فمن قدر كائنا ونحوه جعلهما من
قبيل الخبر المفرد ومن قدر استقر ونحوه جعلهما من قبيل الخبر بالجملة والاول اختيار المص
ويرجحه ان اصل الخبر الافراد والثاني قول اكثر البصريين ويرجحه ان الاصل في العمل انما هو
للفعل وقد نسب كل منهما الى سيبويه فان قلت ما فائدة قوله ناوين معنى كائن او
استقر قلت لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل ونحوها ككائن وكان وثبت وحصل
ونحوها كاستقر وفائدة ذكر الكون المطلق • وقوله •

والكون

• ولا يكون اسم زمان خبرا • عن جثة وان يفد فاخبرا • اي المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد
امامك وعن المعنى نحو القتال امامك واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو الرحيل غدا ولا يخبر
به عن الجثة لعدم الفائدة نحو زيد اليوم فان افاد باضافة معنى اليها فيجوز لان الاخبار حينئذ انما هو في
الحقيقة عن المعنى كقولهم الهلال الليلة اي طلوع الهلال الليلة واليه اشار بقوله وان يفد فاخبرا
• ولا يجوز الابتدا بالنكرة • ما لم تفد كعند زيد نمرة • يعني ان الاصل في المبتدا ان يكون
معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افاد الاخبار عنها جاز الابتداء بها ولم
يشترط سيبويه في الاخبار عن النكرة الا حصول الفائدة وتتبع النحويون مواضع حصول
الفائدة فقالوا لا يبتدا بها الا بمسوغ والمسوغات كثيرة وهي راجعة الى شيئين
التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثال الى ستة منها الاول تقديم الخبر وهو ظرف مختص
نحو عند زيد نمرة او جار ومجرور نحو في الدار رجل او جملة مشتملة على فائدة نحو قصدك
غلامك رجل ذكره في شرح التسهيل والثاني تقدم استفهام نحو هل فتى فيكم الثالث النفي
نحو ما خل لنا الرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس نحو رغبة في الخير خير السادس
الاضافة نحو عمل بر يزين ويصح الاستغناء بالعمل عن الاضافة لان المقام عامل ولم يذكر جميع
المسوغات قال وليقس ما لم يقل وانما لم يذكر حصول الفائدة ثم قال • والاصل في الاخبار ان تؤخرا •
• وجوزوا التقديم اذ لا ضررا • انما كان الاصل في الخبر ان يؤخر لانه وصف في المعنى فحقه ان يؤخر
وقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضرر مثاله قوله فقوله تميمي انا ومشنوء من يشنؤك ومنع الكوفيون
تقديم الخبر الا في نحو في الدار زيد وهم محجوجون بالسماع وقوله • فامنعه حين يستوي الجزءان •
• عرفا ونكرا عادمي بيان • يعني ان الخبر يمتنع تقديمه في مواضع منها خمسة الاول ان
يستوي الجزءان وهما المبتدأ والخبر في التعريف مثل زيد صديقي والعلم زيد او في التنكير نحو افضل

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

منك افضل مني ولا في بيته فلو علم المخبر به بقرينة جاز التقديم كقولك أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر
مقدم لأن المراد تشبيه أبي يوسف به الثالث أن يكون الخبر يخاف من تقديمه فاعلية المبتدأ نحو زيد قام فإن
رفع نحو الزيدان قاما أو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام أبوه زيد لأن إسناد الفعل
إلى الضمير والسببي يعلم منه ابتداء أبنية المتأخر فإن قلت تقديم الخبر في نحو قاما أخواك
وقاموا إخوتك يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث قلت قال في شرح التسهيل لا يبالي
بذلك أي اللغة من التقديم لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة والحمل على الأكثر أرجح فإن قلت
أطلق في قوله كذا إذا ما الفعل كان الخبر وهو مقيد بأن لا يوهم تقديم الفاعلية كما سبق
قلت كأنه استغنى عن تقييده بما تقدم عنه الثالث أن يقصد استعماله المبتدأ منحصر الخبر
بإلا أو بإنما نحو ما زيد إلا كاتب وإنما زيد كاتب وقد يتقدم الخبر المقرون بإلا في الضرورة
كقوله فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول الرابع
أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء لاستحقاقه صدر الكلام نحو لزيد قائم وأما
قوله خالي لأنت ومن جرير خاله ينال العلاء ويكرم الأخوالا فيتخرج على زيادة اللام
أو حذف المبتدأ أي لهو أنت الخامس أن يكون لازم الصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط
والمضاف إلى أحدهما وضمير الشأن وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله من لي وأمثلة الباقي
وقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر يعني أن الخبر قد يلزم
تقديمه لأسباب الأول أن يكون تقديمه مسوغا للابتداء أي بالنكرة نحو عندي درهم ولي وطر ومثله
بالظرف والجار والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل الثاني
أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ نحو في الدار ساكنها إذ لو تأخر لعاد الضمير على متأخر
لفظا ورتبة وتقديمه كلامه أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الش

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

الملتبس منه يعني من المبتدأ وعلى هذا فالمراد باللفظة العبارة المشتملة على هذا التعليل من النظم
فإن قلت الضمير في قوله في الدار ساكنها ليس عائدا على الخبر لأن الخبر ليس هو المجرور وحده
فكان ينبغي أن يقول كذا إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر ونحو
ذلك قلت ما التبس بالخبر تنزل منزلة جزئه ولذلك اكتفى بذكر الخبر الثالث أن يكون
مستوجبا للتصدير نحو أين من علمته وكيف زيد لأن الاستفهام له صدر الكلام الرابع أن يكون
المبتدأ محصورا بإلا نحو ما لنا إلا اتباع أحمد صلى الله عليه وسلم أو بإنما نحو إنما قائم زيد و
قوله وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما وفي جواب كيف زيد
قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف يعني أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا
دل عليه دليل ومثال حذف الخبر قولك زيد في جواب من عندكما والتقدير زيد عندنا ولو كان
الجواب به نكرة نحو درهم ففي شرح التسهيل أن الخبر بعده قال ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم
إلا على ضعف ومثال حذف المبتدأ دنف في جواب كيف زيد أي هو دنف فحذف المبتدأ للعلم به
فإن قلت كلامه في قوله فزيد استغنى عنه إذ عرف أن المقدر هو الاسم الظاهر الضمير والذي
علمه النحويون في ذلك أن يقدر الضمير قلت تقديره بالظاهر هو الأصل وإنما قدره
النحاة بالضمير لئلا يتوهم المغايرة وقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم
وفي نص يمين ذا استقر وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا كضربي العبد مسيئا وأتم
تبييني الحق منوطا بالحكم يعني أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع الأول بعد لولا
إذا كان كونا مطلقا وهو الغالب نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد كائن أو موجود لأكرمتك
فإن كان خاصا ولا دليل عليه وجب إثباته قال المص كقوله عليه السلام لولا قومك حديث عهد

عهدهم بالجاهلية لانقضت البيت على قواعد ابراهيم فان كان خاصا ولم يدل دليل جاز اثباته وحذفه نحو
لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول المعري • يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد
يمسكه لسالا • والى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني وابن الشجري
والشلوبين ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على انه لا يكون الا كونا
مطلقا واذا اريد الكون الخاص جعل مبتدا فيقال لولا قيام زيد لاكرمتك ولذلك لحنوا المعري
في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا وحاصل مذهبهم منع الاخبار بالخاص بعد لولا وتاولوا ما
الربيع قوله عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بكفر لانقضت البيت على ان حديث عهدهم
مبتدا او خبر وهي جملة معترضة بين لولا وخبرها والتقدير لولا قومك لانقضت البيت على قواعد ابراهيم
ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية لم [illegible] رواها بطريق صحيح والرواية المشهورة
في ذلك لولا حدثان قومك ولولا ان قومك حديثوا عهد بجاهلية وتخرج الثالثة
بجعل مبتدا هو نص في القسم نحو لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي وسد الجواب مسده الثالثة
بعد واو مع الناصة على المعية نحو كل صانع وما صنع اي مقرونان خلافا لما لم يقدر في نحو هذا
خبر الرابع قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدا المذكور وشرط ذلك ان يكون المبتدا مصدرا عاملا
في مفسر صاحب الحال نحو ضربي العبد مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
وذلك يعود على العبد وهو معمول المصدر والتقدير عند سيبويه اذا كان مسيئا فالمصدر اذا عامل
في العبد وهو مفسر صاحبها او يكون المبتدا مضافا الى المصدر اضافة كل لجميع او بعض لكل نحو
اكثر شربي زيدا قائما والغرض ان يكون المضاف مصدرا في المعنى ولا تختص في الذي باب التفضيل
والى هذا اشار بقوله ولم تبينه الحصر منكرا للحكم والتقدير اذا كان منوطا او اذا رأيته
الملف فعرت او كان هاذا مذهب سيبويه وكان المقدرة تامة **فإن قلت**

بما كانت كانتا فصد والمنصوب خبر لما يحذف الناقصة اعني **قلت** منع من ذلك امران التزام
تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله • خير اقترابي من المولى حليف رضى •
وشر بعدي عنه وهو غضبان • وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى
ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل ولم يتعرض هنا لمواقع وجوب
حذف المبتدا وذكر في غير هذا الكتاب اربعة مواضع الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع الثاني ما اخبر عنه
بمخصوص نعم الثالث ما اخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة الرابع
ما اخبر عنه بصريح في القسم كقولهم في ذمتي لافعلن وقد ذكر الاول في الالفية في موضعها
وقوله ○ واخبروا باثنين او باكثر ○ عن واحد كهم سراة شعرا ○ **يعني**
من غير متعدد وذلك شامل لصورتين احداهما متفق على جوازها وهي ان يتعدد الخبر لفظا
ويتحد معنى نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيها العطف خلافا لابي علي والاخرى مختلف فيها
وهي ان يتعدد لفظا ومعنى نحو بنو سراة شعراء والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف خلافا
لمن منعها بغير عطف واما اذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة او حكما فلا بد من العطف
نحو بنوك فقيه وكاتب وشاعر

كان واخواتها

لما فرغ من المبتدا والخبر اخذ يبين نواسخه وهي ثلاثة اقسام قسم يرفع المبتدا وينصب الخبر
وهي كان واخواتها ولا النافية المشبهة بليس وقسم ينصبهما معا وما الحجازية وافعال المقاربة
وقسم ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهي ان واخواتها ولا النافية للجنس وقسم ينصبهما معا
وهي ظننت واخواتها واعلم واخواتها وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة ابواب وبدا بكان
واخواتها فقال ○ ترفع كان المبتدا اسما والخبر ○ تنصبه ككان سيدا عمر ○
لا خلاف انها تنصب الخبر ومذهب البصريين انها ايضا رفعت الاسم خلافا للكوفيين في ذكره

[Marginal note:] ثابته كان مع اخواتها ان يقول كل بعض [illegible] الدلالة على الحدث و[illegible] بين المبتدا والخبر
[Marginal note:] قال ابو حيان [illegible] على [illegible] الجمهور [illegible] صاحب كتاب [illegible] اسم العامل [illegible] وما كان من [illegible] الثلاثة [illegible]

اي وانما معناه ككان ظل بات اضحى اصبحا امسى وصار ليس زال برحا فتئ وانفك
وهذي الاربعه لشبه نفي او لنفي متبعه اي ظل وما ذكر معها مثل كان في رفع الاسم ونصب
الخبر وهذه الافعال ثلاثة اقسام قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية اولها
كان وآخرها ليس وقسم يعمل بشرط تقدم النفي او شبهه وهي الاربعة التي بعد ليس
وقسم يعمل بشرط ان يتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام ووجه هذا من كلامه واضح وشمل قوله بعد
نفي كل نافٍ وشبه النفي هو النهي نحو قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه
ضلال مبين والدعاء نحو قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا
بجرعائك القطر فان قلت اطلق في قوله ومثل كان دام مسبوقا بما وينبغي ان يقيد بقوله
ما المصدرية الظرفية قلت احال على المثال فانه انما مثل بالظرفية وقوله
وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا يعني ان ما تصرف منها كالمضارع
والامر يعمل عمل الماضي ثم اشار الى ان منها ما لا يتصرف بقوله ان كان غير الماض منه
استعملا وعلم ان منها ما لا يتصرف وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وقوله
وفي جميعها توسط الخبر اجز وكل سبقه دام حظر يعني ان خبر هذه الافعال اصله
التاخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في ليس وما دام كقوله
سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وقول الاخر
لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم وحكى المصنف الاجماع
في جواز توسط خبر ليس تبعا للفارسي وفيه خلاف ومنع ابن معط توسط خبر ما دام ونسب الى
الوهم اذ لم يقل به غيره وقوله وكل سبقه دام حظر يعني ان كل النحاة والعرب منع ان يتقدم الخبر
على دام وحظر بمعنى منع ولذا الضمير ثان احدهما ان يتقدم على ما ولا خلاف في منعه والاخر
ان يتقدم

يتقدم على دام بعد ما وكلاهما كلامه انه مجمع على منعها وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين احدهما
عدم تصرفها وهذا لا ينهض باتفاق بدليل ان ليس لا تتصرف وقد اختلف فيها والاخرى ان ما موصول
حرفي لا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول
الحرفي وبين صلته اذا كان غير عامل كما التقدم وقوله كذاك سبق خبر ما النافيه
فجئ بها متلوة لا تاليه يعني انه يمتنع تقديم خبر المقرون بما النافية على ما لان ما لها
صدر الكلام فلا يجوز ان يقال قائما ما كان زيد ولا جاهلا ما زال عمرو وقال في شرح الكافية وكلاهما
جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه
وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب فان قلت قوله كذاك يوهم انه مجمع عليه لتشبيهه
اياه بالمجمع عليه قلت انما اراد ان هذا امتنع كالذي في المنع لا في كونه مجمعا عليه اما
الخلاف في ما زال واخواتها فشهير واما ما كان ونحوها فحكى في البسيط الاتفاق على منع تقديم
اخبارها على ما وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك ويفهم من كلامه مسئلتان الاولى انه يجوز توسط
الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما زال زيد ومنعه بعضهم والصحيح الجواز والثانية ان النافي
ان كان غيرها جاز التقديم قال في شرح الكافية عند الجميع وحكى الخلاف عن الفراء في
التسهيل فان قلت ما فائدة قوله فجئ بها متلوة لا تاليه قلت تفسير الحكم وتوكيده
والتنبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة وقوله
ومنع سبق خبر ليس اصطفي وذو تمام ما برفع يكتفي يعني ان المختار منع تقديم
خبر ليس عليها وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج وابي علي في الحلبيات
والجرجاني واكثر المتأخرين وقد ذكر في غيرها تقديم النحو وشبهها بما النافية وينبغي ان يكون
الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي ان يكون المنع فيها اولى واحرى واقتضى سكوته عن سائر الافعال

الخبر أنه يجوز تقديم خبرها عليها ثم أن أفعال هذا الباب قسمان أحدهما يستعمل تاما وناقصا والآخر لا
يستعمل إلا ناقصا وأشار إلى ذلك بقوله . وذو تمام ما برفع يكتفي . أي التام من هذه الأفعال الذي يكتفي
بالمرفوع ولم يتعد إلى منصوب كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة وقوله . وما سواه ناقص .
وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها سلبت الدلالة على المصدر خلافا
لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله . ببذل وحلم ساد في قومه الفتى .
وكونك إياه عليك يسير . وقوله . والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي . يعني أن هذه الأفعال
الثلاثة أعني ليس وزال وفتئ تلزم النقص ولا تستعمل تامة وأجاز الفارسي في الحلبيات وقوع زال
تامة في الاسم [illegible] وقوله . ولا يلي العامل معمول الخبر . إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر .
هذا مذهب البصريين في العامل هذا الباب وأخواتها فلا يجوز كان طعامك زيد آكلا إلا إذا ليس ظرفا
مجرورا وإن كان ظرفا أو مجرورا جاز نحو كان عندك أو في الدار زيد قائما لأجل التوسع في الظرف والمجرور وأجاز
الكوفيون كان طعامك زيد آكلا ونحوه واحتجوا بقوله . قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان
إياهم عطية عودا . فأول كان إياهم وهو معمول الخبر وهذا ونحوه مما أول عند البصريين وقد أشار
إلى تأويله بقوله . ومضمر الشأن اسما انو إن وقع . موهم ما استبان أنه امتنع .
يعني أنه إذا وقع شيء يوهم جواز ما امتنع كالبيت المتقدم فانو في العامل ضمير الشأن يحل
بينه وبين المعمول والجملة بعده خبر فيكون اسم كان في البيت ضمير الشأن مقدرا وعطية مبتدأ
وعودا خبره وإياهم معمول عودا والجملة خبر كان وقوله . وقد تزاد كان في حشو كما
كان أصح علم من تقدما . فما مبتدأ وأصح خبره وكان زائدة بين جزئي الجملة
ويجيء من قولهم إن إذا إنما كانت أي بلغك الملك وقد ندرت زيادة [illegible] بلفظ المضارع في قول أم
عقيل . أنت تكون ماجد نبيل . إذا تهب شمأل بليل . ويجب [illegible]

لم تزد في غير خلافا للفراء في إجازته زيادة غيرها [illegible] في تخصيص الحكم [illegible] وندر
زيادة أصبح وأمسى وأجاز بعضهم زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب إذا لم ينقص المعنى
وقوله . ويحذفونها ويبقون الخبر . وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر . كثر في كلامهم حذف كان
مع اسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية كقولهم . المرء مجزي بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر
أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وفي هذا ونحوه أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني وهو أرجحها وعكسه
وهو أضعفها ورفعهما ونصبهما والمسألة مشهورة وبعد لو كقوله . لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا
جنوده ضاق عنها السهل والجبل . أي ولو كان الباغي ملكا وقل حذفها مع غير إن ولو ومنه
. من لد شولا فإلى إتلائها . أي من لد كانت شولا . وقوله .
وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب . كمثل أما أنت برا فاقترب . يعني أن كان حذفت أيضا بعد أن مع
أن المصدرية وأبقي اسمها وخبرها وعوض منها ما فصار حذفها [illegible] التقاء نون أن المصدرية والميم
وإيجابا للإدغام بين العوض والمعوض منه خلافا للمبرد في إجازته أما أنت منطلقا انطلقت وجعل
ما زائدة في [illegible] أما أنت برا فاقترب لأن كنت برا فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن
مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض منها ما فأدغمت [illegible] اسمها وخبرها
ومن مضارع لكان منجزم . تحذف نون وهو حذف ما التزم . مضارع كان يكون فإذا دخل
عليه الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار لم يكن ثم بعد ذلك يجوز حذف النون
تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشترط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه ويشهد
ليونس قوله . فإن لم تك المرآة أبدت وسامة . فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم .
[illegible] وغيرها [illegible] ضرورة في البيت لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة
[illegible] الإثبات قبل الساكن [illegible] ورد القرآن فإن قلت هلا حذف النون مخصوص بالناقصة

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

قلت لا بل هو كثير في النافية والتامة ومن وروده في الثلاثة قوله تعالى وإن تك حسنة يضاعفها

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

وقوله

هذه الحروف هي من باب كان وإنما فصلناها عنها لانفتاح حروفها وتلك افعال

اعمال ليس اعملت ما دون ان ، مع بقا النفي وترتيب زكن ، ما حرف مهمل عند بني

تميم وهو القياس لعدم اختصاصه والحقه اهل الحجاز بليس لانها لنفي الحال غالبا واعملوها عملها

وبه جاء القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ومن اعملها شرط في اعمالها شروط الاول

بعد ان لا تقترن الزيادة فلو وجدت بطل العمل نحو ما ان زيد قائم قال في شرح التسهيل وهذا وحكي

عن بعض الكوفيين اجازة النصب الثاني بقاء النفي فلو انتقض النفي بطل العمل نحو ما زيد الا قائم زيد

الثالث الترتيب وهو تقديم الاسم وتاخير الخبر فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل نحو ما قائم زيد وفي هذا

الشرط خلاف قال في شرح التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول

وليونس في الثاني الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها الا ان يكون ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس

ظرفا او مجرورا بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل واجاز ابن كيسان نصبه اكلا ونحوه مما تقدم

المعمول قيل قلت يفهم لمن اجاز تقديم الخبر ان يجيز تقديم المعمول قلت يلزم من تقديم المعمول

ايلاء العامل معمول غيره ولا يلزم في الاسم مع تقديم الخبر فان كان ظرفا او مجرورا جاز تقديمه على الاسم

مع بقاء العمل نحو ما عندك زيد قائم وما بي انت معنيا فان قلت من اين يؤخذ الشرط الرابع من كلامه

قلت من قوله وسبق حرف جر او ظرف كما ، بي انت معنيا اجاز العلما

فان مفهومه ان معمول الخبر ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل وقوله

ورفع معطوف بلكن او ببل ، من بعد منصوب بما الزم حيث حل ، اي اعكف على منصوب

ما وهو خبرها بل او بلكن وجب رفع المعطوف وجعله خبر المبتدا محذوف لان المعطوف بها

موجب وما لا تعمل في الموجب فان عطفت بحرف لا يوجب كالفاء والواو نصب المعطوف واعلم انه يجوز

في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وليس بمعطوف بل هو مبتدا او بل ولكن حرفا ابتداء وقوله

وبعد ما ولیس جر البا الخبر ، وبعد لا ونفي كان قد يجر ، مثاله بعد ما وما ربك

بظلام للعبيد وبعد ليس اليس الله بكاف عبده وبعد لا قول سواد بن قارب ، فكن لي شفيعا يوم

لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ، وبعد نفي كان كقوله ، وان مدت

الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ، وهو كثير بعد ما وليس وقليل بعد لا

وكان المنفية وقوله ، في النكرات اعملت كليس لا ، يعني ان لا تعمل عمل ليس فترفع

الاسم وتنصب الخبر بشرط ان يكون اسمها نكرة كقوله ، تعز فلا شيء على الارض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا ، خلافا للمبرد ومن وافقه في منعه اعمالها عمل ليس وامثاله

قول النابغة الجعدي ، بدت فعل ذي ود فلما تبعتها ، تولت وابقت حاجتي في فؤاديا

وحلت سواد القلب لا انا باغيا ، سواها ولا في حبها متراخيا ، وظاهره انه اعملها في المعرفة

واجاز في شرح التسهيل القياس عليه واجازه ابن جني وتاوله المانعون وقوله ، وقد تلي لات

وان ذا العملا ، يعني ان لات وان يعملان هذا العمل فيرفعان الاسم وينصبان الخبر اما لات فاثبت سيبويه

والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وهي مركبة عند سيبويه من لا النافية والتاء واما

ان فاجاز اعمالها الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف

عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال وقد سمع في النثر والنظم فمن النثر قولهم ان ذلك نافعك

ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية ، وقال اعرابي ان انا قائما وجعل ابن

جني منه قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم والنظم قوله

ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين ، وقول الاخر ، ان المرء ميتا بانقضاء حياته



ولاكن بان ينفى عليه فيخبره الا. وهذا ابطل قول من قال انه لم يات عنهم الا وهو مستوليا على احد
وتخصيص ذلك بالضرورة ونقل المصنف على ان اعمال لا اكثر من اعمال ان والعكس اقرب الى الصواب
وقوله: وما للات في سوى حين عمل ◊ يعني ان لات تختص باسماء الاحيان ولا تعمل في غيرها
ثم اشار الى حذف اسمها وابقاء خبرها كثير وعكسه قليل فقال: وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل
ومن حذف مرفوعها قوله تعالى ولات حين مناص ومن حذف خبرها قراءة من قرأ ولات حين مناص
برفع حين ولم يستوفيا بعدها الاسم والخبر جميعا.

افعال المقاربة

سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا وهي ثلاثة اقسام قسم لرجاء الفعل
وهي عسى واخلولق وحرى فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء وقسم
لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع وهو انشا وطفق واخذ وجعل
وعلق وهذه الافعال من باب كان واخواتها لانها تدخل على الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في
الغالب الا فعلا مضارعا وقد اشار الى ذلك بقوله: ككان كاد وعسى لكن ندر ◊
غير مضارع لهذين خبر ◊ يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال لكن ندر غير
مضارع لهذين خبر فاشار الى الفرق بينهما وبين كان ومن ورود غير مضارع قوله ◊
أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما ◊ وقول الآخر ◊ فأبت إلى فهم وما
كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ◊ وذلك منبه على الاصل. وقوله ◊
وكونه بدون ان بعد عسى نزر ◊ يعني ان الاكثر في المضارع الواقع خبر العسى اقترانه بان
وكونه بدون ان قليل ومنه قوله ◊ عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ◊
وجمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه ان حذف ان لا يختص بالشعر
ثم قال: وكاد الامر فيه عكسا ◊ يعني ان اقتران المضارع بعدها بان قليل ومنه قوله

وقد كاد من طول البلى ان يمصحا. وظاهر كلام المصنف جواز ذلك في الاختيار وخصه المغاربة بالضرورة
وقوله: وكعسى حرى ◊ اي في المعنى لانه للرجاء كما سبق في عسى. ولكن جعلا خبرها
حتما بان متصلا ◊ فيقال حرى زيد ان يفعل ولا يجوز حرى زيد يفعل وقل من ذكر حرى. وقوله ◊
والزموا اخلولق ان مثل حرى ◊ فيقال اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز اخلولق زيد يفعل
وقوله: وبعد اوشك انتفا ان نزرا ◊ وهي مثل عسى في ذلك ومن انتفاء ان بعدها: يوشك
من فر من منيته في بعض غراته يوافقها. وقوله: ومثل كاد في الاصح كربا ◊ يعني ان اثبات
ان بعدها قليل ومنه قوله: سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا.
ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد واليه اشار بقوله في الاصح والمشهور في كرب فتح الراء وحكي
كسرها. وقوله: وترك ان مع ذي الشروع وجبا ◊ وذلك لان الفعل معها حال وان
للاستقبال ثم ذكر افعال الشروع فقال: كانشا السائق يحدو وطفق كذا جعلت واخذت وعلق ◊
يقال طفق وطفق بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء ايضا. فان قلت قد ذكر في التسهيل من
افعال الشروع هب وقام قلت هما في بيان وانما لم يذكر الجميع بل قال كانشا. وقوله ◊
واستعملوا مضارعا لاوشكا ◊ وكاد لا غير وزادوا موشكا ◊ جميع افعال المقاربة
لا تتصرف الا كاد واوشك فان لهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم فاعل وهو موشك وكائد
ولم يذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكبرى ◊ واستعملوا مضارعا لاوشك وكاد واحفظ كائدا
وموشكا. وذكر الجوهري مضارع طفق فقال المصنف ولم ار لغيره والظاهر انه قاله رأيا
وقد حكى مضارع جعل. وقوله: بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد ◊ غنى بان يفعل عن ثان فقد ◊
يجوز اسناد هذه الثلاثة الى ان يفعل فتستغني به عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد فان وصلتها في موضع
رفع بعسى وسدت مسد الجزءين. فان قلت اذا اسندت هذه الثلاثة الى ان والفعل فهل هي

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

تامة أو ناقصة **قلت** فيها خلاف وذهب قوم إلى أنها تامة والمرفوع فاعلها وقال في شرح التسهيل
والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدا وإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه به وقوع
حسب عليهما في نحو أحسب الناس أن يتركوا وقوله ❁ وجردن عسى أو ارفع مضمرا ❁
بها إذا اسم قبلها قد ذكرا ❁ إذا أسندت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى
ضميره وجعل أن والفعل خبرا أو جاز إسنادها إلى أن والفعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير
ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول في الأول هند عست أن تفعل والهندان
عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا وتقول في الثاني عسى بالتجريد في الأحوال كلها وقوله
❁ والفتح والكسر أجز في السين من ❁ نحو عسيت وانتقا الفتح زكن ❁ يجوز كسر السين
وفتحها من عسى إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو غائب والفتح أكثر ولذا قال
وانتقا الفتح زكن أي واختيار الفتح علم وبالكسر قرأ نافع ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ
الابتداء فقال

إن وأخواتها

❁ لإن أن ليت لكن لعل ❁ كأن عكس ما لكان من عمل ❁ يعني أن كان ترفع الاسم
وتنصب الخبر وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين في قولهم إن الخبر باق على
رفعه وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معا وحكى قوم منهم ابن السيد أن ذلك لغة وأما
معاني هذه الأحرف فإن وأن للتوكيد ولكن للاستدراك وليست مركبة على الأصح وليت للتمني ويكون
في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب ولعل للترجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه ولا يكون إلا في
الممكن ولا تكون للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك وليست
مركبة على الأصح وكأن للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للشك خلافا لمن قال بذلك وهي
مركبة من كاف التشبيه وأن قيل بالخلاف وليس بصحيح بل قيل ببساطتها ثم مثل بقوله ❁

كأن زيدا

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

❁ كأن زيدا عالم بأني ❁ كفؤ ولكن ابنه ذو ضغن ❁ وتمثيل البواقي سهل وقوله
❁ وراع ذا الترتيب إلا في الذي ❁ كليت فيها أو هنا غير البذي ❁ الإشارة بذا إلى تقديم الاسم وتأخير
الخبر يعني أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا معمولها إلا إذا كان ظرفا نحو ليت هنا غير البذي أو مجرورا
نحو ليت فيها غير البذي وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما ولأنهما في الحقيقة ليسا الخبر بل
معمولا الخبر في الحقيقة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف وقوله ❁
❁ وهمز إن افتح لسد مصدر ❁ مسدها وفي سوى ذاك اكسر ❁ يعني أن إن المكسورة أصل
والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال ولذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ومعمولاها بمصدر فتفتح
وجوبا إن لزم التأويل نحو بلغني أنك فاضل أي فضلك وجوازا إن لم يلزم وذلك في مواضع وستأتي
وقد نبه على الكسر بقوله ❁ فاكسر في الابتدا وفي بدء صله ❁ وحيث إن ليمين مكمله ❁
يعني في ابتداء الكلام حقيقة نحو إنا فتحنا لك فتحا مبينا أو حكما نحو ألا إن أولياء الله
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله وفي بدء صله يعني أول صلة الموصول كقوله تعالى وآتيناه من
الكنوز ما إن مفاتحه واحترز بالبدء من نحو جاء الذي عندي أنه فاضل وقوله وحيث إن ليمين
مكمله يعني إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع اللام ودونها نحو والعصر إن الإنسان لفي خسر ونحو
حم والكتاب المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة **فإن قلت** فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر
بعد اليمين إذا لم توجد اللام فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم **قلت** الصحيح
وجوب كسرها إذا وقعت جواب قسم مطلقا فإطلاقه صحيح ولا تعارضه إجازته للوجهين بعد لأن
من فتحها لم يجعلها جوابا وسيأتي بيانه وقوله ❁ أو حكيت بالقول أو حلت محل ❁ حال كزرته
وإني ذو أمل ❁ مثاله قال الله إني معكم فإن سبقت بعد القول للتعليل فتحت لأنها
غير محكية نحو أخصك بالقول أنك ذكي أي لأنك ذكي ومنه احترز بقوله حكيت واحترز بإيقاع القول المضمن

معنى الظن فإنه يجوز بعده الفتح والكسر كقوله أتقول إنك بالحياة ممتع فمن فتح جعل القول
عاملا وأن غير محكية ومن كسر حكى به لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروطه أجراه مجرى الظن
جائزة وقوله أو بعد واو حال يعني مع الواو نحو قوله زرته وإني ذو أمل وجوزوا وأو كقوله تعالى إلا
إنهم ليأكلون الطعام وقوله وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم إنه لذو تقى
معناه أنه بعد أفعال القلوب إن تقع ما يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو والله يعلم إنك لرسوله
وكقوله اعلم إنه لذو تقى ولولا اللام لفتحت فهذه ستة مواضع يجب كسرها وزاد المصنف
في غير هذا الكتاب سابعا وهو أن تقع خبر اسم عين نحو زيد إنه فاضل وزاد غيره ثامنا وهو
بعد حيث قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث ولا يتخرج على مذهب الكسائي ثم انتقل
إلى مواضع الوجهين فقال بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي
مثال ذلك بعد إذا قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر
على عدم التأويل وبالفتح على تأويلها مع معموليها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المصنف
والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير قلت وذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر وعلى هذا فلا
تقدير في الفتح أيضا فيستوي الوجهان ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر
لتقعدن مقعد القصي مني ذي القاذورة المقلي أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك
الصبي يروى بالكسر على جعل إن جواب القسم وبالفتح على تأويل إن بمصدر معمول لفعل
القسم بإسقاط الخافض أي على أنه وقد اتفق هنا أن من فتح لم يجعلها جوابا وذلك لأن الفتح
متوقف على كون الفعل معديا فيه المصدر على أن وصلتها وجواب القسم ليس كذلك فإنه لا يكون
إلا جملة قال في شرح التسهيل فإن ورد الفتح في جواب القسم حكم بشذوذه وحمل على إرادة
على فإن قلت هل يجوز الفتح في والله أن زيدا قائم قلت فيه حكى عن الكوفيين تفصيله

على

على الكسر في هذا المثال ونحوه وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين أن الكسر لازم وهو الصحيح
قال ابن جني وقال لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجد له وهو كما قال وشبهة من أجاز الفتح
في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو حلفت أن زيدا قائم وكما جاز الفتح مع التصريح
بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لأن الفعل مقدر في المثال المذكور ونحوه قيل وذلك غلط
لأن من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل أخبار عن قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المقدرة
لأن العرب لا تضمر حلفت وتريد بها غير القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال مع تلو فا الجزا
مثال ذلك قوله تعالى فإنه غفور رحيم بعد الفاء جواب قوله من عمل وقرئ بالوجهين بالكسر
على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والفتح على تقديرها بمصدر وهو خبر مبتدأ محذوف وفاء الجزاء في
الغفران أو مبتدأ وخبره محذوف والكسر أحسن في القياس قاله المصنف ولذلك لم يجئ الفتح
في القراءات السبع فيما إن المفتوح ثم قال وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد
فالكسر على تقديرها أول قولي إني أحمد الله في هذا الكلام والفتح على تقديرها أول قولي حمد الله فعبارة
الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي
أوله إني وقد قيل في وجه الكسر غير هذا وما ذكرته هو التحقيق وضابط ما يجوز فيه الوجهان
من هذا النوع أن تقع إن خبر قول ويكون خبرها قولا فلو كان غير قول تعين الكسر نحو أول قولي إني
ذاهب وقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لوزر
دخول هذه اللام بعد إن المكسورة متفق عليه وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة ويحكى عن
المبرد وهو خلاف شاذ وما سمع منه محمول على الزيادة وأجاز الكوفيون دخولها بعد لكن وما
احتجوا به متأول وقوله لام ابتداء يعني أن هذه اللام لام ابتداء وإنما أخرت إلى الخبر كراهة الجمع
بين حرفين لمعنى واحد خلافا لمن قال هي غير تلك وقوله تصحب الخبر مقيد بقوله

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا يعني ان خبر ان مثبت
ومنفي فالمنفي لا تدخل عليه اللام الا نادرا كقوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء
والمثبت اما ان يكون ماضيا متصرفا عاريا من قد او غيره فان كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل
عليه اللام فان وجد مثل ان زيدا لقام فاللام لام القسم ولذا الكلام تقدير على انها يقتضي فتحها
لتحقق مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لقام وان كان غيره فالذي دخلت عليه اللام فتدخل على
الخبر المفرد نحو ان زيدا لقائم والفعل المضارع نحو ان ربك ليحكم بينهم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه
قائم والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الفتى والمتصرف المقرون بقد نحو ان زيدا لقد قام والى هذا
اشار بقوله وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا
وانما جاز دخولها عليه مع قد لان قد تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب المارزي في منعه دخولها مع قد
اذا وجد مثل ان زيدا لقد قام فهي عنده لام القسم ثم اشار الى بقية مواضع اللام فقال
وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حل قبله الخبر يعني ان هذه اللام يجوز
دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو ان زيدا لطعامك آكل وشرطه ان يكون
الخبر صالحا لها فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل على معموله نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها
على المعمول فرع دخولها على الخبر واجازه الاخفش وقد تدخل ايضا على الضمير المسمى فصلا كقوله
تعالى ان هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا وانما يمتنع ذلك
اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا لانه لا يتقدم ان كان غيرهما وانما اشترط في دخولها على الاسم تقدم الخبر
لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فان قلت دخولها على الخبر مشروط ايضا بان يتأخر فلم لم ينبه عليه
قلت اشتراطه في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر اذ العلة واحدة وقوله
ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل اذا اتصلت ما الزائدة

بهذه

بهذه الاحرف جميعها وجهان احدهما ان تكون كافة فيبطل عملها نحو انما الله اله واحد والثاني ان تجعل
ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها وهذا وهذا مسموع في ليت وقد حكي في البواقي عن ابن السراج
والزجاج قياسا في سائرها ووافقهما المصنف ولذلك اطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب
سيبويه جواز الوجهين في ليت خاصة ومنع العمل في سائر اخواتها لان ما قد ازالت اختصاصها بالا
سماء بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها ولذلك ذهب النحويون الى وجوب الاعمال في ليتما
وهذا يشكل قوله في شرح التسهيل بجواز اعمالها واهمالها باجماع وقوله
وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد ان تستكملا يعني انه يجوز رفع المعطوف
على اسم ان المكسورة اللفظ بشرط ان تستكمل خبرها ويكون المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا قائم
وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولذا الانسب وجائز رفعك يعني ان النصب هو الاصل فان عطفت
قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في اجازته الرفع قبل الخبر مطلقا وللفراء في اجازته ذلك
بشرط خفاء اعراب الاسم وقوله والحقت بإن لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن
اي الحقت لكن وان المفتوحة بان المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو
لكن زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو واما الحاق لكن بها فمتفق عليه واما الحاق أن
المفتوحة فمنعه بعضهم واجازه بعضهم قال في التسهيل وأن في ذلك كإن على الاصح وكذلك
البواقي عند الفراء فاطلق لما اطلق هنا وفيه نظر لان في شرطه بان يتقدمها علم كقوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق او معناه كقوله تعالى واذان من الله ور
سوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء الآية وهذا هو الصحيح لان ان هنا وما عملت فيه
بتأويل الجملة فيجب ان يعطف على محلها كالمكسورة وقوله من دون ليت ولعل وكأن يعني
انه لا يجوز في العطف على اسم هذه الثلاثة الا النصب ولا يجوز الرفع قبل الخبر ولا بعده لان معنى

الابتداء قد تغني بدخولها بطلانا لان وان ولكن فانها لا تغير معناه واجاز الفراء الرفع بعد الخبر في الستة
مطلقا وقبله بشرط خفاء الاعراب وتحصيل هذه المسئلة ان نصب المعطوف بعد الخبر وقبله جائز
في الجميع وان رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في ان ولكن اتفاقا وفي ان بعد العلم او ما في معناه على
المختار فان قلت فقد ورد الرفع في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية المائدة
قلت حمل سيبويه هذه الآية وما اوهم العطف قبل الكلام على التقديم والتاخير قال المص
واسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلولا عليه بخبر ما بعده فان قلت فما وجه رفع المعطوف
على اسم ان وما الحامل على رفعه قلت مذهب المحققين انه مبتدا محذوف الخبر لدلالة خبر ان عليه
وهو من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات وقد اوضح ذلك في شرح التسهيل فان قلت
ظاهر قوله وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا ما ذكرته قلت تجوز في تسمية معطوفا
على الاسم ان صورته صورة المعطوف قوله وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام اذا
ما تهمل اي اعمالها اذا خففت هو القياس لزوال اختصاصها واعمالها ثابتا بنقل سيبويه ومنه
قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل علة لزومها الفرق بين ان المخففة
وان النافية وتسمى هذه اللام الفارقة فان قلت هل هي لام الابتداء او غيرها قلت
مذهب سيبويه انها لام الابتداء لزمتها للفرق وهو اختيار المص وهو مفهوم من قوله هنا وتلزم
اللام يعني اللام المتقدم ذكرها بعد ان المشددة وذهب الفارسي الى انها غيرها وقوله
وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا مثال ذلك قول الشاعر
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن وقوله
والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا اذا خففت ان فالغالب
ان يليها فعل ناسخ للابتداء نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين

لفاسقين قال في شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي واشار بقوله غالبا الى انه قد يليها فعل
غير ناسخ كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وهو
قليل منه قوله ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وان تخفف ان فاسمها استكن
والخبر اجعل جملة من بعد ان اذا خففت ان المفتوحة لم تلغ كما الغيت ان المكسورة
ولا يبرز اسمها ولا يلفظ به الا في الضرورة كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك
لم ابخل وانت صديق ولكن عملها لا يظهر غالبا وتجوز بعضهم فقال الخبر ومراده ما ذكرت
وتجوز المص في قوله استكن لان الضمير المنصوب لا يستتر والحرف ايضا لا يستتر فيه ضمير وانما
هو محذوف لا مستتر وقوله والخبر اجعل جملة من بعد ان يشتمل الاسمية والفعلية
اما الاسمية فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ان كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك
كل من يحفى وينتعل واما الفعلية ففيها تفصيل فان كانت مصدرة بفعل جامد
او بفعل غير متصرف لم تحتج الى فاصل مثال الجامد قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
ومثال غير المتصرف وان ليس للانسان الا ما سعى وان صدرت بفعل غير هذين فصل غالبا بقد
نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون او حرف نفي نحو علم ان لن تحصوه او بلو
نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب والى هذا اشار بقوله وان يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو
اشار بقوله فالاحسن الفصل الى انه قد يرد غير مفصول ومنه قوله علموا ان يؤملون فجادوا
قبل ان يسئلوا باعظم سؤل وخصه بعضهم بالضرورة واشار بقوله وقليل ذكر لو الى
قلة ذكرها في كتب النحو لا الى قلة استعمالها فاصلة في كلام العرب وقوله وخففت كان ايضا
فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي اي خففت كان فلا تلغى ايضا فهي مثل ان المفتوحة

وقد اكتفى بعضهم بالاعتداد عليها واستعماله الغالب متوسطا ان لا يكون جملة بل
يكون بعدها او جملة بعدها لكون جملة قوله • ووجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان • ومثال
كونه معها قوله • ويوما توافينا بوجه مقسم • كأن ظبية تعطو الى وارق السلم •
على رواية الرفع واشار بقوله وثابتا ايضا الى نحو قوله • كأن ثدييه حقان وكأن ظبية في رواية
النصب وكلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر قال فيه وقد يبرز اسمها في الشعر و[illegible]
قلت قد ذكر المصنف تخفيف ان وان وكان وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما قلت اما لعل فلا
تخفف واما لكن فاذا خففت فلا تعمل وتساوي في العطف واجاز يونس والاخفش اعمالها
مخففة قياسا وقد حكي عن يونس انه حكاه عن العرب •

لا التي لنفي الجنس

عمل ان اجعل للا في نكرة • مفردة جاءتك او مكررة • اعلم ان لا على ما يشترك
ولا ملها الا النفي وقد اعملت عمل ليس تارة وعمل ان اخرى وانما تعمل عمل ان بشروط
الاول ان يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف واما نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا بكرة [illegible]
ان يتصل بها فلو فصل بطل عملها قال في التسهيل اذا انفصل مصحوب لا او دخل عليه [illegible] بطل
العمل بالاجماع وفيه خلاف ضعيف الثالث ان يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق فلما
استكملت هذه الشروط عملت عمل ان مفردة نحو لا رجل في الدار او مكررة نحو لا حول ولا قوة
الا بالله [illegible] وقوله • فانصب بها مضافا او مضارعه • وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه •
اسم لا [illegible] ثلاثة اقسام مضاف ومضارع للمضاف اي مشابه له ويسمى مطولا وهو ما كان
عاملا فيما بعده عمل الفعل او مركبا من معطوف ومعطوف عليه ويوجد في المضاف والمضارع
منصوبان بها لفظا نحو لا صاحب علم محروم ولا طالعا جبلا حاضر والمعطوف في حكمه وقوله وبعد ذاك الخبر
اذكر رافعه اي اذكر الخبر بعد نصب الاسم رافعا له بلا لانها تعمل عمل ان فلا [illegible]

خلاف ان ترفع الخبر بعد عمرو على تركيبها فان ركبت مع لا ثم فيها
خلاف ومذهب الاخفش انها ايضا رافعة له وذكر في التسهيل انه
الصحيح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانها
لم تعمل الا في الاسم وفي ضمن قوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
ان خبرها لا يتقدم على اسمها ومعمولها ثم انتقل الى المفرد فقال

وركب المفرد فاتحا كلا • حول ولا قوة والثاني اجعلا •

سبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع لا كخمسة عشر والمراد بالمفرد هنا
ما ليس مضافا ولا مشبها به فيشمل المثنى والمجموع ويبنى على
ما ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل او بالياء نحو
لا غلامين ولا خادمين لزيد وان كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان البناء على
الكسر وعلى الفتح خلافا للمبرد في الثاني [illegible] قال المصنف والفتح اولى
وبالوجهين روي قوله • ان الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات
للشيب • وخالف المبرد في لا غلامين ولا خادمين فقال هما معربان وفي
عبارته مناقضة حيث قال فاتحا فلو قال البناء على ما ينصب به ليشمل ما قلناه
ولو قال وركب المفرد لا نصب كلا لاجاد ثم مثل فقال فلا حول ولا قوة
ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال والثاني اجعلا

مرفوعا او منصوبا او مركبا • وان رفعت اولا لا تنصبا •

يعني ان في نحو لا حول ولا قوة اذا فتح الاول امتنع نصب الثاني اذ لا وجه له وجاز
رفعه وتركيبه ولهذا قال وان رفعت اولا لا تنصبا فالحاصل
خمسة اوجه الاول فتح الاول والثاني بتخفيفهما على التركيب الثاني فتح الاول

ولا قوة بفتح الاول على التركيب ونصب الثاني عطفا على موضع اسم لا
باعتبار عملها وزيادة لا الثانية والكلام جملة واحدة، الثالث
لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ايضا ورفع الثاني عطفا على
موضع لا مع اسمها لانها في موضع رفع بالابتداء او لا الثانية زائدة
على هذا ايضا والكلام جملة واحدة ويجوز جعل لا الثانية عاملة
عمل ليس ويكون الكلام جملتين، الرابع لا حول ولا قوة برفع الاول
ورفع الاول على الابتداء ولا ملغاة او على اعمالها عمل ليس وفتح
الثاني على وجه غير اما على اعمال لا عمل ليس واما بالعطف على
الاول، الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الوجهين وفتح الثاني
على التركيب وفي قوله

ومفردا نعتا لمبني يلي ۞ فافتح او انصبن او ارفع تعدل

يجوز في نعت اسم لا المبني ثلاثة اوجه فتحه ونصبه ورفعه بشرطين
احدهما ان يكون مفردا الثاني ان يتصل بالاسم ولهذا قال يلي الاسم
فتقول لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب
اعتبارا بالعمل وبالرفع اعتبارا بعمل الابتداء فلو انفصل عن المنعوت
نحو لا رجل في الدار ظريفا او كان غير مفرد اعني مضافا او شبيها به
نحو لا رجل صاحب عمرو او طالعا جبلا امتنع البناء على الفتح وجاز الرفع
والنصب وهذا معنى قوله

وغير ما يلي وغير المفرد ۞ لا تبن وانصبه او الرفع اقصد

فان قلت هذا حكم نعت المبني فما حكم نعت المعرب قلت فيه وجهان الرفع

والنصب

والنصب مطلقا وقد وهم من منع الرفع مطلقا ثم قال في حكم المعطوف بقوله

والعطف ان لم تتكرر لا احكما ۞ له بما للنعت ذي الفصل انتمى

يعني ان المعطوف عطف نسق ان لم تتكرر معه لا جاز رفعه ونصبه كالنعت المفصول
نحو قوله ۞ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ۞ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وحكي عن الاخفش فتحه على نية لا وهو قليل فان تكررت فقد تقرر
حكمها فان قلت قد فهم من كلامه حكم النعت وحكم النسق فما حكم بقية
التوابع قلت اما البدل الصالح لعمل لا ومثله عطف البيان عند من اجازه في النكرات
فحكمهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب فان كان البدل معرفة
تعين رفعه لان المعرفة لا تصلح لعمل لا واما التوكيد فقيل لا يدخل في هذا
الباب لان النكرة لا تؤكد قلت انما يمتنع توكيد النكرة عند
البصريين بالتوكيد المعنوي واما اللفظي فلا يمتنع وقوله

واعط لا مع همزة استفهام ۞ ما تستحق دون الاستفهام

اذا دخلت الهمزة على لا فلها اربعة معان احدها وهو الاكثر ان تكون
للتوبيخ والانكار كقوله ۞ الا طعان الا فرسان عادية ۞ الا تجشؤكم حول
التنانير ۞ الثاني ان تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ۞ اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
ولـلا مع الهمزة في هذين الموضعين من تركيب وعمل والغاء ما لها مجردة
من الهمزة الثالث ان تكون للتمني كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه ۞ فيرأب ما اثأت يد الغفلات
ولها عند المبرد والمازني في التمني ما لها مجردة من جميع الاحكام السابقة

وذهب الخليل وسيبويه والجرمي الى انها لا تعمل الا في الاسم خاصة والخبر
بعدها ولا يتبع اسمها الا على اللغة ولا تلغى ولا تعمل عمل ليس الرابع
ان تكون للجحود والتحقيق ولا يليها اجنبية الا معمول ظاهر او مقدرا ومعمول
معمول مؤخر ولا تعمل عمل ان ولا عمل ليس لانها مختصة بالفعل ومما
ذكره ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل ان لم يصح وقد نبه بعضهم
اى ان التي للعرض ليست مركبة من الهمزة ولا النافية بل هي حرف بسيط
واما التي للاستفهام فهي غير مركبة على الصحيح خلافا لمن قال
بتركيبها واذا انتفى ذلك فاعلم ان كلامه مما فسر من وجهين
احدهما انه اطلق فيشمل التي للعرض فان قلت فلعله يقول انها غير
مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الا الكلام قلت قد استثناها
في الكافية والتسهيل فدل على انها ليست عنده والآخر انه يقتضي
كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تصويبه التي للتمني والتي
للتوبيخ والانكار والتي لمجرد الاستفهام وهو خلاف ما ذهب اليه
في اكثر كتبه

وقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر · اذا المراد مع سقوطه ظهر

اى اغلب خبر لا كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين
ومن حذفه قوله تعالى قالوا لا ضير وان لم يظهر وجب اثباته عند العرب
ولذلك قال اذا المراد مع سقوطه ظهر · ولم ار من النحويين من قيد خلافا
لم يفعل ثم انتقل الى الحكم الثالث من نواسخ الابتداء فقال

ظن واخواتها

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا · اعني رأى خال علمت وجدا

اى افعال هذا الباب قسمان قلبية وهو ما دل على يقين او ظن او عليهما
وغير قلبية وهو ما دل على تصيير وجميعها يدخل على المبتدا والخبر
فينصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور ولذا قال
اعني رأى وهو بمعنى علم وقد يكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى يظنونه ونعلمه فان كانت بمعنى ابصر
او من الرأي او بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وان كانت حلمية
فستأتي وقوله خال بمعنى ظن وقد تكون لليقين فان كانت بمعنى
تكبر او ظلع يقال خال الفرس اذا غمز في مشيه فهي لازمة وقوله
علمت لليقين فان كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد وستأتي وان كانت
بمعنى صار اعلم فهي لازمة وقوله وجدا بمعنى علم فان كانت بمعنى اصاب
تعدت الى واحد وان كانت بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة
وقوله ظن لغير اليقين وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه الشك
فان كانت بمعنى اتهم تعدت الى واحد وستأتي وقوله حسبت
لغير اليقين وقد تكون بمعنى علم وهو قليل فان كانت بمعنى الحسبة
وهي لون فهي لازمة وقوله زعمت لغير المتيقن ومصدرها زعم وزعم
وزعم قال القرافي اذا عم قول يصحبه اعتقاد صح او لم يصح فان كانت
بمعنى كفل او رأس تعدت الى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر
وان كانت بمعنى سمن او هزل فهي لازمة وقوله عد للظن
كقوله · فلا تعدد المولى شريكك في العدم · ولكنما المولى شريكك في الغنم

[في الغنى]

فان كانت بمعنى حسب من الحسبان تعدت الى واحد وقوله حجا: لعمرو ومعنى
يحجيته ومقاربتها يحجوا فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة او قصد او رد او ساق
او كتم تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او بخل فمعنى لازمة وقوله درى بمعنى
علم والكثير ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فان دخلت عليها همزة النقل
تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ولا ادريكم به فان كانت
بمعنى ختل تعدت الى واحد يقال دريت الذئب اختلته اذا استخفيت له ليصيده وقوله
وجعل الذ كاعتقد اي الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين
هم عند الرحمن اناثا فان كانت بمعنى صير فستأتي وان كانت بمعنى اوجد
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او بمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا او
بمعنى القى كقولهم جعلت بعض المتاع على بعض تعدت الى واحد وان كانت للشروع
في الفعل فهي تعد من افعال المقاربة وقوله وهب بمعنى ظن ولا تستعمل
الا بلفظ الامر كقوله * فقلت اجرني ابا مالك * والا فهبني امرأ هالكا *
وقوله تعلم بمعنى اعلم ولا تستعمل الا بلفظ الامر مثل هب فان كانت امرا
من تعلمت الحساب تعدت الى واحد وقوله ثم بين اشار الى القسم الثالث وسماه
ما اتى تصيير فقال والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا اي والافعال
التي مثل صير او هو ما دل على التحويل كصير واصار وجعل ورد وترك
واتخذ وتخذ ووهب حكى ابن الاعرابي: وهبني الله فداك اي جعلني ولا تستعمل
الا بصيغة الماضي وقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد الزما *

تختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق ولا حظ لهب وتعلم في الالغاء

نحو بعض ولا مقال التصيير اذ ليست قلبية ولذا الذي قال ما من قبل
هب وهي واحدة عشر فعلا والالغاء هو ابطال العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق
هو ابطال العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق واجب والمعلق عامل
في المحل بخلاف الملغى تنبيه اما اختصاص من الافعال القلبية
بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فيشاركها بعض غيرها مع الاستفهام غير
معرى من افعال القلوب نحو عرف ونسي وتفكر وكذا الذي سأل وابصر وما في معناهما
وقوله والامر هب قد الزما كذا تعلم يعني انه قد الزما صيغة الامر
فلا يستعمل منهما ماض ولا مضارع لعدم تصرفهما وقوله

ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ما له زكن *

يعني ان غير الماضي كالمضارع والامر من سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي في
نصب المفعولين ويجوز فيه الالغاء والتعليق والالغاء ليس بواجب
بل هو جائز وقوله ولما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل او تأخره قال
وجوز الالغاء لا في الابتدا فيشمل ثلاث صور الاولى ان يتأخر عن
المفعولين نحو زيد قائم ظننت فحينئذ يجوز فيها الالغاء والاعمال والالغاء
ارجح الثانية ان يتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم فحينئذ
يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح الثالثة
ان يتقدم على المفعولين ولم يبتدأ به بل تقدم عليه شيء نحو متى ظننت
زيدا قائما فحينئذ يجوز فيها الامران والاعمال ارجح خلافا لمن منع الالغاء
فان تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء فمذهب البصريين
انه يمتنع الالغاء وهو مفهوم قوله لا في الابتدا وقد ذهب الكوفيون

وان خبر أي جواز لا ليس لا تجد عندهم ارجح وقد اجازه في التسهيل
بقبح وقال في شرحه حكم سيبويه بقبح الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم
وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم وفي درجة الالغاء
في نحو زيد الحق ابوه منطلق وقوله

وانو ضمير الشان او لام ابتدا * في موهم الغاء ما تقدما

يعني انه اذا ورد ما يوهم الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وجب عند من
منع الالغاء تاويله على احد وجهين الاول والجملة بعده هي المفعول
الثاني وعلى هذا يكون العامل باقيا على عمله والثاني نية لام الابتداء
المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد منطلق والفعل على هذا معلق
بها وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال انى لاحق مستتبع بالكسر على
تقدير انى للاحق ومن اجاز الغاء المتقدم لم يحتج الى تاويل ذلك قال في التسهيل
وتقدير ضمير الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قائم اولى من الالغاء وحمل
ما اوهم ذلك على احد الامرين ايضا كقوله

كذاك ادبت حتى صار من خلقي * انى وجدت ملاك الشيمة الادب

ثم انتقل الى التعليق فقال والزم التعليق قبل نفي ما

وان ولا لام ابتداء او قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

يعلم من قوله والزم التعليق ان التعليق لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر
المعلقات وهي ستة ما النافية كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
وان اختها كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا النافية ذكرها
ابن عصفور ومن امثلة ابن السراج احسب لا يقوم زيد ولا يعرفها المغاربة في المعلقات

ولام الابتداء نحو قوله ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
على الصحيح لا وجه ولام القسم نحو

ولقد علمت لتاتين منيتي * ان المنايا لا تطيش سهامها

ولم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو قوله تعالى وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون او بالاسم نحو قوله ولتعلمن اينا اشد عذابا
وابقى والمضاف الى اسم الاستفهام نحو علمت غلام ايهم عندك واعلم
ان الجملة بعد المعلق في موضع نصب لانه عامل في المعنى وان قلت ما معنى
تعليق العلم بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو قلت
هذا الكلام صورته صورة الاستفهام وليس المراد به الاستفهام لانه
يستحيل الاستفهام عما اخبرت انك علمته وانما المعنى علمت الذي هو عندك
من هذين الرجلين قال سيبويه ما ذكره كما انك اذا قلت قد علمت ازيد
ام عمرو واردت ان تخبر انك علمت ايهما ثم وحكى الشلوبين عن بعض النحاة
خربين ان هذا الكلام على حذف مضاف واي المراد علمت جواب هذا الكلام
وكان يعتقد به ويرد الاول بعض اقربائه واعلم ان كلا من هذه الافعال ثلاثة
اقسام الاول ما كان بين اللفظ والمعنى وهو الاكثر والثاني غلبته
اللفظ نحو ما يشتغل به جانب المعنى وان كان اللفظ استعمالا
وقوله

لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه

تقدم نص على تعلقها بالنسبة الخبرية وهي المتعدية الى مفعولين وقد ترد
بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى الى واحد كقوله تعالى والله
اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا واما الظن فانها

لتردد به وقوع الخبر جعل المتعدية الى مفعولين وكذا اذا استعملت بمعنى
بمعنى اعلم وان كانت لغتهم تعديه الى واحد كقوله لحسبتني زيدا عملي
المثال انه مثله وشبهه وما هو على الغيب بظنين فان قلت قد ترد
علم لازمة اذا كانت من العلمة ولم ينبه على ذلك قلت اخرجه
بقوله اول ابناء انصب بفعل القلب وبقوله هنا لعلم عرفان فان مصدر معنى
علمه لا علم فان قلت كان ينبغي ان يقيد سائر الافعال
انباء لما فيه علم وظن فان غيرهن لا يعمل حتى يكون بمعناهن قلت
اكتفى بتقييده هنا وايضا فقد خرج بقوله انصب بفعل القلب نحو ارى بمعنى
ابصر واصاب اى جئت وحسب بمعنى صار احسب وغيره الى ما يدل على معنى
غيرها فقوله. ولرأى الرؤيا انم ما لعلما ⁝ طالب مفعولين من قبل انتما
اى ان مصدر الحلمية وهو العلم فانه اى مصدره بمعنى ان رأى الحلمية
تتعدى الى مفعولين كعلم لكونها مثلها في انها ادراك بالحس الباطني
ومنه قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا خلافا لمن منع تعديها
الى اثنين وجعل الثاني المنصوب حالا ويرده وقوعه معرفة في قوله
اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى ⁝ الليل وانخزل انخزالا
وانما فيه علم بقوله كان مفعولين لئلا يعتقد انه احال على علم العرفانية
ويقال فيه اجرى الى ابيه في نسبته وانما انتسب قيل ونحو
قوله ولرأى الرؤيا انص على المراد لان الرؤيا تستعمل مصدرا للرؤية مطلقا حلمية
كانت او بصرية وذكر المشهور استعمالها مصدرا للحلمية وقوله
ولا تجز هنا بلا دليل ⁝ سقوط مفعولين او مفعول

الحذف

الحذف ضربان اختصار او اقتصار فالاختصار الحذف لدليل والاقتصار الحذف
لا لدليل فاما حذف مفعولي ظن معا لدليل او حذف احدهما اختصارا فجائز ومن
حذفهما اختصارا قول الكميت
بأى كتاب ام باية سنة ⁝ ترى حبهم عارا علي وتحسب
ومن حذف احدهما اختصارا قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم ومن حذفه اثنا اختصارا قول عنترة
ولقد نزلت فلا تظني غيره ⁝ مني بمنزلة المحب المكرم
اي فلا تظني غيره واقعا مني ومنع ابن ملكون حذف احدهما اختصارا والبيت
حجة عليه واما حذف احدهما اقتصارا فلا يجوز اتفاقا واطلق مبتدأ وخبر
واختلف في حذفهما اقتصارا على مذاهب المنع والجواز وبه قال
الاكثر والجواز في ظننت وما في معناها والمنع في علم وما في معناها وهو
مذهب الاعلم والجواز ان وجدت فائدة كقولهم من يسمع يخل ولو
لم تفد الحذف وبنيته يحمل بسبعه ما لم يجز كالاقتصار على الظن
لانه لا يخلو الانسان من ظن ما ولا علم ما وهذا اختيار المص
في غير هذا الكتاب ونسبه الى سيبويه والمحققين وهو ظاهر كلامه كما حكى
الحاكي وابن خروف والشلوبين وظاهر كلامه هنا المنع وقوله
وكتظن اجعل تقول ان ولي ⁝ مستفهما به ولم ينفصل
يعني ان القول وما تصرف منه يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو
نوعان مفرد معنى جملة نحو قلت شعرا او مراد به مجرد اللفظ نحو يقال
له ابراهيم اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان يقال منه التفاعيل

لنصب ابن ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع ومثل اجازة ابن خروف وصاحب الكتاب
واما جملة فتحكى به وتكون في موضع مفعوله وقد يجري مجرى الظن فينصب
المبتدا والخبر مفعولين بشروط اربعة عند اكثر العرب الاول ان يكون
بلفظ المضارع الثاني ان يكون مسندا لتاء الخطاب الثالث
ان يكون بعد استفهام الرابع الا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير
ثلاثة اشياء بينها في قوله رحمه الله ولم يفصل بغير ظرف او كظرف
او عمل فالظرف نحو اعندك تقول زيدا شخصا وشبه الظرف هو
المجرور نحو افي الدار تقول عمرا جالسا والعمل هو المعمول ونعني به احد
المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلين
فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر ولهذا قال وان ببعض ذي فصلت يحتمل
فان فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية فان قلت لم يتفق على
اشتراط هذه الشروط قلت نبه عليه بالمثال وزاد السهيلي شرطا اخر
وهو الا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمر منطلق فتتعين الحكاية وزاد
انتفاء التشبيه ان يكون حاكيا او شبهه ان يكون مقصودا به انكار وشبهه
بمثل هذه غيره وفيه نظر فان قلت اعمال القول عمل الظن
بالشروط المذكورة واجب او جائز قلت بل جائز والحكاية جائزة فان
قلت اذا اعمل القول عمل الظن فهل هو باق على معناه او صار بمعنى
الظن قلت فيه خلاف والظاهر انه متضمن معنى الظن وقوله

وأجري القول كظن مطلقا ۞ عند سليم نحو قل ذا مشفقا ۞

يعني ان سليما اجرى القول مجرى الظن في العمل مطلقا اي بلا شرط من الشروط

المذكورة حكاها سيبويه فيقولون قلت زيدا منطلقا وقل ذا مشفقا ۞

۞ اعلم وارى ۞

۞ الى ثلاثة رأى وعلما ۞ عدوا اذا صارا أرى وأعلما ۞

اذا دخلت همزة النقل على علم ورأى المتعديين الى مفعولين صارا
بدخولها متعديين الى ثلاثة اولها الذي كان فاعلا قبل النقل والثاني
والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول اعلمت زيدا عمرا
فاضلا وقوله وما لمفعولي علمت مطلقا ۞ للثان والثالث ايضا حققا
يعني المفعول الثاني والثالث ما لمفعولي علمت من جواز حذفهما او حذف
احدهما اختصارا او حذفهما معا اقتصارا او غير ذلك كالالغاء والتعليق
خلافا لمن منع الالغاء والتعليق وليس اجازتهما ان بني الفعل للمفعول
او بني للفاعل والدليل على الجواز قول من يوثق بعربيته البركة اعلمنا
الله مع الاكابر وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي
خلق جديد فعلق الفعل وهو بمعنى العلم واما المفعول الاول فلا يجوز
تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن
خروف حذفه ولا اقتصارا عليه والصحيح الجواز وقوله ۞

۞ وان تعديا لواحد بلا ۞ همز فلاثنين به توصلا ۞

قد تقدم في باب الفاعل ان علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ابصر يتعديان الى
واحد فاذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا باثنين نحو
اعلمت زيدا عمرا واريت زيدا الهلال وذكر بعض النحويين انه يجعل
نصبه على المفعولية كالذي بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها كما انه

لم يجمع تعديه على المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام الفقيه فرع على
جواز نقل علم العرفانية بالهمزة فان لم يثبت سماعا فهو جار على القياس
فان قلت كلامه مخالف لمذهب سيبويه ان النقل بالهمزة قياسي في اللازم سماعي
في المتعدي وهو الصحيح قلت كلامه كلام المقنع في شرح التسهيل انه قال
قياس في المتعدي الى واحد اتفاقا ومثله ابن ... في باب تعدي الفعل ولزومه
بانبات زيد عمرا وهو مذهب طائفة من النحويين وذهب الاخفش الى
ان النقل بالهمزة قياس مطلقا في اللازم والمتعدي الى اثنين في غير
باب اعلم وذهب بعضهم الى انه سماعي مطلقا فما عدا الاربعة من امثلة وذكر
الجزولي وابن معط تعديه الى ثلاثة بالتضعيف نحو اعلمني افعال عدا
الباب علم والصحيح ان النقل بالتضعيف سماعي في اللازم والمتعدي
وهو ظاهر كلام سيبويه ثم قال ؛

والثان منهما كثاني اثني كسا ۞ فهو به في كل حكم ذو ائتسا

يعني ان الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعديين الى ثلاثة بعد النقل
مثل ثاني مفعولي كسا وبابه وهو كل متعد الى مفعولين ليس اصلهما
المبتدا والخبر فيجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء كما يمتنع
في باب كسا واعلم انه ليس ثانيه كثاني مفعولي كسا في كل حكم بل يستثنى
من ذلك التعليق فان تعليق اعلم وارى المذكورتين عن الثاني جائز لان اعلم
قلبية وارى بصرية وهي ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق ارى
عن الثاني قوله تعالى رب ارني كيف تحيي الموتى ثم قال ؛

وكأرى السابق نبا اخبرا ۞ حدث انبا كذاك خبرا

جملة

جملة ما ذكر من الافعال المتعدية الى ثلاثة سبعة: اعلم وارى وانبا
ونبا وخبر واخبر وحدث فاما تعدي اعلم وارى الى ثلاثة فمجمع عليه
والحق سيبويه بهما نبا ونبأ وزاد الاخفش الظن واحسب وازعم واوجد
واخال وهو مشهور القياس والحق بعضهم ارى الحلمية سماعا كقوله تعالى
اذ يريكهم الله في منامك قليلا ومن منع تعديها قبل الهمزة الى اثنين
جعل الثالث حالا والحق الجزولي وابن معط علم وقد تقدم وهذا الفعل
ذكره من افعال هذا الباب وهو مضعفا اي مبنيا للمفعول وهو مضارع
اريت بمعنى ظننت ولم يشتمل الصيغتا وذكر في شرح التسهيل ان ارى
بمعنى الماضي لغة وقد ذكره غيره

الفاعل

الفاعل هو الاسم المسند اليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او جار
مجراه فالاسم جنس يشمل الصريح والماول والمسند اليه فصل مخرج
لما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير الفعل نحو زيد اخوك
وتام مخرج للفعل الناقص نحو كان واخواتها فلا يسمى مرفوعها فاعلا
حقيقة وقد سماه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع
ومقدم يخرج نحو زيد قام وقيل وهو حكم مختلف فيه فلا ينبغي ان يذكر
في الحد وغير مصوغ للمفعول يخرج نحو ضرب وبقي زيد مما هو على
لم يبن فعله او يفعل ... فهو معمول نائب عن الفاعل وليس بفاعل في ال
المصطلح وقد اطلق الزمخشري اي تسميته مفعولا بعد ان جعله فاعلا
او جار مجرى الفعل هو الصفات والمصادر والظروف والمجرورات واسماء
الافعال وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثاله تضمنها فقوله

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ۝ زيد منيرا وجهه نعم الفتى ۝

بكلامه فالفاعل ما كان كزيد من قولك أتى زيد في كونه اسما أسند إليه
فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو كان كوجهه من قولك منيرا وجهه
في كونه اسما أسند إليه وصف مفيد جار مجرى الفعل المذكور وأما قوله
نعم الفتى فمثال ثالث لمثل به البيت ولا يستغنى عنه وقوله

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ۝ فهو وإلا فضمير استتر ۝

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزء منه فإن لفظ المسند إليه
بعد الفعل فهو الفاعل نحو قام زيد وقمن وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو
زيد قام أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو قم فهو ضمير مستتر لأن الفعل لا يخلو
عن الفاعل ولا يتأخر عنه فإن قلت ليس قوله وبعد فعل فاعل على
إطلاقه فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلا وليس بعده فاعل وذلك الفعل
الزائد نحو كان في [illegible] خلافا لمن قال فيها ضمير المصدر والمستعمل استعمال
الحروف نحو قلما المراد به النفي في [illegible] والمؤكد نحو قام قام زيد
في أحد وجهيه والمبني للمفعول نحو ضرب زيد قلت المراد بقوله
وبعد فعل فاعل أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله ولا يلزم ما ذكرت
فإن قلت زيد في الشرط والجزاء من [illegible] ونحو بعض أجزاء البيت
الأمثال إنما هو الشرط لأن المفعول فإن لفظ الفاعل فهو الفاعل قلت
المراد بقوله لفظ الفاعل في المعنى وخبر هو الفاعل في الاصطلاح بتغاير أو المعنى
فإن لفظ بعد الفعل ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح فإن
قلت قوله وإلا فضمير استتر ليس بجيد لأن الفاعل قد يكون

ضمير

ضمير بارز نحو فعلت قلت الضمير البارز شمله قوله فإن ظهر فإن المراد به ما
هو ملفوظ به لا مقابل الضمير فإن قلت مقتضى قوله
وإلا فضمير استتر أن الفاعل إما الظاهر وإما ضمير مستتر وبقي عليه
حالة أخرى وهو أنه يكون محذوفا في باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب
قلت قد ذكر ذلك في باب النيابة وباب التعجب وأما المصدر فلا يرد
مثلا ثم إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلافا
وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقا وقوله

وجرد الفعل إذا ما أسندا ۝ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا ۝

إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع جرد في اللغة المشهورة من
علامة التثنية والجمع فتقول فاز الشهداء وفاز الشهيدان فإن قلت
أطلق في قوله لاثنين أو جمع وإنما يعني من الظاهر قلت
قيد ذلك بمثاله وأيضا فقوله في البيت الذي يليه والفعل للظاهر بعد
مسند يفيده لأن المسألة واحدة فإن قلت لم اكتفى في تجريده
ذلك بالاثنين والجمع لأن المسند إلى المفرد مجرد اتفاقا قلت لم تختلف
العرب في فعل المفرد وإنما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع فنبه
على موضع الخلاف ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا ۝ والفعل للظاهر بعد مسند ۝

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى لغة أكلوني البراغيث وحمل المحققون
عليها قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار وقال الشيخ [illegible] في كتب الحديث المروية الصحاح

مما يدل على صحة هذه اللغة وجوده نثرا نحو ما جاء من قول ... في حديث النبي
صلى الله عليه وسلم ... زيد قبل أن يفعل كذا ونحوه قول
... العواتيق وذوات الخدور ونحو يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار أخرجه مالك في موطئه ثم قال ... أقول في حديث مالك أن الواو فيه
علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجودا فقال فيه إن لله ملائكة
يتعاقبون فيكم الخ وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء وحكى بعضهم
أنها لغة أزد شنوءة ولا يقبل قول من أنكرها وقوله

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

يعني أن الفاعل قد يحذف رافعه وحذفه على قسمين جائز نحو زيد في جواب من
قرأ ويحتمل معنى المثال أن يكون زيد فيه مبتدأ محذوف الخبر أي زيد القارئ
ويقوي الفاعلية الأولى مطابقة الجواب للسؤال في ... ويحتمل أن يقال كمثل
زيد في جواب من قال أحد وواجب نحو وإن أحد من المشركين استجارك أي وإن
استجارك ويجوز المصنف بعبر عن الحذف بالإضمار وفهم من كلامه أن الرافع
للفاعل هو المسند إليه أعني الفعل وما جرى مجراه ومعا في الأقوال وقوله

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا * كانت لأنثى كأبت هند الأذى

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولو مجازا لحقته تاء ساكنة تدل على تأنيث
فاعله وهي على ضربين جائز وواجب وقد بين الأول بقوله

وإنما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

يعني أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا في حالتين الأولى أن يسند إلى ضمير متصل
سواء كان حقيقي التأنيث نحو هند قامت أو مجازيه نحو الشمس طلعت

فإن كان منفصلا نحو ما قام إلا أنت فعدم إثبات التاء أولى أو مفهم ذات حر أي
يستتر أي لفاعل حقيقي التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو قامت هند وقامت
الهندات فإن كان مجازيا نحو طلعت الشمس أو منفصلا نحو قام اليوم هند
أو جنسا نحو نعمت المرأة هند أو جمعا نحو قامت الهنود لم تلزم التاء وقد
فهم من تعبيره بالحر وهو أن يكون حقيقي التأنيث من قوله أو مفهم
ذات حر والحر هو فرج المرأة ونبه على القيد الثالث أعني الاتصال بقوله

وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو أتى القاضي بنت الواقف

لا كثيرا إثبات التاء في المفصول بغير إلا فقولك أتت القاضي بنت الواقف
أحسن من أتى لأن الفصل بإلا ما الحكم وقد نبه عليه بقوله

والحذف مع فصل بإلا فضلا * كما زكا إلا فتاة ابن العلا

كما زكى إلا فتاة أجود من ما زكت وبعضهم لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا
في الضرورة والصحيح جوازه في النثر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي
رجاء والجحدري فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ذكرها أبو الفتح ثم نبه
على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجاز
بقوله. والحذف قد يأتي بلا فصل ومع * ضمير ذي المجاز في شعر وقع

أما الحذف في الحقيقي المتصل فذكره سيبويه وحكى قال فلانة ونقل
في المقنع أنها لغة وقال بعضهم هو شاذ لا يجوز إلا حيث سمع وأما
الحذف مع ضمير المجاز فقد وقع في الشعر كقوله

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل إبقالها
إن السماحة والمروءة ضمنا * قبرا بمرو على الطريق الواضح

وقوله فإمّا تريني ولي لمّة فإنّ الحوادث أودى بها

وهو من ضرائر الأشعار خلافا لابن كيسان في القياس عليه ثم أشار
إلى القسم الثالث أعني كونه غير جمع سالم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

يعني أن حكم التاء مع المسند إلى جمع غير المذكر السالم حكمها مع المجازي
التأنيث كإحدى اللبن وهي لبنة فيجوز إثباتها وحذفها فعلى هذا تقول
قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود لأن قوله
سوى السالم من مذكر يشمل الجمع السالم من المؤنث والمكسر فالتذكير
على تأويله بالجمع والتأنيث على تأويله بالجماعة وما ذكره في جمع التكسير
متفق عليه وأما المؤنث السالم فإما أن يكون واحده مذكرا كطلحات
أو مغيرا أو هو بنات فحكمه في ذلك جواز الوجهين حكم التكسير وإما أن يكون
غير ذلك كهندات فحكمه حكم واحده فلا يقال قام الهندات إلا في قول
قليل لأنه هذا مذهب الجمهور والبصريين وأجاز الكوفيون قام
الهندات كجمع التكسير واختاره أبو علي واستدلوا بقوله تعالى إذا جاءكم
المؤمنات وأجيب بأن حذفها في الآية للفصل وكلامه هنا موافق
لمذهب الكوفيين وهو واضح من النظم وأما جمع المذكر السالم فلا
يجوز لحاق التاء معه إذ لم يسمع ولذلك استثناه خلافا للكوفيين
وأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة ويستثنى من ذلك البنون فحكمه
حكم الجمع المكسر لتغير واحده واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر ثم نبه
على القسم الرابع أعني كونه غير مقصود به الجنس بقوله

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بيّن

يعني أنهم استحسنوا الحذف في نعم الفتاة من كل فعل فاعله مؤنث لأن المقصود
به جنس الفتاة وإن فيه جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية ولا يعني
أن الحذف أحسن من الإثبات بل هو حسن والإثبات أحسن منه وقوله

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا

يعني أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله لأنه كالجزء منه والأصل في المفعول
أن ينفصل عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا وقوله

وقد يجاء بخلاف الأصل أي يقدم المفعول على الفاعل نحو ضرب عمرا زيد وتقديمه
على الفاعل على ثلاثة أقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه عليهما
بقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل وهو على ثلاثة أقسام جائز
نحو قوله تعالى فريقا هدى وواجب نحو من أكرمت لأن اسم الاستفهام له
صدر الكلام وممتنع وسيعلم ما أوجب تأخيره أو توسطه وقوله

وأخّر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر

يجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل الأولى إذا خيف التباسه بالفاعل
لخفاء الإعراب وعدم القرينة نحو ضرب موسى عيسى فيتعين كون الأول
فاعلا هذا قال ابن السراج وتبعه على ذلك جمهور المتأخرين ونازعهم
في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور وقال لا يوجد في كتاب سيبويه
شيء من هذا لأن الإعراب أعني ... ولا يبعد أن يقصد فاعل أحدهما من
غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل ولا يمتنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى
وقت الحاجة نحو ميكرا يقال إذا أجملا احتمل فيتبع أي يتفقا على القائم

مرتفعة بهم الفاعل لالتبس لغيرهما ان اتفقا على منعه قال الزجاج في معانيه
في قوله سبحانه فما زالت تلك دعواهم يجوز ان تكون تلك في موضع رفع على
اسم زالت وفي موضع نصب على خبر زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز
او جعلناهم مختصرا ويعضده بالمعنى لدليل ومن اجازة الزجاج الوجهين
في هذه جواز مثله الخ بد مثل ضرب موسى عيسى لان الاول التباس الفاعل
بالمفعول بخلاف التباس اسم زال بخبرها وذا الاواخر فلو زال اللبس بقرينة
معنوية نحو ولدت هذه هذه تشير بالاولى الى الصغرى او بقرينة لفظية
نحو ضربت موسى سعدى جاز التقديم الثانية ان يكون الفاعل ضميرا غير
محصور نحو اكرمت زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره نحو ما ضرب زيدا الا
انا الثالثة ان يحصر المفعول بالا او بانما نحو ما ضرب زيد الا عمرا او انما
ضرب زيد عمرا او يجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة اشياء احدها ان
يحصر الفاعل بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو
الثاني ان يكون المفعول ضميرا متصلا وفاعله ظاهرا نحو اكرمني زيد الثالث
ان يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه عند الاكثرين
وقد نبه المصنف على وجوب تاخير ما حصر فاعلا كان او مفعولا بقوله
وما بالا او بانما انحصر اخر اما المحصور بانما فلا خلاف في وجوب
تاخيره واما المحصور بالا فنقل ابن المصنف انه يجب تاخيره خلافا للكسائي
فانه يجوز تقديمه فاعلا كان او مفعولا ووافقه ابن الانباري على جواز تقديم
المفعول دون الفاعل والحاصل ان ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب
الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب

ابن

ابن الانباري ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء والكسائي اجازة تقديم
المفعول اذا حصر بالا ... انتهى مختصرا فيقتضي موافقة الكسائي وقوله
وقد يسبق ان قصد ظهر واحترز بقوله ان قصد ظهر من المحصور بانما
فانه لا يظهر قصد الحصر فيه الا بالتاخير ولم ينبه على ثاني اسباب
تقديم المفعول وهو مستفاد من قوله او اضمر الفاعل غير منحصر لان الفاعل
والمراد ومعنى ان الانفصال لا يجوز مع امكان الاتصال في غير المواضع المستثناة
ثم قال وشاع نحو خاف ربه عمر اي كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير
الفاعل عليه لان الفاعل في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم قال
وشذ نحو زان نوره الشجر اي شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول
عليه لما يلزم من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قال المكودي والنحويون الا
ابا الفتح ابن جني يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك
بالسماع وانشد ستة ابيات وانشد غيره ابياتا اخر وذكر لجوازه وجهين من
القياس وقد اجازه قبله وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والطوال من
الكوفيين وتاول المانعون بعض الابيات بما هو خلاف ظاهر وقد اجاز
بعضهم ذلك في الشعر دون النثر وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في
الشعر والله اعلم

النائب عن الفاعل

ينوب مفعول به عن فاعل ۝ فيما له كنيل خير نائل

قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالايجاز و[illegible] التوافق والتقارب
او معنوي كالعلم والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه
او عليه وينوب عنه بعد حذفه احد خمسة اشياء مفعول به ومصدر وظرف

زمانيا او مكانيا او مجرورا خلافا لمن منع اقامة المجرور ولا ينوب عن الفاعل خبر
كان ولا تمييز ولا شبيه بالمفعول خلافا لمن اجاز ذلك وما اقيم مقام الفاعل
نائب عنه في جميع احكامه كالرفع ووجوب التاخير وامتناع الحذف وتنزله
منزلة الجزء منه والاغناء عن الخبر نحو امضروب العمران واتصال تاء التانيث
بفعله اذا كان مؤنثا الا ان نيابته مما ذكر عن الفاعل مغير ولهذا تغيير
الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة تنبيه على ذلك وقد اشار الى كيفية
التغيير بقوله **واول الفعل اضممن** يعني ماضيا كان او مضارعا فان
قلت منه ما يكسر اوله نحو قيل وبيع في لغة **قلت**
مستثنى بعد تقرر ضمه كما سياتي وقد فعل قوله وقوله
والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل المتصل بالآخر هو الحرف الذي قبله كالصاد من
وصل فان **قلت** نحو قيل ورد لا يكسر ما قبل آخره
قلت لا يكسر تقديرا كما سياتي في اوله وقوله **واجعله**
من مضارع منفتحا اي واجعل المتصل بالآخر من المضارع منفتحا لفظا
او تقديرا اسم شكله فتحا **كينتحي المقول فيه ينتحى** المقول بالرفع صفة
للمثال بنتحي اي ينتحي الذي يقال فيه اذا بني للمفعول ينتحى بضم
اوله وفتح ما قبل آخره فهذا في العلاي بغير ضم اول الفعل وكسر ما قبل
آخره في الماضي او فتحه في المضارع مطرد في كل فعل متصرف لما لم
يسم فاعله وقد يضاف التغيير بغير ذلك حسبما سياتي على الآخر وقد
نبه على الاول بقوله **والثاني التالي تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه**
اي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو التاء المطاوعة كالاول في ضمه لما تقدم

للاول

للاول نحو تعلم متعلم بضم اوله وثانيه وكذا الحكم في ما اوله تاء مزيدة
معتادة وان كانت لغير مطاوعة نحو تجبر وتكبر وتوانى وتغافل فان **قلت**
تعبير المص التاء بالمطاوعة ليس بجيد **قلت** هو كذلك
والعذر له ان التاء فيما ذكر نائلة من فعل شبيهة بتاء المطاوعة
في كتبوب نحو مقال فان **قلت** قوله في التسهيل بضم مثلها اول فعل
ابتدئ ومع ثانيه ان كان ماضيا مزيدا اوله تاء عبارة صحيحة لشمولها
قلت نعم لكنها شملت غير المقصود ايضا كالتاء في قولهم
ترمس الشيء بمعنى مسه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لان شاهد
التاء زيادتها غير معتادة والاولى ان يقال مزيدا اوله تاء معتادة
وقوله **وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي**
فان كان اول الماضي همزة وصل ضم اوله وثالثه فتقول في استحلى استحلي
وفي العد واقح [illegible] **قلت** ليس ذلك على اطلاقه فان الافصح
في اختار وانقاد ان يقال اختير وانقيد وسيذكره **قلت** اجراه
عنده كالجواب عن كسر قيل وقد تقدم وقوله
واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل
يعني اذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو قال وباع وقصد بناؤه
للمفعول جعل بدل تقديرا ما يقتضيه القياس وهو ضم اوله وكسر ما قبل آخره
فيقال قيل وبيع الاولى العربي فقط والمخففة لنقل الكسرة على ف
العلة لعلة مع حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين الى مكانها فسلمت
الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة مثال الفعل

قيل وبيع يعد ذوات الياء عملان وبعد ذوات الواو ثلاثة أعمال بمعنى أفصح
اللغات ومشهورها من جعل ما نقل من حركة العين ضمة ونقل الكسرة إلا أنه
يستثقل الياء للضم ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولهذا
قيل ينبغي أن يسمى روما قلت وقد عبر عنه بعض القراء بالروم كما قلت
ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام قلت ظاهر كلام كثير من النحويين
والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين من ضمة وكسرة
على سبيل الشيوع والأقرب ما حرره بعض المتأخرين بقوله كيفية اللفظ
أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء
الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت
الياء. وهذه اللغة أعني لغة الإشمام فصيحة تلي لغة الكسرة الفصاحة
ومنهم من يجوز كسرة العين أو منقلبا نسلا الثقل وينقلب الياء على
ضمها فتسلم الواو في قول وتقلب الياء واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهي
أضعف اللغات وعليها قول الراجز

ليت وهل ينفع شيئا ليت ۞ ليت شبابا بوع فاشتريت

تنبيه إنما قال أعل ولم يقل اعتل ليخرج ما عينه صحيح
ولم يعل نحو عور في المكان وصيد فإن حكمها حكم الصحيح ۞ وقوله
وإن بشكل خيف لبس يجتنب أي إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل
بسبب شكل ومثل ضم الفاء أو كسرها وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل
الذي بسببه وقع اللبس فتقول في بيع العبد بعت يا عبد بإخلاص الضمة
أو بالإشمام وفي عوق عقت يا زيد بإخلاص الكسرة أو الإشمام إذ لو أخلصت

اللهم صل على النبي الكريم

الكسرة والضمة في عقت لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل وما ذكره من
اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة
مطلقا ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن ابن فلان عمنا ما شئنا لا ثم بغير عيب
الغنى وقوله وما لباع قد يرى لنحو حب يعني أن الثلاثي المضعف المدغم
يجوز فيه ما يجوز في باع من إخلاص الضم والكسر والإشمام نحو حب
ورد وفي بعض النسخ بقاعدة أن الأصل في الثلاثي المضعف الضم قال
بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز قلت إلا أن المضعف إذا بني للفاعل
فتحت فاؤه فيما كان على فعل إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو حبب فيجب
اللبس بإخلاص الضم فيناسب من رأى إزالة اللبس أن يقول حب بالكسر
أو بالإشمام وقوله وما لفا باع لما العين تلي ۞ في اختار وانقاد وشبه ينجلي
يعني أن ما أعلت عينه من الفعل الخماسي الموزون بافتعل نحو اختار وانقاد
نحو انقاد بمعنى أن الله ومعنى ما ذكر تثليث الغير ما جعل لفا باع من الكسر والضم والإشمام
والإشمام فيقال اختير واختور وبالإشمام ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث
ضم الهمزة ومن أشمه أشمها واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع
يجب فيه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور ولما فرغ
من ذكر الكيفية شرع في ذكر ما ينوب عن الفاعل فقال
وقابل من ظرف أو من مصدر ۞ أو حرف جر بنيابة حري
قوله وقابل أي أن ما يقبل من الظرف والمصدر والمجرور ما لا يقبل النيابة أما
الظرف فلا يقبلها إلا بشرطين أن يكون متصرفا فلا يجوز سير
ونحو جلس مكان الثاني أن يكون مختصا فلا يجوز جلس عند إخلاصها

لا يخص الثالث أن يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج في إجازته نيابة
الظرف المنوي وأما المصدر فلا يقبلها إلا بشروط الأول أن يكون متصرفا
فلا يجوز نيابة سبحان ونحوه الثاني أن يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز ضرب
ضرب لعدم الفائدة الثالث أن يكون ملفوظا به أو مدلولا عليه بغير العامل
نحو بلى سير لمن قال ما سير سير فإن دل عليه بالعامل لم ينب
خلافا لبعضهم وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشروط الأول ألا يلزم الحرف
الجار له وجها واحدا من الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم أو استثناء
فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف والثاني ألا يكون
للتعليل كاللام والباء ومن إذا دلت على التعليل ذكر ذلك بعض النحويين
وقد أشير إلى ذلك بقوله

بغير هباء وبعضي ومعانيه ... فلا يخلو أو جبر بتقسيم

وذكر أبو حيان أن أبا القاسم خرج زيد بنا به لا تقوم مقام الفاعل
كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذا الحكم كذلك الضمير إذا كان معه من كقوله
صبغا من نعم فإنه لا تقوم مقام الفاعل اتفاقا ولذلك دخول من
في هذا المثال بمنزلة جاز وسيأتي في بابه فإن قلت قوله أو حرف جر يقتضي
أن النائب هو حرف الجر ونحوه فيكون في محل رفع كما نقل عن ابن عباس قلت
مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ولا الحرف وكذا المجموع ولما
كان الحرف ملازما للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل
أن النائب هو الجار والمجرور معا وقوله

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد

الإشارة بهذا إلى الظرف والمصدر والمجرور والجار ومذهب الجمهور من البصريين أنه لا ينوب
شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جواز ذلك مطلقا ونقله ابن مالك
عن الأخفش ونقل بعضهم عنه أنه إنما يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على
المفعول به فالمذاهب على هذا ثلاثة فلذلك قال المصنف ويقول الكوفيين أقول إذ لا مانع
من ذلك مع أنه وارد عن العرب ومنه قراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وإلى هذا ونحوه الإشارة بقوله وقد يرد وإذا فقد المفعول به جاز نيابة كل واحد
من هذه الأشياء قيل ولا أولوية لشيء منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور أولى
وقال الشيخ أبو حيان ظرف المكان أولى به وقوله

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن

المتعدي إلى مفعولين ثلاثة أنواع باب كسى وباب ظن وباب اختار فباب كسى كل فعل
متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وباب ظن كل فعل متعد بنفسه
إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وباب اختار كل فعل تعدى إلى واحد بنفسه
وإلى آخر بإسقاط حرف الجر ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الأول من الأنواب
الثلاثة وأما الثاني فنقل المصنف الإجماع على جواز نيابته في باب كسا بشرط
أمن اللبس فيقول أعطي زيد درهم ولا يجوز في أعطي زيد عمرا نيابة الثاني
لأنه يلتبس وحكي عن الفارسي منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة
وهو نقل غريب وسيأتي الخلاف في باب ظن وأما باب اختار فلم يتعرض له هنا
وقال في التسهيل ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب
بنفس الفعل وهذا مذهب الفراء ومذهب الجمهور تعين رفع المنصوب بنفس الفعل
قوله

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

تعدى في بيان باب ظن واعطى باب اعلم فهو كل فعل متعد الى ثلاثة قال الحفيد
منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم قال الجمهور عنه جواز الثاني
ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين من باب ظن جملة ولا ظرفا ولا جارا او لا مجرورا الشيخ
واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان قوله في التشعيل ولا تمتنع
نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا يقتضي في الانواع الثلاثة مطلقا فيقتضي
جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اعلم زيدا فرسه مسرج ونقل ابن هشام
الخضراوي والابدي والربيع وابن المصنف منع نيابته بالاتفاق وقوله

وما سوى النائب مما علقا بالرافع انصب له محققا

يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا كالمصدر والظرف
والمفعول به اوله او معه والتمييز والحال والمستثنى سيأتي بعد او محلا كالمجرور
نحو مر زيد فان قلت ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل والقائم
به من النائب عنه كما ذكر في التشعيل فان مقابل الثلاثة موضعه قلت
عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل والمشبه به
والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل
في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله وقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل

يعني اذا شغل مضمر اسم سابق فعلا يعني مضمر اسم فاعل بفعل مفسر يفسره
الظاهر وقوله سابق صفة للاسم وفعلا مفعول شغل وقوله عنه اي عن الاسم

السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد بنصب
لفظ الضمير او محله فينصب لفظه ان اتصل بالفعل نحو زيدا ضربته وينصب محله
نحو زيدا مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب لفظ الاسم السابق او محله
وعلى هذا فالباء بمعنى عن وهو بعيد الاحتمال والباء في عنه بمعنى العامل
والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ الاسم نحو زيدا ضربته
فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فيقول زيدا مررت فيكون محل
المجرور نصبا فان قلت أي الاحتمالين ارجح قلت الاول معه ظاهر
لفظه ويجريه قوله في التشعيل اذا انتصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق انه يلزم
منه نحو زيد نوعين اعوجهما قوله بنصبه فانك اذا قلت زيدا مررت به لم يشغل
الضمير عن زيد لانه فعل لازم لو سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال شغله
الضمير عن زيد يجوز بمعنى شغله عن العمل في محله وكذلك قوله بنصب لفظه
او الضمير بنصب لفظه لانه مبني ويلزم منه نحو ولانه قال بعد وصل مشغول
بحرف جر او باضافة كوصل يجري بذلك الذي على هذا التقدير تكرار لانه قد علم من
قوله او المحل واما الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شيء من ذلك فلذلك وقوله
قوله في شرح الكافية اذا وقع اسم على فعل صالح لنصبه لفظا او محلا فلم يعمل
لتفسيمه في الضمير بل في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من
استعمال الباء بمعنى عن وفي قوله بنصب على ان استعمال الباء بمعنى عن كثير
فان قلت برد على كلامه ما قيل نحو زيد ما احسنه فانه فعل اشتغل
بضمير اسم سابق وليس من الباب باجماع قلت لا برد لان الضمير لم يشغله
عن الاسم السابق لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله يخرج بقوله عنه وقوله

فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما يعني أن الاسم إذا نصب فالناصب له عند
الجمهور فعل مضمر لا يجوز إظهاره ولهذا قال حتما أي إضمارا حتما لأنه كالعوض
منه فلا يجمع بينهما فإن قلت مقتضى عبارته أنه إذا نصب وليس نصبه
بواجب في كل صورة لما سيأتي قلت المراد نصبه بالمضمر حتما في محل النصب
وليس المراد نصبه حتما وذا الأوائل وقوله موافق لما قد أظهرا يعني موافقا
له في المعنى واللفظ أي أمكن نحو زيدا ضربته فالتقدير ضربت زيدا ضربته أو في
المعنى دون اللفظ إن تعذر نحو زيدا مررت به والتقدير جاوزت زيدا مررت به
واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام واجب
النصب وواجب الرفع وراجح فيه النصب وراجح فيه الرفع ومستو فيه الأمران
فأشار إلى الأول بقوله

والنصب حتم إن تلا السابق ما * يختص بالفعل كإن وحيثما

يعني أن النصب واجب إذا ولي الاسم السابق شيئا يختص بالفعل كأدوات الشرط
وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة فإن النصب بعدها راجح لا واجب
وقد مثل بإن نحو إن زيدا ضربته وحيثما نحو حيثما زيدا لقيته ثم أشار إلى الثاني
بقوله

وإن تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

يعني أن الرفع يجب لشيئين أحدهما أن يقع على الاسم ما يختص بالابتداء ومثاله
إذا الفجائية وليتما نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر كلمته أما إذا
مع أن الاشتغال بعدها فالمذهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه ووجوب رفعه
لأنه لا يليها فعل ولا معمول فعل وإنما يليها مبتدأ أو خبر وأن المفتوحة

مأولة بمصدر أو المكسورة لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر لم ولا فعل
غير ذلك فقد خالف كلام العرب قاله في شرح التسهيل فلا يلتفت إليه
وإن كان سيبويه رحمه الله والتفصيل فإن كان الفعل مقرونا بقد جاز النصب وإن
لم يكن مقرونا بها فالرفع واجب لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل
المقرون بقد كثيرا وهو الصحيح وأما ليتما فمذهب الجمهور أنه لا يليها فعل ولا معمول
فعل وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها وعلى هذا فلا يمتنع
النصب في ذكر بعضهم مما يختص بالابتداء أيضا واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه
عمرو ولا يجوز وزيدا يضربه عمرو والثاني أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما
بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف
والذي إلا الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء وما النافية وأمثلة
ذلك تعلم مما تقدم في معمول ما نفي بها مثال ذلك زيد هل لقيته فالرفع
في هذا المثال ونحوه واجب لأن كل ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كهذه الخمس
أدوات التقدم ومثال ذلك كما سيأتي فلا تكون بدونه والتقدير أنه كذا إذا الفعل
تلا شيئا لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده ثم أشار إلى الثالث بقوله

واختير نصب قبل فعل ذي طلب * وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

يعني أن النصب يترجح على الرفع بثلاثة أشياء الأول أن يقع الاسم
الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه
وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه الثاني أن يكون الاسم بعد شيء
الغالب إيلاؤه للفعل كالاستفهام بالهمزة وحيث وما ولا وإن نحو أزيدا ضربته
وحيث زيدا تلقاه أكرمه وما زيدا لقيته الثالث أن يكون الاسم بعد

عاطف على جملة فعلية وهو المراد بقوله

۞ وبعد عاطف بلا فصل على ۞ معمول فعل مستقر أولا ۞

واحترز بقوله أولا من جملة ذات وجهين فسيأتي مثال ذلك لقيت زيدا وعمرا أكلمته
وإنما رجح النصب للمشاكلة بعطف جملة فعلية على مثلها واحترز بقوله بلا فصل
من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فلا أثر للعاطف مع الفصل بأما لأن ما بعدها و
الصدور ما قبلها بعدها منقطع عما قبلها فالرفع بعدها أرجح فإن لم يوجد
مرجح النصب نحو وأما ثمود فهديناهم تنبيهان الأول يجوز
المصنف في قوله على معمول فعل ولم يقل كذلك وإنما يعطف على الجملة الفعلية الثاني
لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا أحدها أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد
شبيه بالعاطف على جملة فعلية نحو أتيت القوم حتى زيدا أمررت به فحتى هنا و
أيضا ... لما ... في العطف بغير ما فيه لشبهها بالعاطف ولو قلت
زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى لابتدائية بالعاطفة إذ
لا تعطف العاطفة إلا ... وبعض ذكره في شرح التسهيل الثاني أن يجاب
به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه مثال الأول قولك
في جواب أيهم ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني قولك في جواب غلام أيهم ضربت
غلام زيد ضربته الثالث أن يكون الرفع يوهم وصفا مخلا كقوله تعالى إنا كل
شيء خلقناه بقدر فالنصب فيه أرجح لأن الرفع يوهم أن يكون خلقناه صفة
مخصصة والنصب يرفع ذلك التوهم إذ الصفة لا تعمل فيما قبلها وإذا لم
يكن صفة فهو خبر فيلزم عليه عموم خلق كل شيء بقدر ونقل ...
وقد ... الرفع ثم أشار إلى الرابع بقوله

۞ وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ۞ به عن اسم فاعطفن مخيرا ۞

يعني أنه إذا وقع الاسم المشتغل بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهي المبتدأ
بينه أن خبرها فعل نحو زيد قام وعمرا أكلمته فيجوز الرفع مراعاة للصدر وهو
والنصب مراعاة للعجز ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن في كل منهما مشاكلة فإن
قلت ينبغي ترجيح النصب لترتيبه على أقرب المشاكل قلت
قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك ولا ينتهض لأن الرفع مرجح بعدم الإضمار فلكل
منهما مرجح فتساويا وقد حكي عن الفارسي ترجيح الرفع فإن قلت
كان ينبغي أن يقول بلا فصل كما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد قام
وأما عمرو فأكرمته فالرفع فيه راجح ولا أثر فيه للعاطف قلت استغنى
بتقدم الاحتراز عنه فإن قلت ما المراد بقوله المعطوف قلت
إن أراد الاسم المشتغل تسامح في العبارة وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح تنبيه
حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو زيد أتى القوم حتى عمرا مررت به
وقد سبق بيان ذلك وحكم شبه الفعل إذا وقع في هذه المسألة حكم الفعل
نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا بكر معه ثم أشار إلى الخامس بقوله

۞ والرفع في غير الذي مر رجح ۞ فما أبيح افعل ودع ما لم يبح ۞

مثاله زيد ضربته لأنه خلا من موجب النصب وموجب الرفع ومرجح النصب ومسوي
الأمرين وإنما رجح رفعه لأنه لا إضمار فيه وقوله

۞ وفصل مشغول بحرف جر ۞ أو بإضافة كوصل يجري ۞

يعني أن الأقسام الخمسة المتقدمة تقع مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما يقع
مرتبا بواسطة حرف جر أو إضافة فمثال إن زيدا رأيته في وجوب النصب إن زيدا مررت

او رأيتنا اخاه ووقف على بقية المسائل فان قلت كيف يجري ذلك في جميع
المسائل وقد ذكروا ان النصب في نحو زيدا امررت به احسن منه في زيدا امررت
اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به لوصول ضربت
بنفسه وعكسه في البيتان والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه
قلت كل هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب وتفاوت وأتى
النصب فيها لا ينافي ذلك وقوله

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

يعني ان حكم الوصف العامل في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي يسوى
بالفعل في هذا الباب من الاوصاف اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف
مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وبالفعل [illegible] واسم
الفعل فاما المصدر فانه [illegible] على الخلاف في جواز تقديم معموله وبقوله
ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى المضي فانه لا يعمل [illegible] وبقوله ان لم يك مانع من
اسم الفاعل الواقع صلة لال فانه لا يعمل فيما قبل ال لانها موصولة وما لا يعمل
لا يفسر عاملا في هذا الباب فان قلت ترد عليه الصفة المشبهة
فانها لا تعمل في باب الاشتغال قلت هي كاسم الفاعل الواقع صلة لال
لانها لا يتقدم معمولها عليها [illegible] واحترز وقوله

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

يعني ان الشاغل اذا كان اجنبيا وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع
السببي المحض والحق به التابع وهو مقيد بالنعت نحو [illegible] ضربت رجلا يحبه
وعطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه [illegible] الجمع ولو كان العطف بغير [illegible]

امتنع

امتنع

باب تعدي الفعل ولزومه

علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل

الفعل قسمان متعد ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لان يتصل به ضمير يعود على
غير المصدر نحو عمل تقول الخير عمله زيد والمال احترز عن هاء المصدر لانها
تتصل بالمتعدي واللازم ولينبغي علامة لواصل [illegible] فان قلت
كان ينبغي ان يستثنى ضمير ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير
المصدر نحو ويوما شهرناه واقول [illegible] قلت لا يتصل باللازم ضمير
الزمان ولا المكان حتى يتسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به فان قلت
يرد عليه نحو كنته فان الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على
كان واخواتها انها افعال متعدية قلت اما لم ينبه على [illegible] اوضح
وانهما كان واخواتها مشبهة بالمتعدي وربما اطلق على خبرها المفعول وقوله

فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب

قوله فانصب به مفعوله يعني ان ناصب المفعول به هو الفعل وفيه اقوال
ونبه بتقييده الانصب بعدم النيابة عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن فاعل رفع كما تقدم
في بابه ثم قال ولازم غير المعدى يعني فاصوى المتعدي هو اللازم ولا ثالث
لهما فان قلت ثم قسم ثالث صالح للتعدي واللزوم كما ذكر في التفصيل
قلت هو غير خارج عن القسمين ثم اشار الى ان من اللازم ما يستدل على
لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه فقال وحتم لزوم افعال
السجايا كنهم . افعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له كنهم
وجبن وحسن وقبح ونحو ذلك اكثر الخلق وقوله كذا افعلل نحو اقشعر

واسمأزّ والكمأة. وقوله والمضاهي اقعنسسا يعني به ما كان على وزن افعنلل
كاحرنجم الإبل أي اجتمعت وكذا ما ألحق بافعنلل كاقعنسس البعير إذا امتنع
من ينقاد واحرنبى الديك إذا انتفش. والمضاهي يعني المشابه فيلزم يعني أن يكون
اقعنسس فاعلا بالمضاهي والمفعول محذوف أي وكذا الفعل الذي ضاهاه اقعنسس
نحو احرنجم لأن اقعنسس ملحق باحرنجم. وقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا نحو
طهر ونظف ووضؤ وحسن ونجس ورجس وقذر. وقوله أو عرضا وهو ما ليس حركة جسم
من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وحزن وفرح. وقوله
أو طاوع المعدى لواحد كمدّه فامتدا. المراد بالمطاوع ما دل على قبول
الأثر نحو مددته فامتد ودحرجت الشيء فتدحرج واحترز بقوله لواحد
من مطاوع المتعدي إلى اثنين فإنه متعد إلى واحد. وقوله وعدّ لازما بحرف جر
يعني أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى
أذهبته ونحو غضبت على زيد وأعرضت عن الشيء وقد جاء تعدي المتعدي إلى واحد
بالباء إلى ثان كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وقوله
وإن حذف فالنصب للمنجر نقلا يعني أن حرف الجر إذا حذف نصب المجرور وقد
يجر ويبقى عمله ويسمع بأنه شاذ كقوله
إذا قيل أي الناس شر قبيلة ، أشارت كليب بالأكف الأصابع
وليل كموج البحر أرخى سدوله ، علي بأنواع الهموم ليبتلي
أي إلى كليب وسيأتي بأنه ... وهو الجر وأما حذفه ونصب المجرور فمقصور
على السماع ومطرد والمقصور على السماع مخصوص بالضرورة ووارد في السعة فالمخصوص
بالضرورة كقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة ، وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

والوارد في السعة كقولهم شكرته ونصحته في أحد القولين وكقولهم
ذهبت الشام أي إلى الشام والمطرد حذفه مع أنّ وأن بشرط أمن اللبس
نحو عجبت أنك قائم أي من أنك قائم وعجبت أن يدوا أي من أن يدوا الدية ومعنى
نقلا مقولا. وقوله وفي أنّ وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن
يدوا. واحترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت في أن تفعل فلا يجوز حذفه للالتباس في أن
المراد عن أن تفعل أو في أن. فإن قلت فقد جزم بقوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن
قلت عنه جوابان أحدهما أن يكون حذفه لاعتماده على القرينة الرافعة
للبس وقد أشار إلى هذا في شرح التسهيل والآخر أن يكون حذفه لأجل الإبهام
ليرتدع به من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن
وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقدير بعين والله أعلم. وقوله
والأصل سبق فاعل معنى كمن ، من ألبسن من زاركم نسج اليمن
الكلام هنا على المتعدي من غير باب ظن وأعلم وهو ضربان متعد إلى واحد نحو
ضربت زيدا ومتعد إلى اثنين نحو أعطيت زيدا درهما فالأصل في باب
أعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه كزيد من قولك أعطيت زيدا
درهما ومن في قولك ألبسن من زاركم نسج اليمن وقوله
ويلزم الأصل لموجب عرا ، وترك ذاك الأصل حتما قد يرى
يعني أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون لازما وذلك لأسباب
منها خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو حصر الثاني نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما
أو كون الأول ضميرا متصلا والثاني ظاهرا نحو أعطيتك درهما وقوله عرا أي وجد
وقوله وترك ذاك الأصل حتما قد يرى يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى



هذا مثال اعمال الثاني ولذلك اضمر في الاول فقيل يحسنان ويسيء ابناك وقد يعترض على هذا المثال
لاعمال الاول ولذلك اضمر في الثاني فقال اعتديا وهذا المثال متعين على جواز كونه من الكوفيين المثال
الاول ان مذهبهم منع الاضمار قبل الذكر في هذا الباب وحاصل مذهبهم ان الاول اذا طلب مرفوعا له
لم يجز اعمال الثاني والاضمار في الاول سواء طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسيء ابناك او منصوبا
نحو ضربني وضربت الزيدين **فان قلت** قد تقدم ان كلام الشيخ يقتضي اجازة اعمال الاول
واعمال الثاني وانما اختلفوا في الترجيح وقد ذكرت ان الكوفيين منعوا اعمال الثاني اذا طلب الاول
مرفوعا فكيف يكون الخلاف في الترجيح الا اذا طلب الاول منصوبا **قلت** انما منعوا اضمار المرفوع
في الاول وقد اجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف فاعل الاول واجاز الفراء اعماله بشرط
تاخير فاعل الاول فيكون على مذهب الكسائي يحسن ويسيء ابناك وضربني وضربت الزيدين وعلى
مذهب الفراء يحسن ويسيء ابناك هما وضربني وضربت الزيدين هما وقد اجاز الفراء ايضا
رفع الاسم بهما في نحو يحسن ويسيء ابناك وقد تقدم ذكر مذهبه اول الباب والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه من جواز الاضمار في هذا الباب لسماعه ذلك من العرب **فان قلت**
فقد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو شيء استخرجه على مذهبه **قلت** هو خلاف الظاهر وايضا
فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل
وليس هذا بضرورة لتمكنه من ان يقول جفوت ولم اجف الاخلاء فيعمل الاول ويحذف معمول الثاني لانه فضلة
وقوله

واين مع اول قد اهملا ... بمضمر لغير رفع اوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر ... واخرنه ان يكن هو الخبر

اي اذا اهمل الاول جاز ان يطلب مرفوعا او منصوبا فان طلب مرفوعا اضمر فيه خلافا للكوفيين كما سبق
وان طلب منصوبا فاما ان يكون فضلة او غير فضلة فان كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور لانه
مستغنى عنه ولا حاجة الى الاضمار قبل الذكر ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى ومن اثباته
قول الشاعر اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد
وواقع هنا مذهب الجمهور وان كان غير فضلة كالمفعول في باب ظن حذف ... به مؤخرا ليوم الاخبار

قبل الذكر وحذفه بما هو عمدة لما تقدم فيه فقال الشارح لا يجوز عند الجمع **قلت** كلام التسهيل
جوازه وقد حكى فيه ثلاثة مذاهب احدها الحذف كالمرفوع نحو ظنني وظننت زيدا قائما (ابن عصفور)
الثاني الاضمار مؤخرا كما جزم به المصنف الثالث حذفه لدلالة المفسر عليه قال ... وهذا اسهل
المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والفصل **تنبيهان** الاول قد فهم
مما ذكر ان كلامه هنا يخالف التسهيل من وجهين احدهما انه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله
غير خبر والثاني انه جزم هنا بتاخير الخبر ولم يجزم به في التسهيل بل اجاز التخيير الثاني ان قوله غير
خبر قد يوهم ان الضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا في باب كان يجب حذفه وليس كذلك بل الحق فيه
التفريق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير ولذلك قال الشارح ولو قال بدله
واخرنه ان يكن مفعول حسب ... وان يكن ذلك فاخره تصب للاجادة **قلت** قوله مفعول
مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف ايضا بل
يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف ولو قال بدله
ان كان فضلة حتم ... وغيرها تاخيره قد حتم للاجادة **وقوله**
واظهر ان يكن ضمير خبرا ... لغير ما يطابق المفسرا يعني ان الاضمار ممتنع اذا لم يطابق صاحب
الضمير خبر المفرد ومفسره مثنى وقد مثل لذلك بقوله نحو اظن ويظناني اخا ... زيدا و
عمرا اخوين في الرخا فزيدا وعمرا مفعول اول لاظن واخوين مفعوله الثاني والياء مفعول اول
ليظناني واخا مفعول ثان وهو خبر في الاصل فلو اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعول
الاخر فان جعل مطابقا للمفسر ثني فقيل اياهما ليظناني او لصاحبه وهو اول مفعول اظن فيلزم الاخبار
عن المفرد بالمثنى وان جعل مطابقا لصاحبه فقيل اياه فيلزم عود ضمير مفرد على مثنى وكلاهما غير
جائز عند البصريين فيتعين الاظهار خلافا للكوفيين في اجازتهم اضماره مطابقا لصاحبه وان خالف
المفسر وفي اجازتهم حذفه نحو اظن ويظناني زيدا وعمرا اخوين وعلى الاظهار تخرج هذه المسألة من الباب

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم ومفعول مطلق ومفعول له وفيه ومعه وهذا اول الكلام على ...

وقد اصلحه بعضهم بقوله
واخرنه ان يكن ليس عمدا ... كذا اذا ما العمدة اقتضاها
... يذكر حكم الفضلة ولو قال
واخرن في الفضل اول العمد ... واحذ به حتما ان يكن الفضلة
... وجوزه كما ...

الاربعة وبدا بالمطلق وسمي مطلقا لانه لم يقيد بالة بخلاف غيره وقوله

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن

مدلولا الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو معنى اسم ما سوى الخ فان اسم

مدلوليه هو الحدث كأمن من أمن فان أمن فعل يدل على الحدث والزمان والأمن اسم لذلك فهو مصدر

فان قلت هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان **قلت** لا بل بينهما عموم

وخصوص من وجه فقد يكون المفعول المطلق غير المصدر بل جاريا مجراه كأسماء المصدر والآلة وغيرها

مما لا ناصب له وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو يعجبني ضربك وقوله

بمثله أو فعل أو وصف نصب ... وكونه أصلا لهذين انتخب

مثال نصبه بمثله أي بمصدر قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ومثال نصبه بفعل وكلم الله

موسى تكليما ومثال نصبه بوصف والذاريات ذروا وينبغي ان يحمل قوله بمثله على المماثل

في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايماني تصديقا وقوله وكونه أصلا لهذين انتخب وكون المصدر

أصل الفعل والوصف هو المختار والفعل والوصف مشتقان منه وهو مذهب البصريين وخالف

بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع ومذهب الكوفيين ان الفعل هو الأصل

والمصدر مشتق منه وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر أصلان وليس احدهما مشتقا من الآخر

والصحيح مذهب البصريين لان الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان

وقوله **توكيدا أو نوعا يبين أو عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد**

المصدر يؤتى به مع ناصبه لثلاثة مواضع للتوكيد نحو سرت سيرا ويسمى المبهم والثانية بيان

عدد نحو سرت سيرتين ويسمى المعدود والثالثة بيان نوعه ويسمى المختص واختصاصه اما بالاضافة

نحو سير ذي رشد واما بصفة نحو سيرا شديدا واما بال نحو سرت السير الذي تعرف فهذه أقسام بعضهم

والظاهر ان المعدود مندرج تحت المختص كما فعل في التسهيل فالمصدر على قسمين مبهم ومختص

والمختص قسمان معدود وغير معدود وقوله **وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد**

كل الجد وافرح الجذل الذي المصدر قسمان مؤكد ومبين كما سبق اما المؤكد فينوب عنه

أحد ثلاثة أشياء الأول مرادفه نحو قعدت جلوسا وظاهر كلام المصنف ان نصبه بالفعل المذكور وهو

مذهب المازني ونقل عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه مقدر الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله

انبتكم من الارض نباتا فذكر الشارح فعلى هذا ناصبه المذكور وهو مذهب المازني ايضا ومذهب

الجمهور ان ناصبه مقدر كما سبق وزعم ابن خروف انه مذهب سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف نحو

قعدت جلوسا فنصبه بالظاهر وبين الملاقي نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنصبه بالمقدر وهو

قول حسن الثالث اسم مصدر غير علم نحو اغتسلت غسلا واما المبين فينوب عنه احد ثلاثة

عشر شيئا الأول نوع نحو رجعت القهقرى الثاني وصف نحو واذكر ربك كثيرا ومذهب سيبويه

في هذا ونحوه انه حال الثالث هيئة نحو يموت الكافر ميتة سوء الرابع آلة نحو ضربته سوطا

وهو مطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة الخامس كل نحو فلا تميلوا كل الميل

السادس بعض نحو ضربته بعض الضرب السابع ضمير نحو لا اعذبه احدا من العالمين الثامن

اسم اشارة نحو ضربته ذلك الضرب قال في شرح التسهيل والأجود ان يجعل المصدر تابعا له وظاهر

كلام سيبويه ان هذا يختص به التابع وقت كقوله ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا

أي اغتماض ليلة أرمد وهو عكس جعلته لطلوع الشمس الا انه قليل العاشر ما الاستفهامية

نحو ما تضرب زيدا الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فقم وذكر هذه الحادي عشر في التسهيل

الثاني عشر المرادف نحو افرح الجذل والخلاف في ناصبه كما تقدم الثالث عشر العدد نحو ضربته

ثلاث ضربات وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بررته برة وفجرته فجار وفي شرح

التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وقوله **وما لتوكيد فوحد أبدا**

لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وقوله **وثن واجمع غيره وأفردا**

غيره هو المختص معدودا كان أو غير معدود اما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه

قياسا واما غيره من المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف منهم من قاسه لاختلاف انواعه ومنهم

من منعه وهو ظاهر مذهب سيبويه وقوله **وحذف عامل المؤكد امتنع**

قال في شرح الكافية لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف

الا وقد نوزع في هذا وقوله **وما سواه لدليل متسع** الا ان يجوز حذف عامل المصدر سواء كان مؤكدا
كان او غير مؤكد اذا دل عليه دليل كقولك ضربتين او ضربا شديدا جوابا لمن قال اضربت وقد يجب الحذف وذلك اذا
كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله وقد نبه على ذلك بقوله **والحذف حتم مع آت بدلا من**
فعله كندلا اللذ كاندلا اي حذف العامل واجب مع مصدر آت بدلا من فعله كقول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب عن اندل وانما وجب حذف عامله لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه يقال ندل الشيء اذا
اختطفه وقوله **وما لتفصيل كإما منا عامله يحذف حيث عنا** اذا قصد بالمصدر
تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كقوله تعالى فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء اي
فاما تمنون منا واما تفادون فداء وقوله **كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند**
اذا ناب المصدر عن فعل لاسم عين مكرر نحو زيد سيرا سيرا او حصر نحو ما انت الا سيرا وجب حذف عامله
وجعل التكرير عوضا من اظهاره واقيم الحصر مقام التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والا
ظهار نحو زيد سيرا وزيد يسير سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو امرك سير فان المصدر يرتفع ويجعل خبرا
وقوله **ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا**
اي من الواجب حذف عامله قسم يسميه النحويون مؤكدا وهو نوعان مؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه ويسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه نفسها ومؤكد لغيره وهو الواقع بعد
جملة محتملة له ولغيره ويسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه غير الجملة فلا بد من جملة الا المؤكد
خلاف المؤكد فمثل المبتدا به وهو المؤكد لنفسه بقوله **فالمبتدا نحو له علي ألف عرفا**
اي اعترافا ومثل الثاني بقوله **والثان كابني انت حقا صرفا** وقوله

كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة

من الملتزم اضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط الاول ان يكون ان يكون بعد جملة الثاني
ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون حاوية فاعله الرابع ان تكون ما اشتملت عليه غير صالح
للعمل الخامس ان يكون المصدر مشعرا بالحدوث مثال ذلك له صوت صوت حمار فهذا قد استوفى الشروط

فان له صوت جملة وقد اشتملت على معنى المصدر وهو صوت وعلى فاعله وهو الهاء في له وليس فيه
صالحا للعمل في المصدر الذي اشتملت عليه الجملة لان من شروط اعمال المصدر غير الواقع بدلا من
فعله ان يقدر بان والفعل وحرف المصدر وقوله صوت حمار مشعر بالحدوث فالناصب له فعل واجب
الاضمار ومثله بقوله كلي بكا بكاء ذات عضلة فلو كان بعد مفرد لم يجز النصب نحو صوته صوت حمار ولو لم
تشتمل على معنى المصدر لم يعمل ولو لم تشتمل على عامله لضعف النصب نحو في الدار صوت صوت حمار ولو لم
يشعر انك اذا قلت فيها صوت علم ان فيها مصوتا ولو كان ما اشتملت عليه صالحا للعمل نحوله في كلاء
ذكاء الحكماء كان منصوبا نحو كما انه النصب لكونه ما قبله بمنزلة فعل مسند الى فاعل فقولك صوت بمنزلة
يصوت وليس قولك له كان بمنزلة هو يفعل وانما اخبر بانه في ذكاء فتنزل ذلك منزلة قولك له
ذكاء ذكاء الاسد والله اعلم

المفعول له

ينصب **مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن** هو علة الفعل ويجوز نصبه
بشروط الاول ان يكون مصدرا الثاني ان يتحد وقته ووقت عامله وهو المعلل به الثالث ان يتحد
فاعله ولو تقديرا مثال ما استوفى الشروط ضربته تاديبا وجد شكرا ومثال اتحاد
فاعلهما تقديرا قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وفي بعض هذه
الشروط خلاف ثم قال **وان شرط فقد فاجرره باللام** اي اذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب
جر ما علل به بالحرف الدال على التعليل وهو اللام وما يقوم مقامها وهي من وفي والباء فتقول
جئت للماء لانه ليس الماء بمصدر وجئتك اليوم للاكرام غدا لاختلاف الزمان واحسنت اليك
لاحسانك الي لاختلاف الفاعل وقوله **وليس يمتنع مع الشروط** ليس اجتماعها موجبا
للنصب بل مجوز له ثم هو بعد ذلك على ثلاثة مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستو فيه الامران
فاشار الى الاول بقوله **وقل ان يصحبها المجرد** يعني ان المجرد من ال والاضافة يترجح
نصبه وقل ان يصحب الحرف فقولك ضربته تاديبا ارجح من قولك للتاديب ومنع الجزولي جر المجرد
قيل ولم يقل به غيره واشار الى الثاني بقوله **والعكس في مصحوب ال وانشدوا لا اقعد**
الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء يعني ان الاكثر في المعرف بال جره بالحرف فقولك

ضربته للتأديب ارجح من قوله التأديب ثم ذكر شاهد النصب مع وجود ال من كلام العرب وسكت عن المضاف
فلم يعزه الى ارجح النصب ولا الى ارجح الجر مع انه مستو فيه الامران نحو جئتك ابتغاء
الخير ولابتغاء الخير **تنبيه** اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف
بال او بالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة وان اضافته
غير محضة **فان قلت** هل يجوز تقديم المفعول له على عامله **قلت** نعم يجوز سواء كان منصوبا
او مجرورا وهو مستفاد من قوله حلا زهدا اقتنع فمثل به مقدما والله اعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا وقت او مكان جنس يعم
في مخرج لوقت او مكان لم يضمن معناها نحو يومنا يوم مبارك ونحن في مكان حسن
وباطراد احترازا مما نصب بدخل من المكان المختص نحو دخلت الدار فهو منصوب
نصب المفعول به بعد نزع الخافض توسعا لا نصب الظرف اذ لو كان ظرفا لم يختص
بدخل لان الظرف لا يختص بعامل دون عامل بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث
يتعدى اليه كل فعل قال الشارح واذا كان كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه
بقيد الاطراد لانه يخرج بقولنا مضمن معنى في **قلت** وفي نصب المختص من
المكان ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض
توسعا كما سبق وهو مذهب الفارسي والمه ونسبه الى سيبويه الثاني انه
منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور
الثالث انه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب
الاخفش وهنا مثال لظرف المكان وازمنا مثال لظرف الزمان وقوله فانصبه
بالواقع فيه مظهرا او لا فانوه مقدرا يعني ان حكمه النصب وان الناصب هو
الواقع فيه من فعل او ما في معناه وان الناصب قد يكون ظاهرا نحو جلست
امام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مقدرا اما جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال

متى

متى قدمت او وجوبا كالواقع خبرا او صفة او حالا او صلة **وكل وقت قابل ذاك**
يعني ان جميع اسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها واما المعدود
فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان
غير معين كحين والمختص المعدود ما له مقدار معين من الزمان معلوم نحو
يومين والمختص غير المعدود كاعلام الايام وما اختص بال او الصفة او الاضافة
وقوله **وما يقبله المكان الا مبهما** يعني ان اسماء المكان لا تقبل الظرفية الا
اذا كانت مبهمة فان كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد وقوله
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى فمثل للمبهم بثلاثة
انواع الجهات نحو خلف وفوق وامام والمقادير نحو ميل وفرسخ وما صيغ من
اسم الحدث نحو مرمى ومذهب وظاهره ان هذه الانواع الثلاثة للمبهم اما
الجهات فلا اشكال في انها مبهمة واما المقادير فظاهر كلام الفارسي انها
داخلة تحت المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخلة تحته
وصحح بعضهم انها شبيهة بالمبهم لا مبهمة واما ما صيغ من اسم الحدث فالظا
هر انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية
قال فيه واما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا الا ما كان مبهما او
مشتقا من اسم الحدث فجعله قسيمه **قلت** وقد قسم الموضح الى مبهم
والى مختص وصرح بان المعدود من المختص وقياسه ان يجعل المعدود من الظرف
من المختص ايضا **فان قلت** ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ الخ **قلت**
ظاهر كلامه انه الفعل الاصطلاحي لقوله كمرمى الخ وليس ذلك بجيد لانه لم يصغ
من الفعل وانما صيغ من المصدر وان حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر
فهو صحيح لولا ان قوله من رمى يبعده منه **وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا**
لما في اصله معه اجتمع الاشارة الى ما اشتق من اسم الحدث يعني ان هذا

المنوع لا يكون ظرفا مقيسا الا اذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق نحو رميت
مرمى زيد وقعدت مقعد عمرو فلذا عُدّ من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة ونحوه
وتقدير قوله لما في اصله معه اجتمع لعامل اجتمع مع الظرف في اصله وهو اسم الحدث
فان قلت يخرج من كلامه نحو سر فجلوس مجلسك لان العامل فيه اصله
لا شيء اجتمع فيه مع اصله قلت هذا وان لم تشمله عبارته فقد تقدم ان
المصدر يعمل عمل فعله وما يرى ظرفا او غير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف كل من
ظرف الزمان وظرف المكان قسمان متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية
بل يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخرى نحو يوم وليلة من الزمان ويمين وشمال من المكان
وغير المتصرف ما لا يخرج عن الظرفية اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا الى شبهها
والمراد بشبه الظرفية الجر بمن وانما يثبت تصرف الظرف بالاخبار عنه والجر بغير من
في الاختيار لا لما من كثرة زيادتها فلا يعتد بها فلذلك حكم على قبل وبعد وعند
ولدى بعدم التصرف مع الجر بمن والى هذا اشار بقوله وغير ذي التصرف الذي لزم
ظرفية او شبهها من الكلم وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان
يكثر نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وشرط
ذلك افهام تعيين مكان او مقدار وذلك قليل في المكان كقوله جلست قرب
زيد وقصد عمرو اي مكان زيد ومكان قصد عمرو وكثير في الزمان نحو كان ذلك خفوق النجم
وطلوع الثريا اي وقت خفوق النجم ووقت طلوع الثريا وكثرته تقتضي القياس
عليه

المفعول معه

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه المفعول معه
هو الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع نحو سيري والطريق وهذا الباب
مقيس على الاصح وقد جمع ذلك من قوله في نحو قوله بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ناصب المفعول معه اما فعل نحو استوى

الماء

الماء والخشبة واما اسم يشبهه نحو زيد سائر والطريق ومذهب سيبويه انه
لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التنبيه والظرف والمخبر به واجاز
ابو علي في قول الشاعر هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل فيه هذا
وذهب الجرجاني الى ان ناصبه الواو نفسها لاختصاصها بالاسم ورد بانه لو
كانت ناصبة لاتصل الضمير به واشترط تقدم فعل او شبهه واليه اشار بقوله
لا بالواو وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو متفق
عليه واما تقدمه على مصاحبه نحو استوى والخشبة الماء فمذهب الجمهور
وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون
مضمر بعض العرب من كلامهم كيف انت وقصعة من ثريد واما انت وزيد برفع ما بعد
الواو على انها العاطفة وبعضهم ينصب على انها التي للمعية وما قبلها مرفوع
بفعل مضمر وهو الناصب لما بعدها والتقدير كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان
المقدرة ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه
على ثلاثة اقسام قسم يجوز العطف فيه والنصب على المعية والعطف ارجح وقسم
يجوز فيه الامران والنصب على المعية ارجح وقسم يمتنع فيه العطف فالاول
هو ما امكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى نحو
قمت انا وزيد وان شئت نصبت والثاني ما لم يمكن فيه العطف الا بضعف من
جهة اللفظ نحو قمت وزيد لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد
او فصل ضعيف او من جهة المعنى نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها التقدير
مع العطف لو تركت الناقة ترائم فصيلها وترك فصيلها لرضعها وهذا تكلف
وتكثير عبارة فهو ضعيف والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها
والثالث هو ما لم يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا فان العطف
مع المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي نحو سرت والجبل ما

لا يصلح للمشاركة وهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية ويمتنع العطف وقد أشار
إلى الأول بقوله والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق وإلى الثاني بقوله والنصب مختار
لدى ضعف النسق وإلى الثالث بقوله والنصب إن لم يجز العطف يجب وأما قوله
أو اعتقد إضمار عامل تصب فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون مخيرا فيما امتنع
عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره كقوله تعالى وعلا
فأجمعوا أمركم وشركاءكم فإنه لا يصح جعله معطوفا لأن أجمع بمعنى عزم ولا ينصب
إلا الأمر والكيد ونحوهما فلك أن تجعل شركاءكم مفعولا معه وأن تجعله مفعولا
به بفعل مقدر تقديره واجمعوا بمعنى من جمع ضد الفرق فينصب الشركاء ونحوه
وقد حكي أن أجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف والثاني أن يكون تنويعا
والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر
له عامل لأن المعية أيضا فيه ممتنعة كقوله . علفتها تبنا وماء باردا . فماء
منصوب بفعل مقدر تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه
على المعية لعدم المصاحبة ويجوز أن يجعل قوله أو اعتقد إضمار عامل شاملا للنصب
كما مثلنا وللجر كقولك مالك وزيد فهو جار لا بالعطف بل بإضمار الجار كما نص عليه
في شرح الكافية وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال

الاستثناء

الاستثناء الإخراج بإلا وبإحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا فالإخراج جنس
وبإلا وبإحدى أخواتها مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج تحقيقا المتصل
وبالمخرج تقديرا المنقطع كقوله تعالى ما لهم به من علم إلا اتباع الظن فإن الظن
وإن لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه إذ هو مستحضر بذكره
لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج إذا كان الاستثناء منقطعا
فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى فتأمله فإنه يدق هو قوله

ما استثنت

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ويجوز أن تكون ما موصولة وينتصب خبرها فهو مرفوع
وأن تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه
مذكورا ويقابله التفريغ يعني أن المستثنى بإلا في غير التفريغ ينتصب متصلا
كان أو منقطعا بعد موجب أو غيره إلا أن نصبه على ثلاثة أقسام واجب وجائز
مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلا أو منقطعا
مؤخرا أو مقدما نحو قام القوم إلا زيدا أو خرج القوم إلا حمارا وقام إلا زيدا القوم
والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي أو شبه نفي والمراد به النهي
والاستفهام المؤول بالنفي فمثال النفي ما فعلوه إلا قليل منهم ومثال
النهي لا يقم أحد إلا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب إلا الله وأكثر
ما يكون ذلك في هل ومن وجميع هذا يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه
ونصبه وجره بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين وإلى هذا أشار بقوله
وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل والراجح النصب هو المنقطع بعد نفي
فإن صح إغناؤه عن المستثنى منه فإن بني تميم يجيزون فيه النصب والإتباع
ويقرؤون إلا اتباع الظن وذكر بعض النحويين أن نصبه عندهم أرجح وأما
الحجازيون فالنصب عندهم واجب فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه
تعين نصبه عند الجميع وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبله إلى
الاسم الواقع بعده نحو ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر وجعل الحد منه
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله وانصب
ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع ولاكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه وبين
ما لا يصح وقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد يعني
أن المستثنى المقدم على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان أحدهما وهو
المختار نصبه على الاستثناء والثاني أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه

بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر
فيجعلون ناصرا بدلا وهو قليل ولذلك قال قد يأتي واحترز بقوله في النفي من ان
يكون المفرغ في الايجاب فانه واجب النصب كما سبق ولما فرغ من بيان التام
شرع في بيان المفرغ فقال وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما اي وان
يفرغ ما سبق الا لما بعدها فحكمه حكم ما لم يوجد الا معه نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ
لما بعد الا اعني زيدا فهو فاعل به كما لو عدمت وقيل ما قام زيد وقوله سابق اولى
من قوله في التسهيل العامل لان السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به وقد يكون
غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ماذا يعود الضمير في يكن
قلت يحتمل ان يعود على السابق اي يكون السابق في طلبه لما بعد الا كما
لو عدم الا وان يعود على ما من قوله لما بعد اي يكون ما بعد الا في تسلط ما قبل الا
عليه كما لو عدم تنبيهان الاول لا يكون التفريغ الا بعد نفي او شبهه
الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فاما قوله تعالى ان نظن الا
ظنا فمؤول ولما كانت الا قد تكون للتوكيد ولغير التوكيد نبه على ذلك بقوله
والغ الا ذات توكيد وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا
لما بعد الاولى فان صح استغناء الثاني عنه جعل بدلا وان لم يصح عطف بالواو فالاول
نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الفتى هو العلا والثاني نحو لا تمرر بهم الا زيدا او الا
عمرا وقد اجتمعا في قوله * ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله *
فان قلت ما المراد بالغائها قلت جعلها كانها لم تكن فلا تؤثر
في لفظ ولا معنى غير التوكيد ثم قال وان تكرر لا لتوكيد يعني بل لقصد استثناء
وحينئذ لا يخلو الكلام ان يكون مع تفريغ ما قبل الا من العوامل او مع تمامه
فهاتان حالتان اشار الى الاولى بقوله مع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد
مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني المراد بالعامل الاول الذي

النصب

النصب على الاستثناء فكانه قال دع النصب على الاستثناء بالا في واحد من
المستثنيين او المستثنيات وليس عن نصب سواه مغني اي سوى ذلك الواحد والحاصل
ان الا اذا تكررت لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغ شغل بواحد ونصب ما عداه
على الاستثناء نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا فقد علم من عبارته فوائد الاولى ان
الناصب للمستثنى هو الا لقوله بالا ونسبه في التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاع
في شرح الجرجاني والخلاف في ذلك شهير والثانية ان الاسم الذي يشتغل به العامل المفرغ
لا يلزم كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط او الاخر لقوله في واحد الا ان شغله
بالاقرب اولى والثالثة ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه مغن وهذا
اتم من قوله في التسهيل ونصب ما سواه فان قلت عبارته غير موفية بالمقصود
من ثلاثة اوجه احدها انه امر بترك التأثير بالا في واحد فعلم انه لا ينصب على الاستثناء
ولم يعلم ما يفعل به والثاني ان الحكم الذي ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثناء كل واحد
من متلوه وان امكن جعل كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام الا اخوتك الا زيدا والثالث
ان قوله وليس عن نصب سواه مغني ليس كذلك بل اذا رفع الاول جاز رفع ما بعده اذا
قصد به البدل قلت الجواب عن الاول انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل
به من قوله قبل يكن كما لو الا عدما وعن الثاني ان كلامه في تكرار الا مع اتحاد المستثنى
منه وعن الثالث انه اذا جعل بدلا كانت الا للتوكيد وليس من هذا القسم بل هو
مندرج في قوله والغ الا ذات توكيد ثم اشار الى الثانية بقوله ودون تفريغ مع التقدم
نصب الجميع احكم به والتزم مثال ذلك ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم ثم قال وانصب
لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا
وتأخر المستثنى على المستثنى منه نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ما له
مفردا نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا او يجوز رفع واحد منها على البدل لانه
بعد نفي وهو ارجح فان قلت هل يجوز رفع الجميع على الابدال قلت

في اجازة ذلك الابدي وظاهر كلام المص انه لا يبدل منهما الا واحد ثم مثل ذلك بقوله
كلم يفوا الا امرؤ الا علي يجوز رفع امرؤ على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انجر
ونصب علي ولكنه وقف على لغة ربيعة فحذف تنوين المنصوب والاصل الا عليا وقوله
وحكمها في القصد حكم الاول يعني في الدخول اذا كان الاستثناء من غير موجب وفي الخروج
ان كان موجبا **تنبيه** اذا كررت الا لغير التوكيد فتارة يمتنع استثناء كل
واحد من متلوه وتارة يمكن ولم يتكلم المص على الثاني لوضوحه وقد نبه عليه في الكافية
والتسهيل **ولما فرغ** من حكم المستثنى بالا شرع يذكر سائر ادوات الاستثناء فقال
واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا اصل غير ان تكون صفة دالة على مخالفة
موصوفها لحقيقة ما اضيفت اليه وقد تضمن معنى الا فيستثنى بها ولم يكن بد من جر ما
استثنته بالاضافة واعربت هي بما يستحق المستثنى بالا من نصب واجب نحو قام
القوم غير زيد وراجح نحو ما الزيد علم غير لكن ومرجوح نحو ما قام احد غير زيد ومن تاثير عامل
مفرغ نحو ما قام غير زيد فان **قلت** ان الاصح ناصب المستثنى عند المص فما ناصب
غير **قلت** ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء هذا
اختيار المص قال في شرح التسهيل وهو الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي
في التذكرة والمشهور ان انتصابها على حد انتصاب بعد الا فان **قلت** ظاهر
قوله معربا بما للمستثنى الخ الغاء جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل
قلت المفهوم من عبارته ان غير تعرب بالاعراب المنسوب للاستثناء من نصب
وغيره كما سبق وليس في ذلك ما يدل على الغاء جهة النصب **تنبيهان**
الاول قد تحمل الا على غير فيوصف بها وبما بعدها كما حملت غير على الا فاستثني بها
وللموصوف بالا شرطان ان يكون جمعا او شبهه وان يكون نكرة او معرفا بال الجنسية
فلا يوصف بها معرف محض ولا معرفة محضة وتفارق غيرا من وجهين احدهما ان
موصوفها لا يحذف وتقام مقامه فلا يقال جاءني الا زيد بخلاف غير والاخر انه لا يوصف

بها الا حيث يصح الاستثناء متصلا او منقطعا فلا يجوز عندي درهم الا جيد لانه
لا يصح فيه الاستثناء بخلاف غير قال في البسيط وهل يجوز فيه الحال كما جاز في
غير فيه نظر واجازه ابن السيد **الثاني** يجوز في المعطوف على المستثنى بغير
اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو بالجر على اللفظ
وبالنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا او تقول ما قام احد غير زيد وعمرو
بالجر والرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه انه من المعطوف على
الموضع وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم **الثالث** لا يجوز جر المعطوف
على المستثنى بالا في نحو قام القوم الا زيدا على معنى غير خلافا لبعضهم وما
استدل به مؤول وقوله ولسوى سوى سواء هذه ثلاث لغات وزاد بعضهم
اخرى وهي المد مع الكسر وظاهر كلامه انه يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام
الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة قال ابن عصفور في الشرح الصغير لم
يشرب منها معنى الا سوى المكسورة السين فان استثني بما عداها فبالقياس
عليها وقوله اجعلا على الاصح ما لغير جعلا اي اجعل لسوى واختيها ما جعل
لغير من كونها تجر المستثنى وتعرب باعراب ما بعد الا على ما سبق في غير من
التفصيل والتمثيل لانها بمعنى غير واشار بقوله على الاصح الى مذهب سيبويه
واكثر البصريين وهو انها ظرف ولا يتصرف الا في الشعر ونقل عن الفراء قال سيبويه
بعد ان مثل بقوله ما اتاني القوم سواك زعم الخليل ان هذا كقولك اتاني القوم
مكانك الا ان في سواك معنى الاستثناء هـ قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية
فيها مجازا لم يتصرفوا فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو جاءني
الذي سواك وانما اخترنا خلاف ما ذهبوا اليه قال في شرح الكافية لامرين احدهما اجماع
اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا احد منهم
يقول ان سوى عبارة عن زمان او مكان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم

ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نظما ونثرا خلاف ذلك وفيه في شرح
التسهيل من الاستشهاد على تصرفها واجاب عن استدلالهم بوقوعها
صلة كونها ظرفا واجازا ان يكون موقعها بعد الموصول رفعا على انها خبر مبتدا مضمر
وان يكون نصبا على انه حال وقبله ثبت مضمرا قال ويقوي هذا الوجه قول من قال
رايت الذي سواءك بالنصب قال واما ان يجعل سواءك بعد الموصول خبر مبتدا مضمر
على ان يكون مبنيا لابهامه واضافته الى مبني كما فعل بغير في قوله الخ بقيس في
حين يابى غيره: قلت هذه خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه وهو منقول عن
الزجاج ولقائل ان يقول ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه اما ما ذكره من اجماع
اهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل وقد تقدم واما ما استشهد به من
النظم فلا حجة فيه لان سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر وقد انشد
سيبويه بعضه ولم يذكر من تصرفه في النثر الا ما جرى في الحديث وقول بعض العرب
اتاني سواءك حكاه الفراء واما الجرمي فقد تقدم انه لا يعتد به في اخراج الظرف
عن عدم التصرف واما اتاني سواءك فهو اقوى ما احتج به وقال في البسيط قال
البصريون هذا من الشاذ قلت وكلام حاكيه اعني الفراء يدل على شذوذه
بانه قال سواءك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك لا تستعمل اسماء مرفوعة
ثم قال وربما رفعوا قال ابو مروان اتاني سواءك واما تجويزه كون سواءك بعد
الموصول خبر مبتدا مضمر فضعيف لان فيه حذف صدر الصلة من غير طول ولو
كان كذلك لجاز في غيره فصيحا كما جاز في سوى فقولهم رايت الذي سواءك بالنصب
يضعفه واما ما ادعى من بنائه لابهامه واضافته الى مبني فبعيد وقد ضعف
في باب الاضافة من شرح التسهيل القول ببناء مثل ذلك واما تقديره ثبت فلا
ينبغي بعده وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية الا ان الظاهر عدم لزومها
لكثرة تصرفها في الشعر ولما حكاه الفراء فهو اذا ظرف متصرف استعمل

ظرفا

ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري وقوله في
الكافية وما نع تصرفه من عدا ظرفا يوهم ان كل من قال بظرفيته قال بمنع
تصرفه وليس كذلك بل المذاهب ثلاثة والله اعلم فان قلت ظاهر قوله
ما لغير مساواتها لغير في جميع الاحكام وليس كذلك بل افترقا في امرين
الاول ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح
وبالتنوين بخلاف سوى والثاني ان سوى تقع صلة للموصول في فصيح الكلام
قلت انما سوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى واعرابها بما بعد
الا لا في جميع الاحكام فان قلت يلزمه ان يجوز في المعطوف على
المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير قلت لا يبعد ان يلزمه
قياسا وقوله في التسهيل وتساويها مطلقا سوى بعد ذكر جواز اعتبار
المعنى في المعطوف على مجرور غير ظاهر في اجازته قوله واستثن ناصبا بليس
وخلا وبعدا وبيكون بعد لا اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما فلهذا
وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام
والمعنى ليس هو اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على البعض المفهوم
من الكلام السابق ولذلك كان مفردا والتقدير ليس هو اي ليس فعلهم فعل
زيد بحذف المضاف ورد بانه لا يطرد وفي الارتشاف قال ابن مالك وصاحب
البسيط هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه وهو مخالف لما اتفق
عليه البصريون والكوفيون من ان الفاعل مضمر لا محذوف قلت
قد صرح في شرح الكافية بان اسمها ضمير مستتر وقوله في التسهيل واسمها
مضاف الى مضمر المستثنى منه لازم الحذف يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر
ويمكن ان يكون تجوز في التعبير عن الاضمار بالحذف فان قلت هل لجملتي
ليس ولا يكون في الاستثناء محل من الاعراب قلت في ذلك خلاف قيل هما

في موضع نصب على الحال وقيل لا محل لهما وصححه ابن عصفور واما عدا وخلا فقد ثبت
بالنقل الصحيح عن العرب انهما ينصبان المستثنى ويجرانه فتقول قام القوم عدا
زيدًا او عدا زيدٍ وخلا عمرًا او خلا عمرٍو وقد اشار الى جواز جر المستثنى بهما بقوله واجرر
بسابقي يكون ان ترد وهما خلا وعدا فان قلت هل الارجح نصب المستثنى بهما
او جره قلت لا اشكال في ان النصب بعدا ارجح لان فعليتها الزم ولذلك التزم
سيبويه فعلية عدا ولم يحك حرفيتها واما خلا فالنصب بها ارجح ايضا قيل ولم
يعرف سيبويه الجر بها وليس كذلك بل ذكر سيبويه بها الجر ايضا وقال الاخفش في
الاوسط كل العرب يجرون بخلا وقد زعموا انه ينصب بها وذلك لا يعرف هـ وهو خلاف
المشهور وقوله وبعد ما انصب نحو ما عدا زيدًا وما خلا عمرًا وانما تعين النصب بعد ما
لانها مصدرية فتعينت فعليتها لانها لا يليها حرف جر وتعين النصب بعد ما هو
مذهب البصريين وحكى الجرمي جر ما استثني بما خلا وما عدا في الشرح عن بعض
العرب واليه الاشارة بقوله وانجرار قد يرد واجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في
كتاب الشعر اعلم وعلى هذا فما زائدة لا مصدرية وقوله وحيث جرا فهما حرفان
يعني مجردين من ما او مقرونين بها فان قلت باي شيء يتعلقان اذا كانا
حرفين قلت قيل بالفعل او معنى الفعل فموضعهما نصب وقيل هما في
موضع نصب على تمام الكلام وقوله كما هما ان نصبا فعلان يعني مجردين من ما ومقرونين
بها وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه
واكثر البصريين ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
وبه جزم في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي انه يحذف كما تقدم في اسم ليس
ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدًا ان جعل تقديره عدا بعضهم
زيدًا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وان صح اطلاق البعض على الكل الا
واحدا ولا يحسن لقلته في الاستعمال فالاجود ان يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى

منه

منه فيقدر في قاموا عدا زيدًا جاوز قيامهم زيدًا قيل ولا يطرد اذ يتخلف في نحو
القوم اخوتك عدا زيدًا الا انه لم يتقدم فعل ولا ما جرى مجراه وينبغي الا يجوز تقدير يـ
جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام لان البعض عندهم لا يقع الا على ما
دون النصف والصحيح جواز وقوعه على النصف وعلى اكثر منه كقوله ه داينت
اروى والديون تقضى فمطلت بعضا وادت بعضا ه وذهب الفراء الى ان فاعلهما
ضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام اي عدا من قام زيدًا فان قلت
هل لجملتي عدا وخلا محل من الاعراب قلت ان وقعتا صلة لما فلا محل لهما والا
فقولان كما تقدم في ليس وصحح ابن عصفور انهما لا محل لهما كما صححه في ليس ولا يكون
فان قلت اذا وقعتا صلة لما المصدرية فما موضع المصدر المؤول من الاعراب
قلت نصب بلا خلاف وانما اختلفوا في وجه نصبه فقال السيرافي هو مصدر
موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وذهب ابن خروف الى ان انتصابه
على الاستثناء انتصاب غير وقيل انتصابه على الظرفية لوقتية اي وقت مجاوزتهم وقوله
وكخلا حاشا ولا تصحب ما يعني ان حاشا مثل خلا يجوز نصب المستثنى بها وجره فان
نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا وان جرت كانت حرفا
والكلام على ما تتعلق به كالكلام على خلا وفرق بينهما الا في ثلاثة اوجه الاول ان الفراء
ذهب الى ان حاشا فعل ولا فاعل لها والنصب بعدها انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه
ذلك في خلا وعدا قيل ويحكى القول بفعليتهما الثاني ان الجر بحاشا هو الاكثر بخلاف
عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها لانه لم يحفظه وقد ثبت
بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه المازني والمبرد
والزجاج الثالث ان حاشا لا تصحب ما بخلاف عدا وخلا قال سيبويه لو قلت اتوني ما حا
شا زيدًا لم يكن كلاما وقد اجازه بعضهم على قلة وقال في التسهيل وربما قيل ما حاشا
وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة رضي

الله عنها وأنشد بعضهم على ذلك: رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا
نحن أفضلهم فعالا. وقوله وقيل حاش وحشا احفظهما ظاهره أن هاتين
اللغتين في حاشا التي يستثنى بها وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في حاشا
التي للتنزيه وهي التي يليها المجرور باللام نحو حاش لله وقرئ باللغات الثلاث
وأقلها حشا وهذه التي يليها المجرور ليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف
بل هي إما فعل وهو مذهب المبرد وإما اسم فينتصب انتصاب المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود حاشا الله بالإضافة
مثل سبحان الله وقراءة أبي السمال حاشًا لله بالتنوين مثل رعيا لزيد والوجه
في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى.

الحال

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب. الحال تذكر وتؤنث وقوله
وصف كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو لله دره فارسا من
التمييز وقوله فضلة أخرج الخبر والفضلة ما يجوز الاستغناء عنه إلا لعارض فلا
يعترض بالحال في مثل ضربي زيدا قائما فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر
وقوله منتصب أخرج النعت لأنه لازم النصب والنعت تابع للمنعوت وقوله
مفهم في حال أي في حال كذا أخرج لله دره فارسا فإن التمييز تقديره بمن لا بفي
وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع لأنه يشمل النعت غير مسلم لخروجه
بقيد لزوم النصب. تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد
تجيء زائدة فإن نحي عاملها كقوله: فما انبعثت بمزؤود ولا وكل. ونوزع
في ذلك وذكر في باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة دخلت على
حال ومثله بقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيا
للمجهول وفيه نظر. قوله كفردا أذهب مثال وفهم منه جواز تقديم الحال على

عاملها

عاملها وسيأتي. وقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا. كون الحال
منتقلا أي غير لازم لصاحبه ومشتقا أي مصوغا من مصدر ليدل على متصف غالبا
لا واجبا فمن ورودها لازما وخلق الإنسان ضعيفا ومن ورودها غير مشتق فانفروا ثبات
أو انفروا جميعا وقوله اجتمع اللزوم والجمود في قولهم هذا خاتمك حديدا أو هذه
جبتك خزا وهذا من أمثلة سيبويه وفصل بعضهم في الأقوال في الحال فقسمها إلى
مبينة ومؤكدة فالمبينة لا بد أن تكون منتقلة أو مشبهة بالمنتقلة نحو خلق زيد
أشهل لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل والمؤكدة يجوز أن تكون غير منتقلة
قوله ويكثر الجمود في سعر. اعلم أنه يكثر جمود الحال إذا كان مؤولا بالمشتق تأولا
غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو بعه مدا بكذا أي مسعرا أو مفاعلة نحو
بعته يدا بيد أي مناجزة أو تشبيه نحو كر زيد أسدا أي مثل أسد وترتيب نحو
ادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين وفي نصب الثاني أقوال والمختار أنه وما قبله منصوبان
بالعامل المتقدم لأن مجموعهما هو الحال ونظيرهما في الخبر الرمان حلو حامض وأصالة
نحو أأسجد لمن خلقت طينا أو فرعية نحو وتنحتون من الجبال بيوتا وهي حال مقدرة
أو تنويع نحو هذا مالك ذهبا أو حريرا أو واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه
رطبا أو بنعت نحو فتمثل لها بشرا سويا وقد اندرج ذلك تحت قوله وفي مبدي
تأول بلا تكلف كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد أسدا أي كأسد. فإن قلت
الدال على السعر مندرج في ذلك وقد أفرده بالذكر قلت هو من باب عطف
العام على الخاص. قوله والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد
لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا وقد
يجيء على صورة المعرف بأل فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول أو بالإضافة
فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو طلبته جهدك وطاقتك واجتهد وحدك أي منفردا وإذا
قلت في المتعدي ضربت زيدا وحده فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل أي ضربته في حال

إيجاد لهذا الضرب وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه بأن وقوع
المصدر موضع اسم الفاعل أكثر ورجح ابن طلحة كونه حالا من المفعول قال لأنه إذا أراد
الفاعل قال فريته وحدي وفي وحده أقوال الأول مذهب سيبويه أنه اسم موضوع موضع
المصدر الموضوع موضع الحال فوحده في موضع إيجاد في موضع موحد والثاني أنه مصدر أوحد
وهو محذوف الزوائد وإليه ذهب أبو الفتح والثالث أنه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين
القولين فهو مصدر في موضع الحال والرابع ذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرف كقول
العرب زيد وحده والمعنى زيد في موضع التفرد وأجاز هشام في قولهم زيد وحده وجهين
أحدهما ما قاله يونس والآخر أن يكون مصدر الفعل مقدرا هو الخبر كما قالوا زيد إقبالا أي
يقبل إقبالا وقد حكى الأصمعي وحد يحد فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل **تنبيه**
ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة
وقاسوا على نحو ادخلوا الأول فالأول وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة إذا كان
فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة فأجازوا عبد الله المحسن أفضل منه المسيء قوله
ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى ثم
ادعهن يأتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا وقولهم قتلته صبرا وطلع زيد بغتة وهو
كثير ومع كثرته فنقل إجماع الحريفيين على قصره على السماع وإن اختلفوا في التخريج إلا المبرد
فإنه أجاز القياس فقيل عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة واستثنى ثلاثة
في التسهيل لا تقصر على السماع الأول قولهم أنت الرجل علما فيجوز أن تقول أنت الرجل
أدبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل وفي الارتشاف ويحتمل عندي أن يكون
تمييزا الثاني نحو زهير شعرا قال في الارتشاف والأظهر أن يكون تمييزا الثالث أما علما فعالم
تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير علم والناصب
لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما
يذكر إنسان في حال علم فالذي وصف عالم ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها

الضمير

الضمير المستتر فيه وهي على هذا حال مؤكدة والتقدير مهما يذكر من شيء فالمذكور عالم
في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله نحو أما علما فهو ذو علم تعين أن يكون
العامل هو فعل الشرط فلو كان المصدر التالي أما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول
له وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب
الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال في شرح التسهيل وهذا القول عندي أولى
بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب **تنبيهان** الأول مذهب
سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال أنه هو الحال وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول
مطلق وعامله المحذوف هو الحال وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق وعامله
المحذوف هو الحال وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله
وليس في موضع الحال وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف فقدر في أتيته
ركضا إتيان ركض وقد أسايرها أو قبلها أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذا ركض
وكذا أسايرها **الثاني** في قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة تنبيه على وقوع المصدر
المعرفة حالا بقلة وهو ضربان علم جنس كقول العرب جاءت الخيل بداد أي متفرقة ونكرة
أي متبددة وذو أداة كقوله فأرسلها العراك ولم يذدها فتؤول على زيادة أل وفيه
وفي نحوه ثلاثة مذاهب أحدها أنه مصدر في موضع الحال وهو مذهب سيبويه والثاني أنه
مفعول بفعل مقدر أي تعترك العراك وهو مذهب الفارسي والثالث أنه مفعول
لحال محذوفة أي معتركة العراك وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت لمصدر
محذوف وليس بحال أي الإرسال العراك وأنشد ثعلب أي فأوردها العراك وزعم
أنه مفعول ثان لأوردها ونقل عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها ثم
انتقل إلى صاحب الحال فقال وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ مِنْ
بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا وذلك لشبهه
بالمبتدأ وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد ينكر في غير المواضع الآتية قليلا حكى سيبويه

وجعله مقيسا من غير شرط وان كان الاتباع اقوى والقياس قول يونس والخليل
خلافا لمن قال لا يجوز في غير الموصوف الاسماء اما ما لم يتقدم عليه وقوله ان لم يتاخر
يعني عن الحال نحو هذا قائما رجل مثل به سيبويه واما نحو فيها قائما رجل فيفهم
من كلام سيبويه ان صاحب الحال هو المبتدا لا الضمير المستكن في الخبر كما ذهب
اليه بعضهم قال في شرح التسهيل وقول سيبويه هو الصحيح لانه خبر في المعنى
فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله لاخفاهما قيل وهذا يستقيم لو تساويا في التعريف
وزعم ابن خروف ان الضمير اذا كان جارا ومجرورا او ظرفا لا خبر فيه عند سيبويه والفراء
الا اذا تاخر و قوله يخصص يعني باضافة نحو سواء للسائلين او وصف نحو فيها
يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا لمن شرطه وصفين ولو قيل ان الحال من الضمير
في الوصف لكان اولى و قوله او يبين من بعد نفي اي يظهر بعد نفي كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم خلافا للزمخشري في جعله الجملة صفة
لقرية و قوله او مضاهيه يعني مشابه النفي وهو النهي والاستفهام فالنهي
كقوله .. لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام .. والاستفهام ..
كقوله .. يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا ..
و مثل النهي بقوله لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فهذه مسوغات على
التفصيل و زاد في التسهيل ثلاثة احدها ان يكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو
وكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو رفعت توهم التبعية
والثاني ان يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا الثالث اشتراك
المعرفة مع النكرة في الحال نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين وقد جعل
سيبويه لهذه بابا و قوله وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ .. أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ
وَرَدْ صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور فتقدمها على المرفوع والمنصوب
جائز عند البصريين ما لم يمنع من ذلك مانع كالحصر ومنع الكوفيون تقدمها
على

على المرفوع الظاهر فقيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا
تقدمها على المنصوب الظاهر ايضا فقيل مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا واما
المجرور بالاضافة لم يجز تقدم الحال عليه باجماع قال في شرح التسهيل فان كانت
الاضافة غير محضة جاز كقوله هذا ملتوتا السويق شارب الان او غدا وان كان
مجرورا بحرف لم يجز تقدم الحال عليه عند اكثر المحققين قال المص والصحيح جوازه
لثبوته سماعا ولضعف دليل المنع الا ان تقدمه ضعيف مع جوازه وفصل
الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بك او كان الحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند جاز والا امتنع و استدل المص بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس وبابيات ظاهرة فيما ادعاه فان قلت
اطلق في قوله بحرف وينبغي ان يقيد بغير الزائد لانه موضع الخلاف قلت
العذر له لان الزائد لا يعتد به فلذلك اهمل التنبيه عليه لوضوحه .. .. ..
فان قلت على ما يعود الضمير في ابوا قلت ظاهره انه يعود على
النحويين ولا يصح حمله على ذلك لان منهم من اجازه وقد نقل الجواز عن الفارسي
وابن كيسان وابن برهان على ان ابن الانباري نقل الاجماع على المنع
فتعين صرف الضمير الى الاكثر فان قلت قوله ولا امنعه يوهم انه انفرد
بجوازه قلت ولا يلزم من قوله ولا امنعه انفراده والمراد ولا امنعه وفاقا
لمن اجازه لانه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع فان قلت قوله فقد
ورد دعوى لم يقم عليها دليل اذ لم يرد نص في ذلك لان الاية التي استدل
بها والابيات محتملة للتاويل قلت ظاهرها يدل على دعواه
والاحتمال في بعضها بعيد جدا ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس وليس
هذا موضع الكلام على الاية ولا على الابيات و قوله وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ
لَهْ .. إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ .. أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا .. أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا

تنبيه: حاصل هذين البيتين انه لا يجوز الحال من المضاف اليه الا في ثلاثة مواضع
الاول اذا كان المضاف عاملا في الحال نحو الى الله مرجعكم جميعا وهذا جائز قال في
شرح التسهيل بلا خلاف الثاني ان يكون المضاف جزء المضاف اليه نحو ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا فان اخوانا حال من الضمير المخفوض بالاضافة
الثالث ان يكون مثل جزء المضاف اليه في صحة الاستغناء عنه نحو فاتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا فلو لم يكن احد الثلاثة لم يجز قال في شرح التسهيل بلا
خلاف نحو ضربت غلام هند جالسة وحكى غيره عن بعض اجازته وتوزع المص
في اجازة الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا او نحوه لان ما استدل به لا حجة
فيه لاحتمال كون الحال على المدح وحنيفا حال من ملة وذكر على معنى الدين
فان قلت على ما يعود الضمير في قوله عمله **قلت** على الحال
اي اذا اقتضى المضاف نصب الحال **وقوله** والحال ان ينصب بفعل صرفا او
صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد
دعا يجوز تقديم الحال على عاملها اذا كان متصرفا كمخلصا زيد دعا خلافا
للجرمي في منع تقديمها مطلقا والاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل
وهو كمثال المص ولبعضهم في منع تقديم المؤكد ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية
المصدرة بالواو نحو والشمس كالعقد جاء زيد ونص ابن اصبغ على انه لا يمتنع
عند الجمهور او صفة تشبه الفعل المتصرف بقبول العلامة الفرعية كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا راحل ونص سيبويه
على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه واحترز بقوله صرفا من غير
المتصرف نحو ما احسن هندا متبرجة فلا يجوز تقديمها عليه لضعفه ومن
افعل التفضيل فانه لا يقبل العلامة الفرعية مطلقا فجعل موافقا للجامد
في منع تقديم الحال عليه وجواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط

بعدم

بعدم المانع كوقوعه صلة لال او حرف مصدري وقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا
حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكان لا يجوز تقديم الحال على عاملها اذا
كان جامدا ضمن معنى مشتق وذلك انواع الاول اسم الاشارة نحو تلك الثاني
حرف التمني نحو ليت الثالث حرف التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي نحو لعل
الخامس حرف التنبيه نحو ها السادس اما نحو اما علما فعالم السابع
الاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما انت جارة واجاز فيه الفارسي
الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود به الكمال نحو هذا الرجل علما التاسع
المشبه نحو هذا زهير شعرا نص المص على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا
للسهيلي في اسم الاشارة وله ولابي العالية في حرف التشبيه ولبعضهم في كان
ووافق الزمخشري وابن عصفور في ليت ولعل وصحح بعضهم ان ليت ولعل وباقي
الحروف لا يعمل الا كان وكاف التشبيه وتقدم بيان العامل بعد اما في الحال
ونسبة العمل الى اما مجاز وقد اندرج تحت قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا
حروفه نوع عاشر وهو الظرف وعديله اذا ضمن معنى الاستقرار فانهما يعملان
في الحال وفي هذه ثلاثة احوال تاخير ولا اشكال في جوازه وتقديم الحال على الجملة
نحو قائما زيد في الدار وهذا لا يجوز قال في شرح الكافية باجماع تبعا لابن
طاهر واجاز الاخفش في قولهم فداك ابي وامي ان يكون حالا والعامل لك واجاز
ابن برهان التقديم اذا كانت الحال ظرفا قال في شرحه قوله تعالى هنالك الولاية
لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو عامل في هنالك
وتوسط وله صورتان احداهما ان يكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر
نحو في الدار قائما زيد والخلاف في جوازه والاخرى بالعكس وهو المشار اليه بقوله
ونَدَرْ نحو سعيد مستقرا في هجر وفيها مذاهب المنع مطلقا وبه قال جمهور
البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز

بيوتهم خاوية بخاوية حال [illegible] والعامل فيها اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه

بمعنى انبه [illegible] وهو اسم فعل [illegible] نحو ليت هندا [illegible] والعامل فيها [illegible] دون حروفه

بفعله ان كان كفرحا او حرف جر وبضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل
والجواز ان كانت من مضمر نحو انت قائما في الدار وهو مذهب الكوفيين فهذه
اربعة مذاهب وقوله ونحو زيد ظاهرا انه لا يقاس عليه وصرح الشارح بذلك
فقال ما جاء مسموعا حفظ ولم يقس وهو خلاف ما ذهب اليه في التسهيل
واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وبقول ابن عباس
نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريا بمكة وبأبيات
منها قول النابغة: رهط ابن كوز محقبي ادراعهم فيهم ورهط ربيعة ابن
حذار: وتأول المانعون وليس هذا موضع بسطه وقوله ونحو زيد انفع من عمرو
معانا مستجاز لن يهن لما كان لافعل التفضيل مزية على الجامد بتضمن حروف
رجح عليه فاغتفر توسطه بين حاليه نحو قول المصنف فجعل معانا حالا من الضمير
المستتر في انفع ومعانا حالا من عمرو والعامل فيهما انفع على المختار وهو
مذهب سيبويه والمازني وطائفة وقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد
فاعلم وغير مفرد وهاتان صورتان مثال الاولى جاء زيد راكبا مسرعا
فهما حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم
يكن العامل افعل التفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فمسرعا
عندهم في المثال نعت لراكبا او حال من الضمير في راكب والثانية قد يكون
لجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وقد تكون بتفريق وله طريقان احدهما
ان يلي كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا والثانية ان يولي كل
واحد صاحبه فان لم تكن قرينة تعين الاول للثاني والثاني للاول لا تتصل احدهما
خلافا لمن عكس وان وجدت قرينة عمل عليها نحو: خرجت بها امشي تجر
وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل: وقوله وعامل الحال بها قد اكدا في نحو
لا تعث في الارض مفسدا: الحال نوعان مبينة ومؤكدة خلافا للفراء والمبرد

والتسهيل

والسهيلي في انكارهم المؤكدة ثم المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون
الجملة فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظا وهو الغالب نحو ولا تعثوا
في الارض مفسدين وقد توافقه معنى ولفظا وهو قليل كقوله تعالى وعلا
وارسلناك للناس رسولا والمؤكدة للجملة شرطها ان تدل على معنى لازم او
شبيه باللازم في تقدم العلم بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودا محضا
نحو قوله: انا ابن دارة معروفا بها نسبي: وهل بدارة يا للناس من عار: :.
فان قلت اطلق في قوله وان تؤكد جملة ولم يشترط تعريف جزءيها ولا
جمودهما قلت اما اشتراط التعريف فقد فهم من قوله مؤكدة
لانها انما تؤكد شيئا عرف واما اشتراط الجمود فقد فهم من قوله وان تؤكد جملة
لانه اذا كان احد الجزءين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت مؤكدة
لعاملها لا لمضمون الجملة ولهذا جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك
عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة معنى لا لفظا
قال لان الاب والحق صالحان للعمل وقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها
يعني بعد الجملة ويقدر باحقه او اعرفه ان كان المخبر عنه غيرا نا وان كان
انا فيقدر باحق واعرف او اعرفني ويكون عاملها مقدرا هو الصحيح وهو مذهب
سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولا بمسمى وخلافا لابن
خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمنا تنبيها فان قلت هل اضمار
العامل في هذه الحال واجب او جائز قلت بل واجب وتوضيح ذلك من جهة
بالاضمار وقوله ولفظها يؤخر يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على
احد جزءيها لشبهها بالتوكيد ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز
آخر بالتقديم فان قلت قد تقدم ان الحال نوعان مبينة ومؤكدة
وقد ذكر النحويون انواعا اخر وهي المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية

نحو رأيت زيدا أمس ضاحكا والمقدرة نحو رأيت رجلا معه صقر صائدا به غدا
والمحكية نحو لسانا ذا عربيا **قلت** لا يخرج هذا عن النوعين السابقين ولما كان
أصل الحال الإفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله **وموضع الحال تجيء جمله**
ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان الأول أن تكون خبرية فإذا وقعت طلبية فعلى
القول كالنعت كقول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله أي مقولا فيهم اخبر
تقله وفي البسيط جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه إنشاء نحو تركته عبد الله قم إليه
الثاني أن لا تفتتح بدليل استقبال كان وحروف التنفيس ثم مثل فقال **كجاء زيد**
وهو ناو رحلة ثم قال **وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو**
خلت يعني أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينئذ اشتمالها
على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو نحو جاء زيد يضحك ولا يجوز ويضحك
لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم **تنبيه**
يشترط في خلوها من الواو مع الإثبات شرط آخر وهو أن يعرى من قد ذكره في شرح
فإن قرن بها قال الشارح لزمته الواو نحو وقد تعلمون أني رسول الله إليكم
وقوله وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا يعني أن الجملة
المصدرة بالمضارع المثبت العاري من قد إذا وردت بالواو نوي على الأصح بعدها في
بعد الواو مبتدأ أو اجعل المضارع خبرا عنه ليصير جملة اسمية كقولهم قمت
وأصك عينيه أي وأنا أصك عينيه **وقوله وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر**
أو بهما الخ قدمه هو الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسواها
يشمل الجملة الاسمية مثبتة ومنفية والفعلية المصدرة بالفعل المضارع المنفي
والماضي مثبتا ومنفيا ومعنى قوله بواو أو بمضمر أو بهما جواز الأوجه الثلاثة وليس
على إطلاقه فلا بد من تفصيل أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لزم فيها
الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وكذلك إذا عطفت على

حال

حال كقوله تعالى بياتا أو هم قائلون وإن كانت غير معطوفة ولا مؤكدة جازت
الثلاثة إلا أن الأكثر مجيئها بالواو ومع الضمير وأقل منها انفراد الواو وأقل منهما
انفراد الضمير وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للزمخشري وقبله الفراء
بل هو فصيح وقد جعل في الكشاف قوله تعالى بعضكم لبعض عدو ولا معقب
لحكمه في موضع نصب على الحال وأما المصدرة بالمضارع المنفي فإن كان النافي لا
فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو فإن ورد بالواو تؤول على إضمار
المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في شرح
وقول الشارح وقد يجيء بالواو والضمير ظاهره عدم التأويل وإن كان النافي
غير لا جازت الأوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما والقياس يقتضي أن وما
وأما إن فلا مدخل لها هنا وذكر في التسهيل أن المضارع المنفي بما لا يغني فيه
الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما طلعت الشمس وأما
المصدرة بالماضي المثبت فإن كان تاليا لإلا نحو إلا كانوا به يستهزءون أو متلوا
بأو كقوله كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا أو أداة
الشرط نحو لأضربن زيدا ذهب أو مكث لزم الضمير والخلو من الواو وامتنع دخول
قد وقوله متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها
نادر وإن كان الحال مؤكدة نحو أبو بكر الخليفة علمه الناس تركت الواو أيضا وإن
كانت غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة فإن انفردت الواو لزمته قد نحو
فجئت وقد نضت للنوم ثيابها وإن انفرد الضمير واجتمعا جاز إثبات قد
وحذفها فهي أربع صور وترتيبها في الكثرة جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد
قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل
من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل وذهب قوم منهم الفراء والمبرد
وأبو علي إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدرة والمختار أنه لا يحتاج

الى تقدير لكثرة ما ورد من ذلك واما المصدرة بالماضي المنفي فيجوز فيها
الاوجه الثلاثة وقد تركنا تمثيل هذه المسائل لوضوحها وخشية الاطالة
وقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل • وبعض ما يحذف ذكره حظل يعني ان
عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب فالجائز ما حذف لحضور
معناه كقولك للراحل رشيدا مهديا او لتقدم ذكرها في الاستفهام او غيره
كقولك راكبا لمن قال كيف جئت والواجب اذا جرت مثلا كقولهم حظيين بنات
صلفين كنات اي عرفتهم او بينتهما ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة
بالفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا او نائبا عن الخبر
نحو ضربي العبد قائما او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل نحو اتميميا مرة وقيسيا
اخرى والى هذا اشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل **التمييز**

اسم بمعنى من مبين نكرة اسم جنس بمعنى من يخرج ما سوى التمييز والمشبه
بالمفعول نحو الحسن الوجه واسم لا التبرئة نحو لا رجل ونحو ذنبا من قولك
استغفر الله ذنبا فكل ذلك يتناول التمييز في انه على معنى من ومبين
يخرج اسم لا والمنصوب باستغفرت ونكرة يخرج المشبه بالمفعول به وذهب
الكوفيون وابن الطراوة الى جواز التعريف فيه وما اوهم ذلك تأول عند
البصريين ثم ذكر حكمه فقال ينصب تمييزا بما قد فسره فهم من قوله بما قد
فسره ان عامل التمييز هو ما قبله من المبهمات المفتقرة اليه **واقول**
التمييز نوعان تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل بالحقيقة نحو رطل زيتا
وعشرين درهما ولا خلاف في ان العامل في هذا النوع مميزه كما ذكر والثاني تمييز
الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة او شبهها وعامل هذا النوع عند
سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو الفاعل او ما جرى مجراه من مصدر
ووصف واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وعجبت من طيب زيد نفسا وزيد

طيب

طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي
انتصب عنها لا الفعل وما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين
فان قلت ظاهر قوله بما قد فسره يقتضي موافقة من جعل العامل
في هذا النوع هو الجملة لان التمييز لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجراه **قلت**
لا يصح كلامه على ذلك لنصه في غير هذا الموضع على ان عامله الفعل وقد
صرح بذلك اخر الباب **فان قلت** كيف يصح ان الفعل في قوله بما قد
فسره **قلت** لما كان التمييز قد رفع نسبة ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله
فكانه رفع الابهام عنه وفسره فيصح بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز المفرد
بقوله كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا المفرد الذي يميزه التمييز
اما مقدار وهو الممسوح كشبر ارضا او المكيل نحو قفيز برا او الموزون نحو منوين
عسلا او معدود وذلك نحو خمسة عشر رجلا وجعله بعضهم من المقادير او شبه
غيرية نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو لنا امثالها شاء او تعجبا نحو لله دره
فارسا وانما اقتصر في هذا البيت على التمثيل بالمقادير لكثرة التمييز
انتصابا عنه ثم قال وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها كمد حنطة غذا •
الاشارة بذي الى المثل السابقة او نحوها وهو ما دل على مساحة او كيل او وزن
فيجوز في ذلك تمييزه باضافته الى التمييز فتقول شبر ارض وقفيز بر ومنوا عسل
وقد مثل بقوله كمد حنطة غذا ثم قال والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل
ملء الارض ذهبا يعني جواز جر التمييز بالاضافة مشروط بخلو المميز من اضافته
الى غير التمييز فان اضيف الى غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا
فان قلت ما فائدة الشرط في قوله ان كان **قلت** التنبيه على
ان التمييز المضاف له حالتان احداهما ان لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه فهذا
يجب نصبه كالمثال المذكور اذ لو قيل فيه لي ملء ذهب لم يستقم المعنى

والاخرى ان يدعى الاستغناء عنه فيصح جره بالاضافة لان حذف المضاف اليه غير ممتنع
نحو زيد اشجع الناس رجلا فلك في هذا ان تقول هو اشجع رجل **فان قلت**
كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبا وقد ذكر بعد جواز جره بمن
قلت يعني بشرط خلوه من من وذلك مفهوم من قوله ان كان مثل
ملء الارض ذهبا اي ان كان المثال المذكور مثل هذا في امتناع استغنائه عن
المضاف اليه وتجرده من من **فان قلت** لم لم يذكر هنا تمييز العدد
قلت لان له بابا يذكر فيه ثم انتقل الى بيان موضعين من تمييز الجملة
فقال والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلى منزلا النكرة
الواقعة بعد افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل في المعنى وهو السببي
وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا نحو انت اعلى منزلا لانه يصلح
لذلك فتقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والاخر لا يكون
فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يصلح وضع بعض
موضع افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فيحسن
فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان
يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا وقوله
وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم بابي بكر ابا ما اكرمه ابا وغيره ذلك
من الصيغ الدالة على التعجب نحو لله دره فارسا قال في شرح الكافية والمراد
بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عن ابي بكر صاحبه
ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى من وبعضه لا يصلح لمباشرتها وبعضه
يصلح بين ذلك بقوله واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى
كطب نفسا تفد اي يجوز في كل تمييز ان يجر بمن الا تمييز العدد وما كان فاعلا
في المعنى فانهما لا يجران فلا يجوز عندك عشرون من درهم ولا طاب زيد من نفس

ويجوز فيما سواها نحو عندي قفيز من بر **فان قلت** هذا الضابط
غير مستقيم من اوجه الاول ان تمييز العدد لا يمتنع جره بمن مطلقا لاكن
بشرط الجمع نحو عندي عشرون من الدراهم الثاني انه اطلق فيما هو فاعل
في المعنى وهو مقيد قال الشارح لا يجوز جره بمن الا في تعجب او شبهه كقولهم
لله دره فارسا وقول الشاعر في تغيره فلم يعدل سواء فنعم المرء من
رجل تهامي الثالث ان اجازته جر غير هذين النوعين ليس على اطلاقه بل
يستثنى من ذلك ما كان منقولا من المفعول نحو فجرنا الارض عيونا **قلت**
اما الاول فلا يرد لان تمييز العدد اذا جمع لم يبق تمييزا اصطلاحا فان شرطه
الافراد واما الثاني فهو على اطلاقه ولا نسلم صحة استثناء الشارح لان التمييز
في نحو لله دره فارسا ونعم المرء من رجل تهامي تمييز مفرد لا تمييز جملة ويلزم
الشارح جواز الجر بمن في نحو زيد احسن وجها لانه في تعجب وقد نص غير المص
على منعه واما الثالث فالظاهر وروده ولا يقال لعل المص لا يثبت
المنقول من المفعول كالشلوبين فان المص اثبته في شرح التسهيل **فان
قلت** ما معنى من الداخلة على التمييز **قلت** هي
للتبعيض قال الشلوبين يجوز ان تكون بعد المقادير وما اشبهها زائدة عند
سيبويه بمنزلتها في ما جاءني من رجل قال الا ان المشهور من مذهب النحاة
ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا في غير الموجب **قلت** قال في الارتشاف ويدل
على صحة ذلك يعني الزيادة انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة
طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وعامل التمييز
قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا عامل التمييز ان لم يكن فعلا
متصرفا لم يجز تقديم التمييز عليه قال المص بالاجماع واما قوله ونارنا لم ير نارا
مثلها قد علمت ذاك معد كلها فضرورة وتاوله بعضهم على ان الرؤية

علمية ونارا مفعول ثان نحو وان كان فعلا متصرفا ففيه خلاف ذهب سيبويه والفراء واكثر
البصريين والكوفيين الى منع تقديمه عليه وفي غيره والمنع تقديمه عليه على الا
وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جواز ذلك ووافقهم المص
لوروده في السماع كقوله: أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادي
جهارا. وابيات اخر فان قلت ظاهر قوله نزرا سبقا انه قليل لا يقاس
عليه قلت بل هو عنده مقيس وما قاله في غيره وارد عليه كان ما ذكره
من التمييز قد يسبق الفعل المتصرف ليس على اطلاقه اذ لنا فعل متصرف
ولا يسبقه التمييز باجماع وهو كفى في نحو كفى بزيد ناصرا او هو عند المص
منتصب عن تمام الجملة **حروف الجر** ص هاك حروف الجر وهي من الى
حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا
ولعل ومتى ش هذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكل منها تفصيل
يأتي الا خلا وحاشا وعدا فان حكمها تقدم في الاستثناء والا كي ولعل ومتى
لغرابة الجر بهن اما كي فتجر ثلاثة اشياء الاول ما الاستفهامية في السؤال
عن العلة نحو كيمه بمعنى لمه الثاني ما المصدرية مع صلتها في قوله
اذا انت لم تنفع فضر وانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع. فهو نظير الثالث ان
وصلتها في قوله كيما ان تغر وتخدعا. واما لعل فتجر في لغة عقيل ثابتة اللام
ومحذوفته ومفتوحة الاخر ومكسورته خلافا لمن انكر الجر بها واما متى فتجر
في لغة هذيل بمعنى من ومن كلامهم اخرجها متى كمه اي من كمه
تنبيه عد بعضهم من حروف الجر هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة
القطع اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم **قال** في التسهيل وليس الجر
في التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان
ايمن الله في القسم حرف جر وشذ في ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم

نحو

نحو مُ الله وجعلها في التسهيل بقية ايمن قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها
من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء ان لات تجر الزمان وقرئ ولات حين بالجر
وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى من والصحيح انه اسم كما قال الناظم فعـلا
بله رويد ناصبين وذهب سيبويه الى ان لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل
نحو لولاك ولولاي وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الضمير بعدها في موضع
رفع استعير ضمير الجر للرفع قوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى
والكاف والواو ورب والتا ش حروف الجر نوعان نوع يجر الظاهر فقط ونوع يجر
الظاهر والمضمر فالاول هو الاحرف المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى
والثاني ما عداها قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا يعني ان مذ ومنذ لا يجران الا
الزمان وسيأتي الكلام عليهما وبرب منكرا يعني ان رب لا تجر الا نكرة وسيأتي جرها
على الضمير واجاز بعضهم ان تجر المعرف بال وانشد ربما الجامل المؤبل
فيهم بخفض الجامل ومعنته فان صحت الرواية حمل على زيادة ال وشذ رب
اخيه ورب ابيه وربه واحد امه واختلف في معنى رب فقيل للتكثير وقيل
للتقليل ونسب كل منهما الى سيبويه وقيل تكون لهما وقيل هي حرف
اثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير وفي التسهيل والتقليل بها نادر وقوله
والتاء لله ورب ش يعني ان التاء مختصة باسم الله تعالى نحو تالله تفتؤا وحكى
الاخفش دخولها على الرب قالوا ترب الكعبة وقال ايضا تالرحمن وتحياتك
وهو شاذ وقيل انها بدل من واو القسم قوله وما رووا من نحو ربه فتى
نزر انشد الناظم انه فيه ورد فيه دخول رب على المضمر وانه قليل ومنه قول الشاعر
ش وربه عطبا انقذت من عطبه وروي وربه عطب بالجر على نية من وهو
شاذ **فان قلت** انما ورد ذلك النحويون على انه صحيح مقيس وقد
قال نزر **قلت** لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر ويؤيده قوله

في الكافية وقس عليه تنبيهان الاول ذهب البصريون الى ان الضمير
المجرور بربّ يلزم افراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد وحكى الكوفيون
مطابقته ايضا الثاني اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة والى هذا ذهب الكثير
وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور وقوله كذا كها ونحوه أتى اشار به
الى ان الكاف تجر ضمير الغايب قليلا كقول الراجز وامّ أوعال كها أو
أقربا واشار بقوله كذا كها الى القلة وهو عند غيره من الضرورة وقد شذ
دخول الكاف على ضميري المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت كي وقول
الشاعر وإذا الحرب شمّرت لم تكن كي والكاف في كي مكسورة وقد دخلت ايضا
على ضمير الرفع والنصب كقولهم ما انا كانت ولا انت كانا والنصب قوله ولم
يأسر كإياك اسير وجعله في التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغايب
المتصل قيل وفيه نظر بل الظاهر انه اكثر وهو مسموع وإن قلت لم اشار
بقوله ونحوه اتى قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اشار الى ما ورد
من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشنفرى لئن كان
من جن لابرح طارقا وان كان انسا ماكها الانس تفعل ولا حجة في قوله وكا
ترى بطلا ولا جلا بلاء كه ولا كهن الا حاظلا على الاتصال لانه يحتمل ان يكون اصله
كهو والثاني ان يكون اشار الى انه قد ورد دخول بعض الاحرف المختصة بالظاهر
على الضمير كما ورد دخول الكاف عليه كقول الشاعر فلا والله لا يلقى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو عند البصريين ضرورة وقوله بعّض وبيّن
وابتدئ في الامكنة بمن وقد تأتي لبدء الازمنة شرع في بيان معاني هذه
الحروف فبدأ بمن وذكر لها في هذا البيت ثلاث معان الاول التبعيض نحو ومن
الناس من يقول آمنا بالله وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض الثاني
بيان الجنس نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يصح

موضعها

موضعها الثالث ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى وقد تكون لابتداء الغاية في الزمان وهو الصحيح لكثرته
نظما ونثرا وتاويل ما هو كثير ليس بجيد واليه ذهب الناظم ولهذا قال وقد
تأتي لبدء الازمنة تنبيه لم يثبتوا في من ان تكون لانتهاء الغاية
واختلفوا في التبعيض والتبيين اما التبعيض فذهب اليه الجمهور وجعله
ابن عصفور ونحاه المبرد والاخفش الاصغر وابن السراج وطايفة من الحذاق
والسهيلي وقالوا انما هي لابتداء الغاية وان ساير المعاني التي ذكروها
راجعة الى هذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في كتب المعربين وقال
به جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكره المغاربة وقوله وزيد في نفي
وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر لزيادة من عند جمهور البصريين
شرطان الاول ان تكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام
والثاني ان يكون مجرورها نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنهي
لا يقم من احد والاستفهام هل من خالق غير الله ومثل النفي بقوله ما لباغ
من مفر واجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد
كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في
التسهيل قال في شرحه لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا تنبيهان
الاول فائدة زيادتها تنصيص العموم او مجرد التوكيد فالاول مع نكرة
لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل والثاني مع النكرة المختصة به الثاني
لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما الاستفهام فلا يحفظ
الا مع هل قال في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بها نظر وصرح بمنعه
بعضهم مع كيف ونحوها وقوله للانتها حتى ولام وإلى مثال حتى حتى مطلع
الفجر ومثال الى فنظرة الى ميسرة ومثال اللام فسقناه لبلد ميت

ودلالة اللام على الانتهاء قليل بخلاف حتى والى فان **قلت** ايهما امكن في ذلك **قلت** الى لدخولها فيما لا تدخل فيه حتى فان المجرور بحتى يلزم ان يكون آخر جزء او ملاقي آخر جزء بخلاف الى فلو قلت سرت النهار حتى نصفه لم يجز ولو قلت الى نصفه لجاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافقه في شرح الكافية وخالفه في التسهيل ولم يشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء واستدل بقوله … عينت ليلة فما زلت حتى … نصفها راجيا فعدت يؤوسا … وفيه نظر **تنبيه** اختلف في المجرور بحتى فقيل للانتهاء فلا يدخل فيما قبلها الا بقرينة واليه ذهب المغاربة وذهب المص الى ان الانتهاء قد يكون به فيدخل وقد يكون عنده فلا يدخل وزعم ان سيبويه والفراء اشارا الى ذلك وحكي عن ثعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج وقال في الايضاح وذهب المبرد وابو بكر بن السراج وابو علي الى انه داخل وقال الفراء والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح وصرح سيبويه بان ما بعدها داخل ولا بد لانه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف ايضا في المجرور بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة يدخل **وقوله** ومن وباء يفهمان بدلا علامة ذلك ان يصلح في موضعها بدل مثال من قوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون ومثال الباء قوله عليه الصلاة والسلام لا يسرني بها حمر النعم **وقوله** الشاعر … فليت لي بهم قوما اذا ركبوا … شنوا الاغارة فرسانا وركبانا … **وقوله** واللام للملك وشبهه نحو المال لزيد وشبهه نحو ادوم لك ما تدوم لي ويدخل فيه الاستحقاق لانه مثله في شرح الكافية بنحو السرج للفرس وجعله في التسهيل مغايرا لشبه الملك **وقوله** وفي تعدية ايضا نحو وهب لي من لدنك وليا **وقوله** وتعليل نحو لتحكم بين الناس بما اراك الله **وقوله** قفي اي تبع **وقوله** وزيد يعني اللام وما تزاد الا مع مفعول به لمتعد

الى

الى واحد وزيادتها ضربان قياسية وهي ان تزاد تقوية لعامل ضعف بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بالفرعية نحو فعال لما يريد وغير قياسية وهي في غير ذلك نحو ردف لكم وقد اول على التضمين **وقوله** والظرفية استبن ببا نحو زيد بالبصرة **وقوله** وفي نحو زيد في المسجد وهي الاصل وبها تفسر باء الظرفية **وقوله** وقد يبينان السببا قال في التسهيل باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو استند الاخراج الى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله سبحانه فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قال وباء التعليل هي التي يصلح في موضعها غالبا اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم من الذين هادوا وفيه اختصار وكان التعليل والسبب عنده غيره واحد فلذلك لم يذكر باء التعليل وادراجه باء الاستعانة في باء السببية مما انفرد به واحترز بقوله غالبا من قولهم غضبت لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت به وهو ميت ومثل الشارح السببية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا واتبع الشرح الكافية ومثل في السببية بقوله لمسكم فيما افضتم وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل **وقوله** بالبا استعن مثل بباء الاستعانة في شرح الكافية بقوله كتبت بالقلم وتقدم ان ادراجه لذلك في السببية **وقوله** عد نحو ذهب الله بنورهم وباء التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في ايصال الفعل اللازم الى المفعول به قال المص وقد وجدت في المتعدي الى واحد نحو دفعت بعض الناس ببعض **وقوله** عوض باء العوض هي الداخلة على الاثمان

والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف وكافأت الاحسان بضعف وتسمى باء
المقابلة كما ذكر في التسهيل وقوله الصق الالصاق هو معناها الاصلي ولم يذكر
لها سيبويه غيره وقال المغاربة الباء غير الزائدة لا تكون الا للالصاق حقيقة
او مجازا وقد تتجرد لهذا المعنى وقد ينضم لها مع ذلك معنى اخر ومن امثلة
الالصاق وصلت هاذا بهذا وقوله ومثل مع نحو ونحن نسبح بحمدك وتسمى باء
المصاحبة وعلامتها ان يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال
كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اي مع الحق ومحقا وقوله ومن
بعض التي للتبعيض نحو يشرب بها عباد الله قيل وهو مذهب كوفي وذكر الفارسي
في التذكرة وتبعهم القتبي وروى ذلك عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر ثم
ترفعت فقال في شرح التسهيل والاحسن ان يضمن شربن معنى روين
وقوله وعن بها انطق نحو ويوم تشقق السماء بالغمام ومثله يسعى
نورهم بين ايديهم وبايمانهم اي وعن ايمانهم كذا قال الاخفش ومثله فسل
به خبيرا وكونها بمعنى عن بعد السؤال منقول عن الكوفيين والشلوبين
تاوله على انها باء السببية اي فسل بسببه وتاوله بعضهم على التضمين
اي فاعتن او فاهتم به لان السؤال عن الشيء اهتمام به وقوله ومعنى
في يعني الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان واول
على التضمين اي تتقول وقوله وعن اي تكون للمجاوزة بمعنى عن كقوله اذا
رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني قال في شرح التسهيل
وعلى الواقعة بعد خفي وتعذر واستحال وغضب واشباهها قيل وهو
مذهب كوفي وقال به القتبي وتاوله غيرهم وقوله بعن تجاوزا عنى من
قد عني يعني ان الاكثر في استعمالها المجاوزة ولذلك عدي بها صد
واعرض ونحوهما فالواردة من فلان لان المروي مجاوز لمن اخذ عنه وقوله

وقد

وقد تجي موضع بعد وعلى يعني عن نحو لتركبن طبقا عن طبق وقوله وعلى
اي وقد تجي عن موضع على نحو قوله وهو ذو الاصبع العدواني لاه ابن
عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني وجعل المص منه قوله
بخل عنه والاصل عليه وقوله كما على موضع عن قد جعلا يعني ان كلا واحدة
منهما وضعت موضع الاخرى وتفهم تمثيله وقال بعض النحويين لو كانت
لها معاني هاذه الاحرف جاز ان تقع حيث تقع هذه الحروف قال فوجب
تاويل ما ذكروه بمعنى يخالف معنى المجاوزة وقوله شبه بكاف هذا
اشهر معاني الكاف وقوله وبها التعليل قد يعني نحو واذكروه كما هداكم
قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة وقوله وزائدا للتوكيد
ورد نحو ليس كمثله شيء قيل ويحتمل ان يكون مثل بمعنى صفة فلا تكون
زائدة ومثل قد يراد بها الصفة وقوله واستعمل اسما استعمالها اسما
مخصوص عند سيبويه بالشعر نحو ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب
فيه العين طورا وترتقي واشار الاخفش في الاختيار واليه ذهب المصنف
وهو ظاهر كلام الفارسي وشيخ ابو جعفر من مضاف قال انها اسم بكل لانها
بمعنى مثل وتاول بعضهم ما ورد من دخول من حروف الجر عليها والاضافة
والاسناد على حذف الموصوف وقوله وكذا عن وعلى اما عن فتكون اسما
اذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر الا بمن كقوله فقلت للركب لما ان علا
بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل ونكر جرها بعلى في قوله على عن يميني
مرت الطير سنحا ولاكن حديثا ما حديث الرواحل قال بعضهم ومن نحو
دع عنك نهبا صيح في حجراته وصف سنوح واليمين كبيع واما على
فذهب قوم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا
وزعموا ان ذلك مذهب سيبويه ومشهور مذهب البصريين انها حرف

جر وتكون اسما إذا دخل عليها من نحو: غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل
وعن قيض بزيزاء مجهل، وفي مثل هون عليك وزعم الفراء ومن وافقه من
الكوفيين أن عن وعلى إذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتهما وزعموا
أن من تدخل على حروف الجر كلها سوى في والباء واللام وفي قوله من أجل ذا
عليهما من دخلا أي من أجل ثبوت اسميتهما في دخول حرف الجر عليهما وخص
من بالذكر لانفرادها بذلك وتقدم جر عن بعلى. تنبيه: عن بعد دخول
من بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق. وقوله: ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا
الفعل كجئت مذ دعا. اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال الأول أن يليهما اسم مفرد
مرفوع نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب الأول
أنهما مبتدآن والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والمعنى
في المعرفة أول أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة أمد انقطاع الرؤية
يومان والثاني أنهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بيني
وبين لقائه يومان وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين والثالث أن
المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر أي قد مضى يوم الجمعة أو يومان وهما
ظرفان مضافان إلى جملة وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلي
والمصنف في التسهيل والثاني أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو ما زال مذ
عقدت يداه إزاره. وقد تكون اسمية كقوله مذ أنا يافع وفي ذلك مذهبان
أحدهما أن مذ ومنذ ظرفان مضافان إلى جملة وهو المختار وصرح سيبويه
به الثاني أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير
مذ زمان عقدت ومنذ زمان أنا يافع وهو مذهب الأخفش ولا يكونان
عنده إلا مبتدأين واختاره ابن عصفور والثالث أن يليهما اسم مجرور
كقوله: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * ورسم عفت آياته منذ أزمان

وفي ذلك مذهبان أحدهما أنهما حرفا جر وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح والثاني
أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما. وقد أشار في النظم إلى الأحوال الثلاثة. فإن
قلت: لا تؤخذ أحكامها من عبارته. قلت: أما الأول فالمفهوم من قوله
رفعا أنهما مبتدآن لا أنهما الرافعان لما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما لأن المبتدأ
رافع للخبر على الأصح وأما الثاني فيفهم من ظاهر قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان
مضافان إلى الجملة لأن من جعلهما في ذلك مبتدأين قدر بعدهما زمانا وهو
الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظا وأما الثالث فقد عدهما مع حروف الجر فيما تقدم
والحاصل أنهما قبل المرفوع مبتدآن وقبل الفعل ظرفان وقبل المجرور حرفان
وهذا المختار وهو ما اختاره في التسهيل. فإن قلت: لم قال أو أوليا الجملة حتى
يعم الجملة الاسمية. قلت: هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل
أنه الكثير. فإن قلت: شرط المرفوع بعدهما والمجرور بهما أن يكون
اسم زمان ولم ينبه عليه. قلت: بل نص عليه أول الباب ثم أشار إلى
معناهما بقوله: وإن يجرا في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن يعني
أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وللظرفية إن جرا حاضرا
نحو ما رأيته مذ يومنا وزاد في التسهيل أنهما يكونان بمعنى من وإلى معا
فيدخلان على الابتداء والانتهاء وضابط ذلك أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما
بمعنى من أو على حاضر معرفة فهما بمعنى في أو على نكرة فهما بمعنى من وإلى
معا نحو ما رأيته مذ أربعة أيام. وقوله: وبعد من وعن وباء زيد ما مثال زيادتها بعد من
مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة. وقوله: فلم يعق عن عمل قد
علما يعني أن ما لم تكفهما عن العمل وهو الحق كما في الآيات المذكورة وذكر في التسهيل
أن ما قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التقليل نحو لبما قد ترى وأنت خطيب وقال
في الكافية وزيد بعد من وعن والباء ما وقد تزاد الهاء ما كربما ونوزع في ذلك

وقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف يعني ان ما قد تزاد
بعد رب والكاف كافة وغير كافة مثالها كافة ربما يود الذين كفروا وقول الشاعر
لعمرك انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وانما زاد ابن يسعون كون ما في ربما
يود الذين كفروا نكرة موصوفة اي رب ود يوده وا جاز غيره في البيت كون ما مصدرية
على مذهب من اجاز وصلها بالاسمية ومثالها غير كافة ربما ضربة بسيف صقيل
وقول الاخر وكما الناس مجروم عليه وجارم بجر ضربة والناس فان قلت ما الاغلب
على ما بعد رب والكاف قلت يفهم من قوله وقد ان الكف هو الاغلب وصرح به
في الكافية وقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل مثاله
بعد بل قول رؤبة بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه وبعد
الفاء قوله فحور قد لهوت بهن عين وبعد الواو قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
علي بانواع الهموم ليبتلي وقد تجر مع حذفها دونهن كقوله رسم دار وقفت في
طلله كدت اقضي الحياة من جلله وفي التسهيل ويجر برب محذوفة بعد الفاء
كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ونوزع في كونه كثيرا بعد الفاء
الا ان اراد بالنسبة الى بل وليس الجر بالفاء وبل قال في التسهيل باتفاق وحكى ابن
عصفور الاتفاق وفي الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما
مناب رب واما الواو فمذهب المبرد والكوفيين ان الجر بها والصحيح انه برب المضمرة
وهو مذهب البصريين وقوله وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا
الجر بسوى رب محذوفة ضربان مطرد وغير مطرد فالمطرد في مواضع الاول لفظ الجلالة في
القسم دون عوض الثاني المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الثالث الا رجل
جزاه الله خيرا في جواب الا من رجل الرابع بعد كم الاستفهامية اذا جرت بالحرف نحو بكم
درهم اشتريته خلافا للزجاج في قوله ان الجر بالاضافة الخامس ما تضمن في جواب

مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت السادس في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل
بلا نحو ما لحب جلد ان يهجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا الثامن في المعطوف على ما تضمنه
بحرف منفصل بلو ذكر ابو الحسن في المسائل انه يقال جيء بزيد او عمرو ولو كليهما
قال المص واوجه من هذا المثال جيء بزيد وعمرو ولو احدهما لان المعنى ان يكون
ما بعد لو ادنى التاسع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه نحو امررت بزيد فيقول
ازيد ابن عمرو وحكاه الاخفش في المسائل العاشر في المقرون بهلا بعد ما تضمنه كان
يقال جئت بدرهم فيقول فهلا دينار قاله الاخفش وهذا اخير الحادي عشر
في المقرون بان بعد ما تضمنه نحو امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو واجازه يونس
وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب
بعد الواو وعلم بذلك اطراده الثاني عشر في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمن
حكى يونس مررت برجل الا صالح فطالح على تقدير ان لا امرر بصالح فقد مررت بطالح
جميع هذه المواضع مطردة يقاس عليها عند المص والغير مطرد قرر المغاربة انه
لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في باب القسم وفي باب كم على خلاف واما غير
المطرد فسمع منه ابيات منها قول الشاعر اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت
كليب بالاكف الاصابع قال في التسهيل ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو اشارت
كليب بالاكف الاصابع

الاضافة

نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا شمل قوله نونا تلي
الاعراب نون المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما نحو رايت غلاميك
وخادميك واقبض اثنتيك وعشريك واحترز من نون لا تلي الاعراب نحو نون
مسكين وسنين في لغة من اعربه بالحركات فانها لا تحذف للاضافة وشمل قوله او
تنوينا الظاهر كقوله كطور سينا والمقدر كقولهم في دراهم هذه دراهمك

قاله في شرح الكافية **تنبيه** يفهم من اقتصاره على التنوين والنون ان غيرهما
لا يحذف وقد تحذف تاء التانيث قال في الكافية وحذف تاء التانيث فيه يرد في كلمات
سمعت فلا تزد ومنه قراءة بعضهم لاعدوا له عده اي عدته وظاهر كلام الفراء انه
قياس وجعل منه واقام الصلوة والثاني اجري الجار له اقوال احدها انه المضاف والثاني
انه الحرف المنوي والثالث معنى الاضافة والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لاتصال
الضمير به ولا تتصل الا بعاملها وقوله وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما
سوى ذينك يعني ان الاضافة ثلاثة اقسام الاول مقدرة بمن وضابطه ان يكون المضاف
بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل
ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وفي
اضافة الاعداد الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذهب
الفارسي انها مقدرة باللام فان اضيف عدد الى عدد نحو ثلاث مائة اتفقا على انها
بمن فان لم يصلح اطلاق اسمه عليه نحو يد زيد فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن
كيسان الى انها بمعنى من الثاني مقدرة بفي وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا
وقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار قال اه واغفل كثير من النحويين الاضافة
بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح اه ومن عبد القاهر اثبت
اضافة بمعنى في ومن ذلك قولنا فلان ثبت الغدر والغدر المكان الصلب ومذهب
الجمهور ان الاضافة لا تقدر بغير من واللام ونحو بل مكر الليل والنهار مقدر باللام
عندهم في التوسع الثالث مقدر باللام وهو ما سوى النوعين المتقدمين
وتقدير اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها
نحو يد زيد ولذلك خصت بالاقحام نحو يا بؤس للحرب وذهب ابن الضايع الى
ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وفي الارتشاف والذي اذهب اليه ان
الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على

نية وقوله واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا يعني ان المضاف يتخصص
بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد
هذا ان كانت الاضافة معنوية فان كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله
وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل يفعل هو الفعل
المضارع يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل المضارع في كونه
بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه لان اضافته غير محضة
لا تفيد الا التخفيف اللفظي **فان قلت** هل تقدر اللام في الاضافة
اللفظية **قلت** لا اذ ليست على معنى حرف مما سبق خلافا لبعض
المتاخرين في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف
الى المنصوب على معنى اللام واستدل بان وصلها الى المفعول باللام شايع
في فصيح الكلام **ورد** بانه لا يطرد في الصفة المشبهة ثم مثل فقال كرب
راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل فرب راجينا مثال لاسم
الفاعل وعظيم الامل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة ومروع القلب
مثال لاسم المفعول ثم قال وذي الاضافة اسمها لفظية سميت بذلك لان
فائدتها في اللفظ وتسمى ايضا مجازية وغير محضة ثم قال وتلك محضة
ومعنوية يعني ان التي تفيد التخصيص او التعريف تسمى محضة لانها
خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لان فائدتها في المعنى
تنبيهات الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان اضافة
المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة والصحيح انها محضة لورود السماع
بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت
فيك عذولا وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة افعل التفضيل
غير محضة والصحيح انها محضة لانه ينعت بالمعرفة ونص سيبويه على ان

ان اضافته محضة وذهب الفارسي ومن وافقه الى ان اضافة الاسم الى الصفة
غير محضة وذهب غيرهم الى انها محضة وذهب المص الى انها شبيهة
بالمحضة الثالث المعروف ان الاضافة تنقسم الى محضة وغير محضة وزاد في
التسهيل ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة وهي سبعة انواع **الاول**
اضافة الاسم الى الصفة كما تقدم **الثاني** اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر
رمضان ويوم الخميس وسعيد كرز **الثالث** اضافة الصفة الى الموصوف
نحو سحق عمامته وقوله ، وان سقيت كرام الناس فاسقينا ، وذهب
ابن عصفور الى انها غير محضة وذهب غيره الى انها محضة **الرابع** اضافة
الموصوف الى القائم مقام الوصف كقوله ، علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ،
اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا
عنهما **الخامس** اضافة المؤكد الى المؤكد واكثر ما يكون في اسماء الزمان
نحو يومئذ وقد يكون في غيرها كقول الشاعر ، فقلت انجوا عنها نجا الجلد
انه سيرضيكما منها سنام وغاربه ، اراد كشطا عنها الجلد لان النجا هو الجلد
السادس اضافة الملغى الى المعتبر الى الحول ثم السلام عليكما **السابع** اضافة
المعتبر الى الملغى كقول بعض الكلابيين ، اقام ببغداد العراق وشوقه ، لاهل دمشق
الشام شوق مبرح ، **الثالث** اهمل المص هنا نوعين مما لا يتعرف بالاضافة
احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وجعل ذلك جهده وكافته ونحو ، ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ،
لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا تعمل في المعرفة **الثاني** ما لا
يقبل التعريف لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب وزعم المبرد ان غير
لا تتعرف ابدا وقال السيرافي تتعرف اذا وقعت بين متضادين وزعم ابن السراج
انه اذا كان بين المغاير والمقابل واحد كانت غير ومثل معرفة قال في شرح

التسهيل

التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما
واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين ضدين واجاز بعض العلماء منهم
السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس بلازم
كقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين
متضادين اه وقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ، ان وصلت بالثاني كالجعد الشعر
او بالذي له اضيف الثاني ، كزيد الضارب راس الجاني ، الاشارة الى الوصف
المشابه للمضارع يعني ان وصل ال بما اضافته لفظية مغتفر لا مطلقا بل بشرط
كونه مضافا الى ما فيه ال نحو الجعد الشعر او مضافا الى مضاف الى ما فيه ال نحو
زيد الضارب راس الجاني وكونها في الوصف كاف ان وقع ، مثنى او جمعا سبيله
اتبع نحو الضاربا زيد والمكرما عمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فحكمهما
احترز بقوله سبيله اتبع اي اتبع سبيل المثنى في سلامة واحده واعرابه بالحرفين
فان قلت مجموع الشرط ان وصل ال بالمضاف فيما سوى هذه
الصور الاربعة غير مغتفر وقد ذكر في التسهيل صورة خامسة يغتفر فيها
ذلك وهي ان يكون الثاني مضافا الى ضمير المقرون بال كقوله ، الود انت مستحقة
صفوه مني ، وان لم ارج منك نوالا ، **قلت** انما اهمل هذه الصورة هنا
لقلتها وللخلاف في جوازها فان المبرد منع الجر في ذلك واوجب النصب لكن
الصحيح جوازه لثبوته في المستحقة صفوه هكذا او روي بالجر وربما اكسب
ثان اولا ، تانيثا ان كان لحذف موهلا ، يعني ان المضاف قد يؤنث لتانيث
المضاف اليه بشرط صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه فيشمل اربعة
انواع **الاول** ان يكون المضاف بعضا وهو مؤنث كقوله ، اذا بعض السنين
تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم ، لان بعض السنين سنة **والثاني** ان
يكون بعضها وهو مذكر كقوله ، وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت

مد الفتاة من العم • والثالث ان يكون موجبا للمؤنث كقوله • مشين كما اهتزت
رماح تسفهت • اعاليها مر الرياح النواسم • والرابع ان لا يكون بمضاف ولا وصف
ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط كقولهم اجتمعت اهل اليمامة وذكر
الفارسي خامسا وهو ان يكون المضاف كلا كقول عنترة • جادت عليه كل عين
ثرة • فتركن كل حديقة كالدرهم • ومنه يوم تجد كل نفس والتانيث في هذا النوع
افصح بخلاف ما قبله تنبيه قد يرد مثل ذلك في التذكير وهو قليل ومنه قول
الشاعر • رؤية الفكر ما يؤول له الامر • معين على اجتناب التواني • وقوله ولا يضاف
اسم لما به اتحد • معنى واول موهما اذا ورد • لا يجوز ان يكون المضاف نفس المضاف اليه
بوجه ما لان المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتخصص ولا يتعرف
بنفسه وما اوهم ذلك اول فمما يوهم الاضافة الى المرادف نحو سعيد كرز فيؤول
الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت جاء مسمى هذا اللقب ومما يوهم اضافة
الصفة الى الموصوف قولهم سحق عمامته وجرد قطيفته فيؤول باضافة الشيء
الى جنسه اي سحق من عمامته ومما يوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم مسجد الجامع
فيؤول بحذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه اي مسجد المكان الجامع وذهب
الكوفيون الى ان الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم اضيف الموصوف اليها كما يضاف
بعض الجنس اليه نحو خاتم حديد وعلى هذا فلا حذف واضافة الصفة الى موصوفها
والموصوف الى صفته لا ينقاس واجاز الفراء اضافة الشيء الى ما بمعناه لاختلاف
اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين قال الفراء
ومنه ولدار الاخرة اضيفت الدار الى الاخرة وهي الاخرة والعرب قد تضيف الشيء الى
نفسه اذا اختلف لفظه كيوم الخميس وذكر مثلا منها حق اليقين وحب الحصيد
وحبل الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء • وبعض الاسماء يضاف ابدا • انما
احتيج الى التنبيه على الاسماء التي لازمة للاضافة لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز

افراد

١٠٠

افراد الاسم عن الاضافة ثم الاسماء اللازمة للاضافة على قسمين قسم يلازمها لفظا
ومعنى نحو قصارى وحمادى ولدى وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو كل وبعض واي
والى هذا اشار بقوله • وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا • تنبيهات • الاول لكل
موضعان تلزم فيهما الاضافة لفظا ومعنى احدهما اذا وقع نعتا والاخر اذا وقع
توكيدا خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد الثاني شذ تنكير كل ونصبه على الحال فيما
حكاه ابو الحسن وعلى هذا [illegible] الثالث مذهب سيبويه والجمهور
ان كلا وبعضا معرفتان على نية الاضافة فلا تدخلهما ال وامرر بكل قائما وببعض جالسا
وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وما لزم من قال بتعريفهما ان يقول بان نصفا
وسدسا وثلثا معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرة باجماع وحكي ان العرب
تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده وفي مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادة تقدم
ان الملازم للاضافة ثلاثة انواع احدها ما لزم الاضافة الى المضمر والثاني ما يضاف
الى الظاهر والثالث ما لزم الاضافة الى الجمل وقد اشار الى الاول بقوله • وبعض ما
يضاف حتما امتنع • ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع • كوحد لبي ودوالي سعدي
تقدم الكلام على نصب وحده في باب الحال وهو ملازم للاضافة الى الضمير وملازم الافراد
والتذكير لانه مصدر وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكاه ابن سيده جلسا على
وحديهما وعلى وحدهما وواحده منصوب دائما وقد جر باضافة نسيج وجحيش
وعيير والاول للمدح والاخران للذم وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح وقد جر
بعلى كما سبق واما لبي ودوالي وسعدي فهي مصادر مثناة تلزم الاضافة الى
المضمر فيقول لبيك ودواليك وسعديك ونحوها حذاريك وحنانيك وهجاجيك
وهذاذيك قال في النهاية ومن المصادر المثناة حذاريك بفتح الحاء ولا مفرد له
تنبيهات • الاول الناصب لهذه المصادر فعل واجب الاضمار ويقدر
في غير لبيك من لفظه والمقدر في لبيك اجبت اجابتك وكانه من الب بالمكان

اذا اقام به الثالث يجوز استعمال لبيك وحده ، واما سعديك فلا يستعمل
الا تابعا للبيك قال سيبويه انما اراد بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة
الثالث هذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا تقع على الواحد الرابع ذهب
الاعلم الى ان الكاف في لبيك واخواته حرف خطاب لا موضع له من الاعراب وحذفت
النون لشبه الاضافة الخامس حكى سيبويه عن بعض العرب لب على انه مفرد لبيك
غير انه مبني على الكسر لقلة تمكنه واختلف فيه فقيل ينصب نصب المصدر كانه
قال اجابة وقال المص فعله اسم فعل وقوله وشذ ايلاء يدي للبي اشارة الى انه
شذت اضافته الى الظاهر في قوله ، دعوت لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور ،
تنبيه ذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد واصله لبا قلبت الفه ياء
للاضافة الى الضمير كما في عليك ورد عليه سيبويه بقوله فلبي يدي مسور لاثبات
الياء مع الظاهر فان قلت فقد ذكر في شرح التسهيل ان اضافة لبيك الى
الضمير الغايب شاذة كاضافته الى الظاهر ومنه قول الراجز ، لقلت لبيه لمن
يدعوني ، وظاهر كلامه هنا اضافته الى المضمر مطلقا قلت لا يلزم من قوله
وشذ ايلاء اسما الظاهر جواز اضافته لكل مضمر وفي الارتشاف ويضاف الى الظاهر
تقول لبي زيد وسعدي عمرو والى ضمير الغايب قالوا لبيه وفي دعوى الشذوذ فيهما
بالكلية ثم اشار الى الثالث بقوله والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ شمل قوله الى
الجمل الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذ زيد جالس
والفعلية حيث جلس زيد واذ جلس زيد فان قلت كيف قال والزموا مع ان
حيث قد ورد اضافتها الى المفرد في قوله ، اما ترى حيث سهيل طالعا ، وقد جاءت
غير مضافة في قوله ، اذا ريدة من حيث ما نفحت له ، قلت اما اضافتها الى
المفرد فهو ممنوع عند البصريين الا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس واما
عدم اضافتها فهو نادر مع انه في شاهده يحتمل الظاهر اضافته ورد ذلك

واختصاصه

واختصاصه بالضرورة قال والزموا قوله وان ينون يحتمل اجراء اذ يعني ان اذ يجوز اجراءها
لخلوها من الاضافة لكن بشرط ان يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذ ولا تشاركها
عداها حيث في ذلك ولهذا قال يحتمل اجراء اذ فان قلت لم كسرت الذال من
يومئذ وحينئذ ونحوه قلت لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرها
بالجر بالاضافة ورد باوجه منها انهم قالوا يومئذ بالفتح تنبيه قولهم اذ
ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك وما
كاذ معنى كاذ ، اضف جوازا نحو حين جا نبذ يعني ان المشابه لاذ في كونه اسم زمان مبهم
غير محدود يراد به المضي اضيف جوازا الى ما تضاف اليه اذ وجوبا يعني الجملتين وذلك
نحو يوم وايام فلو كان غير مبهم او محدودا لم يضف الى الجمل فلا تجوز اضافة اسبوع
وشهر ونحو حين من المثنى ونحوه واجاز ابن كيسان اضافة المثنى ولم يسمع ولو كان
مرادا به الاستقبال لم يضف كاذ بل يضاف كاذا الى جملة فعلية لان اذا وما حمل عليها
لا تضاف الى الاسمية هذا مقتضى مذهب سيبويه ولذلك تاول قوله تعالى يوم هم
بارزون على تنزيله منزلة الماضي قال المص والصحيح جواز ذلك على قلة يعني في اذا وما
حمل عليها تنبيهان الاول منع صاحب البسيط اضافة الظرف المتوسع
فيه الى الجملة قال لانه اسم حقيقة والاسماء لا تضاف الى الجمل وليس بصحيح بل قد اضيف
متوسعا فيه نحو هذا يوم لا ينطقون الثاني الظاهر ان اضافة اسماء الزمان الى
الجمل محضة تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال لا تفيده لان الجمل نكرات وقوله وابن
او اعرب ما كاذ قد اجريا يعني انه يجوز فيما اجري مجرى اذ من اسماء الزمان فاضيف الى
جملة وجهان الاعراب وهو القياس والبناء وهو ضعيف وسببه عند البصريين المشا
ولذلك لم يجيزوه الا قبل فعل مبني بل قال المص سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط
في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت
جلست كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه حين

وامثاله بان وقوله واخترْ بنا متلوَّ فعلٍ بُنيا يشمل قوله بنى الماضي نحو، على حين
عاتبت المشيب على الصبا ۞ وقلت ألمّا أصحُ والشيب وازع ۞ والمضارع كقوله في على
حين يستصبين كل حليم ۞ يروى ببناء حين انشده في شرح التسهيل فكلاهما يختار
معه البناء فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية، وقبل فعل ماض البنا رجح ، والعكس
قبل غيره ايضا وضح ، وقوله وقبل فعلٍ معربٍ او مبتدا أعرب مثال الفعل المعرب هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم والمبتدا نحو، ألم تعلمي يا عمرك الله انني ۞ كريم على حين الكرام
قليل ، فبالاعراب قيل هذ بن جابر باتفاق واما البناء فمنعه البصريون واجازه الكو
فيون ومال الناظم الى تجويزه واشار الى ذلك فقال ومن بنا قبل فلن يفنّدا لان
علة البناء ليست لطلب المشاكلة بل لما تقدم وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة
الاسمية في قوله على حين الكرام قليل فانه يروى بالفتح واذا ثبت قبل الاسمية كان
قبل المضارع اولى لان اصله البناء وقوله وألزموا اذا اضافة الى جمل الافعال
كهُن اذا اعتلا مذهب الجمهور ان اذا لازمة للاضافة والجملة بعدها في موضع جر والعامل
فيها جوابها وقيل ليست مضافة والعامل فيها الجمل التي يليها لا جوابها لان جوابها
قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء واذا الفجائية وما النافية ولان زمان
الشرط والجواب قد يختلفان في نحو اذا جئتني غدا اجيئك بعد غد ومذهب سيبويه
انها لا تضاف الا الى جملة فعلية نحو هن اذا اعتلا واما نحو اذا السماء انفطرت
فعلى تقدير الفعل قال في شرح التسهيل لا يجيز سيبويه غير ذلك وقال السهيلي
عن سيبويه انه يجيز على كراهة الابتداء بعد اذا الشرطية واذا وان الشرط
اذا كان الخبر فعلا واجاز الاخفش مع ما اوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها
مبتدا قال في شرح التسهيل وبقوله اقول وجزم هنا بمذهب سيبويه وقوله
لمفهم اثنين معرّف بلا تفرقٍ اضيف كلتا وكلا كلتا وكلا من الاسماء اللازمة للاضافة
لفظا ومعنى ولا يضافان الا لمفهم اثنين فيشمل المثنى نحو كلا الرجلين وضميره

نحو

نحو كلاهما وكلانا واسم الاشارة الى المثنى ولو بلفظ الافراد كقوله، ان للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل ، واحترز بقوله معرف من المنكر فلا يضافان اليه وحكى الكو
فيون اضافتهما الى النكرة اذا كانت محدودة نحو كلا رجلين عندك قائمان واحترز
بقوله بلا تفرق من نحو كلا زيد وعمرو فانه لا يجوز الا في الضرورة كقوله، كلا الضيفين المشنو
والضيف نائل ۞ لدي المنى والامن في العسر واليسر ، وذكر ابن الانباري ان كلا تضاف الى
مفرد بشرط ان تكرر نحو كلاي وكلاك محسنان واوردها على انها من كلام العرب
ولم يذكر ذلك الناظم اي ولا تضف لمفرد معرف ، أيا من الاسماء اللازمة للاضافة اي
وتجوز اضافتها الى النكرة بلا شرط والى المعرفة بشرط افهام تثنية نحو اي الرجلين
وايهما او جمع نحو اي الرجال وايهم ولا تضاف الى مفرد معرف نحو اي زيد عندك لانها
بمعنى بعض مع المعرفة ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه ويستثنى من ذلك صورتان
احداهما ان تكرر اي معطوفة بالواو كقوله، فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ۞ ايي
وايك فارس الاحزاب ، والاخرى ان تقصد الاجزاء نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه
واليها اشار بقوله وان كررتها فأضف ، او تنو الاجزا واخصص بالمعرفة ، موصولة أيا
وبالعكس الصفة يعني ان ايا الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة وهذا هو الاشهر
واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة وذكره ابن عصفور وغيره وقوله وبالعكس الصفة
يعني ان ايا اذا وقعت صفة لم تضف الا الى نكرة بعكس الموصولة والواقعة حالا
كالواقعة صفة وقوله وان تكن شرطا او استفهاما ، فمطلقا كمل بها الكلاما يعني ان
ايا اذا وقعت شرطا او استفهاما جازت اضافتها الى النكرة والى المعرفة على التفصيل
السابق فظهر بهذا ان لاي ثلاثة احوال وقوله وألزموا اضافة لدن فجر من الاسماء
اللازمة للاضافة لدن وهي لاول غاية زمان او مكان وتضاف الى المفرد والى الجملة
وقوله فجر يعني لفظا او محلا الشيء ذي الجملة ومن اضافتها الى جملة اسمية قوله
وتذكر نعماء لدن انت يافع ، وفعلية قوله ، صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب

حتى شاب سود الذوائب ، ولم يضف الى الجمل من ظروف المكان الا حيث ولدن وقال
ابن الدهان الا حيث وحدها وقوله ونصب غدوة بها عنهم ندر سمع في غدوة بعد
لدن الجر والنصب والرفع اما الجر فهو الاصل واما النصب فشاذ ووجه بثلاثة اوجه
احدها ان لدن شبهت باسم الفاعل لثبوت نونها تارة وحذفها اخرى فنصب
بها وضعف بسماع النصب بعد لد المحذوفة النون والثاني النصب على اضمار كان
الناقصة والثالث على التمييز قال سيبويه ولا ينصب لدن غير غدوة واما الرفع
فرواه الكوفيون ووجه باضمار كان وقال ابن جني شبهه بعضهم بالفاعل
فرفع فظاهره انها مضافة بلدن ولم يذكر الرفع هنا وذكره في التسهيل وقوله
بها يقتضي ان نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة وقوله ومع مع فيها قليل مع
اسم لمكان الاصطحاب او وقته على ما يليق بالمصاحب وهو ملازم للاضافة وللظرفية
وقد يجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه وهي معربة واعرب في اكثر اللغات وبناؤ
ها على السكون لغة ربيعة وفي المحكم ربيعة وغنم ولم يحك سيبويه انها
لغة فزعم انها ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة الى اللغة الاخرى وزعم ابو جعفر
النحاس ان الاجماع منعقد على حرفيتها اذا كانت ساكنة وليس بصحيح بل الصحيح
انها باقية على اسميتها وذلك مفهوم من قوله فيها يعني ان الاسكان قليل
في مع الاسمية ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الاسكان لغة في الاسمية وقوله
ونقل فتح وكسر لسكون يتصل هما مرتبان لا مفرعان من اعربها فتح ومن بناها
على السكون كسر لالتقاء الساكنين قوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف
ناويا ما عدما قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل يعني ان
هذه الاسماء المذكورة اعني غيرا وقبلا وما بعدهما اذا حذف ما تضاف اليه لم يخل
من ان ينوى معناه دون لفظه او ينوى لفظه او لا ينوى فان نوي معناه دون
لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها

مع

مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار وان نوي لفظه اعربت اعراب المضاف
حكى الفراء في معانيه ان من العرب من يقول من قبل بالخفض وحذف التنوين للاضافة
وان لم ينوا عربت ونونت كقراءة من قرأ من قبلٍ ومن بعدٍ بالتنوين ومنه قوله ،
فساغ لي الشراب وكنت قبلا ، اكاد اغص بالماء الزلال ، والى هذا اشار بقوله واعربوا
نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا فان قلت لم ينبه على انه اذا
نوي لفظه اعرب بل ظاهر قوله ناويا ما عدما يقتضي بناءه قلت اذا نوي لفظه
صار كالمنطوق به فكانه ما عدم فان قلت قوله واعربوا نصبا ليس بجيد
لان هذه الاسماء في حالة التنكير قد تجر بمن من قبلٍ ومن بعدٍ قلت الغالب
فيها النصب وجرها قليل فكانه اقتصر على النصب لذلك فان قلت قوله اذا
ما نكرا يفهم ان هذه الاسماء اذا بنيت على الضم كانت معرفة قلت والامر
كذلك قال في البسيط قال بعضهم وهي نكرات وانما يريد قبل شيء وجعل بعض
النحويين التنوين في قوله وكنت قبلا تنوين عوض وقبلا معرفة بنية الاضافة قال
في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب
اذا ما حذفا يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه في الاعراب
نحو واشربوا في قلوبهم العجل وقد يخلفه في التنكير ان كان المضاف مثلا نحو مررت
برجل زهير اي مثل زهير ولذلك نعت به النكرة ولذلك يخلفه في غير ذلك كالتذكير
والتانيث وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما يعني ان المضاف
اليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجرورا كما كان قبل حذفه ولذلك شرط ذكره
في قوله لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف يعني ان شرط
جر المضاف اليه بعد حذف المضاف ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى
بعاطف متصل نحو اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا او منفصل
بلا كقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة والجر في هذا الوضع بالشرط

المذكورة مخيس وليس في ذلك مشروطا بتقدم نحو ولا استقباحها كما ظن بعضهم وما خلا
مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه كقول بعض العرب رايت التيمي تيم
عدي اي احد تيم عدي قاله المص وكقراءة ابن جماز والله يريد الاخرة بخفض الاخرة
والعامة بنصبها وقدره المص والله يريد عرض الاخرة . ويحذف الثاني ويبقى الاول
كحاله اذا به يتصل يعني ان المضاف اليه قد يحذف وينوى لفظه ويبقى المضاف
على حاله قبل الحذف فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا ولذلك شرط
ذكره في قوله بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا اي بشرط
عطف مضاف الى مثل المحذوف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها وقول الشاعر
يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد . وجاء نظيره في بعض ابيات وقال
الفراء لا يجوز ذلك الا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد واما
نحو دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما . تنبيهات الاول مذهب ابن عصفور في
نحو قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ونحوه ان المقدر بريد من قالها ورجله
فحذف الضمير واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه . الثاني قد يفعل ذلك
دون عطف كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة كذا رواه الثقات بالكسر بلا
تنوين وقال المص استعمال هذا الحذف في الاسماء الناقصة قليل وفي الاسماء
التامة الدلالة كثير ومن ذلك قراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء
عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول
ومن شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه غزونا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم سبع غزوات او ثماني هكذا ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري بفتح
الياء دون تنوين والاصل او ثماني غزوات . فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين مذهب البصريين ان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب المص الى انه يجوز في السعة بشيئين

الاول

الاول ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به او ظرف او مجرور فمثال الفصل
بالمفعول به قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر
كناحت يوما صخرة بعسيل . وبالمجرور قول الآخر لانت معتاد في الهيجا مصابرة
قال في شرح التسهيل هذا من احسن الفصل لانه فصل بمعمول المضاف وبدل على
جوازه في الاختيار قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقول
من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها . وقوله شبه
فعل يشمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض
السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقوله فصل مفعول [illegible] اجز وقوله
شبه فعل صفة لمضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل وقوله مفعولا
او ظرفا حال من ما والمقدر اجاز ان يفصل المضاف المشابه للفعل عما اضيف
اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او ظرفا او في حكمه المجرور . الثاني القسم نحو ما
حكي عن الكسائي من هذا غلام والله زيد واليه اشار بقوله ولم يعب فصل يمين
وزاد في الكافية الفصل باما قال والفصل باما مغتفر كقوله هما خطتا اما
اسار ومنة في رواية من جر ثم نبه على ان الفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة
فقال واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا الاجنبي ما ليس بمعمول
للمضاف ومن مفعول به وظرف ومجرور وفاعل مثال المفعول قول الشاعر
يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف . والظرف
كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل . والمجرور قوله
هما اخوا في الحرب من لا اخا له اذا خاف يوما نبوة فدعاهما . والفاعل قوله
انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا . وكذلك لو كان الفاعل مرفوعا
بالمضاف فان الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله نرى اسهما للموت تصمي
ولا تنمي ولا نرعوي عن نقض اهواؤنا العزم . فان قلت لا تؤخذ هذه

الصورة من كلامه هنا. قلت يفهم من قوله ما نصب فعل ان المرفوع لا يسوغ
الفصل به اختيارا. ومثال النعت قول الشاعر: نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن
ابي شيخ الاباطح طالب. ومثال النداء قول الشاعر: وفاق كعب بجير منقذ لك من
تعجيل تهلكة والخلد في سقر. اي وفاق يا كعب. وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى. وانشد ابن
السكيت: بأي تراهم الارضين حلوا. اراد بأي الارضين تراهم. وزاد غيره الفصل
بالمفعول من اجله نحو معاود جرأة وقت الهوادي. اي معاود وقت الهوادي من
جرأة. وحكى ابن الانباري: هذا غلام ان شاء الله تعالى اخيك. فصل بان شاء الله.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرَ ما يُضافُ لليا اكسِرْ إذا. لم يكُ معتلًّا كرامٍ وقذا. أو يكُ كابنَيْنِ وزيدِينَ فذي
يجب كسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن منقوصا او مقصورا او مثنى او مجموعا
على حده كقولك في غلام غلامي وفيه اربعة مذاهب احدها انه معرب بحركة
مقدرة في الاحوال الثلاثة والثاني انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي
الجر بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل والثالث انه مبني والرابع انه
لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني والاول مذهب الجمهور ويجوز في الياء بعد
الكسرة وجهان الفتح والاسكان قيل الفتح اصل وقيل الاسكان اصل والجمع بينهما
ان الاسكان اصل اول اذ هو اصل كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما هو
على حرف واحد واما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فان
اضيف شيء منها الى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة فتقول
في فتى فتاي وفي رام رامي وفي ابنين ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك
اشار بقوله فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي. الاشارة بذي الى الانواع
الاربعة واحتذي اتبع ثم بين ان آخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على
حده اذا اضيف الى الياء فقال وتدغم اليا فيه اي تدغم الياء من آخر المنقوص

والمثنى

والمثنى والمجموع على حده نصبا وجرا وقوله فيه اي في ياء المتكلم ولا يغير ما قبلها
من فتح او كسر فتقول رأيت رامي وابني وزيدي وتفتح الياء كما سبق ثم قال
والواو اي وتدغم الواو ايضا في ياء المتكلم بعد قلب الواو ياء فان كان ما قبلها مفتوحا
لم تغير نحو مصطفون فتقول فيه مصطفيّ هؤلاء وان كان قبلها ضمة قلبتها
كسرة لتصح الياء نحو مسلمون فتقول مسلمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجيّ هم والى هذا اشار بقوله وان ما قبل
واو ضم فاكسره يهن. والفا سلم. اي سلم الالف من الانقلاب وشمل ذلك الف
المثنى نحو هذان غلاماي ولا خلاف فيه والف المقصور نحو هذه عصاي وفيه
لغتان اقرار الالف وهي المشهورة وقلبها ياء وهي لغة هذيل وحكاها
عيسى ابن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشريّ واليه الاشارة بقوله وفي المقصور
عن هذيل انقلابها ياء حسن. وينبغي ان يستثنى من ذلك الف لدى وعلى الاسمية
فان الاكثر فيه القلب مع ياء المتكلم. فان قلت هل يجوز قلب الف
المثنى في لغة من التزمها مطلقا. قلت قال في الارتشاف يحتاج في جواز ذلك
الى السماع.

ثم قال

إعمال المصدر

بفعله المصدرَ ألحِقْ في العملْ. اي الحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل
في التعدي واللزوم بنفسه وبالحرف وخطب التمثيل سهل. تنبيه
يخالف المصدر الفعل في امرين احدهما ان في رفعه نائب الفاعل خلافا ومذهب
جمهور البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل والثاني ان فاعل المصدر
يجوز حذفه بخلاف الفعل واذا حذف لم يتحمل ضميرا خلافا لبعضهم ثم قال مضافا او
مجردا او مع ال. فهو له ثلاثة احوال واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفع الله الناس
ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف واعماله مجردا من الاضافة وال

اقل من المضاف نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه خلاف اجازه البصريون
ومنعه الكوفيون وان وقع عندهم بعده مرفوع او منصوب فهو محمول على
فعل مضمر واعماله مع ال اقل من المجرد ومنه قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل وفيه خلاف اجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه
الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج واجازه الفارسي على قبح وفصل ابن
طلحة بين ان تكون فيه ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء
اليه او لا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا ثم نبه على شرط عمل المصدر بقوله
إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله شرط اعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ
بفعله ان يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري فان اريد به غير الحال جاز ان يقدر بان
وبما وان اريد به الحال قدر بما ولم يقدر بان لان مصحوبها لا يكون حالا فالجملة الكلم
يقتصر على ان كما فعل بعضهم فان قلت فقد ذكر في التسهيل معهما
ان المخففة ومثله بنحو علمت ضربك زيدا تقديره علمت ان قد ضربت زيدا فان
مخففة لانها واقعة بعد العلم وهو موضع غير صالح لان المصدرية قلت
ذكر ان المصدرية مغن عنها بانه يصح وقوعها بعد العلم ولم يقدر سيبويه في
الباب بغير ان الثقيلة مع ضمير الشان فان قلت ظاهر قوله ان كان
وقوله في الكافية فجعله المصدر اعمل حيثما يجي مع حرف مصدري تمما ان هذا
الشرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره باحد
الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر
باحدها قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك وذكر مثلا اخر قلت
المشهور ان تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعين فيه التقدير
وكلام صاحب البسيط موافق للمص في عدم اشتراط ذلك تنبيه
لاعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا الاول ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل

لعدم حروف الفعل خلافا للكوفيين وقد اجاز ابن جني في الخصائص والرماني اعماله في المجرور ونقل
عن الفارسي وقياسه الثاني ان يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل الثالث ان يكون غير
محدود فلو حد بالتاء لم يعمل فان ورد حكم بشذوذه كقوله يحايي به الجلد الذي هو
حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصب
نفس بيحايي ومعناه في وصف مسافر اعدم ماء فتيمم واحيا بالماء نفس راكب
كاد يموت عطشا الرابع ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله لان معمول المصدر منه
بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد
النعت يتعلق به المعمول المتاخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى ان يقال غير
متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت الخامس ان يكون مفردا ذكره
في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل وقال في الكافية واهمل المضمر
والمحدود ومصغرا فارفض التوجيه ورب محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد
قبل وصرح بجوازه في شرح التسهيل ومن اعماله مجموعا قوله قد جربوا فيما ازال
تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا واختلف النحويون في جواز اعمال المجموع
فاجازه قوم واختاره ابن عصفور ومنعه قوم منهم ابن السيد فان قلت
فهل يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل
قلت لا يشترط ذلك لانه يعمل لكونه اصل الفعل فلم يتقيد بزمان
بخلاف اسم الفاعل قاله المص وقال غيره لانه يعمل بالنيابة عن الفعل والفعل
لا يشترط فيه ذلك وقد حكي عن بعض المتاخرين انه منع اعماله ماضيا وليس بصحيح
قوله ولاسم مصدر عمل يعني ان اسم المصدر ربما اعمل عمل فعله وهو قليل والى قلته اشار بتنكير
عمل واختلف في اعمال اسم المصدر فاجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال بعضهم الا
في الضرورة وتاولوا ما ورد من ذلك على اضمار فعل ومن اعماله قول عائشة رضي الله
عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء وظاهر كلامه في التسهيل انه مقيس وقال الش



وليس ذلك بمطرد ولا فاش في اسم المصدر تنبيهان الأول الملك في قوله ولاسم
مصدر عمل وهو مقيد بغير العلم فالعلم لا يعمل وهو ما دل على معنى المصدر دلالة معينة
عن والالف لتضمن الإشارة إلى حقيقة كيسار وبرة وفجار الثاني عرف اسم
المصدر في التسهيل إذ قال ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه
بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله مثال ذلك توضأ وضوءا وتكلم كلاما
فالوضوء والكلام اسمان للمصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما
ومن المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا أو بزيادة نحو أعلم
إعلاما واحترز بقوله وتقديرا من نحو قاتل قتالا فإنه مصدر لا اسم مصدر إذ الم يقل قيتالا
في أصله فيتال بالمدة مقدرة وفي تثنيته لفظا وبقوله دون عوض من نحو عدة فإنه
مصدر مع خلوه من الواو لأن التاء عوض منه ومن نحو كلم تكليما فإنه مصدر مع خلوه
من التضعيف لأن التاء عوض منه وقال الشارح اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل
كالضرب أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى مصدر واسم مصدر فإن كان في أوله ميم زائدة
لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة أو كان لغير الثلاثي بوزن الثلاثي كالغسل والوضوء
فهو اسم المصدر وإلا فهو المصدر قلت الذي أوله الميم المذكورة وأن الملك
عليه بعضهم اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله وليس هو موضع الخلاف ولا المراد هنا
والنوع الثاني وهو ما كان غير ثلاثي بوزن ما للثلاثي هو المذكور في التسهيل
قال الشيخ أبو حيان وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر فقال واسم المصدر في
اصطلاحهم اسمان أحدهما ما ابتدأ بميم زائدة من الثلاثي على مفعل وما زاد على صيغة اسم
المفعول وهذا يعمل عمل فعله والثاني ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب
والعطاء والكلام والدهن والخبز جعلت وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجملة المفيدة
ولما يدهن به ولما يخبز وفي هذا النوع اختلف البصريون والكوفيون وتحقيق الخلاف
بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم مصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر

أم لا فقال البصريون لا إلا أن يفكر شاعر وقال الكوفيون والبغداديون ينقاس ذلك
قلت وقد صرح في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء مصدران لقرب ما بينهما
وبين الأصل وهو إثواب وإعطاء وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله
للمصدر المضاف خمسة أحوال الأول أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو وما
كان استغفار إبراهيم الثاني أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله نحو لا يسأم
الإنسان من دعاء الخير الثالث أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب
مفعوله نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس الرابع أن يضاف إلى مفعوله ثم
يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع إليه
سبيلا وهو قليل وقيل لم يجئ في الفصيح إلا فيما روي عن ابن عامر أنه قرأ ذكر رحمة ربك
عبده زكرياء بضم الدال والهمزة وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح
والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله الخامس أن يضاف إلى
الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وقوله
كمل يعني أن ذلك غير لازم كما تبين وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع
المحل فحسن المضاف إلى المصدر إن كان فاعلا فمحله رفع وإن كان مفعولا فمحله نصب
إن قدر المصدر بأن والفعل الفاعل ورفع إن قدر المصدر بأن والفعل المجهول فلا فالمعنى منع
تقديره بفعل المجهول فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل إن كان فاعلا
أو نائبه والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول عجبت من ذهاب زيد العاقل بالجر
والرفع وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم بالجر والنصب والرفع فالجر على اللفظ والنصب
على المحل لأنه مفعول به والرفع على تقدير أن أكل الخبز واللحم تنبيه
ظاهر كلام المص جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة
من البصريين ومذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل
وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز ه‍

لزوم السماع والتاويل خلاف الظاهر

اعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتانيث على المضارع
من افعالها لمعناه او معنى الماضي فالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم
المفعول وما هو بمعناه وجارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها
مخرج للجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقوله في التذكير والتانيث
مخرج لما كان من الصفات على افعل نحو اهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذ
كير وقوله لمعناه او معنى الماضي مخرج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة **كفعله**
اسم فاعل في العمل يعني ان كان فعله لازما فهو لازم وان كان فعله متعديا الى
واحد او اكثر فهو كذلك **ان كان عن مضيه بمعزل** يعني ان شرط عمل اسم الفاعل
عمل فعله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال فان كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا
للكسائي فانه اجاز عمله مستدلا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ورد بانه حكاية حال ووافقه على اجازة ذلك هشام وابن مضاء رحمه الله تعالى
تنبيه هذا الخلاف في عمل الماضي انما هو بالنسبة الى المفعول
به واما بالنسبة الى الفاعل فذهب بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن
جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن
عصفور واما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره عن ابن
طاهر وابن خروف انه لا يرفعه وهو بعيد **وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا**
صفة او مسندا يعني ان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على احد الاشياء المذكورة
فالاستفهام نحو اناو رجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا وحرف النداء
نحو يا طالعا جبلا ولم يذكره في الكافية ولا في التسهيل وقال المسموع لا عمل
كما انه هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا والمسوغ

الاعتماد

108

الاعتماد على حرف النداء لانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ف
ومثال النفي ما ضارب الزيدان عمرا ومثال كونه صفة جاء في رجل مكرم عمرا او مسندا
يعني خبرا نحو زيد مكرم عمرا فالواقع صفة معتمد على الموصوف والواقع خبرا
معتمد على المخبر عنه **فان قلت** اهمل المص اعتماده على صاحب الحال
نحو جاء زيد ضاربا عمرا **قلت** استغنى عن ذكره بذكر الصفة لان الحال
صفة في المعنى **تنبيهان الاول** اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط
في صحة عمله عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط
الثاني ذكر المص لعمله هنا شرطين **الاول** ان يكون بمعزل عن الماضي والثاني
الاعتماد **و**زاد في التسهيل شرطين احدهما ان يكون غير مصغر خلافا للكسائي
في اجازته اعماله مستدلا بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ولا حجة فيه
لان فرسخا ظرف والظرف يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل قيل والجواز مذهب
الكوفيين الا الفراء وتابعهم ابو جعفر النحاس **و**قال بعض المتاخرين ان لم
يحفظ له مكبر جاز اعماله كقوله وما شعر راجي الزجاج منه امة تزفي في الا
بعد كميت عميمها في رواية من جر كميتا **و**الاخر ان لا يكون موصوفا خلافا للكسائي
في اجازته اعماله مطلقا قال في شرح التسهيل ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال
الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب
البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة
ذلك مطلقا فالحاصل ثلاثة مذاهب **وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل**
الذي وصف يعني ان اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل
فعله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك قوله تعالى ومن الناس والدواب
والانعام مختلف الوانه **وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي** ما
نفي من ارادة اشتراط الحال والاستقبال انما هو في المجرد من ال واما وقع صلة

لكونه صالحا للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح باتفاق وفي شرح الكافية
واما المائة فنص بعضهم على الخلاف في اعماله وحكى الخلاف في التسهيل والتفاصيل اربعة
مذاهب الاول انه يعمل مطلقا لوقوعه موقع ما يجب تأويله بالفعل وهو المشهور
الثاني ان المنصوب بعده مشبه بالمفعول لان ال فيه ليست موصولة بل حرف تعريف
وفي قول له يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لانه يبعد عن الفعل وهذا مذهب
الاخفش واصحاب الاخفش يقولون ان قصد بال العهد فالنصب على التشبيه وان قصد معنى
الذي فالنصب باسم الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر
والرابع انه يعمل بمعنى الماضي خاصة وهو مذهب الرماني فعال او مفعال او فعول
بكثرة عن فاعل بديل اذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول الى فعال كغفار
او مفعال كمعطار او فعول كضروب او فعيل كعليم او فعل نحو حذر وفي ذكرهما في البيت
الاتي فان قلت ما معنى قوله بكثرة قلت يعني ان هذه الامثلة
انما يعدل من فاعل اليها للدلالة على الكثرة والمبالغة فان قلت من اين
يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي قلت من قوله عن فاعل لان اسم الفاعل
غير الثلاثي لا يكون على فاعل وقد بنى فعال ومفعال وفعول وفعيل
من افعل كقولهم دراك ومهوان وزهوق ونذير من ادرك واهان وازهق
وانذر وذلك قليل وقوله فيستحق ما له من عمل يعني ان هذه الامثلة
تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل السابق
وقوله وفي فعيل قل ذا وفعل الاشارة الى عمل اسم الفاعل اي قل في فعيل [illegible]
وفعل ان يعملا عمل اسم الفاعل ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه الامثلة
الخمسة ومذهب اكثر البصريين منهم المازني والمبرد اعمال فعيل وفعل وفصل
الجرمي فاجاز اعمال فعل لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع
الكوفيون اعمال الخمسة لانها اذا جاءت للمبالغة زادت على الفعل فلم تعمل

عنهم

عندهم لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع به [illegible] فمما
ونثرا مثال فعال قول من سمعه سيبويه اما العسل فانا شراب [illegible] وقول
الشاعر: اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا
ومثال مفعال كقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها اي سماني ابلها وقول
الشاعر: شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم
ومثال فعول قول بعضهم انت غيوض ما علمت اعداء الابل حكاه الكسائي
وقول الشاعر: ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك
عاقر ومثال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه فقالوا هو
حفيظ علمه وعلم غيره وقول الشاعر:

فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا

ومثال فعل قول الشاعر:

حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار

انشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومن امثلة فعل قول زيد
الخيل: اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد
فاعمل مزقون وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق وفي قوله:

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد فيعملان
بالشروط المذكورة فضاربون وضاربان مثل ضارب فيما [illegible] وضروبان
وضروبون مثل ضروب وذلك واضح وقوله وانصب بذي الاعمال تلوا
واخفض احترز بذي الاعمال من المراد به المضي فانه يضاف [illegible] بالاضافة
الجوامع وفهم من تقديمه النصب انه اولى وهو ظاهر كلام سيبويه
وقال الكسائي هما سواء قيل والذي يظهر ان الاضافة اولى [illegible]

وبالوجهين قرئ قوله تعالى ان الله بالغ امره ويعني بقوله تلوا المفعول الذي
تليه فلو فصل تعين نصبه نحو اني جاعل في الارض خليفة وقد اضيف مع الفصل في
قراءة من قرأ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقد تقدم في الاضافة

تنبيه ما ذكره من جواز الوجهين انما هو في الظاهر واما المضمر المتصل
فيضاف اليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام
الى انه في محل نصب كالهاء من وافيكه وقد فهم من قوله تلوا انه انما يجوز
الوجهان في المفعول الذي يليه فلو اقتضى زائدا تعين نصبه به فلذلك قال
وهو لنصب ما سواه مقتضي مثال ذلك زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد عمرا
فاضلا **تنبيه** اذا اضيف اسم الفاعل بمعنى المضي واقتضى مفعولا زائدا
نحو معطي زيد درهما امس نصب بفعل مضمر عند الجمهور واجاز السيرافي نصبه
باسم الفاعل وان كان بمعنى المضي لانه اكتسب بالاضافة شبها بمصحوب ال
وقوله واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا من نهض فالجر على
اللفظ والنصب على المحل ومن منع اتباع المحل في نحو ذلك اضمر فعلا وهو قول سيبويه
فان قلت قوله الذي انخفض لا يصح على اطلاقه لان المخفوض باضافة الذي
بمعنى المضي لا يصح في تابعه اعتبار المحل اذ لا محل له بل ان نصب تابعه فبفعل
مقدر **قلت** انما كلامه في المخفوض باضافة ذي الاعمال لقوله وانصب
بذي الاعمال في البيت قبله فتمم الكلام عليه وقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى
اسم مفعول بلا تفاضل اي فيعمل ان كان صلة لال مطلقا وان كان مجردا فبشرط
ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله فهو كفعل صيغ
للمفعول في معناه يعني ان اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق
له في المعنى ومضروب فانه يعمل عمل ضرب فيرفع نائب الفاعل فتقول زيد
مضروب ابوه كما تقول ضرب ابوه فان كان متعديا الى اثنين او ثلاثة رفع واحدا

ونصب

ونصب ما سواه وقد مثل المتعدي بقوله كالمعطى كفافا يكتفي فال موصولة والمعطى
صلتها وهي مبتدأ ويكتفي خبرها واول مفعولي المعطى ضمير ال وثانيهما كفافا
واستتر الاول لنيابته عن الفاعل وقوله وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى
يعني ان اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بانه تجوز اضافته الى مرفوعه في المعنى
فتقول هذا مضروب العبد بالرفع نيابة عن الفاعل وبالجر لانك اسندت اسم المفعول
الى ضمير المبتدأ او بالنصب ايضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل بقوله معنى
كمحمود المقاصد الورع **تنبيه** اسم المفعول من المتعدي الى واحد يلحق
بالصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه وجره كما مثل

ابنية المصادر

اعلم ان الفعل ثلاثي مجرد وزائد على الثلاثة فالثلاثي المجرد له ثلاثة احوال فعل
وهو متعد نحو ضرب ولازم نحو قعد وفعل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو فرح
وفعل وهو لازم ابدا الا بتضمين او تحويل نحو سهل وابنية مصادر الثلاثي كثيرة
واقتصر هنا على الغالب فقال فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كرد
ردا اشمل المعدى من ذي ثلاثة فعل وفعل فقياس مصدريهما فعل بفتح الفاء
واسكان العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره انه مقيس فيهما بلا قيد
وقيد فعل المكسور العين في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا
ولقم لقما ولم يقيده سيبويه والاخفش بل اطلقا **تنبيه**
اختلف في معنى القياس هنا فقيل انما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع
غيره فان سمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز
القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء وقوله وفعل اللازم بابه
فعل يعني ان قياس مصدر فعل اللازم فعل بفتح الفاء والعين ولا فرق في ذلك بين
الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جوي جوى والمضعف نحو شل شللا فان

اصله فعل بكسر اللام **تنبيه** اطلق الناظم في فعل اللازم وينبغي ان
يقيد بان لا يكون لونا لان فعلة هي الغالب فيه كشهلة وسمرة ثم قال

: وفعل اللازم مثل قعدا : له فعول باطراد كغدا :

يقول غدا غدوا وقعد قعودا وجلس جلوسا والمراد بفعول في فعل اللازم
مشروط بان لا يكون مستوجبا لاحد الاوزان المذكورة في قوله

ما لم يكن مستوجبا فعالا او فعلانا فادر او فعالا

وهذه ثلاثة اوزان وسيذكر رابعا ومتى استوجب فعل اللازم واحدا من هذه
لم يات مصدره على فعول الا نادرا ثم قال فاول لذي امتناع كابى الاول فعال
بكسر الفاء وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو ابى اباء ونفر نفارا وقوله والثان
للذي اقتضى تقلبا الثاني هو فعلان بتحريك العين وهو مقيس فيما دل على تقلب
نحو جال جولانا ولمع لمعانا وقوله للدا فعال ولصوت يعني ان فعال بضم الفاء
وهو الثالث لنوعين احدهما ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والاخر
ما دل على صوت نحو نعق نعاقا ونبح نباحا وذكر ابن عصفور انه مقيس فيهما
وقوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل يعني ان فعيلا وهو الوزن الرابع
لنوعين ايضا احدهما ما دل على سير نحو ذمل ذميلا ورحل رحيلا والاخر ما دل على
صوت نحو صهل صهيلا ونهق نهيقا وذكر ابن عصفور انه يطرد في الاصوات والحاصل
ان فعل اللازم يطرد في مصدره فعول الا اذا دل على هذه المعاني الخمسة وهو
الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير فالغالب في الامتناع فعال وفي التقلب
فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان في نحو نعق
نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا
والمراد انفراد فعال في نحو رغا وفي السير فعيل **تنبيه** يستثنى ايضا
من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها فان الغالب في مصدره فعالة نحو

تجر

تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه مقيس في الولاية والصنايع وقوله
فعولة فعالة لفعلا كسهل الامر وزيد جزلا فعولة وفعالة مطردان في
مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة وقال بعضهم فعولة غير مقيسة
وقوله وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضا فسخط مصدر
سخط وقياسه سخط بالفتح والتحريك ورضا مصدر رضي وقياسه رضى بالفتح
وكلامه مخل بفعالة في الحرف وشبهها كما تقدم **ولما فرغ** من بيان
مصادر الثلاثي شرع في بيان ما زاد عليه فقال وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره
اي كل فعل زائد على الثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على
سماع وقوله كقدس التقديس يعني ان كل ما كان على فعل صحيح اللام
فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا وكلم تكليما وقوله وزكه تزكية يعني ان
كل ما كان على فعل معتل اللام فمصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وغطى تغطية
وقوله واجمل اجمالا من تجملا تجملا يعني ان مصدر افعل الصحيح العين افعال
نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر تفعل تفعلا بضم العين نحو تجمل تجملا وقوله
واستعذ استعاذة اصل استعاذ استعوذ على وزن استفعل وقياس مصدره
استعواذ فاعلت الواو بنقل حركتها وقلبها الفا فاجتمع الفان فحذفت
احداهما وهي الف زائدة عند الخليل وسيبويه وبدل العين عند الاخفش
والفراء فصار استعاذ ثم اتي بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وقوله ثم
اقم اقامة اصل اقم اقوم كاكرم وقياس مصدره اقوام فلما اعلت الواو بالنقل
والقلب اجتمع الفان فحذفت احداهما على الخلاف المتقدم فصار اقاما
ثم اوتي بالتاء عوضا وقوله وغالبا ذا التا لزم اشار الى ان التاء قد تحذف
كقول بعضهم اراه اراء واستجابه استجابا قال ابن عصفور ولا يجوز حذفها
الا حيث ورد وظاهر كلام سيبويه جوازه قال وان شئت لم تعوض وقال الفراء

لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا عن التاء نحو وإقام الصلاة وقوله وما يلي
الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى يعني أن
صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكسر ثالثه وهو ما يلي الثاني منه
وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء فإن قلت لا يفهم من قوله
مد أن المدة ألف قلت يفهم ذلك من قوله مد وافتحا وينبغي أن يقيد
كلامه بأن لا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير
فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد ألف قبل آخره وقوله وضم ما يربع في
أمثال قد تلملما يعني أن مصدر تفعلل بضم رابعه نحو تلملم تلملما
وتدحرج تدحرجا وقوله فعلال أو فعللة لفعللا يعني أن مصدر فعلل نحو
دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر يأتي على فعلال نحو دحراج وعلى
فعللة نحو دحرجة والمقيس منهما فعللة ولذلك قال واجعل مقيسا
ثانيا لا أولا وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر التسهيل ويكثر فعلال
في المضاعف نحو الزلزال وفتح أول الزلزال ونحوه جائز من المضاعف وقوله
لفاعل الفعال والمفاعلة يعني أن فاعل له مصدران فعال نحو خاصم
خصاما ومفاعلة نحو مخاصمة واللازم له عند سيبويه المفاعلة وقد
يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة وانفرد المفاعلة فيما فاؤه ياء
نحو ياسر مياسرة وندر الفعال في قولهم ياومه مياومة ويواما حكاه
ابن سيده وقوله وغير ما مر السماع عادله أي كان له عديلا فلا يقدم عليه
إلا بسماع من ذلك مجيء المصدر من فعّل المعتل اللام على تفعيل نحو وهي
تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا ومجيء مصدر فعل الصحيح
اللام على تفعلة نحو تكرمة وتجزئة وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ
تخطئة وهنأ تهنئة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما وقوله

وفعلة

وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة يعني أنه يدل على المرة في مصدر
الثلاثي المجرد ببنائه على فعلة بفتح الفاء وعلى الهيئة بفعلة بكسر
الفاء وهي مقيدة بأن لا يكون المصدر على فعلة بفتح الفاء نحو رحمة
وفعلة نحو ذربة فلا يدل حينئذ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة حالية
أو وصف وقوله في غير ذي الثلاث بالتا المرة يعني أنه يدل على المرة في مصدر
غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق انطلاقة فإن بني على التاء دل على
المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق في الثلاثي وقوله وشذ فيه هيئة
كالخمرة أي شذ في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم
هو حسن العمة والقمصة وهي حسنة الخمرة والنقبة من تعمم وتقمص
وتخمرت وتنقبت

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

في صوغ اسم الفاعل وباقي هذه الصفات المشبهات وقوله

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون كغذا

شمل قوله من ذي ثلاثة فعل المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب
فهو ذاهب وفعل المتعدي نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل
نحو فره فهو فاره وليس نسبته إليها على حد السواء ولذلك قال وهو قليل
في فعلت وفعل غير معدى يعني أن فاعلا قليل في فعل المضموم العين وفعل
المكسور العين غير المتعدي ففهم منه أنه كثير مقيس في فعل مطلقا وفي فعل
المتعدي بل قياسه فعل وأفعل فعلان يعني أن قياس فعل اللازم أن يكون
اسم فاعله على أحد الأوزان الثلاثة فعل للأعراض نحو أشر وفرح وأفعل
للألوان والخلق نحو أخضر وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان للامتلاء

وحرارة البطن نحو ريّان ومع بان وقد نبّه على ذلك بالتمثيل وقوله وفعل اولى
وفعيل لفعل يعني ان هذين الوزنين اولى به من غيره نحو ضخم فهو ضخم وجمل فهو
جميل فإن قلت فهل يقاس عليهما قلت اما فعيل فمقيس
وقال في شرح التسهيل ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب
وقول الشارح الذي كثر في اسم الفاعل من فعل حتى كاد يطرد اي يجيء على فعل
او فعيل مخالف وقوله وافعل فيه قليل وفعل الضمير لفعل مثال افعل نحو
خرش المكان فهو اخرش ومثال فعل بطل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما
وقوله ولسوى الفاعل قد يغني فعل يعني قد يستغني فعل المفتوح العين فيجيء
اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو اشيب
وعف فهو عفيف ولم ياتوا فيه بفاعل فإن قلت فكيف يطلق على هذه
الاوزان اسم فاعل وانما هي من الصفات المشبهة قلت يطلق اسم الفاعل
في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف
الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم هذه في بابه وقوله

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا ... وضم ميم زائد قد سبقا

يبين في هذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة احرف
وهو واضح وقوله وزنة هو خبر مقدم لقوله اسم فاعل والمقدر واسم فاعل من غير
ذي الثلاثة ذو زنة المضارع وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا قدر كسره
فتكون الحركة غير الحركة وقوله وان فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول
كمثل المنتظر فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على الثلاثة الا
بكسر ما قبل الاخر وفتحه وقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد ... زنة مفعول
كآت من قصد اي كالمصوغ من قصد فتقول مقصود واذا كان الثلاثي لازما فيكون

مفعوله

مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو ممرور به ويعني بالثلاثي المتصرف وقوله

وناب نقلا عنه ذو فعيل ... نحو فتاة او فتى كحيل

اي ناب ذو فعيل بمعنى صاحب هذا الوزن من مفعول سماعا لا قياسا نحو كحيل
بمعنى مكحول وقتيل بمعنى مقتول وطريح بمعنى مطروح قال الشارح وهو
كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع وفي التسهيل وليس مقيسا
خلافا لبعضهم فنبه على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له
فعيل بمعنى فاعل فقيد في الشرح واطلق في الاصل فإن قلت فهل يعمل
فعيل النايب عن مفعول عمل اسم المفعول قلت ذكر في التسهيل انه
ينوب في الدلالة لا العمل فعلى هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل
ابوه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى سماع فإن قلت لم قال نحو فتاة
او فتى فمثل بالمؤنث والمذكر قلت نبه على ان فعيل بمعنى مفعول
يستوي فيه المذكر والمؤنث وسياتي في موضعه ان شاء الله تعالى

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه
نحو حسن الوجه وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه لا يصلح لذلك فإن قلت
يشعر قوله استحسن بان اسم الفاعل قد يضاف الى فاعله ولكن لا يستحسن
قلت قال الشارح ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فهو قد
يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب الاب اي كاتب ابوه اهـ وليس على اطلاقه
بل نقول اذا قصد ثبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة
المشبهة وساغت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى فتقول زيد قائم الاب بالرفع
والنصب والجر على حد الحسن الوجه وان كان من متعد بحرف جر فكذلك عند

الاخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل المنع عن الجمهور
وان كان من متعد الى واحد فحكى ذلك عنه المصنف بشرط امن اللبس وجاز فا
للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا ان حذف مجعوله اقتصارا جاز
والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله

• الراحم القلب ظلاما وان ظلما • ولا الكريم بمناع وان حرما •

وان كان من متعد الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم من غير خلاف
فان قلت لم قال فاعل معنى قلت لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد
اسنادها الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة
اسم الفاعل يجوز ان يكون مبتدا او صفة خبره وفي الكلام تقديم وتاخير ويجوز ان يكون
صفة مبتدا او ان كان نكرة لوصفه والمشبهة خبر والاول اظهر فان قلت
ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل قلت من اوجه احدها انها تدل
على حدث ومن قام به الثاني انها تذكر وتؤنث الثالث انها تثنى وتجمع وكان
مقتضاها الا تعمل عملا فعلها لانها لا تجري على المضارع ولا هي معدولة عن الجاري عليه
الا انها عملت لمشابهتها باسم الفاعل فيما ذكر ثم اعلم ان بين اسم الفاعل
والصفة المشبهة فروقا الاول ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم
بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا اشار بقوله وصوغها
من لازم الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما سيقع ولا توجد الا للحاضر
وهو الاصل في باب الوصف لانها لم توضع لافادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث
الى الموصوف بها على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه كالفعل في افادة
معنى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الحال والمضي والاستقبال ولذلك
اذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق واذا
قصد بالصفة الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل كقوله

فما

• فما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح •

والى هذا اشار بقوله لحاضر تنبيه قد تقرر بما ذكرته ان كونها للحال ليس
شرطا في عملها ولكن وضعها كذلك لانها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته
الحال فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان
في تصحيح ذي الاعمال الثالث انها غير جارية على المضارع بخلاف اسم
الفاعل نص على ذلك الزمخشري وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورده
المصنف وقال في التسهيل وموازنتها المضارع قليلة ان كانت من ثلاثي
ولازمة ان كانت من غيره ولذلك مثل هنا بطاهر القلب وهو جار على
المضارع وبجميل الظاهر وهو غير جار فشبهها على جميعها بالوجهين ومثالها
من غير الثلاثي كمطمئن القلب ومنطلق اللسان قلت ولقائل ان يقول
ان طاهرا ومنطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين
قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة
فان قلت فقد رد ما ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية بكونهم
متفقين على ان شاحطا في قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط
دارا صفة مشبهة قلت ان صح الاتفاق فهو محمول على ان حكمه
حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت كما تقدم فلذلك اطلق عليه
صفة مشبهة الرابع ان معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل في السببي والاجنبي والمراد بالسببي الملتبس بضمير
صاحب الصفة لفظا او معنى والى هذا اشار بقوله وسبق ما تعمل فيه
مجتنب وكونه ذا سببية وجب فان قلت قد ذكر في التسهيل
ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله

• حسن الوجه طلقه انت في الحرب وفي السلم كالح مكفهر •

ولا يطلق عليه سببي قلت انما تحرز بالسببي من الاجنبي فانها

المشبهة

لا تعمل فيه واما عملها في ضمير الموصوف فلا اشكال فيه و اما قوله وعمل اسم
الفاعل المعدى لها فيعني به انها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل
مفعوله فان قلت فيما قال وعمل اسم الفاعل المعدى لها وبينهما فرق
وهو ان معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول فعملهما
اذا مختلف قلت هو متحد صورة وهو المراد و قوله على الحد الذي قد
حدا يعني ان عملها مشروط بالاعتماد على ما ذكر في اسم الفاعل فان قلت
لم اخر قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب البيت عن قوله وعمل اسم الفاعل المعدى لها
وكان ينبغي العكس لان ذا الكائنة من تتمة الفروق قلت بيان شرطه
مقدم لانها من توابع بيان عملها فلذا اخره عنه و قوله فارفع بها وانصب وجر
الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به قال في شرح الكافية
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة وقيل يجوز فيه ايضا التشبيه واجاز بعض
البصريين كون المقرون بال والمضاف الى المقرون بها تمييزا وهي نزعة كوفية
والجر على الاضافة وهل هي من رفع او نصب قولان وظاهر كلام المص انها من رفع
واليه ذهب السهيلي وذهب الشلوبين واكثر اصحابه كابن عصفور الى انها
من نصب و قوله مع ال ودون ال يعني ان الصفة المشبهة تعمل النصب والرفع
والجر في السببي مقرونة بال ومجردة منها ثم قسم معمولها الى ثلاثة اقسام
الاول المعرف بال واليه اشار بقوله مصحوب ال والثاني المضاف وهو المراد بقوله
وما اتصل بها مضافا اي وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بال والثالث المجرد من
ال والاضافة وهو المراد بقوله او مجردا ثم اعلم ان المضاف انواع الاول المضاف
الى ضمير الموصوف والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره والثالث مضاف الى
المعرف بال والرابع مضاف الى المجرد والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى
مضاف الى ضمير الموصوف ذكره في التسهيل ويحتاج الى سماع والسادس

مضاف

مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى ذكره في شرح التسهيل والسابع مضاف الى
الموصول والثامن مضاف الى موصوف يشبهه اي يشبه الموصوف في كونه يفتقر
الى جملة والمجرد من ال والاضافة يشمل ثلاثة انواع الموصول والموصوف وما
سواهما فجملة انواع معمولها السببي احد عشر نوعا وهذه امثلتها على
الترتيب مثال مصحوب ال الحسن الوجه ومثال المضاف الى ضمير الموصوف
الحسن وجهه ومثال المضاف الى مضاف الى ضميره الحسن وجه ابيه ومثال
المضاف الى المعرف بال الحسن وجه الاب ومثال المضاف الى المجرد الحسن وجه
اب ومثال المضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف مررت بامرأة
حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف
الى جارية والجارية مضافة الى ضمير الموصوف ومثال المضاف الى ضمير معمول صفة
اخرى مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها وهو تركيب نادر وشاهده قول
الشاعر * سبتني الفتاة البضة المتجرد الطيبة كشحه وما خلت ان اسبى *
ومثال المضاف الى الموصول قوله

* فعج بها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به الازر *

ومثال المضاف الى الموصوف رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به ومثال
الموصول قوله

* اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر *

ومثال الموصوف قوله

* ازور امرأ جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر *

وهذان القسمان غريبان ومثال المجرد من غيرهما الحسن وجه واذا تقرر هذا
فاعلم ان الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها ستة
احوال وكل منها على احد عشر تقدير باعتبار المعمول فهذه ستة وستون صورة
كلها جائزة الا ما لزم منها اضافة ما فيه ال الى الخالي منها ومن الاضافة الى

المعرف بها او الى ضمير المعرف بها فيمتنع الحسن وجه والحسن وجهه والحسن
وجه ابيه والحسن وجه اب ونحوها، ويجوز الحسن الوجه لانه معرف بال والحسن وجه
الاب لانه مضاف الى المعرف بها والكريم الاباء الغامر جودهم لان جود مضاف الى
ضمير المقرون بها ذكره في التسهيل والى هذا اشار بقوله

ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

يعني وما لم يخل من ال ومن الاضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز فان قلت
كان ينبغي ان يقول او من اضافة الى ضمير المعرف بها كما ذكر في التسهيل قلت
انما تركه لانه تركيب نادر كما مر تنبيهان الاول لم يتعرض المص لبيان
اقسام الجائز وهي تنقسم الى قبيح وحسن ومتوسط وقد بسطته في غير هذا
المختصر الثاني ما ذكره من الحكم انما هو في السببي وقد تقدم ان معمول الصفة يكون
ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته ونصب ان فصلت نحو مررت برجل حسن الوجه
جميله ونصب ان فصلت او قرنت بال فالمفصولة نحو قريش نجباء الناس ذرية
وكرامهموها والمقرون بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله

التعجب

استعظام فعل فاعل ظاهر المزية ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير مبوب لها في هذا الباب
نحو سبحان الله ولله دره فارسا ولم يبوب لها في النحو لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة
والمبوب له من الفاظه افعل وافعل به وقد اشار الى الاول بقوله بافعل انطق بعد
ما تعجبا اي انطق بوزن افعل بعد ما لانشاء التعجب او في حال تعجبك فقوله تعجبا
مفعول له او حال واشار الى الثاني بقوله او جئ بافعل قبل مجرور ببا اي او جئ بوزن
افعل قبل اسم مجرور بباء الجر ثم قال وتلو افعل انصبنه مذهب البصريين انه مفعول
به وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان نصبه على حد النصب في نحو زيد كريم الاب
فان قلت شرط المجرور بعد افعل والمنصوب بعد ما افعل ان يكون مختصا

لتحصل

لتحصل الفائدة به ولم ينبه على ذلك قلت في تمثيله الاتي ارشاد اليه ثم مثل للصيغة
الاولى بقوله ما اوفى خليلينا وهو نظير ما احسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليها
مبتدا اتفاقا بلا خلاف وقد روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهو خلاف
شاذ وبعد ثبوت اسميتها وانها مبتدا ففي معناها خلاف مذهب سيبويه وجمهور
البصريين انها اسم تام نكرة والفعل بعدها خبرها وهو الصحيح لان قصد المتعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي
فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تستفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك
ابهام متلو بافهام فان قلت كيف ساغ الابتداء بها وهي نكرة لا مسوغ لها
قلت مسوغها قصد الابهام وقد ذكره في التسهيل من المسوغات وقال
الشارح لانها في تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا فهو
كقولهم شيء جاء بك وشر اهر ذا ناب وفيه نظر وذهب الاخفش وطائفة من الكوفيين
الى انها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره الذي احسن
زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم
الافهام وتاخير الابهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقديم الابهام
والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وذهب الفراء وابن درستويه الى انها
استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ورد بان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو فما اصحاب الميمنة وما المشار اليها هنا
مخصوصة بالافعال وبانها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز ان يخلفها اي وبان
قصد التعجب بما افعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت اليها
قلت وفي الاول نظر لان مذهب الكوفيين ان افعل اسم وسياتي وذهب
الاخفش في احد اقواله الى انها نكرة موصوفة وافعل صفتها والخبر محذوف وثاني
اقواله انها موصولة وقد تقدم وثالثها كقول سيبويه ثم مثل الصيغة الثانية بقوله

واحدد بهما وهو نظير احسن بزيد ومذهب جمهور البصريين ان افعل في نحو
احسن بزيد لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمعنى احسن بزيد احسن زيد اي
صار ذا حسن وهو مسند الى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى
بالله شهيدا وذهب الفراء ومن وافقه الى انه امر باستدعاء التعجب
من المخاطب مسند الى ضميره واستحسنه الزمخشري وابن خروف وذهب
ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل يا حسن احسن بزيد اي
دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن فلاحة وهو حسن وعلى هذين
القولين فالباء زائدة مع المفعول لان من جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة
عنده للتعدية وأجاز بعض المتأخرين ان تكون الباء للتعدية لا زائدة والهمزة
للصيرورة لا للتعدية وهو امر للسبب او للشخص على القولين والصحيح ما
ذهب اليه جمهور البصريين لسلامته مما يرد على غيره ورد المصنف قول
الفراء باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون
الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني انه لو كان امرا للزم
ابراز ضميره الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب
في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن
ورد قول ابن كيسان بان من المصادر ما لا يكون الا مؤنثا كالسهولة والنجابة فلو
كان الامر على ما توهمه لقيل في قوله اسهل به وانجب به اسهلي به وانجبي به وفي
اجيبت عما رد به وليس هذا موضع ذكره تنبيهان الاول الباء بعد
افعل لازمة عند الجر في الا اذا كان المتعجب منه ان وصلتها كقول الشاعر
واحبب الينا ان يكون المقدما الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر
الى حذف الباء المصاحبة غير ان لزمه ان يرفع وعلى قول الفراء يلزم النصب وقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح

يعني

يعني انه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما افعل والمجرور بالباء بعد افعل فمثال
حذفه بعد ما افعل قول علي رضي الله عنه
جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفهم واكرمهم ومثاله بعد افعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم
وانما حذف مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي
وقوم ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء ورد
بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر ان من الضمائر
ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا قال في شرح الكافية ولا تحذف الباء بعد
افعل الا مع مجرورها بشرط كون افعل مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور
كقوله تعالى اسمع بهم وابصر فقد تحذف الباء ومجرورها بعد افعل مجردا كقول
الشاعر فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر
فان قلت كيف اطلق المصنف على الاسم متعجبا منه في قوله
وحذف ما منه تعجبت استبح والمتعجب منه انما هو فعله لا نفسه قلت
قد اجاب الشارح بانه حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقوله ان
كان عند الحذف معناه يضح شرط في استباحة حذف المتعجب منه بعد ما افعل
وافعل يعني ان جواز حذفه مشروط بان يكون المراد واضحا عند الحذف للعلم
به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة وقوله
وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما
قال في شرح التسهيل لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب اهـ وقد اجاز ابن هشام
الاتيان بمضارع ما احسن فقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فوجب
اطراحه فان قلت فهلا جعلوا افعل امرا من افعل قلت
المانع من ذلك كون الهمزة في افعل للصيرورة وفيما افعل للنقل هذا تجريع

على مذهب الجمهور **تنبيه** صرح المصنف في هذا الباب بفعلية صيغتي التعجب
اما افعله فبغير خلاف وذهب البصريون والكسائي الى فعليته وذهب الكوفيون
الى اسميته ولم يستثنه بعضهم فلعل له قولين والصحيح انه فعل لبنائه
على الفتح ولنصبه المفعول به وليس من الاسماء التي تنصب وللزومه مع ياء
المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله ذكره المصنف **قلت**
قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ولم يجعلوها لازمة واستدلوا
على الاسمية بعدم تصرفه وبتصغيره وبصحة عينه **واجيب** بان امتناع
تصرفه لانه لزم طريقة واحدة وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بافعل التفضيل
واما افعل فقال المصنف وغيره لا خلاف في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل
على اسميته قال واحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم **فان قلت**
ما اعراب ما احسن زيدا عند القائلين باسمية افعل **قلت** نقل عن الفراء
ان الاصل فيما احسن زيدا ما احسن زيد على الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد
واسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد بالفرق بين الاستفهام والخبر والفتحة
في افعل فتحة اعراب وهو خبر عن ما وانما انتصب لكونه خلاف المبتدأ اذ
هو ما الذي هو في الحقيقة خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين ان افعل مبني وان
كان اسما لانه ضمن معنى التعجب واصله ان يكون للحرف وقوله

وصغهما من ذي ثلاث صرفا … قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي اشهلا … وغير سالك سبيل فعلا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا وهي
ثمانية الاول ان يكون فعلا فلا يصاغان من غيره وبذلك يظهر خطأ من يقول
من الكلب ما اكلبه ومن الحمار ما احمره وشذ من ذلك قولهم اقمن به لانهم
اشتقوه من قمن اي حقيق وذكر المصنف منه قولهم ما اذرعها اي ما اخفها
في الغزل

في الغزل وهو من قولهم امرأة ذراع قال ولم يسمع منه فعل وقد حكى ابو
الخطاب ذرعت المرأة اي خفت يدها في الغزل فهي ذراع وعلى هذا فليس بشاذ
فان قلت لم ينص الناظم هنا على هذا **قلت** هو مفهوم من قوله
من ذي ثلاث لان المقدر من فعل ذي ثلاث فحذف الموصوف للعلم به الثاني ان يكون
ثلاثيا ويعني به ثلاثي اللفظ فلا يصاغان من الرباعي المجرد باتفاق نحو دحرج
ولم يشذ منه شيء واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احدها
جواز صوغهما منه قياسا مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه
والمحققين من اصحابه والثاني منعه الا ان يشذ منه شيء فيحفظ وهو مذهب
الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم والثالث
التفصيل فان كانت همزته للنقل لم يجز وان كانت لغيره جاز وصححه ابن عصفور
ونسبه الى سيبويه والظاهر ان مذهب سيبويه هو الاول لتمثيله باعطى
والهمزة فيه للنقل يقال عطوت بمعنى تناولت **قلت** والقياس على ذلك
عند من اجازه مشروط بعدم مانع آخر فان وجد مانع آخر لم يجز نحو اودى
بمعنى هلك فانه غير قابل للتفاضل ونحو اجاب فانهم استغنوا فيه بما افعل
فعله فلا يقال ما اجوبه بل ما اجود جوابه ذكره سيبويه وان كان غير افعل
فقد شذ منه الفاظ منها ما اتقاه من اتقى وما اشوقه من اشتاق وما
اموله من اختال وما اخصره من اختصر وفيه شذوذ آخر لانه مزيد ومبني
للمفعول وليس من الشاذ ما افقره وما احياه وما اشهاه خلافا للاكثرين
لثبوت فقر بمعنى افتقر وشهي بمعنى اشتهى وحيي بمعنى استحيى
ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر من غيره ونقل عن الاخفش انه اجاز التعجب
من كل فعل مزيد على استكراه كانه راعى اصله الثالث ان يكون متصرفا فلا
يصاغان من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم ما عساه واعس

به فإن **قلت** ينبغي أن يقال كامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر
قلت أي أطلق التصرف فهو محمول على كامل التصرف الرابع أن يكون
قابلا للتفاضل فلا يصاغان من فعل لا يقبل التفاضل نحو مات وفني وحدث لأنه
لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض الخامس أن يكون تاما فلا يصاغان من الأفعال
الناقصة خلافا لمن أجاز صوغهما من كان الناقصة السادس أن يكون مثبتا فلا
يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم يعج أو جوازا كلم يعج قال في شرح
التسهيل يعني أن عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل إلا منفيا وعاج يعوج
بمعنى مال استعمل منفيا ومثبتا ونوزع في اختصاص الأول بالنفي فإنه قد ورد
مثبتا فيما أنشده أبو علي في نوادره قال أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن
الأعرابي: ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ... ولا منظرا أروى به فأعيج
السابع ألا يكون معبرا عن فاعله بأفعل فعلاء فلا يصاغان من شهل وحول ولا عرج
فهي أن يكون من المحاسن كالأول أو من العيوب كالثاني وعلة المنع عند الجمهور
أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيا محضا وأصل الفعل في هذا النوع على أفعل
وعند المص أنه لما كان بناء الوصف من هذا على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل
لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعلا
التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة قال
وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعين وشذ من هذا النوع قولهم ما أحمقه وما
أرعنه وما أهوجه وما أنوكه بمعنى ما أحمقه وما ألده من لد إذا كان كثير
الخصومة وبناء الوصف في كل هذه على أفعل في الشيخ كبير وفعلى في التأنيث
وكلامه في الكافية والتسهيل يقتضي ظاهره أن صوغهما من فعل أفعل أخ
أفهم جهلا أو عسرا مقيس الثامن ألا يكون مبنيا للمجهول فلا تقول ما أضرب
زيدا وأنت متعجب من الضرب الواقع به وعلته عند قوم خوف اللبس وإليه

ذهب

١١١

ذهب المصنف فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم ما أشغله
من شغل وما أجنه من جن وما أولعه من أولع وما أزهاه من أزهي قال المص وهذا
الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب وعلته عند قوم أن الفعل المتعجب منه لا بد أن
يكون قبل دخول همزة النقل على فعل أصلا أو تحويلا وفعل لا يكون أبدا فعل المفعول وإليه ذهب
ابن عصفور فلذلك جعل ما ورد منه شاذا قال وينبغي أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل
فاعل في المعنى فعل مفعول لم ينطق به **قلت** بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو
لا يستغنى عنه بالصوغ من غيره نحو قال من القايلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء
بقولهم ما أكثر قايلته وما أنومه في ساعة كذا قالوا تركنا ولم يقولوا ودعنا نص على ذلك
سيبويه وقد ذكر في التسهيل قال وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما
يغني في غيره وذكر في شرحه سكر وقعد وجلس ضد قام وقال من القايلة وزاد غيره قام
وغضب وخاف ومن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى
ما أنومه فإن **قلت** ذكر بعضهم في شروطه أن يكون على فعل أصلا أو تحويلا وذكر
بعضهم أن يكون دائما فهذه ثلاثة شروط ولم يذكرها الناظم **قلت** أما اشتراط
كونه على فعل فقد ذهب إليه كثير والصحيح أن صيغتي التعجب من فعل وفعل لا يحتاجان
إلى تحويل وهو اختيار المص وظاهر كلام سيبويه قال وهو مبني من فعل وفعل وفعل
وأما اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما أحسن ما يكون هذا الطفل
وليس هذا بواقع وما أشد لمع البرق وليس بدائم وقوله *وأشدد أو أشد أو شبههما*
يخلف ما بعض الشروط عدما ... ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب يعني أنه
إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه بل
يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط ويؤتى بمصدر الفعل الذي عدم بعض
الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل ويجر بعد أفعل مضافا
إلى الاسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج ونحوه ما أشد استخراجه وأشدد

باستخراجه ومن نحو مات ما افجع موته وافجع بموته هذا حاصل البيتين **تنبيه**
هذا العمل يصح في كل فعل متصرف مثبت مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور اذا لم يستوف
بقية الشروط بل كان غير متصرف لم يمكن فيه العمل لانه لا مصدر له وان كان منفيا
او مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه الا ان يؤتى به صلة لحرف مصدري معمول التعجب
منه فيقال ما اقرب الا يفعل واقرب بالا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وانما
فعل ذلك ليبقى لفظ المنفي ولفظ المبني للمفعول قال الشارح ولو امن اللبس جاز
ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها فان لم يكن للفعل مصدر
مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيد الشر وقوله وبالندور
احكم لغير ما ذكر فلا تقس على الذي منه اثر الاشارة بهذا البيت الى انه قد ورد بناء
افعل التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ فيحفظ ولا يقاس عليه
وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك وقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله
به الزما وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر قال في شرح
الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما
بغير ظرف او جار ومجرور وتبعه الشارح في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال
والمنادى وليس الامر كما زعم بل في الحال خلاف اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين
الفصل بالحال وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول
علي بن ابي طالب رضي الله عنه اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا وقال في شرح
التسهيل بعد ذكر قول علي رضي الله عنه وهذا مصحح للفصل بالمنادى واجاز
الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له
مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له
على ذلك واما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور وقال في شرح الكافية والصحيح
الجواز لثبوت ذلك عن العرب وقال في شرح التسهيل لم يمتنع ولم يضعف لثبوت

ذلك

ذلك نظما ونثرا فمما جاء في النثر قول عمرو بن معدي كرب لله در بني سليم ما احسن
في الهيجاء لقاءها وما اكثر في اللزبات عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول
بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما
وقول الاخر اقيم بدار الحرب ما دام حربها واحر اذا حالت بان اتحولا ومن القياس
ان الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف اليه فهما اولى واجاز بعضهم
الفصل بهما على قبح فالحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني
والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين والى المنع ذهب الاخفش والمبرد واكثر
البصريين ونسبه الصيمري الى سيبويه والحق انه ليس لسيبويه فيه نص قال الشلوبين
والصواب ان ذلك جائز وهو المشهور والمنصور **قلت** وقد اشار في النظم الى ترجيح
الجواز بقوله مستعمل لان استعماله له دليل جوازه **تنبيه** جواز الفصل بالظرف
والمجرور عند من اجازه مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا به امتنع
الفصل بهما كما امتنع بغيرهما فلا يجوز ما احسن بمعروف امرا وذكر في شرح التسهيل
انه لا خلاف في ذلك ص

نعم وبئس وما جرى مجراهما ص

فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين ش قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس
وفي ذلك خلاف وفي نقله طريقان احدهما ان البصريين والكسائي ذهبوا الى فعليتهما
واستدلوا بوجوه احدها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وثانيها
اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم حكاها الكسائي والاخفش وثالثها بناؤهما
على الفتح كسائر الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى انهما اسمان
واستدلوا بوجوه منها دخول حرف الجر عليهما في نحو قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس
العير وتؤول على تقدير مقول فيه نعم الولد وعلى مقول فيه بئس العير والاخر هو راي
ابن عصفور في نقل نقائضه المتاخرة فقال لم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين
في نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب

البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك
نعم الرجل وبئس الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل
نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت
الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل
من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو وعنده هما رافعان لزيد
وعمرو كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد وعمرو مرفوعين بممدوح و
مذموم والذي حملهما على ذلك انهما رايا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل
بحكم الاسم في بعض المواضع فحملاهما على ذلك في سائر المواضع **و**قوله غير متصرفين بسبب
عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم وفي نعم اربع لغات قيل وافصحها نعم وهي
لغة القرءان ثم نعِم بالاتباع ثم نَعِم وهي الاصل وقد قرئ بهما في فنعما هي ثم نَعْم في المرتبة
الرابعة وحكى بعضهم نعيم الرجل واستدل به على الاسمية لان فعيلا من اوزان الاسماء
ورد بان ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ فلا تثبت به لغة واما بئس فنص كثير
على ان فيها اللغات الاربع وقال بعضهم لم يسمع فيها الا لغتان بئس بالتخفيف بعد
الاتباع وبئس على الاصل والاخريان بالقياس قال ابن عصفور والمخففون للهمزة يبدلون
منها ياء فيقولون بيس وحكى الاخفش وابو علي بَيْس بفتح الباء وسكون الياء **و**قوله
رافعان اسمين يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا على الفاعلية لانهما فعلان كما سبق
فان قلت كون المرفوع بعدهما فاعلا انما هو على مذهب البصريين فما وجه
رفعه على مذهب الكوفيين **قلت** اما الفرقة الاولى فقال في البسيط
ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك
قلت الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح **و**قوله مقارني ال نعت لقوله اسمين
وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس يكون على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر شرطه ان يكون
معرفا

معرفا بال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى المعرف بها نحو ولنعم دار المتقين او الى
مضاف الى معرف بها نحو * فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من
حمائل * وقد اشار الى الاول بقوله مقارني ال والى الثاني بقوله او مضافين لما قارنها
ومثله بقوله كنعم عقبى الكرما ولم ينبه على الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في
التسهيل تنبيهات الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال او مضافا الى المعرف
بها او مضافا الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير
ما فيه ال كقوله * فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها * والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز
الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * ونقلت اجازته عن
الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم
يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل ورد ولكنه اقل من المضافة وحكى الاخفش ان
ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قوله ونعم نديم وقد جاء ما ظاهره
ان الفاعل علم او مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وكقول
النبي صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد وقول سهيل بن حنيف شهدت
صفين وبئست صفون قال ابن عصفور واجاز المبرد ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح
ان ذلك لا يجوز لان عبد الله ليس معرفا بالالف واللام ولا مضافا الى ما تعرف بهما **و**اما
قول الشاعر * بئس قوم الله قوم طرقوا * فقروا جارهم لحما وحر * فضرورة وكان الذي سهل
ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف
الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه بهما واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم
وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج
وابو عمر في الجرمي قال ولم يرد به سماع والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه
ال يكون مفسرا للضمير المستتر فيها اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح
التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به
الثاني اعلم ان ما ورد مما ظاهره يوهم ان الفاعل علم او مضاف الى علم يمكن تاويله على ان

الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره والعلم او المضاف اليه هو المخصوص وذكر هذا التاويل
في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز في ذلك وسياتي بيانه وحكي ان يحمل
على هذا ايضا ما اوهم كون فاعلها نكرة الا ان حكاية الاخفش ان ذلك لغة قوم يمنع
التاويل **الثالث** ال في فاعل نعم وبيس ذهب الاكثرون الى انها جنسية ثم اختلفوا
فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت
الجنس لانه فرد من افراده ولهاؤلاء في تقريره قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في
اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي منه اذ الابلغ في اثبات الشيء جعله
للجنس حتى لا يتوهم كونه طاريا على المخصوص والثاني انه لما قصدت المبالغة عدل بالمدح
الى جنس المقصود بسببه فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل
زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها عهدية
ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم و
اراد ان يقع ابهام ثم ياتي بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص
الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدل هاؤلاء بتثنيته وجمعه
ولو كان عبارة عن الجنس لم يسمع فيه ذلك **وقد اجيب** عن تثنيته وجمعه على القول
بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين
رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا فان كل واحد من الشخصين كانه على
حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع
الرابع لا يجوز اتباع فاعل نعم وبيس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق قال واما
التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله نعم الفتى
المري عو بابل حاتم قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمتنع على الاطلاق بل يمنع
اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك
القصد واما اذا تاول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوي

بالنعت ما ينوي بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى المري انت اذا هم وحمل
ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما انتهى واما البدل والعطف
فظاهر سكوته عنهما في شرح التسهيل جوازهما وينبغي الا يجوز منهما الا ما يباشر نعم
و لما انهى الكلام شرع في بيان احكام المضمر فقال **ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما
معشره** فاعل نعم في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده ومعشره هو المخصوص بالمدح
وسياتي اعرابه ولهذا الضمير احكام احدها ان لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية
تمييزه وجمعه واجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي عن العرب ومنه
قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر الثاني انه لا يتبع لشبهه بضمير الشان واما
نحو نعم هم قوما انتم فهم تاكيد للضمير المستتر وذلك شاذ لا يعرج عليه الثالث انه اذا
فسر بمؤنث لحقته تاء التانيث فيقول نعمت امراة هند كذا مثله في شرح التسهيل
وقال ابن ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغناء بتانيث المفسر ونص غيره
على جواز الامرين وتوجيه الاول قوله فيها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم
الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر
الشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير
شروط الاول ان يكون متاخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبيس الثاني ان يتقدم على
المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند جميع البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث
ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضده وفي التذكير وضده الرابع ان يكون قابلا لال
فلا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته
لها وسياتي الكلام على التمييز بما الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه
الشمس لم يجز لان الشمس مفردة في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز
ذكره ابن عصفور **تنبيهان** الاول نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز وصحح
بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ حذفها وحكى

وقال في التفصيل ونحو يعني فاعل نعم وبيس ممنوع الاتباع مجسر بتمييز مؤخر مطابق قابل
ال لازم غالب وقوله غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت ومن اجازه فيه لجهم المعنى ابى
عصفور والثاني ما ذكره من ان فاعل نعم قد يضمر فيها هو مذهب الجمهور ومذهب الكسائي
الى ان الاسم المرجوع بعد النكرة المنصوبة هو فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال
ويجوز ان يتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرجوع فاعل كقول الكسائي
الا انه يجعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجل زيد نعم الرجل زيد ثم
نقل الفعل الى اسم الجنس ورد بقيل نعم رجلا زيد او يجيء منه تاخيره لانه وقع موقع
الرجل المرجوع واجاز فاعله والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم نعم
رجلا انت وزيد ليس رجلا هو ولو كان فاعلا لاتصل بالفعل والثاني قولهم نعم رجلا كان
زيد فاعملوا فيه الناسخ وقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر
في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب المنع وهو مذهب سيبويه اذ لا ابهام
يرفعه التمييز والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي قال المص وهو
الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس ان التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع الابهام
في قوله ولقد علمت بان دين محمد من خير البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر
للتوكيد لا لرفع الابهام والسماع قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقول الاخر
والتغلبيون نعم الفحل فحلهم فحلا وقول الاخر نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد
التحيات نطقا او بايماء وحكي كلام العرب نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب وهذا
وارد في كلام الاختيار وتاول المانع السماع اما فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكدة واما
زادا فمصدر محذوف الزوائد او مفعول به وقبلها الاول قال ابو حيان وعندي تاويل
اقرب من ذلك ان تجعل في نعم وبيس ضمير او فحلا وفتاة وزادا تمييز تاخر عن المخصوص
وفحلهم وهند وزاد ابيك ابدال والمذهب الثالث التفصيل فان افاد التمييز معنى لا يفيده
الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يطا لنا فراشا

ولم

ولم يختص لنا كتبا منزل بشاء ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامي وقوله
وقائلة نعم الفتى انت من فتى
الا ان المعنى متعين ان تجعل فاعلها ما لا يعين الفاعل ولا تمييز وصححه
ابن عصفور وقوله ما نقل عن سيبويه من المنع هو المحكي وما منعه سيبويه
وتاول الفارسي كلا منهما على انه ان افاد معنى زائدا لا يكون الفاعل ظاهرا حيث
يلزم التمييز مع الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرا فيهم وفيه بعد وقوله
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
اذا وقعت ما بعد نعم وبيس فتارة يليها مفرد نحو نعم ما صنعت وتارة
يليها اسم نحو فنعما هي وتارة يليها فعل ففيها اقوال ومجموعها الوارد
[illegible] انها في موضع نصب على التمييز الثاني انها في موضع
رفع على الفاعلية الثالث انها المخصوص الرابع انها كلا [illegible] انها يليها
بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها نكرة موصوفة
بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي
في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل
بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة
والفعل صلتها الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها
فاعل فاختلفوا على خمسة اقوال احدها انها معرفة تامة غير مفتقرة الى صلة
والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء صنعت
وقال ابن [illegible] ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والكسائي الثاني
انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي الثالث انها

موصوفة والفعل صفتها وهو فاعله يكتفى به وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل
عن الفراء والكسائي اي انها مصدرية واجزم هنا وقيل يليه بئس صنعك وان
كان لا يتيسر في الكلام بئس صنعك حتى يقول بئس الصنع صنعك كما قال الطيبي
ان تكون كالموصول الحرفي فيما تلك الخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع واما
الفاعل مسافرا المخصوص وقال انها موصوفة وبئس المخصوص ما الاخرى محذوفة والاصل
نعم شيء ما صنعت والمخصوص نعم شيئا الذي صنعته وهو قول الفراء واما السادس
الفاعل بانها كافة وجعلها مثل قل فتصير تدخل على الجملة الفعلية اهو وليها
ان جعلوها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع
بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب الجمهور يبين قلت ليس معنى النقل
على الكلام فيما ثم الثاني انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو كلام ابن خروف مذهب
سيبويه ونقل عن الجمهور وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء الثالث انها مركبة
مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم
واجاز الفراء قلبها ... قوله فن طهي بها
ذكر فيه انه ... على ثلاثة اقوال ... على خمسة
اقوال ... الاولى الثلاثة والاولى الخمسة الاقتصار
عليه في شرح الكافية الثاني ... في كلامه الصورتان اعني ما وليه
الفعل ... الثالث
كلامهم ... عبارته ... وكذا عبارته
في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها فاعل ونقله
عن سيبويه والكسائي واستدل بوجه احدهما ان ما مساوية للضمير في الابهام

ولا تكون تمييزا او الثاني انها كثر الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والذي
التالية نعم لا يقتصر عليها الا نادرا الثالث ان التمييز في معنى البدل وفي غيره ايضا
لا يكون فاعلا الا وقيل ان ... على ان التمييز لا يكون بالاسماء التي
في الغالب لا المتوغلة في الابهام ... الرابع
في المصنف بنقل هذا المذهب عن سيبويه ... قول سيبويه
فلا نعما الذي ... لا يكون تمييزا معنى
لا تمييز اعرابا وقوله في الكافية وانصب على التمييز ما ... نعم ما
وارتفع بعضهم ... وادعى ... تمام ما وكلامهم فيه
في عدم الجزم

ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا

المخصوص هو المقصود بالمدح بعد نعم والذم بعد بئس وله ثلاثة احوال الاول ان يذكر
بعد فاعلها نحو نعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ ثلاثة اوجه احدها ان يكون مبتدا
والجملة قبله خبره والثاني انه خبر مبتدا واجب الاضمار ... فقوله ليس
يبدو ابدا الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والاول هو الصحيح وهو
مذهب سيبويه قال ابن الباذش الصحيح عند سيبويه ان يكون المخصوص مبتدا
واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري ... في شرح التسهيل
سيبويه اجاز ... احتمال ... في كلامه ... فقال
في شرح التسهيل ... في المعنى ... اصل
الكلام ... الثالث ... اجاز
جماعة منهم ابن عصفور قال في شرح التسهيل ... هذا الوجه ...

وان خصصنا ايلا بم حذفه او حمله مشغول بشيء ونسي مستكن وخصصنا ابن كيسان انه ان الخاص
بدل من الجملة علا و بانه لازم وبانه اصلي لمبالغة نع الثاني انيكن جملتين ونيستر ومصوغة مبتدا
والجملة بعض خبره سواد قيل بمعلية نع ونيسر او بالسمية مما او جوزوا على القول
بالاسمية ان يكون مبتدا والمخصوص الخبر عن العكس وان قلت انه اجعل رابع الخاص
مبتدا والجملة بعض خبره فما معنى الرابع قلت ابن عصفور الجمهور عن العكس
الذي نسبه الفاعل والمخبر على ما هو مبتدا اخر تبدا عليه كقول الشاعر
ان الاولى تصلون عندهم حاجة اعار به حتى تكمهم مما رسوا
وكقول الاخر ابن عبد الله اخو عمر اخو الندا او ابن العشيرة
الثالث انه يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد
والى هذا اشار بقوله

وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نع المقتنى والمقتفي

فان قلت فعن بما قدمناه ان المخصوص يجب تاخيره وقوله وبين كما
المخصوص يعود مبتدا ان يكون متاخرا قلت ما ذكرنا من جواز تقدمه صرح به ابن
عصفور والمصنف في التسهيل وعبارته مشاور في الكافية ونبه على تقديمه مشعر بقوله
بقوله مشاوان يقدم مشعر به كفى ان تكلم في ان التقديم ليس من المخصوص
بل مشعر به والعلم ان المثال مما قدم فيه المخصوص اما حذف لدلالة ما قبله
عليه فان قلت كيف جعله مبتدا وجعله خبرا ايضا سوى لان الاول
متفق عليه والثاني منعه بعضهم ومن اجازه بعضهم فيه اضعف فان قلت
التمييز بينهما يقتضي جوازهما في الستولية في الغالب مع انه يحتمل لا يكون تمييزا ايضا
خلافا وقد جعلنا كثيرا من الضعيف بعضه لا يعوز ابدا فاذا قلت يحتمل

فقوله

124

فقوله مبتدا الغول ليس بغير ما به يحتمل الكلام عليه قلت على ان خبره ما قبله
اذ لو اراد الاهتمام بشان الخبر محذوفا تنبيه المخصوص شرطه ان يكون اخص مما
ان يختص وممنوع في غالب القول في التعيين محل الثانية ان يكون اخص من الفاعل في قال

واجعل كبيس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

يعني ان معنى ما ذكرنا في فعل ساء الرجل ابو جهل وساء رجلا ابو جهل فان قلت
ما وزن ساء قلت فعل بفتح العين اذ هو الحبر الذي لا يلزم ولذلك
فيلحق حاجة المراحم ساقا بالذكر لانه من افراد النوع وفي العد و اوردناه ممثل الايتم
وقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا يجوز بناء فعل بضم العين من كل
فعل ثلاثي ويجعل مثل نعم ونعم في عموم التصاهر وارادة المدح والذم من اقتضاء
فاعل كفاعل نعم وبئس فيكون ضمير المصاحب لا او مظلمة مطابقة وتمييز
مفسر له بتمييز على ما عرفته من التفصيل ويستوي بعد ذلك ما وضع على فعل كقوله تعالى كبرت كلمة
او وضع على فعل او فعل في حسن فيضم الفعل ظرف الرجل فلان و علم الرجل زيد وقوله
مسجلا ان الشارح اي بلا قيد فقال الجمل الشيء اذا اطلقه من قيد بما اطلقنا
فان قلت كيف قال مطلقا ونساء وفعل الثلاثي بفضل المدح والذم مشروط بان يكون
تام متصرف منه بغير ما شرط على ما مر في مطر وحكي عنه غزو اتفق قلت
لعل الشافعية مسجلا معناه بان فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا في جميع احكامه
ويحتمل ان يكون قال مسجلا ليشمل الموضوع على فعل والموضوع على فعل او فعل قلت
مقتضى كلامه ان معنى فعل المذكور اذا قصد به المدح معنى نعم واذا قصد به الذم
بمعنى بئس وليس كذلك لان العرب لا تقيم فعل المذكور وتضمنه معنى المدح او الذم

ذا ان اراد معنى التعجب نص على ذلك ابن عصفور وغيره فابدل على المدح واللزوم [illegible]
وزيادة التعجب قلت لا ينبغي ان يقتضي كلامه ان فعل المذكور بمعنى نعم وبئس
ان يكون [illegible] واصل فعل انه يجمع الحكم للمعنى ويعرض انه [illegible]
في [illegible] وكيف يجعل مثل نعم في المعنى وفي [illegible]
في التسهيل ان فعل المذكور مضمن معنى التعجب [illegible] قلت في جعل فعل المذكور
بمعنى نعم وبئس في جميع احكامهما نظر لان من احكامهما ان فاعلهما لا يكون الا معرفا
بال او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مفسرا بتمييز [illegible] وفعل المشار اليه يكثر انجرار
فاعله بالباء واستغناؤه عن [illegible] على وجه ما قبله كما ذكر في التسهيل
بخلاف نعم قلت ذكر ابن عصفور [illegible] ان [illegible] فعل المذكور
مجرى نعم وبئس مطلقا [illegible] كما عليه [illegible] لما تضمن معنى المدح والذم ومنهم
من يجريه مجراهما [illegible] وان يكون فاعله كفاعل نعم وبئس [illegible]
فيه معنى التعجب وكلام [illegible] قلت
مثل [illegible] في شرح الكافية و[illegible] التسهيل [illegible] ابن عصفور ان التعجب
[illegible] استعمال نعم وبئس [illegible]
غير تحويل [illegible]

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا · وان ترد ذما فقل لا حبذا

يعني ان حبذا مثل نعم [illegible] في افادة المدح [illegible] فان قلت مقتضى عبارته
ان حبذا بمجموعه مثل نعم وبئس [illegible] قلت
كانه قصد التنبيه على ان حب [illegible] بل [illegible] مثل نعم حب
وان قلت ليست حبذا مثل نعم [illegible] ان حبذا تشعر مع ذلك [illegible] على المدح العام

بان الممدوح محبب وقريب من النفس بخلاف نعم قال في شرح التسهيل والصحيح
ان حب فعل قصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب
قلت انما جعلت مثلا في ابتداء المدح العام والابتداء في ذلك اشعار بما في
وفي كون الفاعل ذا [illegible] مذهب سيبويه ومذهب المختار قال ابن خروف بعد ان
مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا [illegible]
[illegible] عليه من غير ذلك وفي قوله الفاعل ذا [illegible] على الفاعل لم يتركب
حب مع ذا وهم من يعتقد [illegible] ان التركيب ازال الفعلية عن حب وصار مع ذا
اسما واحدا مرفوعا بالابتداء وخبره ما بعده [illegible] وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما
[illegible] ان التركيب ازال الاسمية عن ذا وصار مع حب فعلا فاعله زيد [illegible]
ذما فقل لا حبذا يعني انه ان اريد الذم ادخلت لا النافية على حبذا [illegible] قال
في التسهيل وتدخل عليها لا فتصير موافقة بئس معنى [illegible]
ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم وبئس

وأول ذا المخصوص ايا كان لا · تعدل بذا فهو يضاهي المثلا

يعني جعل المخصوص بالذم او المدح تاليا لذا [illegible] لانه لا يتقدم [illegible]
[illegible] نعم وبئس [illegible] قال في شرح التسهيل
[illegible] على امتناع تقدم المخصوص في هذا الباب قيل
قلت ما سبب امتناعه قلت ذكر ابن بابشاذ ان سببه [illegible]
[illegible] المراد من قولك زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل
[illegible] هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع لاجله بل المنع من اجراء حبذا مجرى المثل

وقوله اياكان لا تعدل به يعني اي في كون المخصوص مذكرا كان او مؤنثا مفردا
كان او مثنى او مجموعا فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله لا تعدل بذا يعني اي
بذا الاسم فلا تغيره بتثنية ولا جمع ولا تأنيث فلا يقال حبذي هند ولا حبذان الزيدان
ولا حب اولاء الزيدون واختلف في علة ذلك فقيل لانه جرى مجرى المثل
والامثال لا تغير واليه اشار بقوله فهو يضاهي المثلا قال الشارح اجري
مجرى [illegible] ولا يختلف كما لا تختلف الامثال نعم اذا كان ضميرا فقال ابن كيسان
والعلة في ذلك ان [illegible] مذكر محذوف والتقدير حبذا حسن هند
وكذلك [illegible] في الامثلة ورده [illegible] لا [illegible] عليه فليس [illegible] قال
ثم قال انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم مطابقته على قول من جعل ذا فاعلا
واما على القول بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار الثاني ثم ذكر هنا اعراب
المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدأ والجملة
قبله خبره وان يكون خبر مبتدأ واجب الحذف واما [illegible] معنا استغنى بتقدم
الوجهين في مخصوص نعم وقال ابن كيسان مخصوص بدل من ذا [illegible]
بل هو [illegible] على القول بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب فيتعين
اعرابه فان قلت اذا اعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر
فما الرابط قلت الرابط الاشارة او العموم اذا قلنا ان ذا يراد به الجنس
الثالث [illegible] مخصوص حبذا [illegible] مخصوص نعم [illegible]
حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم [illegible] ان اعرابه خبر مبتدأ محذوف
اسهل منه في باب نعم لان [illegible] هناك [illegible] متوا عليه

ومعنى

121

وهو معنى الادخل قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل حسن واستعماله
كثير الا ان تقديم التمييز اولى واكثر انتهى وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تاخر التمييز
عنه نادر كما سبق وقوله [illegible]

وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

يعني ان [illegible] الرفع [illegible] فاعلها نحو حب
زيد او مجرور بباء زائدة نحو حب بزيد قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال
جار في كل فعل [illegible] معنى التعجب وقوله ودون ذا انضمام الحا كثر
يعني كثر انضمام الحاء من حب اذا وردت عن ذا فيقال حب زيد بنقل حركة
العين الى الفاء والفتح جائز وبالوجهين ينشد

وحب بها مقتولة حين تقتل

ولما مع ذا فلا يجوز الا الفتح [illegible] في شرح الكافية
ومعنى التحويل [illegible] في كل فعل يقصد به المدح وقال في التسهيل
وكذا كل فعل حلقي العين [illegible] مدح او تعجب [illegible] يدل على ان الاكثر
[illegible] العين قال الشارح والكثير [illegible] غيرها [illegible]

أفعل التفضيل

صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ أبي

سبق ان [illegible] افعل التفضيل وفعل التعجب [illegible] لما بينهما
من المناسبة فما جاز صوغ فعل التعجب منه جاز صوغ افعل التفضيل منه [illegible]
واعلم ان ما شرط في التعجب لكونه من فعل [illegible] يتصرف [illegible] جار

استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله
في التعجب محكوما بشذوذه ايضا فتقول ما ألصه والصغر بمعنى ان كان في
غير فعل كقولهم ألص من شظاظ

وشظاظ بكسر الشين وظاءين معجمتين

وما به الى تعجب وصل ۞ لمانع به الى التفضيل صل

يعني انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يجوز بناء افعل من لفظه بمثل ما يتوصل
الى التعجب من أشد وما جرى مجراه وذكر أن ما في التعجب مفعول وينتصب هنا مصدر
الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو ونحوه ثم قال

وأفعل التفضيل صله أبدا ۞ تقديرا او لفظا بمن ان جردا

افعل التفضيل مجرد ومضاف ومحلى بأل فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا
نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو والآخرة خير وأبقى واما المضاف والمحلى بأل فيمتنع
اقترانهما بها [illegible] الأول اختلف في معنى من الداخلة
لافعل التفضيل فمذهب المبرد ومن وافقه انها لابتداء الغاية وذهب
سيبويه الى انها لابتداء الغاية ايضا واشار الى انه مع ذلك تفيد معنى التبعيض
فقال هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب المصنف في شرح التسهيل الى
انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد افضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال
ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى فلا ويبطل كونها للتبعيض امران
احدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من
كل عظيم واختار الفاضل كونها للابتداء والغاية ولا تفيد معنى التبعيض
كقول المبرد وما رده به المصنف من ان الابتداء لو كان مقصودا لجاز ان تقع بعدها
الى مردود بان الابتداء فقط وليس بلازم لان الانتهاء غير مقصود اذ الاخبار به لكونه لا يعلم

او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع
على محل الانتهاء الثاني اذا وقع افعل التفضيل خبرا كثر حذف من ومجرورها
بعده نحو ذلكم اقسط عند الله وان لم يكن خبرا قل الحذف بعده كقوله والجبنة
الثالث من حقه ان يقتضي انه لا يفصل بين افعل وبين من ولعله على اطلاقه
بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا ۞
من ماء موهبة على خمر ۞

ولا يجوز بغير ذلك الرابع اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع
بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من
كل خير ومن كل خير الخامس تقدم ان المضاف والمعرف بأل
يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فقوله

نحن بغرس الودي أعلمنا ۞ منا بركض الجياد في السدف ۞

فانه اراد اعلم منا اذ اضاف ناويا الى المضاف اليه كما توصل أل
واللام في بعض الامكنة وينوى سقوطها قاله في شرح التسهيل
واما قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصى ۞ وانما العزة للكاثر ۞

فأول على ثلاثة اوجه احدها ان أل زائدة والثاني ان من متعلقة بأكثر
مقدرا مدلولا عليه بالموجود والثالث ان من للتبيين لا للابتداء والغاية كأنه قال
ولست بالاكثر من بينهم ثم قال

وان لمنكور يضف او جردا ۞ الزم تذكيرا وان يوحدا

في تقدم ان افعل التفضيل مجردا او مع أل او مضافا فاما المجرد فيلزم

جليس والافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك والزيدان افضل منك والزيدون
افضل منك وهند افضل منك والهندان افضل منك والهندات افضل منك واما
المعرف بال فيثنى ويجمع ويؤنث فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفضل
واما المضاف فنوعان مضاف الى نكرة ومضاف الى معرفة فالمضاف
الى نكرة كالمجرد يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وكذلك في المؤنث والمضاف الى معرفة ثلاثة اقسام قسم
تقصد به زيادة مطلقة وقسم يأول بما لا تفضيل فيه من اسم الفاعل او صفة مشبهة فالاول
ينوى فيه معنى من وفيه قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو
مذهب ابن السراج وهو [illegible] والثاني وهو يجوز الافراد فيه والمطابقة لشبهه
بالمعرف بال وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من واليه ذهب الناظم واستدل
بقوله عليه السلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة
احاسنكم اخلاقا فافرد احب واقرب وجمع احسن قال المصنف ومعنى من مراد
في الثلاثة وجعل ابن معطي احسانكم والقسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة
فلذلك جمع بخلاف احب واقرب فانه مما نوي فيه معنى من فلذلك افرد والثاني
والثالث لا ينوى فيهما معنى من وتلزم فيهما المطابقة لشبههما بالمعرف
بال في الخلو من لفظ من ومعناها ومما يحتمل قولهم الناقص والاشج اعدل
بني مروان والاضافة من النوعين لمجرد التخصيص بخلاف ما للتفضيل
فيه ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي فيه معنى من
فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد

احسن

الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد احسن منهم قلت
قد يرد افعل التفضيل مجردا عاريا من معنى التفضيل كقوله تعالى هو
اعلم بكم واجاز المبرد استعمال افعل التفضيل عاريا مما لا تفضيل فيه قياسا
قال في التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة
القول بورود افعل التفضيل مأولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون
هذا الاختيار وقالوا لا يخلو افعل من التفضيل وتأولوا ما استدل به قال
في شرح التسهيل والذي سمع منه في المشهور فيه التزام الافراد والتذكير
وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم
قال والصحيح ان لا يجمع افعل العاري لتجرده من معنى التفضيل جاز ان
يؤنث ويثنى كقول ابن هانئ كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على
ارض من الذهب صحيحا [illegible] اي الناظم اشار الى
حكم المجرد والمضاف الى نكرة بقوله وان لمنكور يضف او جردا
الزم تذكيرا وان يوحدا والى المعرف بال بقوله وتلو ال طبق
والى المضاف الى المعرفة بقوله وما لمعرفه
اضيف ذو وجهين عن ذي معرفه وبين [illegible] كلام [illegible] الذي
ينوى فيه من وقيس بقوله هذا اذا نويت معنى من
وفي قوله وان لم تنو يشمل القسمين الاخيرين من اقسام المضاف
الى المعرفة [illegible] واحد فتقول افضل الرجلين زيد وافضل الرجلين
الزيدان وفي قوله

وإن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبدا مقدما

ش يعني أن المجرور بمن بعد أفعل إن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما
فإن كان اسم استفهام أو مضافا إليه وجب تقديمه نحو ممن أنت أكرم ومن
غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له صدر الكلام ثم ذكر مسألة
البارزة في النثر فقال وهو من المسائل المغفول عنها قال
الشيخ أبو حيان وينبغي أن ينبه على أنه يتقدم أيضا على أفعل خبر كما
مثلوا بل كل معنا المتقدم الموضع لا استفهام لوضوحه ومن مثل الاسم لا استفهام
بقوله ممن أنت خير وإن كان المجرور غيرهما فقد طرّ تأخيره وقد نبه على
أنه قد ندر التقديم بقوله ولدى إخبار التقديم نزرا جرا
ش ورد في ذلك أبيات منها قوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ... جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

ش قوله ورفعه الظاهر نزر ش أعلم أن أفعل التفضيل يرفع
الضمير وأما الظاهر فلا يرفعه في لغة [illegible] أنه يرفع الظاهر
مطلقا فتقول مررت برجل أكرم منه أبوه حكاه سيبويه وإليه أشار
بقوله ورفعه الظاهر نزر ش والأكثر وهي لغة جمهور العرب أنه لا يرفع
الظاهر إلا في نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهي
في مسألة الكحل ونحوها فيرفع الظاهر عند جميع العرب وعلة ذلك أن
أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه فتقول
ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وإليه أشار بقوله
ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا ش وأيضا فلم يجعل المرفوع فاعلا

لوجب

وجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي ثم مثل ذلك بقوله

كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق فحذف قلت فصل
قوله قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى
النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك وهل في الناس رجل
أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن العاشر لا ينصب أفعل التفضيل مفعولا
به وما أوهم ذلك تأول فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه جاز على رأي
أن ينصبه ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل
رسالته

النعت

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

ش التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير
خبر مخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني
وحال المنصوب ونحوها وأكثر [illegible] عليه هنا مضروبا ومن قولك هذا
حلو حامض مخرج بإخراج غير خبر والتوابع جنس تحته خمسة
أنواع وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل
ودليل الحصر الاستقراء فإن قلت كيف قال يتبع في الإعراب
وبعض التوابع قد يتبع غير [illegible] قلت لأن دليل في كلامه
على اختصاصه بالأسماء ويتبين أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف

الشيء يتبع بعض الاسم قلت اما المعنى فواحد اول قلت فيه اشكال
الى وجوه تقديم المتبوع على التابع واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف
اذا كانت لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين نحو قام زيد العاقلان و
عمرو قيل منه قوله ابا خالد ... وخالد له واجاز
الكوفيون تقديم المعطوف بعد ان يكون بالواو وقال ابن هشام
تقديم المعطوف بالواو واجبر الثاني ... الى عرض العطف صدر الثالث
... العطف عاملا غير متصرف لا يجوز ... اعمال
... المعطوف ... عند البصريين الا في الشعر
بشرط ... قلت فيها مسائل الاولى اختلف في العامل في التابع
واما النعت والتوكيد وعطف البيان فمن النحويين من ذهب الى ان العامل فيها
هو بنفسه العامل في المتبوع وان العامل ينصب عليهما انصبابة واحدة ونص
صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور في النعت ونسبه الى سيبويه وذهب الخليل
وسيبويه والاخفش والجرمي واكثر المحققين الى ان العامل فيها تبعيتها لما
جرت عليه وهو الصحيح وسياتي واما البدل فقيل على تكرار نية العامل
وهو مذهب الجمهور او العامل ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه
واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه واما العطف ففيه ثلاثة مذاهب
احدها ان حرف العطف هو العامل والثاني انه مضمر بعد حرف
العطف والثالث انه العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف وهذا هو
الثاني لم يتعرض هنا لبيان رتبة التوابع وقال في التسهيل ويبدأ عند
اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بعطف النسق

بالبدل

في قوله وما من التوكيد ...
وما فوقه ... الفعل ...
وما فوقه وعطف الفعل على ...

بالبدل ثم بالنسق واجاز بعضهم تقديم التاكيد على الصفة نقله صاحب البديع
وقوله والنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق
فقوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله متم ما سبق مخرج للبدل والنسق
وقوله بوسمه او وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد وذلك انهما
يشاركان النعت في اتمام ما سبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه
واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او متعلقه
والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك فان قلت انما يتم قوله متم ما سبق
ما جيء به من المنعوت لتوضيح او تخصيص واما ما جيء به لمدح او ذم او ترحم او
تاكيد فلا قلت لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح والتخصيص
اقتصر عليه وقوله وليعط في التعريف والتنكير ما
لما تلاه كامرر بقوم كرما يجب تبعية النعت للمنعوت في واحد
في التعريف والتنكير فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو امرر بالقوم الكرماء والنكرة
بالنكرة نحو امرر بقوم كرماء ولا تنعت النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة لان في النكرة
ابهاما وفي المعرفة ايضاحا فيتدافعان قلت فيها تنبيهات
الاول لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب استغناء بقوله
اول الباب يتبع في الاعراب الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بال الجنسية
فانه لاجل مشابهته النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة وكذلك
نعم النحويون يقولون في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ان جملة يسبني صفة
لا حال لاجل المعنى ولقد امر على اللئيم من اللئام ومنه قوله عز وجل انه

... النكرة
... فنعته بالنكرة

وآية أن الليل ينسلخ منه النهار، وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك
أن يفعل كذا **قلت** أما نعته بالجملة فقد نص عليه في التسهيل
وغيره ونسبه ... وأما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل في هذا
المثال الحكمي يتجه به النعت والمنعوت على نية أل معرفتين ومذهب
... بتكرار ما على زيادة أل في الرجل فصار الصفة وعليه أن الأسهل
فمذهب الخليل بالبدلية ونحو التابع والمتبوع على كلام هما الثالث
... وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب
جمهور البصريين النحويين وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة
وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعض النحويين نعت المعرفة بالنكرة وأجاز
ابن الطراوة ... ذلك إن كان النعت خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة

● فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع ●

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلافه مؤول **الرابع** ... يمتنع الوصف
بما خص من النكرات نحو رجل فصيح وغلام يافع وامرأة ... المعارف فلا يكون
النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أدنى فيسب... ذلك أن الاختصاص
... [illegible] ... لا يستفيد به على ... [illegible]
... [illegible] ... وقال الشلوبين من الفراء ينعت الأعم بالأخص
... وهو الصحيح **وقال** بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل اسم
كما توصف كل نكرة بكل نكرة **وقوله**

● وهو لدى التوحيد والتذكير أو ● سواهما كالفعل فاقف ما قفوا ●

يعني

يعني أن النعت إن رفع ضمير المنعوت طابقه في الإفراد والتذكير وأضدادهما
سواء كان معناه له أو لسببه نحو مررت برجل حسن أو حسن الوجه وإن رفع
سببه أو ... طابقه في ... وفي التذكير والتأنيث فيه عدا متبوعه
نحو مررت برجلين حسنة جاريتهما فحكم النعت في ذلك حكم الفعل الواقع
موقعه ومن معنى قوله كالفعل **قلت** كيف تسوي بينه وبين
الفعل وهو في ... أو ... أنه يجوز تكسير ... الذي
للسببي المجموع نحو مررت برجل كرام غلمانه والشارح ... الرافع
ضمير المنعوت فيعامل معاملة الرافع السببي إذا كان معناه له فيقال
مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه حكى ذلك الفراء وما يكون ذلك
في الفعل **فلت** لما ... ورد على النعت وقد ذكره في التسهيل
أن الجمع في ذلك أولى من الإفراد ونص على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب
وهو مذهب المبرد وقيل الإفراد أحسن ونسب إلى الجمهور وقال بعضهم يقال
الجمع أولى إن تبع جمعا والإفراد أولى إن تبع مفردا أو مثنى **وأما** القلب فهو وجه
ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي إلى منع ... والجمهور تثنية
الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة طيئ **فتقول** مررت
برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم ... من قولهم
كالبهلول على لغة أكلوني البراغيث ... النعت للمنعوت ...
بأن لا يمنع ما منع منها كالجمع ... وأفعل وفعلى

وانعت بمشتق كصعب وذرب ● وشبهه كذا وذي والمنتسب

المنعوت به قسمان مفرد وجملة فالجملة ... والمفرد قسمان مشتق وشبهه

قال في شرح الكافية والمراد بالمشتق هنا ما كان [illegible]
او اسم مفعول او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل او افعل التفضيل
وكل ذلك معروف بما سبق ذكره ويجمعها كلها ان تقول المراد بالمشتق
ما دل على فاعل او مفعول به متضمن معنى فعل وحروفه واجرى مجراه
هو امر زائد بالمشتق ثم [illegible] عليه اسماء الزمان والمكان والالة والمشاحنة
وذو صلاح والمراد بشبه المشتق ما افهم معناه من الاسماء العارية
من الاشتقاق وهو قسمان مطرد وغير مطرد فالمطرد ضربان احدهما ما جار
مجرى المشتق ابدا والاخر جار مجراه في حال دون حال فالجار ابدا كذى بمعنى
صاحب واسماء النسب المقصود والجاري في حال دون حال كاسماء الاشارة
غير المكانية ونحو الموصولة [illegible] واخواته المبدوءة بهمزة وصل [illegible]
الكوفيين وتقدم في التسهيل ان اسماء الاشارة لا ينعت بها لجمودها
وغير المطرد المصدر والعدد والفعل يستعمل معنى اللازم [illegible] منه المشتق
كأين والمصدر [illegible] عليها وسيأتي ذكر الجملة مفصلا و نعتوا بجملة
منكرا اي الجملة مؤولة بمعرفة نكرة فلذلك لم ينعت بها الا النكرة قال
في التسهيل او معرفا بال الجنسية وقال في [illegible] تشارك خلافا لمن
اجاز ذلك ثم اشار بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا
اي ان الجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت
وان حكمه في جواز الحذف للعلم به كحكم الخبر ومن حذفه قوله
حميت حماها بعد نجر وما [illegible] حميت بمستباح
قليلها قلت ولم اسمع حذف العائد من النعتية

كحزيمة والحسن [illegible] في الفعل والكثير بالاخر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن النعتية
كثير ومن الصلة اكثر الثاني قال في شرح التسهيل وقد يغني عنه ال والالام كقوله
كان حفيف النبل من فوق عسها عوازب نحل اخطا الغار مطنف
اي غارها او من نحو ذلك والبيت على الحذف اي الغار منه الثالث اذا نعت
بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور في نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
فيه فحذف في [illegible] منه عند سيبويه وبتدرج عند الاخفش والكسائي الرابع
ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية الخامس
[illegible] ما اعطيته خبر انها لا تقتضي [illegible] البتة [illegible]
[illegible] اجاز [illegible] انها بالواو [illegible] السادس [illegible]
فيلزم [illegible] طلبية خبر [illegible] جواز النعت بالجملة الطلبية [illegible] الاخبار بها
ازال الايهام بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب
وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل والغرض من النعت [illegible]
[illegible] وقوعها نعتية بقوله وان اتت فالقول [illegible] فيكون القول المقدر هو النعت
والجملة محكية به ومن ذلك قول الراجز
حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط عنه
اي بمذق مقول فيه عند رؤيته هذا القول ثم اشار الى النعت بالمصدر بقوله
ونعتوا بمصدر كثيرا وكان حقه [illegible] الا ينعت به لجموده ولا كنه من الجاري
مجرى المشتق [illegible] فلت [illegible] النعت بالمصدر [illegible]
[illegible] بكثير [illegible] المراد [illegible] فلت هل
هذه الكثرة سواء فلت لا بل جعل المصدر [illegible] نعتا [illegible] في شرح
التسهيل [illegible] واطلق [illegible] المصدر [illegible]
وانه لا ينعت به الا [illegible] وفي قوله فالتزموا الافراد والتذكيرا

قال المرادي لانهم قصروا التنبيه على ان الاضافة وعدل فلما حذفوا المضاف تركوا
المضاف اليه على ما كان عليه قلت في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان
تقصد المبالغة فلا يقدر مضاف والاخرى الا تقصد فيقدر والكوفيون يجعلون
صوما وعدلا واقعين موقع صائم وعادل اهـ وقوله

ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المتفق مررت برجلين كريمين
والمختلف يفرق بالعطف والمتفق يستغني عن تفريقه بتثنيته وجمعه قلت
واورد على الناظم اسم الاشارة فانه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز
مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرد
والزجاج قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان تنبيهات
الاول يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان

فوافيناهم منا بجمع كاسد الغاب مردان وشيب

الثاني قال في الارتشاف والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع
الثالث قال في التسهيل ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا
وعند التفصيل اختيارا اهـ وقوله

ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا

اذا قصد نعت معمولين فاما ان يكونا لعامل واحد او لعاملين فان كانا لعامل
واحد فثلاث صور الاولى ان يتحد العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان فهذه
يجوز فيها الاتباع والقطع مطلقا من غير اشكال الثانية ان يختلف
العمل والنسبة نحو ضرب زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذه واجب
عند الناظم الثالثة ان يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى
نحو خاصم زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذه واجب عند الناظم ايضا
واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ونص على الفراء انه اذا اتبع
غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز

اتباع

اتباع اي شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب الناظم
فيلا بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هند العاقلة قلت ذكر في باب ابنية الفعل
من شرح التسهيل ان الاسمين في نحو ضارب زيد عمرا ليس احدهما اولى
من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما
بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع
لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهما معمولان فاعلان وهذا
التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم
الافعوان اهـ وان كانا لعاملين لم يخل العاملان من ان يتحدا في المعنى والعمل
او يختلفا فيهما او في احدهما فان اتحدا نحو ذهب زيد وذهب عمرو
العاقلان او ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان فالاتباع فيهما جائز وهذا
مفهوم من النظم اذ لم يشترط الا اتحاد اللفظ وذهب ابن السراج الى منع
الاتباع في الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او
توكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وان اختلف العاملان في المعنى والعمل
او في احدهما وجب القطع فيرتفع على اضمار المبتدا او ينتصب على
اضمار فعل فمثال المختلفين في المعنى والعمل جاء زيد ورايت عمرا العاقلين
ومثال المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب عمرو العاقلا ومثال
المختلفين في العمل دون المعنى مررت بزيد وجاوزت عمرا العاقلان
فيجوز في ذلك كله العاقلان على تقدير هما العاقلان والعاقلين على
تقدير امدح والاتباع في ذلك ممتنع عند الجمهور لان العمل الواحد لا
يمكن نسبته الى عاملين من شان كل واحد منهما ان يستقل فان قلت
قوله وحيدي ضعيف لما افتقر اليه من تقدير ونعت معمولي عاملين
وحيدي معنى وعمل فان قلت هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع والاعلا

بجوازه قلت لا يبعد حمله على الايجاب لان القطع في ذلك منصوص على جوازه فان قلت
ما معنى قوله بغيرها مستثنى قلت في الرفع والنصب والجر كما قال الشارح وكانه
يشير بذلك الى مذهب من خص جواز الاتباع بنعتا با على وخبرى مبتدئين ولا
وجه للتخصيص وقوله

وان نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقرا لذكرهن اتبعت

اذا كثرت نعوت الاسم فله ثلاثة احوال احدها ان يكون مفتقرا الى جميعها
لا يتميز بدونها الثاني ان يكون مستغنيا عنها متميزا بدونها الثالث
ان يكون مفتقرا الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا الى جميعها وجب
اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض وان كان مفتقرا الى بعض
دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هذا
ما ذكره المص فان قلت كيف يفهم ذلك من النظم قلت اما الاول فظاهر من
قوله وان نعوت كثرت البيت واما الثاني ففي قوله

واقطع او اتبع ان يكن معينا

واما الثالث ففي قوله

او بعضها اقطع معلنا

قال الشارح فان ذلك الصورة الثالثة والى هذا اشار بقوله او بعضها اقطع معلنا
اي وان يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه وفيه نظر تنبيه
اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبوع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف
قال ابن ابي الربيع والصحيح المنع وقال صاحب البسيط والصحيح جوازه ثم
بين وجه القطع بقوله

وارفع او انصب ان قطعت مضمرا ... مبتدا او ناصبا لن يظهرا

يعني انه يجوز القطع الى الرفع والى النصب فان رفع فهو خبر مبتدا واجب الحذف
واذا انصب فبإضمار فعل واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا والفعل
الناصب اشار بقوله لن يظهرا تنبيه قد يوهم كلام الناظم ان
القطع مشروط بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره وليس كذلك بل شرط

والما

134

ذكر مسئلة كثرة النعوت لما فيها من التقسيم والاوجه المتفرعة وتلخيص
الكلام على القطع ان يقال المنعوت قسمان معرفة ونكرة فالمعرفة ان
كان نعتها لمدح او ذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار مبتدا وبالنصب
على اضمار فعل لائق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم
ولا يجوز اظهار المبتدا او الفعل كما سبق وخالف يونس في الترحم فلا يجيز القطع
وان كان للتوكيد نحو قوله تعالى نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعرى العبور او جا
ريا على مشار به نحو هذا الغلام لم يجز القطع وان كان للتخصيص وليس احد
الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه الى الرفع على اضمار هو والى
النصب باضمار اعني ويجوز اظهارهما بخلاف نعت المدح والذم والترحم واما
النكرة فيشترط في جواز قطع نعتها ان تخصص بغير نعت اخر كقول ابي الرزء ا
انز على خال النداء وما لوه هيبة فان لم يتقدم له نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر
وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن ابي
الربيع وهو مفهوم من التسهيل وقوله

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يقل

يعني انه اذا علم النعت او المنعوت جاز حذفه ويكثر ذلك في المنعوت
ويقل في النعت فمن الاول وعندهم قاصرات الطرف ومن الثاني قول العباس بن مرداس

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ ... فلم اعط شيئا ولم امنع

تنبيه انما يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرط احد امرين
ان يعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب او بمصاحبة
ما يعينه نحو ان اعمل سابغات والاخر ان يكون صالحا لمباشرة العامل فلو كان
جملة او شبهها لم يقم مقامه في الاختيار لكونه غير صالح لها الا بشرط كون
المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او في وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته يفعل
كذا فهذا مثال الجملة ومثال شبهها قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به قبل موته وقوله تعالى ومنا دون ذلك والتقدير ما منهما احد مات

واصحابها الكتب احد ومنافقهم دون ذلك فهذا ونحوه لكثير مكسر وقول الشارح
وهو مطرد في النفي يفهم انه غير مطرد في الايجاب وليس كذلك واما قوله
• لم تلق اجفر منها لم تيمم بغطها في حسب وميسم •
فاجازه المصنف في الاختيار وجعل الجر فيه كالجر في ومثله من عمرو ضرورة فلو
لم يكن المنعوت بجملة او شبهها بعضا مما قبله من مجرور بمن او في لم تنعت
الجملة وشبهها مقامه الا في ضرورة كقوله • لكم قبضة من بين اثرى واقترا ∴

التوكيد

مصدر سمي به التابع لانه يفيد توكيدا ويقال تاكيد او وكد توكيدا وهو معنوي
ولفظي فالمعنوي تابع بالفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده بذكرها ثم
المعنوي نوعان احدهما يرفع توهم الاضافة الى متبوع والثاني يرفع توهم
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول بالنفس والعين والثاني بكل واخواتها
وبدا بالاول فقال   بالنفس او بالعين الاسم اكدا
فتقول جاء زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته وينبغي ان من سماع
العطف التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة فان قلت فهل يجوز الجمع بينهما
قلت نعم وانما عطفا باو للتنبيه على ان كلا منهما يقع التوكيد به وحده
فان قلت فايهما يبدا به عند الاجتماع قلت بالنفس لانها عبارة عن جملة الشيء
والعين مستعارة في التعبير عن الجملة فان قلت فهل هذا الترتيب لازم او على
سبيل الاولوية قلت الظاهر انه لازم وقيل انه على طريق الاحسنية ثم قال
مع ضمير طابق المؤكدا
فنبه على انه لابد من اضافة النفس والعين الى ضمير المؤكد مطابقا له في
الافراد والتذكير وفروعهما وتمثيل ذلك سهل ثم قال
واجمعهما بافعل ان تبعا   ما ليس واحدا تكن متبعا
انما قال بافعل احترازا من جمع الكثرة فانه لا يؤكد بنفوس ولا بعيون وهو
اولى من قوله في التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع على اعيان ولا يؤكد به

وتشمل

وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى نحو قام الزيدان انفسهما والهندان انفسهما
والجمع نحو قام الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وترك الاصل في المثنى
كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى **تنبيه**
قال الشارح بعد ذكره ان الجمع في المثنى هو المختار ويجوز فيهما ايضا الافراد
والتثنية بقوله تكن متبعا قال ابو حيان ووهم في ذلك اذ لم يقل احد
من النحويين به قلت واجازه ابن اياز في شرح الفصول التثنية فقال
ولو قلت نفساهما لجاز وكان الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية
بقوله تكن متبعا ثم اشار الى النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي
بقوله   وكلا اذكر في الشمول وكلا   كلتا جميعا بالضمير موصلا
اما كل فلا يؤكد بها الا ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير
مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فبمنزلة كل ثم اشار الى وجوب اضافة
كل وما بعدها الى ضمير المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله
والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم او كلها وكله على قياس
هو احسن الفتيان واجمله وهو ضعيف وجاء الهندات كلهن او كلها وحكى
الخليل كلهم عن بعض العرب وكذلك تقول في جميع وتقول في المثنى جاء الزيدان
كلاهما وجاءت المراتان كلتاهما وقد فهم من قوله بالضمير موصلا فوائد
الاولى انه ضمير مطابق للمؤكد لان ال فيه للعهد السابق في النفس والعين
الثانية انه لا يجوز استغناء بنيته خلافا للفراء والزمخشري ونقله
بعضهم عن الكوفيين وجعلوا منه قراءة من قرا انا كلا فيها اي انا كلنا
فيها وخرج على وجهين احدهما انه حال من الضمير المرفوع في فيها والآخر انه
بدل من اسم ان الثالثة ان كلا لا تضاف في التوكيد الى الظاهر وعلى ذلك
نصوص النحويين وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير
بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير
∴ يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ∴ ونحوه قليل ولا حجة فيه لاحتمال كون

من نعتنا بعض الكاملين علم يفضله الا على الناس الكاملين و هو امدح
تنبيهان الاول ما ذكر من ان كلا للمذكر و كلتا للمؤنث هو المشهور
وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما ومنه قول الشاعر

يمت بقربى الزينبين كليهما اليك وقربى خالد وحبيب

وقال ابن عصفور وهو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كانه قال
بقربى الشخصين الثاني ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكلهما عن
كليهما وكلتيهما في تاكيد المثنى فيقال على هذا جاء الزيدان
كلهما والمرأتان كلهما ثم قال المصنف

واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافله

اي واستعملت العرب في التوكيد بفاعلة من عم يعني عامة وتوصل الذي ها
بذكر ونبه بالتعذير دخولها في النظم واشار بقوله ككل الى انها يؤكد
بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل وانها تضاف الى ضمير المؤكد فيقال
جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن
قال في شرح التسهيل وذكرت مع كل جميعا وعامة لان اغفل سيبويه
واغفل كثير من النحويين ذكرها سهوا او جهلا والرد له اشار بقوله مثل
النافلة قال الشارح يعني ان ذكر عامة في الفاظ التوكيد مثل النافلة
اي الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب لان اكثرهم اغفله
وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكره لان من اجلهم سيبويه ولم
يغفله اهـ قلت خالف المبرد في عامة وقال انما هي بمعنى اكثرهم
ثم ذكر توابع كل فقال

وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا

يقال جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم
اجمعون والهندات كلهن جمع وقد فهم من قوله بعد كل ان ذكرها اثرها
واجب وهو ان اجمع وفروعه لا يتقدم على كل وفي الارتشاف بدا بكل

ثم

ثم باجمع من بنات ثم على طريقها ولو بنه والثاني غالب لا واجب وقد
اشار الى جوازه بقوله

ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع

وهو معنى قوله في التسهيل وقد يغني عن كل قال الشارح وهو قليل وفي
الارتشاف كثر ورود اجمعين في القرآن دون كل فهو يؤكد به كما
يؤكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل كما ذكر ابن مالك تنبيهات
الاول زعم الفراء ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة
العموم مطلقا بدليل قوله ولأغوينهم اجمعين الثاني قد يتبع اجمع واخواته
باكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء
وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته ابتع وبتعاء وابتعين
وبتع والثالث لم يتعرض في النظم له لقلة استعماله الثالث قال الشارح
ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب اهـ وما ذكر من هذا الترتيب هو المشهور
واجاز ابن كيسان ان تبدأ بأي الثلاثة شئت بعد اجمع وهو ظاهر قوله
في التسهيل بهذا الترتيب او دونه قال ابن عصفور واما ابصع وابتع فلا تبالي
بايهما قدمت على الاخر واجاز الكوفيون تقديم اكتع على اجمع ومذهب
الجمهور المنع وقوله حولا اكتعا [illegible] من الضرورات وشذ قول بعضهم
اجمع ابصع وانما حق ابصع ان يجيء بعد اكتع واشذ منه قولهم جمع بتع
وانما حق بتع واخواته ان يجيء بعد الاخوات ايضا لابصع الرابع اذا
تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد الخامس
لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب السادس لا يجوز عطف
الفاظه بعضها على بعض فلا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم
واجمعون واجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة السابع الفاظ التو
كيد معارف اما ما اضيف الى المضمر فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه
قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والاخر انه

انه بالعلمية علم على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزي في البديع وتعريفها وتعريف علم الجنس كتعريف اسامة اهـ ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال وقوله

وان يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

مذهب الكوفيين والاخفش جواز توكيد النكرة اذا كانت موقتة واجازه بعض الكوفيين مطلقا موقتة كانت او غير موقتة ومنع ذلك البصريون مطلقا والى الجواز ذهب المص لافادته ولورود السماع به فان قلت على اي المذهبين الاولين يحمل كلامه قلت ظاهر النظم موافق لقول الشارح الذي يشترط في الجواز غير الافادة وقوله في التسهيل وان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين يقتضي موافقة الاول اذ الاخفش ومن قال بقوله من الكوفيين خصوا ذلك بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل يعني شمل المفيد وغيره

واغن بكلتا في مثنى وكلا ... عن وزن فعلاء ووزن افعلا

اي استغني في تاكيد المثنى بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء فلا يقال اجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في اجازته تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع فان قلت فهل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعاء قلت في كلام بعضهم ما يشعر باجراء الخلاف فيها والقياس يقتضي اجراءه وقوله

وان تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل

يعني انه اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فلا بد من توكيده قبلهما بضمير مرفوع منفصل فتقول قمت انت نفسك وقم انت نفسك فان قلت هل توكيده بذلك واجب قلت قال في شرح الكافية لم يجز الا بعد توكيده بضمير منفصل فلو قلت قوموا انفسكم لم يجز وهو موافق لنصوص غيره من النحويين وقال في التسهيل ولا يؤكد

بعد

بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا الى ما ذكره الاخفش في المسائل من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي لا يحسن **فرع** اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون توكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لا بد فيه من التوكيد ذكره في الارتشاف وقد فهم من قوله المتصل ان المنفصل يؤكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت ذا الرفع ان المجرور والمنصوب يؤكدان بهما بلا شرط فتقول رايتك نفسك ومررت بك نفسك وان شئت اكدتهما بالمنفصل وقوله

عنيت ذا الرفع واكدوا بما ... سواهما والقيد لن يلتزما

يعني ان ما سوى العين والنفس من الفاظ التوكيد اذا اكد بها ضمير الرفع المتصل لم يلزم توكيده بمنفصل وهو المعني بالقيد ولكن يجوز فتقول قوموا كلكم ولو قلت انتم كلكم لكان حسنا ولما فرغ من التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي فقال

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكررا كقولك ادرجي ادرجي

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى فالاول كقولك ادرجي ادرجي ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد واتاك اتاك اللاحقون ونعم نعم [illegible] ملكهم وحتى حتى العناء المطول ولك الله لك الله قال الشارح واكثر ما يكون مؤكدا الجملة والثاني نحو نزال نزال فقال

برئت يعود واسلمت جي انها
صوم كما بعلت يغود صمام

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله

وقلنا على الفردوس اول مشرب ... اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره

فان قلت عبارته ظاهرة في تناول الاول دون الثاني لقوله مكررا قلت

اذا احمل على تكرير معنى المؤكد ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكره الشارح
تناولهما فان قلت ما اعراب صدر البيت قلت ما موصولة ولفظ خبر مبتدإ
محذوف والجملة صلة وفي خبر الموصول اي والذي هو من التوكيد لفظي يجيء
مكررا وقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل ... الا مع اللفظ الذي به وصل

فتقول قمت قمت وتحو ذلك لا اعادة له مجردا لخروجه عن الاتصال ثم قال

كذا الحروف يعني ان الحرف لا يعاد الا مع ما اتصل به اولا لكونه
كالجزء منه نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يعاد
وحده الا في الضرورة ونص عليه ابن السراج كقوله

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم ابدا دواء

واجاز الزمخشري ان ان زيدا قائم وتبعه ابن هشام قال في شرح التسهيل
وقوله مردود لعدم اماع يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر
ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما لانه من الضرورات **تنبيه**
قال في شرح التسهيل وان كان المؤكد به ضميرا متصلا وحرفا غير جواب
لم يعد في غير ضرورة الا معمودا بمثل ما عمد له اولا او مفصولا ومثال الفصل بقوله
حتى تراها وكان وكان اعناقها ... مشددات في قرن
وبقوله ليت شعري هل ثم هل آتينهم ام يحولن دون ذاك حمامي
قال ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله
لا ينسك الاسى تاسيا فما ... ما من حمام احد معتصما
وظاهر ان مثال ذلك يجوز في الاختيار وصرح به في الكافية وشرحها
بقوله حتى تراها وكان كان ولم يجعل الفصل فيه اثرا ثم استثنى من الحروف
الجوابية فقال

كذا الحروف غير ما تحصلا ... به جواب كنعم وكبلى

فيجوز ان يؤكد باعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول نعم نعم وبلى

بلى وذلك لان الحرف الجوابي كالمستقل لجواز الاستغناء عن ذكر المجاب به
وقوله

ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... اكد به كل ضمير اتصل

يؤكد به المرفوع نحو قمت انت والمنصوب نحو رايتك انت والمجرور
نحو مررت بك انت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي **تنبيه** اذا اتبعت
الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب البصريين
انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وقولهم عندي اصح لان
نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل
من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن
وكانه يعني باجماع انه لا يجوز لانه يتعين بانهم قد اعربوا انت بعد قمت بدلا
قلت قوله في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر يمنع من اعرابه بدلا

عطف البيان

العطف اما ذو بيان او نسق

يعني او نسق والعطف كما ذكر قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق
لغة النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق وقوله **والغرض الان بيان ما سبق**
يعني عطف البيان

فذو البيان تابع شبه الصفه ... حقيقة القصد به منكشفه

تابع جنس يشمل الخمسة وقوله شبه الصفة اي في التوضيح والتخصيص
مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة القصد به منكشفه
يعني ان ايضاحه للمتبوع انما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى
في المتبوع او في سببه وبذلك يفارق النعت وقوله

فاولينه من وفاق الاول ... ما من وفاق الاول النعت ولي

لما كان عطف البيان يشبه النعت وجب ان يوافق متبوعه في اربعة من عشرة
كالنعت الخالص فيوافق في الرفع او النصب او الجر والتعريف والتنكير

والافراد او التثنية او الجمع والتذكير او التأنيث ولما كان في ورود
عطف البيان نكرة تابعاً للنكرة خلاف نص عليه بقوله

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

ذهب الفارسي والكوفيون وابن جني والزمخشري وابن عصفور الى جواز
تنكيرهما واليه ذهب المص وقال الشارح اجازه اكثرهم قال وليس قول
من منع بشيء لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح
به كقولك لبست ثوباً جبة وتطيّب له من كتاب الله عز وجل يوقد من شجرة
مباركة زيتونة قال ابن عصفور هو مذهب اكثر النحويين الا استاذه وزعم
الشلوبين ان مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف
البيان وقال المص ولم اجد هذا النقل عنهم صحيحاً ونقل عن بعضهم تخصيصه
بالعلم اسماً او كنية او لقباً **تنبيهان** الاول فهم من كلامه ان تخالفهما
في التعريف والتنكير ممتنع واجازه الزمخشري فجعل منه قوله تعالى مقام ابراهيم
عطف بيان على آيات بينات قيل وهو مخالف لاجماع البصريين فلا يلتفت اليه
الثاني اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه
قال في شرح الكافية وليس بصحيح لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت
وقد جعل سيبويه ذا الجمة من يا هذا الجمة عطف بيان مع ان تخصيص هذا
زائد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل وزعم اكثر المتأخرين ان متبوع عطف
البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه
الثلاثة قال وهذا مذهب سيبويه قلت فتحصل ثلاثة مذاهب وقوله

وصالحاً لبدلية يرى يعني ان كل ما حكم عليه بانه عطف بيان يجوز جعله
بدلا الا في موضعين اشار الى احدهما بقوله **في غير نحو يا غلام يعمرا**
يعني ان ما كان مفرداً معرفة معرباً ومتبوعه منادى فانه ينصب بعد منصوب نحو
يا اخانا زيداً او يرفع وينصب بعد مضموم نحو يا غلام زيداً او زيدٌ ومثله يا غلام
يعمرا فهذا ونحوه عطف بيان لا بدل اذ لو جعل بدلا لتعين بناؤه على الضم

لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان
ثم اشار الى الاخر بقوله **ونحو بشر تابع البكري**
يعني به ما كان تابعاً لمجرور باضافة صفة مقرونة بال وهو غير صالح لذلك
اذ لا يضاف ما فيه ال الى عار منها ونقل عن المبرد انه لا يجيز في بشر الا النصب
ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان واجاز الفراء في بشر ان يكون
بدلا لان مذهبه جواز اضافة ما فيه ال الى جميع المعارف والى تضعيف مذ
هبه اشار بقوله **وليس ان يبدل بالمرضي**
وقد نقل جواز البدل فيه بعضهم عن الفارسي ايضا **تنبيه**
استزاد على المصنف مسائل اخر يتعين فيها عطف البيان لم يتعرض لها الاولى
ان يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا في التابع نحو هند ضربت الرجل اخاها
الثانية ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس
الرجال والنساء والرجال الثالثة ان يتبع وصف ايضاً بمضاف
نحو يا ايها الرجل غلام زيد الرابعة ان يتبع مجرور ابعض نحو باي الرجلين زيد
وعمرو مررت الخامسة ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا الرجلين زيد وعمرو
قال الا ذلك ومسائل اخر من باب النداء قال وهي مفهومة من يا غلام يعمرا
فلا حاجة الى ذكرها

عطف النسق

تالٍ بحرف متبع عطف النسق

تال اي تابع جنس يشمل الخمسة وقوله بحرف متبع مخرج للاربعة فان قلت
قوله بحرف مخرج غير الحروف فما فائدة قوله متبع قلت لو اقتصر على قوله بحرف
لورد نحو مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع بحرف وليس بمتبع خرج لان
اي ليست تتبع خلافاً لمن عدها من حروف العطف فان قلت فما اي وما اعراب
تاليها قلت اما اي فحرف تفسير على الصحيح واما تاليها فعطف بيان
بدلا خلافا للاخفش ويوافق ما بعدها ما قبلها في التعريف والتنكير

ثم مثل فقال **كاخصص بود وثناء من صدق**

ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال

فالعطف مطلقا بواو ثم فا ... حتى ام او كفيك صدق ووفا

يعني ان ستة احرف تشرك لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا وقد مثل
بقوله فيك صدق ووفا وهو كذا هو فان قلت كيف جعل ام واو مشركين في
اللفظ والمعنى والذي يفهم خلاف ذلك قلت قال المرادي اكثر النحويين جعل ام
واو مشركين في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم
يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد
المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعدها مساو للذي قبلها في الصلاحية
لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك
او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء به لاجله من شك او غيره فان قلت
الكلام في ام واو ينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا
مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل قلت ذلك النقص على الناظم ان قليله
فلذلك لم يتعرض له وسيأتي بيان ذلك ثم قال

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا ... لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

يعني ان ثلاثة احرف تشرك لفظا لا معنى وقد مثل بقوله لم يبد امرؤ لكن طلا
وهو ان ظاهر في حروف العطف على ما ذكره تسعة والمتفق عليها منها
ستة الواو والفاء وثم واو وبل ولا واختلف في ثلاثة حتى وام ولكن
اما حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها
باضمار عامل وذكر ابن النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها
بمعنى الهمزة فاذا قيل اقام زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو قام فيصير على مذ
هبه استفهامين وقال ابن العربي في البديع ام ابدا بمعنى بل وهمزة
الاستفهام وليست بحرف عطف واما لكن فذهب اكثر النحويين الى انها
من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة

اذا

اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة لتوهم ابن عصفور
قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها
عاطفة ولو مثلا العطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها
واقع في الاختيار بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها
حرف استدراك وليست عاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف
مفرد على مفرد **تنبيهان** الاول وافق المصنف هنا الكوفيين ووافق
يونس في التسهيل فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس وظاهر كلامه
في شرح الكافية انه غير موافق له من وجه لانه جعل الواو قبلها عاطفة جملة
على جملة وبعضهم لما بعدها عاملا فاذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد
فالتقدير ولكن قام سعيد وانما جعلها من عطف الجمل لما يلزم على مذهب
يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وحقه ان يوافقه واستدل
من قال انها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد فقال
في شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد
فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه بها في امثلة العطف
الا بولاكن هذا من تراهد اما نحو كما زعم الفراء انه يجيء العطف بها
غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بها لئلا يعتقد انه مما يستعمله العرب
قلت وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر ومن تقدم
ما ذكره ابن عصفور الثاني اختلف في تسعة الفاظ اخر وهي اما وليس
والا واي ولولا وهلا وكيف ومتى وابن والصحيح انها ليست من حروف
العطف وسيأتي الكلام على اما ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف وبدأ
بالواو فقال

فاعطف بواو لاحقا او سابقا ... في الحكم او مصاحبا موافقا

يعني ان الواو لمطلق الجمع كما ذهب اليه الجمهور فيجوز ان يعطف بها الاحق

في الحكم نحو جاء زيد وعمرو بعده او سابق نحو جاء زيد وعمرو قبله او مصاحب
نحو جاء زيد وعمرو معه وذهب بعض اهل الكوفة الى ان الواو ترتب وحكي
عن قطرب وثعلب وغلامه والربعي وبذلك قيل ان ما ذكره السيرافي والسهيلي
من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح تنبيه
قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية
برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة وهذا البيت مذهب الكوفيين والبصريين
فهو قول ثالث وقوله ص

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني

يعني ان الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كما في الافتعال
والتفاعل نحو اصطف هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو وكذلك جلست بين
زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو واجاز الكسائي ظننت زيدا وعمرا المختصمين
العطف بالفاء وثم واو ومنع ذلك الفراء والبصريون ثم انتقل الى الفاء فقال

ص والفاء للترتيب باتصال ش

اي بلا مهلة وهي للتعقيب وهذا مذهب الجمهور وما اوهم خلافه يأول
وذكر في التسهيل ان الفاء قد تقع موقع ثم كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة ثم انتقل الى ثم فقال ص وثم للترتيب بانفصال ش
اي بمهلة وهذا مذهب الجمهور وما اوهم خلافه يؤول وذكر في التسهيل
انها تقع موقع الفاء كقوله ص ش جرى في الانابيب ثم اضطرب
وذكر ايضا انها تقع موقع الفاء في عطف المتقدم بالزمن اكتفاء
بترتيب اللفظ وقد اشار الفراء الى ذلك قال ابن عصفور وما ذكر الفراء
من ان المقصود بثم ترتيب الاخبار يعني في نحو ان من ساد ثم ساد ابوه ليس
بشيء لان ثم تقتضي تأخير الثاني بمهلة ولا مهلة بين الاخبار وذكر الشارح
ان الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عبر عنه في التسهيل
بترتيب اللفظ تنبيه في ثم اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت

واخصص

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة

يعني ان الفاء تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة
كقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو عطف بغير الفاء لم يجز وذلك
لما فيها من معنى السببية قلت وما ذكره في التسهيل من انها تنفرد بتسويغ
الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر اعم لشموله
لست مسائل تنفرد بها الفاء هذه احداها ثم انتقل الى حتى فقال

بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا

لا يكون المعطوف بحتى الا بعض متبوعه نحو قدم الحجاج حتى المشاة وقال في
التسهيل او كبعضه وفي الكافية بعضا او شبهه ومثله في شرحها بقوله
اعجبتني الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بعضا منها ولكنه كالبعض
لانه معنى من معانيها قال وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فيقدر
بعضيته كقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها
فعطف النعل وليس بعضا مما قبلها صريحا لكنها بالتأويل تأويله
القى ما يثقله حتى نعله ولا يكون المعطوف بها الا غاية لما قبلها في نقص
او زيادة كحرمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة تنبيهان
الاول حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم انها للترتيب كثم
الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة
الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادة الجار
للفرق وقال في التسهيل تلزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف الثالث
حيث جاز العطف والجر فالجر احسن الا في باب ضربت القوم حتى زيدا
ضربته فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيدا او على
تقدير جعلها ابتدائية وضربته مفسر الرابع قد فهم من اشتراط كون
المعطوف بحتى بعضا انها لا تعطف جملة على جملة وانما تعطف مفردا على
مفرد ثم انتقل الى ام فقال



وأم بها اعطف إثر همز التسوية   أو همزة عن لفظ أي مغنية

أي عطف بأم بين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المعادلة لهمزة التسوية
أو لهمزة يطلب بها وبأم ما يطلب بأي وعلامة الهمزة الأولى أن تكون
مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها وعلامة الثانية أن يصلح الاستغناء
عنها بأي فمثال الأولى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثال
الثانية أزيد في الدار أم عمرو وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم
بها وأمن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم
وهو في الشعر كثير وإلى ذلك أشار بقوله

وربما أسقطت الهمزة إن   كان خفا المعنى بحذفها أمن

فإن قلت هل يطرد ذلك إذا قلت كما هو ظاهر قوله في شرح الكافية بهذا وأمثاله
من مواضع حذف الهمزة المعطوف عليها بأم جواز ذلك [illegible] وقد
أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم تكن بعدها أم وجعل
منه قوله وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعة ما سوى المتصلة
وإليها أشار بقوله

وبانقطاع وبمعنى بل وفت   إن تك مما قيدت به خلت

الإشارة به هو أن تكون بعد غير الهمزتين لفظا أو تقديرا فإن خلت من ذلك
فهي منقطعة واختلف في المنقطعة بماذا تقدر فذهب البصريون إلى أنها
تقدر ببل والهمزة مطلقا وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل
وما بعدها مثل ما قبلها فإذا قلت قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو
وقال في التسهيل وتقتضي إضرابا مع استفهام ودونه وذكر في غيره
أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما فإن قلت قوله وبمعنى بل يقتضي
موافقة الكسائي وهشام إذ لم يذكر الاستفهام قلت إنما اقتصر على
ذكر بل لأن اقتضاء المنقطعة للإضراب لازم وكثير اقتضاؤها الاستفهام
بلازم تنبيهات الأول حصر أم في المنقطعة والمتصلة هو مذهب

الجمهور

الجمهور وذهب أبو زيد إلى أن تكون زائدة فهو قسم ثالث الثاني سميت
المتصلة متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر ولذلك
لم تقع إلا بين مفردين أو جملتين في تقدير مفردين أو مفرد وجملة
في تقدير مفرد وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين
الثالث إذا عادلت المتصلة بين جملتين فقد تكونان فعليتين واسميتين
أو مختلفتين قيل إلا في التسوية فإنها لا يليها إلا الفعلية ولا يجوز
سواء علي أزيد قائم أو عمرو ومنطلق لأنه لا تقوله العرب وأجاز الأخفش
قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله سواء عليك
النفر أم بت ليلة ويجري مجرى التسوية ما أدري وليت شعري وتقع بعد همزة
الجملتان وما أبالي وتقع بعدها الجملتان أيضا خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعدها
إلا الفعلية الرابع يجوز حذفها مع ما عطفت عليه نحو أزيد في الدار أم عمرو أو لا
من وصلها وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح قال في شرح التسهيل ومن ادعى
امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ لأنه عدل عن الدليل ومخالفة للاستعمال المقطوع
بصحته ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه الخامس قد يكتفى بذكر لا حين
ذكر المعادل أغنى به عنه أي لا السادس ذهب ابن كيسان إلى أن الميم
بدل من واو وأصلها أو وهي دعوى مجردة عن الدليل السابع ذكر في التسهيل
أن عطف المنقطعة المفرد قليل ومثاله في الشرح بقولهم إنها لإبل أم شاء
قال جاء هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون
بعد بل فإنها بمعناها وذهب الفارسي وابن جني في ذلك إلى أنها بمنزلة
بل والهمزة والتقدير بل أهي شاء وبه جزم في شرح الكافية قال في شرح
التسهيل بعد حكاية هذا القول وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها
وقد قال بعض العرب إن هنا لإبلا أم شاء بنصب ما بعد أم جرى نصب ما قبلها
وهذا عطف صحيح مفرد لعدم الإضمار قبل المرفوع قيل ولا حجة فيه قول بعضهم

ان هذا ابدال شاذ الثامن فيما ظهر من كلام المصنف ان ام المنقطعة تكون
عاطفة وقال في شرح الكافية وامثالها المعتمد عليها في العطف بمعنى
المتصلة والمغاربة يقولون ان المنقطعة ليست من حروف العطف لا في مفرد
ولا في جملة التاسع قد تدخل ام المنقطعة على هل وانما الاستفهام نحو هل
تستوي الظلمات والنور اماذا كنتم تعملون وهو فصيح كثير ولا التفات لمن
زعم انه من الجمع بين اداتي معنى واحد وانه قليل جدا ولذلك رد على من قال
انها بمعنى بل والهمزة في كل موضع ثم انتقل الى او فقال

خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي

يذكر لها سبعة معان الاول التخيير نحو خذ دينارا او ثوبا الثانية
الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فان قلت ما الفرق بينهما
قلت الفرق جواز الجمع بين الامرين في الاباحة ومنعه في التخيير فان
قلت هل استفيد جواز الجمع في الاباحة من لفظ او قلت ذكر بعضهم
ان ذلك ليس بامر راجع الى اللفظ بل لامر خارج وهو قرينة انضمت الى
التخيير يرد فيما اصله الحظر والاباحة ترد فيما ليس اصله الحظر
تنبيه قال المصنف من علامة الاباحة استحسان وقوع
الواو موقعها فلو جيء بالواو مكانها لم يختلف المعنى وفرق غيره بين
الواو واو في ذلك فقال اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين جاز له
مجالستهما او مجالسة احدهما واذا عطفت بالواو لم يجز مجالسة
احدهما دون الآخر الثالث التقسيم نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف
وقال في التسهيل بدل التقسيم او تفريق مجرد يعني من الشك والابهام والتخيير
ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق
اولى من التعبير عنه بالتقسيم لان استعمال الواو فيما هو تقسيم اجود
من استعمال او نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر بعضهم عن هذا المعنى

بالتفصيل

بالتفصيل الرابع الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومعنى
الابهام ان يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب الخامس الشك نحو قام
زيد او عمرو والفرق بينهما ان الشك للمتكلم والابهام للسامع السادس الاضراب
كقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقال الفراء وهنا بمعنى بل
والى هذا اشار بقوله واضراب بها ايضا نمي اي نقل الا ان ورودها للاضراب
غير متفق عليه وقال في شرح الكافية اجاز الكوفيون موافقتها لبل في الاضراب
ووافقهم ابو علي وابن برهان قلت وابن جني قال في قراءة ابي السمال او
كلما عاهدوا عهدا معناه وهنا بمعنى بل وقال ابن عصفور الاضراب
ذكره سيبويه في النفي والنهي اذا اعيد العامل كقولك لست بشرا او لست
عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا قال وزعم بعض النحويين انها تكون للاضراب
على الاطلاق واستدلوا بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وبقوله
بقوله فهي كالحجارة او اشد قسوة قال وما ذهبوا اليه فاسد السابع بمعنى الواو
كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا وقع او مكان الواو لامن اللبس والى
هذا اشار بقوله

وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

والحاصل ان او تاتي بمعنى الواو ذهب الاخفش والجرمي واستدلوا بقوله او يزيدون
وهو مذهب جماعة من الكوفيين وذكر في التسهيل ان او تعاقب الواو في الاباحة
كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا مثال الاباحة جالس الحسن او ابن
سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المصاحب قوله صلى الله عليه وسلم اسكن
حراء فانما عليك نبي او صديق او شهيد ومثال المؤكد ومن يكسب خطيئة او اثما
تنبيهات الاول مذهب الجمهور ان او لاحد الشيئين او الاشياء
فاذا عطف بها في الطلب فهي للتخيير او الاباحة واذا عطف بها في
الخبر فهي للشك او للابهام او للتقسيم الثاني انما قال النحو في الاباحة

استغني عنها كما ربما حاجة اتفاقا ومن النحويين ومنه قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما أو كفورا فمعناه النهي التي تقع في الإباحة لأن النهي وقع على الجمع كما
لنهي عن المباح وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وأن
يكون عن الجميع **وقوله**

ومثل أو في القصد إما الثانيه * في نحو إما ذي وإما النائيه

يعني أن إما مثل أو فيما يقصد به التخيير والإباحة والتقسيم والشك والإبهام ولم
يذكر الإباحة في التسهيل فإن قلت ظاهر قوله مثل أو أنها توافقها في العطف أيضا
قلت لا يتعين حمله على ظاهره لأن إما لا ترد بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود
أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه والإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها وقد
يفهم من البيت فوائد الأولى أن إما ليست بعاطفة إذ لم يجعلها مثل أو مطلقا
بل في القصد فقط ولذا لم يذكرها مع حروف العطف أولا ونقل الحق عن أكثر
النحويين أنها عاطفة ونقل عن يونس في التسهيل وابن كيسان وأبو علي أنها
ليست بعاطفة ووافقهم الحق وهو الصحيح لدخول الواو عليها واستدل الرماني
على أنها عاطفة بأن الواو للجمع وليست هنا كذلك لأنها غير الكلام الذي تليه
يعني أن العطف لإما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست بعاطفة
وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عد سيبويه إما من حروف
العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره فقال إن الواو عطفت إما الثانية على إما
الأولى وإما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد إما الأولى وتأ
وله بعضهم بأن إنما ذكرها لمصاحبة المعنى ومخرجة للواو عن الجمع والتابع يليها
سماها عاطفة مجازا الثانية يفهم من قوله الثانية أن إما لا بد من تكرارها خلافا
أو هذا أحد القولين فيهما والثاني أن الكلام مع إما مبني على أوله على
ما جيء به أو أجله بخلاف أو الرابعة يفهم من تمثيله أنه لا بد من اقتران إما بالواو
لواو فإن قلت اشتراط الواو كما هو عنده لم يجعل إما عاطفة بل مقولة يجعلها

عاطفة

عاطفة قلت من يرى أنها عاطفة لم يخلوها من الواو إلا نادرا نحو

يا ليتما أمنا شالت نعامتها * أيما إلى جنة أيما إلى نار

فإن قلت فهل يجوز الاحتجاج بهذا البيت لمن قال إنها عاطفة قلت لا لاحتمال
أن يجعل من حذف حرف العطف ضرورة **تنبيهات** الأول إذا كرمن
أن إما لا بد من تكرارها هو الكثير وقد يستغنى عن الثانية بأو وكقراءة أبي
وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين ونحوه في الشعر كثير وبأن الشيء طبيع مع
النافية **كقوله**

فإما أن تكون أخي بحق * فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن الأولى كقول الفرزدق

تهاض بدار قد تقادم عهدها * وإما بأموات ألم خيالها

الثاني اختلف في إما المذكورة فقيل بسيطة وقيل مركبة من إن وما
وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على إن في الضرورة كقوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها * فإن جزعا وإن إجمال صبر

وقوله

سقته الرواعد من صيف وإن * من خريف فلن يعدما

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون شرطية حذف جوابها والتقدير فإن كنت ذا جزع
فلا جزع وإن كنت تجمل صبرا فاجمل وإن سقته من خريف فلن يعدم الري
فرع لو سميت بإما على القول بتركيبها حكيته **الثالث** في إما المذكورة
لغتان كسر همزتها وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم ومن العجم وفتح
همزتها وهي لغة قيس وأسد وتميم وحكى إبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر
في الهمزة وفتحها **الرابع** تشارك إما المذكورة في اللفظ إما التي هي شرطية
وهي مركبة من إن وما وليس في إشكال كقوله تعالى وإما تخافن من قوم خيانة وزعم

الكساي ان لها قسما ثالثا تكون فيه جملة افغول فيه اما زيد قايم ثم يكون زيد
قايم وما طلة ثم انتقل الى لاكن فقال **واول لاكن نفيا او نهيا**
في النفي ما قام زيد لاكن عمرو والنهي لا تضرب زيدا لاكن عمرا فلا تعطف
بلاكن محكوم له بالثبوت بعدها وفهم من ذلك انها لا تقع في الايجاب وهو
مذهب البصريين واجاز الكوفيون ان يعطف بها في الايجاب نحو اتاني زيد
لاكن عمرو **تنبيه** انما يشترط النفي والنهي في الواقعة قبل
المفرد وقد تقدم الخلاف في كونها عاطفة واذا وليها جملة فتكون حينئذ
بعد ايجاب او نفي او نهي او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قايم ولاكن
عمرو لم يقم فان قلت اذا وقعت قبل الجملة هل هي عاطفة او غير عاطفة
قلت الذي ذهب اليه اكثر المغاربة انها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف
وقيل انها تكون عاطفة جملة على جملة اذا وردت بغير واو وقال ابن الربيع
وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت في المفهوم من كلام الناظم قلت المفهوم
من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان الرافعة بعدها الجملة غير عاطفة
اذ لا يشترط فيها ذلك ثم انتقل الى لا فقال

ولا نداء او امرا او اثباتا تلا

اي وتلا لا نداء نحو يا زيد لا عمرو او امرا نحو اضرب زيدا لا عمرا او اثباتا نحو
زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على المنادى ليس من كلام
العرب وقد نص على جوازه سيبويه ونص ابو القاسم الزجاج في كتاب معاني
الحروف له ان يعطف بها بعد الفعل الماضي وليس بممتنع ذلك لانه يصح لثبوته
في كلام العرب **تنبيهات** الاول في معنى الامر الدعاء نحو رحم
الله زيدا لا بكرا والتحضيض هلا تضرب زيدا لا عمرا الثاني اجاز الزجاجي
العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا
منطلق وكذا الثالث فايدة العطف بلا قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد

فقولك

كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على ما يعتقد انه كاتب او شاعر واما قصر قلب
كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد انه جاهل الرابع شرط العطف
في العطف بلا ان يكون ما بعدها غير صادق على ما قبلها فلذلك
لا يجوز جاءني زيد رجل لا زيد الخامس قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك
لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم السادس لا يعطف بلا الا مفرد او جملة لها موضع
من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد فان لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ولذلك
يجوز الابتداء بها وفي الفصاحة وتعطف لا الجملة على الجملة نحو زيد قايم
لا عمرو وجاء الفرس ثم انتقل الى بل فقال

وبل كلاكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها

مصحوبا لاكن هما النفي والنهي فاذا عطفت ببل بعدهما فهي كلاكن في تقرير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن
زيد وثبوته لعمرو ومثله بقوله كلم اكن في مربع بل تيها والمربع منزل الربيع
والتيهاء الارض التي لا يهتدى فيها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر النهي
عن ضرب زيد وتثبت الامر بضرب عمرو ووافق المبرد على هذا الحكم واجاز مع
ذلك كون بل ناقلة النفي والنهي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث
قال المص وما جوزه مخالف لاستعمال العرب ثم قال

وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي

فتقول في المثبت قام زيد بل عمرو وفي الامر اضرب زيدا بل عمرا وهي مع
ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب
الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا بعد النفي او ما جرى مجراه ولا تكون
نسقا بعد الايجاب وجملة القول في بل انها ان وقع بعدها جملة كانت
اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
واما على جهة الترك من غير ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون

بل فقد بهم في غير السر هذا ويظهر بهذا أن قوله في شرح الكافية فإن كان الرافع بعدها
جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره ولا يكون في القرآن إلا
على هذا الوجه فيه نظر وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي أو نهي فهي لإزالة
حكم ما قبلها وجعله لما بعدها وإن كان قبل المفرد نفي أو نهي فهي لتقرير حكمه
وجعل ضده لما بعده. **تنبيهات**: الأول لا يعطف ببل بعد الاستفهام
ولا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه الثاني ظاهر الكلام أنها لا تعطف الجملة
كما تعطف المفرد وقد صرح به الشارح في قوله فإن كان المعطوف بها جملة
وذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة الثالث قال في شرح التسهيل
وتزاد لا قبل بل لتأكيد النفي وغيره اهـ فإذا زيدت بعد إيجاب أو أمر نحو
قام زيد بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فهي لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم
للأول وإذا زيدت بعد نفي أو نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا
لا بل بكرا فهي لتأكيد بقاء النفي وذهب الجزولي إلى أنها بعد الإيجاب
والأمر نفي وبعد النفي والنهي تأكيد ومنع ابن درستويه زيادتها بعد
النفي وقال ابن عصفور ولا ينبغي أن يقال بزيادتها بعد غير النفي والنهي
إلا أن يشهد له سماع فيقبل وهو مسموع من كلام العرب الرابع قد تكرر بل في الجمل
رجوعا عما ولي المتقدمة نحو قوله تعالى بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل
هو شاعر أو تنبيها على رجحان ما ولي المتأخرة نحو بل ادارك علمهم في
الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون ولما فرغ من ذكر معاني حروف العطف
شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما

يعني أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل فليس إلا بعد توكيده بضمير رفع
منفصل كقوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم أو فاصل يقوم مقام التوكيد

كقوله

كقوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم ونبه بقوله أو فاصل
ما على أنه يكتفى بأي فصل وعليه فأطلق وقد أجاز صاحب الكشاف في قوله
تعالى أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون أن يكون وآباؤنا معطوفا على الضمير
في لمبعوثون للفصل بالهمزة واعترض ما ذهب إليه الزمخشري بأنه يلزم منه
الاستفهام على المفرد وهو لا يوجد في كلام العرب ومن صور الفصل بين العاطف
والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا وفهم من قوله متصل أن المنفصل يعطف
عليه بلا شرط فحكم المنفصلين في العطف والمعطوف عليهما حكم الظاهر
ووهم الأبدي في منعه رأيت زيدا وإياك ثم نبه على ورود العطف على الضمير
المذكور بعد توكيد ولا فصل فقال

وبلا فصل يرد في النظم فاشيا
كقول عمر بن أبي ربيعة
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا
وهو كثير في الشعر ومع كثرته فهو ضعيف ولذا قال وضعفه اعتقد
فإن قلت هل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة قلت نص المصنف على أنه يجوز
في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم حكاه
سيبويه ولأن العطف في البيت السابق ونحوه ليس بعطف مضطر إليه لإمكان
النصب ومذهب الكوفيين وابن الأنباري جوازه في الاختيار ونقل الجواز
عن أبي علي قيل ومذهب البصريين أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره
إلا في الضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه في كتاب سيبويه جيز ذكر
أن يعطف بعض الضمائر كذلك كنا وأنتم ذاهبين قال الشراح وقوله تنبيه
شرط في التسهيل في غير العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة
العامل فالأول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأنا فإنه لا يصلح قام
أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فلو لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة

العامل في الأول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد والناس وإنما فإنه
لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والثالث بمعنى أنا جار لم يصلح هو أو ما هو
بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل من لفظ الأول عليه بما قبله وجعل من عطف
الجمل فإن ورد ذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع في الهمزة والنون
أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم
أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة اهـ لتشكر زوجها وكذلك في با
فيجعل فاعلا وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالف
لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على
الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند
وزيد وأنه من عطف المفردات اهـ وقوله

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

هذا مذهب البصريين أن إعادته لازمة إلا في الضرورة ومذهب الكوفيين
والأخفش ويونس إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره
الشلوبين والمصنف ولهذا قال

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

ثم استدل بوروده في النثر كقراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به
والأرحام والنظم كقوله

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

أنشده سيبويه وهو كثير في الشعر وفي المسألة مذهب ثالث وهو أنه
إن أكد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي
قلت وهو ظاهر كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت
بهم كلهم وزيد قال وكذلك القول في أجمعين وقضهم بقضيضهم

وجمعهم

وجمعتهم إذا خفضت فإن نصبت جمعتهم لم يجز فيه العطف بغير إعادة الجار
وقال الشارح لا يبعد أن يقال في هذه المسألة إن العطف على الضمير المجرور بغير
إعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على تقدير إضمار
الجار **تنبيهان** الأول قيل ينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور
بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه
فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر بل بالرفع على توهم أنك نطقت بالضمير
مرفوعا ففي جوازه نظر الثاني قد يفهم من سكوته عن ضمير المنصوب المتصل
أنه يجوز العطف عليه بلا شرط

والفاء قد تحذف مع ما عطفت

قال في شرح التسهيل قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ومنه
أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أي فضرب فانفلق وزعم ابن عصفور أنه إنما
حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء
الأولى من المعطوف عليه بالمعطوف فأبقي من كل واحد منهما ما يدل
على المحذوف ويرد بقوله فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر
أي فأفطر فعدة فالفاء العاطفة لا تنوب مناب فاء الجزاء وقوله

والواو إذ لا لبس

يعني أن الواو قد تحذف أيضا مع ما عطفت ومنه سرابيل تقيكم الحر أي
والبرد وإنما يجوز إذا دل عليه دليل قلت ظاهر كلامه أن هذا مختص
بالفاء والواو وقد ذكر في التسهيل أن أم تشاركهما في ذلك كقوله

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أم غي قلت وهو في الفاء والواو أكثر منه في أم فلعله لم
يذكرها هنا وقوله وهي يعني الواو وقوله

انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله

فتأول له قول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا

أي وسقيتها ماء فحذف العامل المعطوف واستغنى بمعموله وأمثلته
كثيرة نظما ونثرا وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم
الفراء والفارسي وذهب قوم منهم أبو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد إلى أن ما
في ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد لا عطف جملة على
جملة وأن العامل ضمن معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه واختاره بعض
المتأخرين واحتج الأولون بأنه لو كان على التضمين لساغ علفتها ماء
وتأولوه بأنه مسموع من كلام العرب كقوله

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

واختلف أيضا في هذا التضمين والأكثرون على أنه ينقاس وضابطه عندهم
أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام قال الشيخ أبو حيان والذي أختاره
التفصيل فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان
الثاني محمولا على الإضمار لأن الإضمار أكثر من التضمين نحو يجدع الله أنفه
وعينيه أي ويفقأ عينيه فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة وإن كان لا يصح كان
العامل مضمنا معنى ما تصح نسبته إليهما لأنه لا يمكن الإضمار نحو قول العرب
علفت الدابة ماء وتبنا أي أطعمتها أو غذيتها وقوله

دفعا لوهم اتقي

يعني أن إضمار العامل في ذلك يرفع توهم أنه معطوف أو مفعول معه فإن قلت
لم كان حمله على العطف والمعية وهما قلت أما العطف فلأن العامل
لا يصلح للعمل فيه وأما المعية فلأنها غير مرادة هنا وهذا واضح وقوله

وحذف متبوع بدا هنا استبح

معناه أنه يجوز حذف المعطوف عليه لظهوره ويستغنى بالعاطف والمعطوف

نحو

نحو بلى وزيدا لمن قال ألم تضرب عمرا ومنه قول العرب وأهلا وسهلا لمن قال
مرحبا تنبيه إن حذف المتبوع كثير مع الواو كما مثل ومع الفاء
ومنه أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أي فضرب فانفلق وندر مع أو كقول أمية
الهذلي

فهل لك أو من والد لك قبلنا يوشح

أولاد العشار ويفضل أي فهل لك من أخ أو من والد لك قبلنا الثاني جعل
الذي يحتمل منه ذلك قوله تعالى أولم يسيروا وأفلم يسيروا ونحوهما فقدر بين
الهمزة والعاطف محذوفا تقديره أمكثوا ولم يسيروا وكذا الحكم مع الفاء وهو
المعطوف عليه والحرف الذي هب محمد بن مسعود الغزني ومذهب الجمهور أن
حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله والكلام معتنى بالهمزة فقدم
ت وقوله

وعطفك الفعل على الفعل يصح

يعني أن الأفعال في جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء تقول زيد قام
وقعد ويقوم ويقعد تنبيه اشترط [illegible] لصحة عطف الفعل
وهو اتحاد زمانيهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على
الماضي فإن قلت فهل يشترط اتحاد اللفظ أي أن يكون بصيغة الماضي
أو بصيغة المضارع قلت لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو يقدم
قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا وإنما ساغ ذلك لاتحاد
الزمان فإن قلت ليس بعد الشلوبين عطف الفعل على الفعل وإنما
هو من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منه إنما هو عطف الفعل
لارتباط الفعل الأول وهو ما على الفعل الثاني صح أن يقال إنه من عطف
الفعل على الفعل وقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا

مثاله إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات

وبعض جاز قلت كيف جاز ذلك وحروف العطف لا ترتبط بين متغايري الجنس
قلت انما جاز لان احدهما مؤول بالاخر فيتحد الجنس بالتأويل فان قلت
فأيهما المؤول قلت الذي يؤول هو الذي يحل محل الاخر فتارة يكون الاول كالمثال
الاول لان المقصد فيه صلة من وهي الصلة تكون جملة فالمؤولة بالاسم
والمد فيه يتمعن فا وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لانه وصف حال
واصل الحال ان يكون اسما فبعض مؤول فأبطأت وقوله

وعكسا استعمل تجده سهلا

يعني بالعكس ان يعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج
الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقول الراجز

أم صايفا قد حبا او دارج

يعطف دارج على قد حبا قال في شرح الكافية لان دارجا بمعنى درج قلت
ظاهر هذا ونحوه ان الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل وليس بجيد بل الظاهر
ان قد حبا مؤول بحاب لانه جملة في موضع النعت واصل النعت ان يكون اسما

البدل

هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة
والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير

التابع المقصود بالحكم بلا ◊ واسطة هو المسمى بدلا

التابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لانها
مكملات غير مقصودات بالحكم وبلا واسطة يخرج عطف النسق
وتخصيص الشارح المعطوف ببل ولكن كما في شرح الكافية يقتضي حمل
المقصود على المستقل بالقصد والا فلا وجه للتخصيص ولما عرفه اخذ
في ذكر اقسامه فقال

مطابقا

مطابقا او بعضا او ما يشتمل ◊ عليه يلفى او كمعطوف ببل

يعني ان البدل اربعة الاول المطابق كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
وهو المسمى بدل الكل من الكل قال في شرح الكافية وذكر المطابقة اولى لانها عبارة
صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها
لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدلية في اسم
الله تعالى في قراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله
الثاني بدل بعض من كل نحو قبضت المال نصفه والبعض عند البصريين
يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه واقله وعن الكسائي وهشام ان بعض
الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه ولذلك منعا ان يقال بعض الرجلين لاحد
احدهما الثالث بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس
مطابقا له ولا بعضا وقيل هو ما اشتمل الاول لغير الكلية والجزئية وهو اما
دال على معنى في متبوعه نحو اعجبني زيد حسنه او علمه او معنى فيه نحو
اعجبني زيد ثوبه والاول هو الكثير الرابع بدل مباين مطلقا بحيث لا يتبع به
ذكر المبدل منه بوجه ولهذا اشبه المعطوف ببل وهو قسمان وسيأتي ذكرهما
تنبيهات الاول لا بد في الاشتمال من مراعاة امرين احدهما امكان فهم
معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال
اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والثاني حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم
امتنع غواص جبة زيد ابرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل
مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط الثاني اشترط
اكثر النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه
قال المصنف والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه ومن
الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب

الاخدود النار قلت وتناولت الابيات على حذف الضمير اي منهم وفيه وكذا هو
التمثيل انه لابد من ضمير او ما يقوم مقامه ومثل الغائب مقامه بقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار فال للعهد واللام تقوم مقام الضمير وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة
الى ان النار بدل كل من كل غير ان الاخدود من النار لما كان مشتملا عليها عكس لقيم
عقيد الدار وقال ابن هشام الاولى ان يكون على حذف مضاف اي اخدود النار
وقال ابن خروف هو بدل الاضراب الثالث اختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال
فقيل هو الاول وقيل هو الثاني وقيل العامل فان قلت فما الجمهور من كلامه
قلت قوله او ما يشتمل عليه يحتمل القول الاول والثالث والى الاول ذهب في التسهيل
الرابع رد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم
بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنوي به فاذا قلت اكلت الرغيف
ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر
من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم الخامس زاد
بعضهم في الابدال بدل كل من بعض كقول امرئ القيس

كأني غداة البين يوم تحملوا • لدى سمرات الحي ناقف حنظل •

ونعاه الجمهور وتاولوا البيت وقوله •

وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب • ودون قصد غلط به سلب

الاشارة الى القسم الرابع يعني بدليل المباين ان كان اعني احدهما ليس
بدل الاضراب ويقال البدا ايضا وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك اعط
السائل رغيفا درهما ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة
وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها ولم يثبت بعضهم بدل البدا والثاني
يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من
غير قصد وهذا النوع قال المبرد وغيره لا يوجد في كلام العرب لا نظما
ولا نثرا وانما يقع في لفظ الغالط وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد

بشعر

في شعر العرب كقول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس • وفي اللثات وفي انيابها العس [شنب] •

قال لعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة وذكر في شرح
الحريري ولا حجة فيه لذكر لامكان تاويله جاز قلت ما معنى قوله بل به سلب قلت
يعني ان بدل الغلط سلب الحكم على الاول واثباته للثاني فان قلت كيف قال وذو
قصد لا بد من قصد البدل في النوعين اعني بدل الاضراب وبدل الغلط قلت انما
يعني نفي القصد في بدل الغلط عن الاول فالحاصل انه في بدل الاضراب مقصودا
وفي بدل الغلط بقصد الثاني لا الاول تنبيه زاد ابن عصفور
وغيره بدل النسيان نحو مررت برجل امراة اذا توهمت ان المرور به رجل
ثم تذكرت انه امراة وقد ادرجه الشارح في بدل الغلط وادراجه في بدل
الاضراب اقرب ولما ذكر اقسام البدل مثلها في قوله

كزره خالدا وقبله اليدا • واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

فزره خالدا بدل كل وقبله اليدا بدل بعض واعرفه حقه بدل اشتمال وخذ
نبلا مدى بدل اضراب ان قصد الاول وبدل غلط ان قصد عدم قصده فان
قلت فهل يفهم من كون البدل تابعا انه يوافق متبوعه في الاعراب فما حاله
في التعريف والتذكير والافراد واضدادها قلت اما التعريف والتنكير فلا
يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة
واشترط الكوفيون في ابدال النكرة من النكرة ان تكون موصوفة واشترطوا
في ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وكونها موصوفة

كذا نقل المصنف ونقل غيره اشتراط الاول من المطابقين الثالث كائنة من المتبوع
خبرين وحكي عن الكوفيين حكى نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة وكلام نحاة الكوفة
بدل على اشتراطه واتفقهم على اشتراط الثالث كائنة من المتاخرين وحكي
عن الكوفيين ايضا اشتراطها اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة وا
لصحيح انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به قال في الارتشاف وقد
سمع ابدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الاول ولا موصوفة وهو مذهب
البصريين واما التذكير والافراد واضدادهما فان كان بدل كل وافق
متبوعه فيهما ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما مصدرا نحو
مجازا احدا به او قصد التفصيل نحو

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة •
ورجل رمى فيها الزمان فشلت •

وان كان غيره من انواع البدل لا تلزم موافقته فيما ذكر وقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا   تبدله الا ما احاطة جلا
او اقتضى بعضا او اشتمالا   كانك ابتهاجك استمالا

اعلم انه يجوز بدل الظاهر من الظاهر كما مثل وابدال الظاهر من الضمير
على تفصيل وهو ان الضمير ان كان لغائب ابدل منه الظاهر مطلقا نحو ضربته
زيدا وان كان لحاضر ابدل منه بدل البعض نحو

اوعدني بالسجن والاداهم
رجلي ورجلي شثنة المناسم

في احد الاوجه وبدل الاشتمال نحو

ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا

ومثله بقوله كانك ابتهاجك استمالا واما بدل الكل فان افاد معنى

الاحاطة نحو جئتكم كبيركم وصغيركم ومنه تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
فالاوجه اقوال احدها المنع وهو قول جمهور البصريين والثاني الجواز
وهو قول الاخفش والكوفيين وسمع الكسائي ابا عبد الله وقال

بكم قريش كفينا كل معضلة
وام نهج الهدى من كان ضليلا

والثالث انه لا يجوز الا في الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول
قطرب واما بدل المضمر من المضمر نحو رايتك اياك فتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد
واما بدل المضمر من الظاهر نحو رايت زيدا اياه فقال في التسهيل ولا يبدل مضمر
من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا وقال في
شرحه والصحيح عندي ان رايت زيدا اياه لم يستعمل في كلام العرب نظما ونثرا
ولو استعمل لكان توكيدا واشار بقوله ما لم يفد اضرابا الى نحو اياك اياي
قصد زيد يريد اياي فانه بدل اضراب

وبدل المضمر الهمز يلي   همزا كمن ذا اسعيد ام علي

يعني ان المبدل من اسماء الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة وقد مثله ونظيره
في هذه المسالة بدل اسم الشرط فانه يقترن بان نحو متى تقم ان ليلا وان
نهارا قمت وقوله

ويبدل الفعل من الفعل كمن   يصل الينا يستعن بنا يعن

يجوز ابدال الفعل من الفعل بدل كل قال في البسيط باتفاق ومنه

متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

وبدل اشتمال نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف ومن يصل الينا يستعن
بنا يعن وحكى في البسيط فيه خلافا ولا يبدل بعض واما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه
سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه   تنبيهات

الاولى ذكر بعض النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقول الشاعر

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما

وبقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وبقوله أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وبقوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وفي الارتشاف وما استدلوا به لا تقوم به حجة الثاني اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان تبدل الجملة من المفرد وجعل المصنف منه لا عرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشري منه قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر وانتم تبصرون وجعل ابن جني منه كيف يلتقيان كأنه قال اشكو هاتين تعذر التقائهما

النداء

فيه لغتان كسر النون وضمها ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا دعاء بحروف مخصوصة وهي يا وأي وأيا وهيا والهمزة ووا في الندبة وزاد الكوفيون آ وآي بالمد واخبر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب المصغي وان ما سواها للبعيد مسافة او حكما وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم في النظم فقال

وللمنادى الناء او كالناء يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا
والهمز للداني ووا لمن ندب

فالنائي هو البعيد مسافة او كالنائي هو البعيد حكما كالساهي والداني هو القريب ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لان قائلها لم يعتمد الا على الرأي والرواية لا تعارض بالرأي كذا قال المكودي والمندوب يعني انها مختصة بالندبة وهو مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلا وقوله او يا يعني ان يا يستعمل في الندبة بشرط امن

اللبس

اللبس فان خيف التباس المندوب بغيره تعينت وا [illegible]

وغير وا لدى اللبس اجتنب

تنبيهات الاول اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس الثاني ذهب بعض النحويين الى ان هذه الادوات اسماء افعال متحملة لضمائر مستترة الثالث ذهب ابن السكيت الى ان هاء هيا بدل من همزة أيا وتبعه ابن الخشاب الرابع قال في شرح التسهيل لم يذكر سيبويه وآ وآي بالمد الا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يوثق بعربيتهم ورواية العدل مقبولة قلت وذكر غيره ان الاخفش حكى آي في الكبير وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة وقوله

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

المنادى قسمان فالاول يمتنع حذف حرف النداء معه وهو المندوب نحو وازيداه والمضمر نحو يا انت ويا اياك والمستغاث نحو يا لزيد فان قلت فما سبب عدم الحذف مع هذه الثلاثة قلت اما المندوب والمستغاث فلان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه واما المضمر فلان الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء تنبيه ظاهر كلامه جواز نداء المضمر وفيه تفصيل فان كان لمتكلم او لغائب لم يجز فلا يقال يا انا ولا يا هو وان كان لمخاطب ففيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع اهـ وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله يا اياك قد كفيتك وهو القياس وبصيغة الرفع كقوله

يا ابجر ابن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض وتأول بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده ويا انت على ان يا للتنبيه وانت مبتدأ وانت الثانية مبتدأ ثان او توكيد او فصل او بدل والخبر

المرخم والقسم الثالث يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا القسم
الاول والثاني منه ما يكثر الحذف معه ومنه ما يقل وقد نبه على ما يقل بقوله

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

الاشارة الى ترتيبه من الحروف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجر
وجاءت منه الفاظ في النثر والنظم ومذهب البصريين ان حذف حرف النداء
منه لا يجوز الا في شذوذ او ضرورة وهو عند الكوفيين قياس مطرد ومن
حذفه من اسم الاشارة قوله

اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام

وسمع منه ابيات اخر ومذهب اهل البصرة انه لا يجوز ولذلك لحن ابو
الطيب في قوله

هذي برزت لنا فهجت رسيسا
ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

ومذهب الكوفيين جوازه وجعلوا منه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون
انفسكم تنبيه ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجواز
وقول الشارح قول الشيخ ومن يمنعه فانصر عاذله يدل على اختياره مذهب
الكوفيين هذا الرد يحمل المنع على عدم قبول ما جاء منه كذا قلت
قد صرح بعضهم في اسم الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم في هذا
اجماع والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم
الاشارة على السماع واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتأول فان قلت فهم من
كلامه ان ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء وليس على اطلاقه
فقد ذكر في التسهيل ان مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ولم
يذكرهما هنا وقد ذكر الانواع الكافية دون الثالث قلت لما كان الاكثر
في لفظ الجلالة نحو بقي الميم عوض حرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف

واما

واما المتعجب منه فلما كان كالمستغاث لفظا وحكما نحو يا للماء استغنى
بذكره عنه فان قلت اذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة لكونه
يجوز ان يعوض منه فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزمه الحرف
قلت وجهه انه مما يلزمه الحرف اذا لم يعوض فان قلت اطلق اسم الجنس
والمراد انما هو اسم الجنس المبني للنداء فانه محل الخلاف واما اسم
الجنس المفرد غير المعين فعده في الكافية ومتن حطها على ان الحرف يلزمه
قلت فقد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضا نحو رجلا خذ بيدي فلعله ذهب
هنا الى ذلك فيكون الاطلاق مرادا فان قلت واطلق ايضا في اسم الاشارة
وهو مقيد بالا يتصل كاف الخطاب فان اتصل بها فيمتنع ندائه مع ثبوت الحرف
خلافا ومن منع الشيخ ابي واري ان يجيبا الحرف فلا خلاف في جواز ندائه بدونه
في الارتشاف قلت لا نداء يمتنع على تقييده بالموانع لقلته تنبيه
قال في الكافية بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الاشارة
واسم الجنس

وغير الخمسة ناديه بيا
او غيرها او وله تعريبا

وذكر في شرحها انه لا خلاف بالاجماع فقد يقال يرد عليه المندوب والمتعجب
منه والجواب انه قد ذكر المندوب قبل ذا فقال

والزم المندوب وا او يا بلا

وقد تقدم الجواب عن المتعجب منه والظاهر ان حرف النداء يجوز حذفه
مع العلم نحو يوسف اعرض عن هذا او المضاف نحو ربي انعم لي واخي والموصول
نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايها المؤمنون والمطول نحو
خيرا من زيد اقبل ويقل في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء وا
سم الاشارة والنكرة غير المقصودة وبعض من الاشياء المتقدم ذكرها

وقوله

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

المعرف يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو زيد وما حدث له تعريف في النداء
نحو يا رجل اما نحو يا زيد فقيل باق على علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل
سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي والى
الاول ذهب المصنف واحتج بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسماء الله تعالى
واسم الاشارة واما نحو يا رجل فقيل تعرف بالاقبال والقصد واليه ذهب
المصنف وقيل بال محذوفة والمراد هنا ما ليس مضافا ولا مشبها به كما في
باب لا فيشمل المثنى والمجموع والمركب تركيب مزج وقوله في رفعه قد عهدا اي
قد عهد يعني انه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو
يا زيد ويا رجال ويا مسلمات ومقدرة نحو يا فتى ويا قاضي او الف نحو
يا زيدان او واو نحو يا زيدون فان قلت ما علة بناء المنادى المفرد قلت
شبهه بالمضمر من نحو يا انت في الخبر بكاف الاميراد وتضمنه معنى الخطاب وقيل
اجراؤه مجرى الاصوات ونسب الى سيبويه تنبيهات الاول في التسهيل
قد يجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء
واستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيما يرجى لكل
عظيم وجعل منه

ادارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض او يترقرق

وظاهر مذهب البصريين ان النصب في هذا البيت ونحوه للتنكير
الثاني ذهب الكسائي والرياشي الى ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب
ونقله ابن الانباري عن الكوفيين الثالث ذهب بعض الكوفيين الى نداء
المثنى والمجموع على حده بالياء تشبيها بالمضاف قال في البسيط وهو

فاسد لانه ليس من كلامهم الرابع اذا ناديت اثنا عشر واثنتي عشرة قلت
يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وقال الكوفيون بالياء اجراء لهما
مجرى المضاف واشار بقوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا
الى ان ما كان مبنيا قبل النداء ايقدر بناؤه على الضم نحو يا سيبويه ويا رقاش
ويا خمسة عشر ويا ابن ونحوه ويظهر اثر هذا التقدير في التابع فيجوز
يا سيبويه ويا رقاش الظريف بالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا
للفظ البناء المقدر والى هذا اشار بقوله

وليجر مجرى ذي بناء جددا

ثم قال

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا

مثال المفرد المنكور يعني الذي لم يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
وقوله

فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي
من نجران ان لا تلاقيا

والمضاف نحو يا غلام زيد والمشبه به ويسمى المطول والممطول وهو
ما طول بعمل او عطف نحو يا عظيما فضله ويا رحيما بعباده ويا لطيفا
بالعباد ونحو يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل فلو ناديت جماعة هذه عدتهم
قلت يا ثلاثة والثلاثون فيمن قال يا زيد والحارث بالرفع والثلاثين فيمن
نصب الحارث وفصل الاجنس النحوي فقال ان اريد بذلك جماعة مبلغها
هذا العدد فلا يجوز الا النصب هنا في الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على
مسمى واحد وان كان الثلاثة على عدة والثلاثين على عدة حكم لكل
بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل فيما اذا كان كل
واحد منهما على حدة بين ان يكون كل واحد منهما مقصودا بالنداء
فيحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا تنبيه

لا يكون المنادى بمعموله الا اذا كان مطلوبا به فلا يعتد بالضمير المستكن
فيه على انه لو قلت يا ذاهب لبنيت على الضم لعدم الاعتداد
بالضمير ولو قلت يا ذاهبا زيدا فان عطفت على ذاهبا فالبناء او على
الضمير لنصبت لعمله في زيد بواسطة الحرف ومن ثم وجب الانتصاب مشتركا
من قولك يا مشتركا وزيدا بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواو
حرف فان قلت كيف ادعاء ما خلافا مع ان في بعضه لا خلاف اذ ذهب المازني
الى انه لا يتصور وجود النكرة غير المقبل عليها وانما جاء منونا نحو ادار
بحزوى لضرورة الشعر وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح للالف
واللام نحو يا حسن الوجه قلت اما الاول فالقائل بوجود قسم لا في حكمه
واما الثاني فجوابه ان مراده ما خلافا في صحة النصب ولم يختلف في صحته
واجاز بعضهم الضم في بعض المواضع وقوله

ونحو زيد ضم وافتحن من *** نحو ازيد بن سعيد لا تهن

يجوز في المنادى المضموم ان يفتح بخمسة شروط الاول ان يكون علما الثاني
ان ينعت بابن الثالث ان يضاف الابن الى علم الرابع ان يتصل بابن وموصوفه
الخامس ان يكون المنادى مما يضم لفظا فلو كان غير علم نحو يا غلام ابن
سعيد او منعوتا بغير ابن نحو يا زيد الكريم او اضيف الابن الى غير علم
نحو يا زيد ابن اخينا او فصل بين ابن وموصوفه نحو يا زيد الظريف ابن
عمرو او كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين الضم
وقد جمع هاذه الشروط في قوله ازيد ابن سعيد فيجوز في زيد ضمه على الاصل
وفتحه اتباعا لفتحة ابن ولا يعتد بفصل الساكن وقد نص على اشتراط
علمية المنادى والمضاف اليه ابن واتصاله بقوله

والضم ان لم يل الابن علما *** او يل الابن علم قد حتما

قلت من اين يفهم اشتراط الاتصال قلت من قوله يل فان قلت

تداخل بالشرط الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فان الفراء اجاز في نحو
يا عيسى ابن مريم تقدير الضمة والفتحة والصحيح تقدير الضمة اذ لا فائدة
بدلة في تقدير الفتحة فان قلت كان ينبغي ان ينص على اشتراط الفتح
في كل حمل للابن صفة لانه لو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا
بفعل مقدر تعين الضم ولا ينبغي تمثيله مع ذلك لان المثال يحتمل هاذه
الاوجه قلت هو احتمال الا انه مرجوح وكونه نعتا هو الظاهر ولو نص على
ذلك لكان اولى فان قلت لم لم يبين اي الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد
الى ان الضم اجود وقال ابن كيسان الفتح اكثر في كلام العرب والفتح
اختيار البصريين تنبيهات الاول لا اشكال في ان فتحة ابن فتحة اعراب
اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فذهب الجمهور الى انها ايضا فتحة اعراب
وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته مع زيد الثاني حكم ابنة
فيما ذكر حكم ابن فيجوز الفتح والضم في نحو يا هند ابنة زيد خلافا
لبعضهم واما النعت ببنت فلا اثر له في النداء الثالث يلحق بالعلم
نحو يا فلان ويا ضل ابن ضل ويا سيد ابن سيد ذكره في التسهيل وهو
مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام
الضم الرابع اجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير ابن اذا كان النعت مفردا
نحو يا زيد الكريم وانشدوا

فما كعب ابن مامة وابن سعدى *** باجود منك يا عمر الجوادا

بالفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف عند من يجيز
الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب والاخر ان اطرد عمرا بالتنوين
ضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين الخامس حكى الاخفش عن بعض
العرب يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا لضمة الدال وقوله

واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

يعني ان الاسم المستحق للبناء على الضم هو المفرد المعرفة اذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه وجهان احدهما الضم تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه
وهو مستحق لمنع الصرف والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله
بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب والضم اختيار الخليل وسيبويه
والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد قال المصنف
وعندي ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لان شبهها
بالمضاف اضعف وقوله

وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل

يعني ان الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما ان تكسبانا شرا

الا في موضعين احدهما اسم الله فيجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزوم
ال هذا الاسم حتى صار بمنزلة الحروف الاصلية والاخر ما سمي به من الجمل
المصدرة بال نحو يا المنطلق زيد في رجل مسمى بذلك نص عليه سيبويه رحمه
الله تنبيه قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال على الجملة نحو
يا الذي قام قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح انظر بيان قلت اهمل
المصنف هنا موضعا ثالثا ذكره في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به
نحو يا الاسد شدة قلت انما لم يذكره هنا لان تقديره يا مثل الاسد مثله
محسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون
دخول حرف النداء على ما فيه ال مطلقا ولا حجة لهم في نحو يا الغلامان
للضرورة وقوله

والاكثر اللهم بالتعويض

يعني ان الاكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في اخره

من حرف النداء فيقال اللهم وهذا من خصائصه ثم قال

وشذ يا اللهم في قريض

وجه شذوذه ان فيه الجمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما

تنبيهات الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم بقية جملة
محذوفة وهو امنا بخير وليست عوضا من حرف النداء فلذلك اجازوا
الجمع بينهما في الاختيار الثاني شذ ايضا حذف ال منه كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج ياتيك بج

وهو في الشعر كثير الثالث قال في الارتشاف لا يستعمل اللهم الا في النداء
وشذ استعماله في غير النداء الرابع اذا قلت اللهم ففي جواز وصفه خلاف
منعه سيبويه والخليل واجازه المبرد والزجاج الخامس قال في النهاية
يستعمل اللهم على ثلاثة انحاء احدها ان يراد به النداء المحض كقولهم
اللهم اثبنا ثانيها ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع
يقول لك القائل ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا في النداء وشذ
استعماله في غير النداء الرابع اذا قلت اللهم ففي جواز وصفه خلاف منعه
الثالث ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا ازورك
اللهم اذا لم تقد عن الاتيان او وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل
انتهى

فصل

تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كازيد ذا الحيل

اعلم ان المنادى اذا كان مع ... تابعه منصوب لا غير نحو يا اخانا العاقل
ما لم يكن بدلا او نسقا مجردا فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبني

على الضم وسيأتي وان كان مبنيا نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه فتابعه ان كان
بدلا او عطف نسق وسيأتي الكلام عليهما واما غيرهما فان كان مضافا غير
مقرون بال لزم نصبه مطلقا مثال النعت يا زيد ذا الحيل والتوكيد يا زيد
نفسه وعطف البيان يا زيد ابا عبد الله وان كان مضافا مقرونا بال او مجردا
ففيه وجهان الرفع اتباعا للفظ المنادى والنصب اتباعا للمحل والى هذا
اشار بقوله

وما سواه ارفع او انصب

يشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه والمجرد
نحو يا زيد الظريف ويا تميم اجمعون ويا سعيد كرز فيجوز في جميع ذلك
الرفع والنصب على ما تقدم فان قلت اما النصب فاتباعا للمحل فواضح
لان المنادى مفعول بفعل مقدر واما الرفع اتباعا للفظ المنادى فمشكل
لان ضمة المنادى بناء وحركة البناء لا تتبع قلت لما كان باب النداء
مشابها للاعراب في اطراد حركته جاز اتباعه فان قلت فهلا جاز الرفع
ايضا في المضاف العاري من ال قلت لانه يستلزم تفضيل فرع على اصل اذ لو
كان منادى لوجب نصبه فان قلت فلم الحق المضاف المقرون بال بالمجرد
في جواز الوجهين قلت لان اضافته غير محضة فلا يعتد بها فان قلت
فهل الرفع والنصب سيان قلت لم ينص المصنف على تسويتهما ولا ترجيح
ولان النصب اقيس وفي الرفع اكثر قول العرب الرفع يا زيد العاقل اجود
تنبيهان الاول يشمل قوله تابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف
البيان على ذي الاضافة بعده الثاني يشمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة
والمبني قبل النداء لانه يقدر ضمه وقد تقدم تمثيل الثلاثة الثالث
اجاز الكسائي والفراء والطوال وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا
والصحيح المنع لان اضافته محضة واجاز الفراء التوكيد والمنسوق المضافين
قياسا على النعت وقد سمع الرفع في نحو يا تميم كلهم وحمل على القطع

اي كلهم يدعى

قوله

واجعلا كمستقل نسقا وبدلا

يعني ان حكم المنسوق والبدل في الاتباع حكمهما في الاستقلال ولا فرق
في ذلك بين الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب فما كان منهما مجردا
غير معين او مضافا او مطولا نصب نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وعلامة
ويا زيد اخانا ويا زيد واخانا ويا زيد خيرا من عمرو وما كان منهما
مجردا علما او معينا بني على الضم نحو يا زيد وعمرو ويا زيد ورجل وانما
جعل البدل والنسق كالمستقل لان البدل في قوة تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تنبيهان الاول اجاز المازني والكوفيون النصب
في نحو يا زيد وعمرا قال في شرح التسهيل وما راوه غير بعيد من الحجة
اذا لم ينووا اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد
على الاسمين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها
كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لتنزيله
فيها منزلة التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال عند
في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء الثاني
ما ذكر من ان المنسوق كالمستقل انما هو في غير المقرون بال واما المقرون
بال فقد ذكر حكمه في قوله

وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

اذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان الرفع والنصب نحو يا زيد
والحارث والغالب يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته حرف النداء واختلف
في المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه والمازني الرفع ووجهه مشاكلة
الحركة وحكاية سيبويه انه اكثر واليه ذهب الناظم وقال ابو عمرو
ويونس وعيسى بن عمر والجرمي النصب ووجهه ان ما فيه ال لم يل حرف النداء

بل يجعل عطف ما يليه واجماع القراء ما عدا الاعرج على النصب في قوله
تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقال المبرد ان كانت معرفة بال فالنصب
والا فالرفع ووجهه ان المعرف بال يشبه المضاف **تنبيه**
هذا الاختلاف في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف
على نكرة مقصودة في نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه على مذهب الاخفش ومن
تبعه الا الرفع وقوله

وأيها مصحوب أل بعد صفه ... يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه

اذا نوديت اي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها التنبيه مفتو
حة الهاء وضمها لغة الربعي بعدها اسم اشارة في لغة بعض بني مالك من بني
اسد وقد قرئ بهما فان قلت لم لزمها التنبيه قلت لتكون ها عوضا مما
فات ايا من الاضافة ويلزم وصفها باحد ثلاثة اشياء الاول مصحوب
ال نحو يا ايها الرجل الثاني اسم الاشارة نحو ايهذان كلا زاديكما ودعاني
واغلا فيمن وغل الثالث الموصول المصدر بال نحو يا ايها الذي فعل والى هذا
اشار بقوله

وأيهذا أيها الذي ورد

ثم اشار الى ان نعتها اي بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله

ووصف أي بسوى هذا يرد

فلا يقال يا ايها صاحب عمرو وقد يفهم من النظم فوائد الفائدة الاولى ان
ها تلزم ايضا التلفظ بها مع الثانية ان تابع اي صفة لها وقد قيل هو
عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر ونبه ان كان مشتقا فهو نعت نحو
يا ايها العاقل وان كان جامدا فهو عطف بيان الثالثة اي وصف اي باحد
هذه الثلاثة اشياء لازم لقوله يلزم فان قلت ولم لزم نعتها باحد هذه
الثلاثة قلت لان ايا مبهم فلا بد من تخصيصه لانه وصلة لنداء ما فيه
ال فجاء المقصود بالنداء وصفه الرابع ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيها

النصب

النصب بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدم هذا مذهب الجمهور
وذهب المازني الى ان نصب صفة اي جائز قياسا على صفة غيرها من المنا
ديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا تبعه احد
بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء هو نعتها واي وصلة الى ندائه قالوا
والنصب مخالف لكلام العرب قلت ذكر ابن الباذش جواز النصب فيه مسموع
من كلام العرب وان التقريب مذهب المازني اشار بقوله لدى ذي المعرفه تنبيه
نسب الجواز في شرح الكافية الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته
الى الزجاج مستبعدة وقد نقل عنه في شرح التسهيل كلامه المتقدم الثا
ني ان اسم الاشارة اذا نعت به فليس من شرطه ان يكون منعوتا بذي
ال وفاقا لابن عصفور وشمله البيت السابق وذكر غيرهما ان الاشتراط
في صحة النعت به قيل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك يقال على
بيت نادر مساد الا تبنى على مثله القواعد وهو قول الشاعر

أيهذان كلا زاديكما

الثالث ان اسم الاشارة المنعوت به اي شرطه الا يتصل به حرف الخطاب
لقوله وايهذا فلا يقال خلافا لابن كيسان فانه اجاز يا ايهذاك الرجل والمنع
قال السيرافي فان قلت المفهوم من قوله مصحوب ال وشرط في التسهيل
ان تكون جنسية فاذا قلت يا ايها الرجل فال جنسية وصارت بعد اي للحضور
حكما كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة قلت اشتراط ذلك صحيح وليس في كلامه
ما يرشد اليه وقد اجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب ال التي للمح الصفة
نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور ويتعين ان يجعل ذلك عطف بيان عند
من اجازه تنبيهات الاول تؤنث لتانيث صفتها نحو يا ايتها المراة وقال في البديع
الاختيار اثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع الثاني مذهب الاخفش في احد قوليه
ان المرفوع بعد اي خبر لمبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانه

لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ فلا يجاز او ليس بجائز وطها بالفعلية والظرف
الثالث مذهب الكوفيين وابن كيسان الا انها دخلت للتنبيه على اسم
الاشارة فاذا قيل يا ايها الرجل فالمراد يا هذا الرجل وحذفت ذا اكتفاء بها
الرابع يجوز ان تكون صفة صحيحة او لا تكون الامر فيه معنى الى كانت او مضا
فة كقول الراجز

يا ايها الجاهل ذو التنزي   لا توعدني حية بالنكز

وقوله

وذو اشارة كاي في الصفه   ان كان تركها يفيت المعرفه

لاسم الاشارة في الندا حالتان احداهما ان يجعل وصلة لندا ما فيه ال
فيساوي اذ ذاك ايا في لزوم نعته ووجوب رفعه وانه لا ينعت الا بمصحوب
ال الجنسية او بموصول مصدر بال فنقول يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل وهو في
هذه الحالة غير مكتفي بندائه لانه وصلة لغيره فيكون اذ ذاك كالجزء فلا
يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه وينعت بمصحوب ال وبالمضاف فنقول يا
هذا الطويل بالرفع والنصب ويا هذا ذا الجمة وذلك مفهوم من قوله ان
كان تركها يفيت المعرفه فان قلت مقتضى قوله كاي في الصفة ان ينعت
بما ينعت به اي واي تنعت باسم الاشارة واسم الاشارة لا ينعت
بمثله قلت ترك التنبيه على ذلك لوضوحه تنبيه مذهب الشيخ ابي
ان اسم الاشارة اذا لحقته خارج الصيغة كاف الخطاب لم يجز نداؤه ومذهب
سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان سماعا عن العرب
عن بعض النحويين وقوله

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب   ثان وضم وافتح اولا تصب

اذا تكرر لفظ المنادى مضافا نحو

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم   لا يلقينكم في سوءة عمر

فلا بد من نصب الثاني واما الاول ففيه وجهان ضم وفتح فمن ضم فلانه
منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد
او عطف بيان او بدل او باضمار اعني ذكر ذلك المصنف ونوزع في التوكيد
واجاز السيرافي ان ينتصب على النعت وتأول فيه الاشتقاق وان فتح الاول
ففيه ثلاثة اوجه احدها انه منادى مضاف للمذكور بعد الثاني والثاني
مقحم بين المضاف والمضاف اليه فان قلت فما وجه نصب الثاني اذا
جعل مقحما قلت قال بعضهم ان نصبه على التوكيد الثاني ان الاول منادى
مضاف لمحذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه من خمسة اوجه
كما سبق الثالث ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما
واحدا وفتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منادى مضاف كما قالوا ما فعلت
معدي خمسة عشرك وهو مذهب الاعلم فان قلت اي الوجهين ارجح اضم
الاول ام فتحه قلت الضم لوضوح وجهه وقد صرح في الكافية بانه الامثل
فان قلت هل يشترط في ذلك ان يكون الاسم المكرر علما كما مثل قلت
مذهب البصريين انه لا يشترط بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل القوم
والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز ضم الاول او فتحه بلا
تنوين وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى
انه لا ينتصب الا منونا فيقولون يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم
في جميع ذلك

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

واجعل منادى صح ان يضف ليا   كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

حكم المضاف الى ياء المتكلم اذا كان معتل الآخر في النداء كحكمه في غير
النداء وقد تقدم فاحترز عنه بقوله صح واما الصحيح الآخر فيجوز فيه في النداء
ستة اوجه وقد اشار في النظم الى خمسة والسادس ان يكتفى بنية

الاضافة نحو يا عبد وافصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء
ساكنة ومتحركة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة واقلها
الضم وقد قرئ قال رب السجن احب الي وقل رب احكم بالحق بالضم وحكى
عن يونس يا ام لا تفعل قال الشلوبين وهذا الذي يليه يعني بالمنادى
المقبل عليه **قلت** كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية
بالثاني فقال جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم كهو في يا رجل اذا
قصدت رجلا بعينه والاول اظهر لثلاثة اوجه احدها انهم جعلوا اللغة
في الحذف ولو كان تعريفه بالقصد والاقبال لم يكن فيه لغة الثاني
لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثلا فيه مختفرا واصح لبار وحذف حرف
النداء منه قليل الثالث انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لان واسماء الله تعالى لا توصف بها الا فيتعين كون الاصل يا ربي ثم
حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة
وهذا اختيار المص **تنبيهات** الاول نقل عن الاكثر
منع حذف الالف اكتفاء بالفتحة في نحو يا عبدا واجازه الاخفش والما
زني والثاني الظاهر هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه اكثرهم وقيده
في التسهيل باضافة التخصيص احترازا من اسم الفاعل واسم المفعول
بمعنى الحال والاستقبال نحو يا مكرمي يا ضاربي فاضافته تخفيف والياء
في نية الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فتقضيه بياء قاض فتشاركها في
الحذف فلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون قال في شرحه
وهو موافق لقول ثعلب في المجالس يا غلام اقبل تسقط منه الياء ويا ضاربي
اقبل لا تسقط منه الياء وكذا لا فرق بين الاسم والفعل اه وذكر في النهاية
انه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال الثالث انما كثر
تخفيف الياء من المضاف في النداء لكثرة اضافة المنادى الى الياء والكثرة

تستتبع التخفيف واما في غير النداء فلا يجوز اثباتها ساكنة ومتحركة
وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة عنها نحو فبشر عباد الذين وقلبها
الفا كقوله **الى اما ويرويني النقيع**

هذا

واجاز المازني قام غلاما وقال ابن عصفور قاله في الضرورة وحذف الالف
استغناء بالفتحة كقوله

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني

واما الضم في غير النداء نحو جاء غلام واثر يد الاضافة فاجازه ابو
عمرو وغيره على قلة واستدلوا بقوله

حلي وصوبي علي وانما هلكت مالُ

يريد مالي ورده ابو زيد بالانطاق وتناول ما استدل به ابو عمرو والرابع قال
في شرح الكافية اذا كان اخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل
يا بني ويا بني لا غير فالكسرة على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي
الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الاثنين وليس بعد
اختيار الشيء الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت
الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل والثاني ان يقال ثانية ياءي
بني حذفت ثم ادغمت اولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح وقوله

والفتح والكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر

اذا نودي المضاف الى المضاف الى الياء كان حكم الياء معه كحكمها في غير
النداء نحو يا ابن اخي الا ان الياء من ابن ام وابن عم لما كثر استعمالهما
في النداء خصا بالتخفيف فيقال يا ابن ام بفتح الميم وكسرها اما الفتح ففيه
قولان احدهما ان الاصل امي وعمي فقلبت الياء الفا فحذفت الالف وبقيت
الفتحة دليلا عليها والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح

والاول قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب
سيبويه والبصريين واما الكسر فظاهر قول الزجاج وغيره انه انما جي
فيه بالكسر لان الياء المحذوفة وفيه من عدم تركيب فلذلك الارتشاف واما بابنا يعتبر
ان ابن ام وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء
كحذفهم اياها من احد عشر اذا اضافوه اليها فان قلت ما معنى قوله استمر قلت
يعني ان هذين الوجهين استمرا في كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يثبتون
الياء والالف الا في الضرورة وقد قرئ بهما في السبع فان قلت فايهما اجود
قلت نص بعضهم على ان الكسر اجود وهو ظاهر فان قلت لم يذكر ابنت
ام او ابنت عم وحكمها حكم ابن ام وابن عم قلت كانه استغنى بذكر المذكر
عن ذكر فرعه فان قلت قد يوهم اقتصاره على الفتح والكسر ان غيرهما ممتنع
وقد فاته في التسهيل وربما ثبتت او قلبت الفا بعض الياء قلت الذي يفهم من
قوله استمر ان غيرهما لم يستمر في الكلام ولم يطرد كاطرادهما وهذان الوجهان
ضعيفان ولذلك قال في التسهيل وربما وفي الكافية ونزر وفي شرحها لا يكادون
يثبتون الياء والالف الا في الضرورة وقال غيره لغتان قليلتان ومن اثبات الياء
قوله

يا ابن امي ويا شقيق نفسي • انت خليتني لدهر شديد

ومن اثبات الالف قوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

واما قوله

وكن لا على يا ابن عما نعيش عزيزين ونكفى الهما

فيحتمل ان يكون الالف فيه للاطلاق فان قلت فاي هاذين الوجهين اجود
قلت قال بعضهم قلب الياء الفا اجود من اثباتها فان قلت ما حكم
الياء اذا ثبتت قلت اذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل

خمسة اوجه ونص بعضهم على ان الخمسة لغات وقوله

وفي الندا ابت امت عرض • واكسر او افتح ومن اليا التا عوض

اذا نودي الاب والام مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما الاوجه الستة
المتقدمة في نحو يا عبد وفيه وجه اخر وهو تعويض تاء التانيث من الياء مكسورة
ومفتوحة وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان
الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء ولا يكون ما قبلها
الا مفتوحا جعلت الكسرة عليها لتكون كالمعوض عنه في مجامعة الكسرة
بالجملة وعن الفراء ان الكسرة والياء في النية ورده ابو اسحاق وقال لو كان
الياء في النية ولا يقال يا ابتي ووجه الفتح ان التاء حركت بحركة الياء لانها
عوض عنها وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت الالف ورد بجاره قول الفراء فان
قلت اي الوجهين اكثر قلت نص المصنف وغيره على ان الكسر اكثر وذكر الشارح
ان الفتح افيس قال لان الاصل اكثر وقد يفهم من كلام الناظم وابن العابرة
الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا يكون الا في النداء لقوله
وفي الندا الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة ان التعويض فيهما
ليس بلازم بل يجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة ويفهم ذلك
من قوله عوض الرابعة انه لا يجوز الجمع بين التاء والياء لانها عوض ولا بين
الياء والالف لان الالف بدل الياء واما قوله

ايا ابة لا زلت فينا فانما • لنا امل في العيش ما دمت عائشا

فضرورة واجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام وتكثر لغة اهل الي
جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض منه واما قوله

يا ابتا علك او عساكا

فجعله ابن جني من ذلك وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة

حركة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الألف التي يوصل بها
آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء
المتكلم وجوز الشارح الأمرين **تنبيهات** الأول اختلف في ضم
التاء من يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وابن جعفر النحاس ومنعه الزجاج وحكي
عن الخليل أنه سمع من يقول يا أمُّ بضم التاء ومذهب البصريين أن الوقف على هذه
التاء بالهاء ومذهب الفراء بالتاء وفي التسهيل وجعلها في الخط والوقف
هاء جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصاحف بالتاء الثاني
قال في شرح التسهيل وقالوا في أبا المقصور يا أبات قال الشاعر

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ۝ كأنك فينا يا أبات غريب

ولو لم يعوض لقال يا أبا اهـ وزعم بعضهم أنه أراد يا أبتا فقلب وهو
بعيد وقيل يخرج على أن الألف إشباع

أسماء لازمة للنداء

معنى ملازمتها للنداء أنها لا تستعمل في غيره إلا في الضرورة وهي ضربان
مسموع ومقيس فمن المسموع يا أبت ويا أمت واللهم وهناه في الضم
والكسر كقوله

وقد رابني قولها يا هناه ۝ ويحك ألحقت شرا بشر

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين أحدهما أن أصلها هنا ه زف
ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب الأول أن الهاء في هناه بدل
من الكلمة والألف هنا وهو مذهب أكثر البصريين والثاني أنها مبدلة من
همزة مبدلة من الواو فهي بدل البدل وهو مذهب ابن جني الثالث أن الألف
محذوفة والألف والهاء زائدتان في نحو البناء على حد زيادة الهمزة في حمراء
الرابع أن اللام محذوفة أيضا والألف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب

والهاء

والهاء للسكت وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور ويدل على صحة
ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين والقول الآخر أنها أصل من باب
سلس وهو مذهب أبي زيد قال الشيخ أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن الهاء
هنا وساكنة هي مبدلة لما حكاه أبو الخطاب من قولهم يا هناني في التثنية
يريد يا هنان لكان مذهبا ومن المقيس فل وقد أشار إليه بقوله

وفل بعض ما يخص بالندا

يقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة واختلف فيهما فذهب سيبويه إلى أنهما
كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة وذهب
الكوفيون إلى أن أصلهما فلان وفلانة ثم رخما ورد بأنه لو كان مرخما لقيل فيه
فلا ولما قيل في التثنية يا فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب
البسيط إلى أن فل كناية عن العلم بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال
في شرح التسهيل وهذا الأصح ولا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في الضرورة
قلت وهو مراد من ذهب الكوفيين في أنهما بمعنى فلان وفلانة بالوجهين
السابقين فعلم أنه غير موافق لهم بل هما عنده لمعنى فيما حذف منه لغير
ترخيم ومن المسموع لؤمان ونومان وقد نبه عليهما بقوله **لؤمان نومان كذا**
أي مختصان بالنداء أما لؤمان بالهمزة وضم اللام فمعناه يا عظيم اللؤم ومنه
يا ملأم ويا ملأمان وأما نومان بفتح النون فمعناه يا كثير النوم تنبيهان
الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح
نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد أنه
مختص بالذم وأن مكرمان تصحيف ملكذبان وليس بشيء الثاني قال في شرح
الكافية بعد أن ذكر ملأم ولؤمان وملأمان ومكرمان وهذه الصفات
مقصورات على السماع بإجماع اهـ وتبعه الشارح وهو صحيح في غير مفعلان
فإن فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الأنثى
يا مخبثانة ثم انتقل إلى المقيس فقال

واطردا في سب الانثى وزن يا خباث

المراد انه مطرد بشروط يعني كثير احدهما ان يكون في سب والثاني ان يكون من الثلاثي كالنزم
المتصرف وصيغ بنائه على الكسر تشبيها بنزال عدلا ووزنا وتانيثا قلت كلام المص
في الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان القياس عليه مطلقا لقصرها على سيبويه
وحده قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وفي الارتشاف ان باب فعال لا ينقاس مما قال
بعضهم لا ينقاس عليه فلا يقال يا تباح فيما لم يسمع وقد استطرد فيقال

والامر هكذا من الثلاثي يعني ان بناء فعال للامر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو نزال
وتراك وهذا مذهب سيبويه وابن عصفور وخالف المبرد فلا يقال منه الا ما سمع فان
قلت اهمل الناظم شروط القياس في هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا
فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من ادرك الثاني ان يكون تاما
فلا يبنى من الناقص الثالث ان يكون متصرفا الرابع ان يكون كامل التصرف فلا
يبنى من يذر ويدع قلت اشتراط بعض هذه الشروط واضح فلم يتعرض له وقوله

وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس يعني ان ما عدل الى فعل في سب الذكور
نحو يا خبث ويا فسق ويا غدر ويا لكع شائع ومع شياعه لا ينقاس عليه فيه
والمسموع منه هذه الاربعة ونص المغاربة على انه يقاس ونقله في البسيط عن
سيبويه وقد قاس عليه في الشروط السابقة ثم نبه على ان بعض هذه الالفاظ
قد استعمل في غير النداء ضرورة بقوله **وجر في الشعر فل** يعني قول الراجز
في لجة امسك فلانا عن فل تنبيهان الاول ما ذكره من كلام سيبويه
ان فل في الرجز محذوف من فلان لضرورة الشعر وليس المختص بالنداء بل هو غيره
ومعناهما مختلف لان المختص بالنداء كناية عن اسم جنس وهذا كناية
عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته فلي وهو محذوف اللام فلو
صغرته قلت فلي وهذا مادته فلن فلو صغرته قلت فلين وتقدم مادة هي اليه
الثاني ليس مراده انه لم يستعمل في غير النداء من الالفاظ المذكورة الا فل
بل ذكره تنبيها على ورود نحوه ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت

قعيدته لكاع وخرجه بعضهم على تقدير مقول لها يا لكاع فحذف
القول وحرف النداء

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وللمستغاث
ثلاثة احوال الاول ان يجر بلام مفتوحة وهذا الاكثر الثاني ان يجاء
في اخره بالالف عوضا من اللام الثالث ان يجرد من اللام والالف ويجعل
كالمنادى المطلق نحو يا زيد لعمرو وهذا اقلها ومنه قوله

الا يا قوم للعجب العجيب
وللغفلات تعرض للاريب

وقد ذكر في الكافية الثلاثة واقتصر هنا على الاولين كالتسهيل لقلة
الثالثة فاشار الى الاول بقوله

اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى

انما جر المستغاث باللام للتنبيه على الاستغاثة وفتحت لوقوعه
موقع المضمر لكونه منادى او للتفرقة بينه وبين المستغاث من
اجله وانما اعرب مع كونه منادى مبنيا معرفة لتركيبه مع اللام
فكان شبيها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الاولى ان المستغاث
منادى بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال
في شرح الكافية وكلام العرب بخلاف ذلك والمعروف في اللغة تعدي فعله
بنفسه قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فقيل بل هو يتعدى بنفسه وقد جاء
تعديه بالباء في ابيات الثانية ان المستغاث معرب لقوله خفضا وقد
تقدم بيانه الثالثة انه يجوز ان يكون بال وان كان منادى بحرف النداء
لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه فان قلت يرد على
عبارته ثلاثة اشياء الاول انه قال اسم منادى واطلق فاوهم انه يجوز

فعيد ته لكاع وخرجه بعضهم على تقدير يقال يا لكاع مجزوء القول وحي في النداء

الاستغاثة حكى من الناس من زعم انها تعتبر من الى وظاهر حكاية انه ليس بمذهب لاحد ومذهب الجمهور ان اللام الجارة اختلفوا فقيل زائدة فلا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به على هذا قولان احدهما انها تتعلق بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار ابن عصفور والثاني انها تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني الثاني اذا وقع المستغاث جرت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يبعد فتح الصفة حملا على الموضع لان الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به قوله

وافتح مع المعطوف ان كررت يا ... وفي سوى ذلك بالكسر ايتيا

اذا عطفت على المستغاث فاما ان تكرر يا او لا فان كررت فتحت اللام كقوله

يا لقومي ويا لامثال قومي ... لاناس عتوهم في ازدياد

وان لم تكرر كسرت نحو يا للكهول وللشبان للعجب وانما كسرت لامن اللبس فان قلت فهل هو لازم في المعطوف قلت لا لقوله يا لعطافنا ويا لرياح وابي الحشرج الفتى النفاح

فجمع بين الامرين واعلم ان قوله وفي سوى ذلك يعني به ما سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف المعاد معه يا فيشمل شيئين احدهما المعطوف الذي لم تعد معه يا كما تقدم والآخر المستغاث من اجله تنبيهات الاول ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من اجله انما هو في الاسماء الظاهرة واما في المضمر فيفتح اللام معه الا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين وقيل في قوله فيا للامر لم كان نحو مه ان اللام فيه للاستغاثة الثاني اختلف فيما يتعلق به اللام في المستغاث من اجله فقيل بفعل النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم من هذا ان قول ابن عصفور انما تتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك قولا واحدا ليس كما قال الثالث قد يجر المستغاث من اجله لانها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر ... لا يبرح السفه المردي لهم دينا

نداء لبقي بياء وذلك غير جائز لان المستغاث لا ينادى الا في الثاني انه قال فحطا باللام لصيغة الجزم وقد تقدم انه ليس بلازم بل هو الاكثر الثالث انه قال مفتوحا والحق وثم موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم في نحو يا لي وقد اجاز ابو الفتح في قوله فيا شوقي وما ابقى ويا لي من النوى ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبا ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه قلت الجواب عن الاول ان قوله بعد ولام ما استغيث عاقبت الف يوضح ان جر اللام ليس بلازم وعن الثالث ان كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو بقية الاكلا وعلى ان ابن عصفور قال الصحيح عند انه حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف وعلى ذلك بان العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر فيكون التقدير يا اد عوالي وذلك غير جائز في غير كنت وما حمل عليها الا في لزوم هذا لابن جني نظر لان اللام تتعلق عنده بحرف النداء تنبيهات الاول اختلف في اللام الداخلة على المستغاث والمستغاث به محذوف وعلل ذلك بان العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر فيكون التقدير يا اد عوالي وذلك غير جائز في غير كنت وما حمل عليها الا في لزوم هذا لابن جني نظر لان اللام تتعلق عنده بحرف النداء تنبيهان الاول اختلف في اللام الداخلة على المستغاث به فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد وزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن الفراء نداء لبقي بياء وذلك غير جائز لان المستغاث لا ينادى الا في الثاني انه قال فحطا باللام لصيغة الجزم وقد تقدم انه ليس بلازم بل هو الاكثر الثالث انه قال مفتوحا واطلق وثم موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم وفي تسبيبه للفراء نظر لان الفراء حكى

الرجال نصب ما قبلها وان كان ما قبل الالف مفتوحا استصحب فتحه نحو واعبيد يغوث فان
وان كان مضموما او مكسورا فان سائر يوقع فتحه في لبس اولا فان لم يوقع فتحه في لبس وجب
فتحه كقولك في عبد الله واعبد الملكاه وفي اسمه قام الرجل واقام الرجلاه وان كان
فتح لتسلم الالف وان اوقع في لبس قلبت الالف التي بعد كسرة ياء وبعد ضمة واوا فتقول
فتقول في ندبة غلام مضاف الى ضمير المخاطبة واغلاميه وفي ندبته اضافة الى ضمير الغائب
واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة
وذلك مفهوم من قوله **والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا** الشكل
الحركة ومجانسة الكسرة الياء ومجانسة الضمة الواو واشار بقوله فيما الخ وجوب ذلك
دفعا للبس ويفهم من التعليل ان الالف لا يغير اذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب
البصريين واجاز الكوفيون اتباع الالف الكسرة في المثنى نحو وازيدانيه وفي المعرب
نحو واعبد الملكيه وفي نحو ... وقوله **وواقفا زد هاء سكت ان ترد**
وان تشا فالمد والها لا تزد اي اذا وقف على المندوب زيد بعد المد او بعد ما
هاء السكت وليست بلازمة بل غالبة لانه يجوز الاقتصار على المد فيقال وا
زيدا وهذا مفهوم من قوله وان تشا فالمد والها لا تزد اي وان تشا لا تزد
الهاء فالمد كاف وهذا كالتنصيص على ما فهم من قوله ان ترد ولو قال فالمد
بالنصب لافاد جواز تجريده من المد ايضا اي وان تشا فلا تزد المد والهاء بل
تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه اول الباب وقد فهم من قوله واقفا
ان هذه الهاء لا تثبت في الوصل وربما تثبت في الضرورة مضمومة ومكسورة
واجاز الفراء اثباتها بالوجهين وقوله **وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا**
ذا سكون ابدا تقدم ان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا عبدي ست لغات فاذا
ندبته على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالالف او يا عبدا بلا الف
قلت واعبدا لا غير وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة قلت واعبديا واذا
ندبته على لغة من اثبتها ساكنة وهو المشار اليه في البيت ففيه وجهان احدهما ان تحذفها
الياء الساكنة وتفتح ما قبلها والثاني ان تفتحها لتقبل الحركة فتقول
واعبديا والحذف مذهب المبرد والفتح مذهب سيبويه ه

الترخيم

باب الترخيم قال ابن مالك الترخيم في اللغة ترقيق الصوت
وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على
وجه مخصوص وهو على ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم
التصغير والمذكور في هذا الباب الاولان وسياتي الثالث في بابه اما
ترخيم النداء فهو حذف اخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله **ترخيما**
احذف اخر المنادى ثم مثله بقوله **كيا سعا فيمن دعا سعادا** اي في قول
من دعا سعاد فحذف الدال فان قلت ما وجه نصب ترخيما
قلت اجاز فيه الشارح ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او
ظرفا على حذف مضاف فهذه ثلاثة اوجه ويحتمل وجها رابعا وهو ان
يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه بمعناه في المعنى ثم اخذ في بيان
ما يجوز ترخيمه فقال **وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها والذي قد رخما**
مؤنثا بالهاء ومجرد منها فالمؤنث بالهاء يجوز ترخيمه مطلقا اي بلا
شرط غير ما ذكر علما او غير علم وثلاثيا او زائدا نحو قوله افاطم مهلا
بعض هذا التدلل وجارتي لا تستنكري عذيري ويا شاه اي افيقي يقال
في النكاح فحونا اي انا فاعل به فان قلت كيف قال مطلقا
وللترخيم خمسة شروط الاول ان يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة
غير المقصودة كقول الاعمى يا امراة خذي بيدي الثاني الا يكون مضافا
فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة الخير واما قوله يا علقم الخير قد طالت
اقامتنا فنادر الثالث الا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم فله الرابع الا
يكون مندوبا فان كان مندوبا فلا يجوز ترخيمه لحوقه علامة الندبة او
لم تلحقه نص عليه سيبويه الخامس الا يكون مستغاثا به فلا يجوز
ترخيمه قلت قد يجاب بان معنى قوله مطلقا اي بلا شرط من الشروط

التي تمنع الجر كالعلمية واما هاذه الشروط فاشترك فيها النوعان

اشتراط انتفاء الاضافة في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء فيقوى السؤال

وقد استغني عن الاولين في التسهيل باشتراط البناء ولم يذكر الثالث

تنبيهات الاول شرط المجرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فيمتنع

ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم الثاني منع ابن عصفور ترخيم طلحة

بن فلحة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة يخالفه وليس كناية

عن المجهول فلا مانع لانه علم جنس الثالث اذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلح

ويا طلح بالفتح والضم كما سياتي وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء وقد سمع فيه

وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التاء قال النابغة : كليني لهم يا اميمة ناصب :

واختلف النحويون فيه فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل

المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى

المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار

وانشدوا قول القائل : يا ريح من نحو الشمال هبي : بالفتح وذهب اكثرهم الى انه

مرخم فطارد في المقدر يا طلح ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع

ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة وهو ظاهر مذهب سيبويه رحمه الله

قلت فعلى هاذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وللفارسي

قولان احدهما انها زيدت ثم فتحت اتباعا لحركة التاء والثاني انها اقحمت بين الحاء

وفتحتها فالفتحة التي هي في التاء هي فتحة الحاء ثم فتحت الحاء اتباعا لحركة التاء

وقال في شرح التسهيل بعد ان ذكر مذهب سيبويه واسهل من هذا عندي ان

تكون فتحة التاء اتباعا لحركة ما قبلها قلت وهو يوافق احد قولي ابي

علي في الاتباع لكن ظاهر كلامه في الشرح ان التاء هي الاولى لا تاء اخرى زيدت

بعد حذف الاولى وفي هاذا قول اخر الرابع اجاز قوم منهم الفراء الحاق الف التانيث

الممد وذلك بنايه في الفتح فاجازوا يا اسماء اقبلي وليس بصحيح لانه غير مسموع

ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل الخامس اذا وقف على المرخم بحذف الهاء

في الغالب

في الغالب ان تلحق هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحه واختلف في هاذه الهاء فقيل

هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة ابدلت هاء لبيان

الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغني غالبا في الوقف على المرخم

بحذفها عن اعادتها او تعويض الف منها واشار بقوله تعويض الى قوله : فقبل

التفرق يا ضباعا : فجعل الف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على

ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء

ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل في الوقف بغير هاء قال الشيخ ابو حيان اختلفوا في لحاق

هاذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لم ينتظر لم تلحق ثم قال والذي قد رخما

بحذفها وفره بعد اي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء فعلم ان قوله بعد ومع الاخر

احذف الذي تلا خاص بالمجرد منها وما ذكره هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه

ان يرخم ثانيا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ومنه قوله : احار بن بدر قد

وليت ولاية : يريد احارثة وقول الاخر : يا ارط انك فاعل ما قلته : يريد يا ارطاة

بن سهية قال الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان

احدهما حذف التاء وهو الكثير والاخر حذفها مع ما قبلها كالذي في منصور لكان قولا

ويقدر ان الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة

الواحدة طال النطق بها فيحتاج الى وحي يستبعد عن هاذه المقدرات ثم انتقل الى

المجرد من الهاء فقال واحظلا ترخيم ما من هاذه الهاء قد خلا اي امنع ترخيم ما خلا

من الهاء الا اذا اجتمع فيه اربعة شروط الاول ان يكون زايدا على الثلاثة فلا يجوز

ترخيم ثلاثي تحرك وسطه نحو حكم او سكن نحو بكر هاذا مذهب سيبويه والجمهور

واجاز الفراء والاخفش ترخيم محرك الوسط ونقل عن الكوفيين وفيه نظر لانه نقل عن

الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه قولا واحدا

وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد : اذ بزوال النكير يجحف قد : وليس كما قال بل فيه

خلاف نقل عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقا

العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام **قلت** وفصل بعض
المتأخرين بين لازم السكون وعارضه فقال لو سمي بضرب المبني للمجهول ثم سكن
لما امتنع ترخيمه وهو سمي به بعد الإسكان لم يجز الثالث ان يكون علما واجاز
بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا
ويا صاح الثالث الا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه وسياتي الكلام عليه
الرابع الا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقول زهير :.
خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا وهو عند البصريين نادر وانكر رحمه حذف المضاف
اليه باسره كقوله .: يا عبد هل تذكرني ساعة بريه يا عبد عمرو عبد عمرو علم له وتقدم
ان ترخيم المضاف نادر ايضا في قولهم يا علم الخير فان **قلت** اهمل المصنف من شروط
ترخيم المجرد ثلاثة احدها ان لا يكون مختصا بالنداء والثاني الا يكون مندوبا والثالث
الا يكون مستغاثا **قلت** اما الاول فلم ينبه عليه واما الثاني والثالث ففي قوله
ما يرشد اليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما لان علة التزامه هي علة
منع ترخيمهما واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم تكن فيه اللام كقوله :. اعام لك
ابن صعصعة بن سعد :. قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد تاتي بغير يا وذلك
ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه اللام كقوله :. كلما نادى مناد منهم :. يا لتيم الله قلنا
يا لمال :. ثم اعلم ان الخالي من تاء التانيث اذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه
للترخيم اما حرف واما حرفان واما كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك
فتقول يا حار ويا مال والذي يحذف منه حرفان فقد اشار اليه بقوله **ومع الاخر**
احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا اي احذف الاخير مع
ما قبله بخمسة شروط الاول ان يكون حرف لين فلو كان حرفا صحيحا حذف الاخير
وحده فتقول في سفرجل وقمطر يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في نحو قمطر فانه
يقول يا قم بحذف حرفين الثاني ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في هبيخ
وقنور يا هبي وقنو بحذف الاخر وحده الثالث ان يكون زايدا فلو كان اصليا

لم يحذف فتقول في نحو مختار يا مختا ولا تحذف الالف لانه بدل العين وعن الاخفش
انه يحذفه مع الاخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق الرابع ان يكون رابعا فصاعدا
فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه لا يحذف الا الاخر
فقط ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد وجهين حذف الاخر وحده
كالبصريين وحذفه مع الالف والياء فتقول يا عم ويا سع واما ثمود فيحذف
الحرفين ولا يجوز يا ثمو لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير ونقل غيره عن الفراء انه
يوجب الحرفين في ثمود ويحذف الاخر فقط في عماد وسعيد الخامس ان يكون قبل حركة
مجانسة فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو غرنيق وفرعون فمذهب الجرمي والفراء
انه يحذف مع الاخير كالذي قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين قال في شرح
الكافية وغيرهما لا يرى ذلك بل يقول يا فرعو ويا غرني **قلت** وذكر البرهان
ما ذهب اليه هو مذهب الاكثرين والى هذا الخلاف اشار بقوله **والخلف في واو وياء**
بهما فتح قفي فان **قلت** الخلافه يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون علما
لان واوه قبلها فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه يا مصطف وبهذا
وامثاله قد نبه في شرح الكافية على ذلك **قلت** الواو في مصطفون ونحوه من
الجمع بعد ضمة مقدرة لان اصله مصطفيون فاعل على ما اقتضى التصريف فليست
الواو في التقدير بعد فتحة والى هذا اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة
مجانسة ظاهرة او مقدرة ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة
عمران وحمدان واسماء وزيدان ومسلمات علمين وحمدون ومنصور وزيدون
وملكوت علمين ومعجبي وعجربن وغسلين اعلاما ثم اشار الى ما يحذف منه كلمة
بقوله **والعجز احذف من مركب** اي اذا رخم المركب حذف عجزه نحو يا بعل ويا سيب
في بعلبك وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من
العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره ويه وذهب الفراء الى
انه لا يحذف منه الا الهاء فيقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني

من المركب بل ان حذفت الحرف والحرفين فتقول يا بعلبا ويا حضرمو ولم ار جه
يا سيبو والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا **قلت**
اذا رخمت اثنا عشر واثنتي عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول
يا اثن ويا اثنت كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا نص عليه سيبويه وعلته ان
عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا وقوله **وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل** قال المصنف
واكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان
سيبويه حكى ذلك في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تأبط شرا
تأبطي لان من العرب من يقول يا تأبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك
ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جوازه على لغة
قليلة والى هذا اشار بقوله وذا عمرو نقل وعمرو هو اسم سيبويه قال الشيخ ابو حيان
وهذا ليس بصحيح لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يفرد
فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا وليس مناقضا لما قرره من ان المحكي
لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم ولذلك قال من يفرد
ولم يقل من يرخم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم **واعلم**
ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوى المحذوف والثانية الا ينوى وقد اشار الى
الاول بقوله **وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف** اي اذا
نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته
بما فيه من الحركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في حارث وجعفر ومنصور والسكون
نحو يا قمط في قمطر خلافا للكوفيين فانهم لا يرخمون قمطرا ونحوه مما قبل اخره ساكن
الا على لغة من لم ينو ونقله ومذهب الفراء في حذفه **تنبيه** مقتضى قوله بما
فيه الف الا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف ويرد على اطلاقه مسئلتان
الاولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف فانه ان كان له حركة في الاصل حرك
بها نحو يا مضار وتحاج تقول فيهما يا مضار بالكسر ان كان اسم الفاعل وبالفتح ان

كان اسم المفعول ويا تحاج بالضم لان اصله تحاجج وان كان اصله السكون حرك
بالفتح لانه اقرب الحركات اليه نحو اسحار اسم نبات تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا
مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال السيرافي افتى بتحتم الفتح وقال الشلوبين
فيختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين
وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب رءوس المسائل انه يحذف كل ساكن
يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فيقول على هذا يا اسح الثانية ما حذف
لواو الجمع نحو قاضون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه لزوال
سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين واختار في التسهيل عدم الرد ثم اشار الى
الثانية بقوله **واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما** اي اذا لم
تنو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة
فيعطى اخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو
كان اخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو
كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء **تنبيهان الاول** لو كان ما قبل المحذوف
معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناج بالاسكان وهو علامة
تقدير ضمها الثاني يجوز في نحو يا حار بن عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز
في الكامل يا زيد بن عمرو ثم فرع على الوجهين فقال **فقل على الاول في ثمود يا ثمو**
ويا ثمي على الثاني بيا يعني بالاول لغة من ينوي وبالثاني من لا ينوي فتقول في ترخيم ثمود على
الاول يا ثمو لان الواو محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير وعلى الثاني يا ثمي
بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما فعل في ادل ونحوه وذلك لان بقاءها على
هذا التقدير مستلزم عدم النظير اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها
ضمة واذا رخمت صميان وقطوان قلت على الاول يا صمي ويا قطو وعلى الثاني
يا صما ويا قطا بقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا مانع واذا
رخمت سقاية وهداوة قلت على الاول يا سقاي ويا هداو وعلى الثاني يا سقاء
ويا هداء بابدال الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما نحو علاوة فتقول فيه

على الأول يا غاو وعلى الثاني يا غاوي ولا تبدل لها همزة لوجهين أحدهما أنها لا يتوالى
إعلالان لأن اللام قد أعلت والثاني أنه صار كاسم تام على ثلاثة أحرف وما كان كذلك
لا تقلب واوه همزة نحو واو وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حيان وإذا رخمت شاة قلت
على الأول يا شا وعلى الثاني يا شاه برد اللام ليخلفها على حرفين ثانيهما حرف علة
ولا يكون كذلك اسم متمكن وإذا رخمت ذات قلت على الأول يا ذا وعلى الثاني يا
ذو برد المحذوف لما ذكر في شاة وإذا رخمت لات قلت على الأول يا لا وعلى الثاني يا لاء
بتضعيف العين لأنه لا يعلم له ثالث فيرد وإذا رخمت سفيرج تصغير سفرجل قلت على
الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام
المحذوف وفقا لأهل التصغير وفروع الباب كثيرة وفيما ذكرته كفاية ثم أشار إلى ما يلزم
فيه الوجه الأول بقوله والتزم الأول في كمسلمه * وجوز الوجهين في كمسلمه يعني أن
الوجه الأول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين
المذكر والمؤنث نحو مسلمة فتقول فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني
لأنه لو قيل فيه يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فإنه يجوز ترخيمه على
الوجهين لأن التاء فيه ليست للفرق قيل وكلامه في التسهيل يدل على اعتبار اللبس
في العلم وقد جعل من ذلك أن نحو ربعة يجوز ترخيمه على الوجهين وإن كانت صفة لأن
التاء فيه ليست للفرق تنبيه لالتزام الوجه الأول سببان أحدهما ما ذكر
والثاني لزوم عدم النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الثاني في أمثلة منها طيلسان بكسر
اللام إذا لو رخم على لغة من لم ينو المحذوف لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود
إلا ما ندر من صيقل اسم امرأة وبيئس في قراءة * ومنها حبلوى وحمراوي فإنهما لو رخما
على هذا الوجه لقيل فيهما يا حبلى ويا حمراء فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له
وهو كون الألف في فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو وهما لا يكونان إلا للتأنيث
ومنها عرقوة وحذرية فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقي ويا حذري
فيلزم وجود فعلي وفعلي وهما بناءان مهملان فإن قلت أهمل المصنف
هنا ذكر السبب الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل قلت هو سبب

مختلف

مختلف فيه وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوى
ونقل عن الأخفش في طيلسان ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي
وغيره إلى عدم اعتباره وأجاز الترخيم في المسائل المتقدمة فلعله تركه لذلك وقوله
ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمدا أي يرخم في الضرورة ما ليس منادى بشرط
أن يكون صالحا للنداء نحو أحمد فتقول فيه يا أحم وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه
على الوجهين أما ترخيمه على نية التمام فمجمع على جوازه كقوله * لنعم الفتى
تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * يعني ابن مالك وأما ترخيمه
على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع
كقوله * إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فإن الناس قد علموا * وقوله *
ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما * أنشده سيبويه وأنشده المبرد *
وما عهد كعهدك يا أماما * قال في شرح الكافية والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين وأن لا
تدفع إحداهما بالأخرى وفهم من الشرط المذكور أن المعرف بأل لا يرخم في غير النداء لعدم
صلاحيته للنداء ولهذا خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج * ورب هذا البلد
المحرم قواطنا مكة من ورق الحمي * فإن قلت فهل يشترط في ترخيم الضرورة
علمية أو تأنيث بالهاء قلت لا ونص على ذلك في التسهيل وهو مذهب الجمهور من
الخلاف هنا ومن ترخيم النكرة قوله * ليس حي على المنون بخال * يعني بخالد

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا * كأيها الفتى بإثر
ارجونيا الاختصاص ما جيء به على صورة هي لغيره توسعا كما يرد الخبر بصيغة الأمر والأمر
بصيغة الخبر والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان والمخصوص اسم
ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه وذلك الاسم ثلاثة أنواع الأول أيها وأيتها
نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة وأي هنا مبنية على الضم
ويلزم وصفها باسم جنس معرف بأل واجب الرفع على ما تقدم في النداء والثاني المعرف
بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لا نورث قال سيبويه وأكثر
الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان الثالث

العرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقول روبة: بنا تميما
يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر
الا اسما معروفا ولم يقع المختص مبنيا الا بلفظ ايها وايتها واما غيرهما فمنصوب
والناصب فعل واجب الحذف وتقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما
في موضع نصب بالفعل المضمر ايضا وذهب الاخفش الى انهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي
الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب
السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر
مبتدا محذوف التقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدا
والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص ان
يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل وسبحانك
الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غايب ولا ظاهر واما ما وقع في الكتاب على المضارب الوضعية
ايها البايع فقال الفارسي لا علم لي بوجه ذلك وقال الصفار في كتابه هذا افساد وقع في
الكتاب وقد اول بانه وضع الظاهر موضع المضمر ويكون المعنى على الوضعية ايها البايع
وقد روي كذلك **وقد** ذكر ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه خالف النداء من ثلاثة
اوجه الاول انه لا يستعمل معه يا ولا غيرها من حروف النداء والى هذا اشار بقوله ودون يا
الثاني انه لا يستعمل مبتدا به بل يجمع هذا من قوله: بانثار جونيا: والثالث انه استعمل معرفا
بال والى هذا اشار بقوله وقد يرى ذا دون اي تلو ال: كمثل نحن العرب اسخى من بذل:
انما قال دون اي لان استعمال المعرفة بال صحة لاي مشترك بين النداء والاختصاص نحو
يا ايها الرجل **قلت** ووجه رابع وهو ان ايا توصف في النداء باسم الاشارة وههنا
لا توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان المازني اجاز نصب صفة اي في النداء ولم
يجز هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها انه مرفوع

التحذير والاغراء

اياك والشر ونحوه نصب: محذر بما استتاره وجب انما ذكر
التحذير والاغراء بعد باب النداء لان الاسم بعد التحذير والاغراء مفعول به بفعل لا يجوز
اظهاره كالمنادى على تفصيل سياتي والتحذير هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز
منه

منه ويكون بثلاثة اشيا باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير
المخاطب وبذكر المحذور منه فان كان باياك واخواته وجب اضمار ناصبه مطلقا اعني في افراده
وتكراره والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب
الاضمار تقديره اتق ونحوه **فان قلت** فهل يقدر قبل اياك او بعده **قلت**
قيل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدي الفعل المضمر الى ضميره
المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل كان الاصل اتق نفسك فلما
حذف الفعل استغني عن النفس وانفصل الضمير واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل
هو معطوف على اياك والتقدير اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وهذا
مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور **فان قلت** كيف
جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذر والثاني محذر منه **قلت**
الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه الا في المعنى الذي كان اعرابه بسببه
والتقدير السابق يوضح ذلك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل
اخر مضمر فهو من عطف الجمل واختار في شرح التسهيل مذهبا ثالثا
وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك
والشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا اقل تكلفا
فكان اولى ومثال التكرار اياك اياك من الشر ومثال الافراد اياك من الشر وقد نبه
على وجوب اضمار ناصب اياك في الافراد والتكرار بقوله ودون عطف ذا لايا انسب:
وان كان التحذير بغير ايا فلا يلزم الاضمار الا مع العطف نحو مازن راسك والسيف
والشيطان وكيده والتكرار نحو راسك راسك والاسد الاسد فان عدم العطف
والتكرار جاز الاظهار والاضمار نحو راسك وان شئت قلت ق راسك والاسد وان شئت
احذر الاسد والى هذا اشار بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف
او التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري والضيغم الاسد **فان قلت** ما علة
التزام الاضمار مع ايا مطلقا ومع غيرها بشرط العطف او التكرار **قلت** علة
التزامه مع ايا مطلقا كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الامثال وغيرها ليس كذلك

الا ان العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل فلذلك وجب اضماره معهما
تنبيهات الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي
يقبح ولا يمتنع . الثاني شمل قوله وما سواه يعني ان النوعين المتقدم ذكرهما اعني
ما كان من اياي من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب والمحذر منه وكلامه في الكافية
وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع المكرر في الاول من هذين النوعين فانه
قال :. ونحو راسك كاياك فعل . اذا الذي يحذر معطوفا وصل :. وقال في شرحها
فلو لم يذكر المعطوف جاز الاضمار والاظهار . وقد صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو
راسك راسك لاجل التكرار الثالث لا يعطف في هذا الباب الا بالواو :. الرابع لا يحذف
العاطف بعد اياك الا والمحذور مجرور بمن نحو اياك من الشر وتقديرها من ان كان
نحو اياك ان تفعل اي من ان تفعل واما بيت الكتاب فهو : فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب :. فقيل على حذف الجر للضرورة وقيل هو على حذف العاطف
للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل يضمر له ناصب اخر بعد اياك فقوله اياك
اياك كلام مستقل بنفسه ثم اضمر بعد ذلك فعلا تقديره اتق المراء وعلى هذا
حمله سيبويه قال في التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز الا في الشعر انتهى وقوله
في باب التعدي من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذور منصوب
باضمار ناصب اخر او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على تقدير اضمار فعل
لتسويته بينه وبين المجرور بمن قال ابو البقاء العكبري في نحو اياك الشر المختار
عندنا ان تضمر له فعلا متعديا الى اثنين نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح اجراء
اياك في قوله اياك الشر وقال تقديره احذرك الشر وهو نظير اياك المراء وظاهر
تقديره ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين فهو نحو مما قاله ابو البقاء
فان قلت اذا جعل ناصب المراء فعل مضمر بعد اياك فهل يكون
اضماره واجبا ام جائزا قلت ان حذفت الواو لم يلزم اضمار الفعل باياك
اياك المراء ونحوه ولو كان في الكلام لجاز اظهار هذا الفعل انتهى ثم قال وشذ اياي
واياه اشذ الشايع في التحذير ان يراد به المخاطب وقد ورد للمتكلم كقول من قال

قال ابن عصفور

اياي

اياي وان يحذف احدكم الارنب اي اياي من حذف الارنب ونح حذف الارنب عن
حضرتي وعلى هذا هو جملة واحدة وقال الزجاج ان ذلك جملتان والتقدير
اياي وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم الارنب فحذف من الاول ما ثبت نظيره
في الثاني ومن الثاني ما اثبت نظيره في الاول وقال بعضهم انه ليس على حذف فعل
ولا من بل على معنى اياي اباعد فجعله خبرا وقد ورد للغايب في قولهم اذا بلغ
الرجل الستين فاياه وايا الشواب واليه اشار بقوله واياه اشذ اي اشذ من
اياي وفي هذا المثال شذوذ اخر وهو اضافة ايا الى الظاهر وقوله ومن سبيل
القصد من قاس انتبذ يقتضي منع القياس على اياي وعلى اياه فلا يستعمل الا
حيث سمع قلت ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لانه
قال فيه ينصب محذورا باياي واياك معطوفا عليه المحذور ولم يصرح بشذوذ وذكر
القياس على المتكلم لانه قال فيه اياي انا معه ثم قال ومحذر بلا ايا اجعلا :.
مغرى به في كل ما قد فصلا الاغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمغرى
به منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه في وجوب الاضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر
به يجب اضماره مع العطف نحو الاهل والولد :. والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب مع
الافراد بل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ ايا واخواته
فلهذا قال دون ايا تنبيه قد يرفع المكرر في التحذير والاغراء كقوله :.
:. ان قوما منهم عمير واشباه عمير محذران بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح :.
واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذه
اسماء الافعال والاصوات الكلام في اسماء الافعال يحتاج الى
مقدمة تشتمل على ثلاث مسايل الاولى مذهب البصريين انها اسماء وقال
بعض البصريين افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى
انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء
كالتنوين والتعريف ولعدم قبولها علامات الافعال ولورودها على اوزان
تخالف اوزان الافعال الثانية اختلف القايلون باسميتها في مدلولها فقيل

مدلولها الحدث الجعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان
وقيل ان مدلولها المصادر لانها علامتها معنى الطلب والامر فتبعها الزمان وفي غلط
معنى الوقوع بالمشاهدة وفي دلالة الحال في غير الامر وتبعه الزمان انما في نحو
اوه وقيل انها تدل على ما تدل عليه الافعال من الحدث والزمان الا ان في دلالتها
على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وابو علي
وجماعة وفيها ثلاثة مذاهب وحجة مثالها على الاول اسم للفظ اسكت وعلى
الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل الا ان في دلالة الفعل على
الزمان بالصيغة وفي دلالتها على الزمان بالوضع الثالثة ذهب كثير من النحويين
منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب
المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها
في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحويين
الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى في اقائم الزيدان
وقد عرفها بقوله ما ناب عن فعل كشتان وصه :. هو اسم فعل وكذا اوه ومه :.
قوله ما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله
كشتان وصه يعني في كونه غير معمول ولا فضلة هو تمثيل تمم به الحد فخرج به ما ناب
عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل او فضلة كالحرف العامل عمل الفعل فانهما
ليسا كشتان وصه وهذا كقوله في الكافية :. نائب فعل غير معمول ولا :. فضلة
اسم فعل والمحد افعلا :. تنبيه اسم الفعل نوعان احدهما ما كان في الاصل
ظرفا او مجرورا [illegible] وسياتي والآخر ما ليس كذلك وهو ضربان
ضرب مختلف في القياس عليه وضرب مقصور على السماع فالمختلف في قياسه ثلاثة
انواع الاول بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه والاخفش انه مقيس
ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه الثاني بناء فعال من افعل اجاز ابن طلحة القياس عليه
كما اجاز البناء منه في التعجب وقد سمع منه دراك من ادرك الثالث بناء فعلال
من الرباعي اجازه الاخفش قياسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب

سيبويه

سيبويه ان ذلك لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر المبرد سماع اسم الفعل من
الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت واما المتفق على قصره على السماع
فما عدا هذه الانواع وهي الفاظ كثيرة واذا شرح منها ما اشتمل عليه النظم
ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها وهي شتان
وصه واوه ومه اما شتان فهي اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو حاتم
والزجاج الى ان شتان مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل فيقال شتان
زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وشتان ما بين زيد وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره
ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط
ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد فتقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره
منع من ذلك واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه بكسر الهاء غير
منون وصه بالتنوين وسياتي ان ما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة
وقد يقال صاه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيه لغات
اخر وهي اوهُ :. اوهِ :. اوهْ :. اوّه :. اوياه :. اوتاه :. اوّاه :. اووه :. اوّه
واذا صرف الفعل منه قيل اوه وتاوه واما مه فاسم فعل بمعنى انكفف لا بمعنى
اكفف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال مه بالكسر ومه بالتنوين كما تقدم وجمعه في قال
وما بمعنى افعل كآمين كثر :. وغيره كوي وهيهات نزر اسم الفعل ثلاثة اضرب ضرب
بمعنى الامر وهو كثير :. وضرب بمعنى المضارع :. وضرب بمعنى الماضي وكلا هذين الضربين
قليل ومن الذي بمعنى الامر مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع والماضي شيء يقاس
عليه ومثل الامر بآمين والمضارع بوي والماضي بهيهات اما امين فهو اسم فعل بمعنى
استجب وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر بالضرورة واذا
مد فقيل وزنه فاعيل وهو اعجمي وقيل اصله القصر ووزنه فعيل والمد اشباع لانه
ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل ولا فيعيل حكى ذلك عن ابي علي وحكى القاضي
عياض عن الداودي ان امين بالمد والتشديد وقال انها لغة شاذة وذكر ثعلب وغيره ان
تشديد الميم خطأ واما وي فهي اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واها قال في شرح

الكافية ووي وواو وواها بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيه تعدي
وواها بمعنى التعجب والاستحسان قال الراجز: وابابي انت وفوك الاشنب
كانما ذر عليه الزرنب: وتلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة: ولقد شفى نفسي
وابرا سقمها: قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وزعم الكسائي ان ويك محذوفة
من ويلك فالكاف على قوله ضمير مجرور واما قوله تعالى ويكان الله يبسط
الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر فقال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كان الله
يبسط الرزق وقال ابو الحسن هي ويك بمعنى اعجب لان الله واما هيهات
فاسم فعل بمعنى بعد خلافا لابي اسحاق اذ جعلها بمعنى البعد وزعم انها في موضع
رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد اذ زعم انها
ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تاء
هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم واسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها
واذا ضمت فمذهب ابي علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها تكتب
بالهاء وحكى الصغاني فيها ستة وثلاثين لغة وهي: هيهات: وايهات:
وهيهان: وايهان: وهايهات: وايهات: كل واحد من هذه الستة مضموم
الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ستة
وثلاثون وجها وحكى غيره هيهاك وايهاك والقاف الخطاب وهيهاء وهيها
وايهاء وايها وقرا عيسى ابن عمر الهمداني هيهات هيهات على نية الوقف
ثم قال والفعل من اسمائه عليك ❀ وهكذا دونك مع اليك يعني ان من اسم
الفعل نوع هو في الاصل جار ومجرور او ظرف ومثل بالاول عليك واليك
ومثله لك وكما انت والثاني عندك ولديك ودونك ووراءك وامامك ومكانك
وبعدك هذا المسموع فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه قال الله تعالى
عليكم انفسكم وبالباء تقول عليك بزيد واليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين
وزعم ابن السكيت والكوفيون انها تتعدى فتقول اليك زيدا اي امسك زيدا
ومثله لك القول ان عليك علينا: وكما انت بمعنى انتظر حكى الكسائي كما انت

زيدا

زيدا اي انتظر زيدا او كما انت اي انتظرني: وعندك بمعنى خذ وهي متعدية وتاتي
بمعنى توقف فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيدا
ودونك بمعنى خذ فتتعدى وبمعنى تاخر ايضا فلا تتعدى: ووراءك بمعنى تاخر
وامامك بمعنى تقدم: ومكانك بمعنى اثبت وسمع الفراء مكانكني اي انتظرني
فتكون اذا تتعدى وتلزم: وبعدك بمعنى تاخر وحكى الكسائي في الاغراء بينكما وسمع
من كلامهم بينكما البعير فخذاه ولا حجة فيه لجواز ان يكون من باب الاشتغال
تنبيهات الاول لا يستعمل هذا النوع غالبا الا جارا لضمير المخاطب
وشذ علي بمعنى اولني والي بمعنى اتنح وعليه بمعنى الزمه: الثاني اجاز الكسائي
جري بقية الظروف بالقياس على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وفوقك
ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصره على السماع الثالث
اختلف في كاف عليك واخواته فمذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب الفراء
انها في موضع رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش
روى عن فصحاء العرب علي عبد الله زيد بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور
وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب الرابع في كل واحد
من هذه الاسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر هو الفاعل فلك في التوكيد
ان تؤكد الكاف بالجر فتقول عليك نفسك وان تؤكد المستتر بالرفع فتقول
عليك انت نفسك ولا بد من تاكيده بالمرفوع المنفصل: قوله كذا رويد بله ناصبين
ويعملان الخفض مصدرين رويد اي يستعمل امرا وغير امر فاذا استعمل امرا فله حالان
احدهما ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه مفعول نصبه نحو رويد زيدا
فهو هنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو كان مصدرا لكان معربا وذكر بعضهم انه يرد
بمعنى دع: ومنه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر وما
زائدة ويجوز الاتراء كما قال: رويد بني شيبان بعض وعيدكم: والاخر ان يكون معربا
منصوبا اما مضافا نحو رويد زيد واما منونا ناصبا نحو رويدا زيدا فهو هنا مصدر لانه
لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فتارة يضاف الى فاعله نحو رويد زيد عمرا

وتارة الى مفعوله نحو رويد زيد قيل ومن الاضافة الى فاعله قولهم رويدك
زيدا ويحتمل ان يكون اسم فعل والكاف للخطاب وانما نون نصب المفعول ومنع
المبرد النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير ارواد مصدر ارود اذا امهله
تصغير ترخيم وذهب الفراء الى انه تصغير رود بمعنى المهل ورد بان رويدا
يتعدى واذا استعمل غير امر فليه حالا ان اصحهما ان يكون حالا كقولهم ساروا
رويدا فقيل هو حال من الفاعل اي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه
مرودين والاظهر ان يكون نعتا اما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا واما لمصدر
محذوف نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف لانه
صفة غير خاصة بالموصوف واختلف في رويد الواقع نعتا فقيل هو الذي يستعمل
مصدرا وصف به كما وصف برضا وقيل هو تصغير مرود تصغير الترخيم وليس بمصدر
واما بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية نحو بله زيدا وتكون مصدرا
بمعنى ترك النائب عن اترك فتستعمل مضافة نحو بله زيد وهو مضاف الى المفعول
وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا فتقول بهل زيد
وحكى ابو الحسن الهيثم فتح الهاء فيه واللام فتقول بهل زيد واجاز قطرب وابو
الحسن ان يكون بمعنى كيف فتقول بله زيد وروي قوله :. تذر الجماجم ضاحيا
هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق :. بنصب الاكف على انها اسم فعل وبالجر على انه
مصدر وبالرفع فقيل هو اسم فعل بمعنى بقي وقيل بمعنى كيف وانكر ابو علي الرفع
بعدها وذهب بعض الكوفيين الى ان بله بمعنى غير فمعنى بله الاكف غير الاكف
وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعدها الكوفيون والبغداديون من ادوات
الاستثناء فاجازوا النصب بعدها على الاستثناء وقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها
واخر ما لذي فيه العمل يعني ان اسماء الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع
الفاعل ظاهرا نحو هيهات زيد او مضمرا نحو نزال وتنصب المفعول ان نابت عن متعد
وتتعدى اليه بحرف الجر ان نابت عما يتعدى اليه وينبغي ان يقول غالبا كما قال في
التسهيل احترازا من آمين فانها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى وقوله واخر
ما الذي

ما الذي فيه العمل يعني انه يجب تاخير معمول اسماء الافعال ولا يسوى بينها وبين افعالها
في جواز التقديم فلا يقال زيدا دراك قال الشارح وهذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي
فانه اجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتاخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين
تنبيه مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا وقال في شرح الكافية بعد
ذكره قول الشاعر :. يا ايها المائح دلوي دونكا .. اني رايت الناس يحمدونكا ..
في تجويزه تقديم معمول اسم الفعل عليه انه لا حجة في البيت لصحة
تقدير مبتدأ او مفعولا بدونك مضمرا فان اضمار اسم الفعل مظهرا ما
له لا لانه متاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين مذهبه وابقاء معموله
وتاولوا كلام سيبويه وقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين ما نون
من اسماء الافعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف
كنزال وآمين ولازم التنكير كواها بمعنى اعجب وويها بمعنى اغر وذو وجهين
نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم
ينون تعريف علم الجنس والاول هو المشهور ولما فرغ من اسماء الافعال انتقل الى
اسماء الاصوات ومعنى الخلاف اشبهت اسماء الافعال في الاكتفاء بها وهي نوعان
احدهما ما خوطب به ما لا يعقل من الزجر كهلا للخيل وعدس للبغال واما له عليه
كا واللبس ودع للربع والى هذا النوع اشار بقوله وما به خوطب ما لا يعقل :.
من مشبه اسم الفاعل صوتا يجعل والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب
وما للظبية او غير حيوان نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع
اشار بقوله كذا الذي اجدى حكاية كقب اي اجاء حكاية وقوله والزم بنا النوعين فهو
قد وجب يحتمل ان يعني اسماء الافعال والاصوات ويحتمل ان يكون عنى الاصوات
وعلة بناء اسماء الافعال شبهها بالحرف في انها عاملة غير معمولة كما تقدم اول
الكتاب وعلة بناء اسماء الاصوات انها ليست عاملة ولا معمولة فاشبهت الحروف
المهملة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال تنبيه هذه الاصوات
لا ضمير فيها بخلاف اسماء الافعال فهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من

فعل المركبات :. نون التوكيد :. للفعل توكيد بنونين هما كنوني
اذهبن واقصدنهما للتوكيد نونان ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدنهما
وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع
الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد منه بالخفيفة وفهم من قوله للفعل
اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اقائلن احضروا الشهودا وقوله يؤكدان
افعل ويفعل آتيا ذا طلب او شرطا اما تاليا نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع
دون الماضي وقد جاء توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى في قوله :. دامن سعدك
ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا :. فاما الامر فيؤكد انه بلا شرط نحو
اضربن وكذا الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا وتوكيد الامر بالنون جائز لا واجب واما
المضارع فان كان حالا فلا تدخل عليه النون ولذلك قال آتيا وان كان مستقبلا
اكد بهما لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من لام
الامر ولا النهي وادوات تحضيض او عرض او تمن او استفهام بحرف او باسم خلافا
لمن خص ذلك بالهمزة وهل وقد اشار الى هذا بقوله ذا طلب الثاني ان يكون
شرطا لان المقرونة بما الزائدة نحو فاما ترين والى هذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا
واحترز من الواقع شرطا لغير اما فان توكيده قليل كما سيذكره الثالث ان يكون جوابا
لقسم بخمسة شروط الاول ان يكون مستقبلا فان الحال لا يؤكد بالنون كما سبق
فاذا اقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة ومن
منع الاقسام على فعل الحال اول الاية على اضمار مبتدا اي لانا اقسم والمنع مذهب
البصريين الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله لا يقوم زيد
وقد جاء توكيد المنفي في قوله :. تالله لا يحمدن المرء مجتنبا :. فعل الكرام ولو فاق
الورى حسبا :. الثالث ان يكون غير مفصول بحرف تنفيس فانه لا تدخله النون
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى الرابع ان لا يكون مقدم المعمول نحو ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا تدخله النون الخامس الا يفصل بقد نحو والله
لقد اكرم زيد امنقلا فانه لا يجوز توكيده والى هذا اشار بقوله او مثبتا في قسم

مستقبلا

مستقبلا :. لكنه اخل باشتراط الثلاثة المتاخرة وقد نبه في الكافية والتسهيل
على الثالث والرابع تنبيه توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب
اتفاقا واما بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن ولهذا لم يجي
في القرءان بعد اما الا مؤكدا وهذا (والتي) مذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح
وقد كثر مجيئه في الشعر غير مؤكد وذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد
بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين
بالشروط المذكورة فلا بد عندهم من اللام والنون واجاز الكوفيون تعاقبهما
وقد ورد في الشعر وقوله وقل بعد ما ولم وبعد لا :. وغير اما من طوالب الجزا :.
يعني ان التوكيد بالنون قل بعد هذه الاشياء الاربعة الاولى ما والمراد بها
الزائدة كقولهم :. بعين ما اريتك هاهنا :. وبجهد ما تبلغن حاجتك :. وبعدة
ما يبتغن شكيرها :. وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث اذا قال مما شئت تجمع
مغنما وجعل بعضهم ما في قولهم ما يحمدنك وارث نافية وقال هو نادر او ضرورة
ونص ربه في الخلاصة ما الكافية لرب حكى سيبويه وربما تقولن ذلك واما قوله
وربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فبعيد جدا فان قلت فقد
ذكر في الكافية ان التوكيد بعد ما الزائدة شاع وقال في شرحها واكثر هذا
التوكيد بعد ما الزائدة لشبهها بلام القسم قال سيبويه بعد تمثيله بربما تقولن
ذلك وكثير ما يقولن ذلك ولا يقع بعد هذه الحروف الا ما الزائدة فاشبهت عندهم
لام القسم انتهى فكيف قال هاهنا قل قلت قلته انما هي بالنسبة الى
المواضع السابقة فلا ينافي كونه شايعا فان قلت هل هو مطرد
قلت ظاهر كلام المصنف اطراده وقال بعضهم لا يقاس على هذه الامثلة
المذكورة فان قلت هل يطرد بعد ربما قلت قال في الكافية والنون
شذ بعد ربما ولم :. وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم
على ان الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالضرورة
وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد لم قوله :. يحسبه الجاهل ما لم يعلما :. شيخا على
كرسيه معمما :. وهو قليل ونص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل بعد لم ماضي

المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن ومثاله بعد لا والمراد
بها النهي قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وفي الكلام
لشبهها بالناهية ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة
واجازه المصنف وابن جني وتاولا الآية وقيل لا ناهية والجملة محكية بقول هو
صفة لفتنة فتكون نظير : جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط : وقيل هي ناهية ايضا
وتم الكلام عند قوله واتقوا فتنة ثم ابتدا نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم
الفتنة خاصة واخرج النهي على اسناده للفتنة فهي نهي محول كما قالوا لا اريتك
هاهنا وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على
معنى الدعاء وقيل لا تصيبن جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود
وغيره ثم مطلت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت
النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله : تالله لا يحمدن المرء البيت وقال الفراء الجملة جواب
للامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ويؤيد ما ذهب اليه المصنف ورود النون بعد النافية
وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقوله : فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه : او بمعمول مفسره
كقوله : فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ان اناخ محول : فتوكيد لا تصيبن
اولى بالجواز لاتصاله فلا فان قلت وهل يطرد التوكيد بعد لا مع الفصل قلت
نص غير المصنف على ان ذلك ضرورة وقوله وغير اما من طوالب الجزا يشمل ان مهما وغيرها
وشمل كلامه الشرط كقوله : من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا : وقتل بني قتيبة شاف :
والجواب كقوله : متى ياتك الخير ينفعا : وفي قوله في شرط غير اما وجواب الشرط مطلقا
ضرورة قال سيبويه بعد انشاد قوله : فمهما تشأ منه فزارة تعطكم : ومهما تشأ منه فزارة
تمنعا : وهو قليل في الشعر وقال في التسهيل وقد تلحق جواب الشرط اختيارا انتهى ولم
يخص لحاقها بجواب الشرط بالضرورة **تنبيه** جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة
الشعر وهو في غاية من الندور واغفله لم يتعرض له ومنه قوله : ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها
منشورة ودعيت : الي الفضل ام علي اذا ما حوسبت : اذ على الحساب مقيتا : ولما فرغ
من ذكر ما يلحقه النون اخذ في بيان ما ينشا عن لحوقها من التغيير فقال وآخر المؤكد افتح
كابرزا امر بفتح آخر المؤكد امرا كان او مضارعا نحو ابرزن ولا تبرزن وشمل كلامه الصحيح كما

مثل

مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالالف نحو اسعين بعد قلب الالف ياء فان
قلت من اين يوخذ من كلامه **قلت** مما سيذكر **تنبيهات** الاول
الحكم في قوله وآخر المؤكد افتح ومراده المجرد من الضمير البارز وعلم ذلك مما سياتي الثاني ذهب
قوم الى ان فتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب
قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها فتحة بناء ونسبه الى سيبويه ايضا وهو ظاهر مذهب
المصنف وقال في الغرة انه هو الصحيح الثالث لغة فزارة حذف الآخر اذا كان ياء تلي كسرة نحو ان
من يا زيد ومنه قوله : ولا تقاس بعدي الهم والجزعا : ثم انتقل الى رافع الضمير البارز فقال
واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما جاء بتحريك آخر المؤكد قبل المضمر
اللين بحركة تجانسه والمضمر اللين هو الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة فيفتح آخر
المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء واما حكم المضمر في نفسه فان كان الفا
اقرت لخفتها وان كان واوا او ياء حذفت وتركت الحركة المجانسة دليلا عليها والى هذا
اشار بقوله والمضمر احذفنه الا الالف فعلم ان الالف تبقى نحو هل تضربان وان الواو والياء
تحذفان نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند هذا حكم الصحيح واما المعتل بالواو
والياء فتقول اغزن وارمن بحذف الواو وابقاء الضمة دليلا عليها واغزن وارمن بحذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح فان **قلت** ليس المعتل بالواو والياء
كالصحيح لان المعتل بهما يحذف آخره وتجعل الحركة المجانسة على ما قبله بخلاف الصحيح
قلت حذف آخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والياء لا للتوكيد فهو مساو للصحيح
في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم واما المعتل بالالف فليس
كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر بينه بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه
رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا الضمير في قوله اجعله للالف التي هي آخر
الفعل المعتل والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولي اجعل اي اجعل الالف التي هي
آخر الفعل ياء ان كان رافعا غير الياء والواو فيشمل ثلاثة انواع رافع الالف نحو اسعيان
والمجرد من الضمير البارز نحو اسعين يا زيد والمسند الى نون الاناث نحو اسعينان ثم
ذكر حكم رافع الواو والياء فقال واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس
قفي اي احذف الالف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها ثم

ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الالف فقال وفي واو ويا شكل مجانس اقتفي يعني ان الواو
تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان ما قبلهما حركة غير مجانسة
اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفتا لم يبق ما يدل عليهما ثم مثل فقال نحو اخشين يا
هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مساويا قوله اضمم في الواو
تنبيهات الاول اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها في نحو اخشين
فتقول اخش يا هند وحكى الفراء انها لغة طيء الثاني فرض المصنف الكلام على
الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة حكم الضمير وهذا واضح ولم تقع خفيفة بعد
الالف لكن شديدة وكسرها الف وقال في شرح الكافية ولو كان المسند اليه الفا
لم يجز ان يؤتى بالنون الا مشددة هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا يونس
فانه يجيز ان يؤتى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة ويعضد قوله قراءة بعض القراء
فدمرانهم تدميرا حكاه ابن جني ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان
سبيل الذين لا يعلمون وكمذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف
انتهى قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم يجيزونها ساكنة لا مكسورة وهو
ظاهر كلام سيبويه قال واما يونس واناس من النحويين فيقولون اضربان واضربنان
زيدا فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها اذ لا يقع بعد الالف ساكن الا ان
يدغم انتهى قلت اذا كان بعدها ما تدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب
البصريين لزوال المانع نحو اضربان نعمان قلت قال الشيخ ابو حيان نص
بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله
وكسرها الف يعني ان النون الشديدة اذا وقعت بعد الالف كسرت وان كانت في غير
ذلك مفتوحة وانما كسروا مع الالف فرارا من اجتماع الامثال وقوله والفا زد قبلها
مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقول اضربنان وانما زيدت الالف للفصل بين
الامثال والخلاف في التوكيد بالخفيفة بعد الالف الفاصلة كالخلاف بعد الف الاثنين
وقوله واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف يعني ان الخفيفة
تحذف وهي مرادة لامرين احدهما ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن الرجل
ومنه قوله البيت من المنسرح ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

وبعد

وبعد لانها لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد تنبيه اذا وليها
ساكن وهي بعد الف على مذهب المجيز فزعم يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول
اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب قال والقياس
اضرب الغلام واضربن الرجل يعني بحذف النون والالف والامر الثاني ان يوقف عليها
بعد غير فتحة يعني بعد ضمة او كسرة فانها تحذف اذ ذاك كما يحذف التنوين ويرد ما حذف
لاجلها اعني واو الضمير وياءه ونون الرفع ايضا في المعرب وقد نبه على رد المحذوف
بقوله واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما يعني انه يرد
الى الفعل الموقوف عليه بعد حذف الخفيفة ما حذف في الوصل لاجلها فتقول في اضربن يا
زيدون واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه وتقول
في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو
والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال وابدلنها
بعد فتح الفا وقفا كما تقول في قفن قفا وذلك لشبهها بالتنوين وقد تحذف
لغير ساكن ولا وقف كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس
الفرس وقوله كما قيل قبل اليوم خالف تعرف فجاز قلت ما ذكر من حذف
الخفيفة للوقف بعد غير فتحة مناف لمعنى التوكيد الذي جاءت لاجله اذ لا دليل عليها
بعد الحذف فينبغي ان يقال ان التوكيد بها لا يكون الا في الوصل خاصة كما اشار
اليه بعضهم قلت يرده قلبها بعد الفتحة الفا في الوقف وعلم بذلك ان
التوكيد بها لا يختص بالوصل تنبيهات الاول اختلف في الفعل المضارع
المؤكد بالنون على ثلاثة اقوال احدها انه مبني والثاني انه معرب والثالث
التفصيل بين ان يباشر فيكون مبنيا او لا يباشر فيكون معربا وهو الصحيح كما تقدم
اول الكتاب ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد في الوقف فدل على
انها مقدرة في الوصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء وواوا في نحو اخشين
واخشون فيقول اخشيي واخشووا وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه
ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا قلت وكلام سيبويه يدل على ان
يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشيي واخشوو ويزيد

الياء والواو بدلا من النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وقال الخليل لا ارى
ذلك الا على قول من قال هذا عمرو ومررت بعمرو ثم قال وينبغي لمن قال بقول يونس
في اخشوا واخشي اذا اراد الخفيفة ان يقول هل تضربوا بحذف الواو ومكان الخفيفة
الثالث اذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين
ابدلها الفا نص على ذلك سيبويه عن يونس ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد
بمقدار همزتين وقيل بل ينبغي ان تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى
وفي الفرع اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت الفا عوض النون فاجتمع
الفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء وقياسه في اضربنان اضربناء ما لا ينصرف
الاصل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرج عن اصله شبهه بالحرف او بالفعل فان
شابه الحرف بلا معارض بني وان شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الاتية
منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع صرف الاسم بدا بتعريف الصرف فقال الصرف تنوين
اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا فقوله تنوين جنس يشمل جميع اقسام التنوين
وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتى مبينا الى اخره مخرج لساير اقسام التنوين غير
المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي به يكون الاسم امكنا بقاؤه على اصالته
ومعنى بقائه على اصالته سلامته من شبه الفعل فكانه يقول الصرف تنوين يبين كون
الاسم باقيا على اصالته اي غير مشابه فعلا ولا حرفا فان هذا هو المعنى الذي به يكون
الاسم امكنا اي زائدا في التمكن قيل وهو افعل التفضيل من تمكن وهو شاذ تنبيهات
الاول مذهب المحققين ان الصرف هو التنوين المذكور اعني تنوين التمكين وحده وقيل
الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق
على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا الثالث فهم من تعريفه الصرف ان
المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف وان غير المنصرف لا يدخله ذلك التنوين قال
الشارح وفي هذا التعريف مسامحة فان من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الامكنية
تاء مسلمات قبل التسمية به وليس من الممكن ان يقال فيه انه غير منصرف لما
ستعرفه بعد الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل هو من الصريف وهو الصوت
لان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف

وهو

وهو الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية وسمي منصرفا
لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب
الى غيره الخامس جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في تعريف
ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير وستاتي مفصلة ان شاء الله
تعالى ولما شرع في بيان موانع الصرف بدا بما يمنع في الحالين فقال فالف التانيث
مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع يعني ان الف التانيث يمنع مطلقا اي مقصورة كانت
او ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة او معرفة مفردا او جمعا
اسما او صفة فالمقصورة نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى والممدودة نحو صحراء
وزكرياء واشياء وحمراء وانما استقلت الالف بالمنع لانها قايمة مقام شيئين وذلك لانها
لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث بالالف فرعية
من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء فرعان
الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتك منعته الصرف لان الفها
للتانيث وان سميت بها من قولك رايت كلتيهما او كلتي المراتين على لغة كنانة
صرفته لان الفها اذ ذاك منقلبة فليست للتانيث الثاني اذا رخمت حبلوى على لغة
الاستقلال منع من اجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفته لما ذكر في كلتا ثم قال
وزايدي فعلان في وصف سلم من ان يرى بتاء تانيث ختم اي ويمنع صرف الاسم ايضا
زايدا فعلان وهما الالف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التانيث وذلك يشمل
نوعين احدهما ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وهو متفق على منع صرفه
والاخر ما لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه لانه وان
لم يكن له فعلى موجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به
من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمان والتقدير في حكم الوجود فعلى منع
صرف نحو اكمر وادر مع انه لا مؤنث له واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فانه
مصروف نحو ندمان وندمانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله
اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصيحانا
وصحوانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه لحيان وهما خصيان لغة في خصيان والليان في نحو كبش ليان وقد
ذيلت ابياته بقولي ٠ وزد فيهن خصيان ٠ على لغة والليانا ٠ ولابد من شرح هذه
الالفاظ فالحبلان العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا ٠ والدخنان اليوم المظلم ٠٠٠
والسخنان اليوم الحار ٠ والسيفان الرجل الطويل الممشوق والصحيان اليوم الذي
لا غيم فيه ٠ والصوجان البعير اليابس الظهر ٠ والعلان الكثير النسيان وقيل
الرجل الحقير ٠ والقشوان الرقيق الساقين ٠ والمصان اللئيم ٠ والموتان البليد
الميت القلب والندمان من المنادمة ٠ والنصران واحد النصارى فإن قلت ولم
صرف ما مؤنثه فعلانة مع ان فيه ما في سكران من الزيادتين والوصف قلت
لم يمنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتهما بل لشبههما بزيادتي حمراء في وجوه منها
انهما لا تلحقهما هاء التانيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة فلذلك صرف
تنبيهات الاول فهم من قوله وزائدا فعلان انهما لا يمنعان في غيره من
الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبهها في غيره بالفي التانيث الثاني لغة
بني اسد صرف سكران وبابه لانهم يقولون في مؤنثه فعلانة فهي عندهم كندمان
الثالث ما تقدم من ان المنع بزيادتي فعلان لشبههما بالفي التانيث في حمراء هو
مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الف مبدلة من الف التانيث
والقولان عن ابي علي ومذهب الكوفيين انهما منعتا لكونهما زائدتين لا يقبلان
الهاء لا لشبههما بالف التانيث ص قوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث
بتا كأشهلا ش ويمنع ايضا الصرف اجتماع الوصف الاصلي ووزن افعل بشرط ان
يمتنع من التانيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة انواع احدها ما مؤنثه فعلاء نحو
اشهل وشهلاء والثاني ما مؤنثه فعلى نحو افضل وفضلى والثالث ما لا مؤنث له
نحو اكمر لعظيم الكمرة فهذه ثلاثة انواع ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي
ووزن افعل فإنه وزن الفعل به اولى لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل
دون الاسم فكان ذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته
لغير معنى فإن انث بالتاء انصرف نحو ارمل بمعنى فقير فإن مؤنثه ارملة هذا
خلافا للاخفش فإنه يمنع صرف ارمل بمعنى فقير لجريه مجرى احمر لانه صفة

وعلى

وعلى وزنه واما قولهم عام ارمل فغير منصرف لانه يقول في حكي فيه سنة رملاء
واحترز بالاصلي من العارض فانه لا يعتد به كما سياتي تنبيهان الاول مثل
الشارح ما تلحقه التاء بارمل واباتر وهو القاطع رحمه واذابر وهو الذي لا يقبل
نصحا فان مؤنثهما اباترة واذابرة اما ارمل فواضح واما اباتر واذابر فلا
يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يشملهما كلام الناظم فانه علق المنع على وزن
افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن الفعل ولم يخصه
بافعل ولذلك احترز ايضا من يفعل وهو الجمل السريع الذي هو مؤنثه يفعلة
الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن افعل
ليشمل نحو احيمر وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل
نحو ابيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن افعل ثم صرح بمفهوم قوله اصلي فقال
والغ عارض الوصفية ٠ كاربع وعارض الاسميه فالاقسام ثلاثة الاول ما وصفيته
اصلية باقية نحو اشهل ولا اشكال في منعه والثاني ما وصفيته عارضة نحو مررت
برجل ارنب اي ذليل وبنسوة اربع فهذا ينصرف الغاء للوصفية العارضة واربع
احق بالصرف لان فيه تاء التانيث ايضا والثالث ما وصفيته اصلية فغلبت عليه
الاسمية فهذا يمنع الغاء للاسمية العارضة اعتبارا للاصل وقد مثله بقوله
فالادهم القيد لكونه وضع ٠ في الاصل وصفا انصرافه منع اذ هم للقيد واسود للحية
وارقم لحية فيها نقط كالرقم اوصاف في الاصل غلبت عليها الاسمية وهي غير
مصروفة نظرا الى اصلها وذكر سيبويه ان كل العرب لا تصرفها كما لا تصرف
ابطح وابرق واجرع وان العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصرف وان
استعملت استعمال الاسماء وحكى غيره ان من العرب من يصرف ابطح واجرع
وابرق ملاحظة للاسمية وقد نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جني ان
هذه الاسماء كلها قد تصرف ثم قال واجدل واخيل وافعى ٠ مصروفة وقد
ينلن المنعا اكثر العرب تصرف اجدلا وهو الصقر واخيلا وهو طائر عليه نقط
كالخيلان وافعى لانها اسماء في الوضع ولحظ فيها بعض العرب معنى الوصفية
فمنعها من الصرف وذلك في افعى ابعد منه في اجدل واخيل لانهما من الجدل

وهو الشيء والنيول وهو الكثير النيلان واما اجعا فلا مادة له في الاشتقاق لا من ذكره
يقال تصورا انه ايتعا فاشبهت المشتق تنبيه اختلف في وزن اجعا فقيل افعل
والهمزة زائدة لقولهم جمعا تكوا الجمع اسمه فعلية من واو لقولهم اجعوان وقال الجاربردي
هو مقلوب واصله ايجع وهو من ياجع وقال ابو الفتح مقلوب واصله افوع وهو من
جوعت السم ثم قال ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر العدل
صرف لفظ اولى بالمسمى الى لفظ اخر وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين
احدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى او فعال نحو ثلاث الثاني اخر المقابل
للاخرين اما المعدول في العدد الى مفعل او فعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور
العدل والوصف اما العدل فمن اسماء العدد فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد
وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذا سايرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ
لا تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو اولي اجنحة مثنى واما حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى ولا تلي العوامل قال في
الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ وفي
المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهومها تضعيف اصولها فصار
فيها عدلان واما اخر المعدول فهي جمع اخرى انثى اخر بفتح الخاء فالمانع له ايضا
العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول
عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه الا يجمع الا مقرونا بال كالصغر
والكبر والتحقيق انه معدول عن اخر مرادا به جمع المؤنث لان حقه ان يستغني
فيه بافعل عن فعل لتجرده من ال كما يستغني باكبر عن كبر في قوله رايتها مع نسوة
اكبر منها تنبيه قد يكون اخر جمع اخرى بمعنى اخرة فينصرف لانتفاء
العدل والفرق بين اخرى انثى اخر واخرى بمعنى اخرة لان تلك لا تدل على الانتهاء
ويعطف عليها مثلها من جنس واحد واما اخرى بمعنى اخرة فتدل على الانتهاء ولا
يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة للاولى في قوله تعالى وقالت
اوليهم لاخريهم وكان ينبغي ان يحترز منها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله
مقابل اخرين ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما يعني ان ما وازن

مثنى

مثنى وثلاث من المعدول من واحد لاربعة فهو مثلها في امتناعه من الصرف
للعدل والوصف فهذه ثمانية الفاظ متفق على سماعها وهي احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اقتصر عليها قال في شرح
الكافية وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر
كلامه في التسهيل انه قد سمع خماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة
مذاهب احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم
في بعض نسخ التسهيل وقال في بعضها والثاني انه لا يقاس بل يوقف على السماع
وهو مذهب جمهور البصريين والثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل
قال الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى
البناءين ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيه اجاز الفراء صرف هذه الالفاظ
مذهوبا بها مذهب الاسماء قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا
والصحيح انه لا يجوز ذلك ومنع ذلك غيره وان لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيلا
بمنع كافلا الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد
وهو كالف التانيث في انه يمنع الصرف وحده لقيامه مقام سببين فان فيه
فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ويعني بالمشبه ان يكون اوله
مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وما يلي الالف
مكسور لفظا او تقديرا ولا يشترط ان يكون اوله ميما بل يدخل فيه ما اوله ميم
نحو مساجد وما اوله غير ميم نحو دراهم ودنانير لان المعتبر موافقته لمفاعل
ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن وفهم من تقييد وسط الثلاثة بالسكون ان
نحو صياقلة منصرف لتحركه وانما كان منصرفا لان في الاحاد له نظيرا وهو الكـ
لواعية وكراهية ونحوهما وفهم من تقييده الالف بان يكون ما بعدها
مكسورا ان ما ليس كذلك منصرف نحو عبال جمع عبالة على حد تمرة وتمر
لان الساكن الذي يلي الالف في عبال لاحظ له في الحركة والعبالة الثقل ويقال

الفي عليه عبد الله اي ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني اشتراك حركة
ما بعد الالف قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا يشترك في ذلك فاجاز
في تكسير هبيخ ان يقال هبايخ بالادغام قال واصل اليا عندي السكون ولولا ذلك
لاظهرتها وجمهور من النحويين ان نحو واي غير منصرف لان اصله واييي فهو
على مثال فواعل تقديرا وفي الاعتلال منه على الجوار رفعا ما كان من الجمع الموازن
مفاعل معتلا جله حالتان احديهما ان يكون اخره ياء قبلها كسرة نحو جوار واكم
ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى فان كان اخره ياء قبلها كسرة اجري في رفعه وجره
مجرى سار ونحوه من المنقوص فيقول هاؤلاء جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف
الياء كما تقول هذا سار ومررت بسار واما في نصبه فيجري مجرى موازنه الصحيح
فتقول رايت جواري بفتح اخره من غير تنوين كما تقول رايت مساجد وان قلبت
ياؤه الفا قدر اعرابه ولم ينون بحال ولا خلاف في ذلك فان قلت لم ينبه
في النظم على هذا بل اطلق في قوله وذا الاعتلال قلت قد فهم من قوله كالجوار
تنبيهات الاول اختلف في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا فمذهب سيبويه
الى انه تنوين عوض من الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب الاخفش الى انه تنوين
صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف
والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا من الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا من
الحركة لكان في الالف اولى به من في البناء لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد
ولا يحق مع الالف واللام كما الحق معهما تنوين الترنم واما كونه للصرف فضعيف
لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها ولو لم
تكن منوية لجعل ما قبلها محل الاعراب فان قلت اذا جعل عوضا من الياء
فما سبب حذفها اولا قلت قال في شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف
تخفيفا ويكتفي بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل
التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الاخف ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر
اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم ثم جيء بعد الحذف بالعوض كما جعل ياء حين حذف

مايفاد

مايفاد اليه انتهى قال الشارح وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا
بدليل الرجوع اليه في الشعر فجعلوا له في جوار ونحوه حكم الموجود وحذفوا لاجله
الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا مما حذف التنوين وهذا
بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن
ارتكاب مثله انتهى قلت والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض
من الحركة كما نقل في شرح الكافية الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه من الجمع المعتل
في رفعه وجره متفق عليه نص على ذلك المصنف وغيره وما ذكره ابو علي من ان
يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانما يجر بفتحة كما هو
وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسياتي بيانه الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة
جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها
نائبة عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل الرابع اعلم ان باب جوار
وان اجري مجرى سار في الرفع والجر فهو يخالفه من وجهين احدهما ان جره
بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة والاخر ان تنوين جوار تنوين عوض
وتنوين سار تنوين صرف وتقدم بيانه فان قلت قوله اجر كساري
يوهم ان علامة جرهما واحدة وان تنوينهما واحد قلت انما اراد اجره
كسار في اللفظ فقط وان كان المقدر مختلفا ولسراويل بهذا الجمع الخ اعلم ان
سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع
في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعل او مفاعيل لا يكونان في كلام العرب
الا لجمع او منقول عن جمع فحق ما وازنهما ان يمنع الصرف وان فقد تامة
الجمعية ولكن بثلاثة شروط الاول ان لا يكون الفه عوضا من احدى ياءي
النسب تخفيفا نحو يمان وشآم فان اصلهما يمني وشامي فحذفت احدى الياءين
وعوض منها الالف او تقديرا نحو تهام وثمان فان الفهما موجودة قبل فكانهم
نسبوا الى فعل وفعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا الالف فهذه الالفاظ
مصروفة وان كانت على مثال مفاعل لان الفها عوض ففارقت الجمع بذلك
لان الجمع لا تكون الفه عوضا الثاني ان لا تكون كسرة ما يلي الالف عارضة نحو تواني

ونحوان فان وزنهما في الاصل تفاعل بالضم فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء
فهذا ايضا منصرف لانه خالف الجمع بعروض الكسرة الثالث ان لا يكون بعد
الالف يا مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وكجاري فان ياء النسب
في الكلمة في الانفصال بهذه الهيئة الى الجمع لان ما بعد الالف غير مقدر
الانفصال واما ثماني جمع ثمنية فغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض ولو
نسب الى ثماني لانصرف لعروض ياء النسب وضابط ذلك ان الياء ان تقدم
وجودها على وجود الالف وجب المنع والا صرف سواء سبق وجود الالف كجوار
او كان غير سابق كحواري واذا تقرر هذا فاعلم ان سراويل اسم اعجمي جاء على
مثال مفاعيل فمنع من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه والى هذا اشار بقوله
ولسراويل بهذا الجمع شبه ونبه بقوله اقتضى عموم المنع انه ممنوع من الصرف
وجها واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف وقال المصنف ان صرفه
لم يثبت عن العرب قلت نقل الاخفش ان بعض العرب يصرفه في النكرة اذ جعله
اسما مفردا تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان سراويل عربي وانه
جمع سروالة في التقدير ثم اطلق اسم جنس على هذه الآلة المعروفة وقد جاء
سروالة لم يسمع وانما قوله عليه من اللوم سروالة فمصنوع لا حجة فيه قلت
ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال
والذي يرد به هذا القول وجهان احدهما ان سروالا لغة في سراويل بمعناها
بمعناها فليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية والآخر النقل لم يثبت في اسماء
الاجناس وانما ثبت في الاعلام الثاني سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع
صرفه للعلمية والتانيث وان زالت صيغة الجمع بالتصغير الثالث شذ منع صرف
ثمان تشبيها له بجوار في قوله: يحدو ثماني مولعا بلقاحها: والمعروف فيه الصرف
وقيل هما لغتان وان به سمي الخ يعني ان ما سمي به من الجمع المتناهي على مفاعل
او مفاعيل او ما الحق به كسراويل فحكمه ان يمنع من الصرف سواء كان
منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل او مقدر كشراحيل قال الشارح
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلمية مقامها

فلو

فلو نكر بعد تسميته انصرف على مقتضى التعليل الثاني لا الاول انتهى قلت
مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه
لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا
سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح والعلم امنع صرفه الخ قد
تقدم ان ما لا ينصرف على ضربين احدهما ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف والثاني ما لا
ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول فشرع
في الثاني وهو سبعة اقسام الاول المركب تركيب المزج والمراد به جعل الاسمين
اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بل بتنزيل ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث
وهو نوعان احدهما ما اختتم بويه فهو مبني على الاشهر فان قلت فلم
لم يحترز عنه هنا قلت عن ذلك اربعة اجوبة احدها ان قوله معدي كرب
يخرج الطلاقه والثاني انه اشار الى انه مبني في باب العلم فاكتفى بذلك
والثالث ان يكون اطلق ليدخل في اطلاقه ما ختم بويه على لغة من اعربه ولا
يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وتقدم ذكره في العلم
والنوع الثاني ما ختم بغير ويه فهذا فيه ثلاثة اوجه احدها وهو الافصح ان
يعرب اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح نحو بعلبك الا ان يكون ياء
نحو معدي كرب فانها تسكن قبل او نونا نحو بادنجانه وانما بني على الفتح لتنزل
عجزه منزلة تاء التانيث وانما لم تفتح الياء وان كانت تفتح قبل تاء التانيث
لان التركيب المزجي اثقل فخص بمزيد خفة والوجه الثاني ان يضاف صدره الى
عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل ويعرب عجزه بالجر للاضافة ويجعل العجز
على هذه اللغة كالمستقل فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف
كهرمز من رام هرمز فان فيه العجمة والا صرف نحو موت من حضرموت واما كربا
من معدي كرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه يجعله مؤنثا
تنبيه اذا كان اخر الصدر ياء نحو معدي كرب واضيف صدره الى عجزه
على هذه اللغة استصحب سكون يائه في الاحوال الثلاثة قال المصنف لان
من العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم

في التركيب لزيادة الثقل ما كان جايزا في الاجزاء انتهى وقال بعضهم تجتمع في
النصب وتستعمل في الرفع والجر والوجه الثالث ان يبنى صدره ويعرب عجزه على الجمع
مالم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد
نقلها الاثبات تنبيه احترز بقوله تركيبا مزجيا من تركيب الاضافة وتركيب
الاسناد وقد تقدم حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فيتحتم
البناء عند البصريين واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه
فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه احدها ان تقره على حاله والثاني ان تعربه
اعراب ما لا ينصرف والثالث ان تضيف صدره الى عجزه واما تركيب الاحوال
والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به اضيف صدره الى
عجزه وزال التركيب وهذا راي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء كذا
واو زايدي فعلان الخ يعني ان زايدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره
نحو مروان وعثمان وعمران وغطفان واصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل
تنبيهات الاول قد يكون في النون اعتباران فان قدرت النون زايدة منع
الصرف وان قدرت اصلية صرف نحو حسان ان جعل من الحس امتنع وان جعل
من الحسن انصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط امتنع او من شطن انصرف
ولو سميت برمان فمذهب سيبويه والخليل منع الصرف لكثرة زيادة النون في
نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات اكثر ويؤيده قول
بعضهم ارض رمنة ويأتي الكلام على زيادة النون في التصريف ان شاء الله الثاني اذا
ابدل من النون الزايدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه مثال ذلك
اصيلال فان اصله اصيلان فلو سمي به منع الصرف ولو ابدل من حرف اصلي نون
صرف بعكس اصيلال ومثال ذلك حنان في حناء ابدلت همزته نونا الثالث ذهب
الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزايدة
نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك كذا مؤنث الخ من موانع الصرف التانيث
وهو ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ان كان بالالف فقد تقدم ذكره وان كان
بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عايشة وطلحة وهبة والمعنوي يمنع ايضا مع

العلمية

العلمية ولاكن يشترط في تحتم منعه ان يكون زايدا على ثلاثة احرف نحو زينب لان
الرابع ينزل منزلة تاء التانيث او متحرك الوسط نحو سقر لان الحركة قامت مقام
الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر
ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك او يكون اعجميا نحو جور اسم بلد لان العجمة لما
انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها
هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فجعل جور مثل هند
في جواز الوجهين او منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى
التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى ابن
عمر وابو زيد والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس ثم نبه
على ان الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع
والصرف بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق الخ فمن صرفه نظر الى خفة السكون
ومن لم يصرفه نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد صرح بان منعه احق من
صرفه وهذا مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط
جلي وذهب الزجاج قيل والاخفش الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون
لا يغير حكما اوجبه علتان يمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلدة
لا يجوز صرفه نحو لانهم لا يردون اسم المدينة على غيرها فلم يكثر في الكلام
بخلاف هند تنبيهات الاول لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند
او عارض بعد التسمية كفخذ او اعلال كدار ففي كل ذلك وجهان اجودهما المنع
الثاني ان كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر
التسهيل ان المنع اجود كما في هند وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف
ليس بصحيح الثالث اذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة فان صغر
بغير تاء نحو حريب وهي الحرب ممنوعة انصرف الرابع اذا سمي مذكر بمؤنث فان
كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى انه لا ينصرف تحرك
وسطه نحو فخذ او سكن نحو رجل ولابن خروف في متحرك الوسط وان كان زايدا على
الثلاثة لفظا نحو سعاد او تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيال بالنقل منع

العرف فان قلت مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التانيث عندهم تاء
وان الهاء بدل من التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالتاء في قوله علما مؤنثا بهاء
قلت كانه عدل الى الهاء احترازا من تاء بنت واخت فانهما تاءان لحاق بنيت
الكلمة عليها فليس حكمهما حكم الهاء وقد نص سيبويه على ان انثا واختا اسميا بهما
رجل مصروفان وقياس هذا انهما اذا سمي بهما امراة يجوز فيهما الوجهان كهند
وقد ذهب قوم الى ان تاء بنت واخت للتانيث فمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله بعض
عن الفراء فان قلت قد تقرر ان المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة لذلك
ترد في التصغير فيقال هنيدة فكيف سماه عاريا في قوله وشرط منع العار قلت
يعني من العلامة لفظا وهو واضح والعجمي الوضع الخ من موانع الصرف العجمة مع العلمية
فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين احدهما ان يكون عجمي
التعريف ايضا يعني يكون علما في لغتهم والثاني ان يكون زايدا على ثلاثة احرف وذلك
نحو ابرهيم واسمعيل واسحاق فاحترز بالشرط الاول عن نحو عجمي احدهما ما نقل من
لسانهم وهو نكرة نحو لجام فلا اثر للعجمة فيه لان عجمته جنسية فالحق بالامثلة
العربية والاخر ما كان في لسان العجم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار وهذا فيه
خلاف ذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى انه لا ينصرف لانهم لا يشترطون
ان يكون علما في لغة العجم وذهب قوم الى انه منصرف لانهم يشترطون ان يكون
علما في لغة العجم واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحترز بالشرط
الثاني عن الثلاثي فانه ينصرف لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف
التانيث قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله
ذا وجهين مع السكون او متحتم المنع مع الحركة قال وممن صرح بالغاء عجمة
الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا
انتهى قلت قد نقل عن عيسى ابن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع
والصرف في الثلاثي الساكن الوسط ويتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة
لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه نحو لمك اسم رجل لا ينصرف
وما سكن وسطه فيه وجهان وقد تقدم القايلون به والثالث ان ما تحرك وسطه

لا ينصرف

لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب تنبيهات الاول ذ
قوله زيد هو مصدر زاد يقال زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدا اذا الثاني المراد بالعجمي
ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس الثالث اذا كان الاعجمي رباعيا
واحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه
احدها نقل الايمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم والثالث
ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي فان كان في الرباعي السين فقد
يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل والرابع ان
يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق
والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو سكرجة وتبعية الراء النون اول الكلمة
نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز كذا ذكر كذا وزن يخص الفعل الخ مما يمنع الصرف
مع العلمية وزن فعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا
يوجد في غير الفعل الا نادرا ككلام او علم او عجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء
المطاوعة او همزة الوصل وما سلم من المصوغ للمجهول وبناء فعل وما صيغ للامر
من غير فاعل وغير الثلاثي وما ساوى فعل وتفعل ويفعل ونفعل من اوزان المضارع
واحترز بالنادر من نحو دئل لدويبة وبذر لماء وينجلب لخرزة وتبشر لطاير وبالعلم من نحو خضم
لرجل وشمر لفرس وبالعجمي نحو بقم واستبرق فلا يمنع وجود هذه الاوزان فيها من اختصاص
اوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل فالاختصاص باق
والمراد بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم فان
اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان زيادته تدل على معنى
في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب فان نظايرهما تكثر في الاسماء
والافعال لكن الهمزة من افعل وأفعُل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى
في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء وقد
يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال
ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم
تنبيه قد اتضح بما ذكر ان التعبير من هذا النوع بان يقال ما اصله للفعل

كما في الكافية وما هو به اولى كما جعل في التسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب
تنبيه ثان قد فهم من قوله يخص الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير
الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب جوكر رجل فلا في العيسى بن عمر فيما نقل من جعل فانه
لا يصرفه متمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
فلا حجة فيه لانه يحتمل ان يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول
من جملة او يكون حذف الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد
ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير
متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التي
تكون للاسماء والافعال ان غلبته في الفعل فلا تجره في المعرفة نحو رجل
اسمه ضرب فان هذا الفعل وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر في الفعل
وان غلب في الاسم فاجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا
تقول حجر عليه القاضي ولكنه اشهر في الاسم تنبيه ثالث يشترط في الوزن المانع
للصرف شرطان احدهما ان يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال للاسم
فخرج بالاول نحو امرؤ فانه لو سمي به انصرف وان كان في النصب شبيها
بالامر من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج
لانه خالف الافعال لكونه عينه لا تلزم حركة واحدة فلم يعتبر فيه الموازنة
وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان اصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال
اخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي وشمل قولنا
الى مثال هو للاسم غالبا قسمين احدهما ما خرج الى مثال غير نادر وهذا
لا اشكال في صرفه نحو رد وقيل والاخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكن
لامه فانه خرج الى بناء انفحل وهو نادر فهذا فيه خلاف وجوز ابن خروف
فيه الصرف والمنع وقد فهم من ذلك ان ما ثقله اعلال ولم يخرجه الى وزن
الاسم نحو يزيد امتنع الصرف تنبيه رابع اختلف في سكون التخفيف
العارض بعد التسمية نحو ضرب فمذهب سيبويه انه كالسكون اللازم فينصرف
وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى انه يمنع

الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا وما يصير علما الخ الف الالحاق
المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بالف التانيث من وجهين
لا يوجدان في الف الالحاق الممدودة فلذلك لم تمنع الصرف احدهما انها زائدة
ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثاني انها تقع في
مثال خاص بالف التانيث نحو ارطى فهي على مثال سكرى بخلاف الممدودة
تنبيه حكم الف التكثير كحكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو
قبعثرى اذا ذكره بعضهم والعلم امنع صرفه الخ العدل يمنع الصرف مع العلمية في
اربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها الاول فعل للتوكيد
والمراد به جمع وتوابعه كقولك مررت بالهندات جمع والمانع له من الصرف
التعريف والعدل اما التعريف فبالاضافة المنوية فشابه بذلك العلم لكونه
معرفة بغير اداة لفظية هذا الظاهر قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب
بعضهم الى انه علم وهو مفهوم من كلام الناظم هنا قلت والى الاول
ذهب في الكافية وقال في شرحها وصار جمع لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ
بها كانه علم وليس بعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح
لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل وقال في التسهيل والمانع مع شبه
العلمية او الوصفية في جمع توكيدا قال الشيخ ابو حيان وتجويز ابن مالك ان العدل
يمنع مع شبه الوصفية في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا انتهى واما عدله
ففيه اقوال قيل انه معدول عن فعلاوات لانه جمع فعلاء انثى افعل وقد جمع
المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث ان يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار المصنف
وقيل معدول عن فعل لانه قياس فعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو
حمر في حمراء واحمر وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل هو
معدول عن فعالى لان فعلاء اسم كصحراء الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر
وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه

زهر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف وبلع بطن من
قضاعة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو
عند سيبويه من الود فهمزته مبدلة من واو وعند غيره من الادد وهو العظم فهمزته
اصلية فان وجد فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتانيث
والعلمية ونحو تثل اسم اعجمي فالمانع له العجمة والعلمية ومنعه من برا منع الثلاثي
العجمي **تنبيهات** الاول جعل المذكور معدولا عن فاعل جمهور واعي
عامر وذكر في سايرها قيل وبعضها معدول عن افعل وهو ثعل الثاني انما جعل هذا
الممنوع معدولا لامرين احدهما انه لو لم يقدر عدله للزم ترتيب المنع على علة
واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل
عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا الثالث ذكر بعضهم لعدله
فايدتين احدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية
اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة الرابع ذكر بعضهم ان فعل علم جنس قالوا جاء و
بقُلق وقُلق ولا يصرف وهو غريب الخامس من الممنوع الصرف للعدل والتعريف
ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف
وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر غير محقق انتهى وهو
مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع
الثالث فقال **والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر** اذا قصد
به سحر يوم بعينه فالاصل ان يتعرف بال او الاضافة فان تجرد منهما مع قصد
التعيين فهو حينيذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جيت يوم الجمعة سحر والمانع
له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال وكان الاصل ان يتعرف بها
واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل
شبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا
والتعريف يومي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو ابو الفتح ناصر
بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كامس

وذهب

وذهب ابن الطراوة الى انه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التصرف وذهب
السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير
الى انه معرب ايضا وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل
المنصرف والصحيح مذهب الجمهور **تنبيه** نظير سحر في امتناعه من الصرف
امس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر
في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن انكر
ذلك وغير بني تميم يبنيه على الكسر وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب
ما لا ينصرف اذا رفع او جر ويفتح وفتحه خفض وزعم الزجاجي ان من العرب من يبنيه على
الفتح واستشهد بقول الراجز: لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالى خمسا
قال في شرح التسهيل وما ادعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع وكان سيبويه
استشهد بقول الراجز على ان الفتحة في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم ياخذ
البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه اهـ
واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وال فتكون الكسرة كسرة
اعراب ولامس احكام اخر ليس هذا موضع ذكرها ثم انتقل الى الموضع الرابع فقال
وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم لغة الحجاز بني
بناء فعال علما لمؤنث نحو حذام على الكسر مطلقا وفي سبب بنايه اقوال احدها شبهه
بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتانيثا الثاني تضمنه معنى تاء التانيث واليه ذهب الربعي
الثالث توالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور
واما بنو تميم ففصل اكثرهم بين ما جاء اخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر وبين ما ليس
اخره راء فمنعوه الصرف وبعضهم يعرب النوعين اعراب ما لا ينصرف وانما وافق
اكثرهم فيما اخره راء لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوا الصرف
لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين في قوله: ومر دهر على وبار فهلكت جهرة
وبار وا ويحتمل ان يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع واختلف في علة منع الصرف
عند بني تميم فذهب سيبويه الى ان المانع له العدل عن فاعلة والعلمية وذهب المبرد

الى ان المانع له التانيث والعلمية وليس معدولا وهو واجب على انفراده ولغة اذا بنيت
فان قلت مذهب المبرد هو الظاهر لان التانيث محقق والعدل مقدر
وايضا فلا حاجة الى تقدير عدلها لان تقدير العدل في باب عمر اضطرار تكلف لانه لولا تقدير
لزم ترتب المنع على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا قلت قال بعضهم
الظاهر مذهب سيبويه لان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة فلهذا جعلت
معدولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما قدر في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة
تنبيهات الاول الحلق في قوله عند تميم وانما هو عند بعضهم الثاني فهم
من قوله نكير فشام ان المانع له العدل والعلمية وقال سيبويه الثالث فهم من قوله
مؤنثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم ينصرف ولكنه يمنع الصرف للعلمية والنقل
عن مؤنث ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل
زال التانيث بزواله الرابع فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث
كحذام وتقدم حكمه واما امر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو [illegible] والخيل
تعدو بالصعيد بداد واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة
لازمة للنداء نحو يا خباث وهذه خمسة انواع كلها مبنية على الكسر وكلها معدول
عن مؤنث فان سمي بها مذكر ففيها وجهان ارجحهما منع الصرف كعناق
اذا سمي به والاخر الصرف فيجعل كصباح ولا يجوز البناء خلافا للربعي وابن بابشاذ وغير
المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب
فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق
واصرف ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا يعني ان ما اثر فيه التعريف اذا نكر
انصرف لذهاب جزء العلة والمراد بذلك الانواع السبعة المتاخرة وهي ما امتنع
للعلمية والتركيب او والالف والنون الزائدتين او والتانيث بغير الالف او والعجمة
او وزن الفعل او والف الالحاق او والعدل فتقول رب معدي كرب وعمران وفاطمة
وابراهيم واحمد وارطى وعمر لقيتهم فتصرف لذهاب العلمية واما الانواع الخمسة
المتقدمة وهي ما امتنع لالف التانيث وللوصف والزائدتين او للوصف ووزن

افعل

افعل او للوصف والعدل او للجمع المشابه مفاعل او مفاعيل فهذه لا تنصرف وهي
نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف التانيث فلانها كافية في منع
الصرف ووهم من قال في حمراء امتنع للتانيث والعلمية واما ما فيه الوصف مع
زيادتي فعلان او وزن الفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية
والزيادتين او العلمية ووزن افعل واما ما فيه الوصف والعدل وذلك اخر وفعال
ومفعل نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف
للعلمية والعدل وكل معدول سمي به فحكمه باق الا سحر وامس في لغة تميم
هذا مذهب سيبويه ومذهب الاخفش وابو علي وابن برهان وابن بابشاذ الى صرف
العدد المعدول مسمى به قالوا لان العدل يزول بالتسمية والصحيح مذهب
سيبويه لان العدل باق ولا اثر لزوال معناه واما الجمع الموازن مفاعل ومفاعيل فقد
تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شيء من هذه الخمسة لم ينصرف ايضا واما ذو
الف التانيث فللالف واما ذو الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل او العدل
الى فعل او فعال فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف
لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب
سكران فصرفه واما باب احمر ففيه اربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو
الصحيح الثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه ثم وافق سيبويه
في كتابه الاوسط وقال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر
موافقته اولى لانه اخر قوليه والثالث ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد
التنكير وان سمي به رجل اسود او نحوه انصرف وهذا مذهب الفراء وابن الانباري
الرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى
مفعل او فعال فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وتقدم الخلاف في الجمع اذا نكر
بعد التسمية تنبيه اذا سمي بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد
التسمية انصرف اتفاقا لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لا يستعمل نكرة الا بمن
ظاهرة او مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر امتنع قولا واحدا وسقط خلاف

الأخفش لأنك إن لم تلاحظ أصله خرجت عن كلام العرب **قلت** وكلامه في
الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف فيه فإنه قال فيها: وكل التعريف فيه أثر
فاصرفه إن نكر كأحمرا.. وبابه فيه خلاف والأصح منع وفي التفضيل منعه رجح..
إن صفته سواه تجرد أخفش بالاتفاق مثل أحمد وقال في شرحها فإن سمي بأفعل
المقرون بمن التفضيل المصاحب لمن فحكمه حكم أحمد. وما يكون منه منقوصا ففي إعرابه
نهج جوار يقتفي. يعني أن الجمع الموازن لمفاعل إذا كان منقوصا أجري في الرفع والجر
مجرى سار وفي النصب مجرى نظيره الصحيح ولا خلاف في ذلك وقد سبق تعليله من
حكى فيه الخلاف. وأما غير الجمع من المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف
فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو أعيم تصغير أعمى تقول
هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي وتنوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق
وإن كان علما وهو المشار إليه بالبيت ففيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو
وابن أبي إسحاق أنه كذلك فتقول في يعلى مصغرا هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت
يعيلي ومذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي أنه يجرى مجرى الصحيح في
ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة واحتجوا بقوله: قد عجبت مني ومن يعيليا..
لما رأتني خلقا مقلوليا. والصحيح الأول لأنه نظير جوار وأما قوله ومن يعيليا
فهو عند غيرهم ضرورة. ولاضطرار أو تناسب صرف.. ذو المنع والمصروف قد
لا ينصرف. أما صرف ما استحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه قوله:
فأتاها أحيمر كأخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا.. وهو كثير وقد اختلف
في نوعين أحدهما ما فيه ألف التأنيث مقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال
لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقول المثلم بن رياح المري: إني مقسم
ما ملكت فجاعل أجرا لآخرة ودنيا تنفع.. أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا وقال
بعضهم في رد هذا القول إن الألف قد يلتقي بساكن بعدها فيحتاج الشاعر إلى كسر
الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر **قلت** ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى
تنوينه لم ينون وهو تفصيل حسن. والثاني أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة

قالوا

قالوا لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل من فلا يجمع بينهما وبينه ومذهب البصريين جوازه لأن
المانع له الوزن والوصف كأحمر لا من بدليل صرف خير منك وشر منك لزوال الوزن وقد مثال
صرفه للتناسب قوله تعالى سلاسلا وأغلالا وسعيرا وقرأ ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا
وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا
لغة قال الأخفش وكأن هذه اللغة لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت
ألسنتهم على ذلك في الكلام وأما منع الصرف لمستحق الصرف للضرورة ففي جوازه
خلاف مذهب أكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه
واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه قوله: فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع.. وأبيات أخر وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز
منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع
إلا في العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا **إِعْرَابُ الْفِعْلِ**
ارفع مضارعا إذا يجرد.. من ناصب وجازم كتسعد. يعني بالمضارع الذي لم يباشر نون التوكيد
ولا نون الإناث وإنما لم يقيده اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب وفهم من كلامه أنه
يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو أنت تسعد ولم ينص
هنا على رافعه وفيه أقوال أحدها أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين
والثاني أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث أن رافعه
والثالث أن رافعه نفس المضارعة وهو قول ثعلب والرابع أن رافعه حروف المضارعة
ونسب إلى الكسائي واختيار المصنف الثاني قال لسلامته من النقض بخلاف مذهب
البصريين فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل.. ورد مذهب الفراء بأن التجرد عدمي فلا يكون
عاملا وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي لأنه عبارة عن
استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء
به على صفة ما ليس بعدمي انتهى ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب
والجازم أخذ في تبيينهما فقال وبلن انصبه وكي كذا بأن. الأدوات التي تنصب المضارع
أربعة وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وستأتي فأما لن فحرف نفي تنصب المضارع

وتخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون مؤبدا خلافا للزمخشري ذكر ذلك في انموذجه وقال
في غيره ان لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى
لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا
للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه آكد والله الموفق

تنبيهات الاول مذهب سيبويه والجمهور ان لن بسيطة وذهب
الخليل والكسائي الى انها مركبة واصلها لا ان حذفت همزة ان تخفيفا ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب
واجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر
تقديم معمول معمولها وذهب الفراء الى ان لن هي لا ابدلت الفها نونا وهو ضعيف
الثاني ذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره
ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لم يستعمل من
حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة الثالث حكى بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب
واما كي فلفظ مشترك يكون اسما مختصرا من كيف فيليها اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع
كقوله: كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم. ويكون
حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام ويكون حرفا مصدريا فيتعين الاول في ثلاثة مواضع
احدها ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه. والثاني ان تدخل على ما
المصدرية كقوله: اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع. والثالث ان
تقع اللام بعدها كقوله: فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو
في البيت داخله. فهي هنا حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز
كونها مصدرية لفصل اللام وهذا التركيب نادر. ويتعين الثاني اذا وقعت بعد اللام
ولم تقع ان بعدها نحو جئتك لكي اكرمك ولا يجوز ان تكون هنا حرف جر لدخول حرف الجر
عليها فان وقع ان بعدها ولا يكون ذلك الا في الضرورة كقوله: اردت لكيما ان تطير
بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع. ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون
مصدرية مؤكدة بان وانما ترجح كونها جارة لاوجه احدها ان ان ام الباب فلو
جعلت

جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة. والثاني ان ما كان اصلا في بابه لا يجعل مؤكدا
لغيره. والثالث ان ان وليت الفعل فترجح ان تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو
جئتك كي تفعل فان جعلتها جارة كانت ان مقدرة بعدها وان جعلتها ناصبة كانت
اللام مقدرة قبلها **تنبيهات** الاول ما ذكرته من ان كي تكون حرف جر
ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي
ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا وذهب قوم الى انها
حرف جر دائما ونقل عن الاخفش الثاني اذا كانت كي حرف جر ودخلت على الاسم فهي
بمعنى لام التعليل واذا دخلت على الفعل دلت على العلة الغائية فقط فهي
اخص من اللام. الثالث اجاز الكسائي تقديم معمولها عليها نحو جئتك النحو كي اتعلم
ومذهب الجمهور منع ذلك الرابع اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا
للكسائي نحو جئتك كي فيك ارغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح
ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار الخامس زعم الفارسي ان اصل كما في قوله
وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر. كيما فحذفت الياء
ونصب بها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل
فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل مرفوعا بعدها في قوله لا تشتم الناس كما
لا تشتم. واما ان فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية فالزائدة هي التي في قولها
في الكلام محذوفها وتطرد زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وبين القسم
ولو كقوله: اما والله ان لو كنت حرا. ووقع لابن عصفور ان هذا رابطة
للجواب لو وما ذكرته عليه وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله: كان ظبية تعطو
رواية الجر وفائدة زيادتها التوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين انه يفيد مع التوكيد
معنى آخر وهو ان الجواب يكون بعقب الفعل الذي يليها فتنبه على السببية
والاتصال وليست متصلة في الاصل خلافا لزاعمه والمفسرة هي التي يصلح في موضعها
اي وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ومنه فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بانها المصدرية

نحو أشارة اليه أن اصبر ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم ومذهب
الكوفيين أن التفسير ليس من معاني أن وهي عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هي
التي تؤول مع صلتها بمصدر وتنقسم إلى مخففة من أن وناصبة للمضارع فإن كان العامل
فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو علم أن سيكون وتقدم ذكرها في بابها وإن كان
فعل ظن جاز فيها الأمران وجاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب باعتبارين إلا أن
النصب هو الأكثر ولذلك أجمع عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا وقرئ بالوجهين
وحسبوا ألا تكون فتنة وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة
للفعل نحو أريد أن أفعل وإلى هذا أشار بقوله لا بعد علم والتي من بعد ظن * فانصب
بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد أي واعتقد تخفيفها من أن
إذا رفعت الفعل بعدها **تنبيهات** **الأول** إذا أول العلم بغيره جاز
وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال لأنه كلام
خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وعن أبي العباس أن الناصبة
لا تقع بعد لفظ العلم أصلا الثاني أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها
بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن لا تقوم بالرفع ومنع ذلك
المبرد الثالث أجاز الفراء وابن الأنباري أن ينصب بها بعد العلم غير المؤول ومذهب
البصريين المنع الرابع أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا
بقول الراجز * ربيته حتى إذا تمعددا * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * قال في التسهيل
ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو لإمكان تقدير عامل مضمر الخامس أجاز الأخفش أن
تعمل أن وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا ألا نقاتل وبالقياس على حرف
الجر الزائد ولا حجة في ذلك لأن أن في الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا
والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف أن فإنها قد وليها الاسم
في كأن ظبية .. السادس إذا وصلت أن بالماضي والأمر فهي التي تنصب المضارع خلافا لابن طاهر
فإنه قد جعلها غيرها .. السابع جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام * ناصبة للفعل * ومخففة *
وزائدة * ومفسرة * وشرطية * وبمعنى لا * وبمعنى لئلا * وبمعنى إذ * وبمعنى أن المخففة *

وجازمة

وجازمة موقع نقدم الكلام على الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها .. وأما الجازمة فقال
في التسهيل ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى ووافقهم أبو عبيدة وحكى
اللحياني أنها لغة بني صباح وقال الرؤاسي فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وقد أنشدوا على ذلك
أبياتا وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا يعني أن بعض العرب
أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله ..
أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا فأن الأولى والثانية
مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى ومنه قراءة بعضهم
لمن أراد أن يتم الرضاعة ووجه إهمالها حملها على ما أختها يعني ما المصدرية وهذا
مذهب البصريين وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة وقوله في التسهيل كونها
مخففة من أن أو محمولة عليها أو على ما المصدرية يقتضي قولا ثالثا فإن **قلت**
هل يقاس على ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس قال في
شرح الكافية ثم أشرت إلى أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من
سبق علم أو ظن ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا أو
قبله اليمين وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا إذن حرف ينصب
المضارع بثلاثة شروط الأول أن يكون مستقبلا فإن كان حالا رفع لأن النواصب
تخلص للاستقبال .. الثاني أن تكون مصدرة فإن تأخرت ألغيت نحو أكرمك إذن
وإن توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها فكذلك قال في شرح الكافية وشذ
النصب بين خبر وذي خبر في قول الراجز * لا تتركني فيهم شطيرا * إني إذن أهلك أو
أطيرا * **قلت** نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين وتأوله البصريون على حذف
الخبر والتقدير إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف بإذن فنصب وإن تقدمها حرف عطف
فسيأتي .. والثالث ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت
نحو إذن زيد يكرمك وإن فصل به لم يعتد به نحو إذن والله أكرمك **تنبيه**
أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو إذن غدا أكرمك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء

والفصل نحو اذن يا زيد احسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء
من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل وفي الفعل حينئذ
وجهان الاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقد اشتمل البيت على الشروط
الثلاثة ثم اشار الى ان الفصل بالقسم مغتفر بقوله :: او قبله اليمين ثم نبه على
حكمها بعد العاطف فقال :: وانصب وارفعا :: اذا اذن من بعد عطف وقعا :: الرفع اجود
الوجهين وبه قرأ السبعة وفي الشاذ نحو واذن لا يلبثوا خلفك الا قليلا على الاعمال
تنبيهات الاول اطلق في العطف وبعضهم فصل فقال ان كان العطف
على ما له محل ألغيت نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك بجزم احسن عطفا على جواب
الشرط وان كان على ما لا محل له فالاكثر الالغاء كالاية الثاني الغاء اذن مع استيفاء
الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من انكرها الثالث مذهب
الجمهور ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم واصلها اذا والاصل ان تقول
اذا جيتني اكرمك فحذف ما اضيف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم
اختلف القايلون بحرفيتها فقال الاكثرون انها بسيطة وذهب الخليل في احد قوليه الى
انها مركبة من اذ وان ثم اختلف القايلون بانها بسيطة فذهب الاكثرون الى انها
ناصبة بنفسها وقيل بان مضمرة بعدها واليه ذهب الزجاج والفارسي الرابع اذا وقع
بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى اذا لاذقناك فالظاهر ان اللام جواب قسم مقدر
قبل اذا وقال الفراء لو مقدرة قبل اذا والتقدير لو ركنت لاذقناك وقدر في كل موضع ما
يليق الخامس قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فحمله الشلوبين على ظاهره وانها للجواب
والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد
لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول لك القايل احبك فتقول اذن اظنك
صادقا فلا يتصور هنا الجزاء وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال في نعم انها عدة
وتصديق باعتبار حالين وقال بعضهم اذن اذا دلت على ان ما بعدها مسبب عما قبلها
على وجهين احدهما ان تدل على انشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها والثاني ان تكون
مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم او شبهه على سبب حصل في الحال نحو ان اتيتني اذن اتيتك

واذن اظنك صادقا فانت تقوله لمن يحدثك وبين لا ولام جر التزم :: اظهار ان ناصبة وان عدم :: لا
فان اعمل مضمرا او مظهرا وبعد نفي كان حتما اضمرا :: اعلم ان اقوى نواصب الفعل ان
لاختصاصها به ولشبهها بان الناصبة للاسم فلذلك اعملت مضمرة ومظهرة بخلاف
اخواتها واضمارها على ثلاثة اضرب واجب وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة اشياء اولها
كي الجارة وثانيها لام الجحود وثالثها او بمعنى الى ورابعها حتى وخامسها فاء الجواب
وسادسها واو المصاحبة والجائز بعد شيئين احدهما لام كي اذا لم يكن معها لا والثاني
العاطف على اسم خالص والشاذ اعمالها مضمرة في غير هذه المواضع والحاصل انها لا تعمل
مضمرة باطراد الا بعد حرف جر او حرف عطف على ما سياتي بيانه فاما كي الجارة فلم ينبه
عليها في النظم بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول انها ناصبة بنفسها ابدا لانه ذكرها
مع النواصب ولم يذكر لها غير ذلك وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحالين وقد اشتمل
هذان البيتان على حكم ان بعد لام كي ولام الجحود فاما لام كي فهي لام التعليل ولان بعدها
حالان حال يجب فيه اظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية او الزائدة كقوله
تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب وحال يجوز فيه اظهارها واضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا
نحو جيئت لتكرمني ولو اظهرت فقلت لان تكرمني لجاز فان قلت فهل يجوز ان
يكون النصب بعدها باضمار كي قلت اجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي
ومذهب الجمهور ان لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فان قلت
لم سميت لام كي قلت لانها للسبب كما ان كي للسبب واما لام الجحود فهي الواقعة
بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب
ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجبة الاضمار وعلل ذلك بان ايجاب
ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان
والسين كذلك لا يجمع بين ان واللام فان قلت حاصل كلام المصنف ان لان بعد لام
الجر ثلاثة احوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز
الامرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة اوجه احدها انه لم يقيد بالناقصة
فاوهم انه يجب الاضمار ايضا بعد التامة وليس كذلك لان اللام بعدها ليست لام الجحود

والثاني انه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم ان الماضية معنى
كالماضية لفظا والثالث انه اطلق فشمل اطلاقه النفي بكل ناف وليس كذلك
لان النفي هنا لا يكون الا بما او بلم ولا يكون بان ولا بلما ولا بلن ولا جل انه على ذلك
في الارتشاف **قلت** قد يجاب عن الاول بان استعمال الناقصة اكثر وذكرها
في ابواب النحو اشهر فيوجه كلامه اليها ويتعين حمله على عدم التنبيه عليها
وعن الثاني بانه لم يكن منه رجع في نفي كان لان المراد نفي الماضي ولم تنف الماضي
على ان من النحويين من يرى انها تصرف لفظ الماضي دون معناه وعن الثالث بان
قوله نفي كان لا يشمل كل ناف بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت لن لانها
تختص بالمستقبل وكذلك لا وان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها
وان كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم واما ان فهي
بمعنى ما واطلاقه يشملها وفي استثنائها نظر بل الظاهر ان لام الجحود تقع بعد
المنفي بها ويدل على ذلك في قراءة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال ونص بعضهم على ان اللام في قراءة غيره لام الجحود وفي هذه الآية رد على
من زعم ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق وقد فهم من النظم
جوابي الاولى ان ذلك لا يكون في اخوات كان لتخصيص الحكم بها خلافا لمن اجازه
في اخواتها ولمن اجازه في ظننت والثانية ان الفعل لا يكون معها موجبا فلا يقال
ما كان زيد الا ليفعل لانها اذ ذاك بعد ايجاب لا بعد نفي كان والثالثة ان اظهار
ان بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما اضمرا وهذا مذهب البصريين واما
الكوفيون فحكى ابن الانباري منع ذلك وحكى غيره عن بعضهم جواز اظهار
ان بعدها لتوكيد **تنبيهات الاول** اجاز بعض النحويين حذف لام
الجحود واظهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى الآية
واضطرب ابن عصفور فمرة اجاز ومرة منع والصحيح المنع ولا حجة لهم في الآية لان
ان يفترى في تاويل مصدر هو الخبر الثاني قد فهم مما تقدم ان لام الجر التي
ينتصب الفعل بعدها قسمان لام الجحود ولام كي اما لام الجحود فقد تقدم ضابطها

واما اللام

واما لام كي فهي ما عدا هذا وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة اقسام كما فعل
الشارح لام كي نحو جئت لتحسن الي ولام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا واللام زائدة نحو يريد الله ليبين لكم ويهديكم وان بعد الثلاثة يجوز
اظهارها واضمارها **قلت** اما اللام العاقبة وتسمى ايضا لام الصيرورة ولام المآل
فقد اثبتها الكوفيون والاخفش وذكرها في التسهيل وتاول جمهور البصريين ما اوهم
من ذلك وردوه الى لام كي واما الزائدة فقد ذهب قوم الى ان اللام في نحو يريدون ليطفئوا
وامرنا لنسلم زائدة وان مقدرة بعدها وقال الفراء العرب تجعل لام كي في موضع ان
مع اردت وامرت والمختار انها لام كي والتقدير يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا
وامرنا بما امرنا لنسلم الثالث ما ذكر من ان اللام التي ينتصب الفعل بعدها هي لام الجر
والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام ناصبة
بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين
اعني لام كي ولام الجحود الرابع اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون
الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة
بذلك المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة
عندهم وما بعدها في تاويل المصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر وظاهره
موافقة الكوفيين الا ان الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو
حيان ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة انها زائدة وصرح به الشارح
وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميتها مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها
زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص
دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل **قلت**
ما نقل عن البصريين من انها متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي
انها زائدة مقوية للعامل فليتامل الخامس ذكر في التسهيل ان فتح اللام الجارة الداخلة
على الفعل لغة عكل وبلعنبر وقال ابو زيد سمعت اعرابيا يقرا وما كان الله ليعذبهم
ثم اشار الى او فقال كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي

ان ان يجب اضمارها بعد او اذا لا يصلح في موضعها حتى او الا كما وجب اضمارها
بعد لام الجحود **فان قلت** حتى تكون بمعنى الى وبمعنى كي فايهما
اراد **قلت** قال الشارح يريد حتى التي بمعنى الى لا بمعنى كي فان كان
ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى الا تنتهي ويحتمل
ان يريد الغنيمي معا وذلك ان بعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها بالى واما
سيبويه فقدرها بالى فكانه اشار الى الاولين بذكر حتى ويصلح المقدرات الثلاث
قولهم لالزمنك او تقضيني حقي فانه يصلح للتعليل والغاية وللاستثناء من الازمان
وتتعين الاول في نحو لارضين الله او يغفر لي وتتعين الثاني في نحو لانتظرنه او يجيء
وتتعين الثالث في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من قال ان
تقديرها بكي او الى غير مطرد ويؤيد الاحتمال الثاني انه لو اراد حتى التي
بمعنى الى حذف لصرح بالى والوزن على ذلك **تنبيهات**
الاول احترز بقوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا من التي لا يصلح في موضعها احد
الحرفين فان المضارع اذا كان بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله ولولا رجال من
رزام اعزة وآل سبيع او يسوءك علقما الثاني ما ذكر من تقديرها بحتى او الا هو ما
اوثر تقديره لكفايته المعنى دون الاعراب والمقدر الاعرابي المرتب على اللفظ
ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف
بها على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم الثالث ذهب
البصريون الى ان ان الناصبة للفعل في تاويل مصدر معطوف بها وعلى مصدر متوهم
وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان
مضمرة بعدها الرابع قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا اجود من قول الشارح
بعد او بمعنى الى ان الا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي
او العاطفة التي لاحد الشيئين ثم انتقل الى حتى فقال وبعد حتى هكذا اضمار ان
حتم كجد حتى تسر ذا حزن حتى في الكلام على ثلاثة اضرب عاطفة وابتدائية

وجارة

وجارة فالعاطفة تعطف بعضا على كل وتقدمت في حروف العطف والابتدائية تدخل على
جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وليس المعنى انه يجب ان
يكون بعدها المبتدا والخبر بل المعنى على الصلاحية ومتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة
بماض نحو حتى عفوا او بمضارع مرفوع نحو شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه فالحق
عليها مرف ابتدائية والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى الى وتقدمت في حروف الجر وتدخل
على المضارع ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة لتكون مع الفعل في تاويل مصدر
مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها **تنبيهات** الاول قال في شرح التسهيل عند
ذكر حتى الجارة ومجرورها اما اسم صريح نحو حتى حين او مصدر مؤول من ان وفعل ماض نحو حتى
عفوا او مضارع نحو حتى يقول ونوزع في الماضي فان حتى قبله ابتدائية وان غير مضمرة الثاني
ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك
بعد لام الجحود الثالث اذا انتصب المضارع بعد حتى فان الغالب ان تكون للغاية كقوله
تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يصلح في موضعها الى وقد
تكون للتعليل نحو حتى تسر ذا حزن وعلامتها ان يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل
انها تكون بمعنى الا ان كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم ولا حجة في
البيت لامكان جعلها فيه بمعنى الى ثم نبه على ان الفعل لا يكون بعدها الا مستقبلا
حقيقة او حكما بقوله **وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا** مثال الحال
قولهم سالت عنه حتى لا احتاج الى سؤال ومثال المؤول بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى
يقول الرسول والمراد بالمؤول بالحال ان يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه
فيرفع لانه حال بالنسبة الى تلك الحالة وقوله وانصب المستقبلا يعني حقيقة او
بتاويل بالمستقبل حقيقة نحو لاسيرن حتى ادخل المدينة والمؤول كقراءة غير نافع
وزلزلوا حتى يقول **تنبيهات** الاول اذا كان الفعل حالا او مؤولا به فحتى
ابتدائية واذا كان مستقبلا او مؤولا به فحتى جارة وان مضمرة بعدها كما تقدم الثاني
علامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها
مسببا عما قبلها الثالث فهم مما ذكر ان الرفع يمتنع في نحو كان سيري حتى ادخلها

اذا جعلت كان ناقصة لانه لو رفع لكانت حتى ابتدائية فتبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى
تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا للكوفيين في نحو ما سرت او اسرت حتى تدخل المدينة مما
يدل على حدث غير واجب لانه لو رفع لزم ان يكون مستانفا فكونه عابرا وقوعه وما قبلها
سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها منفي فيما سرت ومشكوك في وقوعه في اسرت فيلزم
وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل
المدينة فقيل هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه وقيل انما اجازه على ان يكون اصل
الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فنفيت ان يكون عنك سير كان عنه
دخول قال ابن عصفور وهذا الذي قاله جيد وينبغي الا يعد خلافا الرابع ذهب ابو الحسن
الى ان حتى اذا كانت بمعنى الفاء فهي العاطفة وتعطف الفعل على الفعل وذلك اذا
دخلت على الماضي والمستقبل على جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى يبكي ولاضربنه حتى
يبكي وذهب الجمهور الى انها ابتدائية كما سبق لانها انما تعطف المفردات وثمرة الخلاف
ان الاخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف والجمهور لا يجيزون فيه الا النصب ثم انتقل الى
فاء الجواب فقال وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتم وجب يعني ان
نصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او طلب وهو امر او نهي
او دعاء او استفهام او عرض او تحضيض او تمن فالامر نحو اضرب زيدا فيستقيم والنهي نحو
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب والدعاء نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض نحو
قول بعض العرب الا تقع الماء فتسبح برية الماء والتحضيض نحو قولهم هلا امرت
فتطاع والتمني نحو قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما والتمني يكون بليت
كما مثل ويكون بألا نحو الا رسول لنا منا فيخبرنا وبلو كقوله لو نعان فننهدا ومنع
المصنف كون لو للتمني وقال الشيخ يرد في نحو لو نعان فهو جواب تمن انشاء بجواب
ليت وقد فهم من كلامه انه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك الا بشرطين احدهما ان تكون
الفاء مقصودا بها الجزاء لاضافتها الى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك
ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما او بمعنى
ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار المبتدا فيكون المقصود نفي الاتيان واثبات الحديث

واذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها الا منصوبا على معنى ما تاتينا
محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما او على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود
نفي الثاني لانتفاء الاول الثاني ان يكون النفي والطلب محضين واحترز بذلك من النفي
الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا ومن الطلب الذي
ليس بمحض ومراده بالطلب المحض ان يكون مدلولا عليه بفعل اصيل في ذلك فاحترز
من ان يكون بمصدر نحو سقيا او باسم فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون
لشيء من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على الخلاف في بعض ذلك تنبيهات
الاول مثل في شرح الكافية للنفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيا خالصا باربعة
امثلة ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قد فما تاكل الا طعامك وقول
الشاعر وما قام منا قائم في نديينا فينطق الا بالتي هي اعرف وتبعه الشارح في التمثيل
بها فاما الاولان فالتمثيل بهما صحيح واما الاخران فالنصب فيهما جائز فان النفي اذا
نقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب انشد فينطق الا بالتي
هي اعرف الثاني ذهب بعض الكوفيين الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او وذهب
بعضهم الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء
عاطفة فلا عمل لها الا انها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم والتقدير
في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث وكذا يقدر في جميع المواضع الثالث
شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام الا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا مذهب
ابي علي ولم يشترط المغاربة ذلك وحكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه
بالنصب والفعل في ذلك محقق الوجود واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة
سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع ثم انتقل الى الواو
فقال والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع يعني ان الواو تضمر
ان بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطيهما كما اضمرت بعد الفاء بشرط ان تفيد
المعية كقوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع اي لا تجمع بين الامرين وهي فيه
عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء واحترز من ان يقصد

المشترك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بالجزم وان يقصد الاستيناف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب
بعد الواو معلومة من امثلة الفاء فلا نطول بذكرها قال الشيخ ابو حيان ولا احفظ النصب
جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي ان يقدم على ذلك
الا بسماع انتهى **تنبيهان الاول** الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد
تقدم الثاني قد علم ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقولهم تقع
الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو وهو على معنى
الجواب وليس بصحيح **وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد**
انجرت الفاء بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء نحو قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل وذلك انما يكون بعد الطلب والامثلة ظاهرة واما
النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقتضي عدم تحقق الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق
الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم في الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي جزما احترازا من
ان لا يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لي مالا انفق منه
او الحال او الاستيناف ويحتملها قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف
دركا ولا تخشى **تنبيه** اذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه
اقوال الاول ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختار
المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه والثاني ان الامر والنهي وباقيهما نابت عن
الشرط اي حذفت جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي
والسيرافي وابن عصفور والثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر
المتاخرين والرابع ان الجزم بلام مقدرة فاذا قال الا تنزل عندنا تصب خيرا فمعناه
لتصب وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز والمختار القول الثالث لا ما اختاره المصنف وهو الاول
لاربعة اوجه احدها ان ما ذهب اليه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد في موضع
والثاني ان الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة
بغير تغيير فهو اسهل الثالث ان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب
معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام الرابع ان الشرط لابد له من فعل ولا يجوز ان
يكون

يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع فعل الشرط لما في ذلك من التعسف
ولا مقدرا بعده لقبح الاظهار بدون حرف الشرط بخلاف الاظهار معه **وشرط جزم**
بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف وقع يعني ان شرط جزم الجواب بعد
النهي ان يصح اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح المعنى بتقدير ان قبل
لا الناهية نحو لا تدن من الاسد تسلم فهذا يصح جزمه لان المعنى ان لا تدن من
الاسد تسلم بخلاف لا تدن من الاسد ياكلك فان هذا لا يصح جزمه لعدم صحة
المعنى بتقدير ان لا تدن هذا مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم جواب النهي
مطلقا ولا يشترط تقدير ان قبل لا بل يقدر ان تدن من الاسد ياكلك وفي كثير
في شرح الكافية ان غير الكسائي لا يجيز ذلك **قلت** وقد نسب ذلك
الى الكوفيين واستدل الكسائي بالقياس على النصب لان المنصوب بعد الفاء جاء فيه
ذلك كقوله لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بالاية وبالسماع كقوله صلى الله عليه وسلم فلا
يقرب مسجدنا يوذنا بريح الثوم وقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا
يضرب بعضكم رقاب بعض وقول ابي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تشرف يصبك سهم **واجيب** بان القياس على المنصوب لا يصح لان النصب
بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه واما السماع فحملوه على ابدال الفعل من
الفعل مع ان في الرواية المشهورة يوذينا ويضرب بالرفع ويحتمل ان يكون يضرب
بعضكم من الادغام نحو يجعل لكم **تنبيه** شرط الجزم بعد الامر ان يحل محله
ان شرطية بغير النهي تقدير ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن
اليك لكونه غير مناسب وكلامه في التسهيل يوهم اجراء الخلاف للكسائي فيه
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا اذا دل على الامر
بغير افعل ماض او مضارع او باسم فعل او باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا
كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تومنون بالله
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان
كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر مكانك تحمدي او تستريحي

وقولهم: حسبك ينم الناس فإن المعنى ليتق الله وليجمل ودوا امنوا
وجاهدوا واثبت واكفف واجاز الكسائي النصب نحو صه فاحدثك وحسبك
فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء
عاطفة على مصدر متوهم وصه وحسبك ونحوهما لا تدل على المصدر لانها غير
مشتقة خلافا للكسائي فلا تنصب جوابه تنبيهات الاول ذكر في شرح
الكافية ان الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم امر نحو صه
او المجاب بها خبرا بمعنى الامر نحو حسبك قلت ووافقه ابن عصفور
في نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني
فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك الثاني اجاز الكسائي نصب جواب
الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة الثالث حسبك
في قولك حسبك ينم الناس مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو
لا ينفي والجملة متضمنة معنى اكفف وزعمت جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ
بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه وقال بعضهم لو قيل انه اسم فعل بمعنى
الكافي للخطاب وضم لانه قد كان معربا فجعل في البناء على قبل وبعد لم
يبعد والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب قال في شرح
الكافية الحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا وبقوله اقول لثبوت
ذلك سماعا ومنه قراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع ومنه قول الراجز انشده الفراء على حروف المعجم او
علّها .. [illegible] الامة من لماتها .. فتستريح النفس من زفراتها .. انتهى
ومنه قوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى ومذهب البصريين ان
الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا الكلمات بعد وقول ابن موسى وفي
اشربها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا يخفى تعجيلا فان قلت فهل يجوز
جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قلت نعم وفي الارتشاف
وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة ترجيح مذهب الكوفيين وان تعلى اسم خالص

في

في عطف ناصبه ان ثابتا او منحذف فتلخص ان ان تضمر جوازا في موضعين احدهما
بعد لام كي اذا لم يقترن معها لا وقد سبق بيانه والاخر بعد العاطف على الاسم الخالص
وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو والفاء واو وثم فالواو كقوله:
ولبس عباءة وتقر عيني .. احب الي من لبس الشفوف .. والفاء كقوله: لولا توقع
معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب .. واو كقوله: الا تغيرنا فيح او يرسل رسولا وثم
كقوله: اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر .. ونص بعضهم
على ان ذلك لا يجوز في غير هذه الاحرف تنبيهات الاول انما قال على
اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول
لولا زيد ويحسن الي لهلكت الثاني المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل واحترز به من
نحو الطاير فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطاير بمعنى الذي
يطير ويعرف ايضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم فانه يجب اضمار ان كما تقدم
الثالث قد زيد في قوله في عطف فان المعطوف على التحقيق انما هو المصدر الرابع
اشار بقوله ثابتا او منحذف الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العاطف المذكور
الخامس الحق في العاطف ولم يسمع في غير الاحرف الاربعة كما تقدم وشذ حذف ان
ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى يعني ان حذف ان مع النصب في غير
المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقول بعض العرب خذ
اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وقرئ قل افغير الله تامروني اعبد ومنه قول
الشاعر: ولم ار مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله ..
فاقبل منه
تنبيهات الاول فهم من قوله ما عدل روى انه مقصور على السماع فلا
يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس عليه
خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته
الثاني فهم من قوله وشذ حذف ان ونصب ان حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ وهو
ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم
البرق خوفا وطمعا وقال فيريكم صلة لان حذفت وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو

القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله انتهى وهذا مذهب ابي الحسن اجاز
حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تامروني اعبد وذهب
قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف الا ما سمع
واليه ذهب متاخروا المغاربة قيل وهو الصحيح الثالث ما ذكر من ان حذف ان والنصب
في غير ما مر شاذ ليس على الكلية بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو بعد الشرط
والجزاء وسياتي **عوامل الجزم** وهي ضربان احدهما يطلب فعلا واحدا و
الآخر يطلب فعلين فالاول اربعة احرف ذكرها في قوله **بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل**
هكذا بلم ولما اما لا فتكون للنهي نحو لا تحزن ان الله معنا وتكون للدعاء نحو لا تواخذنا
واما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك ولذلك قال طالبا فشمل
الامر والنهي والدعاء واحترز به من لا غير الطلبية وهي النافية والزائدة ومن لام غير
الطلبية كاللام التي ينصب المضارع بعدها فاما لا فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب
كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم
بين فعل الفاعل والمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وفصل بعضهم فقال
اذا بني الفعل للمفعول جاز دخول لا عليه سواء كان للمتكلم او للمخاطب او للغائب واذا بني
للفاعل فالاكثر ان يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو لا اعرفن ربربا حورا مدامعه .:.
والغائب نحو لا يخرج زيد واما اللام فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو لاعن بحاجتك
ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالامر وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغائب نحو لينفق
ذو سعة والى المتكلم مشاركا نحو ولنحمل خطاياكم او مفردا وفي الحديث قوموا فلاصل
لكم وذكر الشارح ان دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير وذكر في الكافية ان
دخولها على مضارع المتكلم قليل لكنه اكثر من دخول لا واما مضارع المخاطب المبني
للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة افعل قالوا وهي لغة رديئة وقال الزجاج انها
لغة جيدة ومن دخولها عليه قراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله في
الحديث فلتاخذوا مصافكم **تنبيهات** الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية
لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت وزعم السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام

الامر

الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان .:.
الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها بمعموله الا في الضرورة كقوله .:. فقالوا لا تخشع لظالم
عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اراد ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا
رديء لانه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور وليس كذلك الفصل بين ادوات الشرط
يليها الماضي والمضارع فاشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب فجعلت عليه
في جواز الفصل انتهى وقال في التسهيل وقد يليها معمول مجزومها ولم ينبه على
اختصاصه بالضرورة وحكوا اجازة بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب زيدا الثالث
في كلام ابن عصفور والابذي ما يدل على جواز حذف مجزومها اذا دل عليه دليل فالا
كقولك اضرب زيدا ان اساء والا فلا تضربه قال في الارتشاف ويحتاج
الى سماع .:. الرابع حركة لام الطلب الكسر قال في التسهيل وفتحها لغة **قلت**
والفتح حكاه الفراء عن بني سليم فحكي عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه تفتح لفتحة
الياء بعدها فظاهر هذا انها لا تفتح اذا انضم ما بعدها نحو ليكرم او انكسر نحو لتيئس
وعنه ايضا ما نص عليه في سورة النساء وهو قوله وبنو سليم يفتحونها اذا استونفت
يريد انهم لا يفتحونها الا اذا لم يكن قبلها واو وفاء او ثم .:. الخامس يجوز تسكين لام
الطلب بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس
بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك ومذهب الاكثرين ان
تسكينها حمل على عين فعل ورده المصنف بان ذلك اجراء منفصل مجرى متصل
ومثله لا يكاد يوجد مع قلته الا في الاضطرار وهو عنده رجوع الى الاصل لان الاصل في
اللام الاصالة في السكون من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون مقد
مقدما على الحركة والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل
بباء الجر السادس مذهب الجمهور ان لام الامر لا تحذف الا في الشعر ومنع المبرد
حذفها في الشعر ايضا وان كان النحويون انشدوا قوله محمد تفد نفسك كل
نفس .:. فانه لا يعرف قائله ويحتمل ان يكون خبرا وحذفت الياء استغناء
بالكسرة واجاز الكسائي حذفها بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي

الذين آمنوا يقيموا الصلاة وذكر في شرح الكافية ان حذف لام الامر وابقاء
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول كالآية وقليل
جائز في الاختيار وقليل مخصوص بالاضطرار فالكثير الحذف بعد امر
بقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة اي ليقيموا فحذف
اللام لانها بعد قول وليس بصحيح قول من قال ان اصله قل لهم فان تقل لهم يقيموا
الصلاة فان تقديره ذلك يلزم منه الا يتخلف احد من المقول لهم بالطاعة والواقع
بخلافه فوجب ابطال ما افضى اليه وان كان قول الاكثر والقليل الجائز الاختيار
الحذف بعد غير امر كقول الراجز: قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها
وجارها: اراد لتيذن فحذف اللام وابقى عملها وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول
ايذن وليس لقائل ان يقول ان هذا من تسكين المتحرك على ان يكون الفعل
مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا
عن الفاء فكان يقول تيذن اني حموها وجارها فاذ لم يستغن عن الفاء فالسلام
والجزم مرادان والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول بصيغة
الامر ولا بغيرها كقول الشاعر: فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير
منك نصيب: اراد ليكن فحذف اللام مضطرا وابقى عملها وقال في التسهيل وتلزم
في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وبعض النسخ مطلقا خلافا لمن اجاز حذفها
في نحو قل له ليفعل وهو خلاف ما في الكافية وشرحها واما لم ولما اختها
فينفيان في المضارع ويصرفان معناه الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتاخرين لا
لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا قد نسب الى
سيبويه ويفترقان في امور الاول ان النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون
منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون
متصلا نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال: الثاني
ان الفعل بعد لما يجوز حذفه ولا يجوز حذفه بعد لم الا في الضرورة كقوله: احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم: الثالث ان لم تصاحب

ادوات

ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم بخلاف لما: الرابع ان لم يفصل بينها وبين مجزومها
اضطرارا كقوله: كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل: قال في شرح التسهيل وقد
يلي لم معمول مجزومها اضطرارا ولم يذكر ذلك في لما وقال في شرح الكافية وانجزم
لم باشياء منها ان يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقول الشاعر: فذاك
ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء: قال والتقدير ولم تكن اذا نحن
امترينا يدركك المراء فهذا تصريح بانجزام لم بذلك وفي الارتشاف ولا يفصل
بينها وبين معمولها الا في الشعر: قلت ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح
التسهيل ان لم ولما الجازمة لا يلي الاسم واحدة منهما الا في الضرورة وحكمه حينئذ
ان يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره المذكور كقوله: ظننت فقيرا ذا غنى
ثم نلته فلم ذا رجاء الفه غير واهب: الخامس ان لم قد تهمل فلا يجزم بها قال
في التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما ينفى
بها الماضي كثيرا بخلاف لا وانشد الاخفش على اهمالها: لولا فوارس من نعم
واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار: ولم يذكر ذلك في لما فان قلت
فهل اهمال لم لغة او ضرورة قلت نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال
في الكافية وشذ رفع بعد لم وفي التسهيل وقد لا يجزم بها حملا على لا ولم ينصه
بالضرورة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم: تنبيهات
الاول قال في شرح التسهيل ومنها لم ولما اختها يعني من الجوازم وقيد لما بقوله
اختها احترازا من لما التي بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجوب لوجوب وكذا
فعل الشارح وقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية وهو على مذهب الفارسي
فان قلت فهلا قيد في النظم قلت لا يحتاج اليه لان التي هي بمعنى الا
لا يليها الا ماضي اللفظ مستقبل المعنى والتي هي حرف وجوب لوجوب يليها ماضي
اللفظ والمعنى وقد ذكر ذلك في اول شرح التسهيل فلا يحتاج الى التقييد لانها
لا يليها مضارع: الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم قال في شرح
الكافية وزعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف الم نشرح
لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز: في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر

ام يوم قدر وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها
ما قبلها ثم حذفت ونويت انتهى الثالث اختلف في مهما فقيل مركبة من مه وما وهو
مذهب الجمهور وقيل بسيطة ثم انتقل الى ما يليه من الجوازم فعلين فقال واجزم بان
ومن وما ومهما اي متى ايان اين اذ ما وحيثما انى وحرف اذ ما كان وباقي الادوات
اسما هذه ادوات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى
سببا والثانية مسببا وهذه الكلم حرف واسم فالحرف ان وهي ام الباب واذ ما عند
سيبويه وذهب المبرد في احد قوليه وابن السراج والفارسي الى انها ظرف زمان
زيد عليها ما وقال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب اليه سيبويه فعلى مذهب
سيبويه تكون اذ ما كان في انها وضعت للتعليق المذكور من غير اشعار بامر اخر
وعلى مذهب الفارسي فانها ظرفية تكون مشعرة بالزمان ويجزم بها في الاختيار
خلافا لمن خص ذلك بالشعر والاسم ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما
فمن لتعميم اولي العلم فتصدق على الانسان والملك والشيطان وما لتعميم ما
لا يعلم وهي موصولة وكلتاهما مبهمة في ازمان الربط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن
الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون
استفهاما ولا تجر باضافة ولا حرف جر بخلاف من وما وقد وهم ابن عصفور فقال انه يجوز
ان يدخل عليها حرف الجر وذكر في الكافية والتسهيل ان ما ومهما قد يردان ظرفي
زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد
عن الظرفية مع ان استعمالهما ظرفين ثابت في اشعار الفصحاء من العرب وانشد
ابياتا فقال ابنه بدر الدين لا ارى في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر
وقال الزمخشري هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم
العربية فيضعها في غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما جئتني
اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب
فيفسر مهما تاتنا به من اية بمعنى الوقت فيلحد في ايات الله وهو لا يشعر وهذا
وامثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه انتهى واختلف فيها
فقيل انها بسيطة وزنها فعلى والفها اما للتانيث واما للالحاق وزوال التنوين للبناء

وهي

وهي على هذا من باب سلس وقال بن ابلز وقيل انها فعل تام ميلا لذلك لم اربه
باسا وقال الخليل مركبة من ما ما الاولى للجزاء والثانية التي تزاد بعد الجزاء فابدلوا من
الالف الاولى هاء كراهة التكرير وقال الاخفش والزجاج ومن وافقهما مركبة من
مه بمعنى اسكت وما الشرطية واجازه سيبويه واما اي فهي عامة في ذوي العلم
وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان كانت ظرف زمان
او الى ظرف مكان او الى غيرهما لم تكن ظرفا والظرف زماني ومكاني فالزماني متى
وايان فمتى لتعميم الازمنة وايان كمتى وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع
فيها الامور العظام وكسر همزتها لغة سليم وقرئ بها شاذا والجزم بها مسموع
خلافا لمن انكره ولم يحفظه سيبويه لقلته والمكاني اين وحيثما وهي لتعميم الامكنة
وانى ذكروها في ظروف المكان للعموم بمعنى اين وهم قال بعضهم لتعميم الاحوال
تنبيهات الاول قد فهم من كلامه ان حيث واذ لا يجزمان الا مقرونتين
بما لجعله الجزء بهما واجاز الفراء الجزم باذ وحيث دون ما واما غيرهما فقسمان
قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واين ومتى
واي وايان واجاز الكوفيون زيادة ما بعد من وانى ومنع بعض النحويين زيادتها
بعد ايان والصحيح ما تقدم الثاني ذكر في الكافية والتسهيل ان ان قد تهمل حملا على
لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وان متى قد تهمل حملا على اذا ومثل
بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف
ولا تهمل حملا على اذا خلافا للزاعم ذلك يعني متى الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف
ولو اما اذا فالمشهور انها لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل الكلام ولا في كثيره اذا زيد بعدها
ما خلافا للزاعم ذلك وقوله في التسهيل قد يجزم باذا الاستقبالية حملا على متى يقتضي
كلامه كجوازه في قليل من الكلام وقال في الكافية: وشاع جزم باذا حملا على متى
وذا في النثر لن يستعملا: واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا الجزم بها مطلقا ووافقهم قطرب واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى
انها يجزم بها في الشعر ورده المصنف في الكافية وقال في التسهيل في اخر عوامل
الجزم والاصح امتناع حمل لو على ان وقال في فصل لو واستعمالها في المضي غالبا

بلغة الك لم يجزم بها الا اضطرارا او زعم المرادي ان ذلك على لغة اشهى وظاهره موافقة ابن
الشجري ويتحصل فيها ثلاثة مذاهب وذكر بعضهم ان من الجوازم كي وقال قطرب
لم يحفظ الجزم بها عن فصيح **فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما**
يعني ان كلا من ادوات الشرط يقتضي جملتين تسمى الاولى شرطا والثانية جزاء
وجوابا ايضا ويجب كون الاولى فعلية واما الثانية فحقها ان تكون فعلية وقد
تكون اسمية وستأتي **فان قلت** لم قال فعلين ولم يقل جملتين **قلت**
للتنبيه على ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم في الجزاء
تنبيهات الاول فهم من قوله يتلو الجزاء انه لا يتقدم فان تقدم على
اداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه هو الجواب بنفسه والصحيح
الاول الثاني قد يؤخذ من قوله يقتضين ان ادوات الشرط هي الجازمة للشرط
والجزاء معا لاقتضائها لهما اما الشرط فنقل الاتفاق على ان الادوات جازمة له
وشذ المازني فعنه في قول انه مبني هو وفعل الجزاء وعنه في قول انه معرب والجزاء
مبني **واما الجزاء** ففيه اربعة اقوال الاول ان الاداة هي الجازمة له قيل وهو
مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى
ان الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب
الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين **وماضيين او مضارعين**
تلفيهما او متخالفين اي اذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور لان الشرط
له ثلاثة احوال اما ان يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها
والجزاء كذلك فالحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار
وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم فمذهب
الجمهور انه لا يجوز الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار واستدل
المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما
تقدم من ذنبه وبورود ذلك في ابيات لم يضطر قائلها الى ذلك ثم تلك الثمانية
الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح فان كونهما ماضيين وضعا او مصاحبين لم

لاحدهما

لاحدهما او كليهما او مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك **وبعد ماض**
رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن يعني ان الجزاء اذا كان مضارعا
والشرط ماضيا جاز رفعه وجزمه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة
نزد له في حرثه ومن الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسألة * يقول لا غائب
مالي ولا حرم ونص الاكثر على جوازه في الاختيار مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في
الكلام الفصيح الا مع كان وقال بعض المتأخرين ان الرفع احسن من الجزم والصواب
عكسه وقال في شرح الكافية فان كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار
واستشهد بقوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وبقول الشاعر دسست
رسولا بان القوم ان قدروا عليك تشفى صدور ذات توغير ثم قال والرفع جائز
وقال في التسهيل وقد يرفع بكثرة ان كان الشرط ماضي اللفظ **تنبيه**
اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه الى انه على تقدير التقديم وجواب
الشرط محذوف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو الجواب
وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على اضمار الفاء بل لما لم يظهر لاداة
الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واذا كان
الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه
يحاسبكم به الله وقد حكي مجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله
يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع واليه الاشارة بقوله ورفعه
بعد مضارع وهن اي ضعيف **فان قلت** فهل يطرد او يختص بالضرورة
قلت نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه لانه قال وقد جاء في
الشعر قال ابن الانباري في ان تزرني ازورك الاختيار الجزم وانما يحسن الرفع هنا
اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا ناكل بتقدير طعامك
ناكل ان تزرنا انتهى وصرح في بعض نسخ التسهيل انه ضرورة وفي بعضها بقلته
ولم يخصه بالضرورة وقال في شرح الكافية وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط
مضارع مجزوم ومنه قراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت الاية

تنبيهات الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فمذهب المبرد انه
على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو
انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين الا يكون قبله ما يطلب
ان يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة
اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير الثاني اطلق في قوله بعد
مضارع وقيده في بعض نسخ التسهيل بالا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزاء بعد المنفي
بلم كرفعه بعد الماضي الثالث قد يفهم من قوله ورفعك الجزا حسن موافقة المبرد
في انه على تقدير الفاء لتسميته اياه جزاء ويحتمل ان يكون سماه جزاء باعتبار
حال الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع ثم قال واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا
لان او غيرها لم ينجعل اصل جواب الشرط ان يكون صالحا لجعله شرطا فان جاء
على الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها
او مضارعا مجردا او منفيا بلا ولم قال الشارح ويجوز فان كان مضارعا رفع وذلك
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله تعالى فمن يومن بربه فلا
يخاف بخسا ولا رهقا انتهى وهو معترض من ثلاثة اوجه الاول ان قوله ويجوز
اقترانه بها يقتضي ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق ان الفعل
حينئذ خبر مبتدا محذوف والجملة جواب اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن
والجواب جملة
بها فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة
الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير
السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة
على مبتدا مقدر كما تدخل على المبتدا المصرح قال الشيخ ابو حيان لو قيل ربط
الجملة الشرطية بالمضارع كثيرا فان احدهما يجزمه بحذفه والاخر بالفاء لكان قولا الثاني
ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف
المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى
مستقبلا ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه

بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد
معه مقدرة نحو وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا وقصد به وعد او
وعيد كقوله تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار وقد نص المصنف
على هذا التفصيل في شرح الكافية الثالث انه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله
تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال للواجب واذا كان لا يصلح ان يجعل شرطا
وجب اقترانه بالفاء ليحصل ارتباطها بالاداة وذلك اذا كان جملة اسمية او
فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا بالسين او سوف او قد او منفيا بما او لن
او يكون قسما او مقرونا برب فهذه الاجوبة تلزمها الفاء لانه لا يصلح جعلها
شرطا وخطب التمثيل سهل وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان وقال الشارح
لا يجوز تركها الا في ضرورة او ندور ومثل الندور بما اخرجه البخاري من قوله صلى الله
عليه وسلم لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن المبرد اجازة
حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله بني ثعل لا تنكعوا العنز
شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم فكانه قال وهو ظالم بحذف الفاء والمبتدا
جميعا فان قلت ما هذه الفاء التي هي في جواب الشرط قلت
هي فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط كالتشريك
وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد ثم قال
وتخلف الفاء اذا المفاجاة كان تجد اذا لنا مكافاة يعني ان اذا الفجائية تقوم
مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك الا في الجملة الاسمية وقد فهم من قوله
وتخلف الفاء فائدتان الاولى ان الربط باذا نفسها خلافا لمن ذهب الى ان
الربط بالفاء مقدرة قبلها والثانية انها لا تجمع بين الفاء واذا في الربط لانها
نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين فان قلت اطلق في قوله وتخلف
الفاء وانما يكون ذلك في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط الاول ان لا تكون
طلبية نحو ان عصى زيد فويل له والثاني ان لا تدخل عليها اداة نفي نحو ان قام

زيد فما عمرو قايم الثالث ان لا تدخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم وكل ذلك لا بد
فيه من الفاء ونحوه ذكره في الارتشاف **قلت** مثاله يرشد الى ان ذلك في الجملة
الاسمية وفي ايضا بقد تغني اذا الفجائية لا يليها غالبا الا الجملة الاسمية فلم يحتج
الى التنبيه عليه لوضوحه واما الشروط فمثاله في جوازها الا انه ليس في كلامه ما يدل
على اشتراطها وفي ذكر الاول في التسهيل **فان قلت** ظاهر كلامه ان اذا قد
يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد يربط بعد
ان اذا الفجائية عن الفاء فخصه بان **قلت** نصوص النحويين على الاطلاق قال
الشيخ ابو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية كقوله تعالى فاذا اصاب
به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ثم قال والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا
او الواو فبتثليث قمن اذا اخذت ادوات الشرط جوابها وذكر بعده مضارع مقرون
بالفاء او الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف ونصبه على اضمار
ان وقرئ بالثلاثة قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء والنصب مروي عن ابن
عباس وانما جاز بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد
الاستفهام **تنبيه** قوله من بعد الجزاء يشمل المجزوم وغيره فقول الشارح اذا
كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان الجزم شرط في جواز الاوجه الثلاثة وقد قرئ
بالثلاث قوله تعالى وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر ثم قال وجزم او
نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا اذا وقع المضارع المقرون بالفاء او الواو
بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وامتنع الرفع
اذ لا يصح الاستئناف قبل الجزاء **تنبيه** الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا
النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس
قد ياتي ان المعنى فهم مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ائن
ذكرتم تقديره ائن ذكرتم تطيرتم وهو كثير ومثال عكسه **قول الشاعر** فطلقها
فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها **تنبيه** فهم من

النظم

النظم جوابا للاولى ان ما لا يعلم من شرط او جواب لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه
وذلك واضح الثانية ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب لقوله والعكس قد ياتي فان
قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية الثالثة انه لا يشترط في حذف
الشرط ان يكون مع ان وفي الارتشاف لا يحذف الا بعد ان وحدها وقال الشارح حذفه
بدونها قليل ومعها كثير وانشد على حذفه مع غيرها قوله متى تؤخذوا قسرا بظنة
عامر ولا ينج الا في الصفاد يزيد يريد متى تثقفوا تؤخذوا الرابعة انه لا يشترط في حذف
فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والابذي فانهما قالا لا يجوز
حذف فعل الشرط في الكلام الا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف قال في الارتشاف
وقولهما ليس بشيء انتهى وقد يحذف وهو مثبت في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك **قلت** وفي بعض نسخ التسهيل وحذف الشرط المنفي بلا تالية
ان ظاهره اشتراط الامرين **تنبيهان** الاول قال في التسهيل وقد
يحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وان وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على
قلة الثاني لا يجوز حذفهما ولا غيرها من ادوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك في من قال
ويرتجع الجمل بعد حذفها قال ومنه وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات
يجم فيغرق وهو ضعيف ثم قال واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما
اخرت فهو ملتزم القسم كالشرط في احتياجه الى جواب الا ان جوابه مؤكد باللام
او ان او منفي فاذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتاخر منهما استغناء
بجواب المتقدم ومثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمك ومثال تقدم القسم
والله ان قام زيد لاكرمنك هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم جعل الجواب
للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تاخر وقد نبه على ذلك بقوله وان تواليا
وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر مثال ذلك زيد والله ان يقم يكرمك وزيد
ان يقم والله يكرمك فجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط وانما
جعل الجواب للشرط مطلقا مع تقدم ذي خبر لان سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها

بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدإ او اسم
كان ونحوه. تنبيه: قوله رجح يقتضي ان ذلك ليس على سبيل الحتم فعلى هذا
يجوز ان يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره ونص
في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل الحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على
تحتم ثم قال ورُبما رجح بعد قسم ۞ شرط بلا ذي خبر مقدم. هذا مذهب الفراء اجاز جعل
الجواب للشرط المتاخر وان لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الاعشى
لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل ۞ وبابيات اخر ومنع
ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة وجعل الزمخشري قوله تعالى ما
انا بباسط يدي اليك لاقتلك جوابا للشرط في قوله لئن بسطت قال في شرح الكافية
فثبتت المزية للشرط من ثلاثة اوجه احدها لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم
ذي خبر الثاني لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر الثالث جواز
الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر. تنبيهات: الاول اطلق
في قوله واحذف لدى اجتماع شرط وقسم وقيد في التسهيل بغير الامتناعي احترازا
من لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم او تأخرا كقوله
فاقسم لو ابدى الندي سواده لما مسحت تلك المسالات عامر ۞ وكقوله
والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا ۞ وقد نص على ذلك في شرح الكافية
ايضا وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم
كونه ماضيا لانه مغن عن الجواب للو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم
من التسهيل وتصدر جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا يقتضي ان لو ولولا
وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب
القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه على لو ولولا ان الباب
موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يشملهما كلامه والمغاربة لا يسمون لو ولولا شرطا
ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب
له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية ۞ وبجواب القسم اغن ان

وصل بالفا وبعد الشرط منها اذ فصل ۞ وقوله في التسهيل ايضا فيغني جوابه
يوهم ان جواب الشرط محذوف وليس كذلك الثالث اجاز ابن السراج ان تنوى الفاء
فيعطى القسم المتاخر مع نيتها ما اعطي مع اللفظ بها فاجاز ان تقع يعلم الله
لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي ان لا يجوز ذلك الا ان حذف فاء جواب
الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة الرابع اذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط
في الغالب الا ماضيا او مضارعا مقرونا بلم وقال في التسهيل وان حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا
غير منفي بلم الا قليلا انتهى ۞ وقد ورد في الشعر مضارعا مجردا من لم ومنه قوله
يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد ۞ وقوله لئن تك
قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع ۞ واجاز الكوفيون الا الفراء
الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين وقد ذكره مختصرا اذا توالى الشرطان دون عطف
فالجواب للاول منهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ۞ ان
تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم ۞ وان توالياً بعطف فالجواب
لهما كما قال المصنف ومثل بقوله تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسئلكم
اموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف الواو فالجواب
لهما نحو ان تاتيني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان
جاءت هند فاكرمه او فاكرمها او بالفاء فذهبوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه
جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على ما اذا لم يعد معه اداة الشرط كما
مثل. فصل لو: لو على ثلاثة اضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية قسمان
المذكورة في هذا الفصل وهي قسمان امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى
ان وهي للتعليق في المستقبل وسياتي الكلام على القسمين واما المصدرية فلم يذكرها
الجمهور وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف
وعلامتها ان يصلح في موضعها ان كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة ومن انكر
كونها مصدرية تاول الاية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو اي يود احدهم طول العمر
لو يعمر الف سنة لسر بذلك واما التي للتمني فذكرها كثير من النحويين وجعل الزمخشري

لو في قوله تعالى لو يعمر للتمني وهي حكاية لودّ انتهى ولا اشكال أن لو ترد في مقام التمني
ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان
لنا كرة فنكون من المؤمنين ولكن هل هي قسم برأسه او راجعة للقسمين السابقين
في ذلك خلاف نص ابن الضائع وابن هشام الخضراوي على انها قسم برأسه فلا تحتاج
بجواب الامتناعية وذكر غيرهما انها الامتناعية اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح
وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء كقوله في فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر
بالذنائب اي زير في بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور ، وذهب
المصنف الى انها المصدرية اغنت عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمنٍ قال
في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء
وقال في شرحه اشرت الى نحو قول الشاعر سرينا اليهم في جموع كانها جبال شروري لو
نعان فننهدا قال فلك في ننهد نصب فننهد ان تقول نصب لانه جواب تمنٍ انشائي
كجواب ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو
المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان
لو والفعل في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من
المؤمنين مصدرية واعترض بمنع الجمع بينها وبين ان المصدرية بوجهين احدهما التقدير
لو ثبت ان لنا كرة والاخر ان يكون من باب التوكيد وقد بسطنا الكلام على هذه
المسألة في غير هذا الكتاب والغرض هنا شرح النظم قوله لو حرف شرط في مضى ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل هذا هو القسم الاول من قسمي الشرطية وهو الامتناعية يعني
ان لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول
شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان
الجواب كذلك ولم يكن التعليق في الماضي بل للايجاب فيخرج من معناها واما جوابها
فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط كقوله نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولكن الاكثر ان يكون ممتنعا فلذلك كان قولهم

لو حرف

لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد لانها تقتضي كون الجواب ممتنعا في
كل موضع وليس كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما
لجوابها ولا تتعرض لامتناع الجواب في نفس الامر ولا لثبوته قال في شرح الكافية
والعبارة الجيدة في لو ان يقال لو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه
فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما
ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض
لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وقال في شرح التسهيل لو
حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض النسخ لو حرف شرط
يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره وعباراته الثلاث بمعنى واحد قال ابن المصنف
ولا اشكال ان ما قاله يعني ما قاله ابوه في تفسير لو احسن وادل على معنى لو غير ان ما
قالوه عنه تفسير صحيح واف لشرح معنى لو وهذا الذي قصده سيبويه من قوله
لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت
غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته
وهو نحو مما قاله غيره قلت ويرجع الى بيان صحته بتفصيل قولهم حرف يدل على امتناع
الثاني لامتناع الاول يستقيم على وجهين الاول ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع
لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في
حكم العقل والثاني ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا
لثبوت غيره لانها اذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت
على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال
ان يكون ثابتا لثبوت امر آخر انتهى مختصرا وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح
الالفية ثم اشار الى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله ويقل ايلاؤها مستقبلا
لكن قبل اي ويقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها ان يليها لكن قبل
لورود السماع به كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم الاية وقد ذكر ابن عصفور
وغيره من النحويين ان لو قد ترد بمعنى ان ونقضه في ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور

وقال هذا اختصار وقال الشارح وعندي ان لو لا تكون لغير الشرك في الماضي وما تمسكوا به
من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الآية وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية
سلمت ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر
صائح لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه بقوله وهي في الاختصاص بالفعل كان :
لكن لو ان بها قد تقترن على ان لو لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل
ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقال ابن عصفور
لا يليها فعل مضمر الا في ضرورة كقوله اخلاي لو غير الحمام اصابكم او نادر كلام
كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والظاهر ان ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل
يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فحذف الفعل
فانفصل الضمير ثم نبه على ما انفردت به لو من مباشرة ان فقال : لكن لو ان بها قد تقترن
وهو كثير كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضع ان بعد لو فمذهب سيبويه
انها في موضع رفع بالابتداء وشبهه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن وذهب
الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة الى انها فاعلة بثبت مقدرا وهو اقيس لما فيه ابقاء
للاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم الزمخشري ان بين لو وان ثبت مقدرا قد يوهم
انه انفرد بذلك فان قلت واذا جعلت مبتدا فما الخبر قلت قال ابن
هشام الخضراوي مذهب سيبويه والبصريين ان الخبر محذوف وقال غيره مذهب
سيبويه انها لا تحتاج الى خبر لانضمام المخبر عنه والخبر بعد ان فان قلت
هل يفهم من قوله لكن لو ان بها قد تقترن موافقة سيبويه قلت ظاهره
موافقته في جعلها مبتدا اذ لو كان الفعل مقدرا لكان الاختصاص باقيا ولم يكن حاجة
الى الاستدراك ويحتمل ان يكون استدرك التنبيه على انها تنفرد بمباشرة ان لا غير
فيحتمل المذهبين فان قلت ظاهر كلامه ان لو لا يليها غير ما ذكر وقد ذكر
في غير هذا الموضع انها قد يليها مبتدا وخبر في قول الشاعر : لو بغير الماء
حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري قلت انما ساغ ذلك للضرورة
ولعله لم يذكره هنا وقد تاول ابن خروف البيت على اضمار كان الشانية وتاوله
الفارسي

الفارسي على ان حلقي فاعل بفعل مقدر يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف
وفيه تكلف تنبيه قال في شرح الكافية وقد حمل الزمخشري مراعاة اضمار
ثبت بين لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنع ان يكون اسما ولو كان بمعنى
فعل نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه شائع ذائع في كلام العرب كقوله تعالى ولو انما
في الارض من شجرة اقلام وقول الراجز : لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب
الرماح . قلت وقد نقل عن السيرافي ذلك ايضا وقول الشيخ ينبغي ان يحمل عليه
كلام الزمخشري انه يمنع ان يكون خبرها اسما مشتقا وتلزم الفعل حينئذ لامكان
صوغه وقضاء لحق طلبها للفعل واما اذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ
الفعل منه كما حمل الشيخ ابو عمر الاثر قوله في المفصل لو قلت لو ان زيدا حاضر لاكرمته
لم يجز ولم يتعرض لغير المشتق منه واذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ولو
انما في الارض من شجرة اقلام . ولا نحو : ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو
عبيدا او انمارا . وانما يرد عليه لو ان حيا مدرك الفلاح وله ان يجيب بانه نادر ثم
قال وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يفي كفى يعني ان المضارع اذا وقع
بعد لو صرف معناه الى المضي فمعنى لو يفي كفى لو وفى كفى ومثله : لو يسمعون كما
سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا . تنبيه لو الشارطية للمضي
هي الامتناعية واما التي بمعنى ان فتصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها
مضارع فهو مستقبل المعنى كقوله : لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون
عديما . تنبيه ثان لا يكون جواب لو الا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا
مجزوما بلم والاكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد تحذف كقوله تعالى لو نشاء
جعلناه اجاجا وقد تصحب المنفي بما كقول الشاعر : كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا
لما سبقتني بالبكاء الحمائم . فان ورد ما ظاهره خلاف ذلك فيجعل الجواب محذوفا

في اما ولولا ولوما

اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا اما حرف بسيط وفيه معنى
الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها لانه قام مقام اداة الشرط وفعل الشرط ولا بد

بعده من جملة هي جواب له والاصل في قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فحذف فعل الشرط واداته واقيمت اما مقامهما فكان الاصل ان يقول اما
فزيد منطلق فيتصل الفاء في صدر الجواب وانما اخرت لضرب من اصلاح اللفظ والى
هذا اشار بقوله وفا لتلو تلوها وجوبا الفا. تنبيهات الاول يوخذ من
قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد لو قلت اما زيد طعامه
فلا تاكل لم يجز كما نص عليه غيره الثاني لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة الا ان كانت
دعائية بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا الثالث
قول الشارح فيفصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب فان كان الجواب شرطا فصل بجملة
الشرط وان كان غير الشرط فصل بمبتدا او خبر او معمول فعل او شبهه او معمول بفسر
يقتضي ظاهره انه لا يفصل بغير ذلك وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والمجرور
والحال والمفعول له معمولات لاما او لفعل شرط محذوف الرابع ما ذكره من قوله اما
كمهما يك من شيء لا يعني به ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها الا ان اما حرف فكيف يصح
ان يكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما
لتضمنها معنى الشرط الخامس حقق بعضهم كما ذكر هو مذهب الجمهور وقال بعض
النحويين اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق
فحذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما منابها في ذلك السادس قال في التسهيل
اما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى وقال
بعضهم هي حرف اخبار مضمن معنى الشرط ص قوله وجوبا يعني من غير ما سيذكره في قوله
وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا حذف هذه الفاء قليل
وكثير فالكثير ان تحذف مع قول استغنى عنه بحكيه كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم ص القليل ان تحذف لا مع قول
نحو ما خرجه البخاري من نحو قوله عليه الصلاة والسلام اما بعد فما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله وقد فهم من قوله في نثر انها تحذف للضرورة كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ص الحاصل ان هذه الفا

على

على ثلاثة اضرب عشيرونا ذو خروج تنبيه لم ينبه في الكافية والتسهيل على
نحو ما هنا في الشرح من قول فهو من زيادة الالفية ثم قال لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا
بوجود عقدا ولولا ولوما حالان احدهما ان يختصان فيه بالاسماء وذلك اذا دلا على
امتناع الشيء لوجود غيره وفهم من قوله يلزمان الابتدا انهما
لا يليهما الفعل والثانية ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتدا وتقدم الكلام على خبره
في باب المبتدا فان قلت فيقولون لولا الفعل في قوله فقلت بلى لولا
ينازعني شغلي قلت تاوله على وجهين احدهما ان لولا مؤولة بلو ولم
وليست مركبة بل لو على حالها ولا نافية للماضي والاخر ان تكون المختصة بالابتداء
وان مصدرية محذوفة وموضعها رفع بالابتداء وثاني الحالين يختصان فيه بالافعال
وذلك اذا دلا على التحضيض واليه الاشارة بقوله وبهما التحضيض مز وهلا الا الا
واولينها الفعلا المشهور ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا
بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض وذكرها مع حروف التحضيض فتحتمل
وجهين احدهما ان يريد به انها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا
لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعرض والثاني ان يكون ذكرها مع ادوات
التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل الا ان المخصوص بها العرض وقرب
معناهن وان لم تكن مصوغة لمعناهن ويؤيده قوله في شرح الكافية والمعروف
التحضيض في الاختصاص بالفعل الا ان المخصوص بها العرض نحو الا تزورنا ثم قال وقد
يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر مثال الاول هلا زيدا ضربته فزيدا علق
بفعل مضمر بمعنى انه معمول بفعل مضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فهذا علق
بفعل ظاهر مؤخر بمعنى انه معمول للفعل الذي بعده لانه مفرغ له فان قلت
ظاهر كلامه ان حروف التحضيض لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او مؤخر
قلت قال في شرح الكافية وربما ولي حرف التحضيض مبتدا او خبر كقول الشاعر
الا ليت لي ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها قال والاجود
ان ينوي بعدها كان الشانية ويجعل نفس ليلى شفيعها خبرا قلت

وعلى هذا خرّجه ابن كاهي وخرّجه بعضهم على جعل نجس ليلى فاعلا بجعل مقدر
تقديره جعل اشجعن نجس ليلى وشجعها خبر مبتدأ محذوف اي هو شجعها
وفيه تكلف. **الاخبار بالذي وبالالف واللام**
الباء في قوله الاخبار بالذي باء السببية لا باء التعدية لان الذي يجعل في هذا
الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه وهو في الحقيقة مخبر عنه وجاءت الاخبار
وضع للاختبار كمسايل التمرين في التصريف قال الشارح وكثيرا ما يصار الى
هذه الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة
الممتحن ولما شرع في هذا الباب بدأ بكيفية الاخبار فقال ما قيل
اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه
صله عائدها خلف معطي التكملة اي اذا قيل لك اسم من جملة وقيل لك اخبر
عنه بالذي فصدّر الجملة بالموصول مبتدأ واخر ذلك الاسم واجعله خبرا
عن الموصول المتقدم وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون
صلة للموصول واجعل في موضع الاسم الذي اخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا
على الموصول فقد علم بهذا ان المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال
ابن السراج وانما قال النحويون اخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى مخبر
عنه. وما في قوله ما قيل موصولة وهي مبتدأ وقوله خبر خبرها وقوله
مبتدأ حال من الذي وقوله عائدها خلف معطي التكملة معناه عائد الصلة
هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة ثم مثل فقال
نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا اي اذا اخبرت عن
زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد فصدرت الجملة بالذي وهو مبتدأ
واخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت ما بينهما صلة للذي
وجعلت موضع زيد الذي اخرته ضميرا غائبا عائدا على الموصول واذا اخبرت عن التاء
من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضرب زيدا انا فجعلت به ما ذكر الا ان التاء ضمير
متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال فجعلت الضمير واخرته بدله قلنا انا

فان قلت

فان قلت فكان ينبغي ان يقول ما قيل اخبر عنه بالذي خبره او خلفه
كما قال في التسهيل وذلك بتقديم الموصول مبتدأ وتاخير الاسم او خلفه خبرا لمشتمل
الضمير المتصل **قلت** لا يخفى ان الضمير المتصل لا يمكن تاخيره الا بعد
انفصاله فلم يحتج هنا الى التنبيه عليه لوضوحه واستغنى بالضمير الغائب الذي يجعله
موضع التاء في ضربت ومنع بعضهم الاخبار عن الفاعل اذا كان ضمير متكلم او مخاطب والصحيح
الجواز ثم قال وبالذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت يعني ان المخبر عنه في
هذا الباب اذا كان مثنى او مجموعا او مؤنثا جيء بالموصول مطابقا لكونه خبرا
فاذا اخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة **قلت**
اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان واذا اخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم
الزيدان رسالة العمرون واذا اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان
العمرين رسالة وقد فهم من النظم جواز الاولى ان حكم باب الاخبار تقدم المبتدأ
عن الخبر لقوله قبل استقر **فان قلت** فهل ذلك على سبيل
الوجوب ام لا **قلت** الذي يدل عليه كلام النحويين ان ذلك على سبيل الوجوب
لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التاخير ونص بعضهم على جواز تقديم المخبر عنه في هذا
الباب وممن نص عليه الشارح وفي البسيط ان ذلك على جهة الاولى والاحسن وانه
يصح ان تقول ازيد الذي ضربت عمرا فتجعل زيدا خبرا عن الذي اما مقدما واما مؤخرا
وجوز المبرد الثانية ان الضمير الذي يخلف الاسم المتاخر لابد من مطابقته للموصول
لكونه عائدا ويلزم كونه غائبا وان خلف ضمير متكلم او مخاطب واجاز ابو ذر الخشني
جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم فتقول في الاخبار عن التاء في ضربت التي ضربت
انت وعن التاء في ضربت الذي ضربت انا ومذهب الجمهور منع ذلك الثالثة ان
هذا الضمير ينوب عن الاسم المتاخر في اعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه
فاستحق اعرابه **ولما بين** كيفية الاخبار شرع في ذكر شروط المخبر عنه فقال
قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هاهنا قد حتما كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط
فراع ما رعوا فهذه اربعة شروط الاول قبول التاخير فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام

كضمير الشان واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية الثاني قبول التعريف فلا
يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبي فلا
يخبر عن اسم لا يجوز الاخبار عنه باجنبي ضميرا كان او ظاهرا فالضمير كالهاء من قولك
زيد ضربته فانها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو اخبر عنها لخلفها مثلها
في العود الى ما كانت تعود عليه فيلزم اما بقاء الموصول بلا عائد واما عود الضمير
الواحد على شيئين وكلاهما محال والظاهر كاسم الاشارة في نحو ولباس التقوى ذلك
خير او غيره مما حصل به الربط فانه لو اخبر عنه للزم المحذور السابق **تنبيه**
فهم من قوله كذا الغنا عنه باجنبي امتناع الاخبار عن العائد وله صورتان احداهما ان
يكون عائدا على اسم من جملة اخرى نحو ان يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار
عن الهاء فتقول الذي لقيته هو صرح المصنف بجواز الاخبار في هذه الصورة ووافقه
الشلوبين وابن عصفور وذهب الشلوبين الصغير الى منع ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي
قال الشيخ ابو حيان ونكتة هذا الخلاف هل شرط هذا الضمير الا يكون عائدا على
شيء قبله او شرطه الا يكون رابطا والاخرى ان يكون عائدا على بعض الجملة الا انه
غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الاخبار
عن الهاء في هذا المثال فتقول الذي ضرب زيد غلامه هو لان الهاء فيه يجوز ان يخلفها
اجنبي فتقول ضرب زيد غلام عمرو فلا يلزم من الاخبار عنها المحذور المتقدم ذكره
وقد مثل الشارح فيها لما يمتنع الاخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالاجنبي وليس
كذلك **فان قلت** ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها فانه قال
وباشتراط جواز الاستغناء عنه باجنبي على امتناع الاخبار عن ضمير عائد على بعض
الجملة يعني ونبهت باشتراط **قلت** ولا حجة في ذلك بل الظاهر ان مراده
ما كان متعينا للربط لان تعليله يرشد اليه وتمثيله يساعد عليه فانه قال
كالهاء من قولك زيد ضربته فانها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو اخبر
عنها لخلفها مثلها في العود الى ما كانت تعود اليه ولطلب الموصول عودها اليه
فيلزم من ذلك عود ضمير واحد على شيئين في حال انتهى **فان قلت** فهل

يجري

يجري فيها خلاف من تقدم **قلت** لا اشكال ان من منع الاولى فامتناع هذه
عنده اولى الرابع جواز الاستغناء عنه بضمير فلا يخبر عن مصدر عامل ولا موصوف
دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف اليه اذ لا يجوز الاستغناء
عن هذه الاشياء بضمير **فان قلت** هذا الشرط الرابع يغني عن
الشرط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** هو كذلك وقد
نبه في شرح الكافية على انه ذكره زيادة بيان **فان قلت** كلام الناظم يقتضي
ان الشروط المذكورة ثلاثة قبول التاخير وقبول التعريف والغنا عنه با
الاجنبي باجنبي ان كان ضميرا او بمضمر ان كان ظاهرا اذ لا فائدة في اشتراط
الاستغناء باجنبي في الظاهر ولا في اشتراط الاستغناء بالضمير في المضمر ويدل على
ذلك عطفه بالواو **قلت** بل هي اربعة ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت
لان اشتراط الاستغناء بالاجنبي مقيد بالضمير والظاهر كما تقدم فلو كان
الشرط ما ذكرته لجاز الاخبار عن الظاهر اذا جاز الاستغناء عنه بالظاهر وان لم
يجز الاستغناء عنه باجنبي وليس كذلك لما سبق **تنبيهان** الاول علة
اشتراط هذه الشروط على سبيل الاجمال ان كيفية الاخبار المذكورة تقتضي
بعونها الثاني يفهم من شروط المخبر عنه في هذا الباب اربعة شروط اخر لم يذكرها
هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب الاول جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن
لازم الرفع نحو ايمن الله ولا عن لازم النصب نحو سبحان الله وسحر معينا وثانيها جواز
استعماله مثبتا فلا يخبر عن احد وديار ونحوهما من الاسماء الملازمة للنفي وثالثها
ان يكون بعض ما يوصف به من جملة او جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط
والجزاء فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة فيشترط
ان تكون صالحة لان يوصل بها ورابعها امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس
تحته معنى كثواني الاعلام المركبة نحو بكر من ابي بكر اذ لا يصح ان يكون خبرا عن شيء
ذكر هذه الشروط في التسهيل وفي الاخير خلاف اجاز المازني الاخبار عن الاسم
الذي ليس تحته معنى مستقل كما في قول الشاعر في فكانما نظروا الى قمر او حيث علق

قوسه قزح يجوز كون قزح اسما للشيطان ثم قال واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون
في الجمل فيه قد تما. يجوز الاخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز
بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين احدهما ان يكون الفعل متصرفا
ليمكن صوغ صلة منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بالالف واللام في جملة مصدرة بليس
ونحوها الثاني ان يكون الفعل موجبا وان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صوغ صلة منه مع
النفي وقد اشار الى الاول بقوله ان صح صوغ صلة منه لال ثم مثل فقال كصوغ واق
من وقى الله البطل فاذا اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول قلت
الواقيه الله البطل ونبه على الثاني في التسهيل ثم قال وان يكن ما رفعت صلة ال
ضمير غيرها ابين وانفصل اذا رفعت صلة ال ظاهرا فلا اشكال فيه
وان رفعت ضميرا فان كان لال وجب استتاره وان كان لغيرها وجب ابرازه فاذا
اخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيستتر مرفوع الصلة
لكونه لال واذا اخبرت عن زيد من المثال قلت الضاربه انا زيد فتبرزه لكونه لغيرها
لان الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستتر مرفوعها تنبيه ذكر
الاخفش مسألتين يتعذر فيهما بال ولا يتعذر الاخبار فيهما بالذي الاولى قامت جاريتا زيد
لا قعدتا فاذا اخبرت عن زيد قلت القائمة جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو اخبرت
بالذي قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة
المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين مررت بالذي قام ابواه لا الذي قعدا فعلى هذا
يجوز الاخبار في المسألة بالذي ايضا الثانية المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه
زيد قلت وينبغي ان يجيزه من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي والله اعلم
ان باب الاخبار بابه طويل فلنكتف بما تقدم

العدد

ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكره في الضد جرد للثلاثة والعشرة
وما بينهما ثلاثة احوال الاولى ان يقصد بها العدد المطلق والثانية ان يقصد بها
معدود ويذكر والثالثة ان يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق
كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وان قصد بها

معدود

معدود ولم يذكر في اللفظ استعملت بالتاء ان كان واحد المعدود مذكرا وجردت من التاء ان
كان واحده مؤنثا حقيقة او مجازا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام وان
قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث
كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت خمسا تريد خمس ليال ويجوز
ان تحذف التاء من المذكر حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى
الفراء افطرنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان وتظافرت الروايات على حذف التاء من
قوله صلى الله عليه وسلم ثم اتبعه بست من شوال وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم
ما حكاه الكسائي لا يحتج به ولا يلتفت اليه وقيل لما استمر في التاريخ
الاستغناء بالليالي عن الايام التزم في غيره بشرك امر اللبس كقوله تعالى يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وعنه واتبعه بست من شوال وقال الزمخشري لو
صمت عشرا ولو ذكرت لخرجت عن كلامهم ورد بان التذكير هو الاكثر والفصيح واختلف
في علة اثبات التاء في عدد المذكر واسقاطها في عدد المؤنث فقال في شرح التسهيل
ما معناه ان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وفرقة وامة فالاصل ان تكون
بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث
فرقا لتاخر رتبته وقد ذكر هذا المعنى غيره من النحويين وهو حسن فلنكتف به
تنبيهات الاول شمل كلام الناظم الصورتين الاخيرتين اذ لم يشترط اللفظ
بالمعدود وخرجت منه الصورة الاولى لقوله في عد ما آحاده مذكره الثاني فهم من
قوله ما آحاده ان المعتبر تذكير الواحد وتانيثه لا تذكير الجمع وتانيثه فلذلك
تقول ثلاثة نبيرات خلافا لاهل بغداد فانهم يقولون ثلاث حمامات فانهم
يعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورايت ثلاث
سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقله الفراء
الثالث اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه فتقول ثلاثة اشخص
قاصدا نسوة وثلاث اعين قاصدا رجالا لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث
ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى او يكثر قصد المعنى فيجوز فيه اعتباره فالاول

كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فيقوى المعنى بقوله كاعبان. والثانية كقوله
ثلاثة انفس وثلاث ذود فغلب المعنى لان النفس كثير استعمالها مقصودا بها انسان
وان كان معه قرينة فهو صوبها لا ابعد كقوله تعالى فله عشر امثالها اي عشر حسنات
ويقول ثلاثة دواب اذا قصد ذكورا وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى
الاسماء الجامدة. الرابع ما اعتبر من تذكير الواحد وتانيثه انما هو في الجمع واما اسم
الجنس نحو تمر واسم الجمع نحو قوم فيعتبر فيه حكم لفظه ما لم تتصل بينه وبين العدد
صفة دالة على المعنى او يكون نائبا عن جمع مذكر فالاول كقولك عندي ثلاثة
ذكور من البط وقال بعض المتاخرين ويجوز حذف التاء فالاولى ان يلاحظ الوصف ولاكن
الاولى ان يلاحظ. والثاني كقولهم ثلاثة اشياء لانه نائب عن جمع شيء على
افعال والاكثر للوصف المتاخر كقولك ثلاث من البط ذكور الخامس لا يعتبر ايضا تانيث
لفظ الجمع اذا كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال والمميز اجرر جمعا
بلفظ قلة في الاكثر اعلم ان مميز الثلاثة واخواتها ان كان اسم جنس او اسم جمع
جر بمن نحو فخذ اربعة من الطير وقد اضيف اليه في قوله تعالى تسعة رهط
وقوله صلى الله عليه وسلم خمس ذود وفي قبان قلت وهل يقاس على الامرين
قلت اما جره بمن فمتفق عليه واما الاضافة اليه ففيها مذاهب
احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع
وهو مذهب الاكثرين واليه ذهب المصنف قال في التسهيل وان نحو مضافا
اليه لم يقس عليه وصرح سيبويه بانه لا يقال ثلاث غنم والثالث التفصيل فان كان
مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما
يستعمل للقليل والكثير لم يجز واليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه
الفارسي عن ابي عثمان وان كان من غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا على
مثال قلة من جموع التكسير نحو ثلاثة اعبد وثلاثة اعوام. هذا اذا وجد للاسم
جمع قلة وجمع كثرة فان اهمل احدهما اضيف الى الموجود نحو ثلاثة ارجل وثلاثة
رجال واشار بقوله في الاكثر الى انه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة اما لقلة

استعمال

استعمال امثال القلة او لخروجه على القياس فالاول نحو قوله ثلاثة شسوع فاوثر
على اشساع لقلة استعماله والثاني نحو ثلاثة قروء فاوثر على اقراء لان واحده قرء
كفلس وجمع مثله على افعال شاذ قاله المصنف وذكر غيره انه جمع قرء بضم القاف
فلا يكون شاذا او لا يؤثر جمع كثرة على جمع قلة في غير ذلك الا نادرا او اجاز المبرد
ثلاثة كلاب ونحوه اذا اريد ثلاثة من كلاب وجعل من ذلك ثلاثة قروء وقال في شرح
التسهيل ولو صح هذا لم يكن معنى في التجوز لجمع القلة لان كل جمع كثرة صالح
لان يراد به مثل هذا. تنبيهان الاول قوله بلفظ قلة في الاكثر يعني من
امثلة التكسير التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف
اليه غالبا الا ان اهمل غيره او جاور ما اهمل او قل استعمال غيره فالاول نحو سبع
بقرات فهذا او نحوه يتعين التصحيح لاهمال غيره والثاني نحو سبع سنبلات
فهذا او نحوه تجوز اضافته الى التصحيح لمجاورته ما اهمل تكسيره وهو بقرات
والثالث نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد فعلى هذا يجوز ثلاث سعائد
ايضا ويختار التصحيح في هذين الموضعين فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل
تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينبات والى هذا اشار
بقوله غالبا وقال ابن عصفور وكذلك ايضا يضاف الى جموع السلامة اذا لم تكن صفات
تقول ثلاثة زيدين واربع هندات اشهر والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة
صالحين والاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال. الثاني اذا كان تمييز الثلاثة
واخواتها مائة لم يجمع الا شذوذا وفي كقوله: ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي
وجلت عن وجوه الاهاتم. قيل ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام
ويميز بالمائة ثلاثة وتسعة وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالالف
ذكره في شرح التسهيل وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشرة مائة وان اهل
هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين واربع مئين فيجمعون وفي كتاب
الصفار عن الفراء لا يقول ثلاث مئين الا من لا يقول الفا وانما يقول عشر مئين ثم
قال ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف يعني ان المائة

والالف يضافان الى المفرد وهو مجرور نحو مائة رجل والف درهم وتثنيتهما وجمعهما
كذلك وقوله ومائة بالجمع نزرا قد ردف اشار به الى قراءة حمزة والكسائي
ثلاث مائة سنين واشار بقد الى تقليله وقال بجواز الجر وقول الجمهور هو
قبائح الكلام وانما يجوز في الشعر للضرورة وهو رد للقراءة المتواترة تنبيه
قد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع الضبعي اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يقاس عليه عند الجمهور واجاز ابن كيسان
نصب تمييز المائة والالف فتقول المائة دينارا والالف درهما ثم شرع
في بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا
قاصد معدود ذكر فتقول عندي احد عشر درهما بتجريد عشر من التاء وهمزة
احد هاهنا مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال
واحد عشر على اصل العدد ثم قال وقل لدى التانيث احدى عشره والشين
فيها عن تميم كسره فتقول احدى عشرة باثبات التاء في عشرة وقد يقال واحدة
عشرة وقوله والشين فيها عن تميم كسره يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة
واثنتا عشرة وكذا سايرها وبلغتهم قرا بعضهم اثنتا عشرة عينا قال في التسهيل
وقد تفتح يعني في المؤنث وبالفتح قرا الاعمش قال الزمخشري وهي لغة انتهى والفتح
هو الاصل الا ان الافصح هو التسكين وهي لغة الحجازيين واما في التذكير فالشين
مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال احد عشر وكذا اخواته لتوالي الحركات وبها
قرا ابو جعفر احد عشر كوكبا وقرا هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها الجمع
بين الساكنين ثم قال ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا يشير
به الى ان ثاني جزءي المركب عشر في التذكير وعشرة في التانيث والحاصل ان للعشرة
في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث وقوله
ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما يشير به الى ان حكم الثلاثة والتسعة
وما بينهما اذا ركبا ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التانيث كما كان يفعل بهما
في الافراد وقوله واول عشرة اثنتي وعشرا اثني اذا انثى تشا او ذكرا يعني انه

يقال في تركيبه اثني واثنتي اثنا عشر في التذكير بحذف نون اثنين وتوليه عشر
واثنتي عشرة في التانيث بحذف نون اثنتين وتوليه عشرة ثم قال والياء لغير الرفع
وارفع بالالف والفتح في جزءي سواهما الف يعني انه يقال اثنا عشر واثنتا عشرة
بالالف في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة بالياء في الجر والنصب باعراب المثنى واعراب
الصدر وبناء العجز ثم نبه على ان غيرهما لاحظ له في الاعراب بقوله والفتح في جزءي
سواهما الف اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه
وقوع العجز منه موقع تاء التانيث ولذلك اعرب صدرا اثنا عشر واثنتا عشرة لوقوع
العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا بناء ولوقوع العجز منهما
موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشرك ولا يقال اثنا عشرك
وذهب ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كسائر اخواتهما ورد بتغييرهما
بالالف والياء تنبيهان الاول بناء احد عشر وغيره من المركبات لازم واجاز
الكوفيون اضافة صدره الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا
اضيف نحو خمسة عشرك الثاني قال في التسهيل وتجعل العشرة مع النيف اسما
واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى يعني فان ظهر منع التركيب
والبناء نحو خمسة وعشرة قال الشيخ ابو حيان ويحتاج في اثبات نحو عندي خمسة وعشرة
رجلا وخمس وعشر امرأة الى سماع من العرب ومميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين
حينا العقود الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك ثلاثة
وعشرون في التذكير وثلاث وعشرون في التانيث وتمييزها مفرد منصوب نحو قولك عشرون
رجلا وعشرون امرأة وقد فهم من كلامه في الكافية ان الاولى ان مميز العشر جنس
واخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور واجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا
وكذلك اجاز جمع تمييز احد عشر واخواته واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون
دراهم لعشرين رجلا قاصدا ان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل
وهذا اذا دعت اليه حاجة فاستعماله حسن وان لم تستعمله العرب لانه
استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع

فان وقع موقع تمييزه شيء منها جمع فهو حال او تابع انتهى والثانية ان تمييز
العشرين وبابه لا يكون الا منصوبا كما مثل به وحكى الكسائي ان من العرب من
يضيف العشرين واخواته الى الجنس منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم وعشرو
ثوب وهذا عند الاكثرين من الشاذ الذي لا تبنى عليه القواعد وميزوا مركبا بمثل
ما ميز عشرين فسوينهما يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء واجاز بعضهم
ان يميز بجمع صادق على الواحد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا امما والفراء وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط
لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال في شرح التسهيل ومقتضى ما ذهب
اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل جماعة
منها انعام ولا باس بمذهبه في هذا لو ساعده استعمال لكن قوله ان كل قبيلة
اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة
القبيلة من العرب وعلى هذا فاسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه
تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف انتهى قلت وكلامه في شرح الكافية
مخالف لما ذكره هنا فانه ذكر عند ذكر تصحيح التمييز وتانيثه فان اتصل
بالكلام ما يراد به المعنى ظهورا او يكثر معه قصد معنى التوحيد جاز الوجهان
وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فذكر
بعد اسم ترجح حكم التانيث ولولا ذلك لقيل اثني عشر اسباطا لان السبط
مذكر انتهى وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وامم نعت للاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط
وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كما قال ثلاثة انفس يعني رجالا وعشر ابطن بالنظر
الى القبيلة انتهى تنبيه اذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل
على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا والحمل على المعنى فتقول وازنة
ومنه قول عنترة: فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم
وهذا المعنى هو الذي لاحظه الحوفي في جعله اسباطا نعتا لفرقة وان اضيف عدد

مركب

مركب فيبقى البناء وعجزه قد يعرب اذا اضيف العدد المركب ففيه ثلاثة اوجه الاول
ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام باجماع الثاني ان يعرب
عجزه مع بقاء التركيب فيجعل كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول احد
عشرك مع احد عشر زيد واستحسنه الاخفش واجازه ابن عصفور وزعم انه الافصح
ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب ومنع في التسهيل
القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك
ومن لدن حكيم خبير قلت قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عند سيبويه قلت
واذا ثبت انها لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة الثالث ان يضاف
صدره الى عجزه مزالا بناؤهما حكى الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي وابي
الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل انه لا يقاس عليه خلافا
للفراء وحكاه ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفراء
ورده بانه لم يسمع وهذا الرد مردود بما تقدم تنبيه قال في التسهيل ولا
يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر يعني باضافة صدره الى عجزه دون اضافة كقول
الراجز: كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته. وحكى غيره عن الكوفيين
انهم اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرها فليس نقل الاجماع
صحيحا ثم قال وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا يعني انه يصاغ
من اثنين فما فوقهما الى العشرة موازن فاعل نحو ثان الى عاشر كما يصاغ اسم
الفاعل المشتق من غير العدد فان قلت لم لم يذكر واحدا قلت
واحد من اسماء العدد وليس المراد العدد فيذكروا انما المراد الصفة وهو وان
كان على وزن فاعل لا يمكن ان يراد به التصيير الا لعدد اقل منه بخلاف ثان وما
فوقه واختمه في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا فتقول في التانيث
ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل في اسم الفاعل نحو ضارب وضاربة
وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم ان يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه
وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين لاسم الفاعل المصوغ من

العدد ثلاثة اقوال الاول ان يستعمل مفردا اولا وهو لا اشكال فيه. الثاني ان يستعمل مع
موافقه مع اثنين فيجب اضافته عند الجمهور فتقول في المذكر ثاني اثنين
الى عاشر عشرة وفي التأنيث ثانية اثنتين الى عاشرة عشر وانما لم ينصب لانه ليس
في معنى ما يعمل ولا فرع عن فعل فالثاني مثلا اضافته لكونه واحدا من العدد كما
تلزم اضافة البعض والى هذا اشار بقوله مثل بعض بين هذا مذهب الجمهور وذهب
الاخفش في احد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب الى جواز اعماله فتقول ثان اثنين
وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده واليه ذهب
في التسهيل قال في الشرح لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما
فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه
لا فعل له فهذه ثلاثة اقوال **تنبيه** قال في الكافية وثعلب اجاز نحو رابع
اربعة ومالك من تابع. قال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب
وحده ولا حجة له في ذلك انتهى فعمم المنع وفصل في التسهيل وخص الجواز بثعلب
اعني في شرح الكافية وقد نقله في التسهيل عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي
وقطرب كما تقدم الثالث ان يستعمل مع مخالفه ولا يكون الا العدد الذي تحته
فهذا يجوز ان يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل حقيقة فانه يقال ثلثت
الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت
التسعة وقد اشار الى هذا بقوله **وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم فاعل**
له احكما يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي وجبت اضافته
وان كان بمعنى الحال والاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل
بفاعل وغيره من اسماء الفاعلين **فان قلت** هل لاختصاص فاعل بالتمثيل
به فائدة **قلت** نعم وهو التنبيه على ان معنى اسم الفاعل العددي اذا
استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة
ومصيرهم اربعة **تنبيهان الاول** قال الشارح في البيت معناه وان ترد
بالمصوغ من اثنين فما فوقه انه يجعل ما هو اقل عددا مما اشتق منه مساويا

له فاحكم له بحكم المصوغ بحكم فاعل من معناه كما تقدم وفيه تصريح بان ثانيا يستعمل
بمعنى فاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل لانه خص المصوغ من اثنين
بالاضافة الى الموافق بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على انه لا يقال ثاني واحد
وقال الكسائي بعض العرب تقول ثاني واحد وحكاه الجوهري ايضا وقال ثاني
واحد والمعنى هذا اثنين واحدا **الثاني** قال في التسهيل وان قصد بفاعل المصوغ
من ثلاثة الى عشرة وهذه العبارة كما قال في شرحه تقريب على المتعلم والتحقيق
انه من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة **وان**
ترد مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين اي اذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى
بعض اصله كثاني اثني عشر ففي استعماله ثلاثة اوجه **الاول** ان تجئ بتركيبين صدر
اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه
وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر
الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة
عشرة تسع عشرة باربع كلمات مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما
اضافة ثان الى اثنين **الثاني** ان يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب
ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا اشار بقوله **وفاعلا بحالتيه اضف**
الى مركب بما تنوي يفي حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول في التذكير ثاني اثني
عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسعة
عشرة **الثالث** ان يقتصر على التركيب الاول واليه اشار بقوله **وشاع الاستغناء**
بحادي عشر ونحوه وفيه حينئذ ثلاثة اوجه **الاول** ان يبنى صدره وعجزه وهو
الاعرف **الثاني** ان يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه ابن السكيت
وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز الاول فاعرب لزوال التركيب ونوى صدر
الثاني فبناه **الثالث** ان تعربهما معا وقدره حذف عجز الاول وصدر الثاني وهذا
الوجه اجازه بعض النحويين **تنبيهان الاول** مثل في النظم بحادي عشر ولم
يمثل بثاني عشر قال الشارح ليشمل التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين [illegible]

من احدى واحد اسم على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا
حادي عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة **قلت** وحكى الكسائي عن
بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب **الثاني** لم يذكر هنا
صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى فاعل لكونه لم يسمع الا ان سيبويه وجماعة
من المتقدمين اجازوه قياسا فتقول على هذا هذا رابع عشر ثلاثة عشر وانما
اجازوه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما بعده واجاز بعض النحويين هذا ثالث احد
عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وذهب الكوفيون واكثر البصريين الى منع بنائه
لهذا المعنى وقوله وقبل عشرين اذكرا ** وبابه الفاعل من لفظ العدد ** بحالتيه
قبل واو يعتمد يعني ان العشرين وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل
بحالتيه يعني من التذكير والتانيث فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين
والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يستعمل الحادي والحادية الا في
نيف **تنبيه** لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية اعني عشرين
وبابه الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي الى التسعين وقال
سيبويه والفراء هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين فحذف وقال
بعضهم تقول هذا متمم عشرين او مكمل العشرين ورد بانه يلزم ان يتم نفسه
وقال ابو علي هو الموفي عشرين قال بعضهم والصحيح ان يقال هو كمال العشرين
او يوتى بالفاظ العقود فيقال العشرون الى التسعين والله تعالى اعلم

كم وكأين وكذا

هذه الالفاظ يكنى بها عن العدد اما كم فهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار
وليست مركبة خلافا للكسائي والفراء فانها مركبة عندهما من كاف التشبيه
وما الاستفهامية حذفت الفها وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال وكم قسمان
استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى التمييز وقد اشار الى الاستفهامية
بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ** ميزت عشرين ككم شخصا سما يعني ان
مميز الاستفهامية كمميز عشرين في الافراد والنصب نحو كم شخصا سما اما

الافراد

الافراد فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك ولو سمع
مثل هذا لم يكن فيه حجة لصحة حمله على الحال وجعل التمييز محذوفا واجاز بعضهم
اذا كان السؤال عن الجماعة نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان هذا
مذهب الاخفش فقد تحصل في جمعه ثلاثة مذاهب واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب
احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم
بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وحمل
اكثرهم عليه قوله: كم عمة لك يا جرير وخالة ** فدعاء قد حلبت علي عشاري والثالث
انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهو
المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر والى هذا اشار بقوله
واجز ان يجر من مضمرا ** ان وليت كم حرف جر مظهرا فيجوز في نحو بكم درهم النصب على
الاصل وهو الاجود والاكثر والجر ايضا وفيه قولان احدهما انه بمن مقدرة كما ذكر
وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة والثاني انه باضافة كم اليه وهو قول
الزجاج وزعم ابن يعيش ان الاول ليس مذهب المحققين ورد مذهب الزجاج بوجهين
احدهما انه بمنزلة عدد ينصب ما بعده فلا واحدا ولا يمكن الخفض بها قاله ابن خروف والآخر
ان الجر لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من اظهار من
قلت وفي لزوم هذا للزجاج نظر لانه نقل عنه انه يجيز الجر مطلقا كما تقدم ثم
اشار الى الخبرية بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة ** او مائة ككم رجال او مرة يعني
ان كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو كم رجال
وتارة تستعمل استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو كم مرة ومن الجمع قول
الشاعر كم ملوك باد ملكهم ** ومن الافراد قول **الاخر** وكم ليلة قد
بتها غير نائم **تنبيهات** الاول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من
جمعه وليس جمعه بشاذ كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على
معنى كم جماعة من الرجال **الثاني** ذهب الفراء الى ان الجر بعد الخبرية بمن مقدرة ونقل
عن الكوفيين والصحيح انه باضافة كم اذ لا مانع من اضافتها **الثالث** شرط جر الخبرية

الاتصال فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف
أو جار ومجرور فالأول كقوله: كم دون مية موماة يهال لها، إذا تيممها الخريت ذو
الجلد. والثاني كقوله: كم بجود مقرف نال العلا، وكريم بخله قد وضعه. وفيه
مذاهب أصحها أنه لا يجوز إلا في الشعر وهو مذهب جمهور البصريين وإليه ذهب
المصنف والثاني أنه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين والثالث أنه يجوز
إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع جاءني وكم بك مأخوذ أتاني لا إن كان بتام
وهو مذهب يونس فإن كان الفصل بجملة نحو: كم نالني منهم فضلا على عدم
إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل. أو بظرف وجار ومجرور معا نحو: تؤم سنانا وكم
دونه من الأرض محدودبا غارها. تعين النصب قال المصنف وهو مذهب
سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر وحكي عن الكوفيين
جوازه في الكلام وقد روي بخفض فضلا من قوله: كم نالني منهم فضل. الرابع
ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفها
مية وحكاه المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم وجزم هنا باللغة الفصحى
الخامس إذا نصب مع الاتصال على هذه اللغة فقال الشلوبين لا يكون إلا
مفردا والصحيح أنه يجوز فيه الإفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكر في شرح
الكافية نص على ذلك الشيخ أبي السادس قد علم مما تقدم أن الاستفها
مية والخبرية يتفقان في أحكام ويفترقان في أحكام فلنذكر جامع ذلك
فنقول يتفقان في ستة أشياء الأول أنهما اسمان خلافا لمن قال إن
الخبرية حرف وقيل اسميتهما دخول حرف الجر عليهما واضح وثانيها أنهما
مبنيان أما الاستفهامية فلتضمن معنى حرف الاستفهام وأما الخبرية فقيل
لشبهها بها وقيل لمناسبة رب التي للتكثير وقيل حملا على رب وإن كانت
للتقليل قلت التعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائها وثالثها
أنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما ورابعها أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه
دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا ومن أجاز حذفه أو بالإضافة

تيممها

فلا يجوز

فلا يجوز جره وخامسها أنهما يلزمان الصدر أما الاستفهامية فواضح وأما
الخبرية فللحمل على رب فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر وحكى الأخفش
أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فيقول على كم جذع ملكت كم غلام
وقيل هو من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها
لغة وسادسها أنهما يشتركان في وجوه الإعراب وهذا تقريبه إعراب كم إن
تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر
أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو الظرف وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها
وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وإن وليها فعل متعد
ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميرا
يعود عليها فيجوز فيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في خمسة
أشياء أولها أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا
وثانيها أن المشهور في تمييز الاستفهامية النصب إن لم يدخل عليها حرف جر
بخلاف تمييز الخبرية فإن الصحيح فيه الجر وثالثها أن الفصل بين الاستفهامية
ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة نص المصنف
على ذلك وتقدم ما يقتضي الخلاف ورابعها أن الاستفهامية لا تدل على تكثير
خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وخامسها
أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية فتقول كم رجال جاءك فلا رجل
ولا رجلان ثم انتقل إلى كأين وكذا فقال ص ككم كأين
وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب ش يعني أن كأين وكذا مثل كم
الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزهما منصوب
بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ورأيت كذا رجلا والأكثر في كأين
جره بمن كقوله تعالى وكأين من نبي وكأين من دابة وقضى ابن عصفور في قوله
أن من تلزم تمييز كأين تنبيهات الأول المشبه به في قوله ككم

هي الخبرية لان كاين وكذا لا يستفهم بهما اما كذا فباتفاق واما كاين ففي
مذهب المصنف الى انها قد يستفهم بها مستدلا بقول ابي بن كعب لعبد
الله بن مسعود رضي الله عنهما كاين تقرا وتعد سورة الاحزاب ونصوص النحويين
على انها لا تكون الا خبرية فان قلت فاي قرينة ترشد الى ان مراده
الخبرية قلت القرينة انها المذكورة ثانيا الثاني وجه التشبيه انما هو
في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يجب كون مميزها
جمعا بخلاف كم ولان كذا لا تلزم الصدر ولان كاين لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن
قتيبة وابن عصفور جرها بالحرف الثالث فهم من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية
انهما للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الكتاب ونوزع في كذا فان الظ
يظهر انها لم توضع للتكثير الرابع فهم من قوله ينتصب ان تمييزهما لا يجوز جره
باضافتهما اليه بخلاف كم فان قلت كان حقهما ان يضافا كما تضاف كم
لكونهما بمعناها قلت منع من ذلك ان المحكي لا يضاف ولان في اخر
كاين تنوينا وفي اخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة الخامس ظاهر
الفارسي والزجاج وابن ابي الربيع وابن عصفور منع جر التمييز بعد كذا في نحو كذا
درهم واجازه بعضهم على الاضافة وبعضهم على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم
يسمع قال ابن العلج واما الرفع بعد كذا فخطأ لانه لم يسمع السادس ظاهر
قوله او به صل من تصب جواز جر تمييز كاين بمن وكلامه في غير هذا الموضع يقتضي
وجوب نصبه السابع ظاهر قوله وكذا انها تستعمل كناية عن العدد وهي
مجردة قال بعضهم ولا يحفظ فيها اذا كانت كناية عن العدد الا كونها
معطوفة بالعطف كقوله :. عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا
به نسي الجهد :. وقال في التسهيل وقل ورود كذا مجردا ومكررا بلا واو
انتهى وذلك يدل على ورود الامرين ولم يذكر لهما شاهدا ونازع ابن خروف
في اجرائها وزعم انه غير مستعمل الثامن مذهب البصريين ان تمييز كذا

لا يكون

لا يكون الا مفردا منصوبا سواء كانت مجردة او معطوفة كما تقدم وذهب الكوفيون
الى انها تعامل معاملة ما يكنى بها عنه فمن كنى بها عن مفرد اتى بها مجردة ومن
كنى بها عن مركب جاء بها مكررة دون واو ومن كنى بها عن معطوف ومعطوف
عليه كررها بعطف ويجاء بالتمييز بعدها كما يجاء به بعد ما هي كناية عنه فكذا
عنده وكذا عبد كناية عن ثلاثة الى عشرة وكذا عبد كناية عن مائة فما فوقها
وكذا عبدا كناية عن عشرين وثلاثين الى التسعين وكذا كذا عبدا كناية عن احد
عشر واخواته وكذا وكذا عبدا كناية عن واحد وعشرين الى التسعة وتسعين
ووافقهم على ذلك ابن الدهان والمبرد وابن معط ونقله صاحب البسيط عن
الاخفش قال في شرح التسهيل ومستنده التفصيل الراي لا الرواية وذهب
ابن عصفور الى مذهب ثالث وهو موافقتهم في المركب والمعطوف
والمعطوف عليه ومخالفتهم في المضاف وهو من الثلاثة الى العشرة فيجيز
بجمع معرف بالالف واللام مجرورا بمن وزعم انه مذهب البصريين
بناء على ما نقله ابن الدهان من ان البصريين والكوفيين اتفقوا على ان كذا
وكذا كناية عن الاعداد المعطوفة وان كذا كذا كناية عن الاعداد
المركبة وليس كما نقل :. التاسع كاين مركبة من كاف التشبيه واي
قيل الاستفهامية وحكيت فصارت كلمة معنى بها يحكى ويحكم على
موضعه بالاعراب وقال ابن عصفور والكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء واجاز
ابن خروف ان تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن اي اسم على وزن
فيعل ولم يستعمل هذا الاسم مجردا بل مركبا مع الكاف وهو مبني على
السكون من حيث استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربة وتحتمل ان تكون
بسيطة :. العاشر في كاين خمس لغات افصحها كاين وبها قرا اكثر القراء
ويليها كائن وبها قرا ابن كثير الثالث حكاها الجوهري الرابع كاين وبها قرا ابن
محيصن والاشهب العقيلي الخامس [illegible] اختلف في الوقف على كاين
في اللغة المشهورة فمذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من النحويين الى انه

بعد هذا النون وذهب ابن كيسان وابن خروف الى انه بافراد النون والوجهان عن
ابي عمرو والكسائي **قلت** ووقف اكثر القراء بالنون اتباعا للرسم ووقف
ابو عمرو بالياء **واختلف** ايضا في الوقف على كأين وهي التي قرا بها ابن
كثير فوقف الجمهور وابن كيسان بالنون ووقف جماعة بحذفها وفي اعراب من
جعلها اسم فاعل من كان ومن جعلها من كاي يكي كيئا اذا رجع وارتفع عن الثلاث
عشرة لغة مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية وتكون كناية عن العدد كما
تقدم وعن غيره واذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مجرورة ومعطوفة ويعني
بها عن المعرفة والنكرة **الحكاية** هذا الباب للحكاية بمن
وباي في الاستثبات لا لمطلق الحكاية احك باي ما لمنكور سئل ❊ عنه بها
في الوقف او حين تصل اذا سئل باي يحكى بها ما للمسئول عنه بشرطين احدهما
ان يكون المسئول عنه مذكورا الثاني ان يكون نكرة وفي الحكاية بها في الشرطين
لغتان الاولى ان يحكى بها ما يكون للمسئول عنه من اعراب وتذكير وافراد
وغيرهما فتقول لمن قال قام رجل اي او رجلان ايان او رجال ايون او امراة
اية او امراتان ايتان او نساء ايات ولا يحكى بها الا جمع تصحيح موجود في المسئول
عنه او صالح لان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فتقول جاء رجال
مسلمون وهذه هي اللغة الفصحى وبها جزم هنا والثانية ان يحكى بها ما له
من اعراب وتذكير وتانيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فتقول اي لمن قال قام رجل او
رجلان او رجال واية لمن قال قامت امراة او امراتان او نساء وقوله في الوقف
او حين تصل يعني ان ايا يحكى بها في الحالين بخلاف من **تنبيه** اختلف
في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء
او الخبر ولا يبعد ان تكون مجعولة محلا وقيل هي حركات اعراب فهي في الرفع على
قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اي قام واحتمال تقديم الخبر لان
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها ولو
اظهر لجاز واما في النصب والجر فهي معمولة على فعل مقدر بعدها تقديره ايا ضربت

وباي

وباي مررت ولا يجوز تقديره مؤخرا واجاز بعضهم ان يؤتى به قبل اي واعترض قول من قال
انها اعراب فانه يلزمه اضمار حرف الجر في نحو ايين والشروع ثم قال من قال الجر فيقول باي ثم
انتقل الى من فقال ووقفا احك ما لمنكور بمن ❊ والنون حرك مطلقا واشبعن اذا
سئل بمن عن مذكور منكور حكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه من
اعراب وافراد وتذكير وفرعيهما وتشبع الحركة في نونها لاجل الاجراء فتقول لمن
قال قام رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني **تنبيهات**
الاول الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية باي اعني كون
المسئول عنه مذكورا منكورا الثاني فهم من كلامه ان ايا بخلاف من في امرين احدهما
ان ايا يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن الا وقفا والاخر ان ايا لا تشبع حركاتها
في الوقف بخلاف من **الثالث** اختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فقال ابو
علي الحقت منهما اراد بها الحكاية وحركت النون اتباعا لها وذهب السيرافي الى
الحكاية وقعت بالحركات ثم اشبعت فنشات عنها الحروف ليوقف عليها وهذا
وبهذا يشعر قول الناظم واشبعن وذهب قوم الى ان هذه الاحرف مبدلة من التنوين
ثم اعلم ان المحكي ستة اقسام لانه اما مذكر واما مؤنث وكل منهما مفرد ومثنى
ومجموع وقد تقدمت حكاية المفرد المذكر **ثم انتقل الى المثنى المذكر**
فقال وقل منان ومنين بعد لي ❊ الفان كابنين وسكن تعدل اي تقول منان في
الرفع ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنة وانما كسرها لاقامة الوزن
اضطرارا ونبه على ما يلزم في قوله وسكن تعدل **ثم انتقل الى المفرد المؤنث**
فقال وقل لمن قال اتت بنت منه ❊ والنون قبل تا المثنى مسكنه اي تقول في
حكاية المؤنث منه بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون
وسلامة التاء ثم انتقل الى المثنى المؤنث فقال والنون قبل تا المثنى مسكنه
اي تقول في حكاية المثنى منتان باسكان النون التي قبل التاء والنون التي بعد
الالف في الرفع وفي الجر والنصب منتين باسكان النونين وبعضهم يحرك النون التي
قبل التاء فيقول في التثنية منتان ومنتين واليه اشار بقوله والفتح نزر وصل التا

والالف بمن باثر ذا بنسوة كلف. فإن قلت لم كان الفتح في المفردة اشهر
في منه والاسكان في التثنية اشهر قلت لان التاء في منه متطرفة فهي
ساكنة في الوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وليس كذلك منتان ثم انتقل
الى جمع المؤنث فقال وقل منون ومنين مسكنا ان قيل جا قوم لقوم فطنا اي تقول
في حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا والنون ساكنة للوقف كما سبق
تنبيه في الحكاية بمن لغتان احدهما وهي الفصحى ان يحكى بها
ما للمسؤول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل ولم
يذكر المصنف غيرها والاخرى ان يحكى بها اعراب المسؤول عنه فقط فتقول لمن قال
قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو وفي النصب منا وفي الجر
مني وقوله وان تصل فلفظ من لا يختلف تصريح بمفهوم قوله وقفا احك فتقول من
يا فتى في الاحوال كلها واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فتقول منو يا فتى وتشبع
الحركات في منا ولا ينون ويكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع وينون منات ضما
وكسرا وهو مذهب حكاه عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر اتوا ناري فقلت
منون انتم وهو شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين احدهما اثبات العلامة وصلا
والاخر انه حكى مقدرا غير مذكور والى هذا اشار بقوله ونادر منون في نظم عرف
وهو لتابط شرا ويقال لشمر الغساني وتمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
ورواه بعضهم قلت عموا صباحا وغلط الزجاج من رواه كذلك لان القصيدة
ميمية قال ابن الصائغ ليس ما انكره بخطا فانه وقع في شعر اخي منسوب الى جذع
ابن سنان الغساني في قصيدة حائية ثم ذكر حكاية العلم بمن فقال
والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن اي يجوز ان يحكى علم
مذكور لم يتيقن نفي الاشتراك فيه وفيه لغتان احدهما ان يحكى فيه بعد من
اعراب الاول فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورايت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد
وهذه لغة الحجازيين واما غيرهم فلا يحكون بل يرفعون العلم المسؤول عنه بعد
من مرفوعا لانه مبتدا خبره من او خبر والمبتدا من فلو اقترن بعاطف كقولك ومن

زيد تعين الرفع عند جميع العرب تنبيهات الاول اجاز يونس حكاية
سائر المعارف قياسا على العلم الثاني جزم المصنف في التسهيل عن الحجازيين بالحكاية
بشرطها وحكى غيره عنهم جواز الاعراب ايضا الثالث فهم من قوله والعلم احكينه ان
حركاته حكاية واعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع وهو مذهب الجمهور ان من
مبتدا وخبره زيد كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال
اخره بحركة الحكاية وقيل الحركة في حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر وذهب
كثير من النحويين الى ان من منصوبة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم
المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منها وقيل غير ذلك والصحيح الاول

التانيث

علامة التانيث تاء او الف وفي اسام قدروا التا كالكتف التذكير هو الاصل فلم يحتج
الى علامة بخلاف التانيث وللتانيث كما ذكر علامتان التاء والالف هذا مذهب
سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاج الى ان علامة التانيث ثلاثة الالف
والتاء والهمزة في حمراء ونحوه وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة
التانيث ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمراء ونحوه بدل من الف التانيث وذلك انهم
لما ارادوا تانيث ما اخره الف بالف التانيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فابدلت المتطرفة
همزة تنبيه انما قال تاء ولم يقل هاء لان مذهب البصريين ان التاء هي
الاصل فالهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وقوله وفي اسام قدروا
التاء كالكتف يعني ان المؤنث بالتاء نوعان نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت
فيه فالاول ثلاثة اقسام مؤنث المعنى نحو عائشة فهذا لا يذكر الا ضرورة ومذكر
المعنى نحو حمزة فهذا لا يؤنث الا ضرورة كقوله ابوك خليفة ولدته اخرى وما
ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة فهذا يؤنث نظرا الى لفظه
نحو خشبة واحدة تنبيه هذا التقسيم انما هو فيما يمتاز مذكره من مؤنثه
فان لم يمتاز نحو نملة انث مطلقا ولهذا اوهم من استدل على تانيث نملة سليمان
عليه السلام بقوله تعالى قالت نملة واما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف

وبحيرة وعين وما في كالسماح فان قلت ما الدليل على ان فيه تاء مقدرة
قلت رجوعها في التصغير نحو كتيفة وبحيرة وعيينة ثم اشار الى ما يعرف
به التقدير بقوله ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير بالضمير نحو الكتف
نهشتها والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو ذلك كثبوتها في خبره او نعته او حاله او عدده
او الاشارة اليه او جمعه على مثال يخص المؤنث نحو هندات او يغلب فيه نحو عقاب واعقب
ثم اعلم ان التاء لها مواضع كثيرة لا حاجة لذكرها هنا فان الناظم لم يتعرض هنا
للتنبيه عليها والغرض الاصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث ويكثر ذلك في
الصفات نحو ضارب وضاربة ويقل ذلك في الاسماء نحو رجل ورجلة وقد امتنع في صفات فلم
تلحقها تاء الفرق وهي خمسة الاولى فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور واليه اشار
بقوله ولا تلي فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا كذاك مفعل يعني بقوله اصلا في
بمعنى فاعل لان بنية فاعل اصل وقال الشارح لانه اكثر من فعول بمعنى مفعول فهو اصل
واحترز بذلك من فعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى ماكولة
وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما حذفوها فقالوا حلوب وركوب
والثاني مفعال نحو مهذار ومكثار الثالث مفعيل نحو معطير ومنطيق الرابع مفعل نحو
مغشم تنبيهان الاول فهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تليه غير فارقة كقولهم
ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تدخل في المذكر والمؤنث الثاني اشار
بقوله وما تليه تا الفرق من ذي فشذ وفيه يعني الى ان تاء الفرق قد تلحق بعض هذه
الاوزان شذوذا كقولهم عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وحكى
سيبويه عن بعض العرب امراة مسكين على القياس الخامس فعيل بمعنى مفعول نحو
جريح واليه اشار بقوله ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع فتقول رايت
رجلا قتيلا وامراة قتيلا الى تقديره بمعنى مفعول كقتيل واحترز من فعيل بمعنى
فاعل نحو ظريف وشريف فانه تلحقه التاء وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا
تلحقه كقوله تعالى وهي رميم وقوله ان تبع موصوفه شرط في تجريد فعيل
من التاء الفارقة واحترز بذلك من ان يحذف موصوفه فانه حينئذ تلحقه التاء نحو

رايت

رايت قتيلا وقتيلة فلان قال في التسهيل ما لم يحذف موصوف فعيل
فتلحقه تنبيه ذكر ابو حاتم انه اذا جيء بما يبين انه مؤنث لم تلحقه التاء
لامن اللبس نحو رايت قتيلا من النساء قيل وعلى هذا فاطلاق المصنف غير جيد
قلت يمكن ان يحمل كلامه على ان المراد بقوله ما لم يحذف موصوف
فعيل ان يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل
فحينئذ تلحقه التاء نحو رايت قتيلة واكيلة السبع وقد اشار الى هذا المعنى
في شرح الكافية وقوله غالبا اشارة الى انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي
بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة فقد حمل كل منهما على
الاخر ثم انتقل الى الف التانيث فقال والف التانيث ذات قصر وذات
مد نحو انثى الغر فقد تقدم ان المقصورة اصل الممدودة وانثى الغر غراء ثم قال
والاشتهار في مباني الاولى يبديه وزن اربى والطولى ومرطى ووزن فعلى
جمعا او مصدرا او صفة كشبعى وكحبارى سمهى سبطرى ذكرى وحثيثى
مع الكبارى كذاك خليطى مع الشقارى يعني بالاولى المقصورة وذكر لها من
الابنية اثنا عشر بناء شهيرة وهو ضربان ضرب يختص بها وضرب تشاركها فيه
الممدودة وسانبه على ذلك ان شاء الله تعالى الاول فعلى نحو اربى
للداهية ولم يرد الا اسما وهو بناء مشترك ومثال الممدودة خشاء
لعظم خلف الاذن وعشراء الثاني فعلى وهو مختص بالمقصورة ويكون اسما نحو
بهمى ومصدرا كرجعى وصفة كحبلى واما قولهم بهماة فشاذ
وقيل جعلت الالف للتكثير او للالحاق عند من يثبت بناء فعلل وما رواه ابن
الاعرابي من صرف بهمى فشاذ الثالث فعلى وهو مشترك فمثال
المقصورة اسما بردى او صفة ناقة زلجى او مصدرا مرطى ومثال الممدودة قرماء وجنفاء
وهما موضعان وابن ثاداء وهي الامة ولا يحفظ غيرها الرابع فعلى اذا كان فعلا
نحو جرحى او مصدرا نحو دعوى او صفة نحو شبعى فان كان اسما لم يتعين كون الفه
للتانيث بل صالحة للتانيث وللالحاق وما فيه وجهان ارطى وعلقى وتترى

الخامس فعالى وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى لطائر ولم يجئ صفة الا جمعا نحو
سكارى وزعم الزبيدي انه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى السادس
فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو السمهى للباطل السابع فعلى وهو مختص ايضا
بالمقصورة نحو سبطرى ودفقى لضرب من المشي الثامن فعلى وهو مختص بالمقصورة
نحو ذكرى تنبيه الحق في فعلى فكان ينبغي ان يفصل فيه كما فعل في فعلى
وذلك ان فعلى بكسر الفاء ان كان مصدرا نحو ذكرى او جمعا نحو حجلى وظربى
ولا ثالث لهما فالفه للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا فلا يلزم كون الفه
للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث نحو ضيزى بالهمزة وهي القسمة
الجائرة وان نون فالفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وان
كان ينون في لغة دون لغة ففي الفه وجهان نحو ذفرى والاكثر فيه اجرى منع
الصرف التاسع فعيلى وهو مشترك فالمقصورة نحو حثيثى وهجيرى ولم يجئ
الا مصدرا والممدودة نحو خبيراء او حضيضا او مكيثاء وهذه الثلاثة تمد وتقصر
ولا رابع لها والكسائي يقيس على ما سمع من فعيلا فيمد جميع الباب وغيره
يقصره على السماع العاشر فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو كفرى وهو
وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها وحكى الفراء سلحفاة وظاهره ان الف سلحفاة
ليست للتانيث الا ان يجعل شاذا امثل بهمانة وحكى في التسهيل سلحفاة
بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الابنية المشتركة الحادي عشر
فعيلا وهو مشترك فالمقصورة نحو خليطى والممدودة نحو قولهم عالم بدخيلائك
اي بباطن امرك ولا يحفظ غيره الثاني عشر فعالى وهو مختص بالمقصورة نحو
شقارى وهو نبت وقوله واعز لغير هذه استندارا يعني ان ما لم يذكر هنا
من ابنية الف التانيث المقصورة مستندر وفيه نظر ثم شرع في ذكر ابنية
الممدودة مقتصرا على الاوزان المشهورة كما فعل في المقصورة فقال لمدها
فعلاء افعلاء مثلث العين وفعللاء ثم فعالا فعللا فاعولاء وفاعلاء فعليا
مفعولاء ومطلق العين فعالا وكذا مطلق فاء فعلاء اخذا وجملة ما ذكر لها

سبعة

سبعة عشر وزنا وهي ايضا ضربان ضرب مختص بالممدودة وضرب مشترك
وستبين بالتفصيل الاول فعلاء كيف اتى اسما كصحراء او مصدرا كرغباء او جمعا
في المعنى كطرفاء او صفة انثى افعل كحمراء او غيره كديمة هطلاء وهو قليل والثاني
والثالث والرابع افعلاء بضم العين وفتحها وكسرها واليه اشار بقوله مثلث
العين ومثاله قولهم لليوم الرابع من ايام الاسبوع اربعاء واربعاء واربعاء بفتح
الباء وضمها وكسرها وافعلاء بفتح العين مشترك ومثال المقصورة
الاجفلى دعوة الجماعة الخامس فعللاء وهو مشترك فالممدودة عقرباء
وهرملاء لمكانين ذكرهما سيبويه والمقصورة جحجبى اسم امراة وفرفرى اسم موضع
ولا يكون هذا الوزن الا اسما وهو قليل وحكى ابن القطاع انه يقال فعللى قرفصا
بالقصر فعلى هذا يكون مثالا الخامس وفي السادس فعالاء وهو مختص بالممدودة
ومثاله قصاصاء وهو القصاص حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره السابع فعللاء
ومثاله قرفصاء ولم يجئ الا اسما وهو قليل وحكى ابن القطاع انه يقال قرفصا
القرفصا بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا الثامن فاعولاء نحو عاشوراء وهو
مشترك ومثال المقصور بادولا اسم موضع التاسع فاعلاء نحو قاصعاء وهو
مختص بالممدودة العاشر فعلياء نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة الحادي
عشر مفعولاء نحو مشيوخاء وهم جماعة من الشيوخ وهو مختص بالممدودة الثاني
عشر فعالاء نحو براساء يقال ما ادري اي البراساء هو اي الناس هو وقد اثبت
ابن القطاع فعالا مقصورا في الفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون
مشتركا الثالث عشر فعيلاء نحو كثيراء وهو مشترك ومثال المقصورة
كثيرا ايضا الرابع عشر فعولاء نحو دبوقاء وحروراء وجعله في التسهيل من
الابنية المختصة بالف التانيث الممدودة وهو الذي ذهب ابن عصفور وذهب
ابن القوطية وابن القطاع الى اثبات فعولا بالقصر واوردا من ذلك سبعة
سنوكا اسما ولقبا وحضورا موضع ودبوقا للعذرة وقرقا قرية بين النهرين

وذكر وراخيلة من جرهم وفي شعر امرئ القيس عقاب تنوفا وعلى هذا فهو مشترك وهو
الصحيح وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله ومطلق العين فعالا ويعني
بإطلاق العين تحريكها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء. الخامس
عشر فعلاء نحو عنباء اسم موضع وهو مشترك كما تقدم في أبنية المقصور. السادس
عشر فعلاء نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من الخز وهو مختص بالممدود. وفي
السابع عشر فعلاء نحو عشراء ونفساء وهو مشترك كما تقدم في المقصور
وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا

المقصور والممدود

المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة. والممدود هو الاسم الذي حرف
إعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما مقيس ومسموع وقد أشار إلى ضابط
المقصور القياسي بقوله إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا
نظير كالأسف فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر اعلم أن المقصور
لا يكون إلا في المعتل الآخر فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد فتح ما قبل
آخره فهو مقصور كقولك جوي جوى فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا وهو يطرد
فتح ما قبل آخره فإن فعل اللازم قياس مصدره فعل فقوله إذا اسم يعني من
الصحيح وقوله وكان ذا نظير يعني من المعتل وقوله كالأسف مثال من الصحيح
الذي استوجب من قبل الطرف فتحا فإن قلت قوله استوجب ليس
بصحيح لأنه يقتضي أن شرط ذلك أن يلزم الفتح فلا تكفي غلبة الفتح وليس كذلك
بل هي كافية قال في التسهيل كل معتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره من الصحيح
لزوما أو غلبة فقصره مقيس انتهى فمثال ما فتح لزوما اسم المفعول مما زاد على
الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس
شكاسة وعلى فعولة نحو صهب صهوبة وعلى فعل نحو سكر سكرا قلت
معنى قوله استوجب أنه استحق ذلك في القياس فيشمل القسمين الأثر ان

مصدر فعل

فعل اللازم يستوجب فتح ما قبل آخره في القياس وإن كان السماع قد ورد في
بعضه بخلاف ذلك والذي يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف
[illegible] يستوجب الفتح وهو واضح وقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى
هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فعلة نحو فرية وفرى وفعل جمع
فعلة نحو دمية ودمى وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة
وقرب جمع قربة ثم شرع في ذكر ضابط الممدود فقال وما استحق
قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة
ألف قبل آخره فإن نظيره المعتل الآخر واجب المد قياسا فالممدود المقيس إذا
كل معتل الآخر له نظير من الصحيح تطرد زيادة الألف قبل آخره وقوله وما استحق
يعني في القياس سواء لزم ذلك المد أو لزمه همزة وصل كما سبق ذكره أو غلب ولم
يلزم كفعال جمعا نحو [illegible] فإن نظيره من الصحيح [illegible] وقد جاء منه شيء على
فعل نحو [illegible] وقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى
هذان مثالان يجب مدهما قياسا لأن نظيرهما من الصحيح تجب زيادة ألف قبل آخره فتقول
ارعواء وارتئاء بالمد لأن نظيرهما احمرار وافتقار ثم قال والعادم النظير ذا قصر
وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا يعني أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد
فتح ما قبل آخره وزيادة ألف قبل آخره فلا يؤخذ مده وقصره إلا من السماع
فمن المقصور سماعا الحجا وهو العقل ومن الممدود سماعا الحذاء وهو
النعل وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بذكر الأمثلة. تنبيه كلامه
مختص كما قيل بما تقدم ذكره من الجمع التأنيث ثم ختم الباب بالكلام على قصر
الممدود ومد المقصور فقال وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس
بخلف يقع فقصر الممدود للضرورة شبيه بصرف ما لا ينصرف فلذلك أجمع
على جوازه ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف فلذلك اختلف
فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء

واجازة مد ما لا موجب لقصره كالغنا ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى والظاهر
جوازه لوروده كقول العجاج • والمرء يبليه بلاء السربال • تعاقب الاهلال
بعد الاهلال • وقول الآخر • قد علمت اخت بني السعلاء • وعلمت ذاك
مع الجراء • ان نعم ماكولا على الخواء • يالك من تمر ومن شيشاء • ينشب في المسعل
واللهاء • يعني السعلى والخوا واللها وهي مقصورة وقول طرفة • لها كبد
ملساء ذات اسرة • وكشحان لم ينقض طواهما الحبل • وممن وافق الكوفيين على
جوازه الكاتبي وولاد وابن خروف وزعما ان سيبويه دل على جوازه في الشعر
بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد يريد زيادة الف قبل آخر المقصور
كزيادة هاذه الياء • واما في ابي طلحة بن مصرف يكاد سنا برقه بالمد فشاذ
ولم يثبت لغة ويمكن ان يكون اراد العلو لا الضوء • فان قلت حكي
الاجماع على قصر الممدود وليس كذلك لان مذهب الفراء منعه فيما له قياس
يوجب مده نحو فعلاء افعل قلت هو مجمع على جوازه في الجملة وانما وقع
الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا ورد مذهب الفراء بقول الشاعر
وانت لو باكرت مشمولة • صفرا كلون الفرس الاشقر •

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

قد تقدم حكم المقصور والممدود وانما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه
قال في شرح الكافية اذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا لحقت
آخره دون تغيير احدى العلامتين المذكورتين في باب الاعراب • آخر مقصور تثني اجعله
يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا • شمل قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا الالف الرابعة
نحو معطى والخامسة نحو مصطفى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان
ومصطفيان ومستدعيان فتقلب الالف ياء في جميع ذلك ولا تنظر الى اصلها
ثم قال كذا التي اليا اصله نحو الفتى • والجامد الذي امل كمتى • اذا وقعت
الف المقصور ثالثة فلها اربعة اقسام منقلبة عن ياء نحو الفتى ومنقلبة عن

واو نحو

واو نحو العصا • واصلية نحو اذا ومتى والمراد به كل الف في حرف او شبهه او
مجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان الفه لا يدرى هل هي عن واو او عن ياء
لان الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما فاما المنقلبة عن
الياء فتقلب في التثنية ياء ردا الى اصلها نحو قولك فتيان واما المنقلبة
عن الواو فتقلب واوا ردا الى اصلها ايضا نحو عصوان واما الاصلية والمجهولة
ففيهما ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالهما بالامالة فان
اميلتا ثنيتا بالياء نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان وان لم تمالا ثنيتا بالواو نحو
على والى واذا مسمى بها فتقول علوان والوان واذوان وهذا مذهب
سيبويه وبه جزم هنا الثاني ان الاصل فيهما ان اميلتا او قلبتا ياء في موضع ما ثنيتا
بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى هذا تثنى
على والى ولدى بالياء لانقلاب الفهن ياء مع الضمير وعلى الاول تثنى بالواو
والقولان عن الاخفش الثالث الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا
تنبيهان الاول قوله والجامد الذي امل كمتى يشمل الاصلي فان
الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة الثاني
مثل في شرح الكافية المجهولة بخسا بمعنى جرح ولقا بمعنى ملقى لا يعبا به
ونوزع في المثالين اما خسا فقال في التسهيل يكتب بالالف لانه من خسا
مهموزا واما لقى فنص ابن جني على ان الفه عن ياء وهو بمعنى ملقى فهو
فعل بمعنى مفعول والمعنى انه لخساسته وكونه تافها يلقاه كل واحد فيلقيه
وقوله في غير ذا تقلب واوا الالف • الاشارة الى الانواع التي تقلب الفها ياء وهي
ما كانت الفه رابعة فصاعدا او ثالثة منقلبة عن ياء او اصلية او مجهولة
واميلت وما عدا ذلك تقلب الفه واوا وهو نوعان احدهما ما الفه ثالثة
منقلبة عن واو والآخر ما الفه اصلية او مجهولة ولم تمل وقد تقدم تمثيل ذلك
وقوله واولها ما كان قبل قد الف يعني من العلامة المذكورة في باب الاعراب
ثم انتقل الى الممدود فقال • وما كصحراء بواو ثنيا • ونحو علباء كساء
وحياء بواو او همز يعني ان ما كانت همزته للتانيث تثنى بقلبها واوا فتقول

في حمراوان وكذلك ما اشبهه وقوله ونحو علباء وكساء وحيا بواو او همز
يعني ما همزته للالحاق ونحو علباء او منقلبة عن اصل نحو كساء وحياء ففيه
وجهان فهمزة كساء عن واو واصله كساو وهمزة حياء عن ياء واصله حياي
فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان قلبهما واوا وتصحيحهما فتقول على
الاول علباوان وكساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان وكساءان وحياءان
فان قلت اي الوجهين اجود قلت ذكر المصنف وفاقا
لبعضهم ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها والمنقلبة عن اصل بالعكس ونص
سيبويه والاخفش على ان اقرار الهمزة فيهما احسن الا ان سيبويه ذكر ان
القلب في التي للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما في القلة
وقوله وغير ما ذكر صحح يعني ان غير ما ذكر من اقسام الممدود فانه تصح همزته
في التثنية ويعني بذلك ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء فانه لم يبق من
اقسام الممدود ونحوه غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان والحاصل ان
الممدود اربعة اقسام لان همزته اما اصلية او مبدلة من اصل او مبدلة من
ياء للالحاق او مبدلة من الف التانيث وقد عرفت احكامها تنبيه
قال الشارح الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما اصلية واما زائدة
والزائدة اما للتانيث كحمراء وحمراء او للالحاق كعلباء وقرباء والاصلية
اما بدل نحو كساء ورداء وحياء واما غير بدل نحو قراء ووضاء انتهى
وفيه تجوز لان الهمزة في حمراء ليست بزائدة للتانيث بل مبدلة من الف
الزائدة للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه انما هي
مبدلة من الياء الزائدة للالحاق وتسمية همزة كساء وحياء ورداء اصلا
هو ضرب باعتبار ما انقلبت عنه وقوله وما شذ على نقل قصر يشير به الى
ان الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما
ورد بخلافه فشاذ لا يقاس عليه اما الذي شذ من المقصور فثلاثة اشياء
الاول قولهم مذروان لان الالف رابعة وهما طرفا الالية وقد يطلقان على
جانبي

جانبي الراس ونحوه والقياس مذريان لان الالف رابعة وعلة تصحيحه
انه لم يستعمل الا مثنى قال ابو علي القالي لم يجز البتة وحكى ابو عبيدة
عن ابي عمرو مذرى مفردا او حكي عن ابي عبيدة مذرا او مذريان على القياس اه
الثاني حذف الف المقصور خامسة فصاعدا كقولهم خوزلان وقبعثان وهو
لاحن ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين الثالث قول بعضهم رضيان
في رضى وقياسه رضوان لانه من ذوات الواو وقاس الكسائي على ما نقل
من ذلك فاجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الاول والمضموم
بالياء واما الذي شذ في الممدود فخمسة اشياء الاول اقرار همزة
التانيث كقولهم حمراءان والثاني قلبها ياء كقولهم حمرايان قال المصنف
وكلاهما نادر اه وحكى ابن النحاس ان الكوفيين اجازوا فيها الاقرار وحكى
غيره ان قلبها ياء لغة بني فزارة والثالث حذف الهمزة والالف من فاعلاء
ونحوه قالوا قاصعان وقاس عليه الكوفيون والرابع قلب همزة كساء ونحوه
ياء في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي اه ونقله ابو زيد عن فزارة
والخامس قلب الاصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت الاصلية واوا اه وفي
كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع قال في شرح التسهيل فالحاصل ان المقيس عليه
قلب المبدلة من الف التانيث واوا وسلامة الاصلية واجازة الوجهين في
الملحقة مع ترجيح القلب واجازة الوجهين في المبدلة من اصل مع ترجيح
السلامة وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الا عند الكسائي وقد بين ذلك
بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا الجمع الذي على
حد المثنى هو جمع المذكر السالم فاذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصورا حذف
اخره لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة التي قبل الالف لتشعر بالالف المحذوفة
فتقول جاء الاعلون ورايت الاعلين وقد اشار الى بقاء الفتحة وعلة بقائها
بقوله والفتح ابق مشعرا بما حذف وقد فهم من العلة انه لا فرق في ذلك بين
ما الالف فيه زائدة وما الالف فيه غير زائدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل
عنهم انهم اجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقل المصنف عنهم

عنهم في تثنية الالف الزائدة خمسة نحو حبلى وسمي فيها فال في شرح التسهيل فان كان
اعجميا نحو عيسى اجاز واجيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها تنبيه ظاهر
كلامه في التسهيل وشرحه ان الكوفيين يجيزون في تثنية الالف الزائدة خامسة فاكثر من الضم والكسر
وقال في شرح الكافية واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي
الفه زائدة فظاهره انهم يجيزون الوجهين وهو الظاهر من قول غيره فان قلت
لم يذكر هنا حكم غير المقصور اذا جمع على حد المثنى قلت فهم مما تقدم اول الباب
الاعتذار عن اقتصاره هنا على المقصور والممدود ولما كان حكم همزة الممدود في جمع
التصحيح كحكمها في التثنية لم يحتج لذكره في الجمع احالة على التثنية وكان ينبغي له ان ينبه
على ياء المنقوص تحذف في الجمع على حد المثنى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول
جاء القاضون ورايت القاضين فالحاصل ان حكم المجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير
كحكم المثنى الا في المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف ثم انتقل الى الجمع بالالف
والتاء فقال وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنيه الضمير في قوله وان
جمعته للمقصور ومعنى قوله في التثنية انها ان كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء وان كانت
ثالثة فعلى التفصيل المتقدم فان قلت ما حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف
والتاء قلت حكمهما اذا ثنيا فالحاصل ان حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثنى مطلقا
الا في حذف تاء التانيث مما هي فيه كما سياتي فان قلت لم ذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف
والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية فكان حقه ان يترك حكمهما
استغناء بما تقدم في التثنية او يذكرهما ايضا معا قلت لما كان حكم الممدود في جمعي
التصحيح والتثنية واحدا لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فانه مخالف
للتثنية في احد الجمعين وموافقها في الاخر وقوله وتاء ذي التا الزمن تنحيه يعني ان تاء التانيث
تحذف عند تصحيح ما هي فيه لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل الاسم بعد حذفها
معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها الف قلبت على حد
قلبها في التثنية فتقول في فتاة فتيات لانها عن ياء وفي قطاة قطوات لانها عن واو وفي
معطاة معطيات لانها رابعة واذا كان ما قبلها همزة تلي الف زائدة فحكمها ان كانت اصلية
نحو قراءة قراءات وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو بناءة فتقول فيها
بناءات وبناوات كما تفعل في التثنية ثم قال والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين
فاءه بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء او مجردا يعني ان ما جمع بالالف والتاء
وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة فتفتح ان كانت الفاء
مفتوحة

مفتوحة وتضم ان كانت الفاء مضمومة وتكسر ان كانت الفاء مكسورة والشروط المذكورة خمسة وانا
اذكرها على ترتيبه الاول ان يكون سالم العين واحترز به من نوعين احدهما المشدد نحو جنة وجنة
وجنة فليس فيها الا التسكين والاخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة
نحو تارة وديمة ودولة فهذا يبقى على حاله وذكر ابن الخباز في تفسير سورة الفتح ونسب الى الوهم
وفي الاصح هذيل تقول ديمات بالفتح في جميع الباب وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة
وهذا فيه لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسياتي ذكره عند اشارة الناظم اليه
والثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيأل علم الضبع فانه يبقى على حاله والثالث
ان يكون اسما واحترز به من الصفات نحو ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيها الا الاسكان الرابع ان يكون
ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير الخامس ان يكون مؤنثا واحترز
به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط ان يكون فيه
تاء التانيث ولذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منها في قوله مختتما بالتاء او مجردا
فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل فاذا جمعت هذه
المثل ونحوها بالالف والتاء اتبعت عينها فاءها لجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات
وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات تنبيه منع الفراء اتباع الكسرة الا ان يسمع
فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته ان فعلات يتضمن فعلا وهو وزن اهمل الا ما ندر كابل ورد بانه
اخف من فعل وابن تصريف ادى الى استعماله فلا ينبغي ان يجتنب ثم قال وسكن التالي غير الفتح
او خففه بالفتح فكلا قد رووا يعني انه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة او المكسورة وجهان
مع الاتباع وهما الاسكان والفتح فاتضح بذلك ان في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة
وجمل من مضمومها ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح واما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه
الا الاتباع ولا يسكن الا في ضرورة وذكر في التسهيل انه يجوز فيه التسكين اختيارا لامرين احدهما
اعتلال لامه نحو ظبيات والاخر شبه الصفة نحو اهل واهلات ولم يستثن اكثرهم هذين النوعين
والاول حكاه ابن جني عن قوم من العرب فاذا اعتل الوجب قبوله تنبيهان الاول اشار
بقوله فكلا قد رووا الى ثبوت هذه الرواية نقلا عن العرب خلافا لمن زعم ان غرفات انما هو جمع
غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا اسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم
ثلاث غرفات بالفتح الثاني مذهب ابي علي والجماعة ان السكون في نحو غرفات تخفيف عن

الضم وليس على الاصل واستدل ابو علي بان السكون لم يجئ في المجتمع على الاصل الا نادرا في الشعر
فلا يحمل عليه الشائع الكثير وكذلك الفتح عندهم تخفيف من الضم عدلوا عن الضم اليه وذهب بعض
النحويين الى ان الفتح اتباع لما بعده وان التسكين تسليم المسموع واستدل بقول سيبويه ومن
العرب من يدع العين ساكنة فهذا دليل على انه سكون الاصل وكذا هو قوله وسكن التالي غير
الفتح موافقا في علي وقوله ومنعوا اتباع نحو ذروة وزبية وشذ كسر جروة يعني ان العرب منعوا
اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء
ولا خلاف في ذلك وقوله وشذ كسر جروة اشارة الى قولهم جروات بكسر الراء حكاه ابن يونس وهو
في غاية من الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو **تنبيهات الاول** فهم كلامه ان
الاتباع الكسرة والضمة مشروط بآخر غير الشروط السابقة **الثاني** فهم ايضا من كلامه جواز الاسكان
والفتح في نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع **الثالث** فهم ايضا من اطلاقه جواز
اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لان فيه توالي كسرتين
قبل الياء قال ابن عصفور كما لم يحكوا باجماع ضمتين والواو وكذلك لم يفعلوا باجماع كسرتين
والياء ونادر او ذو اضطرار غير ما قدمته او لاناس انتمى يعني ان ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم
فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح وقياسه
الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا للفراء ومنه قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح
الياء جمع عير وهي الابل التي يحمل عليها والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى انه
عيرات بفتح العين قال المبرد هو جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج هو جمع عير الذي في الكتف
والقدم وهو مؤنث ومنه جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله يدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها وقياسه الفتح ومن المنتمي الى العرب فتح العين لهذيل في معتل العين بالياء
المجموعة جوزة وبيضة فانها لغة هذيل قال الشاعر اخو بيضات رائح متأوب
رفيق بمسح المنكبين سبوح وبلغتهم قرئ ثلاث عورات لكم ومنه اسكان العين في نحو
ظبية لاعتلال لامه عند قوم كما تقدم **جمع التكسير**

هو الاسم الدال

جمع التكسير

هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر او مقدر وقسم
المصنف التغيير الظاهر في هذا الكتاب الى ستة اقسام لانه اما بزيادة فقط نحو صنو
وصنوان او بنقص نحو تخمة وتخم او بتبديل شكل نحو اسد واسد او بزيادة
وتبديل شكل نحو رجل ورجال او بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب
او بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بانه لا يجوز
فيه صنوان من باب زيادة ونحو تخم من باب نقص وتبديل
شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير
المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخليقة قيل ولم يرد في غير
الاربعة **قلت** وليس كذلك اذ ذكر في شرح الكافية
من ذلك رجل عفتان وهو القوي الجافي ورجال عفتان وحكى
ابن سيدة ناقة كناز ونوق كناز ويكون مفعلا ومذهب سيبويه
ان فلكا وبابه جمع تكسير يقدر في فلك زوال الضمة في الواحد وتبدل
لها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مع المفرد كقفل واذا كان
جمعا كبدن وكذا تقول في سائرها ورد على الرد لانهم قالوا في
تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما
استوى فيه الواحد وغيره فقالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء
جنب فالعدول عنه يبين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجد
ان التثنية وعدمها وقال المصنف في باب امثلة الجمع من التسهيل
والاصح كونه يعني فلكا اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير
فان قلت يرد على حد جمع التكسير نحو جفنات ومصطفين
فان واحده قد تغير في الجمع **قلت** ليست الجمعية مستفادة
من فتح فاء جفنات وحذف الف المصطفين بل من تغير السلامة
[illegible] بالجمعية ثلاثة الى عشرة واول جمع الكثرة [illegible] الحقيقة

للخليقة
فوقهم

وجمع التكسير على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة جميع
القلة يطلق في الحقيقة ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة يطلق في
الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وبدأ بأبنية القلة فقال

أفعلة أفعل ثم فعله ... ثمت أفعال جموع قله

أمثلتها على الترتيب أرغفة أحرف غلمة أجمال وفهم من هذا
أن ما بقي من أمثلة جمع التكسير فهو للكثرة وليس من أبنية القلة فُعَل
نحو ظُلَم ولا فِعَل نحو نِعَم ولا فَعَلة نحو فَجَرة خلافا للفراء ولا فِعْلة
نحو صِبْية خلافا لبعضهم نقله عن ابن الدهان ولا أفعلاء نحو أصدقاء
خلافا للجزولي الذي نقله عنه ابن زكرياء التبريزي والصحيح أن
هذه كلها من جموع الكثرة **تنبيهات** الأول ذهب ابن السراج
إلى أن أفعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد **الثاني**
يشارك أفعلة وأخواته في الدلالة على القلة جموع التصحيح من
المذكر والمؤنث ونقل ابن إياز عن ابن خروف أنه قال في شرح الجمل هو
مشترك بينهما وذلك أنه مستعمل فيهما والظاهر الحقيقة قال
ابن إياز واستضعفه الأستاذ لأن اللفظ إذا دار بين المجاز
والاشتراك كان المجاز أولى **الثالث** إذا اقترن جمع القلة
بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف
بذلك إلى الكثرة كقوله تعالى إن المسلمين والمسلمات ومن جمع
الأمرين على قول حسان

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قوله

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي ... كأرجل والعكس جاء كالصفي

قد يستغنى بموضع مثال القلة عن مثال الكثرة كقولهم في رجل
أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة

وقد

وقد يستغنى بموضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صفاة
صفي ولم يجمعوه على مثال قلة ونظيره قلب وقلوب ورجل ورجال
وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة
قروء واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين الأولى وهي طريقة سيبويه
والأخفش وغيرهما أن يتكلم على المفرد فيقال مثلا فعال يجمع في القلة
على كذا وفي الكثرة على كذا والثانية وهي طريقة المصنف أن يتكلم
على أبنية الجمع فيقول مثلا أفعل يطرد في كذا ويحفظ في كذا وسلك
الناظم في التفصيل على هذه الطريقة فقال

لفعل اسما صح عينا أفعل ... وللرباعي اسما أيضا يجعل

يعني أن أفعل أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات الأول ما كان
على فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما والآخر أن يكون صحيح العين
فيشمل نحو فلس وكعب ودلو وظبي ووجه فتقول هذه أفلس وأكعب
وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على
أفعل ونحو أعبد في عبد لأنه صفة غلبت الاسمية واحترز بقوله
صح عينا من معتل العين فلا يجمع على أفعل إلا شاذا كقولهم أعين وأثوب
الثاني أن يكون رباعيا بأربعة شروط الأول أن يكون اسما وأن يكون
ما قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب
ويمين فتقول فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن فإن كان صفة نحو
شجاع أو لا مدة فيه نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث
نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب
وعتاد وأعتد ونحوها وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله

إن كان كالعناق والذراع في ... مد وتأنيث وعد الأحرف

تنبيهات الأول فهم من تمثيله أن حركة الأول لا يشترط كونها
فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور الثاني فهم أيضا من إطلاقه قوله

في وزن الفعل وغيرها من حروف الهجاء في الاستواء الثالث فانه قوله
وعرفه الحرف التنبيه على الشرط الرابع وهو التفرد من العلامة
ولولا التنبيه على هذا لم يتكلم فيه لانه صرح اولا بالرباعي

وغير ما افعل فيه مطرد ... من الثلاثي اسما بافعال يرد

يعني ان افعالا مطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح
العين فاندرج في ذلك فَعْل المعتل العين نحو ثوب وسيف وغير فَعْل من
اوزان الثلاثي وهو فِعْل نحو حزب واحزاب وفُعْل نحو رطب وارطاب وفَعَل
نحو جمل واجمال وفَعِل نحو وعل واوعال وفَعُل نحو عضد واعضاد وفُعُل
نحو عنق واعناق وفُعَل نحو رطب وارطاب وفِعِل نحو ابل وابال وفِعَل
نحو ضلع واضلاع واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا
يجمع على افعال الا نادرا نحو فرخ وافراخ وزند وازناد وسمع منه لفظ
ثلاثة حتى قيل انه ذهب ذاهب الى قياسه لذهب من ذهب حسنا وذهب
الفراء الى انه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وهم واوهام او همزة نحو الف
والاف ومذهب الجمهور انه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما وذكر في شرح
الكافية ان افعالا اكثر من افعل في فعل الذي فاؤه واو على افعل نحو وقت
واوقات ووهم واوهام والمضاعف نحو عم واعمام وجد واجداد و
ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه وان المضاعف
لم يجمع فيه افعل الا نادرا قلت ـــ وهذا يؤيد مذهب الفراء
فيما فاؤه واو وانه ينبغي ان لا يكون افعال مطردا في هاذين النوعين
وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء

وغالبا اغناهم فعلان ... في فُعَل كقولهم صردان

يعني ان الغالب في فُعَل ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان
وفي نغر نغران وقد جاء بعضه على افعال نحو رطب وارطاب واليه
الاشارة بقوله وغالبا ونص في التسهيل على ان افعالا فيه نادرا

قلت ولا

فلا ينبغي ان يشترط فيه فيما يطرد فيه افعال وقوله

لاسم مذكر رباعي بمد ... ثالث افعلة عنهم اطرد

يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي ثالثه مدة نحو طعام
واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة قال المهاباذي وربما شذ
شيء من هذا فلم يستعملوا فيه افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة
واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمدة
الثالثة من الخالي منها فلا يجمع شيء من ذلك على افعلة الا ما ندر كقولهم
شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعقبة وهو مؤنث والقياس
افعل وقدح واقدحة وهو ثلاثي واجوزة ولم يجيء مدته ثالثة واجلة
... يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال المضاعف اللام او فعال بكسر الفاء
معتلها نحو بنان وابنة وزمام وازمة او معتل العين نحو قباء وا
قبية واناء وانية قال قلت ـــ فقد شذ قولهم عنان وعنن وحجاج
وحجج قالوا في جمع سماء بمعنى المطر سمي والقياس اسمية وهو
مسموع ايضا فكان ينبغي ان يقول والزمه في غير شذوذ قلت ـــ
اشار الى ذلك بقوله بمد ثالث افعلة عنهم اطرد وقوله

فعل لنحو احمر وحمرا ... وفعلة جمعا بنقل يدرى

من امثلة جمع الكثرة فُعْل وهو مطرد في افعل وفعلاء وصفين متقابلين
نحو احمر وحمراء فتقول فيهما حمر او منفردين لمانع في الخلقة نحو رجل اكمر
لعظيم الكمرة وامرأة عفلاء فتقول فيهما كمر وعفل فان كانا منفردين
لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل الي وامرأة عجزاء ولم يقولوا رجل
اعجز ولا امرأة اليا ففي اطراد فُعْل في هذا النوع خلاف
ونص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على
ان فعلا فيه محفوظ فان قلت ـــ فما المفهوم من كلامه هنا قلت
موافقة شرح الكافية لانه احال على التمثيل باحمر وحمراء فكل ما اشبههما

في الوصف والوزن جمع جمعهما وان خص كلا منهما بالمقابلين لخصوصية
المثال لم يستغن بمزوج المنجر دير لمانع فيستغير التعميم تنبيهات
الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما ذكر في التصغير
الثاني يجوز في الضرورة ضم فاء هذا الجمع بشرط عدم عينه وعدم لامه
وعدم التضعيف كقوله

وانكرتني ذوات الاعين النجل

وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود ولامه نحو عمي وعشي او كان
مضاعفا نحو غر جمع اغر لم يجز الضم في قوله وفعلة جمعا بنقل يدرا
هذا هو رابع جموع القلة ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في اسم
او فعيل نحو صبي وصبية وفتى نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال
نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل قالوا ثني وثنية على وزن غزلة
حكاه البعض والثني هو الثاني في السيادة تنبيه قلت فلم تكلم وابدا قوله
وفعلة جمعا وقد علم بها ذكره اولا انه جمع قلت الشيء يختلف الى السماع
ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة

وفُعُل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد

من امثلة جمع الكثرة فُعُل وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل اخره صحيح
اللام ان كانت مدته بياء او واو ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب
وعمود وعمد وان كانت الفا يشترط فيه مع ذلك ان لا يكون مضاعفا نحو قذال
وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف
على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وقد ذهب
بعضهم الى انه يتقاس فيهما وبالرباعي من غيره وشذ نحو نمر ونمر وهو ونمر
ونمر وقيل يجوز ان يكون فعل من فعول للضرورة وبالمدة من الثلاثي منها وبصحة
اللام من معتلها نحو سقاء فانه لا يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع
عليه لادى الى قلب الياء واوا فيصير الى سقو وقياسه حينئذ قلب الواو

ياء والضمة كسرة فيصير الى سقي وهو بناء تنكبته العرب وبعدم التضعيف
في المضاعف نحو بنان وزمام فان قياسه افعلة واشار بقوله في المعل الى
شذوذ قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وسنن ونقصه لما ليس الاعلال
ان المضاعف ان فيه الياء نحو سبيل وفي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو
سرر وذلل تنبيهات الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين
ان يكون مذكرا كما مثل او مؤنثا نحو اتان واتن وقلوص وقلص وكذلك صحائف وفيه
فعال الثاني ما زيد فيه قبل الاخر الالف ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه
اما الاول والثاني فيفعل فيهما مطرد وقد تقدم تمثيلهما واما الثالث
فظاهر كلامه هنا اطراد فعل فيه وصرح بذلك في شرح الكافية فانه
مثل بغراب وقراد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل
ان فعلا نادر في فعال وهو الصحيح ولا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب
واذا قلنا باطراده فيشترط الا يكون مضاعفا كما شرط في الاخوين
الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع اذا كانت واوا نحو
سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله

اغر الثنايا احم اللثات   تمنحها سوك الاسحل

قال المرادي وغيره قالوا عون كرسل وجعلوه الجمع في ابن العوان والعانة
الذي جمعهما والبصريون لا يجيزون ضم هذا الواو الا في الشعر ويجوز
تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر في قذال وحمار وان كانت ياء
كسرت الفاء عند التسكين فيقول في سبيل سبل وسيال سيلان كما مضى فان كان مضاعفا
لم يجز تسكينه لما فيه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل
ذبب الرابع اطرد عند بعض بني تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضا
عف تخفيفا فقيل في الاسم فقط فيقولون في ذباب ذبب الا الضم وقيل
مطلقا في الاسم والصفة والى الاول ذهب ابن قتيبة وغيره من ائمة
اللغة واختاره ابن الضائع والى الثاني ذهب ابو الفتح والشلوبين والفه

الخامس ذكر في الكافية والتسهيل ان فُعُلا يطرد في نوعين احدهما
المتقدم والآخر فَعُول بمعنى فاعل نحو صَبور وصُبُر فان كان بمعنى مفعول
لم يجمع على فُعُل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم انه غير مقيس وليس
كذلك وقوله

وفُعَل جمعا لفُعْلة عرف ونحو كبرى

من امثلة جمع الكثرة فُعَل ويطرد في نوعين الاول فُعْلة اسما نحو غرفة
وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فُعَل الثاني الفُعلى انثى الافعل
نحو الكبرى انثى الاكبر فان لم تكن انثى الافعل نحو بُهمى ورُجعى لم يجمع
على فُعَل تنبيهات الاول قوله ونحو كبرى بالجر معطوف على
فُعلة لا على عرف الثاني فهم من تمثيله بكبرى ان مراده انثى الافعل
احترازا من غيرها كما سبق الثالث اخل هنا باشتراط الاسمية
في فُعلة وهو شرط كما تقدم فلو قال وفُعَل لفُعلة اسما عرف لوفى
الرابع اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين فُعلة اسما
والفُعلى انثى الافعل وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك
بعض فُعَل وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعْلة نحو جمعة وجمع
فان كان صفة نحو امرأة شُللة وهي السريعة لم يجمع على فُعَل وتفرع
رابع يطرد فيه فُعَل عند بعض بني تميم وكلب الخامس اختلف في ثلاثة
انواع اخر الاول فُعلى مصدرا نحو رُجعى والثاني فَعلة بفتح الفاء معتلة
ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقاسه المبرد في هذين النوعين
فقال رُجَع وجُوَز كما قالوا في رؤيا ونوبة رُؤًى ونُوَب وغيره
يجعل رؤى ونوبا مما يحفظ ولا يقاس عليه الثالث فُعْل نعتا بغير تاء
نحو بُهل فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد وغيره يقصره
على السماع وقوله في الكافية

وهِندٌ مثل كِسرة في فِعَل وخُمل * مثل برقة في فُعَل بغير خُلف

موافقة

موافقة المبرد وقوله

ولفِعْلة فِعَل

من امثلة جمع الكثرة فِعَل وهو مطرد في فِعْلة قال في التسهيل اسما
تاما نحو فرقة وفرق واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صغرة وكبرة
وعجزة في البالغ ذكره في المخصوص كذا انه انكره هكذا اللغوة والمثنى
والجموع وبالتام من نحو رقة فان اصله ورقة ولا من حرفت بانه فان
قلت فقد اخل هنا بالشرطين قلت اما اشتراط الاسمية فانه
اغنى به في فِعلة ولو قال ولفِعلة فِعَل اسما وجاء بعضه على فُعَل لوفى
واما الثاني فقد يجاب عنه بان نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فِعلة
والتاء انما هي باعتبار الاطراف قلت فقد زعم بعض النحويين ان فِعلة لم
تجئ صفة فلعله انما لم يقيد بالاسمية بناء على هذا قلت نفي
الصفة في التسهيل يرد ذلك وايضا فقد ثبت ورود فِعلة صفة كما
تقدم فليس نفيه بصحيح فان قلت ما حكم فُعلة بضم الفاء اذا اعتلت
لامها قلت لم يتعرض في التسهيل الا لفِعلة بكسر الفاء
والقياس يقتضي تساويهما ولعله انما لم يذكره لان فُعلة بضم الفاء
انه قليل جدا قالوا في وُطأة طِئة تنبيه قاس الفراء فِعَلا في فِعلى
اسما نحو ذِكرى وذِكَر وفِعلة بياء العين نحو ضَيعة وضِيَع كما اتى
فُعَلا نحو رؤيا ورؤى وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فُعَلا في نحو جُمل
ومذهب الجمهور انه ورد لم يقس عليه في هذه الانواع وقوله في الكا
فية وهند مثل كِسرة في فِعل يقتضي موافقة المبرد في نحو جُمل وقوله

وقد يجيء جمعه على فُعَل

يعني ان فِعلة بكسر الفاء يجمع على فُعَل بضمها كقولهم حلية وحُلى ولحية
ولُحى وهو شاذ وقال بعضهم حِلى ولِحى بالكسر على القياس تنبيه
كما ناب فُعَل عن فِعَل في حلية ولحية ناب فِعَل عن فُعَل في صورة وقرية
قالوا صِوَر وقِرى بكسر اولهما شذوذا وقوله

وفُعَلَةٌ جمعا بنقل يُدرى ... في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فُعَلَه

من امثلة جمع التكسير فُعَلَة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصف لمذكر
عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة والى الشرط كذلك اشار بالمثال
لتمثيل برام واحترز بفاعل من وصف على غير فاعل وبالعاقل من نحو واد وبالمذكر
من نحو رامية وبالعاقل من نحو امسد ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع
شيء من ذلك على فُعَلة وشذ في وصف على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل
اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه اخر لانه غير عاقل وفي وصف على فاعل
صحيح اللام فقالوا هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به
تنبيه اختلف في وزن رماة وشبهه فذهب الجمهور الى ان وزنه
فُعَلَة وهو مما انفرد به المعتل الى ما فيه راعى همزة وذهب الفراء
الى ان وزنه فُعَّل نحو شاهد وشُهَّد بدليل مجيء فُعَّل للبعض له كقولهم
غُزَّى في جمع غاز والهاء فيه عوض من احد هاء التضعيف وذهب بعضهم
الى ان وزنه فَعَلة بفتح الفاء نحو كملة وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح
والمعتل

وشاع نحو كاملٍ وكَمَلَه

من امثلة جمع الكثرة فَعَلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر
عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة واشار بالمثال ايضا الى
الشروط واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما او مونثا او غير عاقل او معتل
نحو سيد وسادة وفارة في غير العاقل نحو ناعق ونعقة ومن الغربان ناعبة
لو قال كحزاه نحو كامل وكملة لكان احسن لان الشياع لا يلزم منه الاطراد

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِن ... وهالكٍ وميتٍ به قَمِن

من امثلة جمع الكثرة فَعْلَى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول
دال على هلك او توجع قال في شرح الكافية او تشتت نحو قتيل وقتلى
وجريح وجرحى واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعيل

كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وزاد في الكافية
والتسهيل فعيلا بمعنى فاعل كمريض ومرضى وافعل كاحمق وحمقى وفعلان
كسكران وسكرى قال وبه قرأ حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما
هم بسكرى ثم قال وما سوى ذلك محفوظ قال الشيخ يشير الى نحو رجل جلد
ورجال جلدى ورجل كيس ورجال كيسى وسنان ذرب واسنة ذربى
اه واقتصار هنا محفوظ لانه لم يسمع في ذلك المعنى

لِفُعْلٍ اسما صح لاما فِعَلَه ... والوضع في فَعْلٍ وفِعْلٍ قلله

من امثلة جمع الكثرة فِعَلة وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل كثيرا نحو
درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة ويحفظ في فَعْل وفِعْل قليلا فالاول
نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة ولد
الضب وهو محفوظ في هاذين كما يحفظ في غيرهما نحو هادر وهدرة
واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام من نحو مدي وظبي ونحي فلا
يجمع شيء على فِعَلة وندر في علج علجة لانه صفة

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعله ... وصفين نحو عاذلٍ وعاذله

من امثلة جمع الكثرة فُعَّل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل
وفاعلة نحو عاذل وعُذَّل وعاذلة وعُذَّل واحترز بقوله وصفين من الاسمين
نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فُعَّل

ومثله الفُعّال فيما ذُكِّرا ... وذان في المعل لاما ندرا

من امثلة جمع الكثرة فُعّال وهو مثل فُعَّل في المذكر خاصة فيطرد في
وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر في المونث كقوله
ابصارهن الى الشبان مائلة ... وقد اراهن عني غير صداد
وتاوله بعضهم على ان صدادا في البيت جمع صاد والضمير للابصار لانه
يقال ابصار صادة كما يقال ابصار صاد **تنبيه** قال بعض النحويين
ينبغي ما سمع من فُعَّل وفُعّال في فاعل المذكر فيتبع فان لم يسمعا جمع

جمع تصحيح فان فيه بعض شروط التصحيح جمعتا فيهما اشيئت وهذا كلام المجموع من كلام المص وقوله وذا اشارة الى فعل وفعال يعني ان فعالا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغزى جمع ارشه اهما عن اللام ثم قال

فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما

من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين او وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال ويشترط الا تكون عينهما ياء وفهم ذلك من قوله وقل فيما عينه الياء منهما ومن القليل ضيف وضياف تنبيه بقي شرط اخر وهو ان لا يكون فاؤهما ياء واحترز بقولهم يعار جمع يعر وهو الجدي وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب

وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال
او يك مضعفا

يعني ان فعالا يطرد ايضا في فعل نحو جبل وجبال بثلاثة شروط الاول ان لا يكون لامه معتلا احترازا من نحو فتى الثاني ان لا يكون مضاعفا احترازا من نحو طلل الثالث ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله او يك مضعفا واما الثالث فذكره في التسهيل وقوله

ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل

يعني ان فعلة يجمع على فعال باطراد ايضا كفعل نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما اشترط في فعل وقوله وفعل مع فعل فاقبل يعني ان فعالا يطرد فيهما ايضا نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح تنبيه يشترط في هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط في الثاني الا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى

وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد

يطرد

يطرد فعال ايضا في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثه نحو ظريف وظريفة فيجمعان على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح تنبيهات الاول يشترط في فعيل بمعنى فاعل والانثى ان يكونا صحيحي اللام ذكره في التسهيل الثاني زعم العبدي ان فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ بل يشترك فيه المؤنث والمذكر الثالث قد اتضح بما تقدم ان فعالا يطرد في ثمانية اوزان فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعيل وفعيلة بالشروط المذكورة

وشاع في وصف على فعلانا او انثييه او على فعلانا

اي كثر فعال في وصف على فعلان نحو غضبان وغضاب وندمان وندام او على فعلى نحو غضبى وغضاب او على فعلانة نحو ندمانة وندام وهما انثيا فعلان والمؤنث يكون على فعلى وعلى فعلانة او على فعلان بضم الفاء نحو خمصان وخماص وكذلك فعلانة انثاه نحو خمصانة وخماص والى هذا اشار بقوله

ومثله فعلانه

يعني خمسة اوزان فعلى وفعلى وفعلانة وفعلان وفعلانة كثر فيها فعال فان قلت فعال يطرد فيها قلت صرح في شرح الكافية بعدم اطراده فيها وشاع دون اطراد وظاهر التسهيل اطراده وقوله

والزمه في نحو طويل وطويلة تفي

اذا لزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه نحو طويل وطويلة فيقول فيهما طوال ولم يجاوزوا فيهما الى التصحيح

وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا

من امثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل الى غيره من جموع الكثرة غالبا والى هذا اشار بقوله يخص غالبا اي فانه يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول وقول الشارح ولا يكاد

يجاوزون في الكثرة جمع فعل صلى فعول الى جمعه على فعال فان جاء منه شيء
عددناه نادرا فيه نظر لان تخصيصه بقوله الى فعال يقتضي انهم لم يجاوزوه غالبا
الى فعال الا في شيء وقوله فان جاء منه شيء عددناه نادرا يقتضي انه لم يسمع على شيء منه
وقد سمع فيه ونظائره واشار اليه في التسهيل وقوله

كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا

يعني ان فعولا يطرد في فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وبكسرها نحو حمل وحمول
وبضمها نحو جند وجنود بشرط ان يكون اسما فان كان وصفا او طابقا نحو ضعب
وجلف وحلو لم يجمع على فعال الا ما شذ كضيف وضيوف تنبيهات
الاول الظاهر ان فعولا لا [illegible] الظاهر ان فعول في فعل مطلقا وكذا بان لا تكون عينه واوا كحوض
وشذ فوج وفووج وسوق وطرد في فعل ايضا بان لا تكون عينه واوا كحوت وان
لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ خفوف وخصوص الثاني صرح المكودي بان فعالا وفعولا
مقيسان في هذه الاوزان الثلاثة بشرط وكذا قال بعض النحويين فعل يجمع في
الكثرة على فعال وعلى فعول وهو فيه على ثلاثة اضرب ضرب يجتمعان فيه نحو
كعب وكعاب وكعوب وضرب ينفرد فيه فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب
وضرب ينفرد فيه فعول نحو فلس وفلوس دون فلاس وقال ايضا فعول وفعال
كثيرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى ايهما جمعته العرب اتبع فان لم يعرف
فيهما نص فانظر ابنية الجموع فان جمع على احدهما اكثر منهما اتبع وان لم
يوجد جمع على واحد منهما على التعيين قال بعض المتأخرين ينبغي ان
تعلم ان اكثر الجموع سماعي [illegible] منهما ما يغلب فيذكر الغالب فيحمل عليه
ما لم يسمع جمعه الثالث قال في التسهيل وقد تلحقهما التاء يعني
فعالا وفعولا نحو فحالة وفحولة وهو قليل لا يطرد وذكر في التسهيل ايضا
انه [illegible] اسم الجمع فعالة نحو جمالة [illegible] ان فعالة تلحقه
التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله وفعلان
من تتمة الكلام على فعول اي وفعل ايضا جمع على فعول نحو اسد واسود ونمر

ونمور

ونمور قال فلتا بتقليد جمعه على فعول فلتا ذكره في التسهيل
مع ما يقاس عليه فعول لاكن بشرط ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا واما
نحو طلول في طلل فمقصور فيه على السماع وبه جزم الشارح قال فلت
ما المبهم من قوله وفعلان قلت الظاهر انه مقيس وفاقا لظاهر
التسهيل فانه ذكره عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده وايضا فانه لم يذكر
في هذا النظم الا المطرد وقد شذ فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وطاه
وطهو [illegible] هنا بكثير من اذا ذكر المطرد وقال الشارح
ويحفظ فعول في فعل بفتح الفاء والعين ولذلك قال يعني فعول ولم يقيده
بالاطراد فعلم انه محفوظ فيه اهـ وفيه نظر لان مثل هذه العبارة قد استعملها
الناظم فيما هو مطرد كقوله وفعل ايضا له فعال قال فلت
فما اعراب وفعلان على هذا قلت يحتمل وجهين احدهما ان
يكون فعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف تقديره له فعول والضمير عائد
على فعل والجملة خبر الاول وهذا الظاهر تقدير الشارح والثاني ان يكون فعل
مبتدأ وله خبر والضمير لفعول اي فعل للفعول يعني انه من المجموعات التي تجمع
على فعول قال فلت فحينئذ جملة قوله وفعل معطوفا على قوله
في فعل فيكون نظائر الاطراد فعول فيه ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما
بعده والضمير لفعلاء لفعل وليفعال فعلان فهو خبر منه ان فعلا يجمع على
فعلان قلت اما جمع فعل على فعلان فثبت في الصحيح والمعتل
كخرب وخربان [illegible] وهو ذكر العبارة [illegible] وقنيان واخ واخوان وتاج
وتيجان وهو مطرد في واوي العين [illegible] بذلك في شرح الكافية ثم قال
وقد يجمع عليه فعل الصحيح العين نحو خرب فظاهره انه لا يطرد في الصحيح
العين فلو جعل قوله له ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان
في الواوي العين وغيره وقوله وشاع في حوت وقاع يدل على ان الاطراد
مخصوص بنحو قاع من الواوي العين قال فلت يحتمل ان يكون اراد

او فعلانا مطرد في فُعَل مطلقا ولا ينافي ذلك ما ذكر من شيئا مما في فعال ونحوه
لاحتمال في فاع ونحوه اكثر منه في نحو مع اطراده في النوعين ويدل
على هذا قوله في التسهيل ومنها فِعلان لاسم على فُعال او فُعال او فَعَل
مطلقا او فُعل واوي العين فلم يقيد بواوي العين الا فُعْلا وفعلان في فَعَل
مطلقا **قلت** هذا احتمال بعيد وظاهر اللفظ والله اعلم

وللفُعال فِعلان حصل

بعض من امثلة جمع الكثرة فِعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فُعال
نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم اول الباب التنبيه على اطراده
في فُعَل نحو صرد وصردان وقوله

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما

يعني ان فِعلان كثر فيما عينه واو من فُعْل وفَعَل فالاول كحوت وحيتان
ونور ونيران والثاني كقاع وقيعان وتاج وتيجان قلت وصرح في الكافية
باطراده فيما عينه واو من النوعين ثم اشار بقوله وقل في غيرهما الى ان
ورود فعلان في غير ما ذكر قليل كنحو قولهم خرب وخربان واخ واخوان وغزال
وغزلان وصوان وصيوان الصوان قطيع بقر الوحش وظليم وظلمان والظليم
ذكر النعام وخروف وخرفان وحائط وحيطان وقنو وقنوان قال الشارح
بعد ذكره هذه الامثلة بعضها وامثالها مما يحفظ ولا يقاس عليه قلت وفيه
نظر فان فعلان في نحو خرب لا يقاس وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما
سبق قريبا ونقدم ما ذكره في التسهيل قوله

وفُعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فُعلان شمل

من امثلة جمع الكثرة فُعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فَعْل نحو
بطن وبطنان وظهر وظهران وسقف وسقفان او فعيل نحو قضيب
وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران تنبيهات
الاول قال في شرح الكافية وفعلان مقيس فيما كان من الاسماء الجارية

والجارية

والجارية مجراها على فَعْل ومثال الجارية مجراها عيدان جمع عود الثاني ذكر
الشارح في امثلة فُعلان فِعل نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان
فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة الثالث ظاهر كلامه ان
فُعلانا شاذ في غير ما ذكر وقال في التسهيل ومنها فُعلان لاسم على فعيل او
فَعَل صحيح العين او فَعْل او فِعل ويحفظ فعلان نحو ذئب وذؤبان وذكر في شرح
الكافية ان فُعلانا في فِعل قليل وقوله

ولكريم وبخيل فُعَلا كذا لما ضاهاهما قد جُعِلا

من امثلة جمع الكثرة فُعَلاء وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى
فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء
فان **قلت** ما الفائدة في ذكر المثالين **قلت** التنبيه
على استواء وصف المدح والذم في ذلك تنبيهان الاول قيد فعيلا
المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى فاعل واحترز بذلك من فعيل بمعنى
مفعول فانه لا يجمع على فُعلاء الا نادرا كقولهم [illegible] وسجين وسجناء
وقال في التسهيل ومنها فُعلاء لفعيل وصف لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مُفعِل
او مُفاعِل فمثاله مُفعِلا نحو سميع بمعنى مُسمِع ومُفاعِلا نحو جليس بمعنى
مُجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء فينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى
فاعل على ان المراد معنى اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره الثاني يحتمل
قوله لما ضاهاهما وجهين احدهما ان المراد ما اشبه كريما وبخيلا في الوزن
بالشروط المذكورة نحو ظريف وشريف واراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم
والآخر ان يكون المراد ما اشبه كريما وبخيلا في المعنى وهذا جزم الشارح
قال وكثر مجيئه على مدح كما قالوا عقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء والى
هذه الاشارة بقوله لما ضاهاهما يعني ان عاقلا وصالحا وشاعرا مشابه لنحو
كريم وبخيل في الدلالة على معنى هو كالغريزة فجرى كالنائب عن فعيل بهذا
في جمعه انتهى وما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية وكفعيل ذا الجمع

فاعلا في قصر مدح نحو جمع عاقل ولكن ظاهر كلامه اطراده لكل ما
في حيز الجمع فقوله هنا كذا ألفاظا فاهمه فجعله غير واضح لأنه لم يخصه
بفاعل بمعنى هو أن كل وصفه على مدح يجمع على فعلاء وليس كذلك
ثم اعلم أن في اقتصار الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح
نظر لأنه ذكر في التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور ما دل على سجية
مدح أو ذم من فعال أو فاعل فجاء فعلاء ولم يقتصر على المدح ومثال
فعال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء وذكر في الكافية أن المقصور
على السماع وعلى هذا ينبغي أن يذكر مع فاعل

وناب عنه أفعلاء في المعل ... لاما ومضعف وغير ذاك قل

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وهو ينوب عن فعلاء في المضاعف
والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد وأشداء
وخليل وأخلاء والمعتل نحو غني وأغنياء وولي وأولياء استغنوا به
عن فعلاء هنا فرارا من التوالي لما فيه من الثقل إلا ما ندر في المعتل كقولهم
سري وسرواء وتقي وتقواء وسخي وسخواء وأشار بقوله وغير
ذاك قل إلى وروده أفعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب
وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء ونحوه لذلك فقوله

فواعل لفوعل وفاعل ... وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة
أولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل نحو طابع وطوابع
وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير
علم نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم وخامسها فاعل صفة
مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة لمذكر غير
عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب

وفاطمة وفواطم وناصية ونواص تنبيهات الأول
زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع الثاني
ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف
به مذكر عاقل ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي واحترز
بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق فإنك تقول في جمعه خرانق
بحذف الواو الثالث نص سيبويه على اطراد فواعل لفاعل صفة لمذكر
غير عاقل كما تقدم نحو نجوم طوالع وجبال شوامخ قال في شرح الكافية
وغفل كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ وإنما الشاذ
جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس وإلى هذا
أشار بقوله وشذ في الفارس مع ما ماثله والذي سمع من ذلك هالك
وهوالك وناكس ونواكس وغائب وغوائب وشاهد وشواهد وناشز
ونواشز وكلها في صفات المذكر العاقل وأنه جار في الشعر وقال
بعضهم نحو فوارس على أنه صفة لطوائف فوارس فيكون على القياس
الرابع نقل أنهم قالوا رجال جوارح ورجال صوالح وقال في الارتشاف
والذي ماثله نواكس وهوالك وغوائب وشواهد ونواشز وكلها في صفة
المذكر العاقل قيل وحسنه في فوارس أمن اللبس لاختصاص معناه بالمذ
كر فإنه لا يقال امرأة فارسة وأما هوالك فمجرور في مثل فالهالك في الهوا
لك ونواكس وغوائب ورد في الشعر تنبيهان الأول أثبت بعضهم
ما ورد من ذلك على أنه صفة للطوائف فيكون على القياس فيقدر في قولهم
هالك في الهوالك الهالك في الطوائف الهوالك وهو ممكن إلا في قولهم
رجال صوالح الثاني قال في الارتشاف وذكر المبرد أنه لا يطرد وأنه جائز
في الشعر قلت يعني أنه جائز في الشعر مطلقا كما نقل غيره فقال
في الارتشاف وأجاز الأخفش أن تجمع هذه الصفات جمع الاسم بالحمل عليه
وقوله: وبفعائل اجمعن فعالة ... وشبهه ذا تاء أو مزالة

من امثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره
مختوما بالتاء او مجردا منها والى هذا الضابط اشار بقوله وشبهه
فانزوج فيه فعائلا وزنا بالتاء وفعائل بلا تاء فالذي بالتاء فعالة
نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة
وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف
والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال
نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد وسعائد
علم امرأة قال في شرح الكافية واما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل
فلم يات اسم جنس فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث
كسعائد جمع سعيد اسم امرأة **تنبيهات** الاول شمل هذا
المثال النوع الخالي من التاء ان تكون مؤنثة فلو كان مذكرة لم يجمع على
فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء وسمائي قال
سماء الاله فوق سبع سمائيا ... ونحو صبور وطاير الثاني
قال في التسهيل لفعولة وفعالة وفعالة اسماء بشرط الاسمية
في فعيلة واهمل الشرط هنا واما فعيلة فبشرط الا تكون
بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريح وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرائح
وقتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوها **الثالث** ظاهر
كلامه هنا اطراد فعائل في هذه الاوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة
منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة وفعالة
وفعالة وفعالة وان خلون من التاء مع اشياء التوكيد جمع فيهن
واحفظ فيه فعول اهـ واما فعيل فلم يذكره في التسهيل لانه لم يطرد فيه
فعائل كما تقدم وهذا يدل على ان فعائل ايضا نحو جرابض وقريشاء
وبراكاء وجلولاء وحبارى ورى ابنية ان حذف ما زيد بعد ميمه بمعنى
جبارى ورابية واختص من ان يحذف او الزايد بين يجمعان حينئذ

على

على فعائل فتقول ان حذفت ما بعد اللام جبائر وحزائب وان حذفت
الاول قلت حبار وحزاب

وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا

من امثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالى بالفتح ولهما اشتراك
واشتراك فيشتركان في انواع الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحاري والثاني
فعلاء اسما نحو علقاء وعلاقي وعلاقى الثالث فعلى اسما نحو ذفرى
وذفاري وذفارى الرابع فعلى وفعلى لانثى افعل نحو حبلى وحبالي وحبالى
الخامس عذراء وعذاري وعذارى وظاهر قوله والقيس اتبعا ان فعالي وفعالى
مقيسان في نحو عذراء كما انهما مقيسان في نحو صحراء ويؤيده قوله
في شرح الكافية وكذا ما اشبههما ثم يحتمل ان يريد بنحو عذراء
ما كان على فعلاء صفة مطلقا او صفة خاصة بالمؤنث وهذا اقرب وقال
الشارح ويشترك فعالي وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء او صفة
نحو عذراء فسوى بينهما ولم يقيد الصفة ثم الظاهر من هذا ما ذكر
في التسهيل وهو ان فعالي يحفظ في نحو صحراء وعذراء وان فعالى يشاركه فيهما ثم
انهما غير مقيسين في فعلاء صفة ويشتركان ايضا في جمع مهري فقالوا
مهاري ومهارى ولا يقاس عليهما وسوى في التسهيل بين عذراء ومهري
وينفرد فعالي بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وتم فرق والماقي وبما
حذف اول زايديه من نحو حبنطى وعفرنى وعرقوة وقهوباة وبلهنية
وقلنسوة وحبارى وتنزوى وهبرى وعثير وليلة وكيكة وهي البيضة
وتنفرد فعالى بالفتح بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان
وغضبى فتقول سكارى وغضابى ولا يقال سكاري وغضابي بالكسر
وورد [illegible] في الا[illegible] نحو [illegible] وحبطا واعلم ان جمع فعلان
وفعلى على فعالى لا يختص بالفاعل بل هو على فعالي لا يختص البادي **تنبيهات**
الاول انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لانه

بيتمهاء من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولا كذا أخل
بفعالى الضم البناء بل يذكر الشاذ قالوا في جمع صحراء وعذراء صحارى
وعذارى أيضا بالتشديد فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى بفتح اللام وفعالي
الثالث أعلم أن فعالي بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن كان
مهجورا لأنه لا يقاس عليه وإنما يجيء غالبا في الشعر وإنما قلنا إنه الأصل
لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما
كسرتها بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الألف
التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتنقلب الثانية التي هي للتأنيث
أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها ثم إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى
الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال
الصحارى بالفتح وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف
عند التنوين فظهر بهذا أن الأصل صحاري ثم صحارى وقوله

واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب

من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره
ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي وكراسي وبردي وبرادي واحترز
بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو بصري فلا يقال فيه بصاري وعلامة
النسب المجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور
به قبل سقوطها تنبيهات الأول قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي
ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي فيعامل
الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري
بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى
صار اسما للنجيب من الإبل الثاني ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو
علباء وقوباء وحولايا فتقول فيها علابي وقوابي وحوالي قال ويجعله
في نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان بالتشديد وتقدم التنبيه

على

على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه وأما إنسان وظربان فقالوا فيهما
أناسي وظرابي قلت أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحاري وعذاري
وظرابي وأصلها أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون وزعم
ابن عصفور أن هذا البدل في أناسي لازم ورد بأن العرب قالت أناسين
على الأصل قال الشاعر

أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم وبالأناسين أبدال الأناسين

وقال في التذييل والتكميل ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي
ليست بدلا وإنما أناسي جمع إنسي وأناسين جمع إنسان لكان قد
ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل إذ العرب تقول إنسي
في معنى إنسان قال الشاعر

فلست بإنسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب

فكما قالوا بختي وبخاتي وقمري وقماري فكذلك قالوا إنسي وأناسي
قلت الحاصل أن أهل التصريف على جعل أناسي جمع إنسان لا جمع إنسي
لأن ياء إنسي للنسب فليست كياء كرسي قال في شرح الكافية ولو كان
أناسي جمع إنسي لقيل في جني جناني وفي تركي تراكي اهـ وحكي
في جمع إنسان أيضا أناسية بتعويض تاء التأنيث من الياء المحذوفة
كما قالوا زنادقة وحكى أهل التصريف أنهم أبدلوا النون الأولى ياء في
الإفراد والجمع فقالوا أيسان وجمعه أياسين وأما ظربان فذكر بعض
أهل التصريف أن البدل فيه لازم وليس كذلك لأن من العرب
من يقول ظرابين على الأصل ذكره في شرح الكافية وحكى أبو القاسم
السعدي وغيره أنه يقال ظربا بالقصر في ظربان فيحتمل أن يكون ظرابي
جمعا لظربا وتكون الياء بدلا من همزة التأنيث كما قالوا في صحراء
صحاري الثالث هذا آخر ما ذكر في هذا النظم من أمثلة تكسير الثلاثي
المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملتها أحد وعشرون بناء

مثل كحشر وفُعَل كنُغَر او فِعَل كغِرَق وفُعّال كغُزّال وفِعال كظِباء
وفُعول ككعوب وفِعَل كعِنَب وفِعلان كغِرمان وفَعَلة كبَرَرة
وفَعلى كقتلى وفِعَلة كقِرَدة وفُعّال كعُذّار وفِعال ككِلاب
وفُعول ككعوب وفِعلان كغِلمان وفُعلان كظُهران وفُعلاء كظُرفاء
وافعِلاء نحو اولياء وفواعل كخواتم وفعايل كرسايل وفعالى
كصحارى وفعالى كصحارى وفعالي ككراسي وزاد في الكافية ثلاثة
ابنية فُعالى وفَعيل وفُعال اما فُعالى فنحو سكارى وهو لوصف
على فعلان وفعلاء وتقدم ذكره وانه يرجح على فعالى بفتح الفاء
في هذين الموضعين واما فَعيل وفُعال بضم الفاء فنحو عبيد وظؤار
جمع عبد وظئر جمع تبع فيهما خلاف ذكر بعضهم انهما اسما
جمع على الصحيح وقال في التسهيل الصحيح انهما مثالا تكسير لا اسما
جمع فاذا ذكر فعيل كغزى فهو اسم جمع قال في شرح الكافية
وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان اتى كعبيد وحمير وانما جمعان
ذكر ككليب وحمير قلت وفي فُعال قولان منقولان وفي فعيل قولان
احدهما انه اسم جمع مطلقا والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم
ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا قال ابن الخباز قد كسروا على فعيل
ثلاثة ابنية فقالوا كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهو ورهيو وقالوا
كبقر وبقير وفعلا كضرس وضريس وهو قليل لانه اشبه الاحاد
الا ترى انهم قد يفرقون بين عبيد وكليب كما ترى وهكذا قال في الصحاح والعبد
خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز وذكر
في الكافية ايضا من جموع التكسير فِعَلى ولم يسمع منه الا لفظان
حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان قال ومذهب ابن السراج انه
اسم جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل ومذهب الاخفش ان
ركبا وصحبا جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو

الصحيح

الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى كل ما له واحد موافق
في اصل اللفظ نحو تمر وتمرة جمع تكسير وليس بصحيح

وبفعالل وشبهه انطقا ... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي ... جرد الاخر انف بالقياس

من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله
في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفواعل وافاعل وفعاليل
فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل
ثلاثي مزيد الا ما اخرجه بقوله من غير ما مضى وهو باب كبرى وسكرى
واحمر وحمراء ورام وكاهل ونحوها لانها قد استقر تكسيرها على
ما تقدم بيانه تنبيه شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما
زاد عليه اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعا
فر وبرثن وبراثن وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء
كانت زيادته للالحاق نحو صيرف وصيارف وعلقى وعلاق او لغيره
نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم يكن مما تقدم استثناؤه واما
الخماسي ايضا فهو اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد نبه
عليه بقوله ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس اذا اريد جمع
الخماسي المجرد حذف اخره ليتوصل بذلك الى بناء فعالل فتقول في
سفرجل سفارج ثم ان كان رابعه يشبه الزائد جاز حذفه وابقاء
الخامس كما نبه عليه بقوله

والرابع الشبيه بالمزيد قد ... يحذف دون ما به تم العدد

يجوز حذف الرابع اذا كان يشبه المزيد لفظا او مخرجا فالاول
نحو خدرنق فالنون من حروف الزيادة والثاني نحو فرزدق لان الدال
من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فيقال فيهما خدارق وفرازد
بحذف الخامس كما تقدم وهو الاجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد

ما يحذف به مثل فرزدق وخدرنق الا الخامس وخدارن وفرازد خطأ تنبيهان
الاول اجاز الكوفيون والاخفش حذف ما قبل الرابع كانهم رأوا حذف
الثالث اسهل لانه الطرف والجمع تحله محله الثاني منع ابن ولاد تكسير
الخماسي البتة وقال سيبويه لا يكسر ونبه على استكراهه وقال في التسهيل
ويغني غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول واما الخماسي بزيادة
فانه يحذف زائده اخرا كان او غيره اخرها نحو سبطرى وسباطر ومرو حس
وفدوكس ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل الاخر فانه لا يحذف بل
يجمع على فعاليل وشبهه نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل
وقناديل وهذا مفهوم من قوله

وزائد العادي الرباعي احذفه ما لم يك لينا اثره اللذ ختما

فان قلت يفهم من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف ولا يفهم انه
يقلب ان واو عصفور والف قرطاس ونحوهما تقلبان ياء قلت
هذا مفهوم من قاعدة تقدم ذكرها في التصغير فلا يحتاج الى النص عليه
هنا تنبيهان الاول شمل قوله وزائد العادي الرباعي احذفه
نحو قبعثرى اصوله خمسة فحذفا ونحوه اذا كسر حذف منه حرفان
الزائد وخامس الاصول فتقول قباعث الثاني شمل قوله حرف اللين ما قبله
حركة مجانسة كما مر تمثيله وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنوق وفردوس
فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج منه كنهور مما تحرك فيه
حرف العلة فانه لا ينقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر وقوله

والسين والتا من كمستدع ازل اذ ببنا الجمع بقاهما مخل

اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثال الجمع اعني فعالل
وفعاليل توصلا اليهما حذف فان تأتى احد المثالين بحذف بعض وابقاء
بعض ابقي ما له مزية في المعنى واللفظ فلذا تقول في جمع مستدع مداع
بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها

مزية

مزية عليهما لكونها تدل على معنى يختص بالاسماء والى هذا اشار بقوله

والميم اولى من سواه بالبقا والهمز واليا مثله ان سبقا

شمل قوله من سواه صورتين احداهما وفاقية وهو ان يكون ثاني
الزائدين يخل بقاؤه كنون منطلق وتاء متعلم والاخرى خلافية وهي ان
يكون الزائد ملحقا نحو مقعنسس فمذهب سيبويه فيه ونحوه ابقاء
الميم فتقول مقاعس ومذهب المبرد ابقاء الملحق فتقول قعاسس ورجح
مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهي لمعنى يختص بالاسم فكانت اولى بالبقاء
وقوله والهمز واليا مثله ان سبقا يعني ان الهمزة والياء مثل الميم في كون
هما اولى بالبقاء لتصدرهما نحو الندد ويلندد فتقول في جمعهما
الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما
في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل
فيه على معنى اصلا وانما ادغم الاد ويلاد في الجمع رجوعا الى القياس
تنبيه تقدم ان المزية تكون في المعنى وفي اللفظ وما تقدم من ابقاء
الميم والهمزة والياء في الامثلة السابقة من المزية المعنوية ولها
امثلة اخر لا يليق ذكرها في هذا المختصر ومثال المزية اللفظية قولك في
جمع استخراج تخاريج لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول سخاريج لان سفا
عيل معدوم وكذلك مثله من مر بيد تقول فيه مرابيد بحذف الميم الثا
نية وابقاء الراء لان ذلك لا يخل معه كون الاسم ثلاثيا في الاصل لو
حذفت الراء وابقيت الميم فقلت امبير لاوهم كون الكلمة رباعية
وكذلك مثله حكا في ان الهمزة فيه اولى بالبقاء من الالف لتحركها
وشبهها بما اصلي لان زيادتها اولا ومكانها ثابتة بخلاف الالف ويونس
يؤثر الالف بالبقاء لانها ابعد من اخر الاسم فتقلب همزة فتقول
حطائط على القولين والتقدير مختلف ومسائل هذا الفصل كثيرة
فلنكتف بما ذكرناه ومن المزية ايضا ما اشار اليه بقوله

والياء لا الواو احذف ان جمعت ما ... كحيزبون فهو حكم حتما

مما يجب ايثاره بالبقاء واو حيزبون وعيطموس ونحوهما فان تكسير
هما حيازبين وعطاميس حذفت الياء وابقيت الواو وانقلبت ياء
لانكسار ما قبلها واما اوثرت الواو في ذلك بالبقاء دون الياء لان الياء اذا حذفت
اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيبطل بها ما بعد الواو
عيطيمس ولو حذفت الواو اولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لاربعاء الواو
منافية لصيغة الجمع

وخيروا في زائدي سرندى ... وكل ما ضاهاه كالعلندى

زائدا سرندى النون والالف فان حذفت النون قلت سراد وان حذفت الالف
قلت سراند وكذا ما ضاهاه نحو العلندى والحبنطى والعفرنى وانما خيروا في
هذا بين الزائدين للتكافؤ بينهما اذ لا مزية لاحدهما على الآخر واعلم
انه ان كان لاحد الزائدين مزية ابقي وان ثبت التكافؤ ابقي ايهما شئت
والحمد الباب يذكر منها بل الاولى يجوز فيه تعويض ياء قبل الطرف مما
حذف اصالة كان او زائدا فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق
وقد فهم هذا اول التصغير وسيأتي في الثانية اجاز الكوفيون زيادة
الياء في ما ماثل مفاعل وحذفها مما ماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر
جعافير وفي عصافير عصافر وهذا عندهم جائز في الكلام وجعل الناظم الاول
ولو للنوع معاذبا ومن الشاذ وعندنا مجاز في الغيب وابعهم في التسهيل
على جواز الامرين واستشهدوا على ما يقال فيها مما عله الاشتراط القول

تسرابع سرد للآخر فيها النقل

وابقيهم الجمع على زيادة الياء فيما يشبه نحو طوابع وخواتيم وعلى الجمع
على بعد الياء وقال ابو حاتم في نحو اثفية وكلما جاء من هذا النوع
واحده مشدد ففي جمعه التشديد والتخفيف كاثاني وقال الاخفش
هذا كما يقال في جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح وقال النحاس الحذف

المعتل

في المعتل اكثر ومذهب البصريين ان زيادة الياء في نحو مفاعل وحذفها
من نحو مفاعيل لا يجوز الا للضرورة الثالث قد ورد في جمع التكسير ما يشبه
تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل بقوله وربما قدر تجريد المزيد فيه
بعوامل معاملة المجرد ومثال ذلك قولهم في ظريب وخنشليل و
وقبوت وقال الجرمي والجاري كسرته على حذف الزيادة وهو مذهب
الجرمي وكان يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه انه ما جمع
على غير واحده المستعمل كمملح واجاز الفراء ابن ان يكون اسم جمع
الرابعة قال في التسهيل يكسر اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن
مفاعل او مفاعيل او فعلة او فعلة لما يشاركه جمع متناهيها من
مثل الآحاد اه فمن جمع اسم الجمع قوم واقوام وظاهر كلام سيبويه
انه لا ينقاس ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما يقال هار وقرابين
ومعنى قوله لما يشاركه الخ للمعنى الذي يشاركه لمن يحتاج الى جمعهما
هو الداعي الى تثنيتهما وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع
القلة ونقل غيره ان جمع جمع الكثرة لا ينقاس باتفاق واختلف في جمع
القلة فقيل ينقاس جمعه وهو مذهب الاكثرين وقيل لا ينقاس ولا
يجمع من الجموع الا ما جمعوه وهو مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور وبه
قال الشيرازي في كلام سيبويه الخامسة اختلف في اطابل فقال هو جمع جمع
جمع لانه جمع آطال وآطال جمع أُطُل وأُطُل جمع إطل
وقيل ان آطال جمع اطل كيمين وايمان واطايل جمع اطلية كسفينة وسفائن
ثم حذفت الياء شذوذا قاله ابو الحسن ابن الباذش وقال ابن الحشاء اطايل
جمع ايطل كاقيل واقايل والايطل الصغير من اولاد الابل وعلى هذين
القولين فليس بجمع جمع السادسة في الفرق بين الجمع وبين اسم الجمع
واسم الجنس وانما اخرت الى هذا الموضع لان معرفته متوقفة على معرفة
امثلة التكسير والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين احدهما معنوي

والآخر لفظي، أما المعنوي فقال الشارح في صدر الشرح الاسم الدال على
أكثر من اثنين بشهادة التأمل إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة
دالا عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن
يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية إلا أن الواحد ينتفي
بنفيه، فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد
مستعمل كرجال وأسود أو لم يكن كأبابيل، والموضوع لمجموع الآحاد
هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أو لم يكن
كقوم ورهط، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس
وهو غالبا فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمرة وتمر وعكسه
كمأة وجبأة اه يعني أن الكمء والجبء والكمأة والجبأة للجنس وهو قليل
وبعضهم يقوله للواحد كما أن الجنس كذلك على القياس وقوله وهو غالب
فيما يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو رومي وروم وزنجي وزنج
واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا من جهة إطلاقهم وغيره
على القليل والكثير كالعسل والماء إلا أن الواحد إنما ينتفي بنفيه إذا كان
صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرح الكافية والمفهوم
من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
الثانية نحو جوز وتمر وكلم لا يطلق على أقل من ثلاثة وإنما يقال
في نحو [illegible] من الطعام [illegible] صالح للقليل والكثير بالتاء للتشجيع
على الواحدة وأما في الماء فلا يقال فيه ذلك وقد صرح المكي بذلك
قال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي كالنبق واللبن وأقل ما
يتناول ثلاث كلمات بل مقتضى قوله في التسهيل تمييز الواحد الممتاز
بالتاء مجموعا استغناء بتجريده في الكثرة وتصحيحه في القلة أن هذا
ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل إنا فضل كلامه الأول وأما اللفظي فاعلم

أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ولم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون
على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا، فإن كان على وزن خاص بالجمع
نحو عباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر وإلا فهو
اسم جمع نحو رهط وإبل وأيضا فلنا أن أعرابا على وزن غالب لا
في الآحاد وأيضا المعدودات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض
النحويين وأكثرهم يرى أن لا يجعل الوزن خاصا بالجمع ويجعل قولهم
برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير
الخاص بالجمع وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضر والبادي
والأعراب يختص البادي من غلب المعنى على أنه جمعه وإن كان له واحد من
لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فإن وافقه
فيهما وثني فهو جمع بتقدير تغييره نحو فلك وإن لم يثن فليس بجمع نحو
جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فإما
أن يمتاز واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم
تأنيثه نحو تمر أو لا فإن امتاز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم جنس
وإن التزم فهو جمع نحو تخم وتهم، وحكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب
التزمت تأنيثهما فإن الغالب على اسم الجنس المميز واحده بالتاء التذكير
وقال ابن سيده التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة وإن لم
يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لا فإن وافقها
فهو جمع ما لم يساوه الواحد في التذكير والنسب إليه دون [illegible] فيكون اسم
جمع فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغاز لأنه ساوى الواحد في
التذكير بخلاف كليب بأنه جمع لأنه مؤنث وحكم أيضا على ركب بأنه
اسم جمع لراكب لأنهم نسبوا إليه بلفظه كما في الجموع لا ينسب إليها
إلا إذا رد إلى الواحد أو أهمل واحدها وإن خالفها دون [illegible] لأن الجمع فإن
ساوى الواحد فيما ذكر [illegible] الرجال فاسم وإن خالف أوزان الجموع

الماضية فهو اسم جمع كعبيد وركب لا رفعلا ليس من ابنية الجموع
خلافا للاخفش والعــــسكر اما اسم الجنس هو ما
يتميز واحده بالتاء او بالياء ولم يلتزم تانيثه واسم الجمع ما لا
واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه او له واحد
ولكن هو مخالف لاوزان الجموع او غير مخالف ولكنه مساو للواحد
دون فرق في التذكير والنسب واذا عرفنا عرف الجمع فيعرف بعضه

التصغير

انما ذكره بعد التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد فلذلك
يجريان كعامليه وشرط المصغر اما فوائده عند البصريين
فالتحقير والتقليل والتقريب والتحقير اما لذات الشيء نحو رجيل
في رجل صغير واما لشانه نحو رجيل والتقليل لكمية الشيء نحو
دريهمات والتقريب اما لزمان الشيء نحو بعيد العصر واما لمكانه
نحو دوين السماء واما لمنزلته نحو صُدَيِّقي وزاد الكوفيون فوائد
التعظيم كقول لبيد

وكل اناس سوف تدخل بينهم … دويهية تصفر منها الانامل

واجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول
فالتصغير لتقريب المدة او بان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور
العظام واما علامته فهي الياء وانما جعلوها ياء لان اولى الحروف
بالزيادة حروف اللين والالف قد استبد بها الجمع فعدلوا الى
الياء لانها اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان
الالف قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا بقول بعض العرب في دابة
وشابة دوابة وشوابة وفي الهُدْهُد هُدَاهِد ورُدّ بان الهداهد
لغة في الهدهد واما دوابة وشوابة فالالف فيهما بدل من ياء التصغير

والاصل دويبة وشويبة لان ياء التصغير قد تبدل الفا اذا وليها حرف
مشدد واما شروط المصغر فاربعة الاول ان يكون اسما فلا يصغر
الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وفي
كونه مفعولا خلاف تقدم في بابه الثاني ان يكون غير متوغل في شبه الحرف
فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض اسماء الا
شارات والموصولات وسياتي الثالث ان يكون قابلا للتصغير فلا
يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة شرعا ولا اسماء الشهور
والسنة وايام الاسبوع قولان والمنع مذهب سيبويه والرابع ان
يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت ثم قال

فُعَيْلاً اجعل الثلاثي اذا … صغرته نحو قُذَيّ في قذا
فُعَيْعِلٌ مع فُعَيْعِيلٍ لما … فاق كجعل درهم دريهما

ابنية التصغير ثلاثة فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل فالاول للثلاثي
مطلقا فيقال في تصغير قذا قذي وفلس فليس وفعيعل مع فعيعيل لما
زاد على الثلاثة اما فعيعل فللرباعي نحو دريهم وجعيفر في درهم
وجعفر وللخماسي المجرد اذا حذف اخره ولم يعوض نحو فريزد في فر
زدق واما فعيعيل فللخماسي وما فوقه ايضا اذا كان قبل اخره حرف
لين نحو عصيفير او حذف منه وعوض نحو فريزيد تنبيه اتت
اول هاذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقيل له لم
بنيت المصغر على هاذه الامثلة فقال وجدت معاملة الناس على
فلوس ودرهم ودينار الثاني وزن المصغر بهذه الاوزان اصطلاح خاص
بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكذا هو لتكسير الابنية
وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن اُحَيْمِر ومُكَيْرِم
وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل و
فُعَيْلِل الثالث يفهم من قوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته اعمال

ضم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة بعده لو فهم من قوله فعيعل
مع فعيعيل لما فاق ان ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثي الا عمل
الثلاثة ويزيد رابعا وهو كسر ما بعد الياء الا فيما سيستثنيه
الرابع هذه الكيفيات المذكورة انما هي في المعرب واما غير المتمكن
فانه يخالف في بعضها وسيأتي آخر الباب الخامس ذكر الضم اول
المصغر على الظاهر ها اكثر الضعف منها انهم لما فتحوا في التكسير
اوله ربما غيروا الخماسي فلو فتحوا الكسر والضم فكان الضم اولى لمكان
الياء قاله في معجل له الصبر ابي وفتحوا ثانيه لان بناء التصغير والعـ
التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف
السادس قال بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثانيه الظاهر في ما
ليس كذا لا غرض ذو فيل نقد ران الضمة والفتحة في المكبر غيرها
في المصغر كما في فلك ونحوه وجزم ابو حيان بالثاني فقال لو كان اول المكبر
مضموما كغراب وغلام ثم صغرته نحكم بان الضمة في المصغر غيرها
في المكبر وقال بعضهم في نحو برج مما بناؤه اخره مكسور الاصغ
للتصغير قال ولو قيل ان الكسرة في اول المصغر غير هاتيك في المكبر لكان
وجها السابع لو كان المكبر على هيئة المصغر كسبيطر ومهيمن
ونحوهما من اسماء الفاعلين فقال بعضهم ان تصغيرها يكون بالتقدير
والظاهر التصغير ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ
التصغير وشبهها

وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل

يعني انه يتوصل الى بناء فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف
بما يتوصل به الى معرفة الجمع يعني به بناء مفاعل ومفاعيل كالمحاذف
هنا من ترجيح وتمييز ما له في التكسير فتقول في تصغير فرزدق
فريزد بحذف الخامس وفريزق بحذف الرابع لانه شبيه بالزائد وتقول

به منكلو مكيلي بحذف النون وابقاء الميم لان لها مزية كما تقدم وتقول
في استخراج تخيريج بحذف السين لان التاء اولى بالبقاء كما تقدم و
وتقول في حيزبون حزيبين بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء
كما مر وتقول في غضنفر غضيفر وفي علندى عليند والمزية احد
زوائديه على الآخر وقد تقدم بيان ذلك في التكسير فاغنى عن اعا
دته **تنبيه** يستثنى من ذلك هاء التأنيث والفه الممدودة ويا
ياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانها لا يعتد بها
في التصغير ولا يعتد بها كما سيأتي وقوله

وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

يعني انه يجوز ان يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر
وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج
وان عوضت قلت سفاريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه
مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الاول جعل وعلم
من قوله جائز ان التعويض لا يلزم **تتمة** قال في التسهيل وجائز
ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر ما لم يستحقها لغير تعويض
واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت
الفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد وقوله

وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما

مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان كانه تصغير
مغربان وفي العشي عشيان كانه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية
كانه تصغير عشاة وفي انسان انيسيان كانه تصغير انسيان وفيه
خلاف مذهب البصريين انه فعلان من الانس وقال الشبلي هو
فعلان ايضا لكن من الايناس بمعنى الابصار وقال معظم الكوفيين
انه افعلان من النسيان فهو على الاولين من هذا النوع وفي قولهم

كأنه تصغير أفعول في ليلة لُيَيْلِيَة كأنه تصغير ليلاة وفي رجل رُوَيْجِل
كأنه تصغير راجل وفي صِبْيَة وغِلْمَة أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة كأنهما
تصغير أَفْعِلَة بهذا اللفظ لما استغني فيها بتصغيرهما عن تصغير
مستعمل وقد سمع في بعض الجموع أيضا قالوا في صبية صُبَيَّة انظر
سيبويه اهـ

وصُبَيَّة على الاختيار [illegible]

يعني أن كثيرا من الألفاظ [illegible] وما خولف فيه
القياس في الجمع قولهم رهط وأراهط وباطل وأباطيل وحديث وأحاديث
وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فهذه جموع لواحد
مهمل استغني به عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب
بعض النحويين إلا أنها جموع للمنطوق به على غير قياس وزعم ابن
جني أن العرب تغير إلى هيئة أخرى ثم تجمع فيرى أباطيل أن الاسم غير
إلى إبطيل ثم جمع وذهب المبرد إلى أن رهطا جمع أرهط وأباطيل
جمع أبطال المصدر أبطال واستغني به عن جمع الاسم وأعاريض تكسير أعراض
مصدر أعرض وذهب الفراء إلى أن الأحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث
وقال ابن خروف إن أحدوثة إنما يستعمل في المطايب والكراهة لا بمعنى
الحديث الذي يتحدث به وعد بعضهم من هذا النوع قولهم أكف في جمع
كف وليال في جمع ليلة وليستا منه بل مما استغني عنه بجمع واحد
مستعمل قليل لأنهم قالوا أكف وليلات وإن كان الأشهر كفا وليلة
قلت وكذا لا ينبغي أن يعد قولهم في التصغير لييلية مما استغني
عنه بتصغير مهمل قوله اهـ

لتلو يا التصغير من قبل علم تانيث ا

إلى آخره اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب
على مقتضى العوامل نحو زييد وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره عدا

كس

٢٨٩

كسر ما بعد الياء في التصغير إلا في خمسة أشياء الأول ما قبل علامة التأنيث وهذا
وكله على بقاء الألف ويعني بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل
أو انفصل من التاء كسر نحو حبيجة أي فيما قبل ميم التأنيث وهو الألف
التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه فإنها ليست علامة التأنيث عند جمهور
البصريين وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان
ذلك في باب كيف التأنيث فتقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح لما قبله
على علامة الألف فإن قلت لعله أراد بعلم التأنيث التاء وحدها
وهمزة التي المقصورة والممدودة قلت لا يصح لأن الألف المقصورة
علم تأنيث أيضا فتخصيصه دال لا وجه له وإنما عطف المدة المذكورة
على علم التأنيث لعدم اندراجها فيه كقوله في التسهيل أو ألف التأ
نيث أو ألف قبلها فإن قلت قوله في شرح الكافية فإن اتصل بما
ولي الياء علامة تأنيث فتح كشجيرة وحبيلى وحميراء يقتضي أن المدة في
حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث في قوله علامة تأنيث ولذلك اقتصر
في الكافية على قوله التأنيث على علم قلت يجوز في ذلك
والتجوز وما تقدم الثالث ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أُجَيْمَال
مما يكسر على بقاء الجمع تنبيه أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن
يكون جمعا فيشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا
أو مفردا فيشمل الجمع المذكور ما ذكر وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على
قول الأكثر في أنما سمع به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات
قال سيبويه فإذا صغرت أفعالا اسم رجل قلت أُفَيْعَال كما تصغرها قبل
أن يكون اسما [illegible] أفعال [illegible] فيفرقوا بينها وبين إفعال
لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا وقد أثبت بعض النحويين
أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وهذا عند
الأكثر من الوصف بالجمع وتصغيره أُفَيْعَال كما سبق فإن قلت

الا ان عنا على من همس ان اثبته في المفردات فهل يصغر على أفيعال
او على افيعيل قلت مقتضى كلام الناظم وقوله في التسهيل جمعا او
مفردا انه يصغر على افيعال لبقاء لفظه ومقتضى قول ابن فلاح من النحويين او الف
افعال جمعا كان في موسى وابن الحاجب انه يصغر على افيعيل بالكسر وقال
بعض من شرح تصريف ابن الحاجب فيه بقوله جمعا احترازا من اسماء المفرد نحو
اعشار فان تصغيره اعيشير اه قال الشارح او الف افعال جمعا وعلى هذا انه
بقوله جمعا لم يقيده وحمل كلام الناظم على التنبيه وكانه جعل سيبويه
لافعال الذي افعال السابق في باب التكسير وهو الجمع واما تنبيه فتبع فيه
ابا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين حسن في الرفو ابي موسى وهذا خلاف
سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها
قبل ان تكون اسما واما حمل كلام الناظم على التنبيه فلا يستقيم لان قوله
سيبويه جا لامرا فعال فيكون مغيرا به بل اما من صلة ومن تمجموع الصبي
متفق عليه والتنفيذ كذلك ما سبوه في افعال وايضا فان الكلام الطول على
هذا الكتاب يصرح بالتعميم وفي بعض نسخ التسهيل مطلقا لا جمعا الا انه
الرابع ما قبل الف سكران ونحوه مما في اخره الف ونون زائدتان لم يعلم
جمع ما هما فيه على فعالين شذوذ وبهذا احال الناظم على سكران
فتقول فيه سكيران لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله
نحو عقربان وعطشان فان جمع على فعالين وان شذ وذ صغر على فعيلين
نحو سرحان وسرحين بانه جمع على سراحين وان كان جمعه على فعالين
شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان شذ انه كما في ثان وانسان فانهم
قالوا في جمعهما غراثى واناسين حملا على الشذوذ فان اصغر انيل
فيهما غريثان وانيسان ولذا ورد ما في اخره الف ونون من نحو مان
ولم يعرف هل تقلب العرب الفه ياء او لا حمل على باب سكران لانه الاكثر
الخامس ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التانيث والمراد به عجز المركب

نحو

نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكره هنا قوله

وألف التانيث حيث مدا

الى اخره يعني انه لا يعتبر في التصغير بعض الاشياء الثمانية لانها تعد
منفصلة اذ هي تنزل منزلة كلمة مستقلة وهي عبرها الاعتداد بما بعدها
يصغر كما يصغر غير متصل بها الاول الف التانيث الممدودة نحو اهطلا النان
تاء التانيث نحو حنظلة الثالث ياء النسب نحو عبقري الرابع عجز المضاف
نحو عبد شمس الخامس عجز المركب يعني غير المضاف المتقدم ذكره السا
دس الالف والنون المزيدتان بعد اربعة احرف فما عدا نحو زعفران
وعبوثران واحترز عن ان يكونا بعد ثلاثة احرف نحو سكران وسرحان
فقد تقدم ذكرهما السابع علامة التثنية نحو مسلمين الثامن علامة
الجمع الصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها فتقول في
تصغيرها رويبة حطاء ومسيلمين فتغير بنية التصغير قبل الالف والتاء
وكذلك ما بعدها تنبيهات الاول هذا تنبيه للاثنا وقوله وما به
لمشعر الجمع وما تقدم التثنية عليه الثاني لم يجعل الالف الممدودة اذ عند
سيبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد مطلقا وفي ذلك مذهب سيبويه
في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد والالف والالف ولام
والياء فتقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف
نحو جرو وفقد فانه يقال في تصغيرها ... بالتشديد ولا يحذف ...
ان الالف عنده يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء
الواو والالف والياء في جلولاء واخويه ويقال في تصغيرها جليلاء وبريكاء
وقريثاء بالاخفاء منسوبا بالف التانيث وتابعه وحجة سيبويه لان
الف التانيث الممدودة شبيها بهاء التانيث وشبيها بالالف المقصورة
واعتبار التشبيه اولى من الغاء احدهما وفقا ... الشبه بالهاء من قبل
مشاركته الالف الممدودة لها في عدم السقوط وتنقيص الانبساط الوجه ثانيا

فلا تغتر باعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها
فإنها كألف حبارى الأولى وسقوطها في التصغير متعين من بقاء ألف التأنيث
فلذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم أن تسوية المصنف
هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه يقتضي موافقة المبرد وقد طعنه جم
في نحو هذا الحكم مذهب سيبويه الثالث اختلفوا أيضا في نحو
ثلاثين علما ونحو علم وفي نحو جداربين وظريفين أعلاما فمذهب
سيبويه في العلم فتقول ثليثون بالتخفيف لأن زيادته غير طارئة على الوضع فهو
نظير جميعة ومذهب المبرد إبقاء ما ألحق بها والإدغام كما يبقى
في جلولاء وانقلاب في نحو ظريفين وظريفات إذا لم يجعل أعلاما على التشديد ولم
يذكر هنا هذا التفصيل ه

وألف التأنيث ذو القصر متى ... زاد على أربعة لن يثبتا

ألف التأنيث المقصورة إن جاءت بعد أربعة فصاعدا تنحط عن الممدودة لعدم إمكان
استقلال المكوب بها فلذا لم تحذف في التصغير خامسة فصاعدا لأن بقاءها يخرج
البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل فتقول في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيغيز
فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث
وجاز عكسه وإلى هذا أشار بقوله

وعند تصغير حبارى خيّر ... بين الحبيرى فادر والحبيّر

فإن حذفت المدة قلت حبيرى وإن حذفت ألف التأنيث قلت حبيّر
فقلبت المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها

واردد لأصل ثانيا لينا قلب ... فقيمة صيّر قويمة تصب

اعلم أن الثاني يرد إلى أصله بشرطين الأول أن يكون لينا الثاني أن يكون بدلا من غير
همزة تلي همزة فاندرج في ذلك ثلاثة أنواع أولها ما كان لينا منقلبا
عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول في تصغيرها بويب
لأن ألفه عن واو وفي ميزان مويزين لأن ياءه عن واو وكذا القول في قيمة ...

فرعية ونييب لأن الياء فيهما منقلبة عن واو وفي ناب وهو السن نييب لأن
ألفه عن ياء وفي موقن مييقن لأن واوه عن ياء وإنما رد الثاني في ذلك إلى
أصله لزوال سبب انقلابه وثانيها ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير
همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من أول
المثلين فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط لزوال سبب الإبدال وثالثها
ما كان لينا مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فإن أصله الهمز والياء فيه
بدل من الهمزة فإذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا إلى الأصل لأن قلب
الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها فخرج بالشرط الأول اللين بلين
بأنه لا يرد إلى الأصل وإن كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويئم بالهمزة
وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد فإنه يرده إلى الأصل فيقول
فيه مويعد والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد
أوهم أنه تصغير موعد أو موعدة ومتيعد لا إيهام فيه وخرج
بالشرط الثاني ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة كألف آدم وياء
أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما أما آدم فتقلب ألفه واوا وأما أيمة فيصغر
على لفظه تنبيهات الأول ظاهر هذا الإطلاق أن ما أبدل لعلة
لا تزول بالتصغير يرد إلى أصله الثاني ظهر بما ذكرنا أن قوله في شرح
الكافية وهو يعني الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير
محرر بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما ذكر في التسهيل
الثالث ظاهر قوله لينا قلب أن من شرطه أن يقلب عن لين كما قال
في الكافية واردد لأصل ثانيا لينا قلب وإن لم يكن القلب في اصطلاح أهل
التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على إبدال
حرف علة من حرف علة آخر وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط
كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية فإن قلت ما فعل
وإنه بالقلب فحمله على الإبدال فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غير

قلت اذا احمل على هذا ورد عليه ما كان بدل همزة اثر همزة فانه لم يستثنه الرابع اجاز الكوفيون في نحو ناب مما الفه عن ياء نويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء في نحو شيخ واجمع في التسهيل على جوازه فيهما جواز الامرين عاوب وبويب لانه سمع في بعضه نويب وهو عند البصريين شاذ

وشذ في عيد عُيَيد

وجه شذوذه انهم صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عُوَيد لانه من عاد يعود فلم يرد والياء الى الاصل قال الشارح حملا على قولهم في الجمع اعياد قلت وقاله غيره وفيه نظر لانهم قالوا في جمعه اعياد فرقا بينه وبين عود فينبغي ان يقال وصغروه على عُيَيد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة الى جعله من حملهما معا على الاخر

وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم

معنى يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ما وجب للتصغير كقوله في باب وناب وميزان ابواب وانياب وموازين الا ما شذ كاعياد وقوله

حتى لحق الدهر الا انه ... فوام عهد العبابيش

بريد العوافيو

والالف الثان المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

الالف اذا كانت ثانية فله خمسة اقسام الاول مبدلة من ياء كناب والثاني مبدلة من واو كباب والثالث مجهول الاصل كعاج وصاب والرابع زائد كضارب والخامس مبدل من همزة كآدم فاما الاول والثاني فتقدم انهما يردان الى الاصل واما الثالث والرابع فيقلبان واوا والى الجميع اشار بالبيت فيقول عُوَيج وضُوَيرب واما الخامس فيقلب واوا ايضا نحو اُوَيدم ولم ينبه عليه واعلم ان حكم التكسير في ابدال الالف حكم التصغير فيقول ضوارب واوادم

وكمل

وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما

المنقوص هنا هو العادم وهو ما حذف منه اصل لا المعاص وهو ما آخره ياء لازمة قبلها كسرة فاذا صغر المنقوص المذكور كمل برد ما حذف منه ان كان على حرفين نحو ... وسنة ويد فيهما فتقول أُخَيد وسُنَيّة ويُدَيّة برد فاء الاول وعين الثاني ولام الثالث وان كان على ثلاثة احرف والثالث تاء التانيث لم يعتد بها وكمل ايضا كما يكمل الثنائي نحو عدة وشفة فتقول فيهما وُعَيدة وشُفَيهة او سُنَيهة برد فاء الاول ولام الثاني قيل افادت فهل ورد من هذا النوع محذوف العين قلت لا اعرف لذلك مثالا الا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثُبَة ذهب الزجاج الى انها محذوفة العين من ثاب يثوب وذهب غيره الى انها محذوفة اللام من ثبا يثبو اذا جمع وهو الاولى وهذا الخلاف انما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء وسط الحوض واما الثبة التي هي الجماعة من الناس فهي محذوفة اللام ولا اعرف في ذلك خلافا وان كان المنقوص حروفه الثلاثة غير التاء لم يرد اليه ما حذف منه لعدم الحاجة اليه لاستقامة البنية بقيام ثالث دونه فتقول في هار وشاك وميت هُوَير وشُوَيك ومُيَيت والى هذا اشار بقوله ما لم يحو غير التاء ثالثا كما فيفهم منه انه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد اليه تنبيهات الاول شذ قول بعض العرب في هار هُوَيئر برد المحذوف ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو ونقل ايضا عن يونس والمازني الا ان ابا عمرو ويونس يردان الهمزة في نحو ... والمازني يردهما فيهما . الثاني انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت واخت فانها لا يعتد بها ايضا فيقال بُنَيّة واُخَيّة برد المحذوف الثالث يعني بقوله ثالثا ما زاد على الحرفين ولو كان اولا او وسطا فالاول كقولك في تصغير يرى ... فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة واجاز ابو عمرو والمازني

الترخيم فتقول رُحَيْبي وفي منتبر تُذَيَّرٌ ولا ينون على اصل مذهبه في فُعَيْل ونحوه
وتقدم مثال الوسطى **فإن قلت** كان ينبغي ان يقول لعالم بغير
غير الثلاثي لو همزة الوصل لان همزة الوصل يعتد بها فيبطل بابه المزيد
فيما هي فيه **قلت** لا يحتاج الى ذلك لان ما فيه همزة الوصل اذا
صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثلاثة نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سُمَيٌّ
وبُنَيٌّ فتحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحرك الاول وقوله كما لاشارة
الى السلك وضعا يكمل ايضا في التصغير توصلا الى بناء فُعَيْل الا ان هذا
النوع لم يبق له ثالث فيه بخلاف النوع السابق واجاز في الكافية وا
لتسهيل في السلك وضعا وجهين احدهما ان يكون بحرف علة فتقول
في عُمَر وهل مسمى بهما عُمَيٌّ وهُلَيٌّ والاخر ان يجعل من قبيل المضاعف
فتقول فيهما عُمَيْمٌ وهُلَيْلٌ وصرح في التسهيل بان الاول اولى وبه
جزم بعضهم **فإن قلت** اذا كمل بحرف علة فهل يكمل
بياء او واو **قلت** خير بعضهم فقال بواو او ياء وظاهر كلام
المصنف انه بياء لتشبيهه بدم ونص الاشر على انه بياء وهو الاظهر تنبيهات
الاول لا يكمل لما اخر الوجهين اثر لفظ في نحو ما لا تسمية او لا حرفية اي ا
سمي بهما فانك تقول على التقدير زُمَيٌّ وهذا واضح **الثاني**
في قوله كما تكمل لانه اراد التمثيل فليس بحيز لا زما ونحوه من الثنائي
وضعا ليس من قبيل المنقوص وكيف يمثل به واراد التشبيه فليس نظير
المنقوص الا في مطلق التكميل لان المنقوص يرد اليه ما حذف منه
وهذا لم يعلم انه محذوف منه شيء فلا يرد اليه من كلامه الا بنحو ما يكمل
كما يكمل المنقوص ولا يرد بناء ايكمل وقوله

ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل كالعُطَيْفِ يعني المِعْطَفا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد
فان كانت اصوله ثلاثة صغر على فُعَيْل وان كانت اصوله اربعة صغر
على

على فُعَيْعِل فتقول في معطف عُطَيْف وفي ازهر زُهَيْر وفي حامد وحماد
ومحمود ومحمد واحمد حُمَيْد وتقول في قرطاس وعصفور قُرَيْطِس وعُصَيْفِر
تنبيهات الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي
الاصول وهو من المؤنث لحقته التاء فتقول في علاب وسعدى وحبلى
عُلَيْبة وسُعَيْدة وحُبَيْلة **الثاني** اذا صغر نحو حائض وطالق
من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حُيَيْض وطُلَيْق
لانها في الاصل صفة لمذكر **الثالث** شذ في تصغير ابراهيم واسمعيل
بُرَيْه وسُمَيْع بحذف من كل منهما اصلين وزائد لان الهمزة فيهما
واللام والميم اصول اما اللام والميم فبلا نزاع واما الهمزة ففيها خلاف
مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة وينبني عليها
تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أُبَيْرِه وأُسَيْمِع وقال سيبويه
بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا
ينبني جمعهما قال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد
اباره واسامع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة
وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم اباره واسامع بغير ياء
واجاز ثعلب براه مثل جبال كما يقال في تصغيره بُرَيْه والوجه ان يجمعا
جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون **الرابع** لا يختص تصغير
الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل للكوفيين بدليل قول العرب
يجري بُلَيْق ويذم في تصغير ابلق ومن كلامهم جاء بام الربيق على أُرَيْق قال
الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق وقلب
في التصغير همزة واما قولهم عرف حُمَيْق جمله فلا حجة فيه لاحتمال ان
يكون تصغير حمق

واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن

تلحق تاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة اذا كان ثلاثيا في الاصل
وفي الحال او في الحال فقط الاول نحو يد فانه ثلاثي في الاصل فتقول في تصغيره

يدية والثالث نحو سن ودار فتقول في تصغيرهما سُنَيْنَة ودُوَيْرة والثا
لث نوعان احدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر
تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سُمَيِّي بثلاث ياءات
الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت
احدى الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته
التاء كما تلحق الثلاثي المجرد والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله
ثلاثة وقد تقدم بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء
اشار الى الاول منهما بقوله

ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس ... كشجر وبقر وخمس

يعني ان التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميز واحده بالتاء نحو شجر
وبقر تقول في تصغيرهما شُجَيْر وبُقَيْر اذ لو قلت شجيرة وبقيرة التبس
بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق ايضا بضعا وعشرا ونحوهما من عدد
المؤنث بل يقال بضيع وعشير اذ لو قيل بضيعة وعشيرة لتوهم انه
عدد مذكر ثم اشار الى الثاني بقوله

وشذ ترك دون لبس وندر ... لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

يعني شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ محفوظة لا يقاس عليها وهي
ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وقوس ودرع الحديد
وعرس وعرب ونعل ونصف وبعض العرب يذكر الحرب والدرع والعرس
فلا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة
وقويسة تنبيهات الاول لم يتعرض في الكافية والتسهيل لاستثناء
النوع الاول نحو شجر وخمس الثاني قيل ينبغي ان يستثنى نوع ثالث
وهو نحو حائض وطالق المؤنث اذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم التنبيه
عليه الثالث لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تانيث وتذكير
بل تقول في رمح علم امراة رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الانباري
في اعتبار الاصل فيقول في الاول رميح وفي الثاني عيينة واستدل بقولهم

عيينة

عيينة بن حصن ونحوه واجيب بان ذلك انما صغر الرابع اذا
سميت مؤنثا ببنت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث
فتقول بُنَيَّة واُخَيَّة وان سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني واخي
وقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر اي وندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على
ثلاثة وذلك قولهم في وراء وُرَيِّئة بالهمز وفي امام أُمَيِّمة وفي قدام قديديمة
وقوله كثر بمعنى جاوز الكثرة وثلاثيا مفعول تقدم عليه تنبيه
اجاز ابو عمرو ان يقال في تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغزة بالتاء
عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته بانه قال ولا تلحق
دون شذوذ غير ما ذكر الا ما حذف منه الف التانيث خامسا او سادسا
وقوله

وصغروا شذوذا الذي التي وذا ... مع الفروع منها تا وتي

التصغير من جملة التصاريف في الاسم فحقه الا يدخل غير المتمكن الا ان اسماء
الاشارات والموصولات شابهت المتمكن في كونها توصف ويوصف بها
فلذلك استبيح تصغير بعضها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك
اوله على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من الضم الف زيدت في الآخر ووافقت
المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا
وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان واما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون
رفعا واللذيين نصبا وجرا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش
اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه
يقول حذفت الف اللذيا في التثنية تخفيفا وهو فارق المتمكن وغيره والا
خفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين قال بعضهم ولم يتفوه العرب بشيء
يستند اليه في جمع الذي وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا
تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات غير الذي والتي اللذيا واللتيا
وجمعهما وتثنيتهما وزاد في التسهيل اللتيات واللويتا في التي واللويا
في اللاتي واللائي فزاد تصغير اللاتي واللائي وظاهر كلامه ان اللتيات واللويتا

كلاهما تصغير اللاتي أما اللويتا فهي ذكر الأخفش وأما اللتيات فإنما هو
جمع اللتيا كما سبق فمجوز جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي
لا تصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الأخفش أيضا اللويا في اللائي بغير همز
وأجاز غيره اللويئا في اللائي وقال في اللائين اللويئون والصحيح أنه لا يجوز
تصغير اللاتي ولا اللائي ولا اللواتي وهو مذهب سيبويه وصغر من أسماء
الإشارة ذا وتا فقط فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في أولا
بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغر منها غير ذلك **تنبيهات**
الأول لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والجمع ما يكون لغيرها من الأحكام
ما عدا التكسير **الثاني** أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياءات الأولى عين
الكلمة والثانية للتصغير والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا اجتماع
زيادة الألف آخرا فحذفت الياء الأولى لا ياء التصغير لمعنى فلا تحذف وكان
الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف **فإن قلت**
ما الداعي إلى هذا التقدير **قلت** الداعي إليه الحمل على ما استقر
لياء التصغير من كونها لا تكون إلا ثالثة **الثالث** ما ذكر من التقدير
إنما يستقيم على قول البصريين بأن ذا ثلاثي الوضع وأن ألفه عن ياء وعين
الكلمة محذوفة وهو ياء أيضا وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فيكون من
من باب طويت وقد قيل إن الألف هو العين واللام هي المحذوفة
وأما على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم لأن ألفه عندهم زائدة
وهو عندهم موضوع على حرف واحد وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن
ذا ثنائي الوضع والتقدير السابق محكي فيه لأنه يكمل في التصغير كما اقتضى
بما **الرابع** ذكروا أن الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضم أوله
فلو ورد ما حكي من ضم لام اللذيا واللتيا وذكر في التسهيل أن الضم فيهما
لغية **الخامس** زيادة الألف في اللذيا كظاهره لأن الياء أبدلت
ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وأما اللتيا فالظاهر مذهب المبرد أن الألف
المزيدة المحذوفة قبل الهمزة لئلا يصير الممدود مقصورا وإنما الياء وهي الياء

التصغير

للتصغير والثانية منقلبة عن الألف وهي الألف التي قبل الهمزة وهي
المزيدة وهو مذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرا كما في أخواته لا كنون
أن الهمزة أولا والألف في بيت البناء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها
وأعيدت الهمزة إلى أصلها أو زيدت ألف العوض آخرا **و** اعلم أن في همزة
أولاء ثلاثة مذاهب أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد والثاني
أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج والثالث أنها أصلية غير مبدلة من شيء
فأولاء على هذا فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي **فإن قلت**
كيف زعموا أن الألف المزيدة في اللتيا واللذيا للعوض وأولهما مضموم **قلنا**
الضمة فيهما ليست مجتلبة للتصغير بل هي الموجودة في حال التكبير
السادس اعلم أن قول الناظم وصغروا شذوذا الذي التي مع فروع ثلاثة
أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرهما كتصغير المتمكن
وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع
وثالثها أن قوله منها تا وذي يوهم أن ذي صغر كما صغر تا وقد نصوا على
أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا وهو المفهوم من التسهيل فإنه
قال لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما التي ذكرها ولم يذكر
من ألفاظ المؤنث إلا تا

النسب

هذا الأعرف في ترجمته وقال سيبويه في باب الإضافة ويحدث بالنسب ثلاث
تغييرات الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب
وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها الثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم
يكن له الثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفع
الظاهر والمضمر باطراد وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب

يعني أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة

كيا الكرسي مكسورا ما قبلها كقولك في النسب الى زبية زبي ولم ينص على ان
اعرابه ينتقل اليها لوضوحه ثم انه قد ينضم الى هذه التغييرات في بعض
الاسماء تغيير اخر وكثر من ذلك ما اشار اليه بقوله

ومثله مما حواه احذف وتا تأنيث او مدته لا تثبتا

يعني انه يحذف لياء النسب كل ما تلاها في كونه ياء مشددة لا بعد ثلاثة
احرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها نحو قولك في شافعي ومرمي شافعي
بعير ومرمي فيحذف الياء الاولى وجعل ياء النسب في موضعها فان
قلت فهل يظهر لهذا التغيير اثر قلت يظهر اثره في نحو بخاتي جمع
بختي اذا نسبت به ثم نسبت اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا وكان
قبل النسب غير مصروف — تنبيه — لا فرق في الحكم ما بين الياء ال
زائدة كشافعي وبين ما احدى يائيه اصلية كمرمي هذا هو ال
صح وحكى بعض العرب فقاه في مرمي مرموي لان ثانية يائيه اصلية وسبق
وقوله وتا تأنيث البيت يعني انها تحذف ايضا لياء النسب فيقال في النسب
الى مكة مكي لئلا يجمع بين علامتي تأنيث في نحو امرأة مكية وقول العامة
درهم خليفتي وقوله او مدته يعني الف التأنيث المقصورة وهي اما
رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا
كقولك في حبارى حباري وفي قوضى قوضي وان كانت رابعة في
اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي وان كان ثانيه
ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها وقد اشار اليهما بقوله

وان تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن

مثاله في حبلى فتقول على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي — تنبيهات —
الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدود
الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على الاخر وليسا على حد
سواء بل الحذف على المختار وقد صرح به في غير هذا النظم الثالث شذوا

في

من بني الحبلى من الانصار فقالوا الحبلي بفتح الباء

لشبهه الملحق والاصلي ما لها وللاصلي قلب يعتمى

يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو علقى او منقلبة عن اصل نحو ملهى
فاعطها ما لالف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول علقوي وملهوي
وعلقي وملهي واشار بقوله وللاصلي قلب يعتمى الى ترجيح القلب في المنقلبة
عن اصل فملهوي افصح من ملهي ويقال اعتماه بمعنى اختاره واعتامه بمعناه
ايضا قال الشاعر

ان الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهات — الاول اراد بالاصلي المنقلب عن اصل واولى
لان الالف لا تكون اصلا غير منقلبة الا في حرف وشبهه الثاني تخصيص الاصلي
بترجيح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك فتكون كالف التأنيث في
ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان
القلب في الف الالحاق والرابعة اجود من الحذف كالاصلية فكان الحذف
في الف الالحاق اشبه من الحذف في الاصلية لان الف الالحاق شبيهة بالتأنيث
بالزيادة — الثالث — لم يذكر سيبويه في الف الالحاق والمنقلبة عن
اصل الا الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الف الالحاق ثالثا وهو الفصل
بالالف كما في حبلاوي وحكى ان كازي واجاز السيرافي في الاصلية فتقول
ملهاوي وقوله

والالف الجائز اربعا ازل كذاك يا المنقوص خامسا عزل

اذا كانت الالف المقصورة خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية
او للتأنيث او للتكثير نحو مستدعى وقرقرى وقبعثرى فتقول مستدعي
وقرقري وقبعثري — تنبيهان — الاول اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل
خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف
وهو مفهوم من كلام الناظم ومذهب يونس جعلها كما هي في حبلى فيجيز فيها
القلب وهو ضعيف وسببه ان المضعف بادغام في حكم حرف واحد فكانها

رابعة الثاني فقد ظهر بما تقدم ان قولهم مصطفي تم خطأ والصواب ان يحكي
وتقول في النسب الى المقصور اي تقول ان كانت الفه خامسة فصاعدا حذفت
مطلقا نحو في النسب في نحو معزى وان كانت رابعة فهي ثلاثة اقسام الف
تانيث والف الحاق واصلية فالف التانيث ان كان ما هي فيه متحرك الثاني حذفت
وان كان ساكنا ففيها ثلاثة اوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب
مع الفصل واجودها الاول ثم الثاني ثم الثالث والف الالحاق فيها الاوجه
الثلاث واجودها القلب والاصلية فيها وجهان وعلى راي السيرافي فيها
ثلاثة اوجه واجودها القلب الا ان الحذف في الملحقة اشبه منه في الاصلية
وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتى وعصا فتوي وعصوي
فان قلت لم يفهم من النظم حكم الالف الثالثة فمن اين يؤخذ
قلت لما نص ما يحذفه علم ان ما عداه لا يحذف بل يقلب
وقوله كذا ليا المنقوص خامسا عزل يعني ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت
ياؤه ان كانت خامسة فصاعدا فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي
تنبيه اذا نسب الى محيي اسم فاعل حيي يحيي حذفت الياء الاخيرة
لانها خامسة فيجتمع محيي باربع ياءات يجوز فيه وجهان احدهما
ان تعامله معاملة قاض فتقول فيه محيوي كما تقول قاضوي وسياتي بيانه
والاخر الا تغير ويغتفر الجمع بين اربع ياءات فتقول محييي وقول ابن
الحاجب وباب محي جاء على محوي ومحيي كاموي واميي في التكثير نظر لانه
شاذ واما محيي فهو وجه قوي قال وسالت ابا العباس المبرد هل يجوز ان يحذف
من محيي لاجتماع الياءات فقال لا لان محييا جاء على فعله والذي تعتل العين
قال والاختيار عندي محيي لانه لا اجمع حذفا بعد حذف ومن قال محيوي فيا عليه
محيوي وهذا هو الذي ذكره سيبويه اه
والحذف في اليا رابعا اهم من قلب وحتم قلب ثالث يعن
اذا نسب الى المنقوص فان كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا
كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود حذفها ايضا فتقول في النسب الى قاضي

قاضي

ثا نوقه تنقلب واوا بعد فتح ما قبلها فيقال قاضوي وعليه انشدوا
وكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا ... دراهم عند الحانوي ولا نقد
يعني اسم الموضع ها ببنه ونسب اليه فان الصيرافي والمعروف في اسم المو
ضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء فان قلت فعلى اي شيء هذا الوجه
قلت ظاهر كلام المصنف اذ لم يذكر غيره ان القلب عند سيبويه من
شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع الا في هذا البيت وان كانت ثالثة قلبت
واوا مطلقا فتقول في عم وشج عموي وشجوي وانما قلبت واوا في عم وان كان
اصله الياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات
واول ذا القلب انفتاحا وفعل وفعل عينهما افتح وفعل
يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله واعلم
ان فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك انه اذا اريد النسب الى شج
ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسياتي واذا فتحت انقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الفه واوا
كما قلبت الف فتى فقد ظهر بهذا ان الياء لم تبدل واوا الا بواسطة
فان قلت فما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي ونظيره من
الصحيح لا تفتح عينه قلت هذا نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب قال
ذلك بعض النحويين وقوله وفعل وفعل عينهما افتح وفعل يعني ان
المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه في النسب سواء كان
مفتوح الاول كنمر او مكسوره كابل او مضمومه كدئل فتقول في النسب
اليهما نمري وابلي ودؤلي فان قلت هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز
او على سبيل الوجوب قلت بل على سبيل الوجوب وقد نص على ذلك في شرح
الكافية واما قوله في التسهيل وتفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة فانما
اشار بقوله غالبا الى شذوذ قولهم في بني الصعق صعقي بكسر الفاء والعين
وذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب

شروطه قال الشيخ أبو حيان وفتح العين في الواجب لا يعلم فيه خلافا إلا
ما ذكره ظاهر الجزولي في مقدمته له من أن ذلك على سبيل الجواز في سرعان
الأول الوجهين يعني في القياس في النسب فيقدع بفتح العين الثاني لو سميت
بيزن مخففا يريد بالمنقول فيه وجهان تنبيه فهم من اقتصاره على الثلاثة
أن ما زاد على الثلاثة قبل آخره كسرة لا يغير فإنه رجع ذلك لصور الأولى
ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش الثانية ما كان على أربعة متحركة نحو جندل
الثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأول لا يغير إن وأما
الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع
الفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس عليه خلاف
فيه المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد
وهو عند الخليل وسيبويه شاذ وفي شرح الصفار ما مقتضاه أن الجمهور
قالوا بجواز الوجهين وأن أبا عمرو قال الفتح شاذ وظاهر كلام الخليل
وسيبويه ما تقدم وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة
مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث
وإنما الوجهان في نحو تغلب

وقيل في المرمي مرموي   واختير في استعمالهم مرمي

قد تقدم عند قوله ومثله مما حواه احذف أنه لا فرق عند أكثر العرب
بين ما بآخره زائدتان وبين ما حد بآخره أصلية وتنبه هنا على أن من العرب من
فرق بين النوعين فيوافق في الأول أهل اللغة فيقول في النسب إلى شافعي
شافعي وأما النوع الثاني فلا يحذف ياءه بل يحذف الزائدة منهما وتقلب
الأصلية واوا فيقول في النسب إلى مرمي مرموي فإن قلت هل يقاس
على مرموي ما أشبهه قلت صرح الشارح بأنه لغة قال وهذه
اللغة قليلة والمختار خلافها وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي
الارتشاف وأنشد في مرمي مرموي فإن قلت في هذا البيت تعلو بقوله

ومثله

ومثله مما حواه احذف فجعله في حكمه إليه كما فعل في الكافية قلت لعل سببه
تأخيره هنا ارتباط الأبيات السابقة وكل منهما أخذ بحجز الآخر فلم يبق
له غير التأخير والأحسن كذلك في الكافية

ونحو حي فتح ثانيه يجب   واردده واوا إن يكن عنه قلب

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو حرفين أو
ثلاثة فصاعدا فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم في النسب إليه شيء
ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي فإن كان ثانيه ياء أصلا
لم يرد عليه كقولك في حي حيوي بفتح ثانيه وقلبت الياء الأخرى ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب وإن كان ثانيه
واوا رددته إلى أصله كقولك في طي طووي لأنه من طويت وإن كانت
مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم في حكمها وقوله

وعلم التثنية احذف للنسب   ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة التثنية وجمع تصحيح كقولك فيمن
اسمه مسلمان أو مسلمون أو مسلمات مسلمي واثنان وعشرون ونحوهما من
المشبه بالمثنى والمجموع كذلك فتقول فيها اثني أو ثنوي وعشري وتقول في
أولات أولي تنبيه هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع
الذي هو على حده بالحروف وأما من أجرى المثنى مجرى عمران والجمع مجرى
غسلين بأنه لا يحذف فتقول فيمن اسمه زيدان علما على الأول زيدي وعلى الثاني
زيداني وفي نصيبين على الأول نصيبي وعلى الثاني نصيبيني

وثالث من نحو طيب حذف   وشذ طائي مقولا بالألف

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها أخرى
حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبي وفي ميت ميتي فإن كانت الياء
مفردة نحو مغيل أو مفتوحة نحو مهيم أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيّيم
تميمي مهيمي ومغيلي فهذا لم يحذف بل يقال في النسب إلى هذا مغيلي

ونُبَيتيّ ومُهَيميّ لنقص الثقل بعد الادغام بالفتح وبالفصل وقوله
وشذ كذا مقول لا بد له يعني ان قياسه كبيبر كبيبري ذكر تركوا فيه
القياس فقالوا طائي بابدال الياء الفا تنبيها قبل الواو ذكروا ان المحذوف
من طائي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا قال بعض المتأخرين فيه نظر
لان حذف الاثقل اولى يتعلق بهذا الباب فيقتضي هذا الباب حذف الياء الثا
نية وقد حذفت فلا وجه لشذوذه لان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة
وقلبت الثانية المتحركة الفا فكان شاذا من حيث حذفت الاولى
والقياس حذف الثانية واعترض بانه لو كان كذلك لم يكن القلب
فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في التسهيل فالوجه انهم حذفوا الثانية
كما ذكرنا اولا ولكن لما كان هذا القلب مخصوصا بحال النسب ذكر
شذوذه فيه **الثاني** قال ابو سعيد في كتابه المستوفى
وتقول في أُيَيْم أُيَيْمِيّ لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل
عليها فيلزم ليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس لكان حسنا
واطلاق سيبويه والنحاة يدل على انه لا فرق بين سيد وايم **الثالث**
لا فرق بين سيد ونحوه وبين غير المضعف غزال ونحوه في الحذف فيقول
غُزَيلي نص عليه غير واحد وان كان سيبويه لم يتكلم الا في غير المضعف

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِم ... وفُعَلِيٌّ في فُعَيلَةٍ حُتِم

مثال فعيلة حنيفة فاذا نسبت اليها حذفت ياءها وتاءها وفتحت
عينها فيقال حنفي ومثال فعيلة جهينة فاذا نسبت اليها حذفت
ياءها وتاءها وفتحت عينها ايضا فتقول جهني **تنبيهات**
الاول قوله التزم وحتم يفهم انهما لم يشذ وشذ من فعيلة سليقي
في سليقة وسليمي في سليمة الازد وعميري في عميرة كلب والسليقي
الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر

ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكن سليقي اقول فاعرب

واشذ

واشذ من ذلك قولهم عُبَدي وجُذَمي في بني عَبيدة وجَذيمة لان ما فعلوه
رجوع الى الاصل مرفوض واما الضم فلا وجه له وشذ من فعيلة رُدَيني
في رُدَينة وخريبي في خريبة وهو من اسماء البصرة **الثاني**
لو سمي باسم شذت العرب في النسب اليه او لم ينسب اليه الا على ما
يقتضيه القياس **الثالث** ما ذكر من انه يقال في فَعيلة فَعَلي
وفي فُعَيلة فُعَلي وفي فُعَيلة فُعَلي له شرطان الاول عدم التضعيف والثاني
الا تعتل العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين

والحقوا معل لام عريا ... من المثالين بما التا اوليا

يعني بالمثالين فَعيلة وفُعَيلة فاذا عريا من التاء وكانا على فعيل
وفعيل وقصد النسب اليهما فاما ان يكونا معتلي اللام وصحيحي اللام
فان كانا معتلي اللام الحقوا بفعيلة وفعيلة في حذف الياء وفتح ما قبلها
ان كان مكسورا فيقال في عدي وقصي عدوي وقصوي كما يقال في امية
وامية اموي واموي فان قلت هل الحاق نحو عدي وقصي بما فيه
التاء واجب ام جائز قلت صرح في الكافية بان ذلك واجب
وصرح به الشارح ايضا وقد ذكر بعضهم فيهما الوجهين الحذف
والاثبات ولم يذكر سيبويه في عدي الا الحذف وذكر سيبويه في القرشي
فيه وجهين فقط وقد نقل عن يونس الاثبات في عدي فتقول فيه عديي
تنبيه استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كسي مما فيه كساء فاذا
النسب اليه كُسَيّي بياءين مشددتين قال ولا يجوز غيره واجاز بعض
النحويين كُسَيْوي وان كانا صحيحي اللام فالحكم فيهما عدم الحذف
فتقول في عَقيل وعُقَيل عَقيلي وعُقَيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم
قوله والحقوا معل لام عريا وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما في
الوجهين عنده قياسا على ما سمع من ذلك وهو قولهم
في ثقيف ثقفي وهذيل هذلي وضبري في بني ضبيرة ونُقَمي في فُقَيم كنانة واما

واما فعيل فان لم يشذ فيه وقد جاء في قديم قدمي وفي مليح ملحي في خزاعة
واما فعيل فلم يشذ فيه وقد جاء في هذيل هذلي وسلمي في سليم
وقالوا في ثقيف ثقفي وابو العباس ابن المبرد وقال المرزوقي في هذا
خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة اهل الحجاز قيل وتسوية سيبويه
والمبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا
ولم يسمع من فعيل الا ثقيف فلو فرق بينهما لكان اسعد بالنظر

وتمموا ما كان كالطويله *** وهكذا ما كان كالجليله

يعني ان ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين نحو طويلة ونويرة او
مضاعفا نحو جليلة وقريرة فانه ينسب اليه على لفظه متمما فيقال
طويلي ونويري وجليلي وقريري فرارا من تحرك حرف العلة في المعتل
العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف تنبيهات
الاول من هذا يعلم ان الشرطين المشار اليهما فيما مضى الشرطان معتبران
في فعيلة وفعيلة كليهما ولا اثر لخصوصية المثال الثالث لم يذكر الشارح
في فعيلة بعض العلماء الا شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وقال في فعيلة
يحذف الياء ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا فاشترط في فعيلة شرط
واطلق في قوله ان لم يكن معتل العين وكان ينبغي ان يقول صحيح اللام لان
الشرط عند الجمهور ثلاثة ليخرج ذلك من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما
طووي وحيوي الرابع لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة واما
النسب اليها فعلى كالنسب الى حنيفة فيقال شنئي بالشرطين
المذكورين هذا مذهب سيبويه ومذهب المبرد والاخفش الا ان النسب
الى ذلك على لفظه فيقال في حمولة حمولي ومذهب ابي الطراوة انه ان
حذف الواو وتنزل ما قبلها مضموما فيقال حملي والصحيح مذهب سيبويه
ولا خفتهم وهو وهم فان قلت كيف جعل سيبويه لها قياسا ولم
يرد فيه الا هذه اللفظة قلت لانه لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قولهم

انها جميع ما سمع فاذا عقلت ما عينوا فعولة نحو فروقة او كان مضاعفا
نحو حرورة لم تحذف منه الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في
حذف الواو فيقول عدوي خلافا للمبرد فانه يقول عدوي على لفظه
وقد تقدم ان مذهبه في شنوءة كذلك واما فعول فيقيم ما قبله فينتسب
اليه على لفظه باتفاق فيقول في سلول سلولي وعدو عدوي قال

وهمز ذي مد ينال في النسب *** ما كان في تثنية له انتسب

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فان كانت للتانيث
قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وان كانت اصلية سلمت كقولك في
قراء قرائي وان كانت بدلا من اصل او للالحاق فوجهان كقولك في كساء
وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلت كساوي وعلباوي والتصحيح
الاول ومقتضى كلامه هنا ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشا
رح فقال وان كانت اصلية تعين بقاؤها وجب ان تسلم وذكر في التسهيل
فيها الوجهين وقال اجودهما التصحيح الثاني قال في شرح الكافية
وما شذ في التثنية نحو كساءين فلا يقاس عليه في النسب

وانسب لصدر جملة وصدر ما *** ركب مزجا

المركب اربعة اقسام اسنادي وشبيه به ومزجي واضافي اما الاسنادي
والشبيه به فينسب الى صدره مثال الاسنادي تابط شرا فيقال تابطي
ومثال الشبيه به لولا وحيثما مسمى بهما فيقال فيهما لوي بالتخفيف
وحيثي وقياس النسب برد الواو ولزوم التضعيف حذفها وقد
الى كنتي وكنتني بزيادة النون وكلاهما شاذ واجاز الجرمي النسب
الى الثاني فيقول شري وحيثي في تابط شرا وحيثما تنبيهات
قوله وانسب لصدر جملة انسب من قوله في التسهيل يحذف لها عجز المركب
لانه لا يقتصر على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج
اليوم زيد قلت خرجي واما المزجي ففي النسب اليه خمسة اوجه

مغيرا اتفاقا وهو النسب الى صدره فتقول في بعلبك بعلي وكذا حكم
خمسة عشر فتقول خمسي اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وهذا الوجه
اجازه الجرمي ولا يعين غيره ولم يسمع النسب الى العجز مقتصرا عليه الثالث
ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي وهذا اجازه قوم
منهم ابو حاتم قياسا على قول الشاعر

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضل الذي اعطى الامير من الرزق

وظاهر كلام ابي حيان ان الاكثر منعوا فيه الرابع ان ينسب الى المجموع
المركب قالوا بعلبكي الخامس ان يبنى من جزئي المركب اسم على
فعلل وينسب اليه قالوا في حضرموت حضرمي وهذان الوجهان شاذان
يقتصر فيهما على ما سمع ولا نعلم في ذلك خلافا واما الثاني فقد
نبه عليه بقوله

ولثان تمما
اضافة مبدوة بابن او اب ... او ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول ... ما لم يخف لبس كعبد الاشهل

يعني ان المركب تركيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع
الاول ما كان مبدوا بابن نحو ابن الزبير فتقول زبيري والثاني ما كان كنية
واليه الاشارة بالمبدو باب فتقول في ابي بكر بكري الثالث ما تعرف
صدره بعجزه مثله الشارح بغلام زيد فتقول زيدي الرابع ما يخاف اللبس
من حذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف فتقول فيهما اشهلي ومنافي
وما سوى هذه المواضع ينسب فيها الى الصدر كقولك في امرئ القيس
امرئي ومرئي **تنبيهان** الاول ظاهر كلامه في الكافية وشرحها
ان المبدو باب من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني فانه قال في شرحها
واذا كان الذي ينسب اليه مضافا او كان صدره معرفا بعجزه او كان
كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري
وفي ابي بكر بكري اه وكذا قال الشارح الا انه زاد في المثال غلام زيد

وعلى

وعلى هذا فقول الناظم او ماله التعريف بالثاني وجب من عطف العام على
الخاص لانه راج المصنف بابن فيه وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر
لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا لا مثل غلام زيد فانه
ليس لمجموعه معنى علمي ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام زيد
ويكون ذلك من قبيل النسب الى [illegible] لا الى المضاف وان اراد بغلام زيد
علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل
ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس والله اعلم الثاني شذ بناء فعلل
من جزئي المضاف منسوبا اليه كما شذ ذلك في المركب والمجموع
من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي في تيم اللات وعبد الدار
وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبشمي في عبد شمس

واجبر برد اللام ما منه حذف ... جوازا ان لم يك رده الف
في جمعي التصحيح او في التثنيه ... وحق مجبور بهذي توفيه

اذا نسب الى الثلاثي المحذوف فلم يخل ان يكون محذوف الفاء او العين
او اللام فان كان محذوف الفاء او العين فسيأتي وان كان محذوف اللام
فاما ان يجبر في التثنية كاب واخ وفي الجمع بالالف والتاء كعضة
وسنة والاول جبر فيها وجب جبره في النسب فتقول ابوي واخوي
وعضوي وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف وهذا
ونحوه يجب جبره لانه جبر في التثنية والجمع بالالف والتاء كقولك
ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات وسنهات على السواء
وان لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالالف والتاء لم يجب
جبره في النسب اليها حري وعزي وشفي وثبي بالحذف وحرحي وعزوي
وشفهي وثبوي بالرد والمحذوف من حر الحاء ومن عزة الواو
ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء **تنبيهات** الاول ما ذكرته
واضح من كلام الناظم الا ان ذكر جمع التصحيح فيه نظر لانه لا يتصور

فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر فقد افتتح في التسهيل على الجمع
بالالف والتاء. **الثاني** اطلق في قوله جواز الامرين بدل الف
وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة وجب جبرا لكما ذكر في الكافية
والتسهيل ولم يجز في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة
وفيه بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي فيرد على اصل الاخفش شوهي
وقد حكي انه رجع عنه وفيما نقيه انه وفي ذوي اتفاقا لان وزنه عند
الاخفش فعل كما ذهب سيبويه. **الثالث** اذا نسب الى يد ودم جاز الو
جهان عند من يقول فيه ان رد ما ووجب الرد عند من يقول يدي بالرد في بابي
الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز ان
يجبر وتحذف الهمزة والا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم بنوي وسموي
على الاول وابني واسمي على الثاني. **الخامس** مذهب سيبويه واكثر
النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى
تسكين ما اصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور
يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب سيبويه الاخفش
يديي ودميي وغدوي وحرحي بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات
والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غد غدوي وحكي
عن الاخفش انه رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه وذكر سماعا
عن العرب.

وباخ اختا وبابن بنتا ألحق ويونس ابى حذف التا

اختلف في النسب الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه ينسب اليهما
كما ينسب الى الاخ والابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول اخوي
وبنوي كما تقول في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما
ولا تحذف التاء فتقول اختي وبنتي لان التاء فيهما للالحاق والزمه
الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء ولا يقول به وله ان

يفرق بان التاء فيهما لا تلزم بخلاف اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل
خاصة وفي منت في الوقف خاصة. **تنبيهات** الاول حكم نظائر
اخت وبنت حكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيتا وكيتا فالنسب اليها
عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها فتقول ثنوي وكلوي وذيوي
وكيوي وعلى مذهب يونس ثنتي وكلتي او كلتوي وذيتي وكيتي
وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلتوي
وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في
اخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها
على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول اخوي وبنوي وكلوي
وثنوي وقياس تسميته في كيت وذيت اذا رد المحذوف ان ينسب اليها
كما ينسب الى حي فيقول كيوي وذيوي. **الثاني** قد اتضح بما سبق
ان بنتا واختا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه
والتاء فيهما اذا عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب على
مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتانيث وان لم تكن محضة للتا
نيث وظاهر مذهب سيبويه ان تاء كلتا كتاء اخت وبنت
وان الالف للتانيث وعلى هذا ابني ما سبق وذهب الجرمي الى ان التاء
زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لافتقاد التانيث
لانزاله وسط فاذا نسبت اليه على مذهبه قلت كلتوي وقيل ان
التاء بدل من الواو والالف لام كلوي فاذا نسبت اليه على هذا القول
قلت كلتي فقلت هكذا ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور
البصريين ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى
وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل ان كلتا عند سيبويه فعتل ووزنها
فعلى ابدلت التاء من الواو اشعارا بالتانيث واذا كان هذا مذهب سيبويه
والجمهور فالذي ينبغي ان يقال في النسب اليه كلتي كما تقدم عن بعضهم
وايضا فلا ينبغي على هذا القول ان يعد مما حذفت لامه لان ما ابدلت لامه

لا يقال فيه محذوف اللام في حال صلاح والاثنين ان يقال في نحو ماء محذوف
اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه ان اللام كلها محذوفة
كلام اخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته
اولا ولا يمتنع ان يقال في بعض الواو والتاء افصح هذا المعنى كما قال بعض
النحويين في تاء اخت وبنت انهما بدل من لام الكلمة فاما ان يريد
بدل الا صالحا فجعل الادبي لا به او التحويل من فائدة كون في موضعه الثالث
النسب الى بنت ابني وبنوي كالنسب الى مذكر اذ التاء فيهما
ليست عوضا كتاء بنت

وضعف الثاني من ثنائي . ثانيه ذو لين كلا ولائي

اذا نسبت الى الثنائي وضعا وكان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فتقول في كم كمي وكمّي وان كان ثانيه حرف لين ضعف مثله
ان كان واوا او ياء فتقول في كي ولو كيوي ولوّي لان كي لما ضعف صار
مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان الفا ضوعفت وابدل ضعفها
همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وان شئت ابدلت الهمزة واوا فقلت
لاوي **فرع** اذا نسبت الى اللات اسم صنم قلت لاتي ولاوي كما
ينسب الى لا ان شاء تعرف ولا نعلم لاحد بعد مرامها مثله لا هذا مذهب
سيبويه وزعم ان لامه هاء وان اصله لَيَة فالاخفش كما قال شاهي

وان يكن كشية ما الفا عدم . فجبره وفتح عينه التزم

تقدم الكلام على محذوف اللام وذكر في هذا البيت محذوف الفاء وان لا
من ان تكون لامه صحيحة كعدة او معتلة كشية وان كانت صحيحة
لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي وان كان معتل اللام جبر برده
فائه فتقول في شية وشوي على مذهب سيبويه لانه لا يرد العين
الى اصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعاملها معاملة المقصور
وتقول على مذهب ابي الحسن وشيي برده الى اصله وجزم هنا بمذهب
سيبويه **قال قلت** من ابن خروف من كلامه اشكال اعانك الله

قوله

قلت قوله كشية **تنبيه** يعني من المحذوف قسم ثالث لم يبين
حكمه وهو محذوف العين فتقول المحذوف العين اذا كانت لامه صحيحة
لم يجبر كقولك في سه ومذ مسمى بهما سهي ومذي كذا اطلق كثير من
النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون مضاعفا كرب المخففة
محذوف الباء الاولى اذا اسمي بها ونسب اليها فانه يقال ربي برد
المحذوف ونص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة
نحو المري ويرى المسمى بهما فتقول فيهما المرئي ويرئي برد المحذوف

والواحد اذكر ناسبا للجمع . ان لم يشابه واحدا بالوضع

الجمع ثلاثة اقسام قسم اهمل واحده كعباديد وقسم له واحد شاذ
كملامح فان واحده لمحة وقسم له واحد قياسي فالاول ينسب اليه بلفظه
فتقول عباديدي والثاني فيه خلاف مذهب ابو زيد الى انه كالاول ينسب
الى لفظه فتقول ملامحي وحكى ان العرب قالت في المحاسن محاسني
وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا فتقول في النسب الى ملامح
لمحي والثالث ان غلب نسب الى لفظه فتقول في الانصار والابناء وهم
قوم من ابناء فارس انصاري وابناوي وان لم يغلب ينسب الى واحده فتقول
في فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي وقول الناس
فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ وقد اجاز ذلك قوم وذهبوا في فرضي
الى انه منسوب الى الجمع من قولهم كتبوا رقم وكذلك يعني منسوب عند
هم الى الجمهور بعد وهو عنده غيرهم منسوب الى الفرضة وهي البياض
والى الجبهة ويحتمل ان يكون مما بني على ياء مشددة نحو كرسي هذا
حكم الجمع الباقي على جمعيته فان سمي به نسب الى لفظه لانه صار واحدا
كقولك في كلاب والمدائن ومعافر كلابي والمدائني ومن ابيه ومعا
فري وقد يرد الجمع المسمى به الى واحده ان امن اللبس ومثال ذلك
الفراهيد علما على بطن من الاسد واليه نسب الخليل بن احمد فقالوا
الفراهيدي على اللفظ والى فرهود نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا

قبيلة سمي بالجد هود فان قلت ان كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل
قلت قوله ان لم يشابه واحدا يمكن ان يجعل شاملا للثلاثة انواع اولها
نحو انصار مما جعل علما والثاني انظر مما غلب فجار مجرى العلم والثالث نحو
عباديد مما اهمل واحده لانه بسبب اهمال واحده شابه غيره هكذا وقد
ممالا واحد له واذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب
لا ان ظاهره حينئذ ان الجمع لا ينسب الى لفظه بل الى واحده الا في ثلاثة
مواضع وهو صحيح تنبيه اذا نسبت الى نحو ثمرات وارضين وسنين
باقية على جمعها تنبيه اذا نسبت الى نحو تمرات وارضين وسنين
باقية على جمعها قلت تمري وارضي وسنهي او سنوي على الخلاف في لامه
وان انسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين وكسرها
في الثالث

ومع فاعل وفعال فعل * في نسب اغنى عن اليا فقبل

يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل ان قصد صاحب الشيء كقولهم
لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر وفعال في الحرف كقولهم حائك في معنى
حواك لانه من الحرف ومن عكسه قول امرئ القيس

وليس بذي رمح فيطعنني به * وليس بذي سيف وليس بنبال

اي ليس بذي رمح وليس بذي نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم وقد يبنى فعال بياء النسب في بعض
ذلك قالوا لبياع العكم وهي الاكسية عكام وعكمي
وبتات وبتي وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا كقولهم
رجل طعم ولبس ونهر بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي نهار انشد
سيبويه

لست بليلي ولكني نهر * لا ادلج الليل ولكن ابتكر

اي عامل في النهار تنبيه الاول قد يستغنى ايضا عن ياء النسب
بمفعال كقولهم امرأة معطار اي ذات عطر وبمفعل كقولهم ناقة

محفل

عجمي له ثلاث حصى وهو الحجى الثلاثة هذه الابنية غير مقيسة وان كان
بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق
ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير
شعار والمبرد يقيس هذا كله

وغير ما اسلفته مقررا * على الذي ينقل منه اقتصرا

يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدم ذكرها فهو شاذ
يحفظ ولا يقاس عليه وبعضها تقدم وبعض غيره كقولهم في النسب
الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو
مروزي والى الري رازي وقولهم عجمي في عجمة حلب وقد تقدم امثلة
منها اثناء الباب

الوقف

قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون
استثباتا وانكارا وتذكرا وترنما وغالبه يلزمه تغييرات وترجع
الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة
والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وسياتي
مفصلة ان شاء الله تعالى

تنوينا اثر فتح اجعل الفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى ان يوقف
عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وحذفه ان كان بعد ضمة
او كسرة كقولك رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد الثانية ان
يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا وذكر ذلك ابو
الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها المص الى ربيعة
قال في الايضاح والجماعة يرون ان هذا مما جاء في الشعر ولا يجوز
في الكلام الثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة
وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المص الى الازد وفيه

غير لها زائد الصرف وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن
ليسوا فصحاء واشار هنا على الفصحى **تنبيهات** الاول اشمل قوله
اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا او فتحة البناء نحو ايها وويها وكلا
من التنوينين يبدل تنوينه الفا على المشهور **الثاني** يستثنى من المنون
المنصوب ما كان تنوينه بالتاء نحو رايت قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف
هذا على لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة واما من يقف بالتاء فبعضهم
يجريها مجرى سائر الحروف فيبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا والاكثر
هذه اللغة يسكن غيرها **الثالث** المقصور المنون يوقف عليه
بالالف نحو رايت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من
التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا
ووقفا وهو مذهب ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من
كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتح والثاني انها الالف المنقلبة في الا
حوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائي والكوفيين واليه ذهب في الكافية قال في
شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد
بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك اهـ ومثال الاعتداد بها رويا
قول الشاعر

انك يا ابن جعفر نعم الفتى

الى قوله

ورب ضيف طرق الحي سرى

والثالث اعتبارها في الرفع بالصحيح فالالف في النصب بدل التنوين
وفي الجر بدل من لام الكلمة وهو مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم فيه
وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة
وذهب في التذكرة الى موافقة المازني ثم قال

واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار

اذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة
او مكسورة نحو له وبه تحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وان

وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله
في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك في اخر الابيات
وذكر في التسهيل انه قد تحذف الف الضمير الغائبة منقولا فتحتها
الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طيء

والكرامة ذات اكرمكم الله به

يريد بها واستشكل قوله اختيارا لانه يقتضي جواز القياس عليه وهو
قليل **قال**

واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب

اختلف في الوقف على اذن فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف
لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعض النحويين الى انه يوقف
عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف
النحويون ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف
لانه يوقف عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك كتبت في المصحف
ونسب هذا القول الى المازني وهو مخالف لما نقل عنه اولا الثاني
انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وعن المبرد
اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذا بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها
وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وقال ابن عصفور
والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية ولا اشكال ان
من يقف بالنون يكتبها بالنون وينبغي ان يكون الخلاف السابق مبني
على من يكتب بالالف **فان قلت** اذا بنيت على القول بالوقف
بالالف فالقياس ان تكتب بالالف لان الاصل في كل كلمة ان تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فلاي وجه لقول من
يكتبها بالنون ويقف بالالف **قلت** بدله وجه ظاهر وهو
التفرقة بينها وبين اذا الظرفية الا ترى انهم كتبوا نون التوكيد الخفيفة

تبعا لرسم المصحف الا بغير خلاف وقد فصلوا في رسمها فقد الرا يكتب
بالالف ان لم تلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اذن وان نحو
الالو كتبتها بالالف وعلى هذا لا تلتبس بالالف الا شبه

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا ابدل من تنوينه الفا
نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف
ويجوز الوقف برد اليا وبه قرا ابن كثير في بعض المواضع كقوله
تعالى ولكل قوم هاد وكل هذا ظاهر من البيت واما غير المنون فسياتي
تنبيهات الاول في هذا البيت اطلاق وقيد في الثاني الثاني
يفهم من قوله ما لم ينصب ان المنون المنصوب لا حذف فيه لان ياءه
تحصنت بالف التنوين وحكى الابدي ان من العرب من يقف عليه بحذف
التنوين وعلى هذا ابن المتنبي قوله

الا اذن فما اذكرت ناس ۝ ولا لينت قلبا وهو قاس ۝

الثالث لم يختلفوا في ان الحذف من المنون غير المنصوب اكثر وانما اختلفوا
في الاكثر فقال الفارسي الحذف اكثر فيه نوع الاعتداد بالعارض
وقال بعضهم الاثبات قياسا على اثبات الف المقصور

وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي

يعني ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان ولكن المختار فيه الاثبات
بعكس المنون فالاجود ان يقال هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد
يقال هذا القاض ومررت بالقاض هذا مفهوم كلامه وهو غير محرر
وتحريره ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط
تنوينه لدخول ال فهذا ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي
فيوقف عليه بالاثبات وجها واحدا وينبغي ان يقيد بغير النداء
في النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او
مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان والمختار الاثبات كما ذ

ذكر

ذكر بعضهم خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو
يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح
سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل
لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه
لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم
في المنصوب الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا
وقف عليه جاز فيه الوجهان الجاريان في المنون فالوجه انه لما زالت الا
ضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه
ما جاز في المنون فيبنى على لغة من عاد وهو ان ما سقط تنوينه للاضافة
اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت قلت قا
ضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي الصيد
بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر وقد علم بما تقرر ان كلام
الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع
الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو تعين
الاثبات كما ذكر في الكافية وقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي يعني
به ان ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري
اصله مرئي فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها
فاذا وقف عليه لزم رد اليا في الكلمة لانها لو حذفت لزم بقاء
الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة فان قلت
هذا اللازم في حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا مع
بقاء التنوين لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان بقاء
التنوين وقاية للكلمة تنبيه الموقوف عليه اما ساكن
واما متحرك فالساكن ان لم يكن له صورة في الخط حذف بعد الضمة لا
تنوين المنصوب كما سبق وان كان له صورة في الخط ترك على حاله ولم

يغني الا نون اذ ربيا المنقوص وقد تقدم حكمهما واما نون التوكيد الخفيفة فقد تقدمت في بابها وقد فهم من هذا ان المقصور غير المنون
اذا وقف عليه لم تحذف الفه ولم يغير وتحذف الفه للضرورة كقول
الشاعر

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

يريد ابن المعلى وبعض العرب يقلب الالف ياء فيقولون هذه افعى وعصى
وهي لغة فزارة وناس من قيس وبعضهم يقلبها واوا فيقولون هذه
افعو وعصو وهي لغة بعض طيء وبعضهم يقلبها همزة فيقولون
هذه افعأ وعصأ وليس من لغة هؤلاء التخفيف قال سيبويه ولذلك كان
العائد اخر الاسم وقد ترك الف هنا والا وكل مبني اخره الف بعدها
السكت واما قلب الالف هاء في قوله

قد وردت من امكنه من ههنا ومن هنه

بانه شاذ ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من السواكن
اخذ يذكر المتحرك فقال

وغير ها التأنيث من محرك سكنه او قف رائم التحرك

في الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف
والنقل ولكل منها علامة فعلامة السكون خاء فوق الحرف هكذا جعلها
سيبويه والمراد خفا او خفيف وجعلها بعض الكتاب في ابوه لان الدائرة
صفر وهو الذي لا شيء فيه من الحرف وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما
راوها بغير تعريف حذفوها دالا وعلامة الروم خط بين يدي الحرف
وهذا صورته ـــ وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذا
صورته [illegible] وعلامة التضعيف شين بين يدي الحرف وهذه صورته ش
فان كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه الا بالاسكان وليس له
نصيب في غيره وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو
الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الروم الى

رياضة بخفية الفتحة ولذلك لم يجزه القراء في المفتوح والمضموم ووافقهم
ابو حاتم ثم قال في شرح الكافية وهو عبارة عن اخفاء الصوت بالحر
كة ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاتية وقد
اشار الى الاشمام بقوله

او اشمم الضمة

الاشمام هو الاشارة بالشفتين الى الحركة دون صوت ولا يكون الا في الضمة
لان اشمام الكسرة والفتحة تشويه لهيئة الشفة وقد روي الاشمام عن
بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم
اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله

او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قبله محركا

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه كقولك هذا فرج بالتشديد
وذكر له شروطا ثلاثة اولها الا يكون همزة احترازا من نحو نبإ فلا يجوز تضعيفه
لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها الا يكون عليلا
نحو شجي والفتى فلا يجوز تضعيفه وثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا
من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه اصلا وزيد شرط رابع وهو الا يكون منصوبا
منونا في اشهر اللغات واما قوله

لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا بعدما اخصبا

فضرورة قلت وقد لا يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب المنون اذا
ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ بل
الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه تنبيه
لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن احد من القراء الا عن عاصم فعنه انه وقف
على قوله تعالى مستطر في القمر بالتشديد ثم اشار الى النقل بقوله

او حركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا

النقل تحويل حركة الحرف الى الساكن قبله وذكر له شروطا الاول ان يكون
الساكن لا يمتنع تحريكه احترازا من ان يكون الفا فان الالف لا تقبل الحركة

واعترض بأن ذلك يقتضي نقل الحركة إلى الياء والواو وليس كذلك بل لا يجوز
النقل إليهما وإن كانا حرفي لين لاستثقال الحركة عليهما فالأولى أن
يقال شرطه أن لا يكون حرف علة قلت لا يرد هذا عليه لأن قوله لم يحظلا
لا يختص بالمتعذر بل المراد ما كان لا يمتنع تحريكه أما التعذر كالألف
وأما التعسر لاستثقال الواو والياء وشمل الحرف المدغم نحو لعله وإنه يمتنع
تحريكه لأن تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في المشهور والثاني الأكثر
الحركة منقولة على غير همزة عند البصريين وإلى هذا أشار بقوله

ونقل فتح من سوى المهموز لا ... يراه بصري وكوف نقلا

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة فلا يقال رأيت البكر
لأن المفتوح إذا كان منونا لزم من النقل فيه حذف العين المنونين وحمل عليه
غير المنون وقيل لأنهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك
كأنه إسكان فعل المفتوح وهو لا يجوز وليس بظاهر وأجاز الكوفيون
نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رأيت البكر ونقل عن الجرمي أنه أجاز
ذلك وعن أبي جعفر أنه أجازه لما في المنون على لغة من قال رأيت عمر
وأشار بقوله من سوى المهموز يجوز نقل حركته وإن كان فتحة فيقولون رأيت
الخبأ والردأ والبطأ في رأيت الخبء والردء والبطء وإنما فعل ذلك
في الهمز لثقلها وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب
والشرط الثالث لا يوجب عدم النظير في غير المهموز وإلى هذا
أشار بقوله

والنقل إن يعدم نظير ممتنع ... وذاك في المهموز ليس يمتنع

يعني بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة
بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا [illegible] لما يلزم من بناء فِعُل وفي نحو
انتفعت بقُفْل لما يلزم من بناء فُعِل وهو مهمل في الأسماء أو نادر
وهذا في غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه النقل وإن أدى إلى عدم النظير

كما تقدم التنبيه عليه من استثقال الهمزة فتقول هذا رِدُءْ ومررت
بالكُفِءْ **تنبيهات** الأول يجوز النقل شرط رابع وهو أن
يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو والثاني إذا نقلت حركة
الهمزة حذفها الحجازيون وأقروا على ما هو حركتها كما يوقف
عليه مسبوقة بها فيقول هذا الخب بالإسكان والروم والإشمام وغير
ذلك بشرطه وأما غير الحجازيين فلا يحذفونها بل منهم من يثبتها
ساكنة نحو هذا البُطُءْ ورأيت البطَءْ ومررت بالبطِءْ وبعض بني
تميم يفر من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتباع فيقول هذا
ردِءْ مع كفُءْ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول
هذا ردو مع كفو وقد تبدل الهمزة بمجانس الحركة بعد سكون بأن
نحو هذا البطو ومررت بالبطي وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها
وقد يبدلونها كذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي
وأهل الحجاز يفرقون في الأحوال الثلاثة الثالث الذي يظهر في حركة
النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن ونص على
ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنها حركة
الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف إنما
يريدون أنها مثلها **الرابع** تعرض الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل
إلى متحرك لغة لخمية وأنشد

من يأتمر بالخير فيما قصدا ... تحمد مساعيه ويعلم رشدا

نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قبل ويحتمل أن يكون قصره أبوا و
الجمع حملا على معنى من ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله

فلو أن الأطباء كانوا حولي

بأن كان مستترا في هذه اللغة هو البيت فلا حجة فيه **الخامس**
لم يبوب الوقف بالنقل على حرف القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله

تعلو وتوا صوابا لقي بكسر الهاء

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ... إن لم يكن بساكن صح وصل

احترز بالتأنيث من تاء غيره فإنها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على
الفره وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير وبشرط الانفصال بغير
ما كن صح من تاء تأنيث واخت ونحوهما فإنها لا تغير أيضا وشمل كلامه
ما قبله متحرك نحو رحمة وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفا نحو
الحياة فالأعرف في هذين إبدال التاء هاء في الوقف وإنما جعل
حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك

وقل ذا في جمع تصحيح وما ... ضاهاه وغير ذين بالعكس انتمى

واللات فالأعرف في ذلك سلامة التاء وقد سمع إبدالها هاء
في قول بعضهم

دفن البناه من المكرماه ... وكيف الإخوه والأخواه

قال في شرح الكافية وأشرت بقوله وما ضاهاه إلى هيهات وأولات
فإنها يوقف عليها بالتاء كثيرا أو بالهاء اه تنبيهان الأول
الأول نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة
طي وقال في الافتتاح شاذ لا يقاس عليه الثاني إذا سمي بهيهات
على لغة من أبدل جعل كلمة تمنع الصرف للتأنيث والعلمية وإذا
سمي بها على لغة من لم يبدل جعلها كعرفات في بقيها أو جرى مجرى جمع المؤنث
السالم إذا سمي به وقوله وغير ذين بالعكس انتمى الإشارة إلى جمع
التصحيح وما ضاهاه يعني أن غيرهما يترجح فيه سلامة التاء بعكسهما سواء
كان مفردا كالغرفة أو جمع تكسير كقلعة ومن إقرارها أنشد قول بعضهم
يا أهل سورة البقرت فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيات
وأكثر من يقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وتقدم هذا
أول الباب وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وقف بعضهم عليها

وقف

وقف بها السكت على الفعل المعل ... بحذف آخر كأعط من سأل

من عوارض الوقف زيادة هاء السكت وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما
الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه
والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو علامه أو باسم نحو اقتضاء مه
وإنما قدم الكلام في هاء في النحو عين واجب وجائز أما الفعل المعتل
الآخر فقد نبه عليه بقوله

وليس حتما في سوى ما كع أو ... كيع مجزوما فراع ما رعوا

يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف ليس واجبا في غير
ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالأول نحو عه أمرا من وعى
وقه أمرا من وقى والثاني نحو لم يعه ولم يقه لأن حرف المضارعة زائد
فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد **فإن قلت**
تمثيله إنما يجب ذلك في المحذوف اللام نحو عه وقه **قلت** محذوف
العين كمحذوف اللام في ذلك لأن العلة واحدة وإنما أراد بالتمثيل التنبيه
على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق **فإن قلت**
فهل تجب زيادة الهاء في قولهم تقي تتقي في معنى اتقى يتقي لأن تق
محذوف الفاء أصله اوتقي بوزن تعف قلت ظاهر التسهيل الوجوب لأنه
جعل فيه الضابط أن تحذف فاؤه أو عينه وتق محذوف الفاء وظاهر
قوله في شرح الكافية ويجب أيضا إلحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان
من الأفعال على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد أن زيادة الهاء لا تجب
في نحو لا يتق لأنه على ثلاثة أحرف ولا كذلك الأمر منه رجح في كلامه لأنه
على حرفين ليس أحدهما زائد قال الشيخ أبو حيان لم نجد نصا في الوقف على
هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي أن يكون الوقف بالهاء اختيارا
لا وجوبا لأنه لم يحذف فاؤه فإن قلت الاتقاء لازمة للفعل وهذا
الحذف عارض شاذ وليس بمطرد فلا يلتفت إليه

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

احترز بالاستفهامية من الموصولة والشرطية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح فإنها لا تحذف ألفها وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة لغة ونقله أيضا أبو زيد قال أبو الحسن بلغنا وسمعنا وزعم أبو زيد أن من العرب يقولون سل عما شئت كأنهم حذفوا الألف في استعمالهم إياه وشمل قوله إن جرت الجر بالحرف نحو عم يتساءلون وبالاسم نحو مجيء م جئت وقوله حذف ألفها يعني وجوبا وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد وقوله وأولها الها إن تقف يعني جواز إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبا إن جرت باسم نحو قوله اقتضاء ما اقتضى وإلى هذا أشار بقوله

وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء ما اقتضى

أي وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة وفهم منه وعلة ذلك أن المجرور بالحرف كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لئلا يبقى على حرف واحد فإن قلت قد علم أن اتصالها بالمجرورة بالحرف ليس بواجب فهل هو راجح أو مرجوح قلت نقل النحويون أنه راجح وقالوا هذا الأفصح والأكثر وإنما وقف أكثر القراء بغيرها تبعا للرسم تنبيهات الأول يفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها في غير ضرورة كقوله

إلام تقول العاذلات تلهفه ... ألا ما ترى لي [illegible]

الثاني أصل ما في مثل هذا حرف الجر إلا أن تركب مع ذا فإن ركبت معها لم تحذف ألفها على لغة الكوفيين وقد أشار إليه في التسهيل الثالث قد تثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة في غير المركبة في الضرورة كقول الشاعر

على

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد

ومثال الثاني مختصر في كشافه لغة وحمل عليه قوم من المفسرين في قوله تعالى بما غفر لي ربي قالوا معناه بأي شيء غفر لي ربي قال ابن هشام وهذا القول غريب عنه لأن المفسرين على خلافه الرابع قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله

يا أسد يا لم أكلته لمه ... وقوله

ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ في المدام استحسنا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذا لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركة هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة ألا ترى أنها وجدت لوجود الأسباب وأنها تنتفي عند عدمها فلذا شابهت حركة الإعراب وأما الفعل الماضي فحركته لازمة فيشبه حركة هذه الأشياء وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف والثاني الجواز مطلقا لأنها لازمة والثالث أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو قعده إلا إذا خيف نحو ضربه والصحيح الأول لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب ووجوه مذكورة في مواضعها وشذ اتصال الهاء بعل في قوله

يا رب يوم لي لا أظلله ... أرمض من تحت وأضحى من عله

ووجه شذوذه أن حركته حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهو كحركة قبل وبعد وإلى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بناء أديم شذ في المدام استحسنا بحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وقوله في المدام استحسنا يعني أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أي الملتزم جائز مستحسن كهيه وهوه وهي فيقال في الوقف عليهما هوه وهيه وقد فهم ذلك فإن قلت هذا البيت معترض من وجهين أحدهما

قوله ووصلها بغير تحريك بناء اديم شذ يقتضي ان وصلها بحركة اعراب غير شاذ
ايضا لان حركة الاعراب غير تحريك بناء مدام يشملانه عينا احدهما تحريك
البناء غير المدام والثاني تحريك الاعراب والوجه الاخير قوله في المدام
استحسنا يقتضي مراعيه من اجاز اتصالها بحركة الخلاف لانها من التحريك
اعراب قلت اما الاول فيعبر بلازم واما الثاني فخلاف من الزوم وقد
استثناه في الكافية فقال

ووصل الهاء اجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن المبني فعلا ماضيا وقوله

وربما اعطي لفظ الوصل ما ... للوقف نثرا وفشا منتظما

فقال اعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وبهداهم
اقتده ومنه قول بعضهم حبلوا يا فتى وانما يتقدر هذه الالف واوا في الوقف
فاجري فيه الوصل مجرى الوقف ومثاله في النظم قول الراجز

مثل الحريق وافق القصبا

بتشديد الباء مع وصلها بحرف
الاطلاق ومثله في الشعر كثير ومنه قوله اتوا ناري فقلت منون انتم
وتقدم في الحكاية

الإمالة

امالة الالف ان ينحى بها نحو الياء ومن لازمه ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة
والنظر في بابه تعلق حكمها ومحلها واسبابها واصحابها اما اصحابها
فاعلم ان الغرض الاصلي من الامالة هو التناسب وقد ترد الامالة للتنبيه
على اصل او غيره كما سياتي ذكره واما حكمها فانه وجه جائز ولغة
لبعض العرب وسببها يجوز لمعاد موجب ولذلك يجوز فتح كل ممال
ولا ينعكس واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا
هو الغالب وسياتي التنبيه على ما اميل من غير ذلك واما اصحابها
فتميم واسد وقيس وعامة اهل نجد واما اهل الحجاز فلغتهم الفتح
الا في مواضع قليلة واما اسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء

والكسرة

والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالة الالف على ما
ذكره ستة اسباب الاول انقلابها عن الياء والثاني مآلها الى الياء
والثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها او بعدها الخامس
كسرة قبلها او بعدها السادس من التناسب تنبيه هذه الاسباب
على ما ذكره ترجع الى الياء والكسرة واختلف ايهما اقوى فذهب الاكثرون الى
ان الكسرة اقوى من الياء ودليله على الامالة وهو ظاهر مذهب سيبويه لانه
قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب ابن السراج الى
ان الياء اقوى من الكسرة والاول اظهر لوجهين احدهما ان اللسان
يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء والثاني ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون
للكسرة وذكر ان اهل الحجاز وكثير من العرب لا يميلون الى الياء في بدل
هذا من وجه النقل ان الكسرة اقوى واعلم ان عبارة المصنفين اختلفت
في ذكر اسباب الامالة ولم يتبين في ذلك كثير اختلاف والغرض هنا شرح
كلام الناظم

الالف المبدل من يا في طرف امل

هذا هو السبب الاول وهو ان تكون الالف بدلا من ياء وهو طرف كلمة وسواء
في ذلك الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله المبدل من يا الاصلية
كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى واعطى واحترز بقوله
في طرف من الكائن عينا وسياتي حكمها

كذا الواقع منه اليا خلف ... دون مزيد او شذوذ

هذا هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ
وذلك نحو معزى وحبلى وكل ما آخره الف تانيث مقصورة فانها تؤول الى انها
تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله
دون شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون
في نحو عصاي وفتاي عصي وفتي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طي نحو عصي

هذا هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء دون زيادة او شذوذ
وذلك نحو معزى وحبلى وكل ما آخره الف تأنيث مقصورة فانها تمال لانها
تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله
دون شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فا
نهم يقولون في نحو عصي وفتي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو عصي
فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله ومزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب
زيادة كقولهم في التصغير قفي وفي التكسير قفي فلا تجوز الامالة في قفا لذلك تنبيهان
الاول هذا السبب الثاني هو ايضا في الالف الواقعة طرفا كالاول فقد علم بذلك ان نحو
ارطى وعصى من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا تؤول الى الياء الا ب
شذوذ او زيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر اعشى وهو الذي لا يبصر
بالليل ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الارنب والثعلب والكبا بالكسر
الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم امرأة عشواء ولقولهم في معنى
المكا مكو قال كم بها من مكو وحشية ولقولهم في الكبا كبوت البيت
وهذه الالفاظ الثلاثة مقصورة فان قلت لعل امالة الكبا لاجل
الكسرة فلا تكون شاذة قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن الواو
الثالث تجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان
لانها تؤول الى الياء في نحو دعي وغزي من المبني للمفعول وبهذا يظهر الفرق بين
الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عن واو وما ذكرته نص عليه
السيرافي وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسوية بين بنات الواو
وبنات الياء في جواز الامالة في ذوات الواو من الاسماء والافعال والمشهور
ما تقدم وقوله ما

ولما يليه ها التانيث ما الها عدما

يعني ان الالف التي قبل هاء التانيث في نحو رماة وقناة لها من الامالة ما لكونها

عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فلا الف
قبلها متطرفة تقديرا ثم قال

وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضي خف ودن

هذا هو السبب الثالث وهو ان تكون الالف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه
حين يسند الى تاء الضمير واوا كان كخاف او ياء كدان فتقول خفت
ودنت بحذف عين الكلمة فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت
بحركة العين وحركة الفاء بحركتها فان قلت اما خاف فعينه مكسورة
لان اصله خوف واما دان وكاد ونحوهما فان عينهما الفتح فكيف يقال
حركة الفاء بحركتها قلت يقدر تحويلها الى فعل بكسر العين ثم تنقل
الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت
الفاء بحركة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء وليس في الموضع غير هذا وا
حترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو قال وطال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر لكن
الى فلت بالضم كقولك قلت وطلت واعلم ان الالف التي هي عين الفعل تمال
اذا كانت عن ياء نحو دار وعن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة
نحو طال او مفتوحة نحو قال لم تمل تنبيهات الاول اختلف في سبب امالة
نحو كاد وخاف فقال السيرافي وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولذلك
جعل الناظم من اسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهذا ظاهر كلام
الفارسي قال واما لوا نحو خاف وكاد مع المستعلي طلبا للكسرة في خفت
وطبت وقال ابن عصفور والاول ان الامالة في كاد لان الالف فيه منقلبة
عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء والكسرة الثاني
نقل عن بعض اهل الحجاز امالة نحو خاف وكاد ووافقهم بنو تميم وعامتهم يفرقون
بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو كاد فيميلون
الثالث يفهم من قوله وهكذا بدل عين الفعل ان بدل عين الاسم لا يمال لكونها

منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عين
في اسم ثلاثي كقولهم هذا عاب وناب بالامالة وهو ظاهر كلام سيبويه وقال
صاحب المفصل والمتوسطة ان كانت في فعل يقال فيه فلت كطاف وخاف اميلت
ولم ينظر الى ما انقلبت عنه وان كانت في اسم نظر فيه ان كان يقال ناب وعاب ولم
يقل باب اهـ وهذا يقتضي ان امالة نحو ناب مما عينه ياء جائزة الا انه ذكر بعد
فيما شذ عن القياس امالة عاب والعد عن ياء

كذا الذي تليه الياء والفصل اغتفر * بحرف او مع ها كجيبها ادر

هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف او بعدها فان كانت قبل
الالف فشرطها ان تكون متصلة بها نحو سيال وهو شجر له شوك او منفصلة بحرف
نحو شيبان او بحرفين ثانيهما هاء كقولك ادر جيبها فلو كانت منفصلة بحرفين
ليس اخرهما هاء او باكثر من حرفين امتنعت الامالة تنبيهات
الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها الثاني قال في التسهيل او حرفين ثانيهما
هاء وقال هنا او مع ها ولم يقيد بكون الهاء ثانيه وكذا فعل في الكافية الثالث
ظاهر قوله او مع ها وقول غيره انها تكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها
فانه لا تجوز الامالة فيه الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع اقوى منها
في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان اقوى منها في نحو حيوان
الخامس قد سبق ان من اسباب وقوع الياء قبل الالف او بعدها ولم يذكر هنا امالة
الالف للياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت
بعد الالف ان تكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء
بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وقوله

كذاك ما يليه كسر او يلي * تالي كسر او سكون قد ولي
كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يملها لم يصد

هذا هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة قبل الالف او بعدها وشرطها ان

كانت

كانت بعدها ان تليها نحو عالم وان كانت قبلها فشرطها ان تكون
منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين
احدهما الها نحو يريد ان يضربها او بحرفين ساكن بعدهما متحرك كان احدهما هاء
نحو درهماك فهذا يجوز امالته فلو فصل غير ذلك لم تجز الامالة فان
قلت من اين يوخذ امالة نحو يريد ان يضربها قلت من قوله وفصل
الها كلا فصل يعد بل امالته اولى من امالة نحو درهماك تنبيهات
الاول قوله او سكون معطوف على قوله كسر والمعنى او تلا سكونا قد ولي كسرا نحو
شملال الثاني لم يذكر في الكافية امالة نحو درهماك وذكر سيبويه امالة
نحو ان يضربها عن ناس كثير من العرب وقال صاحب المفصل واما قولهم يريد ان
ينزعها وعندها وله درهمان فشاذ والذي حسنه ان الهاء خفية فلم
يعتد بها الثالث ظاهر قوله وفصل الها كلا فصل يعد وقيده
غيره بان لا يكون ما قبلها ضمة اذا قلت هو يضربها وانه لا يمال وقد تقدم
في هذا الباب ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر
ما انفصل فقال

وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر او يا وكذا تكف را

موانع الامالة ثمانية احرف سبعة منها تسمى حروف الاستعلاء ويجمعها
قولك قظ خص ضغط والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع
امالة الالف وعلة ذلك ان السبعة الاول تستعلي الى الحنك فتمنع الالف معها
طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة فان قلت
الظاهر من قوله وكذا تكف را ولم يقيد بغير المكسورة قلت فهم علم التقييد
بذلك من قوله وكف مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا اجفو فقوله
مظهرا قلت هو مفعول يكف اي وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر والكسر

والياء المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة يمنع الامالة اذ الالف
سببها الياء كظاهره وقد صرح بذلك في شرح الكافية والتسهيل ولم يمثله وقول
الذي يقتضيه ان حرف الاستعلاء يمنع الامالة التي بسبب ياء او باع كما هو مقتضى نظمه
وقال الشيخ ابو حيان لم نجد ذلك في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط

ان كان ما يكف بعد متصل ... او بعد حرف او بحرفين فصل

اعلم ان المانع المشار اليه اعني حرف الاستعلاء والراء يمنع متاخرا عن الالف ومتقدما
عليها فان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد وباخل وعاطس او منفصلا بحرف
نحو نافق ونافخ وباسط او بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ فهذه
ثلاثة انواع تمنع امالتها اما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها
احد الا من لا يؤخذ بلغته واما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم
من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك
وهو محجوج بنقل سيبويه وقد جمع مما سبق ان حرف الاستعلاء ان فصل بالثاني
حتى لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل المرشوف بخطه وربما غلبت المتاخر
رابعا وثالثا لكن الذي بخطه ان بها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف
الاستعلاء وان بعد وان تقدم المانع على الالف فقد اشار اليه بقوله

كذا اذا قدم ما لم ينكسر ... او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدما على الالف منعا الامالة
بشرط ان يكون المانع غير مكسور او ساكن بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب
وصالح وغالب بخلاف طلاب وغلاب ونحو اصطلاح ومطواع فان ذلك تجوز امالته
لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة تنبيهان
الاول سوا صاحب الامالة من يمنع الامالة في نحو مطواع لاجل حرف الاستعلاء ذكره
سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافا الثاني ظاهر قوله اذا قدم انه يمنع وان فصل

ع

عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره ان ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وطاعن

وكف مستعل ورا ينكف ... بكسر را كغارما لا اجفو

اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف الاستعلاء
نحو ابصارهم او راء غير مكسورة نحو ان الفرار بعمرو او نحوه تجوز امالته ولا اثر
فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع
فلم يؤثر تنبيه من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة ان
تكون غير مكسورة فيؤخذ منه امالة نحو الحمار لانه بطريق الاولى لانه اذا اميل
نحو ابصارهم ونحو دار القرار مع وجود المقتضي لمنع الامالة فامالة نحو
الحمار مما لا يقتضي فيه من المنع اولى وقوله

ولا تمل لسبب لم يتصل ... والكف قد يوجبه ما ينفصل

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا لم يتصل يعني اذا كان في كلمة اخرى فلا تمال
الف سابور للياء قبلها في قولك بيدي سابور لانها منفصلة وكذلك لو قلت
هذا لخي عمرة لانك تنعت بان حبها مشارك النكد يفارق الذكر
لم يمل لاجل الكسرة لانها في كلمة اخرى واصطلاح ثالث سبب الامالة ان يكون
في الكلمة التي فيها الالف تنبيهان الاول يستثنى من ذلك الف ها التي
هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها وادر جيبها فانها اميلت لسبب منفصل
اعني في كلمة اخرى الثاني ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت عن الالف فانها
قد تمال الالف لاجلها وان كانت في كلمة اخرى التي معها الكلمة
قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال وعاما الوا للكسرة فيشبهون بالكلمة
الواحدة فليس كلام المصنف على عمومه وقوله والكف قد يوجبه ما ينفصل
يعني ان سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل ولو كان في كلمة اخرى نحو لن
يريد ان يضربها بقاسم فلا تمال الالف لان القاف بعدها مانعة من الامالة

ولو انفصلت قال قلت لم اثر المانع منفصلا ولم يوثر سبب الامالة
منفصلا قلت لان الاصل في الالف عدم الامالة فيطرا اليه بادنى سبب ولا يخرج
عنه الا بسبب قوي تنبيهان الاول فهم من قوله فقد يوجبه ان ذلك ليس عند
كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة اخرى
فيميله لان الامالة في المنفصل نحو مال ملق اقوى منها في المتصل نحو مال
قاسم الثاني قال في شرح الكافية ثم بينت ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا
وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك
الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بادنى قاسم نظر فان مقتضاه
ان حروف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن يا وليس كذلك وقوله

وقد اما لوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا

هذا هو السبب السادس من اسباب الامالة وعبر عنه بعضهم بقوله
الامالة للامالة وعبر اخرون بقولهم الامالة لمجاورة الممال وانما اخره
لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ثم ان امالة الالف للتناسب لها
صورتان احداهما ان تمال لمجاورة الالف كامالة ثاني الالفين من قرايت
عمادا والاخرى ان تمال لكونها اخر مجاور ما اميل اخره كامالة الف تلى
من قوله تعالى والقمر اذا تلاها ليشاكل الذي قبلها والذي بعدها والى هذا
اشار بقوله وتلا ومثل هذا في شرح الكافية بالامالة الالف في والضحى والليل
اذا سجى وقد يشاكل اللفظ بعد اللفظ بما بعدها قال قلت
في تمثيله تلى وسجى نظر فان الفهما يجوز امالتهما بسبب غير التناسب
لانهما تؤولان الى الياء اذا بني الفعل للمفعول وقد تقدم بيانه وانما ينبغي
تمثيل هذا النوع بما لا سبب لامالته غير التناسب قلت
السبب المقتضي للامالة نحو عماد البعض وان لم يعتبره الفرا ولذلك

لم

لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امال الفرا منه ما جاور الممال فلما امال والضحى
تلاها ونحوه ولم يمل من عماد شيئا امالة فلذلك علم ان السبب للامالة عندهم انما
هو التناسب كما سبق والاخرون ان الالف الاولى قد امالت المناسبة الالف قبلها نحو عمادا
فان الياء الثانية فيه اميلت للمناسبة الاولى وقد تمال المناسبة الالف بعدها
كامالة الالف التي تليها لمناسبة ما بعدها مما الياء فيه اعني جلاها ويغشيها
قال قلت هلا جعلت امالة الالف التي تليها لمناسبة ما قبلها اعني عمادا
قلت الالف في عمادا هي واو وانما اميل المناسبة ما بعدها لا ضدها
قال قلت هل يقاس على امالة الالف المتناسبة نحو عمادا لمناسبة الاولى
قلت ظاهر كلام سيبويه انه يقاس لانه قال وقالوا معزانا في قول
من قال عمادا فاما لهما جميعا وذا قياس اهـ

ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا

الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير
المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ونحو مر بنا ونظر الينا
فانهما كثر امالتهما لكثرة استعمالهما واشار بقوله دون سماع الى
ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن نحو ذا الاشارية ومتى وانى وقد اميل
في الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم اما لا فاميلت هذه الحروف لنيابتها عن الجمل
فلا النائبة للجزئية على غيرها وحكى قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة
ومنع سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكى ابن مقسم الامالة فيها عن بعض
اهل نجد واتى اهل اليمن وحكيت امالتها عن حمزة والكسائي تنبيهان
الاول لا تمتنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لان الاصل في ذلك
الاعراب الثاني لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان كان مبنيا
قال المرادي وامالة عسى جيدة قال قلت ما حد على كلام الناظم الفعل
الماضي فانه يصدق عليه غير متمكن كما قيل قلت ان سلم انه يصدق عليه

غير متحجر فلو صح حمله في ذكره وايضا ففيه نقد او الباب في ذكر الامالة فيه
فان قلت فمن طرف البعض والاسماء غير المتمكنة ما منها المستقل
بنفسه نحو ذا او متى وانى ولا يجوز امالتها الا بكثير ويستقل نحو ما استفهامية والشرطية
والموصولة ونحوها اما بغير ان امالة ذا ومتى وانى غير شاذ قلت لا اشكال
في ان الامالة في ذا شاذة وان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة ولا سبب لامالتها
لشبهها وكانه اراد الاشارة الى المعنى الذي لاحظه من امالها من العرب وهو الاستقلال
وان كان لا يمال بسبب يقاس عليه

والفتح قبل كسر راء في طرف امل [illegible] الكلف

اعلم ان الفتحة تمال كما يمال الالف لان الفتح جزء الالف [illegible] الاصوات
وتقريبا بعضها من بعض ولا موجود في الحركة كما انه موجود في الحرف ولامالة
الفتحة سببان الاول ان تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر
وغيره اولي الضرر ومن الابصار فامالة ذلك ونحوه مذكورة في [illegible]
الاول فيهم من قوله والفتح ان الامالة في الفتح لا المفتوح وقول سيبويه
اما لوا المفتوح فيه يجوز الثاني لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف الاستعلاء
نحو من الغرور او في راء نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر الثالث يفهم من
قوله قبل راء ان الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره على ذلك
الرابع من قوله ان تكون الفتحة قبل راء وظاهره [illegible] ان تكون متصلة
لكن مثل بعض هذا الوجه بينهما لم تفصله ليس لعلة [illegible] فلا بد فيه تفصيل
وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا غير ياء فهو مغتفر
وان كان غيره فلا منع الامالة بمثال الفتحة في نحو اشر وفي نحو عمرو ولا في نحو
غير نص عليه سيبويه ونص المحقق عليه في بعض نسخ التسهيل وشرط هنا
ان تكون ياء لقوله في طه وكذا فعل في الكافية وليس اشتراطه للاجماع
بان سيبويه نص على امالة فتحة الطاء في نحو قولهم رايت خبط رياح وذكر

غير انه يجوز امالة فتحة العين في نحو الغرر والراء في ذلك ليست بلام ولعله
انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه اي غمامين الطاهر وقوله امل فعلم ان
الامالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الثاني فانها
خاصة بالوقف الخامس اهل من شرط امالة الفتحة لكسرة الراء
شرطين غير ما ذكر احدهما ان لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير
نص عليه سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل والاخر الا يكون بعد الراء
حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا
فان قلت فهل يشترط الا يتقدم على الفتح حرف استعلاء قلت
لا لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر السابع
قد ظهر بما ذكرناه ان كلام الناظم في امالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر وتحريره
ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بكسر
او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء الثامن منع سيبويه امالة
الالف في نحو من العمار اذا اميلت فتحة الذال فلا ولا تقوى على امالة الالف
او لا تعقل امالة الفتحة على امالة الالف لا جل امالتها وزعم ابن خروف
ان امالة الالف تماثلها لا جل امالة الالف قبلها امال هنا الالف المماثلة لا جل امالة
فتحة الذال وضعف ما ذهب اليه ابن خروف بان الامالة للامالة من الاسباب
الضعيفة فينبغي الا يقاس عليه منها الا المسموع وهو امالة الالف لاجل
امالة الالف قبلها او بعدها

لدى الزين يليه ها التانيث في الوقف اذا ما كان غير الف

هذا هو السبب الثاني من سببي امالة الفتحة بين ان كل فتحة تليها هاء التانيث
الا ان امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك اخذ الكسائي في احدى الروايتين عنه
والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبل الهاء احد خمسة عشر حرفا يجمعها
قولك فجثت زينب لذود شمس ونظم في اربعة يجمعها اكهر

وامال بعضهم اذا كانت الكسرة قبلها او ياء مما كثر على ما هو معروف في كتب
القراءات **تنبيهات** الاول قوله كذا الذي يليه هاء التانيث يعني به ان الفتحة
التي تليها هاء التانيث تمال لا الحرف الذي يليه هاء التانيث وقد تجوز من عبر
عن ذلك بامالة هاء التانيث **الثاني** انما قال هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث
لتخرج التاء التي تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها **الثالث** لا فرق في
هاء التانيث بين ان تكون بمعنى التانيث او لغير ذلك كالمبالغة نحو علامة
فان الامالة جارية في جميع ذلك لان الهاء في المبالغة هي هاء التانيث **الرابع**
خرج بقوله هاء التانيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها هذا
هو الصحيح وذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز الامالة فيما قبلها وقرا به ابو
مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي **الخامس** استثنى المصنف قبل هاء التا
نيث الالف فانها لا تمال نحو الحيوة والصلوة **فان قلت**
لم يحتج الى استثناء الالف لا حاجة لان امالته في كلامه الفتحة لا في امالة الحرف مع ان يخرج
الالف في قوله كذا الذي يليه هاء التانيث لان مراده الفتحة ولا يشمل كلامه الا
لف بمفهوم **قلت** هو كذلك ولكن نبه على منع امالة الالف لئلا يتوهم
ان هاء التانيث تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة **فان قلت**
ما وجه امالة الفتحة قبل هاء التانيث **قلت** ذكر سيبويه ان سبب ذلك
شبه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما اميل ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي
الالف شبهت والظاهر انها شبهت بالف التانيث **خاتمة لباب الامالة**
ذكر بعضهم للامالة الا سببين غير ما ذكر احدهما الفرق بين الاسم والحرف
وذلك في را وما اشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا با وتا يعني
بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كلا وما وغيرهما من الحروف المبنية
على السكون وحروف التهجي التي في فواتح السور وان كان في اخرها الف فمنهم
من يفتح ومنهم من يميل وان كان في وسطها الف نحو كاف وصاد فلا خلاف

في الفتح

في الفتح والاكثر في الاستعمال وذلك امالة الحجاج علما في الرفع والنصب
وكذلك العجاج في الرفع والنصب ايضا ذكره بعض النحويين وامالة الناس
في الرفع والنصب قال ابن هشام في اخر شرح اللمح روى عبد الله بن ابي داود
عن ابي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا واعلم
ان الامالة لها في الشيئين فائدة لا يقاس عليها بل يقتصر فيها على السماع
والله تعالى اعلم

التصريف

اعلم ان علم النحو على نوعين احدهما علم الاعراب والاخر علم التصريف
وذلك ان علم النحو مشتمل على علم احكام الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان
افرادية وتركيبية فالافرادية هي علم التصريف والتركيبية هي علم
الاعراب وذلك لجعله في حد النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا
وتركيبا **فان قلت** الاحكام التركيبية نوعان اعرابي وغير اعرابي
فكيف اطلق على جميعها علم الاعراب **قلت** اطلق على النوعين علم
الاعراب تغليبا ثم ان المسمى بعلم التصريف وهي الاحكام الافرادية تنقسم
قسمين احدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير
والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من النحويين
المغاربة ذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف
والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض اخر وينحصر في الزيادة
والحذف والابدال والقلب والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بترجمة
التصريف وقد عرفه المصنف في الكافية بقوله : تغيير بنية لمعنى قصدا
ثم يجيء بها كجعل جود اجودا **فان قلت** هذا التعريف لا يشمل قسمي
التصريف وانما يشمل الاول الذي هو تغيير الكلمة لمعنى **قلت** المراد بقوله

لمعنى اذكر بحيث جعلاه فالتصريف تحويل كلمة من بنية الى غيرها لغرض لفظي
او معنوي فهو اذن شامل للنوعين وحده في التسهيل بقوله وهو علم يتعلق ببنية
الكلمة وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك وقال الشارح التصريف في
الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية
والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام
كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها يسمى علم التصريف
فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة
وصحة واعلال وشبه ذلك

حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري

لا حظ للحروف في التصريف ولا للاسماء غير المتمكنة ولا للافعال غير المتصرفة
وانما يدخل الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وهذا المراد بقوله وما
سواهما بتصريف حري فان قلت مقتضى قوله وما سواهما
ان التصريف يدخل كل الافعال لانه لم يستثن الجامدة قلت قد يمكن
ان يجاب بشبه الحرف في ليس وعسى ونحوهما شابهت الحروف في الجمود
فان قلت قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحروف نحو ذا
والذي فانهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وايش وجاء الحذف والابدال
في لعل قلت هذا كله شاذ يوقف عند ما سمع منه فان قلت
قد اتضح ان الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصر
فة فاين يبحث له الا بالتزيد فيه قلت الافعال لكثرة تغيرها ولظهور الا
شتقاق فيها

وليس ادنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا

يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف الا ان يكون ثلاثيا

في الاصل

في الاصل وقد غير بالحذف فان الحذف لم يخرجه من قبول التصريف وقد فهم من
ذلك امران احدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة
احرف لانهما يقبلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف
واحد او حرفين والثاني ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف اما الاسم
فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فائه نحو عدة
وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن وكقول بعض
العرب شربت ما وذلك قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع
وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وقه نفسك وفه لما اعتلت فاؤه ولا
مه فيحذف فا في الامر

ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا

الاسم ينقسم الى مجرد ومزيد والمزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي
وخماسي فلا ينقص عن الثلاثة لان الثلاثة اعدل الابنية لتوسطها بين الخفة
والثقل ولانقسامه على المراتب الثلاثة المبدا والحشو والموقف بالسوية ولان
المبدوء به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكنا فلا بد من حرف يفصل بينهما
لتنافيهما في الصفة فان قلت ذلك الفاصل ان كان متحركا كان بمنزلة الموقوف
عليه وان كان ساكنا كان بمنزلة المبدوء به قلت فاجيب عن ذلك بانه لما جاز
عليه الامران لم يتعين النزاع ولا يزيد على الخمسة لئلا يجاوز احدهما انهم جعلوا
زيادته على قدر نقصانه ولانه لو وضع على ستة لتوهم انه كلمتان فان
قلت قد تقرر ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي
قلت للتوسع بتكثير الابنية واما المزيد فيبلغ بالزيادة الى سبعة احرف
ولا يجاوزها الا بهاء التانيث او بزيادتي التثنية والتصحيح او النسب
فان قلت فكيف قال فما سبعا عدا ولم يستثن هاء التانيث وما ذكر معها

قلت هذه زوايد قد علم انها غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال

تنبيهات الاول انما يبلغ المزيد بالزيادة الى سبعة احرف اذا كان ثلاثي الا
صول نحو اشهيباب مصدر اشهاب او رباعي الاصول فنحو احرنجام مصدر احرنجم
الا بزيادة الا جهته واما الخماسي الاصول فلا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او بعده
مجردا او مشفوعا بهاء التانيث نحو عضرفوط وهو ذكر العظاية وقبعثرى وهو
البعير الهزول ومثال المشفوع بهاء التانيث قبعثراة وندر في عيلاقه لانه
زيد فيه حرفان احدهما نون وقيل انه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت اليه
والعيلاقه هو نبت عن بعضهم كمية البقل الثاني ذكر بعضهم انه زيد
في الخماسي حرف قبل الاخر نحو مغنطيس قيل فان صح وكان عربيا جعل نادرا اذ
كان ناقضا لقولهم انه لا يزاد فيه الا حرف واحد قبل الاخر قلت ان صح وكان
عربيا جعل نادرا كما تقرر زيادة حرفين بعد الاخر في عيلاقة وقد حكاه ابن
القطاع عن مغنطيس الثالث اعلم ان حروف الهجاء تنقسم ثلاثة اقسام
باعتبار ذاتها تثبت الثاء في عدها وباعتبار تا نيثها تنقص الثاء من
عددها ولذلك قال انها اسبعة عدا

وغير اخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

قد تقدم ان الاسم ثلاثي ورباعي وخماسي والثلاثي تقتضي القسمة العقلية
ان تكون ابنيته اثني عشر بناء لان اوله يقبل الفتح والكسر والضم ولا يقبل
السكون اذ لا يمكن ان يبتدا بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون
ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر بناء واما الاخر فلا
عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف الاعراب ولذلك قال وغير اخر الثلاثي بغير
الى غير اخره وهو اوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد بعلم ان الحكم فيهما
بتوافق وتخالف فللتوافق ثلاثة اوزان وللتخالف ستة اوزان ثم قال وزد تسكين

ثانيه في ورد على تلك الابنية التسعة ما سكن ثانيه واوله مفتوح ومكسور
ومضموم تعم القسمة الممكنة في الثلاثي وهي اثنا عشر بناء منها عشرة مستعملة
واحد مهمل وواحد نادر وقد اشار اليهما بقوله

وفعل اهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل

اهمل من ابنية الثلاثي فعل بكسر الفاء وضم العين لانه مستثقل للانتقال من كسر
الى ضم فاما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء
فوجهت على تقدير صحتها بوجهين احدهما انه من تداخل اللغتين في حرفي
الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسر الحاء والباء وركب القارئ
منهما هذه القراءة قال ابن جني لما اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد
نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال
في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت اليه هذه القراءة لدل
على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان
عروض ذلك له والاخر ان يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام
الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهو احسن وقوله والعكس يقل
يعني به بناء فعل بضم الفاء وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف فذهب قوم الى انه
مهمل للاستثقال الانتقال من ضم الى كسر وان كان اخف من عكسه وذهب
قوم الى انه مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر وقد جاء منه الدئل وهو اسم
دويبة سميت به قبيلة من كنانة وانشد الاخفش لكعب بن مالك

جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل

والرئم اسم جنس للاست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل وثبت بهذا
بطلان انه ليس بمهمل وقوله لقصدهم تخصيص فعل بفعل يعني ان بناء فعل
انما قل في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله
ولو اهمل لثقله لم يستعمل في الافعال وقال ابو الفتح من رام القول اما فعل

وزن يفعع عند قوم من النحويين فصار عدتها عشرة لاوزان الثلاثي وانما هي عند المحققين
عشرة اه وقد اجاب القايلون باهمال هذا الوزن عن الحبك والرئبم
بجوابين احدهما انهما من الشواذ فلا يثبت بهما وزن قلت وفيه نظر فان
سيبويه اثبت بناء فعل بلفظة واحدة وهو ابل وسيا في ذكره والاخر انهما
منقولان من الفعل واعترض بطرفه لان النقل في الدئل لانه علم قبيلة بخلاف
الرئبم فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام قلت اذا ذهب الشيخ ابن
الراي النقل في اسماء الاجناس كما في الاعلام ومنه تنوط اسم لطاير
يعلق عشه ويلصقه من باب الالصاق بعد نسي بالفعل اه ولا وجه للتفرقة
بين الدئل والرئبم لان الدئل في الاصل اسم جنس لدويبة ثم نقل الى القبيلة
تنبيه قد يفهم من هذا البيت ان ما عدا هاذه من الوزن غير مستعمل غير
مهمل ولا نادر وهي عشرة اوزان اولها فَعْل ويكون اسما نحو فلس وصفة
نحو سهل وثانيها فَعَل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فَعِل
ويكون اسما نحو كتف وصفة نحو حذر ورابعها فَعُل ويكون اسما نحو
عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فِعْل ويكون اسما نحو جذع وصفة نحو نكس
وسادسها فِعَل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة
الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدى وقال غيره لم يات من
الصفات على فعل الا زيم بمعنى متفرق وعدى اسم جمع وقال الفيومي استدرك
على سيبويه مما جاء صفة من قراءة دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام
اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظا وهي سوى من قوله تعالى
مكانا سوى ورجل رضا وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من
تاولها وسابعها فِعِل ويكون اسما نحو ابل وصفة نحو اتان بلز ولم
يذكر سيبويه من هذا الوزن غير ابل وانما يحكى حكاه الاخفش مخففا الزاي
وحكاه سيبويه مشدد الزاي فيحتمل ان يكون ما حكاه الاخفش مخففا

من

من المشدد فلا يكون بناء اصليا قال بعضهم لا ثالث لهاذين الا بعضهم قلت
وزاد بعضهم حبرة ولا ابعاد لها ايد ابد وعبل اسم بلد وبلص وريد
ومشطح وفي يبين وابط لغة في الابط وهو الاطل والمشط والدبس والاثر وزاد غيره
جبد وزاد غيره لغة في الحبط وقد تقدم وقد جاء من الصفات ايضا اتان
ابد وامة ابد اي ولود وقال ثعلب ولم يات من الصفات على فعل الا امراة
ابد اي ولود واتان بلز اي ضخمة واما قوله

وفعل اهمل والعكس يقل ❊ لقصدهم تخصيص فعل بفعل

ونحو دئل محمول على النقل للوقف او للاتباع فليس باصل وقد قيل في الدئل انه من الاتباع
وثامنها فُعْل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فُعَل ويكون
اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فُعُل ويكون اسما نحو عنق وصفة
وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح اي سريعة

وافتح وضم واكسر الثان من فعل ❊ ثلاثي وزد نحو ضمن

الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فللثلا
ثي ثلاثة ابنية لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا
ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلتقي الساكنان عند اتصال الضمير
الاول مفتوح الاول فَعَل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان
كثيرة نحو يختص بباب المغالبة وقد يجي يفعل منه وعلى العكس الفتح فيهما
قال العجاج ❊ قد جبر الدين الاله فجبر ❊
الثاني فَعِل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من تعديه
ولذلك غلب في النعوت اللازمة والاعراض وقد يطاوع فعل بالفتح نحو
نزعته فنزع الثالث فَعُل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بالتضمين او تحويل
بالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي رضي الله عنه ان بشرا قد طلع اليمن
الاول بمعنى وسع والثاني بمعنى بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الجار توسعا

والمحول نحو سدته جاراً طه سرد ثم بعض العرب حول الى فعُل بضم العين ونقلت
الضمة الى الفاء عند حذف العين **فان قلت** ما فائدة التحويل قلت فائدته
الاعلام بانه واوي العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين
عند اتصاله بالفاعل لالتبس الواوي باليائي وهذا مذهب قوم منهم الاستاذ واليه
ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب واما باب سدته فالتحويل الى الضم ليدل على بنات
الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم او
كمطبوع نحو فقه وخطب او شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذا لم يكن الا لازما
لخصوص معناه بالفاعل وقوله وزد نحو ضم يعني ان بناء ما لم يسم فاعله بناء
اصل من ابنية المجرد فيكون رابعا مع الاصول فتكون ابنية الثلاثي المجرد اربعة
والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون
ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب اكثر البصريين الى انها فرع
مغير عن صيغة الفاعل ونقله غير المص عن سيبويه وهو الصحيح المقول به وقد ذهب
اليه المصنف في باب الفاعل والكافية وشرحها **تنبيهات** الاول الفاء لم
يتغير لبيان حركة فاء الفعل بمعنى انها غير متغلبة وانما فتحة لان الفتح اخف
من الكسر والضم فاعتبار اقل **الثاني** ما غير بناؤه فليس باصل بل هو مغير
عن الاصل نحو شهد وشهْد وشِهِد الثلاث قال في شرح الكافية جرت عادة
كثير من النحويين الا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم
يسم فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق
الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله
اصل ايضا فكان ينبغي على هذا الاعتبار ان صيغ الفعل المجرد من الزيادة ازيد كما
للرباعي ثلاث صيغ صيغة الماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة للامر
نحو دحرج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الاخير لجريانهما
على سنن مطرد ولا يلزم مثل ذلك في الثلاثي لاختلافهما كما لا يلزم مثله مستدلا على

المصادر

المصادر المطردة في ابواب الفعل الثلاثي فانها **قلت** اما صيغة المفعول فقد
تقدم الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين انه اصل وان قسمة الفعل
ثلاثية ومذهب الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع فلذا تكون القسمة عندهم
ثنائية

ومنتهاه اربع ان جردا وان يزد فيه فما ستا عدا

لما كان الفعل اكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم
فلهذا لم يجاوز المجرد منه اربعة ولا المزيد ستة احرف وللرباعي المجرد
بناء واحد هو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دربخ بمعنى
ذل قال الشارح وله ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد
للماضي المبني للمفعول نحو دُحرج وواحد للامر نحو دحرج قلت فقد تقدم ما
عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد هو المبني للفاعل كما سبق ذكره واما
المزيد فان كان ثلاثي الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة نحو انطلق
وستة نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج
وستة نحو احرنجم **تنبيهان** الاول قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز
ستة الا بحرف تنفيس او تاء التانيث او نون التوكيد ولو استغنى عن هذا الا
ستثناء كما فعل هنا لكان اجود **الثاني** لم يتعرض الناظم لذكر اوزان
المزيد من الاسماء والافعال لكثرة تفاصيلها لكنه تعرض لما به تعرف الزوائد واما
الاسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بنية وثمانية ابنية
وزاد الزبيدي فيها على الثمانين الاي منها ما يصح ومنها ما لا يصح واما الافعال
فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وابنية اخرى غير
مشهورة وفي بعضها خلاف وللمزيد فيه من رباعيها ثلاثة ابنية تفعلل مثل
تدحرج وافعنلل مثل احرنجم وافعلل مثل اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا
الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وراء وافيه الهمزة

واء نحو الاجنبي فوزنه الافعال وبه اعل الاعراف باجتماع نحو مجيء مصر والحمر
وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعا وهو ما جاء على افعلل نحو اجهنفر قال
في الارتشاف ويظهر انه من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل

لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل
ومع فعلل فعلل

ذكر للاسم الرباعي ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما
نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوا بسلهب وشجعم والسلهب
الطويل والشجعم الجريء وقد قيل ان الهاء في سلهب والميم في شجعم زائدتان
وجاء بالتاء نحو زرنبة وشهربة للكبيرة وبهكنة للجارية الحسنة الثاني
فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل
السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب ايضا وصفة نحو خرمل قال الجوهري
الخرمل بالكسر المرأة الحمقاء مثل الخذعل الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث
ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع وهو اللئيم والهبلع ايضا الاكول
ويقال الهبلع من اسماء الكلاب السلوقية الرابع فعلل بضم الاول والثالث
ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير
وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال للطويل الخامس فعلل بكسر
الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وهجرع قيل وهو
اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة قال الجوهري في العطل
على وزن الهزبر زمان لم يخلق بعد قال الجرمي سألت ابا عبيدة عنه فقال الاعراب
تقول هو زمان كانت فيه الحجارة رطبة وانشد للعجاج

وقد اتاه [illegible]

وصفة نحو سبطر للطويل السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما
نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم تنبيهات

الاول

الاول مذهب البصريين ان هذا البناء السادس ليس ببناء اصلي
بل هو فرع من فعلل بالضم وفتح تخفيفا وحجتهم ان ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم
نحو جخدب وطحلب وبرقع في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا للتمليد
برثن وللسنح بالبادية عرفط وللكساء محطط برجد ولم يسمع فيهما
فعلل بالفتح ومذهب الكوفيين والاخفش الا انه بناء اصلي واستدل لهذا
المذهب بوجهين احدهما ان الاخفش حكى جؤذر ولم يحك فيه ضم الدال وذلك
على انه غير مخفف وهذا مردود بان الضم منقول في جؤذر وزعم الفراء
ان الفتح في جؤذر اكثر قال الزبيدي لان الضم في جميع ما ورد منه افصح والاخر
انهم الحقوا به فقالوا عندد فيقال ما لي عنه عندد اي بد وقالوا اعلنكت
الناقة عن كذا اذا اشتدت الحبل وقالوا اسود دجوجي والحقوا بهذه الامثلة
مفكوكة وليست من الامثلة التي استثنى فيها وبالتشكيل يلحقها فلت
لا نسلم ان هذا الفك انما يكون للالحاق نحو قعدد وانما هو فعلل من الابنية
المختصة بالاسماء وقياسه الفك كما في جدد وخلل وان سلمنا انه للالحاق
فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول بانه قد الحقوا بالمزيد فقالوا اقعنسس
باحرنجم فكما الحقوا بالفرع بالزيادة فكذلك الحقوا بالفرع بالتخفيف
الثاني ظاهر كلام الناظم موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات
فعلل وقال في التسهيل وتفريع فعلل عن فعلل اظهر من اصالته الثالث
قال بعضهم في ثبوت فعلل بكسر الاول وفتح الثالث بحث فان درهما وهجرعا
وهبلعا يحتمل زيادة الهاء قلت انما يتم هذا اذا لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت
به غير هذا في المثالين ولم يذكر الهاء والاامثلة غير هذا منها قلفع
ويحتمل ايضا زيادة الهاء وزئبر وقلعم بجبل بعينه وقال الجوهري هو من
اسماء الرجال وقال الزبيدي القلعم الشيخ المسن ويقال القلعم الطويل
بجعله صفة وذكر الجوهري قلحما بالقاف والحاء المهملة وقال القلحم المسن

وقال وقد ذكرنا في باب الحاء ان الجيم زائدة قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل
درهم وهجرع بجمع قلت ونحو زاده جيرط ما تقدم ذكره فان قلت
فعل تقدير ثبوت هذا الوزن ويتشكل بدرهم ليس بجيد اذ الوزن لا يثبت
بالعجمي قلت قد ذكر بعضهم ان الاسماء الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم
غيرته العرب والحقته بكلامها فحكم ابنيته باعتبار الاصل والزائد والوزن
حكم ابنية الاسماء العربية الوضع كدرهم وقسم غيرته ولم تلحقه
بابنية كلامها فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو آجر وقسم تركوه
غير مغير فما لم يلحقوه بابنية كلامهم عد منها وما لم يلحقوه لم يعد
منها نحو خراسان فلا يثبت به فعالان **الرابع** زاد قوم من النحويين في ابنية
الرباعي ثلاثة اوزان وهو فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جني انه
يقال بجواز الفطر الباسر خبخ ويقال ايضا لوبير زئبر وللضئبل وهو
من اسماء الداهية ضئبل وفعلل بضم الاول وفتح الثالث نحو جخدب وذلعز
وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان
وما جعلوه منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في
الكافية فقال وربما استعمل ايضا فعلل والمشهور في الزئبر والضئبل
كسر الاول والثالث فان في الفعلل ورجاما بفتح الباء فيهما من السواد وقال
ابن كيسان هذه الامثلة على هذا المثال شعر للعجم لانها زاد فيها
وان اوقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز ان تخرج على بناء الاصول
الخماسية فعلم بالاستقراء ان الرباعي لا يرد ساكن ثانيه او ثالثه
ولا تتوالى اربع حركات في كلمة فمن ثم لم يثبت فعلل بقولهم عرتن
وهو نبت يصبغ به بل جعل فرعا على تقبيل بقولهم فيه عرنتن مخففة
نونه ونزل على حاله ولا فعلل بقولهم علبط بل جعل فرعا على فعالل
لان ما جاء على فعلل يجوز فيه فعالل ولا فعلل بقولهم جندل بل جعله

البم يون

219

البم يون فرعا على فعاليل واصله جنادل او جعله البصريون وجعله الفراء وابو
على فرعا على فعليل واصله جنديل بل اختاره المصنف جعله للابعد ويتبعه
على العجمي اولى وقد اورد بعضهم هذه الاوزان على انها من ابنية الاصول
وليست بمزوبة وليس بصحيح كما سبق

فان علا فمع فعلل حوى فعللا
كذا فعلل و فعلل

يعني ان الاسم الخماسي المجرد له اربعة ابنية الاول فعلل بفتح الاول
والثاني والرابع ويكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل
والثاني فعللل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قال والولم يجئ الا صفة
نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العجوز المسنة
وقهبلس للمراة العظيمة وقد قيل لحشفة الذكر ويكون اسما الثالث
فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع ويكون اسما نحو خبعثن للاسد
وقيل للجمل والحاء بيث المعتزلة وصفة نحو قذعمل للبعير الضخم
الرابع فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما في صعب وهو الشيء
العظيم وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل قرطعب زاد ابن
السراج في اوزان الخماسي فعلليل بقولهم هندليع وهو اسم بقلة ولم
يثبته سيبويه والصحيح ان نونه زائدة لا وجه انه يلزم من تقدير اصالتها
عدم النظير الثاني ان كراعا حكى في الهندليع كسرها الهاء فلو كانت اصلية
لزم كون الخماسي على ستة امثلة فكان يفوت ففصل الرباعي عليه وهو
مطلوب الثالث انه يلزم من قوله اصالة نون كنهبل الا زيادتها لم
تثبت الا ان الحكم باصالتها موقع في ذلك فانقضى له مع ان نون هندليع ساكن
ثانيا فاشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل
في زيادة نون ثانية متحركة فلا نحكم على نون هندليع بالزيادة اولى وزاد غيره

للخماسي اوزانا اخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واعتقاد بعضهم الزيادة
فلا نطول بذكرها وقوله

وما غاير للزيد او النقص انتمى

يعني ان ما جاء من الاسماء المتمكنة على غير الامثلة المذكورة فهو
منتسب الى الزيادة فيه نحو خزعبيل وجميع ابنية المزيد او الى النقص
منه وهو ضربان ضرب نقص منه اصل نحو يد ودم وضرب نقص منه زائد
نحو جندل وعلبط اصلهما جنادل وعلابط وقد بين ذلك تنبيه
كان ينبغي ان يقول وما غاير فللزيد او النقص او الشذوذ انتمى لان مثل [illegible]
مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا الى النقص لكنه شاذ قال
في التسهيل وما خرج عنها فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه
او شبه الحرف او مركب او اعجمي

والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذي

لما ذكر ان ابنية الاسماء والافعال ضربان مجرد ومزيد اشار هنا الى ما يتميز
به الاصل من الزائد فذكر ان علامة الاصل ان يلزم تصاريف الكلمة ولا
يحذف في شيء منها وان علامة الزائد ان لا يلزم تصاريف الكلمة بل يحذف
في بعض التصاريف ومثل الزائد بتا احتذى لانها تحذف في بعض التصاريف ولا
تلزم تقول حذا حذوه فيعلم بسقوط التاء من هذا ان التاء في احتذى
زائدة فيقال احتذاه اقتدى به ويقال ايضا احتذى اذا انتعل فالاحتذاء
الحذو يعني في الموضع والحذاء النعل فان قلت تعريف الاصل
بانه ما يلزم تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما يسقط في بعض التصاريف
وهو اصل كواو يعد وعين قاض ونحو ذلك مما لا يلزم وهو اصل فليس حدا
ولا فيه علامة لان شرط العلامة الاطراد وبذلك يعرف ايضا ان تعريف
الزائد بما لا يلزم لا يصح قلت [illegible] اسقط لعلة فهو مقدر الوجود

بخلاف الزائد نحو الحذا بذا الخزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما
هو ساقط في اصل الوضع تخفيفا او تقديرا وقد دعت الحاجة
هنا الى ثلاث مسائل الاولى لم يذكر حروف الزيادة لانه اعلم ان الزائد نوعان احد
هما ان يكون تكرير اصل للالحاق او غيره فلا يختص باحرف الزيادة وهو ما
تكرير عين نحو قطّع او لام نحو جلبب او فاء وعين مع مباينة اللام نحو
مرمريس وهو قليل او عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح والاخر ان
يكون لغير تكرير اصل فهذا لا يكون الا احد الاحرف العشرة المجموعة في امان
وتسهيل وقد جمعت في تراكيب اخر لا حاجة الى التطويل بها ومعنى تسميتها
حروف الزيادة انه لا يزاد لغير تكرير الا منها وليس المراد انها تكون زائدة
ابدا لانها قد تكون اصولا وذلك واضح واسقط المص من حروف الزيادة
الهاء وسيأتي الرد عليه الثانية في ذكر فوائد الزيادة وهي سبعة اولها
الالحاق نحو شملل وثانيها بيان معنى كحروف المضارعة وثالثها المد نحو
كتاب ورابعها الامكان نحو همزة الوصل وخامسها التعويض كتاء زنادقة
انها عوض من الياء في زناديق وسادسها التمكين نحو الف قبعثرى الثالثة
في ذكر ادلة الزيادة وهي تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف
ضارب في اصله اعني المصدر وهو الضرب وهذا الدليل هو الذي يسميه اهل التصريف الاشتقاق
والاشتقاق ضربان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها
على معنى واحد كعقد تراكيب قول على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب
كلم على معنى الشدة والقوة ولم يقل به الا ابو الفتح وكان ابو علي يانس به
في بعض المواضع والاصغر هو انتشاء كلمة من مادة تدل عليها وعلى
معناها كالكلام والجملة وهذا هو المعتبر عند اهل التصريف ولا يقبل قول من
انكره وثانيها سقوط من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب
وهذا يسمى بالتصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق [illegible]

بالاصل والتصريف استدلالا بالعربي وثالثها سقوطه من تصريفه كسقوط ياء ايطل
في ايطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بالسقوط الحرفي او جرح او تصريف على زيادته
سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد وعدة في موضع
لم يحكم لها على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه
زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها
حرفان نحو عبنقس بالقاف فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف لـه
اشتقاق لان النون في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من
الجحفلة وهي للحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها
كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالهمزة
اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم
الاشتقاق لانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه
وذلك نحو افكل فيحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والا
فكل الرعدة وسادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة
كالنون في كنتأو ونحوه فانها زائدة اذ لا يقع موقعها الا حرف الزيادة
مثل سندأو وقندأو وسابعها لزوم عدم التنظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي تلك
الحرف فيها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه ايضا زائدة على هذه
اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم التنظير فانه لو جعل اصلا كان وزنه
فعلل نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم التنظير في نظيرها اعني لغة الفتح
فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا وثامنها
الاطراد في المادة وتاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف
اسم الفاعل ونحوه لما وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا وهو الدخول في اوسع
البابين نحو كنهبل بضم الباء فان وزنه على تقدير اصالة نونه فعلل
وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فنعلل وهو مفقود ايضا ولكن حكم بزيادتها

دخولا

في نفي

في نولا في اوسع البابين كان باب المزيد اوسع قلت وهذا امر رجح في التسهيل
لانه اذا عدم التنظير على تقدير الاصالة حكم بالزيادة سواء وجد التنظير على
تقدير الزيادة او لم يوجد

بضمن فعل قابل الاصول في ... وزن وزائد بلفظه اكتفي

اصطلح اهل التصريف على ان يزنوا بالفاء والعين واللام فيقابل اول الاصول
بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن فرس فعل ووزن ضرب
فعل فيسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون واما الزائد فيعبر عنه
بلفظه كقولك في وزن احمد افعل فيعبر عن الهمزة بلفظها لانها زائدة ويستثنى
من ذلك شيئان احدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء
التي هي اصله كقولك في وزن اصطبر افتعل لان الحرف المغير للابدال الغير
موجود في الوزن بل يرجع الى اصله وما قيل من انه لذلك لاجل الثقل فليس بشيء والثاني
المكرر للالحاق او لغيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل وسياتي

وضاعف اللام اذا اصل بقي ... كراء جعفر وقاف فستق

اذا كان الوزن رباعيا او خماسيا قوبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة
كقولك في وزن جعفر فعلل وفي وزن فستق فعلل وكقولك في وزن سفرجل فعلّل
وفي وزن قذعمل فُعَلِّل

وان يك الزائد ضعف اصل ... فاجعل له في الوزن ما للاصل

اذا كان الزائد ضعف اصل قوبل بما يقابل به ذلك الاصل فان كان ضعف الفاء
قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام قوبل
باللام فتقول في وزن اغدودن افعوعل وفي وزن جلبب فعلل وهذا غير لقوله
وزائد بلفظه اكتفي وحاصل ما ذكر في الوزن انه يعبر عن اول الاصول بالفاء
وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها باللام وكذلك عن رابعها وخامسها باللام
وعن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه باصله والا المكرر

فانه يقابل بمثل ما يقابل به الاصل ثم اعلم ان الزائد ان لم يكن من حروف امان
وتسهيل فهو تكرير ولا اشكال كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون
تكريرا وقد يكون غير تكرير فان تكون صورته صورة المكرر لا كراء من لبيل
على انه لم يقصد به التكرير فقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني
ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لان فعلالا بناء نادر **تنبيهات** **الاول**
ما بين هذا الوزن التوصل الى الحكم على الاصل والزائد بالاختصار الا ترى انك
اذا سئلت عن وزن احمر فقلت افعل علم من ذلك زيادة الهمزة واصالة
ما عداها **الثاني** المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل
التغيير ولذلك يقال في وزن رد ومد فعل ومفعل اعتبارا باصلهما ردد ومدد
الثالث لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الاصل والزوائد على
ترتيبها قلبت الزنة اذا وقع في الموزون قلب كقولك في وزن آدر اعفل
لان اصله ادور ثم قدمت العين على الفاء وكذلك لو كان في الموزون حذف وزن
باعتبار ما طرا عليه من الحذف كقولك في قاض فاع وفي عدة علة الا اذا
اريد بيان الاصل المقلوب والموزون فيقال اصله كذا ثم اعل **الرابع**
حكى بعضهم في تمثيل المبدل في نحو كساء قولين قال منهم من يقابله بلفظه ومنهم
من يقابله باصله فيقال كساء فعاء او فعال **الخامس** ما ذكر من التعبير
عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المعتمد عليه وللكوفيين
في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة الى التطويل به **السادس** ما ذكر من
ان الزائد اذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الاصل هو الصحيح وبه قال الاكثرون
وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا فلو كان تكريرا فيقول
في وزن جلبب فعلب

واحكم بتاصيل حروف سمسم ❊ ونحوه والخلف في كلملم

اذا تكرر حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما فان لم يفهم المعنى بسقوط الثالث

عينهما

عينهما للاصالة نحو سمسم فوزنه فعلل لان الاصالة اثبت فتعينت ولابد من ثالث
مكمل للاصول وليس احد الباقين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وكذا هو كلام
المقارن هذا القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه وقد حكي عن الخليل عن
بعض الكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو ضعيف وان فهم المعنى بسقوط
ثالث نحو لملم وهو امر من لملمت بمعنى لممت ففيه ثلاثة مذاهب الاول مذهب
البصريين الا الزجاج ان الحروف كلها محكوم باصالتها كالنوع الاول فوزن لملم
فعلل ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يفهم ثالثه
الثاني مذهب الزجاج ان الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من لملم زائدة
الثالث مذهب الكوفيين ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين واصل لملم
على قولهم لمم فاستثقل ثلاثة امثال امتنعوا البيان فابدل من احدها مماثل
الفاء ورد مذهب الكوفيين بانهم قالوا في مصرى فعللة ولو كان مضاعفا
في الاصل لجاء على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين فان تكرر حرفان
وللكلمة اصل غيرهما احكم فيه بزيادة الضعيف نحو صمحمح ومرمريس وفي تعيين
الزائد منهما خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المماثلات
وثالثهما في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها
في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء الثانية واستند بعضهم على زيادة
الحاء الاولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث
قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل وان اصله
صمحح فابدلوا الوسطى ميما

فالف اكثر من اصلين ❊ صاحب زائد بغير مين

شرع الناظم في بيان ما تعرف زيادته من الحروف العشرة فذكر الالف اذا صحب
اكثر من اصلين فهو زائد كالف كتاب وسرداح وعلقى لان اكثر ما وقع فيه
الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادته فحمل عليه ما سواه وفهم من قوله اكثر

من الطرفين اذا صحب اصلين فقط لم يكن زايدا بل ان كان في فعل او اسم متمكن
فهو بدل من اصل اما يا نحو رحا او اما واو نحو عصا ولا تكون الالف اصلا الا
في حرف او شبهه وتريد هذا الموضع بيانا فنقول للالف ثلاثة احوال الاول ان
تكون مصاحبة لاصلين فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر وثانيها ان تكون
مصاحبة لاكثر من اصلين فيتعين الحكم بزيادتها كما تقدم الا في نحو ما حا
وضوضو ومرمضا عدا الرباعي فانها فيه بدل من اصل لا زايدة وثالثها ان تكون
مصاحبة للاصلين ولثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان ندرت اصالته فالالف
زايدة وان ندرت زيادته فالالف غير زايدة فان فقد فيما الحكم به
عند الاحتمال فلنت ان كان الذي يحتمل همزة مصدرة متلوة فهو ان ميما مصدرة
او نونا ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة
عن اصل نحو افعى وموسى وعنقفا وجرى في كلامهم ما لم يدل دليل على اصالة هذه
الاحرف وزيادة الالف نحو ارطى فان في قول من قال اديم مارطوه وامكان التعليل
غير هذه الثلاثة حكمت باصالته وزيادة الالف هكذا قالوا وقال في التسهيل
بني على زيادة ما صدر من يا او همزة او ميم على زيادة الف ما بعده من حرف ليس
او تضعيف فسوى بين اليا والهمزة والميم فيه ثم اعلم ان الالف لا تزاد اولا
لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة
نحو حبلى وخامسة نحو انطلاق وسادسة نحو منجنيق اوسابعة نحو ازبعلاوي
وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقا وخامسة
نحو اجاوا وسادسة نحو غ فرا

واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يويو ووعوعا

يعني ان اليا والواو مثل الالف في ان كلا منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم
بزيادته الا ان الثنائي المكرر نحو يويو لطائر ذي مخلب قال الجوهري شبه
الباشق والجمع اليايي ووعوع اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه

كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق في الالف ياتي هنا
في الياء والواو ولهما ثلاثة احوال ان صاحبا اصلين وجب جعلهما اصلا وان
صاحبا ثلاثة فصاعدا محكوما باصالتها فهما زايدتان الا في الثنائي المكرر
كما تقدم وان صاحبا اصلين وثالثا محتملا فان كان غيرهما حكم باصالته وزيا
دتهما اليا والواو ومالم يدل دليل على اصالة اليا والواو ثم ان اليا تزاد في الاسم
اولا نحو يرمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخا
مسة نحو سلحفية قيل وسادسة في نحو العانية وسابعة نحو خنزوانية
وتزاد في الفعل اولا نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من اثبت فعيل
في ابنية الافعال نحو رهيا ورابعة نحو سلقيت وخامسة نحو تسلقيت وسا
دسة نحو اسلنقيت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز
ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو اربعاوى وتزاد
في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن ومذهب
الجمهور ان الواو لا تزاد اولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد
همزها او مكسورة فحمل عليها او كان همز المكسورة اقل او مفتوحة فتشبه
واو العطف لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند بنائه للمفعول
فلو كان زيادتها اولا لادى الى قلبها همزة وبعضهم الا ان قبلها همزة فقد
يرى في الباب وزعم قوم ان الواو في ورنتل وهو الشر زايدة على سبيل الندور
وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك ولانه يوصف بناء وفنعلل هو مفقود والصحيح ان
الواو اصلية واختلف في لام جعفل الجارية زايدة لانه اليه ذهب الحكم وقال غيره
اصلية ووزنه على هذين القولين فعنلل الا ان اللام الاخيرة على القول الاول
منهما زايدة وعلى الثاني اصلية تنبيهات الاول قد انضم ان الواو والياء
بينهما فرق وهو ان الواو لا تزاد اولا بخلاف الياء الثاني اذا تصدرت الياء
وبعدها ثلاثة اصول فهي زايدة كما سبق نحو يرمع واذا تصدرت وبعدها

اربعة اصول فهو اصل كالياء في يستعور وهو شجر يتشوك بعيد انه ووزنه
يفعلول لفقد فعلول هذا هو الصحيح لان لا اشتقاق ولم يدل على الزيادة في مثله
الا في المضارع نحو يدحرج فان زيادة فيه معلومة

وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة اصولها تحققا

الهمزة والميم متى سبقا وبان في اوكلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة احرف مقطوع
باصالتها فهو زائد نحو احمر وافضل ومكرم لان الاشتقاق في اكثر الصور على الز
يادة فحمل عليه ما سواه وقد حكم سيبويه وكثير من النحويين
على ميم مرجل انها اصل مع ان بعدها ثلاثة اصول وكذا ميم معجور ومعد والشاد
وهو ضرب من الكمأة وقد ذهب كثير الى ان ميم مرجل اصل ولم يطرد هذا القانون
قلت هو مطرد مالم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق او غيره فيحكم بمقتضى
الدليل كما عارض في ميم مرجل بثبوت ميمه في التصريف كقولهم ترجل الحائك
الثوب اذا نسجه من وشي يقال له المرجل قال ابن جني وفي المرجل ثوب يعمل
بدارات كالمراجل وهو من ورد النحاس وقد ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة
ميم مرجل اعتمادا على انه الاصل وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن
من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة
واحتج له في ذلك ان الاكثر فيه تسكن وتندل وتدرع قال ابو عثمان وهو كلام
اكثر العرب واما مغفور فعند سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم فيه زائدة والاخر
انه اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون اي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة واما
مرعز ومرعزى والمعنى سيبويه ان يوافق على الاصالة فيه وعزاه في
الجميع تنبيهات الاول فهم من قوله سبقا انه لا يحكم بزيادتهما
متوسطين ولا متأخرين الا بدليل واستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الف
وقبلها اكثر من اصلين فانها تحكم بزيادتها وسيأتي ومثال ما حكم فيه
بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة

الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم اما شمأل فالدليل على زيادة الهمزة فيها سقوطها
في بعض لغاتها وفيها ست لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم و
شمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم
وشميل على وزن قنديل وشمال على وزن كتاب وشمل بفتح الشين وكسر الميم
وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة الهمزة في شمأل
بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون اصله شمالت
فنقلت فلا يتم الاستدلال به واما احبنطأ فالدليل على زيادة الهمزة فيه سقوطها
في الحبط والظاهر ان وزن احبنطأ افعنلل وزعم بعضهم انه افعنلأ ثم ان
الهمزة فيه بدل من الالف لما قال لان افعنلا بناء مفقود واما دلامص فالدليل
على زيادة ميمها سقوطها في قولهم درع دلاص ويقال دلامص ودمالص
ودمصوة لغة وهو البراق ومذهب ابي عثمان ان الميم في دلامص
واخواتها اصل وان وافقت دلاصا في المعنى فهي عنده كسبطر وسبط
واما زرقم فالدليل على زيادة ميمه واضح لانه من الزرقة وهو الازرق الثاني
فهم من قوله ثلاثة انهما ان سبقا اصلين فقط نحو امر ومنع او اربعة اصول
نحو اصطبل ومرزجوش فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما اما اذا سبقا
اصلين فقط فتبعيد لاقل الابنية واما اذا سبقا اربعة فلان الاشتقاق لم
يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل او محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج
ووزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسماعيل
ان تكون همزتهما اصلية لو كانا عربيين ولذلك لما زاد ابو العباس على سيبويه
نزله في تصغيرهما بريهم وسميعل وقد تقدم ذلك في باب التصغير الثالث
فهم من قوله تاصيلها تحققا انها اذا سبقت ثلاثة لم يتحقق تاصيلها بل
كان في احدها احتمال للتضعيف حكم على الحكم بزيادتهما نحو [illegible] وهذا فيه نظر
لان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدها محتمل للاصالة والزيادة

حكم بزيادة الهمزة والميم وباصالة ذلك المحتمل ولذلك حكم بزيادة
همزة افعى وايدع واجدل وميم موسى ومرود ومجن وبجم عرسيز به كوكب والصحيح
ان ميمه زائدة لانه فارزداق ليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة لانه لا المحتمل
حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة ارطى في قول اديم ماروط وهمزة
اولق وهو الجنون في قولهم الق فهو مالوق وباصالة ميم معد وزيادة لانه احسن
العثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لصار بعضها بكار يجب ادغامه وكذلك ميم
ما جاء مماثله كراجاز الميم في ما نجح ومعدد ان تكون الميم زائدة ويكون
فكهما شاذا او شاذ كره الشارح مراد في قولنا صيلها تحقيقا تنبيها على اصا
لة همزة اولق وميم معد حيز على انه المجموع الرابع زيادة الهمزة في الاسم
اولا كاحمر وثانية كشامل وثالثة كشمال ورابعة كحطايط وخامسة كحمراء
وسادسة كخروراء وسابعة كعاشوراء وثامنة كبربيطياء والميم زيادة
اولا كمحيا وثانية كدملص وثالثة كدلامص ورابعة كزرقم وخامسة
كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في ضبارم
اصل فالى في الصحاح الضبارم بالضم شديد الخلق من الاسد

كذا همز اخر بعد الف ... اكثر من حرفين لفظها ردف

اي كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة اذا وقعت آخرا بعد الف وقبل تلك
الالف اكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فلو كان قبل الالف حرفان نحو
نحو كساء ورداء او حرف واحد نحو ماء وداء فالهمزة بدل اصل او اصل زائدة
ولو وقعت الهمزة آخرا وليست بعد الف حكم باصالتها الا بدليل كما تقدم
في احبنطا ... مفهوم قوله اكثر من حرفين ان الهمزة لا يحكم
بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحرفين قبل الالف كلاهما او
باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان رداء اقول همزة بعد الف بينها
وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء او حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء

بانه

بانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادة احد المثلين او اللين والعكس فان جعلت
الهمزة اصلية كانت سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وان جعلت الهمزة زا
ئدة اذ لم ينصرف وبانها اصلية اذا صرف نحو حواء المزيد في الحيات والاولى
في سلاء ان تكون همزته اصلا لان فعالا في الابنية اكثر من فعلاء ولو قال الناظم اكثر
من اصلين لكان اجود

والنون في الآخر كالهمز وفي ... نحو غضنفر اصالة كفي

اعلم ان النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع الاول ان تقع آخرا بعد الف
زائدة قبلها اكثر من اصلين كما تقدم في الهمزة ولذا لما شبهها بالهمزة نحو
زعفران وسكران فان كان قبلها حرفان فقط نحو زمان ومكان فهي اصلية فان
قلت الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمزة وتقدم ان كلامه في الهمزة ليس
على الاطلاق بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء فان بنيه احتمالا فهل يجوز ذلك في
النون قلت اما على مذهب اكثر النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة النون
في امثال حسان وعقيان الا بدليل على اصالتها كما لا متنع صرف حسان على
زيادة نونه كقول الشاعر

الا من مبلغ حسان عني ... مغلغلة تدب الى عكاظ

واما ما ذهب اليه المصنف في التسهيل والكافية من ان النون في ذلك كالهمزة
في تساوي الاحتمال فلا يلغى احدهما الا بدليل يعينه فيفيد الكلام هنا بذلك
وهذا مذهب بعض المتقدمين ومذهب الجمهور ان النون لا يشترط في الحكم
بزيادتها الا شرطان احدهما ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين والآخر الا يكون
من باب ... فان قلت فمن اين للناظم هذا الشرط الثاني قلت من
ذكر قبل هذا ما يرشد اليه وهو قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم وزاد
بعضهم لزيادة النون شرطا آخر وهو الا تكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني
من اسماء النبات نحو رمان فانها في ذلك اصل لان فعالا في اسماء النبات اكثر لانها

من فعلان والى هذا ذهب في الكافية حيث قال فعل من الفعلان والفعلاء في النبت
للفعال كالسلاء ورد بان زيادة الالف والنون اغلب اكثر من مجيء النبات
على فعال ومذهب سيبويه والخليل ان نون رمان زائدة قال سيبويه وسالته يعني
الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم
يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه اصلية مثل قراص وحماض وفعال
اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح انها اصلية لان كونها اسم نبات قبل
لتبين تعلقه الا اشتقاق قالوا ارض مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت
النون زائدة لقالوا امرمة الموضع الثاني ان تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة
وبعدها حرفان نحو غضنفر وهو الاسد فالنون في هذا ونحوه تحكم بزيادتها
لثلاثة اوجه احدها ان كل ما عرف له اشتقاق وتصريف وجدت فيه زائدة
وحمل غيره عليه وثانيها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تتحقق زيادته
نحو يا سبطر وواو فدوكس وثالثها انها تقابل النون غالبا كقولهم
للغليظ الكفين شنبث وشرابث وللضخم جحنفل ولم يدرك من البنات عنقطن
وعرنقطان فقد استمر هذا الضابط على قبول بتبعه عليه فقولنا ثالثة احتراز
من ان تقع ثانية فانها لا يحكم بزيادتها فيما متحركة كانت او ساكنة في غير ما
سبقت الا بدليل كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير وبزيادة نون
حنظل لقولهم حظلت الابل وقولنا ساكنة احتراز من المتحركة فانها لا يحكم
بزيادتها الا بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في العلاكد قليلة منها غرنيق
وقعنب وخرنوب على احتمال في بعضها وقولنا غير مدغمة احتراز من نحو
عجنس فانا رضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف
لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس قال الشيخ ابو حيان والذي ذهب اليه
ان النون هي الزائدة ووزنه فعنلل والدليل على ذلك انا وجدنا النون فيمن دخلت
فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك الاكثر انهما من الضفاطة والزو

فيحتمل

يحتمل ما لا يعرف له اشتقاق عليه لذا وقولنا وبعدها حرفان احتراز من ان
يكون بعدها حرف واحد او اكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة الا بدليل
كما حكم بزيادة نون عرند للزوم عدم النظير وزاد ابن جني مع هذه [illegible]
شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو حزنزن [illegible]
ترنّ عنترة محتملة فلا يقضى عليها بالاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ولذلك لابي
عصفور وقال الصحيح انها فيه زائدة لانهم قالوا بشك الكلام عرفة الحائر في هذا
الموضع الثالث الانفعال وفروعه كالانطلاق الموضع الرابع الافعنلال
وفرعه كالاحرنجام الموضع الخامس المضارع نحو نضرب تنبيهات
الاول انما لم يذكر هذه المواضع الثلاثة هنا وزيادة النون في هذه مطردة
لوضوحها الثاني اعلم ان النون تزاد لوجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة
بحيث لو حذفت لاختل معناها كما تقدم والاخر ان تزاد بعد تمام الكلمة كالنون
في التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد
والتي ينبغي ان تذكر في حروف الزيادة هي النوع الاول وقد تذكر الثاني تنبيها
على ان النون ترد على الوجهين الثالث اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية
نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة
نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران

والتاء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة

ذكر ان التاء تطرد زيادتها في التانيث نحو قائمة وكذلك في الفعل نحو قامت وفي
المضارع نحو تفعل وفي الاستفعال وما تصرف منه نحو الاستخراج واستخرج ومستخرج
وفي المطاوعة للثلاثي نحو تعلم وللرباعي نحو تدحرج تدحرجا قلت
فرط هذا زيادة التاء ايضا في التفاعل نحو التغافل وفي الافتعال نحو الاقتدار
وفروعهما وفي التفعيل وللتفعال نحو الترديد والتهدار ونحوهما وفروعهما
لانه دونهما ولم يذكر الناظم هذه الاربعة قلت يمكن ادراجها في قوله ونحو الاستفعال

اه ونحوه من العطاء والنظر زيدت فيهما ولا يختص بهذا النوع وزيادة التاء ايضا
في اشياء فرع بعضها على المشهور وللبعض بزيادة تاء في ما ذكر الابراز او عم
ان التاء قد تزاد اولا وحشوا واخيرا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه
مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتتفل واما زيادتها اخيرا فكذلك منه
مطرد وقد تقدم ومقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورهبوت وملكوت
وعنكبوت ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل وهو رباعي وذهب بعض النحو
يين الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا نظير لها في الاستفعال
او الافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في الفاظ قليلة ولقلتها حشوا ذهب
الاكثرون الى ان التاء في يستعور والترتب لامر الراتب في كلتا اصل

والهاء وقفا كلمه ولم تره ۞ واللام في الاشارة المشتهره

لم تطرد زيادة الهاء الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى
الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة من الفعل
المحذوف اللام جزما او وقفا الا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف وهو واجبة
في بعضه وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة لاعادته تنبيه
انكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها
في الوقف واجيب بانها حرف معنى كالتنوين وباء التوكيد لا جزء فلا وجه لعدها
في حروف الزيادة ثم لانها انما تجتلب لبيان الحركة ولو عدت لزم عد الشين التي تلحق
في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب نحو اكرمتكش والصحيح انها من حروف
الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على زيادتها قولهم امهات وانها زائدة
لسقوطها في قولهم ام بلية الامومة واجيب بجواز ان تكون اصلية وتكون امهة
فعلة نحو ابهة وقد اجاز ذلك ابن السراج ويقويه حكاية صاحب العين تأمهت
أمًّا بمعنى اتخذت امًّا ثم حذفت فيقال وزنه فعل او تكون امهة
وامّ من باب سبط وسبطر وضعف هذا الجواب بانه على خلاف الظاهر وان حكاية

صاحب

صاحب العين تأمهت لا يحتج بها لان في كتاب العين اضطرابا لا يخفى وكان الفارسي
يعرض عنه ويرد على المبرد قولهم اهراق والهاء فيه زائدة لسقوطها في اراق
اراقة فالراء ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في
هراق توهم انها فاء فادخل الهمزة عليه وسكن وقال الخليل هي زائدة في هركو
لة وهي الضخمة لانها من ركل في مشيها وقال ابو الحسن انها زائدة في هبلع
وهو الاكول وهجرع وهو الطويل لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان
السهل وما قاله في هبلع اقرب وزعم بعضهم انها زائدة في سلهب وذكروا الفاظا
اخر لا نطول بذكرها لعدم شهرتها تنبيه ثان قد تبين بما تقدم ان ذكر هاء
السكت في حروف الزيادة كما فعل المص ليس بجيد وقوله واللام في الاشارة المشتهره
لم تطرد زيادة اللام الا في اسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وزيادتها هنا
قيل لتأكيد الاشارة وقيل للدلالة على البعد تنبيه زيادة اللام على ضربين
احدهما ان تزاد والكلمة مبنية عليها كزيادتها في فيشلة وهو اسم الذكر
وزيحل وهو المتباعد وهيقل وهو ذكر النعام وعبدل بمعنى عبد لسقو
طها في قولهم فيشة وهيق وعبد واجاز ابن جني في فيشلة وهيقل
اصالة اللام بكون من باب ثنى ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل وهو مركب
من عبد الله كما قالوا عبشمي وفيه الاوسط واللام تزاد في عبدل وحسل وجمعه
عبادلة قيل ويكون للاعتبار فيه فوصل الثاني ان تزاد لمعنى ولم تبن الكلمة
عليها وهو لام الاشارة وهذا لا ينبغي ان يذكرها هنا لما تقدم في هاء السكت
تنبيه رابع ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين
وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قبلا وبعد كاف المؤنث
في نحو اكرمتكس وهي الكسكسة وليس بجيد لانها لم تثبت في بنية الكلمة
ويلزم من عده السين في الكسكسة ان يعد الشين في الكشكشة ولا تطرد زيادتها في سوى
ذلك بل تحفظ في قدموس بمعنى قديم وسين اسطاع بقطع الهمزة وضم
اول المضارع بمعنى اطاع يطيع والسين زائدة هذا مذهب البصريين والفراء

للمصنف ان السين لا تكون زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة
التاء اذ قال او تقول الاستفعال فلذلك اكتفى به لك

وامنع زيادة بلا قيد ثبت ... ان لم تبين حجة كحظلت

يعني ان ما تقدم من هذه الحروف العشرة خاليا مما قيد به زيادته
يحكم بزيادته ولا تقبل زيادته الا بدليل كسقوط نون حنظل في قولهم حظلت
الابل اذا تأذت باكل الحنظل فلذلك حكم بزيادة نونه مع انها من خلت من قيد
الزيادة لا اعني كونها ثالثة وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة
بلا قيد والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل
على فصلين الاول تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني
بيان احكامها اما تعريفها فله طريقان احدهما بالرسم والاخرى بالحد
وقد اشار الى الحد بقوله

للوصل همز سابق لا يثبت ... الا اذا ابتدي به كاستثبتوا

وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء وهمزة
القطع هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على فوائد
الاولى ان همزة الوصل وضعت اولا همزة لقوله للوصل همز وهذا هو
الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الف الا ان الرسم تغاير نحو الرجل في
مستعملا لما لم يحكم ان الحركة الثانية ان همزة الوصل لا تكون الا سابقة
لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر الثالثة
ان اثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في ضرورة الشعر كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه ... بنث واكثار الوشاة قمين

وكثر ذلك في اول انصاف الابيات كقوله

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراقع

تنبيه

تنبيه اختلف في تسميتها همزة مع انها تسقط في الوصل فقيل اضيفت
الى الوصل اتساعا وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما بعدها الى ما قبلها
بخلاف همزة القطع وقيل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ثم اشار الى مواضعها
وهي ستة انواع الاول الفعل الخماسي والسداسي واليهما الاشارة بقوله

وهو لفعل ماض احتوى على ... اكثر من اربعة نحو انجلى

يعني ان همزة الوصل تكون في كل فعل ماض زاد على اربعة احرف نحو انجلى
واستخرج وانطلق واليه الاشارة بقوله والامر الثالث مصدر الفعل الزائد
على اربعة احرف نحو الانطلاق والاستخراج واليه الاشارة بقوله
والمصدر منه وقوله منه قيد للامر والمصدر كليهما الرابع الامر من كل فعل
ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظا واليه الاشارة بقوله

وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا

فان قلت ثاني مضارعه لفظا
يخرج الا همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقول الجن في الامر من يقوم قم ومن يبيع بع
ومن يرى ره ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا
والاكثر فيها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل فان قلت الحلو في قوله
امر الثلاثي قلت كان ينبغي ان يقيد الامثلة وقد مثل بما كسر ثاني مضارعه وانما
مثل بثلاثة افعال ليشمل مفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشرة
اسماء غير مصادر وقد ذكرها في قوله

وفي اسم است ابن ابنم سمع ... واثنين وامرئ وتأنيث تبع

يعني ان قوله وتأنيث تبع يعني به ابنت واثنتين وامرأة والعاشر ايمن
المذكور اول البيت الآتي ونبه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة
بهمزة الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع لان الفعل لاطراده في التصرف
استأثر بامور منها بناء بعض امثلته على السكون فاذا ابتدئ به احتاج الى
همزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها اسكانا اولها
واجتلاب الهمزة وهذه الاسماء العشرة ليست جارية على افعال فيكون

مقتضى القياس ان تبنى اوائلها على الحركة ويستغنى فيها عن همزة الوصل فان
قلت فما وجه اسكان اوائلها حتى احتيج الى همزة الوصل قلت قاله بعض
النحويين لانها اسماء معتلة سقطت اواخرها للاعتلال وكثر استعمالها
فسكن اوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما سقط منها اه وفي عند
الحاجة هنا الكلام على هاذه الاسماء اما اسم فاصله سِمْوٌ كقنو هكذا
قال سيبويه وقيل اصله سُمْو كقفل حذفت لامه تخفيفا وسكن اوله على
ما مر وقيل نقل سكون الميم الى السين وهو عند البصريين مشتق من السمو
وعند الكوفيين من الوسم ولاكنه قلب فاخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت
تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطول به **واما**
است فاصله سته بفتح الفاء والعين فحذفت العين فجمعه على افعال
ودليل فتحها انه مفتوح الفاء اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل ودليل فتح فائه قولهم
سه بفتح الفاء حين حذفوا العين وفيه ثلاث لغات است وسه وسته
واما ابن فاصله بنو ودليل فتح فائه قولهم في الجمع بنون وفي النسب بنوي وفي
فتحها ودليل فتح عينه جمعه على افعال فان قلت ما الدليل على ان لامه
واو قلت ذكروا لذلك ثلاثة اوجه احدها ان الغالب على ما حذفت
لامه الواو دون الياء والثاني انهم قالوا البنوة وا عترض بان البنوة لا دليل فيه
لانهم قالوا الفتوة ولام فتى ياء والثالث انهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا
التاء من لامها وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم
الى ان لام ابن ياء وانه مشتق من بنا يبني واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة
كما زيدت في زرقم قال الشاعر

وهل لي ام غيرها ان ذكرتها ، ابى الله الا ان يكون لها ابنما

واما اثنان فاصله ثنيان لانه من ثنيت حذفت لامه وسكن اوله وجيء
بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز
تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء

اعلوه

289

اعلوه الله للحوق لكثرة استعماله واما بنت واثنتين وامرأة فالكلام عليها كالكلام
على مذكرها والتاء في ابنة للتانيث وكذلك في اثنتين وكالتاء في امرأة بخلاف
التاء في بنت وثنتين فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للتانيث لم يسكن
ما قبلها ويريده قول سيبويه اذ لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا
واختا فان قلت فانا نفهم من الكلمة التانيث قلت اجاب ابن
يعيش في شرح المفصل بان التانيث معنى مستفاد من تغيير الصيغة ونقلها
من بناء الى بناء اخر وذلك ان اصل بنت بنو فنقلوه الى وزن جذع
بالتاء كما الحقوا اختا بالتاء فيعلم بطرء الصيغة للتانيث اذ كان هذا
مما اختص بالمؤنث واما ايمن فهو اسم مشتق من اليمن فهو مخصوص بالقسم
وهمزته همزة وصل هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة
قطع وهو عندهم جمع يمين ورد مذهبهم بثلاثة اوجه احدها انه لو
كان جمعا لم يجز كسر همزته وقد سمع كسرها والثاني قد سمع حذف همزته
نثرا في قول عروة ابن الزبير ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت والثالث انه لو
كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك في الجموع غير معروف وفيه اثنا
عشر لغة جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين

وهمز ايم وايمن اكسر او ام قل ، او قل م او من بالتثليث قد شكلا ،
وايمن اختم به والله كلا اضف ، اليه في قسم تستوف ما نقلا ،

السادس همزة حرف التعريف وهي المشار اليها بقوله
وهمز ال كذا وشمل قوله همز ال حرف التعريف والموصولة والزائدة
ومذهب الخليل ان همزة ال همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهو اختيار
المقرب في غير هذا الموضع وهمزة ام التي هي بدل من ال في لغة اهل اليمن همزة وصل
تم بهذا الفصل الاول واما الفصل الثاني فيشتمل على مسائل الاولى اختلف في همزة
الوصل هل اصلها السكون او الحركة فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الى
في التقاء الساكنين والى هذا ذهب الفارسي واختاره الشلوبين وقيل اجتلبت

متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر الثانية اعلم ان همزة الوصل تثبت في موضعين
في حرف التعريف وايمن وغيره لكسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة اصلية
موجودة او مقدرة فالموجودة نحو اسكن والمقدرة نحو اغزي يا هند فان اصله
اغزوي وذكر الشارح في نحو اغزي مما عرض ابدال الضمة فيه كسرة وجهين
الضم والكسر قال والضم هو المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج
مع ضمة لازمة وهي لغة ردية وتشم الضم قبل الضمة المشمة في نحو اختير
وانقيد على لغة الاشمام وتكسر فيما سوى ذلك الثالثة مذهب البصريين ان
اصل حركة همزة الوصل ان تكون كسرة وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا
وضمت اتباعا وذهب الكوفيون الى انها كسرت في نحو اضرب تبعا لثالث
الفعل وضمت في نحو اسكن تبعا لثالثه ايضا ورد عليهم انه كان ينبغي
ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الامر
بالخبر الرابع قد علم ان همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن
فاذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو استتر اذا قصد الادغام نقلت الا
فيتحرك ما بعدها نقلت حركته الى الفاء فقيل ستر الا لام التعريف
اذا نقلت حركة الهمزة اليها نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول
الاحمر فان قلت فما الفرق بينه وبين ستر قلت الثقل
للادغام اكثر من النقل لاجل الادغام الخامسة اذا دخلت همزة الاستفهام
على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ان كانت مكسورة
او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات على البنين اصله أاصطفى بهمزة
وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة
نحو قولك اضطر الرجل اصله أاضطر بهمزة موصولة مضمومة فلما دخلت
همزة الاستفهام حذفت ايضا وان كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل الفا
وتسهل بين الهمزة والالف وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو
آلذكرين ومن التسهيل قول الشاعر

الحق

ءالحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر
والابدال ارجح الوجهين فان قلت لم ابدلت او سهلت وكان القياس
ان تحذف كما تحذف المضمومة والمكسورة قلت انما لم تحذف لمقتضى القياس
في المفتوحة لان حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة
همزة الاستفهام والى ذلك اشار بقوله

وبدل مد في الاستفهام او يسهل

فان قلت فهل تجري الوجهان في همزة ايمن كقولك آيمن الله يمينك
قلت نعم لان العلة واحدة وقد نص على ذلك الا ان قوله ويبدل قد يوهم اختصاصه
بهمزة ال لان الظاهر ان الضمير في يبدل يعود عليه وكذلك يوهم كلام الكافية
بل هو كالنص فيه لكن قد علم ان الكلام على هذه المسائل يفتقر الى بسط ولكني
اضربت عنه خشية الاطالة

الإبدال

الغرض بهذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير
ادغام فان الابدال للادغام لا ينظر فيه في هذا الباب ويحتاج هنا الى
ثلاث مسائل الاولى في الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان
البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه كهاء هرقت ونحوه والعوض يكون
في غير المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء تسعي ولا يقال في هذا ابدال
الا تجوزا مع قلته الثانية في الفرق بين الابدال والقلب والفرق بينهما
ان القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي حروف الصحة فالابدال
اعم والقلب اخص وقال بعضهم البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام
حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره
على معنى احالته عليه وهذا انما يكون في حروف العلة وفي الهمزة ايضا لمقاربتها
اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل
وموسر اصله الياء وراس اصل الالف الهمزة وانما قيل لذلك بدل لقربها باستعمالات

الجا بل القلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال
والقلب ان البدل وضع شيء مكان غيره على تقدير ازالته جعل مثل قال وباع
قلبا لان حروف العلة يقارب بعضها بعضا اذ هي من جنس واحد فسمي انقلاب
بعضها الى بعض وجعل مثل اتعد ونحوه بدلا لتباين حروف الصحة من حروف
العلة فيقال على هذا في اتعد وامثاله انه كان في الاصل اوتعد فحذفت الواو
وابدل منها التاء لان الواو تقلب تاء واما قال وامثاله فيقدر انه كان في الاصل
قول ثم استثقلت الواو والفتحة لانها حذفت وجعل مكانها الالف **قلت**
وعلى هذا فبينهما عموم وخصوص الثالثة في عد حروف الابدال اعلم
ان الابدال اللغوي عام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما الابدال لغير ادغام
فانه يكون في اثني عشر حرفا وقد جمعها في التسهيل فقال يجمع حروف
الابدال الشائع في غير ادغام قولك لجد صرف شكس امن طي
ثوب عزته وباقي حروف المعجم لا يبدل وهو الحاء والخاء والذال
والضاد والظاء والغين والقاف الا ان قوله الشائع يفهم ان البدل قد يكون
في غيرها على سبيل الشذوذ وحكى الحفاظ ان الاعمش يبتدئ فشرذ بهم من خلفهم بالذال
المعجمة وخرجها ابن جني على ان تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا لحم
خراذل وخراديل والمعنى الجامع بينهما انهما مجهوران ومتقاربان ونص جيدها
الزمخشري على القلب بتفخيم اللام على القلب العيني في قولهم شنظير وفيه عن كثير
من اهل النحو في حروف الابدال ثلاثة عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها
طال يوم انجدته واسقطه بعضهم اللام وعدها اثني عشر حرفا وجمعها
في قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها
اربعة عشر حرفا وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه جد
وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم طال
وقال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف
الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط وسقر وزاد المبرد وليست من

حروف

291

حروف الابدال الواقعة في اسمع ازداد ادكروا اظلم لانه من باب الادغام لا من
باب الابدال المحض قال ابن الخباز وتتبعت في كتبهم فلم تتجاوز خمسة عشر
وجمعها في قوله استنجده يوم صال زط قلت لا طريق الى حصرها الا الاستقراء
وتقدم انها اثنان وعشرون حرفا وانما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري
قال في التسهيل الضروري في التصريف هجاء طويت دائما وهي ثمانية احرف
وقال هنا احرف الابدال هدأت موطيا جزاء العاد كما في
الكافية وهدأت بمعنى سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطأت الرجل اذا
جعلته يطؤه الا انه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها
وانما اقتصر على هذه التسعة لان ما عداها لا يستغنى عنه في التصريف وما
عدا هذه التسعة اما شاذ كقولهم في اصيلان اصيلال واما لغة قليلة
كابدال العجم من الياء المشددة في الوقف قال في شرح الكافية وهذا النوع من
الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما ينبغي ان
يذكر في الابدال التصريفي ما لو لم يبدل اوقع في الغلط او مخالفة الاكثر
كقولهم في سقاية سقاءة تنبيه يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف
الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول نحو جزاء فان همزته بدل من ياء جزيت بانهم
قالوا في الجمع اجداث بالثاء فقط والثاني نحو اصيلال فان لامه بدل من النون
لان النون اغلب في الاستعمال فان لم يثبت ذلك في استعمالين فهو من اصلين
نحو اراخ وورخ فلا يقال الهمزة بدل من الواو لان جميع تصاريف الكلمة جاءت
بالوجهين وقال ابن الحاجب يعرف البدل بامثلة اشتقاقه كتراث فان
امثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالي
في الثعالب والاراني في الارانب انشد سيبويه
لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها
قال ابن جني ويحتمل ان تكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شواعي
في شوائع قال والذي قاله سيبويه اولى لان كان ابطا بان ثعالة اسم جنس

وجمع أسماء الأجناس خصيصى ويعني بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا
والحرف زائد كضريرب تصغير ضارب لأنه لما علم الأصل علم أن هذا الواو مبدلة
من الألف وبكونه فرعا وهو الأصل كمويه فإنه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم
أن الهمزة أبدلت من هاء ويلزم بناء مجهول نحو هراق ويحكم بأصالته أراق لأنه
لو لم يحكم لذلك لوجب أن يكون وزنه مفعالا وهو بناء مجهول فإن قلت فمن علم
أن حروف البدل هي التي تبدل وغيرها فما الحروف التي تبدل همزة متى ما تعرف
بالتفصيل الآتي ذكره الناظم بقوله

فأبدل الهمزة من واو ويا ... آخرا اثر الف زيد

شرع في ذلك التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف وقليلا
من الهاء والعين ولم يذكرهما في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها من
الهاء ماء أصله ماه لقولهم في الجمع أمواه وفي التصغير مويه ومثال ابدالها
من العين قولهم أباب بحر في عباب بحر وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا
أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزخر به وإلى هذا ذهب ابن جني وأما
إبدال الهمزة من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه شاذ فمن الواجب إبدال
الهمزة من كل واو وياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فإن أصلهما
كساو ورداي فأبدلت الواو في الأول والياء في الثاني لما ذكر وقد فهم من اشتراط
النظم أنهما إذا لم يتطرفا لا تبدل همزة نحو تعاون وتباين ومن اشتراط زيادة
الألف أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم تبدل لأنها لم ينويا لا نحو واو وآي
تنبيهات الأول هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة
نحو بناءة وبناية فلو كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو
عارضة هراوة وسقاية وعلاوة وعراوة لأن الكلمة بنيت على التاء قال
المعنى أنها لم تبن على مذكر قال في التسهيل وربما صح مع العارضة وأبدل
من اللازمة اهـ فالأول كقولهم في المثل اسقه رقاش فإنها سقاية فإنه لما
كان مثلا والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث ومنهم من يقول

انها

إنها سقاءة بالهمز لمجاله في غير المثل الثاني كقولهم صلاءة في صلاية الثالث
حكم علامة التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال إن لم تبن الكلمة
على التثنية وذلك كقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال الثالث
قد اعترض ظاهر الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثال غاوي في النسب إلى
غاية على لغة من لا يبدل فإنك تقول فيه غاوي بضم الواو من غير إبدال مع أن
فيه الشرط المذكور وإنما لم يبدل لوجهين أحدهما أنه قد أعل بحذف لامه
فلم يجمع فيه بين إعلالين والثاني أنه لما رجع على هذه اللغة شابه ما لم
يعل نحو واو فلا صلاح لإبدالها أي فلا إبدال في واو وياء هي لام أو ملحوظ بها الرابع
اختلف في كيفية الإبدال فقيل أبدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام
المصنف وقال جماعة من أهل التصريف أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت
الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة
وليس بينهما إلا الألف الزائدة وليس بحاجز حصين لسكونها وزيادتها
وانضاف إلى ذلك أنها في محل التغيير وهو الطرف فقلبت ألفا حملا على باب عصى
ورحى فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف
انتهى وليس هذا الإبدال خاصا بالواو والياء بل الألف تشاركهما فيه فإذا
تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فإن الألف للتأنيث
فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كما اجتلاب ألف سكرى
إلا أن ألف سكرى غير مسبوقة بألف فسلمت وألف حمراء مسبوقة بألف فحركت
فرارا من التقاء الساكنين فانقلبت همزة لأنها من مخرجها فقوله في الكافية
من حرف لين آخر بعد ألف مزيد أبدل همزة وذا الألف أعم لشموله الأحرف
الثلاثة وقوله

وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل
أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوه حملا
على فعله قال في شرح الكافية فأبدلت الهمزة من الواو والياء في اسم الفاعل

كما أبدلت الألف منها في الفعل حيث قال وباع واحترز بقوله أعل عينا
من نحو عور وصيد فإن اسم الفاعل منهما عاور وصايد بالواو والياء وإنه لا
همزة لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى أحول كما جريا في الإعلال مجرى أحرى

تنبيهات الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة
ولو لم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعد لأنما بته في جائز
إنما الربيع قبلها ثم وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف
وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمله وقد نبه عليه في التسهيل الثاني
اختلف في هذا الإبدال فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف
وقيل قلبت الياء ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في نحو كساء ورداء ثم
كسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وهذا قول أكثرهم وقال المبرد
أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى
ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة والألف إذا حركت صارت
همزة الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس
تخفيف الهمزة فيه أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء وأما
إبدال الهمزة فيه ياء محضة فنصوا على أنه لحن وكذا تصحيح الياء في بائع
ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل قال ابن الخباز وقد أولعت
بذلك العامة والخارجون من القراء وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسائل
وكتائب وحلائب جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن في أكثر النسخ
ما نصه فجائز ونائل بالهمزة ولا تخلط الياء لأنها لا أصل لها في الحركة ومن
يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله وقلبها ياء أجازه أبو علي والزجاج وتخفيف
الهمزة قياس على ما ذكر في هذا ونحوه فإن قلت قد نقل عن حمزة أنه يقف
على مثل ذلك بالياء قلت لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم
في تخفيف الهمزة على أن المختار هو أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بين
بين الرسم لا يخالفه فإن قلت فهل يجوز نقط الياء التي هي في صورة الهمزة
نحو قائل وبائع قلت لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون

قياس

قياس تخفيفها الإبدال كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو مئر فإنها إذا كتبت
على نية الإبدال نقطت وقال المحرز نقط الياء في قائل وبائع عامي فقال ومن
في بعض تطريق لأبي الفتح ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين
بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل منقوط بنقطتين من تحت فقال
أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت إلى صاحبه وقال قد أضعنا
خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته

والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد

هذا موضع ثالث يجب فيه إبدال حرف المد همزة وهو كل مدة زائدة ثالثة
زائدة بأنها تبدل همزة إذا جمع ما هي فيه على مثال فعائل نحو قلائد وصحائف
وعجائز فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجوز وشمل
قوله المد الألف والواو والياء واحترز به من نحو قسورة وقساور فإن الواو فيهما
ليست مدة واحترز بقوله زيد من أن تكون المدة غير زائدة فإنها لا تبدل
بل تجوز في ذلك نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومثوبة ومثاوب فإن
سمع الإبدال في شيء منه لم يقس عليه كمصائب ومنائر والأصل فيهما مصاوب
ومناور وقد نطق بهذا الأصل فيهما وشذ الهمز أيضا في معائش وروي عن
نافع والمشهور عنه الياء وقوله في نحو كالقلائد أي في كل جمع على مثال فعائل في
الحركات والسكنات وعدد الحروف

كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الواو والياء همزة إذا وقعت ألف التكسير بين
حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة ويشترط ألا يفصل من الطرف بما تدرج
في هذا الضابط ثلاث صور إحداها أن يكونا واوين نحو أول فتقول في جمعه أوائل
بإبدال الواو الثانية همزة وهذا باتفاق والثانية أن يكونا ياءين نحو نيف
فتقول في جمعه نيائف بالهمزة والثالثة أن يكون أحدهما واوا والأخرى ياء
نحو صائد وسيد فتقول في جمعهما صوائد وسيائد والأصل صوايد وسياود
هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الأخفش إلى أن الهمزة

في الواو بعد فعائل ولا همز في الياء بعد الواو والياء فتقول بوايع وبيايع
وصوايد على الأصل وشبهه أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ولا ثقل لما
نظيره وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء أو
الواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول الكلمة فلا
نحو يين اسم موضع ونحو يوم واحتج أيضا بقول العرب في نحو ضيزن هو ذكر
الضباع ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع
أما القياس فلأن الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه
به من جهة قربه من الطرف وفي نحو كساء ورداء لا فرق بين الواو والياء
فكذلك هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهو فيعلة
من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة خير وخيائر وحكى أبو عثمان عن
الأصمعي في جمع عيل عيائل بالهمز وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح بالواو
في المفرد صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضيائن قلت
يعني يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واوه أو يائه للناظر والصحيح أنه
لا يقاس عليه **تنبيهات** الأول شمل قوله بين ذا الواوين والياءين
والواو والياء فعلم أنه موافق لسيبويه الثاني فهم من قوله مد مفاعل
اشتراط اتصال الحرف بالطرف فلو فصل لم تبدل همزة نحو طواويس أو معززة
كقول الراجز وكحل العينين بالعواور أراد العواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد
فحذف الياء ضرورة فجعلها منفصلا عن الطرف تقديرا ولو اضطر شاعر فجعل بدل
زائد في مثل فعائل لم يعتد بها ولوجب الهمز كقول الشاعر
فيها عيائيل أسود ونمر وهذا عكس عواور الثالث لا يختص هذا الإبدال
بالجمع بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب
سيبويه والجمهور وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في غير
الجمع لخفته بخلاف الجمع فإن قلت فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا قلت
قوله من مفاعل شامل له فإنه لم يقيد بالجمعية الرابع زاد في التسهيل الإبدال
ثاني لينين شرطا آخر وهو ألا يكون بدلا من همزة احترازا من نحو مثل زوايا

وذلك

وذلك أن ثاني اللينين فيه كان همزة ثم أبدل واوا وقد نبه لذا بقوله

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل ... لاما وفي مثل هراوة جعل واوا

الألف واللام في الهمز للعهد والمراد الهمز المبدل مما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل
على النوعين أعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز
لكونه ثاني لينين اكتنفا مدة مفاعل فيجب في هذين النوعين إذا اعتلت
لامهما أن يخفف بجعل كسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لامه ياء أو
واو لم تسلم في الواحد أو همزة فمثال ما لامه ياء هدية وهدايا ومثال ما لامه
واو لم تسلم في الواحد مطية ومطايا ومثال ما لامه همزة خطيئة وخطايا فأصل
الأول في جميع ذلك أن يجمع على فعائل نحو صحيفة وصحائف فالأصل في هدايا
هدائي بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقلت فخفف بإبدال الكسرة
فتحة فصار هداءى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
هداءا فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف
فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا والعمل
في مطايا كالعمل في هدايا وأما خطايا ونحوه مما لامه همزة فأصله خطائئ
بهمزتين الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية
ياء لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى
ياء كما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن مدة
الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب فتقدم الهمزة
على الياء فيصير خطائي ثم يفعل كما تقدم واعترض بأن القياس قلب الياء همزة
وإذا اجتمع همزتان تعمل فيهما على ما تقتضيه الأصول ويدل على صحة مذهب
سيبويه قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين على الأصل وهو شاذ
وهذه الأمثلة من النوع الأول أعني باب قلائد ومثاله للحمل باب نيف زاوية
وزوايا أصله زوائي بإبدال الواو همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا مدة مفاعل ثم
خفف بالفتح فصار زواءى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء
كما تقدم في هدايا فإن قلت لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة

فانه حصل لك بها اعلال قلت قال الشارح حروف العلة الياء والواو والالف وا
لهمزة فاه رجها في كلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة اقوال احدها انها
حرف صحة والثاني انها حرف علة واليه ذهب الفارسي والثالث انها شبيهة
بحرف العلة وقوله وفي مثل هراوة جعل واوا يعني ان الجموع على مثال فعائل اذا
كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كهراوة جعل في موضع الهمزة
المذكورة في جمعه واو فيقال هراوى والاصل هرائو فقلبت الواو الفا هراءا همزة
ثم فتحت بالفتح فصار هراءا و قلبت الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو
ظهرت في واحده رابعة بعد الف زائدة ففصل منها كلة الجمع لواحده تنبيهات
الاول شذ اقرار الهمزة فيما لامه ياء اجراء للمعتل مجرى الصحيح في قوله
فما برحت اقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى ازيروا المنائيا
وشذ قرارها فيما لامه همزة ونحوه تقدم والثاني شذ ابدال الهمزة واوا في قولهم
لهم هداوى لان لامه ياء وفي مطاوى لان لامه واو اعلت في الواحد واجاز الاخفش
القياس على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة الثالث
مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت في هراوى لما صحت
في المفرد وهدايا على الاصل واما خطايا فجاء على خطيئة بالابدال والاصل فعائل
وانما ذهب البصريون الى انها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب
البصريين قوله حتى ازيروا المنائيا ونقل بعضهم عن الخليل ان وزنها فعالى
كقول الكوفيين قلت وليس مرادهم من كل وجه لان الالف عندهم للتأنيث
وعنده بدل من الهمزة الموخرة وتقدم بيان مذهبه وقوله

وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاشد

يعني ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان اولهما يجب ابدالها همزة بشرطين الاول
الا تكون الثانية بدلا من الف فاعل نحو ووري والثاني الا تكون بدلا من
همزة كوولي مخفف وُؤْلى انثى الاول بمعنى الافضل مثال ما يجب ابداله لوجوب
الشرطين قولك في جمع واصلة اواصل والاصل وواصل بواوين اولاهما فاء
الكلمة والثانية بدل من الف واصلة لانها كالف ضاربة فلا بد من ابدالها

فاجتمع

فاجتمع واوان في الاول فابدلت الاولى همزة وكذا الاويصل تصغير واصل واصله
وويصل والاول جمع اولى اصله ووّل ولو بنيت من الوعد مثل كوكب قلت اوعد
فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم يجب الابدال لكنه جائز
تنبيهات الاول لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكرهما في الكافية الا ان عبارته
في الشرط الاول غير وافية بالمراد اذ شرطه الا تكون الثانية بدلا من الف فاعل
وذلك يوهم انها لو كانت مدة زائدة ولم تكن بدلا من الف فاعل وجب الاعلال
وليس كذلك فالمنقح من العبارة ان يقال الا تكون الثانية مدة غير اصلية كما في
التسهيل لينزدج في ذلك ثلاث صور الاولى مسئلة ووري فانها مبدلة من زائد
والثانية ان تبني من الوعد مثل فوعل ثم تبني له الرمان نظير فاعله والثالثة ان تبني
من الوعد مثل طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الثلاثة لا يجب فيها الابدال
بل يجوز وخالف قوم في الثالثة فاوجبوا الابدال لاجتماع الواوين وكون
الثانية غير مبدلة من زائد فان انضمت التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب
ابن عصفور واختار الناظم القول الاول لانه جعل الواو الثانية وان كانت غير متجردة
لانها مدة زائدة فلم تخل الشبه بالالف المنقلبة الثاني زاد في التسهيل
لوجوب الابدال شرطا اخر وهو الا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاعلة
مثال ذلك ان تبني افوعل من واى فتقول اوأى والاصل اوْأيٌ فتقلب
الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وا
نفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة حذفت
همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى اصلها وهو الواو لزوال موجبها
قبلها بتخفيف الكلمة ووأى بعد اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن
يجوز الوجهان وكذا لو نقلت حركة الهمزة الى الواو فقلت ووج جاز الوجهان
وقال الفارسي فيما ذهب غيره الى وجوب الابدال فيه لذلك سواء سهلت
الثانية ام لم تسهل

ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

الهمزة حرف مستثقل في النطق بها عسر فاذا اجتمعت مع اخرى في كلمة كان
النطق بها اعسر فيجب استدراك التخفيف في غير ندور واذا اجتمعت الهمزتان
في كلمة فلهما ثلاثة احوال الاول ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية والثاني عكسه
والثالث ان يتحركا معا واما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر فاذا تحركت
الاولى وسكنت الثانية وجب وجب في غير ندور ابدال الثانية حرف مد يجانس
حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آثر وواوا بعد الضمة نحو اوثر
وياء بعد الكسرة نحو ايثار واما قراءة من قرأ ائتمن بتحقيق الهمزتين في الابتداء
فشاذة واما نحو أئمة زيد فلا يجب فيه الابدال لان الهمزة الاولى للاستفهام
والثانية فاء الفعل فليستا من كلمة واحدة فاذا سكنت الاولى وتحركت
الثانية ابدلت الثانية ياء ان كانت في موضع اللام وصحت ان كانت في مو
ضع العين فالاول كبناء قمطر من قرأ فانك تقول قرأي والاصل قرأأ
فالتقت همزتان فوجب ابدال الثانية ياء لكونها موضع اللام والثاني
نحو سأال وزنه فعال من الهمزة لانها موضع العين وادغمت الاولى فلا ابدال في مثل
هذه البنية واما نحو قمطر من همز ثلاثة ففيه همزتان موضعي لامي الكلمة ونص
يؤخذ من قوله ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا وسياتي وقد اشار الشارح
الى ذلك فان قلت فان وقعت الهمزتان في موضعي لامي الكلمة لم تكن الثانية
طرفا فالجمع ثانيهما او يبدل ياء قلت بل تبدل ياء لانها لو صحت للزم الا
دغام وقد اجتمعت العرب على ترك ادغام الهمزة في كلمة الا اذا كانتا عينين
نحو سأال فاذا بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت قرأيأ واصله قرأأأ فثلاث
همزات فابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة واذا
كانت الهمزتان متحركتين فاما ان يكون ثانيهما موضع اللام او لا فان كا
ن فان فاما الاول منهما فسياتي بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان
الثانية اما ان تفتح او تكسر او تضم وعلى كل من هذه الاحوال الثلاث
فالاولى اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء
وهي

وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد كسرة او فتحة والمكسورة بعد فتحة
او كسرة او ضمة وخمسة تبدل واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة
بعد فتحة او ضمة او كسرة وستعرف ذلك بالتفصيل والتمثيل وقد
بين حكم المفتوحة بقوله

ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب

يعني ان هذا البيت حكم ثلاثة انواع الاول المفتوحة بعد ضم نحو اويدم
تصغير آدم اصله ءؤيدم بهمزتين فابدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها فان
قلت لعل الواو في اويدم من الالف في آدم لا من الهمزة فيكون كالواو في خويتم
تصغير خاتم فلا يصح التمثيل به قلت هذا وجه وقع في كلام بعضهم قال
صاحب اللباب اذا صغرت آدم او جمعته ابدلت الالف واوا فقلت اويدم
واوادم كما تقول في ضارب ضويرب وضوارب اه والراجح ما تقدم من ان الواو
بدل من الهمزة لان المقتضي لابدالها الفا في آدم زال في التصغير وفي الجمع
والثاني المفتوحة بعد فتح نحو اوادم جمع آدم اصله ءآدم بهمزتين
فابدلت الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد فتح فان قلت ولم كانت الواو
اولى بها من الياء قلت لما قدمته في التحقيق والخفاء بخلاف الياء تنبيه
ذهب المازني الى ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فيقول في افعل التفضيل
من ام زيدا ايم من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول اوم من عمرو فان قلت جعل الواو فيه
بدلا من الالف المبدلة من الهمزة في آدم لانه صار بمنزلة خاتم الثالث
المفتوحة بعد كسر نحو ايم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من أمّ
اصله إأمم فنقلت حركة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار إأمّ فا
بدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ثم بين حكم المكسورة بقوله

ذو الكسر مطلقا كذا

يعني ان المكسورة تبدل ياء مطلقا فيشمل ثلاثة انواع الاول المكسورة بعد فتح
نحو أئمة جمع امام اصله أأممة على وزن افعلة فنقلت حركة الميم الى الهمزة

ثم طال الالف فصار أإمة ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها والثاني
المكسورة بعد كسر نحو إِيَمّ وهو مثال اثمد من امّ اصله إِأْمِم فنقلوا وادغم فصار
إِإِمّ فابدلت الثانية ياء لانكسارها او انكسار ما قبلها والثالث المكسورة
بعد ضم نحو أُيِنّ مضارع أننته اذا جعلته يئن اصله أُأْنِن فنقلت حركة النون
الى الهمزة ثم ابدلت الثانية ياء لانها تجانس حركتها ثم بين حكم المضمومة بقوله

وما يضم واوا اصر

يعني ان المضمومة تبدل واوا مطلقا بشرط ثلاثة انواع ايضا الاول المضمومة
بعد فتح نحو أَوُبّ جمع اب وهو المرعى اصله أَأْبُبٌ على وزن افعُل فنقلت
حركة عينه الى فائه ثم طال الالف فصار أأُبّ ثم خفف بابدال الثانية واوا
لانها تجانس حركتها والثاني المضمومة بعد كسر نحو إِوُمّ وهو مثال
إِصبُع بكسر الهمزة وضم الباء من امّ اصله إِأْمُم فنقلت ضمة الميم الى
الهمزة وادغم ثم ابدلت واوا لانضمامها والثالث المضمومة بعد ضم نحو
أُوُمّ وهو مثال أُصبُع بضم الهمزة والباء من امّ اصله أُأْمُم فنقلت ضمة
الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها وانضمام ما قبلها
تنبيه خالف الاخفش في نوعين من هاذه التسعة احدهما المكسورة
بعد ضم فابدلها واوا والاخرى المضمومة بعد كسر فابدلها ياء فيقول
في مضارع أننته أُوِنّ وفي مثال إِصبُع من امّ إِيُمّ فيبدل الهمزة
في هاذين النوعين بحركة ما قبلها وغيره يبدلها بحركتها وهو الصحيح
واما النوع الاول وهو ما بين اجتماع الهمزتين وهو ان يكون ثانيهما موضع
اللام فقد اشار اليه بقوله

ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا

يعني ان ثانية الهمزتين اذا كانت طرفا وجب ابدالها ياء سواء كان قبله فتح او
كسر او ضم ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة
او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذا لا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة

بلو

بلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك واوا فتعينت
الواو وقوله

ما لم يكن لفظا اتم ... وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم

يعني به ان انه لا يجب ابدال الهمزة الثانية فيما اول همزتيه للمضارعة نحو
أؤمّ مضارع امّ بل يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان شئت قلت أوُمّ
بالابدال وان شئت قلت أؤمّ بالتحقيق وكذلك تقول في مضارع أنّ أيِنّ بابدال
لها ياء لانكسارها وان شئت قلت أإِنّ بالتحقيق لكون الاولى للمضارعة
وعلة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء
والياء تنبيه قد فهم من هذا ان الابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة
واجب في غير نحو أؤم كما سبق فلا في الكافية وما اتى على خلاف ما مر فاحفظ
وكن على القياس محافظا فانه في شرحها اشار بقوله وما اتى على خلاف ما مر الى
ائمة بالتحقيق وهي قراءة ابن عامر والكوفيين والى قول بعض العرب اللهم
اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين محققتين ونحو ذلك وقال في التسهيل وتحقيق
غير الساكنة مع الاتصال لغة وهو مخالف لما في الكافية وقال ابو حيان التحقيق
ما لم يشذ التحقيق وظاهره موافقة الكافية وقوله

وياء اقلب الفا كسرا تلا او ياء تصغير

يعني ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين احدهما ان يقع كسر ما قبلها في الجمع
والتصغير ولم تكن سالمة لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة فوجبت
الحرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء والثاني ان تقع قبلها ياء التصغير
كغزال في تصغير غزال غزيل لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق
بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير فيها وقوله

بواو ذا افعلا في اخر

يعني انه يفعل بالواو ما فعل بالالف من ابدالها ياء لانكسار
ما قبلها او لوقوعها بعد ياء التصغير فالاول نحو رَضِي وغُزِي اصلهما رَضِوَ

وغزو لانهما من الرضوان والعزو فقلبت الواو ياء للكسر ما قبلها ولكونها اخرا لا تعلّ
بالثلاثي تتعرض لسكون الوقف اذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه
السكون من وجوب ابدالها ياء وتوطأ الرابعة وتناسب اللفظ ومثله لم تتناقش
الواو بالكسر وهو غير منطرد كعوض وعوج الااذا كان مع الكسرة ما يعضدها
كحياض وسياط والثاني قولك في تصغير جرو جرئ اصله جريو فلما اجتمعت
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال قلبت الواو ياء
وادغمت في الياء فصار جري قال الشارح ولعل هذا النوع مقصود له من قوله
بواو ذا افعلن اه اقول انما مقصوده التنبيه على النوع الاول لان قلب الواو
ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا
بما قبلها ياء التصغير على ما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى قلت هذا صحيح
ولهذا قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها بعد كسرة او ياء التصغير وكذلك
الواقع اثر كسرة متطرفة لفظا او تقديرا في الواو وعلامة كسر الكسرة وقوله

او قبل تا التانيث

مثاله شجية اصله شجوة لانه من الشجو فعمل بالواو قبل تاء التانيث ما فعل
بها متطرفة لان تاء التانيث في حكم الانفصال وقوله

او زيادتي فعلان

مثاله شجيان وهو مثال ظربان من الشجو اصله
شجوان فقلبت الواو ياء لان الالف والنون في حكم الانفصال مثل تاء التانيث
وقوله

ذا ايضا راوا في مصدر المعتل عينا

يعني ان الاعلال المذكور يجب للواقعة للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين
بشرط ان يكون بعدها الف نحو صام صياما اصله صواما لكنه لما اعتلت عينه
في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت
بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله واحترز بالمعتل عينا من الصحيح نحو لاوذ لواذا فان
مصدره لا يعل والاولى ان يقال في مصدر المعتل عينا لان نحو الرد يطلق عليه معتل
اذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وان لم يعل فان قلت من اين يوخذ اشتراط

للالف

الالف قلت من قوله

والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول

يعني ان ما كان على وزن الفعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح
نحو حال حولا وعاد المريض عودا قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل
على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال قلت في تخصيص
فعال انظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا واعتاد
اعتيادا على ما سبق ذكره تنبيهان الاول انه اذا صحح في فعال مصدرا
فالاولى ان يوارا اي نحو وقد حكى الاعلال قال في شرح الكافية ولا تطلق لهذا
الثاني قال في التسهيل وقد يعم ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا
وفعال مصدرا فسوى بين فعل وفعال في ان حقهما الاعلال وهو خلاف ما تقدم من
ان الغالب في فعل التصحيح

وجمع ذي عين اعل او سكن فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن

اذا وقعت الواو مكسورا ما قبلها وهي عين جمع اعلت في واحده او سكنت وجب
قلبها ياء بشرط وقوع الالف بعد الواو فالاول نحو ديار اصله دوار لكن لما
انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الواحد معتلة بقلبها الفا ضعفت فسلطت
الكسرة عليها وقوي تسليطها وجود الالف والثاني نحو ثياب اصله ثواب
ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت قبل الالف وهي ساكنة في المفرد
ضعفت ايضا فسلطت الكسرة عليها وقوي تسليطها وجود الالف فان قلت
من اين يوخذ اشتراط الالف قلت من قوله

وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال اولى كالحيل

يعني ان الواو المكسور ما قبلها في جمع اعلت في واحده او سكنت لا تخلو
اما ان تكون الالف بعدها او لا فان لم تكن بعدها الف لم تتعين الاعلال في وزنين احدهما
فعلة والاخر فعل وقد بين حكمهما في هذا البيت فعلم ان وجوب الاعلال
انما هو في غيرهما وهو فعال واعلم ان الجمع المذكور ثلاثة اقسام قسم



يجب اعلاله وهو فعال نحو ديار وثياب وقسم يتعين تصحيحه وهو فعلة نحو
عود وعودة وكوز وكوزة وقسم فيه وجهان الاعلال فيه اولى وهو
فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل واما وجب التصحيح في فعلة لانها
لما عدمت الالف قل عمل اللسان في النطق بالواو بعد الكسرة ومن ثم
جاز اعلالها لانه انضم الى عدم الالف وحصر الواو بعده عن الطرف وبسبب
هاء التانيث واما فعل فجاز فيه التصحيح نظرا الى عدم الالف والاعلال نظرا
الى انها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فاعلت تنبيهات
الاول فهم من قوله وجمع ذي عين اعل المفرد لا يعل نحو خوان الا المصدر
فلو تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار الثاني
احترز بقوله اعلال او سكن من نحو طويل وطوال فان الواو لم تعل فيه
ولم تسكن ونذر قوله   وان اعزاء الرجال طيالها
واما جواد وجياد فيحتمل ان يكون من الاستغناء بجمع جيد الثالث زاد
في التسهيل لوجوب الاعلال شرطا اخر وهو صحة اللام احترازا من نحو جواء
في جمع جو ورواء في جمع ريان فانه يصح لئلا يجتمع اعلالان ابدال العين
ياء واللام همزة الرابع جعل في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال
مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فعلا او عين جمع لواحد معتل العين
مطلقا وساكنها ان وليها في الجمع الف وصحت اللام اه ومقتضاه ان الاعلال
يجب في فعلة وفعل اذا اعتلت عين واحدهما نحو تارة وتير وقيمة
وقيم ويكون قوله وصححوا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصا بما سكنت
عين واحده نحو زوج وزوجة ويكون نحو حاج وحوج نادرا ويدل على
ذلك قوله فيه وقد يصح ما حقه الاعلال من فعلة مصدرا او جمعا الخامس
شذ اعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا عود وعودة
وعن المبرد انهم قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور القطعة من الاقط فقالوا
في الواحد ذلك ثيرة وفي هذا ثورة وقيل جمعوا على فعلة بسكون العين

فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل قالت العرب ثور
وثيران فقلبوا الواو فيهما واجروا الجمع مجرى واحده وذهب ابن السراج
والمبرد فيما حكى عنه المطرزي ان ثيرة مقصور من فعالة والاصل ثيارة نحو حجارة
فقلبت الواو ياء لاجل الالف فلما قصر ابقيت الياء منبهة على الاصل

والواو لاما بعد فتح يا انقلب   كالمعطيان يرضيان

يجب ابدال الواو ياء اذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا وهي فيه
اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستوجب الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك
المعطيان اصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء
الفاعل وكذلك حملوا الماضي على المضارع في نحو اعطيت واصله اعطوت
حملا على يعطي **تنبيه** هذا الاعلال مستصحب مع هاء التانيث نحو
المعطاة وقوله والواو لاما يشمله وقوله

ووجب ابدال واو بعد ضم من الف

يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا انضم ما قبلها مثاله ضورب تصغير
ضارب وبويع في بايع مبنيا للمفعول وقوله

ويا كموقن بذا لها اعترف

يعني انه يجب ابدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا اذا انضم
ما قبلها انه موقن اصله ميقن لانه من ايقن فقلبت الياء واوا لانضمام
ما قبلها نحو موسر اصله ميسر لانه من ايسر فقلبت الياء واوا للانضمام ما قبلها
واحترز بالساكنة من المتحركة فنحو هيام فانها تحصنت بحركتها وانقلب
الا فيما يأتي بيانه واحترز بالمفردة من المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب
لتحصنها بالادغام واحترز بغير جمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب
واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله

ويكسر المضموم في جمع كما   يقال هيم عند جمع اهيما

اهيم هيم بضم الهاء لانه جمع اهيم فهو نظير حمر جمع احمر ففعل بابدال

صمة بابه كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل ياء كما فعل في المفرد لان الجمع اثقل
من المفرد فكان احوج لمزيد التخفيف فعدل عن ابدال عينه واوا لانها اثقل
من الياء **تنبيهات** الاول سمع في جمع نحو ابيض عوط بابقاء الضمة
وقلب الياء واوا وهو شاذ وعليه على القياس حكاه ابو عبيدة الثاني
كان ينبغي ان يستثنى ايضا فعل صفة نحو كيس انثى الاكيس فانها فعلات وجمع
عنه وفوقه كرهاء اخر فعل الثالث ظاهر ما ذكره المصنف ان الياء الساكنة
المفردة اذا انضم ما قبلها فاما ان تكون في جمع او في فعل صفة او في مفرد غير
فعل الصفة فان كانت في جمع ابدلت الضمة كسرة وصحت الياء وان كانت
في فعل جاز الوجهان وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوا وهذا
يشمل نوعين احدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن فلا اشكال في ابدال يائه
واوا والاخر ما الواو فيه عين الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب سيبويه والخليل
ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء
واوا وكلام المصنف يوافقه فاذا بنيت من البياض نحو برد قلت على مذهبهما
بيض وعلى مذهب الاخفش بوض ولذلك كان فيما يحتمل عندهم ان يكون فعلا
وان يكون فعلا وتبين عنده ان يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش
قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة
عندهما تحتمل ان تكون مفعلة ومفعلة وعنده يتعين ان تكون مفعلة واستدل
سيبويه باوجه احدها ان قول العرب اعيش من العيشة والعيشة مصدر
كالعمرة الثاني قولهم مبيع اصله مبيوع فنقلت الضمة الى الياء ثم كسرت
لتصح الياء وسيأتي بيان ذلك الثالث ان العين حكم لها بحكم اللام فابدلت
الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه احدها قول
العرب مضوفة لما يحذر منه وهو من ضاف يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر

وكنت اذا جاري دعا لمضوفة ... اشمر حتى ينصف الساق مئزري

والثاني ان المفرد لا يقاس على الجمع لان الجمع يغلب فيه ما لا يغلب

في المجرد

وسيأتي الكلام عليها

في المفرد الا ترى ان الواو في المنتهى فيه يقلبان ياء في الجمع نحو حُبي
جمع حابٍ ولا يقلبان في المفرد نحو عتو ومصدر عتوا والثالث ان الجمع اثقل من
المفرد فهو احرى على التخفيف وحجة الاخرين مذهب سيبويه واجابوا عن الاول
من ادلة الاخفش بوجهين احدهما ان مضوفة شاذة فلا تنبني عليه القواعد
والاخرى ان ابا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر ضاف اذا
اشفق ربما قيل ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بانهما
قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه

وواوا اثر الضم رد اليا متى ... ألفي لام فعل او من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره ... كذا اذا كسبعان صيره

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوا ان كانت لام فعل نحو قضو الرجل
ورمو وهذا مختص بفعل في التعجب ولم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف الا ما نذر
من قولهم نهو الرجل فهو نهي اي كامل النهية وهو العقل او كانت لام اسم
مبني على التاء نيث بالتاء كمقدرة مثال مقدرة من رمى فلو كانت التاء عارضة
بان يبني بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب ابدال الضمة كسرة
وتصحيح الياء كما يجب في المجرد التي يد نحو توان الاصل فيه توانيّ فابدلت الضمة
كسرة فصار توانيا ولا كذلك فيه باب الضمة كسرة لانه ليس من الاسماء
المتمكنة اسم اخره واو قبلها ضمة لازمة فاذا لحقته التاء قلت توانية
لانها عارضة ولا اعتداد بها فان قلت من ابن يعلم ان مراده لزوم العارضة
قلت من تقديره بنحو مقدرة وقوله كذا اذا كسبعان صيره يعني انه يجب ابدال
الياء بعد الضمة واوا قبل زيادة تختص بالاسم كبناء مثل سبعان من الرمي وهو اسم
موضع فتقول فيه رموان واصله رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة
ان الالف والنون لا تكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف

وان تكن عينا لفعلى وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يلفى

اي وان تكن الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيه الوجهان احدهما

ابدال الضمة كسرة فتصح الياء والاخر ابقاء الضمة فتنقلب الياء واوا فتقول في انثى
الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى على الاول والكوسى والضوقى على الثاني قال الشارح
تردد فيها ابن مالك على مذهبه تارة وفي رعاية الزنة اخرى تنبيهات
الاول فهم من قوله وصفا ان فعلى اذا كانت اسما تنقلب ياؤها نحو طوبى من وهو
اسم مفرد الطيب وقد فرق كثير منهم وهو قليل الشارح كلام الناظم هنا مخالف
لكلام سيبويه ومن تبعه من اهل التصريف وحذو واحد منهما انه اجاز في فعلى وصفا
وجهين وهم جزموا بان احدهما فقالوا تنقلب ياء فعلى اسماء كالطوبى والكوسى
وهما من الطيب والكيس ولا تنقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء
نحو مشية حيكى فيقال لها في مشيه يحيك حيكانا اذا حرك منكبيه وقسمة
ضيزى جائزة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه والاصل
حيكى وضيزى بالضم وانه ليس في الصفات فعلى بالكسر ومن فعلى بالضم فا
بدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة
قال بعضهم ولم يات من الصفات غير هاتين يعني حيكى وضيزى والاخر انه
ذكر ان الانثى الافعل في باب الاسماء فجعلوا لها حكم الاسماء يعني اقرار الضمة
وقلب الياء واوا فظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المص
في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين في ذلك مسموع عن
من العرب وقال الشلوبين لم يجئ هذا مقلوبا الا فعلى انثى افعل وكي دائما
ولا صفة ونحو هذا كله فيا من النحويين جعلوا نكبى فعلى وهو عكسه
اه وفي بعض بطوبى بدل الثانية الكيسى

فصل

من لام فعلى اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل

اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء
فان كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو كشوى
فلم يفرقوا بين ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو

حزيى

حزيى وصديا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والشروى والعنوى
فرقا بين الاسم والصفة واوثر الاسم بهذا الاعلال لانه اخف فكان احمل واكثر
النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم شذ منه لعكسه وجوه وهو قولهم
للطغيا لولد البقرة فجاءت بالياء وكان القياس الطغوى بالواو وزاد في شرح
الكافية لعكسه بقيان قال وانما قال غالبا احترازا من الريا بمعنى الرائحة وا
لطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع اه والذي عليه سيبويه
وغيره من النحويين ان الريا صفة فليس بشاذ والاصل رائحة ريا اي مملوءة
طيبا تنبيه ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه
واكثر النحويين اعني في ابدال الياء واوا في فعلى اسما مطردا واقرار الياء
فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لاما لفعلى
اسما وقال ايضا في بعض نظمه فيه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء
في فعلى اسما كالفتوى والتقوى والبقوى والعنوى وكان الاصل فيهن الياء ثم
قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا اي يلحقوا بالاربعة المذكورة الشروى
والصغوى والثنوى والدعوى اذ يجيء ان اصلها الياء والاول عند جعل هذه
الالفاظ من الواو وسد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين ان ابدال
يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية
بفتح الطاء وضمها وسعيا اسم مكان الثلاثة الجارية على الاصل والتجنب
للشذوذ اولى بالقياس عليها اه وتعقب اي بانه جعله هذه الثلاثة اما
ريا فقد جعلها سيبويه صفة قال ولو كان اسما لقلت روى واما الطغيا فلا
دليل فيه لانه قد نقل فيه ضم الطاء فهي في فتح افراد الياء استصحابا للغة
الضم واما سعيا فهو علم والعلم قد يغير بكونه منقولا من الصفة كخزيا وصديا

بالعكس جا لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفا

اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا
فان كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيا تانيث

لا فعلى بضم الفاء فإنه يجعل من ذوات الياء في الاسم والصفة وإن كانت ياء
لم يعرض فيه فعل بالفتح من ذوات الواو في الاسم والصفة كما سبق
وإن كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو
الدنيا والعليا فهذا معنى قوله بالعكس وشذ من ذا القصوى في لغة غير بني
تميم وأما تميم فيقولون القصيا على القياس وشذ أيضا الحلوى عند الجميع تنبيه
ما ذكر الناظم من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم
مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها واوا
انقلبت في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض
كتبه النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون بصفة
محضة بل بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ
كتصحيح حيوة وهو قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق
لأئمة اللغة حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت
مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضم أوله
وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم
قالوا القصيا اه وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى تأنيث الأغزى
فقال المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا
كما يقال العليا

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما

حاصل هذا البيت أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسكن سابقهما وجب إبدال
الواو ياء ثم الإدغام ولذلك شروط الأول أن يتصلا يعني أن يكونا
من كلمة واحدة فلو كانا من كلمتين نحو أبو يوسف وهكذا أبو يزيد
لم يجز الإبدال والإدغام الثاني أن يكون سكون السابق أصليا فلو كان عارضا
نحو قوي مخفف قوي لم يبدل ولم يدغم الثالث أن لا يكون السابق بدلا

غير

غير لازم نحو رويا مخفف رؤيا فلا يبدل للعروض وحكى الكسائي الإدغام في رؤيا
إذا خففوا وسمع من يقرأ إن كنتم للريا تعبرون فإن كان بدلا لازما نحو أيم
وهو مثال أيلم لغة من الأمة أصله أأيم فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام
ما قبلها فصار أويم وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء
فصار أيم وهذا إن العين عارضا خرج ذا من قوله ومن عروض عريا أي من عروض حرف
أو من عروض سكون فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيد أصله سيود لأنه فيعل
من ساد يسود ومرمي أصله مرموي لأنه مفعول من رمى يرمي فأبدلت الواو
فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين في الأخرى تنبيه لوجوب هذا الإبدال في هذا
النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون السابق واوا أو آخر كلمة لفظا
في إبدال وتكسير غير لازم فيصح إذا التصغير نحو جدول فإن لك في تصغيره وجهان
أحدهما جديل بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح والآخر جديول بالـ
تصحيح وقوله وشذ معطى غير ما قد رسما يشمل ثلاثة أضرب أحدها ما أبدل
وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم في الرؤيا ريا وقرأ بعضهم إن كنتم
للريا تعبرون وحكى الفراء رؤية مخفف رؤية رية بالإدغام قال في شرح
الكافية وحكى بعضهم أنهم أدلوا على لغة قياس وقاس بعضهم عارض السكون
على عارضه لبس لبنة فقال في قوي مخفف قوي قي بالإدغام وهو ضعيف الثاني
ما صح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون وعوى الكلب عوية الثالث
ما شذ إبدال الياء فيه واوا وإدغام الواو في الواو كقولهم عوى الكلب عوة
وهو لهو مع المنكر وقوله

من واو او ياء بتحريك أصل ... ألفا أبدل بعد فتح متصل

يجب إبدال كل واو وياء تحركتا بعد فتح ألفا بشروط الأول أن يكون التحريك
أصليا احترازا من أن يكون عارضا نحو توم رجيل مخفف توأم وجيأل الثاني أن
يكون الفتح متصلا احترازا من أن يكون منفصلا بحرف نحو زايد وعوض لا الف
واسطة أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد وفي فإنه لا يؤثر الثالث أن يكون

اتصاله اصليا احترازا من نحو نهاد مثل علبط من الرمي والغزو فتقول فيه رمي وغزو
متغوطا ولا تنقلب الواو والياء الفا لان الفتحة بها عارض بسبب حذف
الالف اذ الاصل رماي وغزاوي لان علبطا اصله علابط **قال** قلت
من اين يوخذ هذا الشرط من النظم قلت من قوله متصل فان هذا منفصل تقديرا لان اصله
وانتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظا وتقديرا فهذه الشروط
لا بد من اعتبارها في الاعلال المذكور ولا يشترط معها في اعلال اللام الا شرطا
واحدا وهو الا يتصل بها الف ولا ياء مشددة واما العين فيشترط في اعلالها
مع هذه الشروط الثلاثة شروط اخر اولها الا يسكن ما بعدها وثانيها
الا يكون ما هي فيه فعلا على فعل اذ الفعل او مصدرا منه وثالثها الا يكون ما هي
فيه فعلا او فاعلا افتعل بمعنى تفاعل او مصدرا منه ورابعها الا يعل
ما وليها وخامسها الا يكون ما هي فيه اسما مختوما بزيادة تخص الاسماء
وسادسها الا تكون هي بدلا من حرف لا يعل وسياتي الكلام على هذه الشروط
مفصلا ان شاء الله تعالى فمثال ما يعل لاستيفائه الشروط وهو كلام رمى ودعا
اصلها رمي ودعو فقلبت الواو والياء الفا لتوفرها ثم اشار الى هذه الشروط
الستة بقوله

ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام

يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كان في غير اللام مشروط بان يحرك
ثانيهما كما مثلنا به فان سكن ثانيهما منع الاعلال فيهما مطلقا نحو بيان
وغيور وطويل وخورنق واما اللام فقد بين حكمها بقوله

وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف

لما كانت اللام محل التغيير لم يكف اعلالها الساكن كما كف اعلال العين
ما لم يكن الفا او ياء مشددة فانهما يكفان اعلالها دون غيرهما من السواكن
فالالف نحو رميا وغزوا والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا قبل الالف
لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فلا يدرى المثنى هو

ام المفرد واما حيان وعصوان فمحمول عليه لانه من بابه واما نحو علوي فلم
تبدل واوه الفا لانه موضع تبدل فيه الالف واوا ولو ولي اللام غير الالف
والياء المشددة من السواكن اعلت نحو يخشون اصله يخشيون فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصوون
ففعل به ما ذكر في نحو يخشون وعلى هذا فلو بنيت من الرمي مثل عنكبوت
قلت رميوت والاصل رمييوت ثم قلبا وحذف لالتقاء الساكنين وسهل
ذلك امن اللبس في الكلام وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ما هي فيه واحدا
ثم اشار الى ثانيها بقوله

وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا

ما كان من الافعال على فعل وعينه ياء او واو واسم فاعله على افعل لزم
تصحيحه حملا على افعل لعدم موجب الاعلال فيه لان فعل من هذا النوع مختص
بالالوان والخلق نحو غيد فهو اغيد وحول فهو احول والمصدر فعل هذا محمول
عليه في التصحيح نحو غيد غيدا وحول حولا واحترز بقوله ذا افعل من نحو
خاف وعين فان وزنه فعل ولكن فاعله ليس على افعل ثم اشار الى ثالثها بقوله

وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل

اذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه
نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان يبن
تفاعل من افتعل مما لا يدل على التفاعل فهو الاصل الجاري عليه فانه يجب
اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتار بمعنى جار واحترز بقوله والعين
واو من ان تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو
امتازوا وابتاعوا واستافوا اذا تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف
من الواو فكانت احوج للاعلال منها ثم اشار الى رابعها بقوله

وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق

اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان او ياءان او واو وياء وكل منهما
يستحق ان يقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما
لئلا يجتمع اعلالان والاخر احق بالاعلال فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوي
اذا اسود ويدل على ان الف الحوى منقلبة عن واو قولهم في معناه حوة وفي
جمع احوى حوى وفي مؤنثه حواء فاصل الحوى حوو فكل واحدة من الواوين
تستحق الانقلاب فلو قلبناهما لالتقى الفان فيجب حذف احدهما لالتقاء
الساكنين ثم حذف الاخرى لهذا قال الشيخ فيبقى اسم متمكن على حرف
والحرف لا متمكن ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع فلما امتنع
اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني احق به لانه الطرف محل
التغيير والعين محصنة لوقوعها حشوا واجتماع ياءين كالحيا للغيث
واصله حيي فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء كالهوى
اصله هوي فاعلت الياء على ما ذكر في الحوى وهكذا يفعل في كل ما جاء
اصلا او جاء على افعل وافعل والمزيد فلا يتعجب منه من هذا النوع الا
ما شذ من نحو غاية واصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية
وسهله لا كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي
حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها وطاية وهي
السطح والدكان ايضا وكذلك اية عند الخليل اصلها ايية فاعلت
العين شذوذا وفي اية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا
الموضع والى غاية واخواتها اشار بقوله وعكس قد يحوي ثم اشار الى
خامسها بقوله

وغير ما اخره فيه زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما

لما كان الاعلال فرعا والفعل فرعا كان احق به من الاسم ولهذا اذا كان داخل
الاسم زيادة لا تختص بالاسماء وجبت سلامة عينه اذا كانت واوا او ياء
تحركتا وانفتح ما قبلها لانه بتلك الزيادة لا يبعد عن شبهه بما هو اصل

في الاعلال

في الاعلال نحو الجولان والسيلان فانهما فيهما زيادة لا تختص بالاسماء وهي
الالف والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا النوع معلا فعلى شاذ
نحو داران وماهان وفيما سهماه داران وماهان وخالف المبرد في هذا فزعم
ان الاعلال هو القياس وعليه جاء داران وماهان والتصحيح شاذ وهو مذهب سيبويه
تنبيهات [illegible] الواو والياء في تاء التأنيث غير مختص لانه في التصحيح لانها
لا تخرجه عن صورة فعل لان تاء التأنيث تلحق الماضي فلا يثبت للحاقها بما
بينه وبين فعل نحو قالت وباعت واما الحوكة فتصحيحه شاذ باتفاق والثاني
اختلف في الف التأنيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم بلد فذهب المازني
الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى
انها لا تمنع الاعلال لانها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة الف
فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ عليه فلو بني
مثلها من القول لقيل على رأي المازني قولى وعلى رأي الاخفش قالا وقد
اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش
وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح هنا على الترك السادس
وهو الا تكون العين بدلا من حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل واحترز به
من قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوها لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شيرات

الرابع قال في الكافية وقد تكف سبب الاعلال ان تعيا بان حرف تصحيح
فهذا شامل لنوعين احدهما ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة في
شجرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل حرف لا يعل وان لم يكن بدلا نحو
ايس بمعنى يئس فيضعون الهمزة موضع الياء والياء موضع الهمزة
فيصححون الياء وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة
والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها
لوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية وهو النوع الثاني لم يخرج

بقي من هذه الشروط الستة المتقدمة فيكون مشترطا سابعا وذكر بعضهم ان
ان يعتبر انه لم يعل لعروض اتصال العجمة به لان الياء جاءت الكلمة فهي في نية التقدير
عن الهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق
من اشتراط اصالة اتصال العجمة الخامسة ذكر ابن باب شاذ بعد الاعلال شرطا
اخر وهو الا يخرج منبهة على الاصل فانه احترازا من الخونة والحوكة والغزمة
اهـ وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ونحوه لابي
الشذوذ في نحو رُوَّح وغُيَّب جمع رائح وغائب وعيوة جمع عيو وهو
الجبن فان الشارح لان تاء التانيث غير مختصة بالاسماء يعني في غير عيوة

وقلب واو قبل باء النون اذا كانا مسكنا كمن بت انبذا

في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجهما مع منافاة
لين النون وغنتها لشدة الباء فلذلك وجب ابدالها قبل الباء ميما لانها
من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة
وقد جمعهما في قوله من بت انبذا اي من قطعك فالغ عن بالك واطرحه والف
انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة. تنبيهات الاول عبر بعضهم عن
ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر بالابدال لان القلب
في الاصطلاح انما يكون في حروف العلة وتقدم بيان ذلك الثاني نقل ابو علي
ابن ابي الاحوص احد تلاميذ الشلوبين عن القراء ان النون ساكنة تخفى عند
الباء ولا يبقى اثرها فيحمل على ظاهره لان في ذلك شيء لم ينقله احد من النحويين عن
العرب وانما يحمل على انه يجوز بعد الابدال اخفاء الثالث قد تبدل النون ميما
ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم حمظل في حنظل
وامغرت الشاة في انغرت والمتحركة بنام في بنان قال رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام ۝ وكفك المخضب البنام

فصل لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين
فعل كابن اذا كانت عين الفعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل

حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين والاصل يقوُم
بضم الواو ويبيِن بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلها
اعني القاف في يقوم والياء في يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت
حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة
وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها
بعد النقل وذلك بان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء وتقدم
تمثيلهما بيقوم ويبين وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة
فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت العين الفا نحو اقام وابان
اصلهما اقوَم وابيَن فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت غير مجانسة لحرف العلة
فقلبت الفا واذا كانت الحركة كسرة والعين واوا وانتقلت الكسرة ثم قلبت
الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يقيم اصله يقوِم فيفعل به ما ذكر ولهذا النقل
شروط الاول ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه
نحو قاول وبايع وعوّق وبيّن وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع
ايس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا ذكره في التسهيل فان قلت لم
يستثن الهمزة هنا قلت الهمزة قد عدها المص من حروف العلة فخرجت
بقوله صح الثاني الا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء وما اقومه وابين
به واقوم وحمل على فعل التعجب نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو
افعل التفضيل الثالث الا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم
يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك انه لو اعلت عينه بالاعلال
المذكور لقيل باض فكان يلتبس بفاعل من البضاضة وهي نعومة
البشرة وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدي اليه الرابع
الا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى
هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله

ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا

وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون موافقا للفعل الذي بمعنى أفعل نحو يعور
ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعور الله وكأنه استغنى عن
ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل فإن
العلة واحدة

ومثل فعل في ذا الإعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعني أن الاسم المطابق للمضارع وهو المراد بقوله في عدة الحروف والحركات
يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم
يمتاز به عن الفعل فإنه يندرج في ذلك نوعان أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون
زيادته كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تميز أنه ليس من قبيل الأفعال
وهي الميم فأعل وكذلك نحو مقيم ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح
قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم قلت على مذهب
سيبويه مبيعة أيضا وعلى مذهب الأخفش قلت مبوعة ومبوعة هي مذهبهما
والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كتبيع مثل تحلئ من البيع فإنك
تقول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدة حروفه وحركا
ته وزيادة التاء في زيادته لا ترتفع لأن تفعل بكسر التاء من الأبنية المخصوصة بالأسماء
وإذا بنيت من البيع مثل ترتب قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذ
هب الأخفش لأن تفعل بضم التاء ليس من أوزان الأفعال بل هو من الأوزان
المخصوصة بالأسماء كتفعل بكسر التاء وأما ما يشابه المضارع في وزنه
وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو أبيض وأسود وأطول منه وأبين ولو بنيت
من البيع مثل تضرب أو نفعل قلت تبيع ونبيع بالتصحيح لموافقته للفعل
في الأمرين معا والحاصل أنه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة أو سكونا
إلا إذا خالفه بحركة نحو تبيع مثل تحلئ من البيع أو في زيادة في أوله نحو مقام
فإن قلت ولم كان كذلك قلت لأنه إذا أشابه الفعل من كل وجه وأعل توهم
كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل فإن قلت يلتبس هذا

بنحو

بنحو يزيد وتزيد علمين فإنهما أعلا مع موافقة الفعل في الأمرين قلت
هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال لا أنه أعل بعد تقديره اسما
ومن ذلك أبان عند من لا يصرفه فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية ثم سمي
به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب وبهذا يعلم أن استدلال
بعضهم على أنه فعال لو كان أفعل لم يعل لأنه من قبيل الأسماء ضعيف لأنه
كيزيد ونحوه مما نقل بعد الإعلال تنبيه ما تقدم من الإعلال في تبيع
مثل تحلئ لكونه خالف المضارع بكسر أوله هذا مذهب النحويين كافة إلا
المبرد فإنه يصحح ذلك ويقول ليس مبنيا على فعل فتقول تبيع بالتصحيح وتقول
في مثل ترتب من القول تقول بالتصحيح أيضا وكذلك يشترط في إعلال نحو مقام
مناسبة الفعل ويجوز أن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل وزيا
دته إنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان لأنها على وزن الفعل ومزيد
ومكوزة عنده وارد على القياس إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهو عند غيره مما
شذ من الإعلال والصحيح مذهب الجمهور ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال
عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدر ولا اسم مكان وإنما هما اسمان لما يعاش به
ما خيروش

ومفعل صحح كالمفعال

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم وزيادته خاصة بالأسماء فالميم
فكان فيه موافقة للفعل من وجه ومخالفته من وجه وذلك يقتضي إعلاله
لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق التصحيح وهو مفعال فإنه غير
موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه أما شبهه به لفظا فواضح وأما
شبهه معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخيط ومخياط وصفة مقصودا بها المبا
لغة كمعطن ومعطان فسوى بينهما في التصحيح وإلى سبب تصحيح مفعل
أشار بقوله كالمفعال فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك
في غير هذا النظم وذكر غيره من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من
مفعال فهو هو غير أنه قصر

وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال لما اعتلت عينه حملا على فعله في الإ
علال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان
فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو
إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم
قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فالتقى ألفان الأولى
بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف أحدهما واختلف
النحويون أيهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال
لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل وإليه ذهب الناظم
ولذلك قال ألف الإفعال واستفعال أزل وذهب الأخفش والفراء إلى أن
المحذوف بدل عين الكلمة والأول أظهر ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث
فقيل إقامة واستقامة وأشار بقوله وحذفها بالنقل ربما عرض إلى أن هذه
التاء جعلت عوضا فقد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه
كقولهم أراه إراء واستفاه استفاها قال الشارح ويكثر ذلك مع الإضافة
كقوله تعالى وإقام الصلاة فهذا على حد قوله وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
وقال في شرح الكافية وأشعر حذفها بالنقل بسماع كقوله تعالى وإقام الصلاة
قلت وتقدم مذهب الفراء في باب الإضافة قبل وهو أن حذف التاء في الآية
لمقارنته لقوله تعالى وإيتاء الزكاة تنبيه قد ورد تصحيح إفعال واستفعال
وفروعهما في ألفاظ منها أعول إعوالا وأغيمت السماء إغياما واستحوذ
استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند جمهور البصريين شاذ يحفظ
ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها وحكى الجوهري
عنه أنه حكى عن العرب تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة وذهب
في التسهيل إلى مذهب ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه كاستنوق

استنواقا فيما له ثلاثي نحو استقام

وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

إذا بني مفعول من ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل
حركة عينه وحذف مدته وإذا بني مفعول من قال وباع قيل مقول ومبيع
والأصل مقوول ومبيوع فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان
الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما واختلف
في أيهما حذف فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها وقربها
من الطرف وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة لا واو مفعول لأن المعنى
ولأن الساكنين إذا التقيا من كلمة حذف الأول فأما ذوات الواو نحو مقول فليس فيها
عمل غير ذلك لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقي مقول على لفظه وأما ذوات
الياء نحو مبيع فإنه لما حذف واو مفعول على رأي سيبويه بقي مبيع بياء ساكنة بعد
ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأي الأخفش فإنه لما
حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فصار في ذوات الواو وذوات الياء
قيل وقد خالف الأخفش أصله في هذا لأن أصله أن الياء إذا ضمت وبعدها ياء الطيبة با
بية قلبت واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض ولم تقلب هاهنا الضم
كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة [illegible]
بأن قلت هل نظير لقلب الساكنين في المحذوف ثم [illegible] قلت نعم
قال أبو الفتح سألت أبا علي عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبي الحسن فقلت
رأيته مسوا كما تقول في مقروء مقرو لأنها عنده الواو مفعول وأما على مذهب
سيبويه فأقول رأيته مسوا كما تقول في خبء خبا فيحذف الواو لأنها في مذهبه
العين فقال لي أبو علي كذلك هو وقوله ندر تصحيح ذي الواو أشار به إلى قول
بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفي القياس عليه خلاف منعه
الجمهور وأجازه المبرد في آخر قوليه وذكر الجوهري أن بعض النحويين يقيس إتمام

فقد جاء فيه الاعلال والتصحيح الا ان الاعلال اكثر نحو عصي ودلي جمع عصا ودلو
اصلهما عصوو ودلوو فابدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب ادل واعطيت
الواو التي قبلها ما استحقته مثلها من ابدال الواو ياء وقد وردت بالتصحيح
الفاظ وهي ابو جمع اب واخو جمع اخ ونحو جمع نحو وحكي عن بعضهم انكم
لتنظرون في نحو كثيرة ونجو جمع نجو بالجيم وهو السحاب الذي هراق ماءه
قال ابن سيده ولم يسمع فيه الاعلال وبهو جمع بهو وبنو جمع ابن وبنو جمع
بنت على خلاف في لامهما ومذهب سيبويه انها ياء وقول ابن عصفور شذ من
هذا الجمع لفظان وهما نحو جمع نحو وبنو جمع بنت يوهم انه لم يشذ غيرهما
وليس كذلك وان كان مفردا فقد جاء فيه ايضا الاعلال والتصحيح الا ان التصحيح اكثر
نحو عتا عتوا وقسا قسوا وقد جاء بالاعلال قولهم عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسي
قسيا اذا قسوة فان قلت ظاهر كلام الناظم التسوية بين مفعول المفرد
ومفعول الجمع في الوجهين وليسا بسواء لان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في المفرد
اكثر قلت سوى بينهما في مجيء الوجهين في كل منهما ولم يسو بين الوجهين
في الكثرة وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب فقال في الكافية ورجح الاعلال
في الجمع وفي مفرد التصحيح اولى ما قفي فان قلت لم كان الاعلال في الجمع ارجح وا
لتصحيح في المفرد واما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى هذا
ذهب في التسهيل فقال ولا يقاس عليه خلافا للفراء اه وضعف مذهبه لقلة
ما ورد من ذلك واما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده لو الذي ذكره غيره انه
شاذ لا يطرد الثاني ما تقدم في مفعول من التصحيح مشروط بان لا يكون من باب
قوي فلو بني من القوة مفعول لزم ان يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد
تقدم

وشاع نحو نيم في نوم   ونحو نيام شذوذه نمي

يعني انه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الاعلال فيقال في نوم
جمع نائم نيم وفي صوم صائم صيم وفي جوع جمع جائع جيع قال فجعلت هجمته

لقوم

لقوم جيع ووجه ذلك ان العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل
اللام فقلبت الواو والاخيرة ياء واذ تمت الياء في الياء والتصحيح في ذلك هو الاصل
واما فعال فالحكم نحو صوام وقوام فالتصحيح فيه متعين لبعد عينه من الطرف
بسبب زيادة الالف وقد شذ الاعلال في لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نيام
جمع نائم قال الشاعر

الا طرقتنا مية بنت منذر   فما ارق النيام الا سلامها

تنبيهان الاول قوله شاع يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده وقد نص غيره
من النحويين على انه مطرد ولاطراده شرط لم يذكره الناظم وهو الا يكون معتل
اللام نحو شوى وغوى فهذا لا يجوز اعلاله كراهة لتوالي الاعلال الثاني يجوز
في فاء فعل المعتل العين الضم والكسر والضم هو الوجه الاولى

فصل

ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا   وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا

اذا كان فاء الافتعال حرف لين اعني واوا او ياء وجب في اللغة الفصحى ابدالها
في الافتعال وفروعه اعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول مثاله في الواو
اتعد يتعد اتعادا فهو متعد ومثاله في الياء اتسر يتسر اتسارا فهو متسر
وانما ابدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ما
قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا
فلما راوا مصيرهم الى تغييرها لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا جلدا
لا يتغير لما قبله وهو التاء وهو من الزوائد من الفم الى الواو وليوافق ما
بعده فيه ثم فيها فن الاول قال بعض النحويين البدل في اتعد انما
هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة في اتعاد وفي اتعد وحمل المضارع
واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر الثاني قوله ذو اللين
يشمل الواو والياء كما تقدم واما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء
ولا عينا ولا لاما الثالث من لحظ الحجاز فرقه بين نحو هذا الابدال ويجعلون ياء

الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتجر يا تغد فهو موتغد وايتسر
ياتسر فهو موتسر الرابع حكى الجرمي ان من العرب من يقول ايتسر وايتعد بالهمز
وهو غريب وقوله وشذ في الهمز اي شذ ابدال فاء الافتعال تاء فيما اصله
الهمز والقياس فيه الا يبدل لوقوع حرف لين بعد همزة نحو ايتكل يا تكل ايتكالا لانه افتعل من
الاكل فياء ايتكل بدل من الهمزة ولا عبرة بذلك لان الياء هاهنا ليس لازما
مع الهمزة التي قبلها وافق على ما يقتضيه التصريف ولم تبدل لانها ليست
باصل وانما هي بدل من همزة والهمزة لا تدغم فينبغي ان يكون بدلها كذلك
وايضا فان ابدال الواو في الفاء ... الى تاء الافتعال ليس وقد شذ
ابدال الياء والواو في هذا تاء تقول بعضهم اتزر اي لبس الازار وقال التاربي
هذا ابدلت من الياء المبدلة من الهمز واللغة الفصحى في ذلك عدم الابدال
تشبيها للاول قوله وشذ يقتضي ان الابدال في الهمز وحكوا منه اتكل
وهو اتزروا اتمن من الازار والامانة واتهل من الاهل ومنه عندهم اتخذ
من الاخذ وقال بعضهم هي لغة رديئة مثل ما في صحة نقلها قال ابو علي
هذا مما خالف الرواية فان صحت فانما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي ان
يوخذ بلغتهم ولم يحك هذا سيبويه ولا الائمة المتقدمون العارفون بالصنعة
وتحري النقل قلت وفي الحديث وان كان قصيرا فليتزر به هكذا الجميع رواة
الموطا باب ... وفي حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
[illegible] يامرني اذا حضت ان اتزر فان قلت فما يصنع ابو علي
بقولهم اتخذ وهو من الاخذ قلت خرجه ان تاءه الاولى اصلية لان العرب قالت
تخذ بمعنى اخذ قال الله تعالى لتخذت عليه اجرا وانشد

وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق

ونازع الزجاج في وجود مادة ت خ ذ وزعم ان اصله اتخذ وحذفا وصحح ما ذهب
اليه الفارسي ما حكاه ابو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض النحاة
الى ان تخذ مما ابدلت فاؤه تاء على اللغة [illegible] فيه لغة وهي

تخذ

وتخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة فان بناء الفعل عليها مع ان نهم نقلوا
عن ابن [illegible] انها لغة رديئة الثاني كما هو تمثيله بابتكل انه مما سمع فيه الابدال
شذوذا ويحتمل ان يريد ان الابدال سمع فيه مما هو من جنسه وان كان لم
يسمع فيه ونقض الشارح على هذا بقوله يريد انه يقال في افتعل من الاكل اتكل
قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع قوله

طا تا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازدد وادكر دالا بقي

يعني انه اذا بني الافتعال ومن وقع ما جاوزه احد الحروف المطبقة وهي الصاد
والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء كقولك في بناء افتعل من صبر وضرب
وطهر وظلم اصطبر واضطرب واطهر واظطلم والاصل في ذلك اصتبروا
واضتربوا واطتهروا واظتلموا ولولا ذلك استثقل اجتماع التاء بعد
الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت بعد الظاء في نحو الظلم ففيه
ثلاثة اوجه احدها البيان فيقال اظطلم والثاني ادغام الظاء في الطاء فتقول
اطلم بطاء مشددة والثالث ان يجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم
فيقال اظلم وينشد بالاوجه الثلاثة قول زهير

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم

واذا ابدلت بعد الضاد ففيها وجهان البيان فيقال اضطجع والادغام بقلب
الثاني الى الاول فيقال اضجع بضاد مشددة قال سيبويه وحدثنا هارون ان بعضهم
قرا فمن اضطر يريد ان يطلحا واذا ابدلت بعد الصاد ففيه ثلاثة اوجه البيان
والادغام بوجهين فيقال اصطبر واصبر واطبر وهذا الثالث قاله ابن هشام
الخضراوي وهو نادر وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما
من التقارب فقلب الطاء لاما فيقال الطجع وبالاوجه الاربعة ينشد قوله

مال الى ارطاة حقف فالطجع

وقوله في ادان وازدد وادكر دالا بقي يعني انه اذا بني الافتعال مما فاؤه دال
نحو دان او زاي نحو زاد او ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازداد

وادغموا الاصل اثاروا وازثاروا وان تكروا ستثغر في التاء بعد هذه الاحرف فابدلت الثاء
مثلها الاول اذا ابدلت ثاء الافتعال ثاء اولم تدغم الا بعد الدال وجب الادغام
لاجتماع المثلين فليس في اذّ ثر الا وجه واحد واذا ابدلت التاء دالا بعد الزاي ففيه وجهان
الاظهار والادغام ويقلب الثاني الى الاول فيقال ازّجر ولا يجوز العكس لان الزاي لا تدغم
فيما ليس من مخرجها واذا ابدلت دالا بعد الذال ففيه ثلاثة اوجه الاظهار والادغام
بوجهيه فيقول اذدكر واذّكر واذّكر بذال معجمة الثاني مفتعل افتعال الذكر مثل
ابدال التاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة والا بعد الثلاثة انها تقرب بعد
سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال
اثّرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد او تدغم فيها الثاء فيقال اتّرد
بتاء مثناة وقال سيبويه والبيان عندي في الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر
المص هذا الوجه وذكر في التسهيل ايضا انها تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في
اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز قال الشاعر

فقلت لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع اصوله واجدز شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المص في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح
انه لغة جاز القياس عليه وهذا اخر ما ذكر المص مرتبا في الابدال وما يتعلق به من
وجوب الابدال وقد علم مما ذكر ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الياء والالف
والواو وان الواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء وان الميم تبدل
من النون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء
والدال تبدل من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل وقد تبدل بعض هذه الحروف
من غير ما ذكر وانما اقتصر هنا ذكر الضروري وكذلك لم يتكلم على ابدال الهاء
مع انه ذكرها في حروف البدل لان ذكر الهاء ليس بضروري ولهذا قال في التسهيل
والضروري في التصريف هجاء طويت دائما وقد سقط الهاء ومن تتبع في الابواب
الاعلام بان حروف الابدال الشايع اثنان وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله
محرص شكس امن طي ثوب عزته

وان الابدال قد وقع في غيرها ايضا ولكنه ليس بشايع وقد رايت ان اذيل
ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا
للحروف على ترتيبها في المخارج فاقول وبالله التوفيق

الهمزة

ابدلت من سبعة احرف وهي الالف والواو والياء والهاء والعين والخاء والغين
اما ابدالها من الثلاثة الاول ففيه مطرد كابدال الهمزة من الالف في حمراء ومن
الواو في كساء ومن الياء في رداء وقد تقدم بيانه مستوفى ومنه غير مطرد
كابدال الهمزة من الالف في الخاتم والعالم ومن الواو في اشاح واحد وحكى
المازني في اشاح جواز ابدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده ومن الياء في قولهم
قطع الله اديه وفي اسنانه الراء يلق وهو فم الاسنان العليا وقيل
انعطافها الى داخل الفم واما ابدالها من الهاء وما بعدها فمقصور على
السماع فمثال ابدالها من الهاء قولهم ماء واصله ماه ومن العين قولهم اباب
بحر والاصل عباب بحر ومن الخاء قولهم صاب بمعنى صخ حكاه الاخفش عن الخليل
ومن الغين قولهم راده بمعنى راغه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها
من هذين الحرفين غريب جدا

الالف

ابدلت من اربعة احرف وهي
الياء نحو باع والواو نحو قال والهمزة نحو كاس في كاس والنون الخفيفة نحو
لنسفعا

الهاء

ابدلت من خمسة احرف وهي الهمزة نحو هياك وهو
كثير والالف كقولهم من هاهنا ومن هنه اي ومن هنا والواو في قول بعض مختلفي
احدهما هنيه تصغير هنة اصله هنيوة ويحتمل ان تكون الهاء مبدلة من الياء
المبدلة من الواو والاخير قولهم يا هناه عند ابن الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء
في هذي وهنية على احد الوجهين والتاء نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين
وابدال الهاء في جميع ذلك غير مطرد الا في نحو طلحة

والعين

ابدلت من حرفين من الحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح ومن الهمزة في نحو عن زيدا
قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم

الغين

ابدلت من حرفين من
الخاء كقولهم غطّ يغطّ به يغطّ بمعنى خطّ يخط حكاه ابن جني والعين كقولهم

يعرض في لغة **الحاء** أبدلت من العين فالوا ربح في ربع وهو فصيل
الخاء أبدلت من حرف واحد وهو الغين في قولهم خ خربز وربه
خ غربد وقع التشابه بينهما وذلك في غاية القلة **القاف**
أبدلت من حرف واحد وهو الكاف في قولهم وقنة في وكنة الطائر وهو
وهو ما والمن الجبل حكاه الخليل **الكاف** أبدلت من حرفين القاف
في قولهم عربي كح أي قح وقيس الأصمعي الفح فقال هو إنما لحن من اللوم وإبدال
الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قول الراجز

يا ابن الزبير طالما عصيكا أي عصيت أنشده أبو علي **الجيم**

أبدلت من الياء مخففة ومشددة والأكثر كون الياء المبدل
منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين وهو عجعجة قضاعة **الشين**
أبدلت من ثلاثة أحرف كاف المؤنث في نحو أكرمتك فقالوا أكرمتش والجيم
قالوا مدمش في مدمج قال

إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش

أي مدمج والسين قالوا جعشوش في جعسوس وهو القمئ الذليل ويجمع بالمهملة
دون المعجمة وبه لجمعهما بدال **الياء** وهي أوسع حروف الإبدال ذكروا
أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفا وهي الألف نحو دنينير في تصغير دينار والواو نحو
أغزيت وما تصرف منه والهمزة نحو بير في بئر والهاء نحو هذي في هذه
والسين في سادي وخامي وأصله سادس وخامس وسدسها والباء في نحو
الأراني والثعالي والأصل الأرانب والثعالب والراء في قيراط وقيراط عند بعضهم
والنون في أناسي وظرابي جمع إنسان وظربان وفي تظنيت وهو من الظن والصاد
في قصيت الضعفاء والضاد في قوله تقضي البازي إذا البازي كسر واللام في أمليت وأصله
أمللت والميم في أيميت أي أيممت والعين في ضفادي أي ضفادع والدال في
تصديت والتاء في ائتيطت والثاء في الثالي أي الثالث والجيم في دياجي وشيرة
في شجرة والكاف في مكاكي **اللام** أبدلت من حرفين وهما النون في أصيلال

والضاد

والضاد في الضجع بمعنى اضطجع **الراء** أبدلت من اللام في قولهم نثر ورعل
بمعنى لعل **النون** أبدلت من ثلاثة أحرف وهي اللام كقولهم لعنا من
بعلنا كذا في لابل فعلت كذا والميم كقولهم للحية أيم وأين بالميم والنون حكاه
الأصمعي وقالوا أسود قاتم وقاتن والهمزة كقولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء
صنعاني وبهراني وحكى الفراء حنان في حناء وهو الذي يخضب به **الطاء**
أبدلت من حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق وقد تقدم ذكره والدال
حكى يعقوب عن الأصمعي مط الحروف ومد الألفاظ في الإبعاد **الدال** أبدلت
من أربعة أحرف وهي التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو
اجدمعوا والطاء كقولهم المرداء في المرطاء وهو حيث مرط الشعر حول البشرة ومن
الذال كقولهم دكر في ذكر جمع ذكر **التاء** أبدلت من ستة أحرف
وهي الطاء في فستاط والأصل فسطاط لقولهم فساطيط دون فساتيت والدال
كقولهم ناقة تربوت والأصل دربوت أي مذللة لأنه من الدربة والواو في تراث
وتجاه ونحوهما والياء في ثنتين وكيت وذيت والصاد في لصت والسين في ست
قال في التسهيل ونهاية أبدلت من هاء مثاله ما أنشده بعضهم في قوله العاطفونة
حين ما من عاطف أراد العاطفونه بهاء الوقف ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة
ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الهاء طاء **الصاد** أبدلت من
السين في نحو صراط **الزاي** أبدلت من حرفين السين في نحو يزدل في يسدل والصاد
نحو يزدق في يصدق **السين** أبدلت من ثلاثة أحرف التاء في استخذ
على أحد الوجهين وأصله اتخذ والشين في مسدود فالوا مسدود واللام في
اسقطه أي التقطه وهو في غاية الشذوذ **الظاء** لم أجد في إبدالها
شيئا **الذال** أبدلت من الدال في قراءة من قرأ فشرذ بهم بالذال المعجمة
وفيه احتمال ومن الثاء في قولهم تلعذم الرجل إذا تلعثم أي إذا أبطأ في الجواب
الثاء أبدلت من الفاء في مغثور وأصله مغفور ومن الذال كقولهم في الجذوة
من النار جثوة **الفاء** أبدلت من الثاء في قولهم فام زيد فم عمرو أي ثم عمرو

وحكاها يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الفاء قولهم جدث وجدف وإنه أبدل
الباء أبدلت من الميم في قولهم باسمك يريدون ما اسمك وهي لغة
بني مازن ومن الفاء في قولهم الفسكل بمعنى الفسكل الميم أبدلت
من أربعة أحرف وهي الواو في فم عند أكثرهم والنون في عنبر والبنام في البنان
والباء في قولهم ما زال راتما على كذا وراتبا أي مقيما ويدل على البدل أنهم قالوا
رتب ولم يقولوا رتم واللام التي للتعريف في لغة حمير الواو أبدلت من ثلاثة
أحرف الألف في نحو ضويرب تصغير ضارب والياء في نحو موقن والهمزة في نحو مومن
والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل

فا أمر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال وهو ضربان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي
تعرض له الناظم في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع الأول حذف الواو من مضارع ثلاثي
فاؤه واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة كذلك
في مضارع وعد يعد والأصل يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي الياء
أخواته نحو أعد ونعد وتعد والأمر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر
الفاء وسكون العين نحو عدة فإن الأصل وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على
المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا
عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وجاء العوض هنا في الآخر
والمحذوف من أول بعكس اسم وابن وتعويض الهاء هنا لازم وقد أجاز بعض
النحويين حذفها للإضافة مستندا لقول الشاعر

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

بمعنى عدة الأمر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي
ناحية أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا **تنبيهات** الأول فهم
من قوله من كوعد أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط أولها أن تكون الياء

مفتوحة

مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول
إلا ما شذ من قولهم يدع ويذر في لغة وثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة
فلو كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو إلا ما شذ من
قول بعضهم يجد قال الشاعر

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا

وهي لغة عامرية فإن قلت قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقع ويسع
قلت أما يقع فإن ماضيه وقع بالفتح فقياس مضارعه يفعل بالكسر فعدل
به عن القياس ففتحت عينه لأجل حرف الحلق وكان الكسر فيه مقدرا فحذفت
الواو منه لذلك وأما يسع فماضيه وسع بالكسر فقياس مضارعه الفتح فيقال
يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على أنه كان مما جاء على فعل يفعل با
لكسر نحو ومق يمق وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله من ياء مفتوحة وكسرة
ظاهرة كيعد أو مقدرة كيسع ويقع إلا أنه جعلها مقدرة في يوزا وثالثها أن
يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو ولأن الحذف في الفعل إنما كان
لاستثقاله في الفعل بخلاف الاسم وعلى هذا تقول في يفعيل من وعد يوعيد
الثاني فهم من قوله كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها إلا ما شذ وذلك
قولهم رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولدة وفيه احتمال وهو أن يكون
مصدرا وصف به وكل ذلك قليل بين وقوله في التسهيل وربما أعل بذا الإعلال
اسم كرقة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أفراد الجمع من النوعين أما
الأسماء فنحو جرة ورقة وحشة وجهة عند من يجعلها اسما وأما الصفات فلا يعرف
فيها إلا لدة وقد أنكر سيبويه في جهة صفة على حرفين وثانيهما ألا يكون لبيان الهيئة
نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فإنهما لا يحذف منهما شيء وقد احترز
عن هذا في الكافية بقوله والفعلة لا الفعلة الثالث قد ورد تصحيح فعلة المصدر
المذكور وهو شاذ فقالوا وثرة وثرا وورقة بكسر الواو وحكاه أبو علي
في أماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة

بمنت اما وجهة بذهب المازني والمبرد والفارسي الى انه اسم للمكان المتوجه
اليه بعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو
الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا باثبات الواو فيه شاذ
قاله بعضهم والمسوغ لاثباتها انتفاء فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله
اذ لا يقال وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله
على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه
التوجه مجزوءة زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة
بمعنى واحد ولا يحكى ان بينهما فرقا في جهة انه اسم مكان اذ لا ينبغي للمحذوف وجه الرابع فهم
من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول
بعضهم يبس مضارع ييبس واصله ييبس بحذف الياء وشذ ايضا يئس مضارع ييئس
ثم انتقل الى النوع الثاني فقال

وحذف همز افعل استمر في … مضارع وبنيتي متصف

ممالك في حذف همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله والبهما الاشارة بقوله
وبنيتي متصف فتقول اكرم اكرم فهو مكرم وكان حق افعل ان يجيء مضارعه على يؤفعل
بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من الامثلة نحو ضارب يضارب
وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها
لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول
تنبيهان الاول لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندرة
فمن اثباتها في الضرورة قوله :. فانه اهل لان يؤكرما . وانشد سيبويه
وصاليات ككما يؤثفين قالوا انما هي اثفيت ووزن اثفية على هذا افعولة
والهمزة زائدة وقال السيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفيت فعليت
كسلقيت وقد اجاز سيبويه في همزة اثفية الاصالة والزيادة ومن الكلمة المستندرة
قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا اختلط
صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر الثاني لحوا بر لك

همزة

همزة افعلها في قولهم اراق هراق او عينا كقولهم في ايهل الابل عيهل الابل ثم تحذف
لعدم مقتضي الحذف فتقول هراق يهريق مهريق وهو مهراق وعيهل الابل يعيهلها فهي
معيهلة اي مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال

ظلت وظلت في ظللت استعملا … وقرن في اقررن وقرن نقلا

قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فاذا اسند الى تاء الضمير ونونه
يستعمل على ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف
اللام مكسور الفاء نحو ظلت اهـ وقد فهم منه ابن الوالي ان هذا الحذف مطرد
في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه شاذ
ولم يرد الا في الكثير من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لغة
ثالث من زائد الثلاثة وهو احست في احسست وصرح هب الرعي وابن الحاجب ابن
عصفور وحكي في التسهيل انه لغة بني سليم وبذلك يرد على ابن عصفور الثانية
مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين وقد صحح في التسهيل فيشمل
المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف في لغة من المفتوح وقد همت في هممت
الثالث مقتضى قوله على فعل ايضا اختصاصه بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل
الزائد على الثلاثة وتقدم تمثيله باحست الرابعة صرح بان المحذوف في ظلت وظلت
لام الكلمة وصرح في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت
ما وجه فتح الفاء وكسرها قلت وجه فتحها ابقاء حركتها انها مفتوحة في الاصل
ووجه كسرها نقل حركة العين اليها وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل
الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن يعني ان الحذف قد جاء في الامر ايضا بشرط
ان تكون عينه مكسورة وهي قراءة اكثر القراء وقرن في بيوتكن هو من قر في المكان قر
بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر به اجتمع مثلان اولهما مكسور فحذف العين
كما فعل في الماضي ومثاله يقرن في يقررن وذكره الا في شرح الكافية وكذلك يستعمل
في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما يقرن لا في فتح الفاء من هذين وشبههما غير
جائز اهـ وقال الشارح الغالب في هذا الحذف ان المضارع على يفعل اذا كان مضاعفا

فان قلت فهل يجيء هذا في الامر قلت قال في الكافية وفرع افرن وقر مخفف اذ ذكر غير ان لم للامر يجيء
[illegible]

يستكمل الاخر للاتصاله بنون الاناث بجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء
وكذلك الامر منه فتقول في يقررن اقررن اقرن **وقوله** وقرن
نقلا يعني بفتح الفاء وهي قراءة نافع وعاصم وهو امر من قررت بالمكان اقر به
بكسر العين وفتحها في المضارع وهي لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من انكرها
فلعل المراد اجتمع مثلان اولهما مفتوح وبعد به مر حذف عينه مع فعل ما احست
وهذا نادر لا يقاس عليه لان هذا الحذف انما هو في المكسور **تنبيه** هل ملاول
ذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الكسر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن
محذوف الفاء مثل عدن وزن ودليل التوافق القراءتين وذهب بعضهم الى ان قرن
على قراءة الفتح امر من قار يقار **الثاني** اجاز في الكافية وشرحها الحاق المضموم
بالمكسور وان الحاق فك المفتوح فذكر منه الى لفظ في قرن بالفتح
القاف فبعد ذلك الحاق المضموم اهون بالجواز فقال ومما قد امتنع وكذا **ادغام**
يعني الادغام والاجود للتعريب كما قال في الكافية والادغام لغة
الفك والادغام بالتشديد فيه افتعال منه وهي عبارة سيبويه قال ابن يعيش
الادغام بالتشديد من الفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من الفاظ الكوفيين
ومعناه اصطلاحا اتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل
يكون في المثلين في كلمة ولا بد من تمييز العاملة في باب ستعمل الكلام على ادغام
المثلين فقول الاخ التقى المثلان اما مستعملا وهما على ثلاثة اضرب الضرب الاول
ان يسكن اولهما ويتحرك الاخر فهما ضرب ذكر فيهذا ادغامه بثلاثة
شروط اولا ان لا يكون المثل هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء
منوي وقد روي عن ورش ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس وثانيها
ان لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لا اقرا ادغام وذلك
راي ابن اجب تحقيقهما ما لو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام
نحو سال **وثالثها** ان لا يكون مدة في اخر من عبرها دون
لمن ادغام فلا تكان مدة في اخر بغم نحو في يوم بالسن تغزوا

وافقه لئلا يذهب الغرض بالادغام فان لم يكن في الاخر وجب الادغام نحو اصم واشد وعلى
وزن مفعول واغتفر في هذا الباب في هذه الصورة الادغام فيه وان كانت قبله من غير جهة
لزوم فيه الادغام بل يجوز بان تقول يلبس نحو انا نلوي فعلة ومد جمة ومنع ان يلبس نحو قوله
ملكه ما لم يسم فاعله مرقد وما لانه لو ادغم لالتبس بفعل ملكه كان الغدة منزلة من
غيرها ابى الاولى لزم وجب الادغام نحو اخي وهو مثال افعل وعلى ... ان يغلبت
ثالثة الهمزة ياء او ان سكونها بعرضة ثم ادغم لزوما لوجوب الابدال والضرب
الثاني ان يتحرك اولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه ادغام لان شرط الادغام
تحرك المدغم فيه ومثل ذلك في كلمة ظللت وفي كلمتين رسول انفس **والضرب**
ان يتحركا وان كانا من كلمتين جاز الادغام بشرطين احدهما الا يكون الذي قبلهما
حرف ابة ولا نحو الادغام في الذي يتولى والثاني الا يكون الحرف الذي قبلهما
ساكنا غير لين نحو **شهر رمضان** فان هذا لا يجوز ادغامه عند
جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو ادغامه وتأوله على اخفاء الحركة
واجاز الفراء ادغامه وان كانا من كلمة واحدة وهو الذي تعرض الناظم
لذكره في قوله **أول مثلين محركين في كلمة ادغم** بالشرائط واولا
المثلين في كلمة وهو بتشديد لكن الافعال نحو رد وشد وحب وامثلة
ردد وشدد ولبب والاسماء نحو كعب وهب امثلة فعل بالكسر والادغام في ذلك
واجب بستة شروط الاول ان يتحركا في كلمة فان تحرك لا يجوز الادغام لنحو لتعر
ف الافراد بالساكن قال المصنف **في بعض كتبه** الا ان يكون اول
لهما هو المتحرك وقد ندغم بعض مرة وهرة نحو لا تتمروا وتكاد تميز
امتلهي وبجوز ان بفعل الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاءان والثانية
اصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع ولم يذكر هنا هذا الشرط
وقد ذكره في الكافية وغيرها الثاني الا يكونا فيما اسما على فعل نحو
صفف او فعل نحو ذلل جمع ذلة او فعل نحو كلل جمع كلة او فعل نحو لبب
وكذلك لا يجوز ادغامه والى ذلك اشار بقوله **لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب**

فان قلت ما علة منع الادغام في هذه الامثلة قلت اما الثلاث الاول فلانها مخالفة
للافعال في الوزن والادغام في الاسماء مختص بالفعل في عينه وتبع الفعل فيه ما وازنه
من الاسماء دون ما لم يوازنه واما الرابع فانه موازن للفعل لكنه لم يدغم تخفيفا
ولئلا يكون متوهما على وزن فعيلة لان الادغام في الاسماء حيث لا يدغم موازنه للفعل فعل ورد
ليعلم ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل واعلم انه يمتنع الادغام ايضا فيما وازن
احد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو خششنة العكم فعلل لانه وان كان موازنا لصدره فعل
نحو صفف ونحو رددان وهو مثال اسم من الرد فانه موازن بصدره لفعل نحو ذلل ونحو
جبينة جمع جبب فانه موازن بصدره لفعل نحو كلل ونحو للرجل مثال من رد في مثل بعض فانه
موازن بصدره لفعل نحو لبب ولو بنيت من الرد نحو غجار قلت رددا بالفك هذا مذهب
الخليل وسيبويه وخالف الاخفش فقال ردا بالادغام ووجه ما قاله ان الهمزة زيادة في تقدير
ثم الدال التي تليها فتعذر نقل حركة الهمزة فادغم تخفيفا بخلاف ... الثقل
نحو ردد بل هو اولى بالادغام من الفعل لان حركة الدال الاخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح
ما ذهب اليه الخليل وسيبويه لانه هو الذي ورد به السماع انشد ابو علي القالي
في عرابد الله جماد الراجا ... فان قلت كان ينبغي ان يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام
وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد نحو ابل فان قلت ردد بالفك قلت
العذر له في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض
نسخ التسهيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع المثلين متحركين تزيد على تسعة
وقد سبق ذكر خمسة منها وقد بقيت اربعة منها واحد مهمل فلا كلام عليه وهو فعل بكسر
الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا
بنيت من الرد نحو عضد او كتف قلت رد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليسا في خفة
نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك واذا بنيت من الرد
نحو دئل قلت ردد بالفك ومن ادغم لطرف الفعل ينبغي ان يدغم اولهما وقياس مذهب ابن
كيسان الاظهار بل هو في هذا اولى الثالث الا يكون اول المثلين مدغما فيه واليه اشار بقوله
ولا كجسس وهو جمع جاسر فان فيه مثلين متحركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان قبلهما

مثل

مثلا مدغما في اول المتحركين فاذا ادغم المدغم فيه انتقض ما كان وبطل الادغام السابق
والرابع الا يعرض تحرك ثانيهما واليه اشار بقوله **ولا كاخصص ابي** فهذا فيه مثلان
متحركان ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان
فنقلت حركة الهمزة الى الساكن ثم حذفت ولم يعتد بها لعروضها الخامس الا يكون ما هما فيه ملحقا
لغيره واليه اشار بقوله **ولا كهيلل** وشمل نحو ... احدهما مما حصل فيه الالحاق ... ابر قبل
المثلين نحو هيلل اذا قال لا اله الا الله فان الا ... منه هيللا متحركا في كلمة ولا يقبل الادغام اولهما
في الثاني لان قبلهما حرف زائد للالحاق بدحرج وهو الياء فامتنع الادغام لئلا يفوت المماثلة
والاخر ما حصل فيه الالحاق باخر المثلين نحو جلبب فان اخره زيد ليلحق بدحرج فلا يدغم
بدحرج فامتنع الادغام لان الاستثقال قد ... مما قصر من الالحاق والسادس الا يكون مما شذت
العرب في فكه اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا اشار بقوله

وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل

وهي هذه الالفاظ منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته والاسنان اذا فسدت والاذنان
اذا رقتا ودبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضبب
البلد اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت
وششت الدابة اذا شخص في وضعها جحج دون طابة العكم وعززت الناقة اذا ضاق
احليلها وهو مجرى لبنها فقط ودنزل الادغام في هذه عشرون نزلة علاك في القود
ونحوه وقد شذ الاظهار ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم رجل ضففا الحال ومحبب وحكى ابو
زيد طعام معضل اذا كان فيه تبعص ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات وما ورد من ذلك
في الشعر عد من الضرورات كقول ابي النجم ... الحمد لله العلي الاجلل **وحيي افكك وادغم دون**
حذر كذاك نحو تتجلى واستتر يعني ان الفك والادغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة
الاول ما عينه ولامه ياءان متحركتان نحو حيي وعيي فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة
وحركة احدهما لازمة ومن فك الادغام لان الادغام في الضابط المتقدم ومن اظهر نظر
الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض
لا يعتد به غالبا فان قلت اي الوجهين احسن في كلامهم قلت البدل نص النحويون على ذلك وكلاهما

حيي وقرئ بهما في المتواتر ولعل الناظم فهم الفك لكثرة ثم قلت فلو كانت حركة الياء
الثانية عارضة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام وأما قولهم

وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيّ

فشاذ لا يقاس عليه وأجاز الفراء الادغام نحو تتجلى قال الشارح كما في تاءان مثلا أي
تتجلى فهذا قياس الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل
فيقول اتجلى وقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما افتتح أوله تاءان زدت همزة الوصل
ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة فقلت في تتجلى اتجلى اه وفي هذا نظر لان تتجلى فعل
مضارع واجتلاب همزة الوصل لا تكون في المضارع والذي كان غيره من النحويين ان يجعل
المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع قلت اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتنزل
لم يجز الادغام اذا ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون فيه بل يجوز تخفيفه
بحذف احدى التاءين وسيأتي وان وصل بما قبله جاز الادغام بعد متحرك او لين نحو تكاد
تميز ولا تيمموا الخبيث لعدم الاحتياج فيه الى اجتلاب همزة الوصل والله اعلم الثالث نحو استتر
وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا النوع يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل
المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة اول المثلين الى الساكن فيقول ستر يستر
ستارا **تنبيهات** الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل
من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل ولذلك لم يقل فيه ستر الثاني اذا اوثر الادغام في استتر
صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل المضعف العين ولا يمتازان الا بالمضارع والمصدر لانك
تقول في مضارع الذي اصله افتعل يستر بفتح اوله واصله يستتر فنقل وادغم وتقول في مضارع
الذي وزنه فعل يستر بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله افتعل ستارا واصله استتارا فلما اريد
الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل
الثالث يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو ان يقال يستر بكسر فائه على اصل
التقاء الساكنين لان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى
فالتقى ساكنان فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا
لفاء الكلمة فيقول قتل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول يبنى على ذلك الا ان اسم الفاعل

بتشبه

يتشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيهما مستتر كالمختار ونحوه
على قرينة الرابع ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم فان حق منضبط
فيه بكان حقه الادغام على سبيل اللزوم فاستثنى البعض انه ذو وجهين وكذلك استتر
واما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين والله تعالى اعلم

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبيّن العبر

اذا اجتمع في اول المضارع تاءان جاز حذف احداهما نحو تبين العبر واصله تتبين ونحو تنزل الملا
ئكة والثانية تاءان فيتعذر على الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى
الادغام لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف
بحذف احدى التاءين **تنبيهات** الاول هذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن كثير نحو انكم
نبسر الابا نه وتنزل الملائكة الثاني اختلف في قوله احداهما ومذهب سيبويه والبصريين ان
التاء الثانية هي المحذوفة لان الاستثقال بها حصل ولان الاولى دالة على المضارعة وقد صرح
بذلك في التسهيل في نسخة معتمدة عليه فقال والمحذوفة الثانية لا الاولى خلافا لهشام
ونقل ان مذهب هشام ان المحذوفة الاولى ونقله غيره عن الكوفيين الثالث اطلق في قوله
وما بتاءين ابتدي وهذا انما هو في المضارع لانه هو الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي
نحو تتابع فلا يتعذر فيه ادغام الرابع ما ذكره من تعذر الادغام في المضارع انما هو في
حالة الابتداء في الوصل كما سبق بيانه في الكلام على نحو تتجلى الخامس قوله في شرح الكافية
فربما في تنعم تعلم استثقالا لتوالي المثلين متحركين والادغام المحوج الى زيادة
الوصل يوهم ان الادغام في ذلك جائز وان كان مستثقلا كما يجوز ابقاء المثلين متح
ركين في ذلك وكذلك قال الشارح وهو امامي توالي متحركين وامام ادغام محوج الى اجتلاب
زيادة همزة الوصل وقد صرح في التسهيل لما يرفع هذا التوهم فقال وقد يجوز تخفيفا لا
المتعذر ادغامه لسكون الثاني كما تستخرج الاظهار واستغاله بتصدر المدغم كتنزل
الملائكة السادس قد يفعل هذا التخفيف بالحرف فيما تصدر فيه نونان ومنه لما كان
ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزّل الملائكة تنزيلا قال في شرح الكافية وفي هذه القراءة
دليل على ان المحذوفة من تاءي تتنزل الثانية قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى فجاء اه

ابدءا وبعدهم في المومنين اطلة نحي ولن لما سكن اخره **وفك حيث مدغم فيه سكن**
لكونه بمضمر الرفع اقترن اذا سكن اخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب
الفك للاجماع المتكلمين فقد سكن بتعذر الادغام والمراد بضمير الرفع تا ونون الاناث ونا الضمير
نحو رددت ورددنا ورددن وقد مثل لذا بقوله **نحو حللت ما حللته** وفك الادغام في ذا لا
واجبا عند جمهور العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغة قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا
من بكر بن وائل يقولون رد ومرن وردت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل النون
والتاء وابقوا اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين في رددن ردن بزيد نونا ساكنة قبل
نون الاناث ويدغمها فيها لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحكى بعضهم
في رددت ردات وهي في غاية الشذوذ ووجهه ان هذه التاء لا يكون ما قبلها الا ساكنا
وما يحمل على بقاء الادغام فزاد الالف قبلها وقوله **وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي**
يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما او وقفا وهو المراد بشبه الجزم جاز فيه الفك والادغام
نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة بني تميم وقيل لغة
غير اهل الحجاز والتزم بنو تميم اذا اتصل الساكن في بعض الاحوال نحو اردد القوم ولم تردد
القوم **تنبيهات** الاول انما جعل سكون الامر نحو احلل شبه الجزم لان الامر
يعامل اخره معاملة المضارع المجزوم الثاني يفهم بالتخيير استواء الوجهين في الجواز
في المتكلم مخير في اتباع ايهما شاء وليس المراد استواءهما في الفصاحة لان الفك لغة اهل
الحجاز وبها جاء القران غالبا كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبي
ولا تمنن واغضض من صوتك وجاء على لغة بني تميم قراءة ابن كثير وابي عمرو والكوفيين
من يرتد منكم في المائدة وقراءة السبعة ومن يشاق الله في الحشر الثالث اذا ادغم في الامر على
لغة بني تميم وجب طرح همزة الوصل ولم يحتج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس
اردوا واغضوا بهمزة الوصل ولم يحفظ ذلك الحرمي السمين الرابع اذا اتصل بالمدغم فيه واو
جمع نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم
من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس يجري بعارض
الخامس التزم الحجازيون فتح مدغم فيه قبلها غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا

ضمة

ضمة قبلها هاء غائب نحو رده ولم يرده فان لم يلاقها هاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان
الا في ولم يلاقها والواو نحو ردوا وردوا وحكى الكوفيون رده بالضم والكسر وردها
بالفتح والكسر ونحوه في المضمر الهاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب
وتغليط في نحو قوله الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل
مد وغض بالكسر ولزم اكثرهم الكسر قبل ساكن وفي الوارد القوم بالكسر نها حركة
التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد قال

فغض الطرف انك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا

واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وقد حكى ابن جني
الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء التأنيث او هاء الغائب او الساكن
ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفر وعض وهي لغة كعب ونمير والاتباع
لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا اكثر كلامهم **وفك افعل في التعجب التزم**
والتزم الادغام ايضا في هلم لما ذكر جواز الفك والادغام في المجزوم ونحوه
استدرك بيان حكم افعل في التعجب وانه قد التزم فيه الفك قال في شرح الكافية
فيكون باجماع قلت كانه يعني اجماع العرب لان ادغامه غير مسموع في كلامهم
وانما المسموع الفك كقوله

وقال نبي المسلمين تقدموا ... واحبب الينا ان يكون المقدما

وان اراد اجماع النحويين فليس كذلك لان بعض النحويين حكى عن الكسائي اجازة ادغامه
واما هلم فادغامه لازم باجماع **تنبيهات** الاول اختلفت العرب في هلم
فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او اقبل وهي عند بني تميم فعل امر لا يتصرف
يلزم الادغام وانما ذكرها هنا باعتبار فعليتها وقد استعمل لها مضارع من
قيل له هلم فقال لا اهلم الثاني الزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر
عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح
ايضا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل الثالث تكون هلم عند بني تميم بفعل اتصل
بها الضمائر المرفوعة البارزة واكدت بنون التوكيد فيقال هلما وهلموا وهلمي

بفتح الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء سوا اذا تصل بها نون الاناث والقياس هلم وزعم الفراء
ان الصواب هلمّن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها بفتح الميم ثم تدغم النون السا
كنة في نون الضمير وحكى ابو عمرو انه سمع من العرب هلمّين يا نسوة بكسر الميم مشددة
وزيادة الياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى هلمُنّ بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة
بني تميم بنى ابو الطيب قوله •

• قمرنا له قصر الحبيب لغايةٍ الياء وطنا للنسيّ وهلمّنا •